

نصوص
في علوم القرآن

تأليف

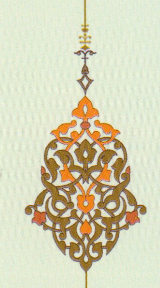
السيد علي الموسوي الدارابي

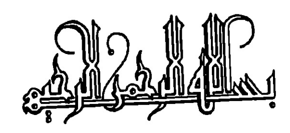
المجلد الرابع
(صيانة القرآن من التحريف)

بإشراف

مدير قسم القرآن

الأستاذ العلامة محمد واعظ زاده الخراساني




بسم الله الرحمن الرحيم



نصوص في علوم القرآن

تأليف

السيد علي الموسوي الدارابي

المجلد الرابع

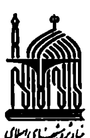
(صيانة القرآن من التحريف)

بإشراف

مدير قسم القرآن

الأستاذ العلامة محمد واعظ زاده الخراساني

موسوي دارابي، علي، ١٣٣٤ -
نصوص في علوم القرآن / تأليف علي الموسوي الدارابي: بإشراف محمد واعـــظزاده الخراساني. - مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤٢٩ق. = ١٣٨٦ش.
ج.
ISBN set 978-964-444-380-0
ISBN 978-964-971-072-3 (ج٤)
فهرستنويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
عربي
كتابنامه
١.قرآن - - علوم قرآني. ٢. قرآن - - وحي. الف. واعظزاده خراســـاني، ١٣٠٤ - ،. ب. بنياد پژوهشهاي اسلامي. ج. عنوان.
BP ٦٩ / ٥ / م ٨ ن ٦ ٢٩٧/١٥
كتابخانهٔ ملى ايران م٧٩-٢٤١٢٩



نصوص في علوم القرآن

المجلّد الرابع
(صيانة القرآن من التحريف)

السيّد علي الموسوي الدارابي
بإشراف الأستاذ محمّد واعظزاده الخراساني

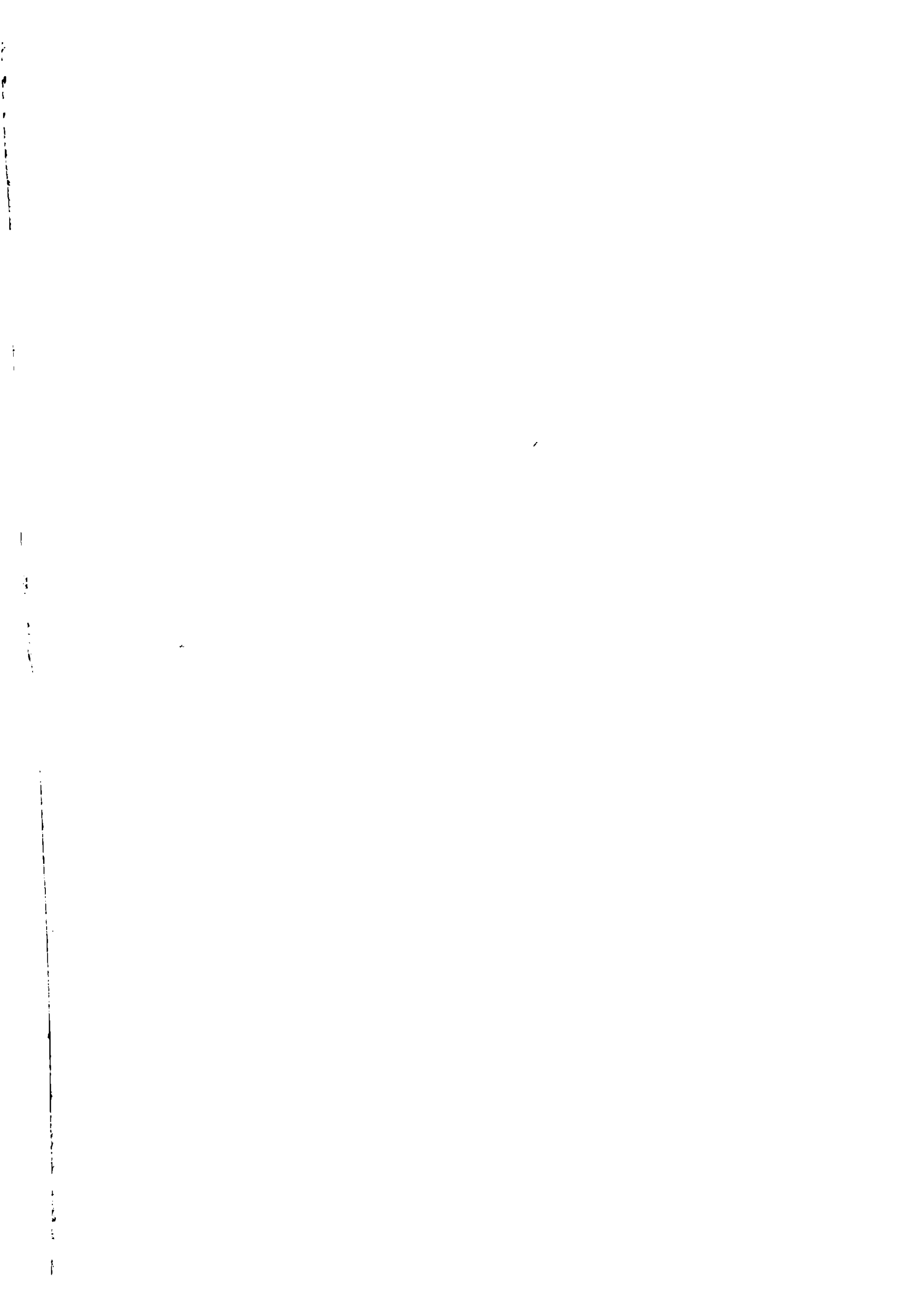
الطبعة الثالثة ١٤٣٢ق / ١٣٩٠ش
١٠٠٠ نسخة / الثمن: ١١٦٠٠٠ ريال
الطباعة: دقت

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب ٣٦٦-٩١٧٣٥
هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ٢٢٣٠٨٠٣
معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلاميّة، (مشهد) ٢٢٣٣٩٢٣، (قم)٧٧٣٣٠٢٩

www.islamic-rf.ir: E-mail: info @islamic-rf.ir

الفهرس العام

الباب الثّالث : «صيانة القرآن من التّحريف» وفيه فصول :



تصدير

بسم الله الرّحمن الرّحيم

هذا هو المجلّد الرّابع من السِّفر القويم «نصوصٌ في علوم القرآن» خاصٌّ بإبطال تحريف الكتاب الّذي طرح في صدر الإسلام من قبل المنافقين، وتوسّع شيئًا فشيئًا من قبل المتطرّفين من فرق المسلمين ولا سيّما الجَهَلة وضعفاء الإيمان منهم والمنتسبين إلى الشّيعة حيث اتّخذوه ذريعة للهجوم على مخالفيهم من الجمهور والحكّام وقد شاع منهم حتّى اتّخذه بعض المؤلّفين مثلبةً لأتباع آل البيت والشّيعة عامّة رغم أنّ أعلام الشّيعة أنكروها بجدٍّ قرنًا بعد قرن.

ومن أشدّ المحدّثين لهذه الأُكذوبة من الشّيعة الإماميّة رئيس المحدّثين الشّيخ الصّدوق المتوفّى عام (٣٨١) حيث قال ـ كما جاء في الفصل الرّابع من هذا الكتاب نقلًا عن كتبه ـ : «اعتقادنا في القرآن أنّه كلام الله ووحيه وتنزيله وقوله وكتابه وأنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه... اعتقادنا أنّ القرآن الّذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد ﷺ هو ما بين الدّفّتين، وهو ما في أيدي النّاس ليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أنّا نقول: إنّه أكثر من ذلك فهو كاذبٌ... أجمعت الفِرَق على أنّ القرآن صحيحٌ لم يُغيّر ولم يُبدّل، ولم يُزد فيه ولم يُنقص منه».

والشّيخ الصّدوق مؤلّف أحد الكتب الأربعة للشّيعة الإماميّة وهو كتاب «من لا يحضره الفقيه».

وهذا العالم رغم كونه من كبار المحدّثين والدّارسين للحديث ورغم كونه أعلم النّاس في عصره بمؤلّفات الشّيعة وأحاديثهم. لم يعتن بتلك الأحاديث الكثيرة الّتي

تشبّث بها الّذين ادّعوا التّحريف من المفرطين المنسوبين إلى الشّيعة، والّذين هيّئوا بذلك لمخالفيهم قديمًا وحديثًا ذريعةً للشّنيع على هذه الطّائفة.

ومع ذلك كلّه فنرى جماعة من جهّال هذه الطّائفة قبل الشّيخ الصّدوق وبعده ولا سيّما الّذين يُسمّون عندنا بـ«الأخباريّة» في القرون الأخيرة يلهجون بهذه الأُكذوبة كما ازداد يومًا بيومٍ عدد الّذين يهاجمون الشّيعة عامّة بحجّة دعاوي هؤلاء الشّرذِمة المنحرفة المطرودة من قبل هذه الطّائفة الجليلة.

وقد زاد في الطّنبور نغمة أُخرى في أوائل القرن الرّابع عشر الهجريّ أن قام واحدٌ من كبار المحدّثين بجمع تلك الرّوايات الضّعيفة المنقولة عن طريق الفريقين في كتابه: «فصل الخطاب» زعمًا منه أنّها حجّةٌ لمدّعي التّحريف. وقد هجم عليه جماعة من معاصريه حتّى يقال: إنّ المرجع الكبير الإمام السّيّد محمّد حسن الشّيرازيّ المتوفّى عام (١٣١٢ هـ ق) زعيم الشّيعة حين ذاك، أمر بمصادرة وإفناء هذا الكتاب الّذي أصبح نكبة للطّائفة، كما ردّ عليه كلّ من جاء بعده وازدادوا يومًا بيومٍ إلى وقتنا هذا وجماعة من هؤلاء الرّادّين كانوا ممّن أخذ الحديث من هذا المؤلّف واستندوا إليه في طريقهم لنقل الحديث، ولم يمنعهم ذلك من التّهاجم عليه حفظًا لكتاب الله وتحقيقًا للحقّ وإبطالًا للباطل.

ومن أحسن من انتقده وأشدّهم عليه معاصره الكبير العلّامة محمّد جواد البلاغيّ المتوفّى (١٣٥٢ هـ ق) صاحب تفسير «آلاء الرّحمان» حيث قال في مقدّمة تفسيره هذا ـ كما جاء في الفصل الثّالث والسّتّون من هذا المجلّد ـ: «... وإنّ المحدّث المعاصر جهد في كتابه: «فصل الخطاب» في جمع الرّوايات الّتي استدلّ بها على النّقيصة، وكثّر عدد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمّة عليهم السلام في الكتب كمراسيل «العيّاشيّ» و «فرات الكوفيّ» وغيرها، مع أنّ المتتبّع المحقّق يجزم بأنّ هذه المراسيل مأخوذةٌ من تلك المسانيد.

وفي جملة ما أورده من الرّوايات ما لا يتيسّر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف

باختلافٍ يؤول به إلى التّنافي والتّعارض... مع أنّ القسم الوافر من الرّوايات ترجع أسانيدها إلى بضعة أنفارٍ، وقد وصف علماء الرّجال كلًّا منهم إمّا بأنّه ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرّواية. وإمّا بأنّه مضطرب الحديث والمذهب، يعرف حديثه وينكر، ويَروي عن الضّعفاء. وإمّا بأنّه كذّاب متّهم، لااستحلّ أن أروى من تفسيره حديثًا واحدًا، وأنّه معروفٌ بالوقف، وأشدّ النّاس عداوةً للرّضاعليه السلام. وإمّا بأنّه كان غاليًا كذّابًا، وإمّا بأنّه ضعيفٌ لا يلتفت إليه ولا يعوّل عليه ومن الكذّابين. وإمّا بأنّه فاسد الرّواية يُرمى بالغلوّ.

ومن الواضح أنّ أمثال هؤلاء لا تَجدي كثرتهم شيئًا، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير، لوجب من دلالة الرّوايات المتعدّدة أن ننزّلها على... ـ وذكر محامل لها نلخّصها في الجدول الآتي ـ:

١ـ مضامينها تفسير للآيات أو تأويل.

٢ـ بيان لأظهر المصاديق العامّ، أو مرادٌ بخصوصها في ضمن العموم.

٣ـ كان موردًا للنّزول.

٤ـ كان هو المراد من اللّفظ المبهم.

٥ـ المراد بالتّحريف تحريف المعنى.

٦ـ ما نسب منها إلى مُصْحَف أمير المؤمنينعليه السلام أو ابن مسعود «أنّه كان بعنوان التّفسير...».

وقد احتجّ لكلّ من هذه المحامل ولا سيّما على كونها تفسيرًا ـ ولو جاء بلفظ كذا نزل ـ برواياتٍ ثمّ استمرّ بذكر (بعض ما ألصق بكرامة القرآن) مشروحًا ممّا قيل إنّه كان من القرآن وحذف منه، فلاحظ.

ولو لم يكن لدينا ردٌّ لكتاب «فصل الخطاب» إلّا هذا البحث لهذا المحقّق لكفى مع أنّ كثيرًا ممّن جاء بعده هجم على الكتاب أيضًا. ولم يقتنع بما اعتذر به تلميذ المؤلّف العلّامة الطّهرانيّ عن أُستاذه، كما لم نقتنع به نحن أيضًا فلاحظ كلامه في «الفصل السّابع

والسّبعين» من هذا المجلّد.

ومع ذلك كلّه فقد أمكننا مؤلّف (فصل الخطاب) من التّحقيق في هذه المسألة المهمّة بجمعه كلّ ما قيل فيها في كتابه، علمًا بأنّ التّحقيق في كلّ مسألةٍ خلافيّة إثباتًا وإبطالًا موقوفٌ على الإشراف والإحاطة بجميع منابعها، وهذا ما حقّقه هذا المؤلّف.

ولنرجع إلى توضيح ما قلنا في أوّل هذا المقال «أنّ تحريف الكتاب طُرح في صدر الإسلام من قبل المنافقين» فنقول:

الكتاب والسّنّة والتّاريخ الإسلاميّ تعطينا العلم بوجود جماعاتٍ كبيرةٍ من المنافقين بين المسلمين في عصر النّبيّ عليه السلام إلى آخر حياته كانوا يخاصمون النّبيّ والمؤمنين ويهاجمون الإسلام ولا سيّما خلال الغزوات والحروب، فهؤلاء كانوا يستعجلون وينتظرون رحيل النّبيّ عليه السلام، ويمهّدون السّبيل لهدم الإسلام بعده من جذوره حتّى بالاستنصار من الرّوم حسب مواعدة من سُمّي بـ(راهب)، وسمّاه النّبيّ بـ(الفاسق) ـ وكان والد حنظلة غسيل الملائكة وقد فرّ لاجئًا إلى الرّوم ـ.

ولكنّهم لم يوفّقوا لذلك من أجل أنّ المؤمنين عامّة استكشفوا خطاهم وأبطلوا خطواتهم الشّيطانيّة، على الرّغم من الخلاف الّذي حدث بين المؤمنين أنفسهم بشأن الخلافة حتّى أنّ بعض المنافقين ظهروا بمظهر النّاصر لعليّ عليه السلام الّذي دُفع عن حقّه، ولم يُصرّ على الخلاف لهم وعلى استنقاذ حقّه، حذرًا من كيد المنافقين و المرتدّين، كما نصّ عليه في خطبه وكتبه، فلمّا استيأس هؤلاء المنافقون من إجراء خُطّتهم ـ وهو محو الإسلام ـ اتّخذوا ذرائع لتضعيف الإسلام بطرقٍ شتّى نلخّصها هنا في سطور، ونكل التّفصيل فيها إلى كتابٍ أو مقالٍ لعلّ الله تعالى يوفّقنا لتقديمه إلى كلّ من يهمّه عزّ الإسلام ووحدة الأُمّة الإسلاميّة ويعجبه حلّ المشاكل المفرّقة بين صفوفها.

أوّلًا ـ هؤلاء المنافقون بما أَلِفوا من المكائد ومارسوا من الدّسائس لإطفاء نور الإسلام كانوا يوجّهون كيدهم إلى شخص النّبيّ صلّى الله عليه وآله في حياته أمثال خلق مأساة الإفك، وتوسيع شقّة الخلاف بين المهاجرين والأنصار، والتّشبّث بولاء المشركين واليهود سرًّا،

والقعود بل الرّجوع عن صفّ المجاهدين في غزوة أُحد، وغزوة تبوك وغيرهما، ونشر الأكاذيب عن النّبيّ عليه السلام حتّى أعلن قوله: «لقد كثرت عليّ القالة فمن كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّء مقعده من النّار» علمًا بأنّ المؤمنين مهما أخطأوا، لم يكونوا يكذبون عليه عمدًا، وأنّ هؤلاء الكثرة من الكاذبين عليه عمدًا كانوا منافقين.

إضافة إلى إظهارهم عداء آل بيت النّبيّ ولا سيّما عليّ عليه السلام في فتراةٍ عديدة: منها: حينما ترك النّبيّ عليًّا بالمدينة في غزوة بتوك خوفًا من كيد المنافقين بها في غيابه عنها حيث قالوا إنّه ترك عليًّا بالمدينة ولم يأخذه معه إلى بتوك غضبًا عليه إلى أن أخبره. عليّ عليه السلام بما شاع من قبلهم في حقّه، فقال فيه النّبيّ عليه السلام كلمته الذّهبيّة: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي».

إلى كثير غيرها من مكائدهم في حياة النّبيّ صلوات الله عليه وآله فلمّا مضى إلى سبيله، ولم يقدروا على محو الإسلام ـ وكان أُمنيتهم الباقية ـ التجأوا إلى التّشكيك في نصّ القرآن الكريم بأنّه حُرّف وبُدّل وزيد فيه ونُقص وقُدّم وأُخّر بخلق روايات على لسان كبار الصّحابة أمثال عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب والإمام عليّ عليه السلام وغيرهم، وأدْخَلوها في زمرة الأحاديث بمهارةٍ بالغةٍ كنّا نعرفها عنهم في فتراةٍ من حياة النّبيّ عليه السلام.

ونحن نعلم يقينًا بكذب بعض هذه الرّوايات مثل ما روي عن ابن مسعود أنّ سورة «الأحزاب» كانت ضِعف ما هي، فذهب منها مثل ما بقي في أيدينا. ومثل ما روي أنّ سورة (لم يكن) كانت مثل سورة البقرة قبل أن يضيع منها ما ضاع. ومثل ما روي أنّ في آية: ﴿وَاِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامٰى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٰى وَثُلٰثَ وَرُبَاعَ﴾[١]. سقط بين الشّرط والجزاء ثلث القرآن زعمًا منهم فقدان العلاقة بينهما، إلى غيرها وقد نبّه العلّامة البلاغيّ على بعضها كما جاء في «الفصل الثّالث والسّتّون» فلاحظ.

ثانيًا ـ لا ريب في أنّ مسألة خلافة النّبيّ صلّى الله عليه وآله كانت موضع خلاف بين عليّ عليه السلام ومعه جماعة من بني هاشم وغيرهم، وبين جمهور المهاجرين والأنصار وأنّ عليًّا وأهل بيته

---

١ ـ النّساء / ٣.

كانوا يرون أنفسهم أصحاب الحقّ وحُرِموا عنه ظلمًا وجورًا وبغيًا. وإنّها قد فرّقت الأُمّة إلى فرقتين عظيمتين السّنّة والشّيعة إلى عهدنا هذا. ولكن هذا الخلاف لم يمنع عليًّا أن يشارك الأُمور ويعاون الخلفاء، ولم يبلغ إلى تكفيره وطرده عامّة المهاجرين والأنصار.

لكنّ المنافقين اتّخذوها ذريعة لتوسيع شقّة الخلاف ـ كما نعلم من تاريخ الفريقين ـ فنسبوا إلى الخلفاء فوق ما صدر منهم بأضعاف مضاعفة من الجفاء في حقّ آل البيت وقد اتّخذها في زمن متأخّر بعض المتطرّفين من المنتمين إلى شيعة آل البيت والجَهَلة منهم ذريعةً لتكفير السّابقين وتفسيقهم جميعًا، وازدادت هذه التُّهم يومًا بيومٍ إلى أن اتّخذها الملوك والحكّام من الفريقين عبر العصور ذريعة لإحكام دولتهم والغلبة على خصومهم، وإخراج رقبائهم من السّاحة، كما هو ثبت في تاريخ آل بويه والخلفاء العبّاسيّين وبين أئمّة الزّيديّة وحكّام عصرهم. وقد اشتدّت هذه الخصومة بين الخلفاء العثمانيّين وملوك الصفويّة وكذلك بين الحكّام من الفريقين في الهند وإفريقيا وسائر الأقطار الإسلاميّة شرقًا وغربًا.

فالخلاف كان في أوّل الأمر بسيطًا، ثمّ ازداد غلظةً يومًا بيومٍ إلى أن بلغ ما بلغ فالمسلمون جميعًا ورّاث أكاذيب ومبالغات وتعصّبات توسّعت وتراكمت واستقرّت في الأذهان عبر خمسة عشر قرنًا من الزّمان، ويبدو أنّها ستزداد إلّا أن يأتي الله بجيل من الفريقين مصلحين يدعون النّاس إلى الانصراف عنها، وإرجاع الأُمور إلى أوائلها محدّدًا بما كان صدقًا، ولا نقول: ينصرفوا عنها كلّا حتّى يستوحش الفريقان، ولا سيّما المتطرّفين منهما.

ثالثًا ـ وأيضًا فيما شاع في التّفاسير من القصص الإسرائيليّة ككثير منها يدٌ للمنافقين الّذين استمرّت حياتهم أو انتقل نفاقهم إلى أتباعهم إلى أواخر القرن الأوّل. وقد بُذِلت جهودٌ قديمًا وحديثًا في كشف القناع عن الإسرائيليّات ورفضها من دون إلمام إلى نفاق هؤلاء القصّاصين.

وبالجملة فأُكذوبة تحريف الكتاب بدءت من قبل المنافقين هدمًا للإسلام، ثمّ

صارت ذريعة للفرق المتطرّفة والغُلاة من الشّيعة خاصّة، وسائر الفرق عامّة، للانتصار من خصومهم في المذهب والدّيانة أو في الحكم والسّياسة.

ويجب على الدّارسين المخلصين السّعي للتّعريف بهؤلاء الرّواة المنافقين خلال السَّيْر في سند الرّوايات ومتونها معًا بعرض بعضها على بعض، وبالرّجوع إلى كتب التّراجم والفهارس وإلى علم الرّجال والتّاريخ حتّى ينكشف الحقّ ويتجلّى نور الحقيقة.

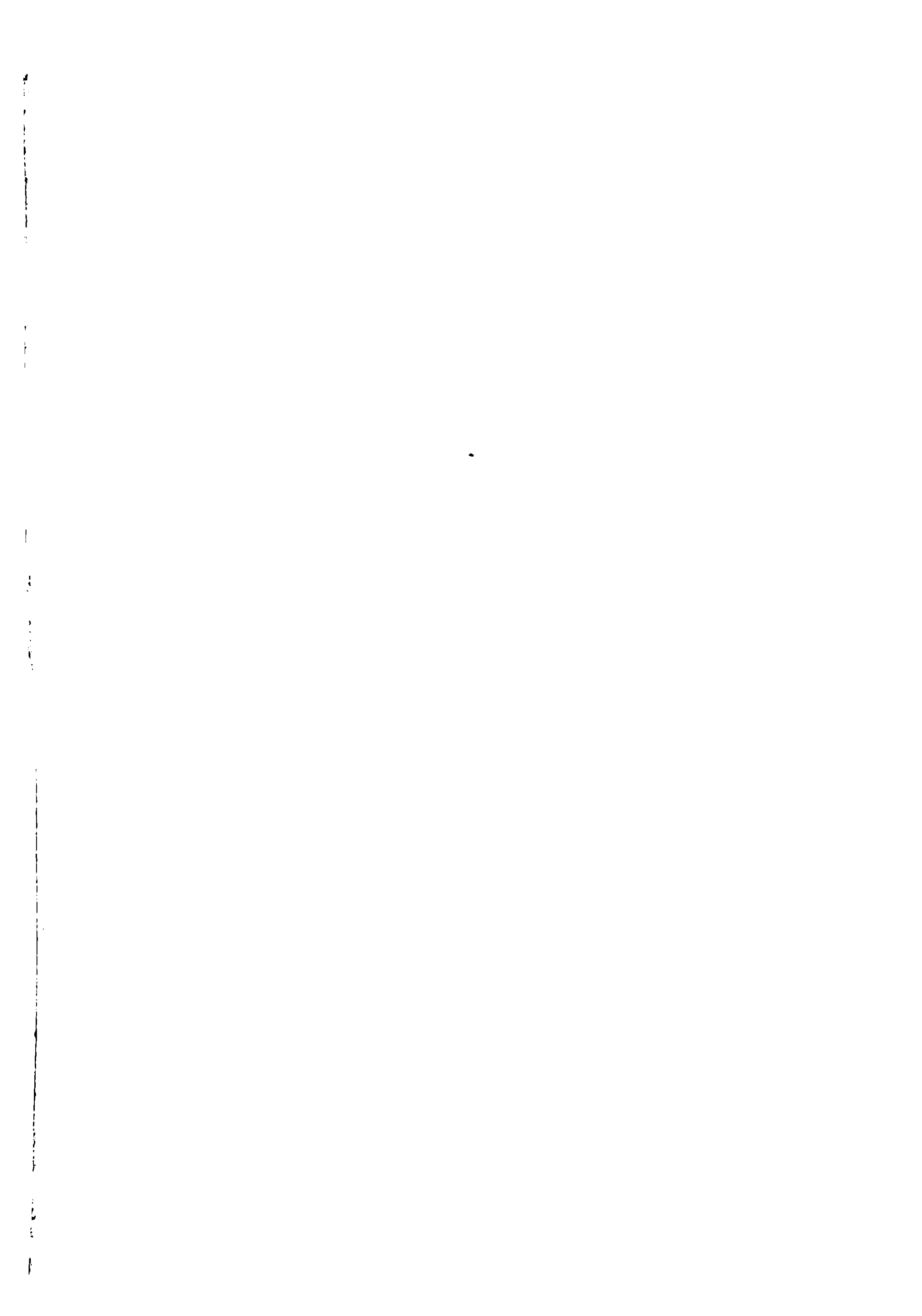
والنّاظر في هذا المجلّد يرى أنّ قسطًا كبيرًا منه ردّ صوت لمزاعم «الأخباريّة» أوّلًا، وللرّدّ على كتاب «فصل الخطاب» ثانيًا، وإجابةٌ لتهاجم بعض الكُتّاب من أهل السّنّة على الشّيعة ثالثًا. وكلّها حمايةٌ عن القرآن الكريم.

وفي الختام نوصي الخائضين في هذا البحث من الفريقين أن يهتمّوا بإبطال ما نسب إليهم من التّحريف سندًا ومتنًا، دون أن يعارضوا خصومهم بذكر المرويّات من طريقهم فيهاجموهم بمثل ما هاجموا به عليهم، فإنّ هذا الأُسلوب من البحث يقوّى التّحريف ولا يبطله. ومع الأسف نرى بعض من تصدّى للرّدّ على هؤلاء المهاجمين سلك نفس هذا الطّريق غير القويم وهو خطأ كبيرٌ. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وسلامٌ على المرسلين.

محمّد واعظ زاده الخراسانيّ

مدير قسم القرآن بمجمع البحوث الإسلاميّة

٢٤ جمادي الأُولى عام ١٤٢٧ هـ. ق



مقدّمة المؤلّف

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لِلّه الّذي أنزل القرآن، وهو الكتاب الّذي لايأتيه الباطل ولا تتطرّق إليه الزّيادة والنّقصان، كما ضمن سبحانه حفظه بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. والصّلاة والسّلام على خير خلقه ومظهر كماله وجماله سيّدنا محمّد وآله الطّاهرين الّذين هم سُفُن النّجاة وأحد الثّقَلين وأذهب الله عنهم الرِّجس وطهّرهم تطهيرًا، وعلى صَحْبه الميامين الّذين سلكوا الصّراط المستقيم. **أمّا بعد** فهذه مقدّمة تتضمّن خصائص القرآن الكريم وملاحظات ضروريّة متعلّقة بهذا الجزء.

خصائص القرآن الكريم

يتمتّع القرآن الكريم بخصائص ومميّزات نادرة، لا تتوفّر في الكتب السّماويّة الأُخرى ولا تزدان بها، وهذه الخصائص جعلت القرآن كتابًا لانظير ولا مثيل له في العالم. ونتناول هنا مميّزتين من مميّزاته تخصّان بحثنا:

١ـ القرآن وحي مُنزَل

إنّ أولى خصائص القرآن أنّه كتاب وحي إلهيّ خالص، أي أنّ جميع كلماته وعباراته ـ ابتداءً بسورة الفاتحة وانتهاءً بسورة النّاس ـ كلام ربّ العالمين، وليس لأحدٍ أثر فيه ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. أمّا سائر الكتب السّماويّة كالتّوراة والإنجيل فليست كذلك، ورغم أنّ الله تعالى أنزلها أوّل الأمر بشكل دفعيّ، إلّا أنّ يد التّحريف والتّغيير قد طالتها على مرّ الأيّام لأسباب مختلفة، منها: اختصاصها بزمان محدود،

وتناقض أحكامها وتعارضها لتكامل المجتمعات البشريّة وتطوّرها العلميّ والفكـريّ، ففقدت بذلك خاصية كونها وحيًا مُنْزَلًا من الله تعالى، وأضحت الآن نصوصًا تـاريخيّة كسائر الكتب المصنّفة من قبل البشر[١].

وعلى هذا، أنّ القرآن الكريم يمتاز في العالم بامتياز «الوحي» دون منازع، فهو اليوم القناة الوحيدة الّتي يخاطب الله بها الخلق قاطبة، ويوجّه إليهم عَبْرها كلامه حول حكمة خلق الإنسان والأكوان. وقد شبّه رسوله ﷺ في جملة من حديث الثّقَلين القرآن بأنّـه حَبْل ممتدّ من السّماء إلى الأرض، يربط الإنسان مشدودًا بالعالم العِلويّ: «**كِتابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ**[٢]».

٢ـ صيانة القرآن من التّحريف

ومن الخصائص الّتي يختصّ بها القرآن دون غيره هي صيانته من التّحريف؛ إذ بقي هذا الكتاب السّماويّ خلال القرون الطّويلة صامدًا أمام الكَوارث التّاريخيّة المُفزِعة، لم تمسّه يد التّحريف والتّزييف، وسوف يبقى عظيمًا شامخًا إلى آخر الزّمان كالطّود الرّاسخ: **﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾**[٣].

وأمّا كتابا العهدين وغيرهما؛ فقد تعرّضا للتّحريف والتّبديل، وأوضح دليل عـلى ذلك ما شانَ نصّهما حول التّعليمات الدّينيّة وقصص الأنبياء؛ لأنّ كُـتّابهما وقـعوا فـي تناقضات، وحاكوا الأساطير والخُرافات عند سرد شرائع الدّين، ولا سيّما فيما يـتعلّق بالله وأنبيائه، فإنّها لا تتّفق مع الموازين العقليّة، ولا تنسجم أبدًا مع تعاليم الأنبياء عليهم السلام.

وكانت عاقبة هذا الضّرب من الأساطير أن غيّر كثير من ذوي الضّـمائر المـتوقّدة الغربيّين نظرتهم إلى الأديان السّماويّة، وأضحوا ينظرون إليها نظرة تقزّز واشمئزاز. ولم تتمخّض هذه النّظرة بمجابهة أديان الأنبياء وحدوث ثَوْرات ونهضات ضدّ الدّين كالنّهضة

---

١ ـ راجع الكتب المصنّفة في هذا الميدان، ففيها ما يكفي المستزيد.

٢ ـ مسند أحمد ٣: ١٧. سنن التّرمذيّ (مناقب أهل البيت).

٣ ـ فصّلت / ٤٢.

الفكريّة فحسب، بل مهّدت أرضيّة لإيجاد مدارس فلسفيّة وكلاميّه وسياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة مختلفة، نحو: الاشتراكيّة والرّأسماليّة والوجوديّة واللّيبراليّة والإنسانيّة والعلمانيّة والتّعدّديّة وغيرها، فانتشرت في العالم واحدةً تلو الأُخرى تجابه الأديان السّماويّة وتناهضها.

ملاحظات هامّة

يضمّ هذا الكتاب آراء وأقوالًا لما يقرب من مائة وعشرين عالمًا من علماء الشّيعة الكبار، وقد أُلّف هذا الجزء منه لعرض عقائد الشّيعة في مجال «صيانة القرآن من التّحريف» وينبغي أن نذكر هنا بعض الملاحظات لتوضيح فحوى نصوصه وكشف ما يعتريها من غموض.

١ـ اختلاف منهج هذا الجزء

لعلّ بعض القُرّاء يسأل ويقول: لماذا أفردت بعض النّصوص في هذا الجزء مستقلّة رغم اختصارها وتكرارها، فالأحرى أن يُغضى عن النّصوص المختصرة، وتُحذف زياداتها ومكرّراتها، كما في الأجزاء المتقدّمة. ولكن أهملنا هذا النّهج لأمرين:

الأوّل ـ يعدّ هذا الجزء مستثنى عمّا قبله وبعده من الأجزاء؛ لأنّ غرضنا من تصنيفه مجابهة إعلام العدوّ المشترك للشّيعة والسّنّة، فهو لا يتورّع عن توجيه التّهم إلى علماء الشّيعة قاطبة، ومنها تهمة تحريف القرآن؛ لزرع بذور الفرقة بين هاتين الطّائفتين العظيمتين.

ولذا سَعينا في هذا الجزء إلى عرض أغلب آراء علماء الشّيعة المتقدّمين منهم والمتأخّرين ـ وكلام بعض علماء أهل السّنّة المؤيّدين لهم ـ وكانت بعض آرائهم موجزة ومقتضبة حتّى تنكشف للملأ أكاذيب المغرضين ﴿أُنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلىٰ اَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ

مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [1].

الثّاني ـ سيبعث طبع هذا الجزء إخواننا السّنّة بعد ذكر هذه الآراء على التّصديق بأقوال الشّيعة وعدم الانقياد لإعلام الأعداء وإشاعاتهم أوّلاً، ورَفَضَ ذرائعهم والأخذ على أيديهم ما داموا يثيرون الخلاف بين المسلمين ثانيًا.

٢ـ إجماع علماء الشّيعة على عدم تحريف القرآن

يتّضح من النّصوص الكثيرة الّتي نقلناها في هذا الجزء من علماء الشّيعة، أنّهم أجمعوا على عدم تحريف القرآن، كما ادّعى ذلك بعضهم، مثل: كاشف الغطاء والمحقّق البغداديّ وغيرهما. ولو استقصى مَن رَمى ملايين الشّيعة بهذه التّهمة كتبهم ومظانّهم، لما حكم عليهم بهذا الحكم الجائر؛ لأنّ علماء الشّيعة دَحضوا شبهة التّحريف ـ تأسّيًا بأئمّة أهل البيت عليهم السلام ـ منذ عصر الغيبة حتّى الآن في كتب التّفسير وعلوم القرآن والكلام والفقه والأُصول والتّاريخ.

٣ـ الانتصار لمحدّثي الشّيعة

لا ريب أنّ بعض محدّثي الشّيعة الكبار ـ كالمحدّث الكلينيّ وأمثاله ـ نقلوا بعض الرّوايات الّتي يُستَشفّ منها معنى التّحريف، فأضحوا غرضًا لسهام بعض الكُتّاب المتعصّبين، حتّى اتّهموهم بالكفر والإلحاد! وهذا العمري حكم جائر، لا يجوز أن يوجّه إليهم أبدًا؛ لأنّهم كانُوا رُواة فحسب، وروايتهم للحديث لا تدلّ على القول به، كما جاء في الأمثال: «ناقل الكفر ليس بكافرٍ». وإن كان الأمر كما يقولون فينبغي أن توجّه تهمة تحريف القرآن إلى جميع محدّثي الجمهور أيضًا، ومنهم أصحاب الصّحاح؛ لأنّهم سبقوا محدّثي الشّيعة في نقل روايات التّحريف، ثمّ إنّ هذه الرّوايات يمكن أن تأوّل بغضّ النّظر عن سندها.

وعلى هذا كما لا ينبغي أن يتّهم علماء السّنّة ومحدّثوهم بتحريف القرآن لنقل

---

١ ـ الأنعام / ٢٤.

روايات التّحريف فقط ، وكان من المتوقّع أن يتعاملوا كذلك مع محدّثي الشّيعة وعلمائهم؛ لأنّهم ناقلون لا قائلون ، وبين الرّأي والنّقل فرق بيّن.

٤ـ مصدر الاتّهام والتّشكيك

لا يخفى أنّ من يذهب إلى التّحريف من الشّيعة يعدّ بالأصابع ، ولكن لا زالت التّهم توجّه إلى الشّيعة قاطبة دون هوادة ، فما علل ذلك وأسبابه؟

في الحقيقة أنّ أيادي كثيرة تُثير الشّكوك وتُكيل التُّهَم من وراء السّتار كالدُّول الاستعماريّة والاستبداديّة ، والمغرّر بهم ، والكُتّاب العُمَلاء ، وأعداء وحدة المسلمين وتَقاربهم ، وخيانة الرّجال المغمورين ، كمؤلّف كتاب «دَبِسْتان مذاهب[1]» كي تستطيع هذه الأيادي أن تَشوّه الشّيعة لدى الإخوة السّنّة وتحول دون نشر الثّقافة الشّيعيّة أو نفوذها في العالم.

وفضلًا عن هذه العوامل ، هناك عامل آخر يمكن عدّه من أصلها ومصدرها ، وهو الأخطاء الصّادرة عن مؤلّفي كتب الفرق والمذاهب؛ إذ كانوا يلصقون عقيدة فرقة ما بفرقة أُخرى جهلًا ، أو يخلطون مذهبًا بآخر . فنستطيع أن نقول بملأ أفواهنا : من العوامل الّتي بعثت أن تبقى تعاليم الشّيعة مجهولة في العالم واتّهامهم بتُهَم شتّى ، هو عدم التّفريق بين عقائدهم وبين عقائد بعض الفرق الضّالّة المنقرضة الّتي انشعبت من المذهب الشّيعيّ وانتهجت شرعة أُخرى.

ومن الفرق الّتي خلطت عقائدها بعقائد الشّيعة الفرقتان البائدتان الأخباريّة والغُلاة ، وهما اللّتان تناولتا موضوع تحريف القرآن . فينبغي ألّا تعدّ هاتان الفرقتان ـ ولا سيّما الغُلاة أو أيّ فرقة ضالّة أُخرى ، تتّخذ اسم الشّيعة ذريعة لمآربها ـ من المذهب الشّيعيّ الأصيل؛ لأنّ مبادئهما تناقض مبادئ الشّيعة تناقضًا حادًّا ، فلا ينبغي عدّها من الشّيعة.

ويجب علينا هنا أن نقدّم دراسة موجزة حول هاتين الفرقتين للوقوف على عقائدهما وآرائهما :

---

١ ـ أي مدرسة المذاهب . فلاحظ نصّ الشيخين «الصافيّ و معرفة» وغيرهما في هذا الجزء.

١ـ المذهب الأخباريّ

يُطلق على فئة قليلة من الشّيعة اسم «الأخباريّين» نسبة إلى الأخبار، جمع الخبر، كما سيأتي. وظهرت هذه العُصبة في بداية القرن الحادي عشر (هـق) وكان مؤسّسها: الملّا محمّد أمين الاستر ابادي (م: ١٠٣٣)، وحرّر آراءه الأخباريّة في كتابه الموسوم بـ «الفوائد المدنيّة».

أُسس الاختلاف بين الأخباريّين والشّيعة

إنّ بين هاتين الجماعتين بونًا شاسعًا، فقد عدّ بعض أحد عشر فرقًا، وبعض أربعين فرقًا، وآخر ستّين فرقًا، وذكر بعضهم ستّة وثمانين فرقًا[١]! وما يهمّنا هنا هو بيان الفروق الأساسيّة بينهما، وهي:

أـ إنكار حجّيّة العقل والاجتهاد

يَكمُن الاختلاف الحادّ بين الأخباريّين والمذهب الشّيعيّ في أنّ هذه الفئة لا تقبل استخدام العقل كمصدر من مصادر المعرفة في المجالات الدّينيّة المختلفة وخاصّة في مجال الفقه. ويرون المنهج الوحيد في فهم المسائل الدّينيّة هو الآيات والرّوايات، سواء في الأُصول العقائديّة أم في الأحكام الفقهيّة. ويعتقدون خاصّة في الأحكام الفقهيّة أنّه يمكن الاستعانة بالعقل في الانتفاع الصّوريّ للآيات والرّوايات فقط، ولكن لا يمكن استنباط الحكم الشّرعيّ بواسطته أبدًا[٢]! ونتيجة لهذا المَنْحَى الفكريّ انقسم العلماء إلى فئتين: أُصوليّين وأخباريّين.

وعلى هذا حظر الأخباريّون ـ كمحدّثي الحنابلة ـ استثمار العقل في الأبعاد المختلفة

١ ـ روضات الجنّات ١: ٢٠٤، الوحيد البهبهانيّ: ٨٩. (بالفارسيّة)

٢ ـ الفوائد المدنيّة ص: ٤٠ ـ ٤٥ و١٢٧.

الدّينيّة والمعرفيّة حتّى في معرفة الله، وذلك من خلال التّدرّج بـ«التّعبّد» قبال «التّعقّل»، والنّزوع إلى «الظّاهر» بدل «الواقع»؛ كما قال **الشّهيد المطهّريّ**: «ادّعى بعض الأخباريّين في العصور المتأخّرة أنّ قضيّة أحدية الله أمرٌ إلهيّ فحسب، وعقل الإنسان ليس دليلًا كافيًا لذلك، وينبغي الالتزام بالتّعبّد وقول الشّريعة المقدّسة فقط فيما يختصّ بأنّ الله واحد[١]».

وقال صدر المتألّهين في هذه الثّلّة أيضًا: «وقد ابتلينا بجماعة غاربي الفهم، تعمش عيونهم عن أنوار الحكمة وأسرارها، وتكلّ بصائرهم كأبصار الخفافيش عن أضواء المعرفة وآثارها، يرون التّعمّق في الأُمور الرّبّانيّة والتّدبّر في الآيات السُّبحانيّة بدعة، ومخالفة أوضاع جماهير الخلق من الهمج الرّعاع ضلالة وخدعة... المتشابه عندهم الواجب والممكن والقديم والحديث، لم يتعدّ نظرهم عن طور الأجسام ومساميرها، ولم يرتق فكرهم عن هذه الهياكل المظلمة ودياجيرها...[٢]».

ب ـ إنكار علمي الدّراية والرّجال

زعم الأخباريون أنّ الكتب الأربعة للشّيعة صادرة عن إمام معصوم لا محالةً ولا يقدح أحد في صحّتها أبدًا، فلا حاجة إذاً إلى علم الرّجال أو علم الدّراية[٣]!.

ج ـ القول بعدم حجّيّة ظواهر آيات القرآن

يعتقد الأخباريّون أنّ ظاهر ألفاظ آيات القرآن ليس بحجّة لغير المعصوم، ولا يجوز لأحد أبدًا أن يستنبط من الآيات إلّا المعصوم، ولا يجوز فهم القرآن لغير المعصوم إلّا بالرّجوع إلى أحاديث الأئمّة المعصومين عليهم السلام فقط. وكما قال **الشّهيد المطهّريّ**: «اعتبر الأخباريّون طبق هذا الرّأي التّدبّر في القرآن حرامًا، وهم جعلوا الحديث مقياسًا للقرآن

---

١ ـ قد ترجمت هذه العبارة عن الفارسيّة من كتاب: «أصول فلسفه وروش رآليسم» ٥: ١١. أي مبادئ الفلسفة ومنهج الواقعيّة.

٢ ـ الأسفار ١: ٥ ـ ٦.

٣ ـ الفوائد المدنيّة: ٥٢ ـ ٦٠.

بدل أن يجعلوا القرآن مقياسًا للحديث[١]».

د ـ القول بتحريف القرآن

مُنِيَ الأخباريّون بأخطاء وسقطات أُخرى حول القرآن نتيجة لعقائدهم الفاسدة في صدد الرّوايات، فهم يتمسّكون بطائفة من الرّوايات الّتي يستشفّ منها التّحريف.

ومن الشّخصيّات الأخباريّة المعروفة السّيّد نعمة الله الجزائريّ (م: ١١١٢ق)، فقد أشاع فكرة التّحريف في كتابيه: «الأنوار النّعمانيّة» و«منبع الحياة» الّذين يحتويان على أخبار شاذّة وضعيفة.

ومن الشّخصيّات الأُخرى الّتي تأثّرت بالأخباريّين الشّيخ محمّد طاهر العامليّ، مصنّف كتاب: «مرآة الأنوار» فتناول موضوع تحريف القرآن في هذا الكتاب وفقًا لقولهم بذلك.

وتذهب الفرقة الشّيخيّة إلى تحريف القرآن أيضًا، وهم شعبة من الأخباريّة في فروع الدّين، ومن شيوخهم أبو القاسم الخان الكرْمانيّ، الّذي انتقد الأُصوليّين طبق النّهج الأخباريّ في كتابه: «الاجتهاد والتّقليد». ومنهم أيضًا زين العابدين الخان الكَرْمانيّ، صاحب كتاب «التّذييل» وأهمّ ما تناول فيه بحث التّحريف.

وإن كنّا لا نعدّ المحدّث النّوريّ أخباريًّا محضًا، ولكن يظهر من كتابه: «فصل الخطاب...» أنّه تأثّر بهم كثيرًا.

وقال العلّامة معرفة: «نعم جاءت فكرة التّحريف ـ قصدًا إلى رفض حجّيّة الكتاب من قِبَل هذه الفئة المتطرّفة الّتي نَبَعَت على حاشية البلاد في جوّ مظلم بغياهب الجهل والعامّية... وهذا ممّا جعل من كتبهم لا تشبه شيئًا من كتب أقطاب الشّيعة الإماميّة المليئة

---

١ ـ قد ترجمت هذه العبارة من كتابه: «آشنائى با علوم اسلامى»: ٢٦٥، أي التّعرّف على العلوم الإسلاميّة، وكتابه: «آشنائى با فلسفهى اسلامى»: ١١٧، أي التّعرّف على الفلسفة الإسلاميّة.

بالتّحقيق والتّدقيق في أُصول الشّريعة وفروعها[١]».

تهافت المذهب الأخباريّ

وإن كان قد راج المذهب الأخباريّ في بداية العهد الصّفويّ وخلال مدّة قصيرة، وانضمّ إليه أتباع من الحوزات العلميّة، ولكنّه مُنِي بهزيمة منكرة من قِبَل المدرسة الأُصوليّة، إذ انبرى له العلّامة الوحيد البِهبَهانيّ (م: ١٣٠٥) وتلامذته، كالعلّامة بحر العلوم، والملّا مهديّ النّراقيّ والشّيخ جعفر كاشف الغطاء، والميرزا أبو القاسم القمّيّ وغيرهم. ووجّهوا إليهم صفعة قويّة ببحوثهم العلميّة وكتبهم ورسائلهم الاستدلاليّة وبلاغاتهم، فتهاوى صرحهم، وتشتّت جمعهم، وتفرّقوا أيادي سبأ في مُدُن العراق وإيران، ولم يستطيعوا بعد ذلك أنّ يلمّوا شعثهم، وبقيت منهم ثُلَّة قليلة، اتّحدت فيما بعد مع الفرقة الشّيخيّة[٢].

٢ـ مذهب الغُلاة

يطلق لفظ الغُلاة على فرقة صغيرة متطرّفة من الشّيعة، وسُمّوا بذلك لأنّهم غالوا في النّبيّ صلى الله عليه وآله وفي الأئمّة عليهم السلام وغيرهم، واتّخذوهم آلهة لهم عن طريق الحلول أو الاتّحاد. واعتقدت جماعة صغيرة منهم أنّ الله فوّض إدارة أُمور الخلقة التّكوينيّة إليهم، ويعرف هؤلاء بالمفوّضة.

ويبرّر الغُلاة مبادئهم العقائديّة ويفسّرونها طبق الأُصول الأربعة: الظّهور، والحلول، والاتّحاد، والتّناسخ[٣].

رأي الغُلاة في القرآن

للغُلاة دور كبير لا يقلّ عن دور الزّنادقة في وضع روايات التّحريف؛ لأنّ أكثر رُواة

---

١ ـ صيانة القرآن من التّحريف: ١١١.

٢ ـ مقدّمة الحدائق النّاضرة: ١٦٥. الحقّ المبين: ١٢.

٣ ـ راجع المصادر التّالية للوقوف على عقائد الغُلاة الخرافيّة وفرقهم المختلفة: فِرَق الشّيعة: ٣٨ ـ ٤٨، جامع الشّتات: ٧٤٩، الملل والنّحل ١: ٢٨٨، دائرة المعارف الإسلاميّة: ٦٣ آراء أئمّة الشّيعة في الغُلاة، أُسطوره تحريف (بالفارسيّة): ١٣٧ و ٢٣٠، غاليان (بالفارسيّة): ١٧٥ ـ ٢٨٩.

روايات التّحريف ـ حسب رأي علماء الرّجال ـ هم من الغُلاة. وهم قد بدّلوا كثيرًا من المفاهيم القرآنيّة والإسلاميّة المختلفة باسم الشّيعة، ووضعوا أيضًا أحاديث تدلّ على أنّ القرآن نفسه كتاب محرّف.

أجل إنّ الغُلاة كالأخباريّة يرون أنّ القرآن الحالي الّذي جمع في عصر عُثمان، حذفت منه بعض الآيات والسُّوَر، وخاصّة ما يتعلّق منها بفضائل الإمام عليّ وأولاده عليهم السلام. ويعتقدون أنّ المُصْحَف الكامل والموثّق، هو ما جمعه الإمام عليّ عليه السلام، ثمّ أهداه النّبيّ صلى الله عليه وآله إلى بنته فاطمة عليها السلام [1].

قول أئمّة الشّيعة في الغُلاة

وردت أحاديث كثيرة عن أئمّة الشّيعة تقدح بهذه الفرقة الضّالّة، وتحذّرهم على الدّوام من معاشرتهم، فكانوا تارةً يلعنونهم علانية، وتارةً يصرّحون بأنّ من غالى فينا هم شرّ من عدوّنا، لأنّ عدوّنا فرّط بحقّنا فحسب، ولكنّهم فرّطوا في حقّ الله تعالى أيضًا، إذ نسبوا صفاته إلى عباده.

وكان الإمام عليّ عليه السلام أوّل من تبرّأ منهم، فقال: «اَللّٰهم إنّي بَريءٌ من الغُلاة كبَراءة عِيسَى بْن مَرْيم مِنَ النَّصارٰى، اَللّٰهُمّ اخْذُلْهُمْ أبَدًا وَلا تَنْصُرْ مِنْهُم أحَدًا [2]».

وروي أنّ الإمام عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام قال فيهم: «الغُلاة كُفّار والمفوّضة مُشْرِكُون، مَن جَالَسَهُم، أو خَالَطَهُم، أو آكَلَهُم، أو شَارَبَهُم، أو وَاصَلَهم، أو زَوَّجَهُمْ أوْ تَزَوَّجَ مِنْهُم، أو أعَانَهُم بِشَطْرِ كَلمَةٍ، خَرَجَ مِنْ وِلايَة اللهِ وَوِلايَة رَسُول اللهِ وَوِلايَة أهْلِ البَيْت عليهم السلام [3]».

آراء فقهاء الشّيعة في الغُلاة

أصدر فقهاء الشّيعة إجماعًا المتقدّمون منهم والمتأخّرون الفتاوى الآتية حول الغُلاة:

١ـ إنّهم كفّار ومُشركون وأنجاس.

---

١ ـ تاريخ شيعه وفرقه‌هاى اسلام: ١٥٤ (بالفارسيّة) وفرهنگ فِرَق اسلامى: ٣٤٥ (بالفارسيّة).

٢ ـ بحار الأنوار ٢٥: ٢٦٦.

٣ ـ عُيون أخبار الرّضا عليه السلام: ٣٢٦.

٢ـ لا يجوز تغسيل موتاهم ودفنهم.

٣ـ لا يجوز الزّواج منهم.

٤ـ لا يجوز دفع الزّكاة والصّدقة إليهم.

٥ـ حِرْمانهم من الإرث.

كما حكم كثير من محدّثي الشّيعة ومتكلّميهم على الغُلاة بالكُفر والشّرك، ومنهم العَلمان المعروفان: الشّيخ الصَّدوق والشّيخ المُفيد، وأوجبا على كلّ مسلم التّبرّؤ منهم[1].

الاستنتاج

ونستنتج ممّا تقدّم، أنّ الفرقتين، المذكورتين فقط من فرق الشّيعة تقولان بالتّحريف، وأنّ بين الشّيعة وبين هاتين الفرقتين بونًا شاسعًا، وخاصّة فرقة الغُلاة. ولذا ندين بشدّة منهج بعض العلماء والكُتّاب، وخاصّة كُتّاب الفرق الإسلاميّة الّذين ينسبون العقائد المنحرفة وأساطير المذاهب الأُخرى وأباطيلهم ـ ومنها تحريف القرآن ـ إلى الملايين من شيعة أهل البيت عليهم السلام، ونعتبر ذلك خلافًا لحكم الضّمير وبعيدًا عن العقل والمنطق وظُلمًا عظيمًا في حقّهم.

شُكرٌ وتقديرٌ

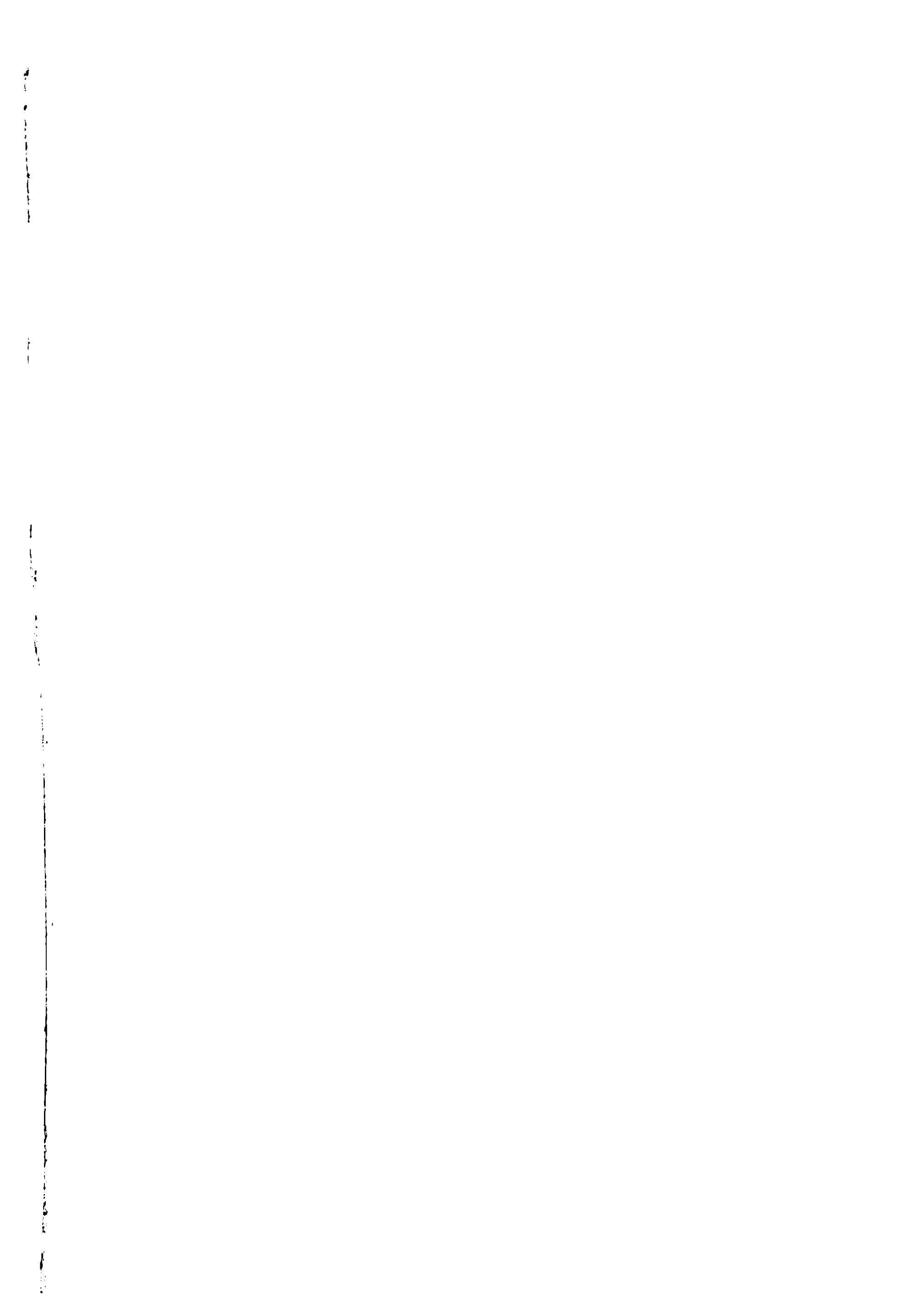
وفي نهاية المطاف نرى من الضّروريّ أن نشكر أعضاء قسم النّشر والأخ حسين الطائي لتنضيده الحروف، وجميع أعضاء قسم القرآن، وأخصّ بالذّكر منهم الأستاذ ناصر النّجفيّ، إذ قام بمراجعة الكتاب وترجمة بعض النّصوص من الفارسيّة إلى العربيّة، من الجزء الأوّل إلى هذا الجزء وأشكر أيضًا الأخ الفاضل أحمد القرائيّ السُّلطان اباديّ، لمساعدته إيّاي في جمع نصوص هذا الجزء والأجزاء اللّاحقة ومقابلتها.

السّيّد عليّ الموسويّ الدّارابيّ

١٤٢٧ق ١٣٨٥ش

---

١ ـ الاعتقادات الشّيخ الصَّدوق ص: ٩٩، رسائل الشّيخ المفيد ص: ١٩٦.



الباب الثّالث

صيانة القرآن من التّحريف

و فيه فصول :



الفصل الأوّل

نصّ ابن شاذان (م: ٢٦٠) في «الإيضاح»[1]

[نقده بعض روايات أهل السّنّة المصرّحة بالتّحريف]

ورويتم أنّ سورة براءة مامنعهم أن يكتبوا أوّلها: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ إلّا أنّ صدرها ذهب.

ورويتم أنّ عمر بن الخطّاب قال: «لقد قُتل باليـمامة قوم يقرأون قرآنًا كثيرًا لايقرأه غيرهم، فذهب من القرآن ماكان عند هؤلاء النّفر»...

ورويتم أنّ أباموسى الأشعريّ...قال في جمع قُرّاء البَصْرة...«والله لقد كُنّا نقرأ سورةً على عهد رسول الله ﷺ كنّا نشبّهها ببراءة تغليظًا وتشديدًا، فنسينا، غير أنّي أحفظ حرفًا واحدًا منها أو حرفين: لو كان لابن آدم واديان من ذَهَبٍ لابتغى إليهما ثـالثًا، ولا يـملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب...».

ورويتم أنّ سورة «الأحزاب» كانت ضعف ماهي، فذهب منها مثل مابقي في أيدينا.

ورويتم أنّ سورة «لم يكن» كانت مثل سورة البقرة، قبل أن يضيع منها مـاضاع، وإنّما بقي مافي أيدينا، منها ثماني آيات أو تسع آيات؛ فلئن كان الأمر على مارويتم لقد ذهب عامّة كتاب الله عَزَّوجَلَّ الّذي أنزله على محمّد ﷺ...

ورويتم أنّه جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ ستّة نفرٍ كلّهم من الأنصار، وأنّه لم يحفظ القرآن إلّا هؤلاء النّفر.

---

١ ـ راجع توضيحنا في آخر هذا النّصّ تحت عنوان «استنتاج لقول ابن شاذان».

فمرّةً تروون أنّه لم يحفظه قوم ومرّةً تروون أنّه ذهب منه شيءٌ كثير، ومرّةً تروون أنّه لم يجمع القرآن أحدٌ من الخلفاء إلّا عُثمان...

ورويتم أنّه صلى الله عليه وآله قال: من أراد أن يقرأ القرآن غضًّا كما أُنزل فليقرأه على قراءة ابن أُمّ عبد.

ورويتم أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: لو كنت مستخلفًا أحدًا عن غير مشورة لاستخلفت ابن أُمّ عبد.

ورويتم في حديثٍ آخر أنّه صلى الله عليه وآله قال: رضيت لأُمّتي مارضي لها ابن أُمّ عبد، وسخطت لها ماسخط لها ابن أُمّ عبدٍ.

ثمّ رويتم أنّ عُثمان ترك قراءة أُبيّ وابن مسعود، وأمر [على ما] زعمتم بمصاحف ابن مسعود فحرّقت. وجمع النّاس على قراءة زيدٍ.

ورويتم أنّ عمر بن الخطّاب وجّه ابن مسعود إلى الكوفة يفقّه النّاس ويقرئهم القرآن؛ فكان ثقةً عند عمر بن الخطّاب في توجيهه إلى الكوفة ويقرئهم القرآن مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله فيما رويتم فيه وفي أُبيّ، فترك قراءته وقراءة أُبيّ وأمر النّاس بقراءة زيد، فهي في أيدي النّاس إلى يومنا هذا؛ فلئن كان أُبيّ وابن مسعود ثقتين في الفقه أنّهما لثقة في القرآن. ولقد أوجبتم عليهم بترك قراءة ابن مسعود أنّهم لم يرضوا للأُمّة بما رضي لها رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّهم كرهوا مارضي لهم الرّسول، فأيّ وقيعة تكون أشدّ ممّا تروونه عليهم؟!...

ثمّ رويتم عن ابن مسعود أنّ المعوّذتين ليستا من القرآن وأنّه لم يثبتهما في مُصْحَفه وأنتم تروون أنّه من جحد آيةً من كتاب الله عَزَّ وجَلَّ فهو كافرٌ بالله وتقرّون أنّهما من القرآن، فمرّةً تقرّون على ابن مسعود أنّه جحد سورتين من كتاب الله وأنّه من جحد حرفًا منه فقد كفر، فكيف قبلتم أحاديث ابن مسعود في الحلال والحرام والصّلوة والصّيام والفرائض والأحكام؟!

فإن لم تكن المعوّذتان من القرآن لقد هلك الّذين أثبتوهما في المصاحف، ولئن كانتا

من القرآن لقد هلك الّذين جحدوهما ولم يثبتوهما في المصاحف [إن كان مارويتم عن ابن مسعود حقًّا أنّه قال: ليس هما من القرآن] فليس لكم مخرج من أحد الوجهين؛ فأمّا أن يكون كَذِب فهلك، وهلك من أخذ عنه الحلال والحرام، [وأمّا أن يكون صدق فهلك من خالفه]، فأيّ وقيعةٍ في أصحاب رسول الله ﷺ أشدّ من وقيعتكم فيهم إذا وقعتم؟!

(٢١٣ ـ ٢٢٩)

استنتاج لقول ابن شاذان

فنقول: أمّا بعد فإنّ من يقرأ كتاب «الإيضاح» لابن شاذان ـ الّذي نقلنا عنه مختصرًا ـ يُفهم منه أنّه اتّهم بعض فرق أهل السّنّة باعتقادهم التّحريف، وخطابه في الكتاب يوجّه إليهم بما رَوَوْا حول نقص القرآن، ولذلك قال في كتابه: «وممّا رويتم» ويكرّر هذا في مواضع متعدّدة.

ويتّضح أيضًا من قدح ابن شاذان بهذا الكتاب لبعض علماء الجمهور ـ لنقلهم روايات التّحريف ـ أنّ علماء الشّيعة حتّى عصره لم يقولوا بالتّحريف، أو لم تنقل في عصره روايات شيعيّة تتناول موضوع التّحريف، سوى الغُلاة من المفوّضة والذّاهبين إلى تأليه الأئمّة، وقد كفّرهم الأئمّة وعلماء الشّيعة؛ لفساد عقيدتهم وسُقم طريقتهم.

وكما قال العلّامة مرتضى العامليّ:

أمّا ابن شاذان، فقد عدّ رواية أخبار التّحريف من المطاعن على الجمهور، وشنّع عليهم بذلك. ونستفيد من ذلك أمرين:

الأوّل ـ أنّ بعض أخباريّي الشّيعة الّذين نسب إليهم ذلك، هم من المتأخّرين عن عصر ابن شاذان؛ وإلّا لم يكن لابن شاذان: أن يشنّع على الجمهور بذلك، إذا كان ثمّة مجال للنّقص عليه بقول بعض أخباريّي الشّيعة بالتّحريف!!

ويؤيّد ذلك، بل يدلّ عليه إطلاق الصّدوق كلمته المتقدّمة حول اعتقاد الشّيعة عامّة بسلامة القرآن عن التّحريف، حسبما تقدّم.

الثّاني ـ أنّ أخبار الجمهور قد جاءت صريحة في التّحريف إلى حدّ أنّها تُصبح غير قابلة للتّأويل أو الاحتمال، ولاأقلّ من أنّ طائفة منها هي كذلك.

وأنّ مارُوي من طرق الشّيعة ليس بهذه المثابة من الوضوح، بل له وجه صحيح وظهور في خلاف ذلك وأنّ مالايقبل التّأويل، إمّا هو غير موجود، أو أنّه بمكان النّدرة والشّذوذ، أو هو مرويّ عن أُناس لايصحّ نسبتهم إلى الشّيعة كالغُلاة، أو عن أُناسٍ رفض الشّيعة رواياتهم كالكذّابين والوضّاعين. **(حقائق هامّة: ٣١)**

الفصل الثّاني

نصّ الطّبريّ (م: ٣١٠) في تفسيره «جامع البيان»

﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ اِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

﴿وَ اِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [أي] إنّا للقرآن لحافظون من أن يُزاد فيه باطل ماليس منه، أو يُنقص منه ما هو منه، من أحكامه وحدوده وفرائضه وبنحو الّذي قلنا في ذلك قال أهل التّأويل:

حدّثني محمّد بن عمرو، قال ثنا أبوعاصم، قال: ثنا عيسى؛ وحدّثني الحارث، قال ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء؛ وحدّثني الحسن، قال: ثنا شبابة، قال: ثنا ورقاء؛ وحدّثني المثنّى، قال: ثنا أبوحُذَيفة قال: ثنا شِبْل، عن ابن أبي نَجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال: عندنا.

حدّثنا بِشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قَتادة، قوله: ﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال في آية أُخرى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ والباطل: إبليس ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، فأنزله الله ثمّ حفظه، فلايستطيع إبليس أن يزيد فيه باطلًا، ولاينتقص منه حقًّا، حفظه الله من ذلك.

حدّثني محمّد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمّد بن ثور، عن مَعْمَر، عن قَتادة ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال: حفظه الله من أن يزيد فيه الشّيطان باطلًا، أو يَنْقُص منه حقًّا، وقيل: الهاء في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ من ذكر محمّدﷺ، بمعنى: وإنّا لمحمّد حافظون ممّن أراده بسوء من أعدائه. (١٤: ٧ ـ ٨)

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤٢

اختلف أهل التّأويل في تأويله، فقال بعضهم معناه: لا يأتيه النّكير من بين يديه ولا من خلفه، ذكر من قال ذلك.

حدّثنا أبوكُرَيب، قال: ثنا ابن يَمان، عن أشعث، عن جعفر، عن سعيد: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ قال: النّكير من بين يديه ولا من خلفه.

وقال آخرون: معنى ذلك: لا يستطيع الشّيطان أن ينقص منه حقًّا، ولا يزيد فيه باطلًا، قالوا: الباطل هو الشّيطان. وقوله: ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ من قِبَل الحقّ ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ من قِبَل الباطل.

حدّثنا بِشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سَعيد، عن قتادة ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ الباطل: إبليس لا يستطيع أن ينقص منه حقًّا، ولا يزيد فيه باطلًا.

وقال آخرون: معناه: أنّ الباطل لا يطيق أن يزيد فيه شيئًا من الحروف، ولا ينقص منه شيئًا منها.

حدّثنا محمّد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن المفضّل، قال: ثنا أسباط، عن السُّدّيّ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ قال: الباطل: هو الشّيطان لا يستطيع أن يزيد فيه حرفًا ولا ينقص.

وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصّواب أن يقال: معناه: لا يستطيع ذو باطل بكيده تغييره بكيده، وتبديل شيء من معانيه عمّا هو به، وذلك هو الإتيان من بين يديه، ولا إلحاق ما ليس منه فيه، وذلك إتيانه من خلفه.

وقوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ يقول تعالى ذكره: هو تنزيل من عند ذي حكمة بتدبير عباده، وصرفهم فيما فيه مصالحهم، (حَمِيدٍ): يقول: محمود على نعمه عليهم بأياديه عندهم. (٢٤: ١٤٤ ـ ١٤٥)

القول في تأويل قوله تعالى:

﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ عَلٰى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا﴾ الكهف/١ ـ ٢

قال أبوجعفر: يقول تعالى ذكره: الحمد لله الّذي خصّ برسالته محمّدًا وانتخبه لبلاغها عنه، فابتعثه إلى خلقه نبيًّا مُرسلًا، وأنزل عليه كتابه قيِّمًا، ولم يجعل له عِوَجًا.

وعُنِي بقوله عَزَّ ذِكره: ﴿قَيِّمًا﴾ معتدلًا مستقيمًا. وقيل: عُنِي به: أنّه قيّم على سائر الكتب يصدّقها ويحفظها. ذكر من قال: عُني به معتدلًا مستقيمًا.

حدّثني عليّ بن داود، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: ثني معاوية، عن عليّ، عن ابن عبّاس، في قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾ يقول: أنزل الكتاب عَدلًا قيّمًا، ولم يجعل له عِوجًا، فأخبر ابن عبّاس بقوله هذا مع بيانه معنى القيِّم أنّ القيّم مؤخّر بعد قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾. ومعناه التّقديم بمعنى: أنزل الكتاب على عبده قَيِّمًا...

حدّثنا ابن حُمَيد، قال: ثنا سَلَمة، عن ابن إسحاق: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾ أي معتدلًا لا اختلاف فيه...

حدّثنا بِشْر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قَتادة، في قوله: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ عَلٰى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾. قال: وفي بعض القراءات: «وَلَكِنْ جَعَلَهُ قَيِّمًا».

والصّواب من القول في ذلك عندنا ماقاله ابن عبّاس، ومن قال بقوله في ذلك، لدلالة قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ فأخبر جلّ ثناؤه أنّه أنزله إلى محمّدﷺ: ﴿قَيِّمًا﴾ مستقيمًا لااختلاف فيه ولاتفاوت، بل بعضه يصدّق بعضًا، وبعضه يشهد لبعض، لاعِوَج فيه، ولامَيل عن الحقّ. (١٥ ـ ٢١٩ ـ ٢٢٠)

الفصل الثّالث

نصّ الأشعريّ (م: ٣٢٤) في «مقالات الإسلاميّين»

واختلف الرّوافض في القرآن: هل زيد فيه أو نُقِص منه؟

وهم ثلاث فِرَق:

١ـ الفرقة الأُولى منهم: يزعمون أنّ القرآن قد نُقِص منه، وأمّا الزّيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان، وكذلك لايجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عمّا كان عليه، فأمّا ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والإمام يحيط علمًا به ...[١]

٢ـ الفرقة الثّالثة منهم: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة: يزعمون أنّ القرآن مانُقِصَ منه؛، ولازيد فيه، وأنّه على ما أنزل الله تعالى على نبيّه عليه السلام، لم يُغيّر ولم يُبدّل، ولازال عمّا كان عليه. (١: ١١٤ ـ ١١٥)

الفصل الرّابع

نصّ الشّيخ الصّدوق (م: ٣٨١) في «الاعتقادات»

اعتقادنا في القرآن أنّه كلام الله ووحيه وتنزيله وقوله وكتابه، وأنّه لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه، تنزيلٌ من حكيم عليم، وأنّه القَصَص الحقّ، وأنّه لقولٌ فصل، وماهو بالهزل، وإنّ الله تبارك وتعالى مُحدِثه ومُنزِله وربّه وحافظه والمتكلّم به.

اعتقادنا أنّ القرآن الّذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد صلّى الله عليه وآله، هو مابين الدّفّتين، وهو مافي أيدي النّاس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند النّاس مائة وأربع عشرة سورة،

---

١ ـ سقط ذكر الفرقة الثّانية من هذه الفرق (م).

وعندنا «الضُّحى وألَمْ نَشْرح» سورة واحدة. و«لإيلاف وألَمْ تَر كيف» سورة واحدة، ومن نسب إلينا؛ أنّا نقول: إنّه أكثر من ذلك، فهو كاذب. (ص: ٩٣ ـ ٩٤)

نصّه أيضًا في «معاني الأخبار»

أجمعت الفِرَق على أنّ القرآن صحيح لم يُغيّر ولم يُبدّل ولم يُزد فيه ولم يُنقص منه. (ص: ١٣٣)

الفصل الخامس

نصّ الباقِلّانيّ (م: ٤٠٥) في «الانتصار لنقل القرآن»

ذكر جملة مانذهب إليه في نقل القرآن ونظمه وقيام الحجّة به

جميع القرآن الّذي أنزله الله تعالى وأمر بإثباته، ولم ينسخه ولارفع تلاوته هو هذا الّذي بين اللّوحين، الّذي حواه مُصْحَف عُثمان ﷺ، لم ينقص منه شيء ولازيد فيه شيء. نقله الخَلَف عن السَّلَف. وهو معجزة الرّسول ﷺ دالّ على نبوّته من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل ـ ما فيه من عجيب النّظم، وبديع الرّصف، وأنّه لاقدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله، ولاتأليف سورة منه؛ أو آية بقدر سورة.

والوجه الثّاني ـ ماتضمّنه من الإخبار عن الغُيوب، ومايَحدِث ويكون.

والوجه الثّالث ـ ماتضمّنه من قصص الأوّلين، وأخبار الماضين الّتي لايعرفها إلّا من أكثر ملاقاة الأُمم، ودراسة الكُتُب، مع العلم بأنّ النّبيّ ﷺ لم يكن يتلو كتابًا، ولايخالط أهل السِّيَر.

وقد قال الملحدون: إنّ القرآن مدخول، وأنّه غير ثابت ولامضبوط، وأنّ فيه لحنًا وتناقضًا.

وزعم قوم من الرّافضة أنّه بُدِّل وغُيِّر. وقال بعضهم: نُقص منه ولم يُزَد فيه. وقال قوم:

إنّه موجود صحيحٌ، وتأليفه وترتيبه فاسِدٌ، ولو وضع كلّ شيءٍ منه موضعه لزال الخلاف فيه وتبيّنت معانيه[١].

وقال خلق من المعتزلة وشُذوذ من ضعفة القُرّاء لايُعرَف لهم ناصر: إنّ عُثمان رضي الله عنه جمع النّاس على بعض الأحرف ومنع من باقيها، لِما حدث من الخلاف. وقال قوم منهم: إنّه لم يحظر ماخالف مُصْحَفه، ولكنّه استنزل النّاس عنه عن طيب خاطر القلوب.

وقال قوم من الفقهاء والمتكلّمين: يسوغ إعمال الرّأي في إثبات القرآن وأوجهه إذا كانت صوابًا في اللُّغة. وإن لم تقم حجّة بأنّ النّبيّ ﷺ قرأ بتلك المواضع. وهذا ممّا أنكره أهل الحقّ وأبَوه أيضًا. فهذه جملة يجب الوقوف عليها.

فأمّا ادّعاؤهم لتخليط الخَلَف والسَّلَف في نقل القرآن وتضييعه فليس الأمر على ماادّعوه، وذلك أنّ الصَّدر الأوّل ومن بعدهم من المسلمين يعظّمون شأن القرآن. ويتقرّبون إلى الله تعالى بتعليمه، لاشيء أحقّ بالحياطة عندهم منه والحفظ له، فكيف تكون هذه صفتهم ولايحفظون كتاب الله تعالى ولايضبطونه، ويشتغلون عنه حتّى تأكله الغنم والدّاجن وهم قد مكّنوا نيفًا وعشرين سنة ينزل فيهم القرآن على النّبيّ ﷺ وينقلونه عنه مع مايخصّهم به عليه السلام على تحفّظه، نحو ماروى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ النّبيّ ﷺ قال: «مَنْ قَرأ القرآن طاهرًا أدخله الله الجنّة مع عشرة من أهل بيته كلّهم قد استوجبوا النّار». وروى أنس بن مالك عنه ﷺ أنّه قال: «عُرِضَت عَليّ أجور أُمّتي حتّى الغِداة يُخرجها الرّجل من المسجد، وعُرِضت عَليّ ذُنوبهم فلم أر فيها أعظم من رجل يعلم آيةً أو سورةً من كِتاب الله عَزَّ وجَلَّ ثمّ نسيها». في أمثال ذلك من الأحاديث، فكيف يصحّ أن نقول على جميع الأُمّة بتضييع القرآن، وهم قد سمعوا من النّبيّ ﷺ أمثال ماذكرناه...[إلى أن قال:]

ويدلّ على ذلك أيضًا أنّ جميع السَّلَف والخَلَف، وهم خلق لايجوز على مثلهم

---

١ ـ إذا كان مراده من الرّافضة، الشّيعة الإماميّة، فالكلام بهذا الإطلاق غير صحيح ويخالف قولهم كما سننقله لاحقًا في هذا الباب ترتيبًا. ويحتمل أيضًا أن تكون الأقوال الثّلاثة المزعومة الّتي نسبها إلى الرّافضة هي من عقائد الغُلاة والأخباريّين المنقرضين الّتي تختلف عن عقائد الشّيعة اختلافًا جوهريًّا..(م)

التّراسُل والتّطابق، ينقلون أنّ القرآن الّذي في مصاحفنا هو جميع القرآن الّذي نزل على النّبيّ ﷺ.

فإن قيل: لَم يُرْوَ عن أحد خلافٌ في أنّ هذا مُصْحَف عُثمان ﷺ الّذي جمعه. وقد اختلف في أنّ هذا المُصْحَف جميع ماجاء به الرّسول ﷺ.

يقال لهم: لانُسلِّم لكم أنّه لم يختلف أنّ هذا جميع مُصْحَف عُثمان، بل في النّاس من يدّعي تغيير الحَجّاج له، وهو مُبطِل لقولكم، ولو كان لايخالف في ذلك لجاز حدوث التّخالف بعد اليوم. وليس المعتبر في العلم بصحّة النّقل والقطع على ثبوته علم المخالفة فيه، وإنّما المعتبر مجيئه عن قوم تَثْبُت بهم الحجّة وينقطع العُذر. (٥٨ ـ ٦٢)

الفصل السّادس

نصّ الشّريف الرّضيّ(م ٤٠٦) في «حقائق التّأويل ...»

﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ...﴾ فصّلت/ ٤١ ـ ٤٢

عجبت من عمائق هذا الكتاب الشّريف الّتي لايدرك غزرها ولا ينضب بحرها، فإنّه كما وصفه سبحانه بقوله: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. ومن أحسن ما قيل في تفسير ذلك: أنّه لايشبه كلامًا تقدّمه، ولا يشبهه كلام تأخّر عنه، ولايتّصل بما قبله، ولا يتّصل به ما بعده، فهو الكلام القائم بنفسه، البائن من جنسه، العالي على كلّ كلام قرن إليه وقيس به». (ص: ٢٢٢)

... **أقول**: إنّ لأبي العبّاس المبرّد مذهبًا في جملة الحروف المزيدة في القرآن، أنا أذهب إليه وأتّبع نهجه فيه، وهو: اعتقاد أنّه ليس شيءٌ من الحروف جاء في القرآن إلّا لمعنى مفيد...وهذا الّذي ذكرناه أيضًا من معجزات القرآن إذا تأمّله المتأمّل وفكّر فيه المفكّر، إذا كان الكلام المتناهي الفصاحة، العالي الذّرْوَة البعيد المرمىٰ والغاية، إذا قيس

إليه وقرن به شال في ميزانه وقصر عن رهانه، وصار بالإضافة إليه قالصًا بعد السّبوغ وقاصرًا بعد البلوغ، ليصدّق فيه قول أصدق القائلين سبحانه إذ يقول: ﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾. (٢٨٥ ـ ٢٨٦ ـ ٢٨٨)

نصّه أيضًا في «تلخيص البيان» ذيل الآية المذكورة

وقد قيل فيها أقوال:

منها: أن يكون المراد بذلك؛ أنّ هذا الكتاب العزيز لايُشبهه شيء من الكلام الوارد بعده، فهذا معنى ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ لأنّه لو أشبهه شيء من الكلام المتقدّم أو الكلام المتأخّر لأبطل معجزته وفَصَم حجّته، فكان الباطل قد أتاه من إحدى الجهتين المذكورتين، إمّا من جهة أمامه وإمّا من جهة ورائه، وهذا معنى عجيب.

وقال بعضهم: معنى ذلك، أنّه لاتَعْلَق به الشُّبهة من طريق المشاكلة، ولاالحقيقة من جهة المناقضة، فهو الحقّ الخالص الّذي لايشوبه شائب ولايلحقه طالب.

وقال بعضهم: معنى ذلك، أنّ الشّيطان والإنسان لايقدران على أن ينتقصا منه حقًّا ولايزيدا فيه باطلًا.

وقال بعضهم: معنى ذلك، أنّه لاباطل فيه من الأخبار عمّا كان ومايكون، فكان المراد بقوله سبحانه: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ أي من جهة ما أخبر عنه من الأُمور الواقعة، وبقوله تعالى: ﴿وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ أي من جهة ما أخذ عنه من الأُمور المتوقّعة.

(١٧٤ ـ ١٧٥)

﴿اَنْزَلَ عَلىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابِ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا ...﴾ الكهف / ١ ـ ٢

وهذه استعارة لأنّ حقيقة العِوَج أن يكون فيما يصحّ عليه أن يصاب أو يميل ويضطرب ويستقيم، وهذه من صفات الأجسام لامن صفات الكلام. فنقول: إنّما وصف القرآن ـ والله أعلم ـ بأنّه قَيِّمٌ لاعِوَج فيه، ذهابًا إلى نفي الاختلاف عن معانيه، والتّناقض في أوضاعه ومبانيه، وأنّه غير ناكبٍ عن المنهاج، ولامستمرّ على الاعوجاج. (ص: ٩٢)

الفصل السّابع

نصّ الشّيخ المفيد (م: ٤١٣) في «أوائل المقالات»

القول في تأليف القرآن وما ذكر قوم من الزّيادة فيه والنّقصان

أقول: إنّ الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمّة الهُدى من آل محمّد ﷺ باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظّالمين فيه من الحذف والنّقصان، فأمّا القول في التّأليف فالموجود يقضي فيه بتقديم المتأخّر وتأخير المتقدّم، ومن عرف النّاسخ والمنسوخ والمكّيّ والمدنيّ لم يرتّب بما ذكرناه.

وأمّا النّقصان فإنّ العقول لاتحيله ولاتمنع من وقوعه، وقد امتحنت مقالة من ادّعاه، وكلّمت عليه المعتزلة وغيرهم طويلًا، فلم أظفر منهم بحجّة أعتمدها في فساده. وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنّه لم ينقص من كلمة ولامن آية ولامن سورة، ولكن حُذِف ماكان مثبتًا في مُصْحَف أمير المؤمنين عليه السلام، من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله وذلك كان ثابتًا منزلًا، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الّذي هو القرآن المعجز، وقد يسمّى تأويل القرآن قرآنًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَعْجَلْ بِالْقُرْاٰنِ مِنْ قَبْلِ اَنْ يُقْضٰىٓ اِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾[1] فسمّي تأويل القرآن قرآنًا، وهذا ما ليس فيه بين أهل التّفسير اختلاف.

وعندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التّأويل، وإليه أميل، والله أسأل توفيقه للصّواب.

وأمّا الزّيادة فيه فمقطوع على فسادها من وجه، ويجوز صحّتها من وجه، فالوجه الّذي أقطع على فساده أن يمكن لأحد من الخلق زيادة مقدار سورة فيه على حدّ يلتبس به عند أحد من الفُصحاء، وأمّا الوجه المجوّز فهو أن يُزاد فيه الكلمة والكلمتان والحرف

---

١ ـ طه/١١٤.

والحرفان وماأشبه ذلك ممّا لايبلغ حدّ الإعجاز، ويكون ملتبسًا عند أكثر الفُصحاء بكلم القرآن، غير أنّه لابدّ متى وقع ذلك من أن يدلّ الله عليه، ويوضّح لعباده عن الحقّ فيه، ولست أقطع على كون ذلك بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن عنه، ومعي بذلك حديث عن الصّادق جعفر بن محمّد عليه السلام وهذا المذهب بخلاف ماسمعناه عن بني نوبخت ـ رحمهم الله ـ من الزّيادة في القرآن والنّقصان فيه، وقد ذهب إليه جماعة من متكلّمي الإماميّة وأهل الفقه منهم والاعتبار. (ص: ٨٠ ـ ٨٣)

نصّه أيضًا في «المسائل السَّرويّة»[١]

[صيانة القُرآن من التّحريف]

[وسُئِل قدّس سرّه:] ماقوله ـ أدام الله تعالى حِراسته ـ في القرآن:

أهو ما بين الدّفّتين، الّذي في أيدي النّاس، أم هل ضاع ممّا أنزل الله تعالى على نبيّه منه شيءٌ، أم لا؟

وهل هو ماجمعه أمير المؤمنين عليه السلام أم ماجمعه عُثمان بن عَفّان على مايذكره المخالفون؟

الجواب: لاشكّ أنّ الّذي بين الدّفّتين من القرآن جميعه كلام الله تعالى وتنزيله، وليس فيه شيء من كلام البشر، وهو جمهور المنزل.

والباقي ممّا أنزله الله تعالى عند المستحفظ للشّريعة، المستودع للأحكام، لم يضع منه شيءٌ.

وإن كان الّذي جمع مابين الدّفّتين الآن لم يجعله في جملة ماجمع لأسباب دعَته إلى

---

١ ـ هذه التّسمية نسبة إلى مدينة «سارية» وهي اليوم مركز محافظة طبرستان (مازندران) وتعرف اليوم بساري. (راجع، معجم البُلدان ٣: ١٧٠). (م)

ذلك، منها: قصوره عن معرفة بعضه. ومنها: شكُّه فيه وعدم تَيَقُّنه. ومنها: ما تعمّد إخراجه منه.

وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القُرآن المُنزَل من أوّله إلى آخره، وألّفه بحسب ما وجب مِن تأليفه فقدّم المكّيّ على المدنيّ، والمنسوخ على النّاسخ، ووضع كُلّ شيء منهُ في محلّه.

فلذلك قال جعفر بن محمّد الصّادق عليهما السلام: «أما والله لو قُرئ القرآن كما أُنزل لألفيتمونا فيه مُسمّين كما سُمّي من كان قبلنا».

[لزوم التَّقيُّد بما بين الدّفّتين]

غير أنّ الخبر قد صحّ عن أئمّتنا عليهم السلام أنّهم أمروا بقراءة مابين الدّفّتين، وأن لايتعدّاه إلى زيادة فيه ولانُقصان منه حتّى يقوم القائم عليه السلام، فيقرأ للنّاس القُرآن على ماأنزله الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين عليه السلام.

وإنّما نهونا عليهم السلام عن قراءة ماوردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثّابت في المُصْحَف؛ لأنّها لم تأت على التّواتُر، وإنّما جاء بها الآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله.

ولأنّه متى قرأ الإنسان بما خالف مابين الدَّفّتين غرّر بنفسه وعرّض نفسه للهلاك. فنهونا عليهم السلام عن قراءة القرآن بخلاف ماثبت بين الدّفّتين، لما ذكرناه.

[وحدة القرآن وتعدُّد القراءات]

فإن قال قائلٌ: كيف يصحّ القول بأنّ الّذي بين الدّفّتين هو كلام الله تعالى على الحقيقة، من غير زيادة فيه ولانقصان، وأنتم تَرْوُون عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم قرأوا: (كُنْتُمْ خَيْرَ أئمّة أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) و(وكذلك جعلناكم أئمّة وسطًا).

وقرأوا: (يَسْئَلُونَكَ الأنْفَالَ) وهذا بخلاف مافي المُصْحَف الّذي في أيدي النّاس؟

قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو: أنّ الأخبار الّتي جاءت بذلك أخبار آحادٍ لايُقطَع على الله تعالى بصحّتها، فلذلك وقَفنا فيها، ولم نَعدِل عمّا في المُصْحَف الظّاهر

على ماأُمِرنا به حسب مابيّنّاه. مع أنّه لايُنكر أن تأتي القراءة على وجهين مُنزَلَين:

أحدهما ـ ماتضمّنه المُـصْحَف.

والثّاني ـ ماجاء به الخبر، كما يعترف مخالِفونا به من نزول القرآن على أوجهٍ شتّى.

فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَاهُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [1] يريد: ماهو ببخيل.

وبالقراءة الأُخرى: وماهو على الغيب بظنين يُريد: بمُتَّهم.

ومثل قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [2].

وعلى قراءةٍ أُخرى: (مِن تَحْتِها الأنهارُ).

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [3].

وفي قراءة أُخرى: (إنّ هٰذَيْنِ لَسَاحِرَانِ).

وماأشبه ذلك ممّا يكثر تعداده، ويطول الجواب بإثباته. وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله تعالى [4]. (٧٨ ـ ٨٤)

نصّه أيضًا في «الفصول المختارة من العيون والمحاسن»

[ردّه ونقضه لكلام إبراهيم النَّظّام المعتزليّ]

قال الشّيخ أيّده الله: وقال الجاحظ في آخر فصل حكاه عن النّظّام في «الفُـتْيا»: وكان إبراهيم من حُفّاظ الحديث مع ذهن حديد ولسان ذَرْب يتخلّص به إلى الغامض، ويُحلّ به المنعقد، ويُقرِّب به مابَعُد، وهو مع ذلك يَـخطئ خـطأ الغـمر ويَـخبط خـبط السّكران، ويجمع بين التّيقّظ والغفلة والحزم والإضاعة.

---

١ ـ التّكوير/٢٤.

٢ ـ التّوبة/١٠٠.

٣ ـ طه/٦٣.

٤ ـ مثل هذا النّصّ في كتابه: «الإرشاد»: ٣٦٥.

ثمّ قال عمرو عقيب هذا الفصل: وقول إبراهيم هذا لم يَعمل به مسلم. وهو وإن طَوَّل وكثّر فإنّ المأخذ في الكثير عليه قريب، فقد شهد عمرو على النّظّام بخلافه الأُمّة في المقال، ووصفه بالجمع بين المتضادّات، وهو أعرف بمذهبه من هؤلاء الجُهّال، وبعد فإن لم نُصدِّق الجاحظ عليه في هذه الحكايات لم يجب أن نصدّقه عليه في جميع ماحكاه من مذاهبه، لأنّها لم تظهر إلّا من جهته، وإذا أكذبناه في ذلك كلّه لم نعرف للنَّظَّام مذهبًا في «الفُتْيا» فضلًا عن أن يحتاج إلى الاحتيال له في التّخريجات. **[إلى أن قال:]**

فعليكم بكتاب «الفُتيا» لعمرو بن بحر الجاحظ، فإنّكم تجدونه في ذلك على الاستقصاء والبيان، مع أنّ إبراهيم في اعتذاره من الإقدام على تخطئة الأُمّة، مُلبِس في ذلك على الضّعفاء، لأنّه يدين بفساد الإجماع. وقد ذكر ذلك عنه عمرو بن بحر في هذا الكتاب فقال: وقال إبراهيم: لم يضطرّني الخبر أنّ النّبيّ ﷺ قال: «لاتَجْتَمِعُ أُمّتي على خَطَأٍ» وكان يزعم أنّه قد يجوز أن يجتمع المسلمون على ضلالة، ولكن لايجتمعون على خطأ بعينه.

وقال الجاحظ في افتتاح حكاياته عنه: زعم إبراهيم بن سَيّار أنّ سبيل القرآن كسبيل التّوراة والإنجيل والزّبور وجميع كتب الأنبياء عليهم السلام، وأنّ سبيل هذه الأُمّة في فُتْياها وأحكامها كسبيل أُمّة موسى وعيسى وجميع الأنبياء عليهم السلام، وأنّ أصحاب محمّد ﷺ حين تكلّفوا القول في «الفُتيا» وقالوا بالقياس، لم يعد أمرهم أحد وجهين: إمّا أن يكونوا ظنّوا أنّ ذلك جائز لهم بسبب غلطوا فيه ولأمر توهّموه، أو يكون ذلك كان منهم على التّآمر والتّحكّم، وليكونوا أئمّة وقادة وسلفًا.

قال الشّيخ أيّده الله: في هذا ـ أدام الله توفيقكم ـ كفاية في الدّلالة على مذهب الرّجل في: جواز تغيير القرآن والزّيادة فيه والنّقصان، والطعن على الإجماع، والبراءة من أهل بيت النّبيّ ﷺ والصّحابة جميعًا والتّابعين بإحسان، وكفى بمعتقد هذا الرّجل كفرًا وإلحادًا وخروجًا عن دين الإسلام، والحمد لله على مامنّ به علينا من هدايته، وله الشّكر على نعمته في دينه، وإيّاه نسأل سترًا جميلًا برحمته. (٢: ٢٣٨ ـ ٢٣٩)

الفصل الثّامن

نصّ القاضي عبدالجبّار (م: ٤١٥) في «المغني»

في بيان طريق معرفة القرآن، ومايتّصل بذلك

قد بيّنّا أنّ بالنّقل المتواتر يُعرف القرآن، كما تُعرف نفس النّبيّ ﷺ بهذه الطّريقة؛ وقد بيّنّا أنّ ماحلّ هذا المحلّ لاتقع فيه مناظرة؛ وأنّ الواجب فيه التّصادق، ولأنّ العلم به مشترك، ولامزيّة لواحد من المكلّفين على الآخر، كما لامزيّة لأحدهم على الآخر، في معرفة المشاهدات الدّالّة على التّوحيد... [إلى أن قال:]

فقد علمتم أنّ كثيرًا من الحشو وأهل الحديث يزعم في القرآن: أنّه متلقّى في أخبار الآحاد؛ وأنّ عُثمان بن عَفّان ـ جمعه بعدما كان متفرّقًا في الصُّدور والقُلوب ـ وعمر ابن الخطّاب، كانا يجمعان من ذلك الآية والآيتين، حتّى دوّناه في المُصْحَف، وضمّاه بعد الانتشار، وألّفاه ..فكيف يصحّ ماادّعيتم، وقد وقع الاختلاف بين الصّحابة، حتّى جرى على «عبد الله بن مسعود» ماجرى، وحتّى وقع الخلاف في المعوّذتين، وفي سورتي القنوت، وفي آية الرّجم، وفي غير ذلك من الحروف الّتي تميّزت بها المصاحف؛ والضّروريّ لايصحّ فيه هذا الاختلاف!...[إلى أن قال:]

أمّا الإماميّة، فإنّ من يجوّز في القرآن النّقصان، فقد علم ماعلمناه، لأنّه قد عرف في هذا القرآن: أنّه ﷺ جاء به وأدّاه؛ وإنّما ادّعوا أنّه أدّى مع ذلك غَيْره، وأنّ ذلك الغير كُتِم، وهذا لايقدح في العلم بالقرآن.

فأمّا من يقول منهم في القرآن الموجود: إنّه مغيّر، فلابدّ من أن يكونوا عالمين بالقرآن الّذي نشير إليه لايجوز التّغيير فيما يظهر فيه الإعجاز، وإنّما نجوّزه في السّتر منه، وذلك لايقدح فيما نريد تثبيته من دلالة القرآن على النّبوّة؛ لأنّ التّغيير والتّبديل إذا كان على وجه يعلم أنّ كلا الطّريقين فيه لو ثبت لم يقدح في كونه معجزًا، فهو غير مؤثّر، فيما

نريد تثبيته، وإنّما يؤثّر في ذلك متى كان قادِحًا في هذا الباب.

وليس يثبت عن «الإماميّة» في ذلك إلّا ماذكرناه؛ فأمّا إن حُكي عن بعضهم أنّه: يمنع من ثبوت بعض القرآن، على ما ندّعي الاضطرار فيه، فيجب أن يكون القائل بذلك مكابرًا دافعًا لما نعلمه باضطرار، أو يكون المتمسّك بهذه الطّريقة ماجنًا خليعًا، أو ملحدًا يتستّر بما يظهر من مذهب «الإماميّة»؛ وقد كان فيهم من هو ظاهر بهذه الطّريقة، وهو الّذي أبدع مثل هذه الطّريقة والمقالة.

وأمّا أصحاب الحديث؛ فإنّهم يعترفون بأنّهم يعلمون صحّة القرآن، لكنّهم بجهلهم ظنّوا أنّ طريق معرفته الآحاد، وجوّزوا فيه الاختلاف، فذلك جهل منهم بطريق المعرفة؛ لأنّهم غير عارفين بذلك؛ وقد ثبت أنّ كثيرًا من النّاس يزعم فيما يعلمه بعقله أنّه معلوم بالسّمع، وفيما يعلمه باضطرار أنّه معلوم باكتساب؛ وعلى هذا الوجه وقع الاختلاف، في أنّ العلم بالفرق بين الحُسن والقُبح يحصل بالأمر والنّهي، أو على سبيل الاضطرار؛ ولا يمتنع في العلم بالشّيء اضطرارًا أن يجهل طريق علمه، وأن يقع الاختلاف بين العقلاء في ذلك، فظنّ الجهّال من الحشو وغيرهم: أنّ القرآن، وإن كان معلومًا فطريق معرفته جمع النّاس في أيّام عُثمان، على قراءة زيد، وعلى المدوّن في المُصْحَف المشهور، وجوّزوا فيه الاختلاف؛ وقد بيّنّا أنّ الاختلاف قد يصحّ أن يقع في نفس العلم، حتّى تجوز السّوفِسطائيّة أن يكون ظنًّا، ولا يمنع ذلك من كونهم عالمين باضطرار، بما يعرف بالمشاهدات وغيرها، فبأن يصحّ أن يقع الخلاف في طرق العلوم، الّتي هي الأخبار والأدلّة، لمن يتّفق في المعرفة، أجدر.

وذلك لا يقدح فيما نقوله: من أنّ القرآن منقول بالتّواتُر..يبيّن ذلك من حالهم: أنّهم يروُون عن الرّسول ﷺ ما يدلّ على ضدّ ما اعتقدوه، من أنّه ﷺ بَيَّن ما لقارئ القرآن من الثّواب، على سورة سورة؛ ورووا أنّه ﷺ كان يُعلّمنا التّشهّد كما يعلّمنا السّورة من القرآن؛ ورووا أنّ القرآن كان محفوظًا في أيّام الرّسول ﷺ لجماعة، وفصلوا بين من كان يحفظه بكماله، وبين من قرأ على الرّسول ﷺ سبعين سورة؛ ورووا ما كان يقرأه من السُّوَر

المختلفة في الصّلوات؛ ورووا عن ابن عبّاس: أنّا كنّا لانعلم فاتحة السّورة وخاتمتها إلّا بنزول: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ورووا أنّه بعث إلى البلاد من يقرئ النّاس القرآن، ويعلّمون النّاس السُّنَن؛ وهذا إلى ما شاكله، من رواياتهم الكثيرة، يبيّن أنّهم يجهلون ولايدرون؛ لأنّهم يعتقدون أنّ القرآن جمع في أيّام عمر وعُثمان، وأنّهما كانا يطلبان الآية والآيتين، حتّى اجتهدوا في ضمّ ذلك؛ وهذا يناقض ما روينا عن الرّسول ﷺ وذكرناه من رواياتهم.

وكلّ ذلك يبيّن أنّهم: إنّما جوّزوا الاختلاف، لظنّهم أنّ القرآن يعلم بالتّواتُر، وإن علموه ضرورة لابالتّواتُر. وهذه المذاهب، وإن كانت فتنة في الدّين، وضارّةً في الاستدلال بالقرآن على النّبوّات، فهي غير قادحة في ذلك، لأنّ القوم قد علموا القرآن في الجملة، وأنّه ﷺ كان يعلّمه النّاس، ويؤدّيه إليهم، ويجعله دلالة على نبوّته، ويتحدّاهم بذلك، وإن كانوا قد جوّزوا ماذكرناه، لأنّ تجويزهم ذلك جهل بما يجري مجرى الفرع لذلك، فأمّا الأصل فلامدفع له على وجه...

وقد بيّن شيخنا «أبوعليّ» رحمه الله في «مقدّمة التّفسير»: أنّ الخلاف لم يقع بين الصّحابة في القرآن على الحقيقة، وإنّما كان «أُبيّ بن كعب» يعتقد: «أنّ سورتي القنوت»، من حيث عَلَّمهما رسول الله ﷺ وكان يقرأهما في صلاته، ممّا ينبغي أن يثبتا في المُصْحَف، لأنّ ما أُنزل على الرّسَول عليه السلام قد يكون قرآنًا وغير قرآن، وللقرآن حكم في التّلاوة وفي العبادات ليس لغيره؛ وإنّما اختلفوا فيهما على هذا الوجه.

وقد كان عبد الله بن مسعود يقول في المعوّذتين: إنّ الله تعالى أنزلهما على نبيّه عليه السلام وأنّه كان يتلوه لكنّه لايجب أن تثبتا في المُصْحَف؛ وقال غيره: هو من القرآن، ويجب أن يثبت معه في المُصْحَف؛ وليس ذلك باختلاف في القرآن، وفيما أدّاه الرّسول ﷺ وإنّما هو اختلاف في بعض الأحكام.

فأمّا المنقول عن عمر في آية الرّجم فيعيد من هذه الآية، على طريق التّشدّد فيه، وتوكيد أمره؛ قال: «لولا أن يقال عمر بن الخطّاب زاد في كتاب الله لأُثبّت ذلك في

المُصْحَف»، وكلامه يدلّ على أنّه ليس بقرآن، لأنّه لو كان من القرآن لأثبته، ولم يمنعه قول النّاس من إثباته في المُصْحَف؛ كما لم يمنعه قول النّاس، من سائر ماأثبت، وفعل.

والّذي يروون عنه من قوله: كان فيما أنزل الله تعالى من قوله: لو أنّ لابن آدم واديين: وادٍ من فضّة، وواد من ذهب[١] لابتغى إليهما ثالثًا، لايقدح في ذلك، لأنّه لايمتنع أن يكون منزلًا، وإن لم يكن قرآنًا، وإنّما اشتدّ هذا الأمر في أيّام عمر، لأنّه وغيره من الصّحابة، رأى هذا اليسير من الاختلاف والتّنازع قد وقع في الصّحابة مع قرب العهد، فلم يأمنوا إذا بعد العهد أن يكثر الخلاف، فجمعوا النّاس على هذا المدوّن في المُصْحَف، ولم يمنعوا ممّا عداه، ممّا قد ثبت بالتّواتُر أنّه منزل، لكنّهم رأوا أنّ ذلك أحفظ للقرآن، وأشدّ ضبطًا له، وأقوى في إزالة الاختلاف فيه.

وإنّما فعلوا ذلك لعظم شأن القرآن، وأنّه معتمد الدّين، فوجدوا مايعود إلى حفظه وحياطته لازمًا، وأنّ خلاف ذلك مؤدّ إلى الفتنة، وفساد الدّين، فتشدّدوا في ذلك.

ولهذه العلّة لم يتشدّدوا في أحاديث الرّسول ﷺ هذا الضّرب من التّشدّد، وإن كانوا قد تشدّدوا أيضًا فيه، ومنعوا من إكثار الرّواية في هذا الباب، لئلّا يكثر الغلط، وليكون الرّاوي لما يرويه على ثقة ويقين، على ماروي في هذا الباب، عن كبار الصّحابة؛ ولولا صحّة ذلك لكان الوعيد من الرّسول عليه السلام يكون في القرآن وتغييره، كهو في الأخبار المنقول عنه؛ وقد ثبت أنّه ﷺ توعد في الكذب بضروب من الوعيد، ولم يؤثر عنه شيء من ذلك في القرآن، لما كان محروسًا عن التّغيير، قد تكفّل الله تعالى بحفظه، على ماذكر تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

وعلى هذا الوجه يصحّ ماروي عنه، من قوله ﷺ: «إذا بلغكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله» ولو كان حكم الكتاب حكم سنّته، في أنّ التّغيير يصحّ فيه، لكان ذلك لايصحّ.

فأمّا تعلّقهم بأنّ الّذين حفظوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة أو خمسة، على

---

١ ـ كذا في «ص» مزيدًا بالهامش ص: ٧٠؛ والّذي في «ط» لو أنّ لابن آدم واديين من ذهب لابتغى...الخ.

ماروي في هذا الباب فبعيد؛ لأنّ الّذي روي في ذلك إنّما هو: في الأنصار دون المهاجرين، الّذين كانوا يحفظون القرآن؛ ولأنّ ذلك إنّما أُريد به من حفظ القرآن وانتصب للتّعليم، دون من حفظه ولم ينتصب لذلك.. يبيّن ماذكرناه: أنّه لم يذكر في هذا العدد كبار الصّحابة، كأبي بكر، وعمر، ولاذكر أمير المؤمنين عليّ، في ذلك؛ والعلم حاصل بتقدّمهم في حفظ القرآن ومعرفة أحكامه.

على أنّ القوم لجهلهم ظنّوا أنّ نقل القرآن لايصحّ على طريق التّواتُر إلّا بالحُفّاظ، وليس الأمر كذلك، لأنّه قد يعرف القرآن وينقله من لايحفظ جميعه، إذاكان المعلوم من حاله أنّه يميّزه من غيره، لما يختصّ به من صفاته؛ وهذا ظاهر فيمن ينقل الخطب والأخبار والسّير، أنّهم قد ينقلون ذلك ويتواتر نقلهم، وإن لم يَسْردوه حفظًا، إذا ميّزوه من غيره، عند استحضاره والنّظر فيه؛ وقد نجد الصّبيّ الّذي لم يستكمل حفظ القرآن يعرف القرآن، ويميّزه من الأشعار وغيرها، وإن لم يكن حافظًا له، فكيف يصحّ المنع، من كون نقله تواترًا، من حيث لم يحفظه إلّا العدد اليسير لو صحّ ذلك، فكيف وقد بيّنّا فساده...

وممّا يبيّن صحّة ماذكرناه: أنّ الصّحابة لم تنكر ماكان من جمع النّاس على قراءة واحدة، ولو كان الأمر على ماظنّوه لوجب أن تقع في ذلك التّخطئة، وقد علمنا أنّ المصاحف دوّنت، واستمرّ[1] الدّهر عليها، وسلكوا الطّريقة الأُولى فيها، ولم يقع فيه تناكر، ولولا ذلك كان[2] يصحّ مااتّفق يوم صفّين من فزع معاوية ومن تابعه على ضلالة إلى رفع المصاحف، والرّضا بالتّحكيم في القرآن، وقد كان يجوز أن يقول قائل في ذلك الوقت، وبعد الرّضا بالتّحكيم والعقد فيه: كيف نرضى بالأمر المختلف فيه: الّذي يصحّ فيه الزّيادة والنّقصان، والتّغيير والتّبديل، وفي إجماع الكلّ على ذلك دلالة على أنّ القرآن محروس، وأنّ الّذي جرى في أيّام الصّحابة لم يكن لأنّهم جمعوا مالم يكن

---

١ ـ كذا في النّسختين، ولعلّها «استمرّوا».

٢ ـ كذا في النّسختين، ولعلّ الأُولى «ماكان».

معلومًا، وإنّما خافوا لحدوث الخلاف اليسير، فيما ذكرناه، حدوث غيره من الخلاف، وهذه الجملة كافية في الإبانة عن أنّ التّغيير لم يقع في ألفاظ القرآن. (١٦: ١٥٤ ـ ١٦٣)

في بطلان طعنهم في القرآن من حيث الزّيادة والنّقصان والتّحريف والتّغيير

قد بيّنّا من قبل: أنّ العلم بالقرآن، وبأنّه متناول من الرّسول ﷺ على هذا الحدّ، ضروريّ؛ كما أنّ العلم بالرّسول، وادّعائه النّبوّة، وتحدّيه بالقرآن، ضروريّ؛ فلايجوز أن يقال: إنّه قد[١] حرّف، ويدلّ على ماحكي عن فرقة لانصيب لها في الإسلام...

فأمّا قولهم: إنّ القرآن كان أزيد فنقص في أيّام «عُثمان» أو غيره، فممّا بيّنّا فساده وأوردنا فيه مايكفي؛ وممّا يزيد ذلك وضوحًا، أنّه لو جاز ذلك في أيّام «عُثمان» مع قرب العهد من الرّسول، وشدّة العناية بالإسلام، لجاز في غير ذلك من الأوقات؛ فكان يجب أن يجوز في بعض الخوارج: أن يعمد إلى مابين الدّفّتين فيغيّره، ويتمّ له ذلك؛ وقد علمنا أنّ ذلك مستحيل متعذّر، لو رامه في اليسير من القرآن، فكيف في كثيره! ولو رام ذلك لعظم النّكير، ولما صحّ أن يقارّ على ذلك، فكيف يجوز أن يجري مثل ذلك في أيّام «عُثمان»، أو يتمّ مارامه، ولايقع النّكير! وكيف يجوز ذلك، ولاينكره أمير المؤمنين «عليّ» ؏. وإن لم يتمكّن كلّ التّمكّن في أيّامه فهلّا ردّ القرآن إلى مثل حاله، في أيّام خلافته ؏ وقد علمنا أنّ الاهتمام بذلك من أعظم أُمور الدّين، فقد كان يجب أن يقدّمه، على كلّ ماشتدّت عنايته به؛ لأنّ الفساد في تغيير القرآن أعظم من الفساد الواقع ممّا كان من «معاوية»، والصّلاح في ردّه إلى طريقته أعظم من الصّلاح بإبطال أمر «معاوية»؛ فهلّا تشاغل به، وصرف الهمّة إليه؟.

فإن قالوا: قد فعل ذلك، لكنّه لم ينقل، فهذا يوجب من الجهالات مايزيد على

---

١ ـ ساقطة من «ص».

تجويز الزّيادة في القرآن ونقصانه؛ لأنّه يلزم عليه، فيما هو ثابت من القرآن التّشكّك، وكذلك في كونه معجزًا؛ فكيف يجوز أن ينقل ماجرى من الاختلاف بين «عبد الله بن مسعود»، و«زيد بن ثابت» في القراءات، ولاينقل الأمر العظيم الّذي هو قوام الدّين؛ وهذا ركيك من القول.

فأمّا تجويز التّحريف فإنّه يشكّك في أحكامه، ويمنع من كونه دليلًا، ولا يمكن معه المعرفة بالفرق بين ناسخ ومنسوخ، ومتشابه ومحكم، ومطلق ومقيّد؛ فكيف السّبيل مع ذلك إلى القول بأنّه هُدًى ودلالة!!

وهذا يبيّن فساد مايقوله القوم، وأنّ الّذي يوردونه من الآيات وتغييرها والزّيادات فيها، من أعظم مكايد الشّيطان، ولايجوز أن يكون إلّا من فعل الملحدة، الّذين تستّروا بإظهار مذهب «الإماميّة»؛ على أنّهم يوردون في آيات كثيرة مايدلّ على ذكر أمير المؤمنين «عليّ» وأنّه المقدّم؛ ولو كان ذلك حقًّا لما ترك عليه السلام ذكره في المواقف الّتي دفع إلى ذكر فضائله ومناقبه فيها. (١٦: ٣٨٤ ـ ٣٨٦)

الفصل التّاسع

نصّ الشّريف المرتضى (م: ٤٣٦) نقلًا عنه في «مجمع البيان»

[اهتمام النّبيّ صلّى الله عليه وآله والمسلمين بصيانة القرآن]

إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبُلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة. فإنّ العناية اشتدّت، والدّواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النّبوّة ومأخذ العلوم الشّرعيّة والأحكام الدّينيّة، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتّى عرفوا كلّ شيءٍ، اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف أن يكون مغيّرًا أو منقوصًا مع العناية الصّادقة والضّبط الشّديد.

إنّ العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ماعلم ضرورة من الكتب المصنّفة ككتاب سيبويه والمزنيّ، فإنّ أهل العناية بهذا الشّأن يعلمون من تفصيلهما مايعلمونه من جملتهما حتّى لو أنّ مُدخلًا أدخل في كتاب سيبويه بابًا في النّحو ليس من الكتاب، لعُرِف ومُيِّز، وعُلِم، أنّه ملحق وليس من أصل الكتاب. وكذلك القول في كتاب المزنيّ. ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشّعراء.

إنّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعًا مؤلّفًا على ماهو عليه الآن، لأنّ القرآن كان يُدرَّس ويُحفظ جميعه في ذلك الزّمان حتّى عيّن النّبيّ ﷺ على جماعة من الصّحابة حفظهم له، وأنّه كان يعرض على النّبيّ ﷺ، حتّى عدّة ختمات، وكلّ ذلك يدلّ بأدنى تأمّل على أنّه كان مجموعًا مرتّبًا، غير مبتور ولامبثوث.

وذكر أنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة، لايُعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضافٌ إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخبارًا ضعيفة ظنّوا صحّتها، لايرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته. (١: ١٥)

نصّه أيضًا في «الشّافي في الإمامة»[١]

فأمّا القول بأنّ في القرآن زيادة كتمت ولم تنقل فلم يتعدّ الذّاهبون إليه ماتناصرت به الرّوايات وأجمع عليه الرُّواة من نقل آيٍ وألفاظ كثيرة، شهد جماعة من الصّحابة أنّها كانت تقرأ في جملة القرآن وهي غير موجودة فيما تضمّنه مُصْحَفنا والحال فيما رُوي من ذلك ظاهرة، وليس المعقول فيما جرى مجرى النّقل على من ليس من أهله، ممّن يدفع باقتراح كلّ ماثلم اعتقادًا له أو خالف مذهبًا يذهب إليه، وليس يلزم لأجل هذا التّجويز مالايزال يقوله لنا مخالفونا من إلزامهم التّجويز، لأن يكون في جملة مالم يتّصل بنا من

١ ـ ٤ ج، ط: ٢ مؤسّسة إسماعيليان، قم ١٤١٠ق.

القرآن فرائض وسُنن وأحكام، لأنّا نأمن ذلك بالوجه الّذي ذكرناه، وعوّلنا عليه بالثّقة بوصول جميع الشّرع إلينا، وليس الملحد المشكّك في الدّين من لم يجعل الأُمّة المختلفة المتضاربة الّتي يجوز عليها الخطأ والضّلال حجّة في حفظ الشّرع، وقصر حفظه على معصوم كامل لايجوز عليه شيء ممّا عدّدناه، بل الملحد المشكّك في الدّين النّاطق بلسان أعدائه وخصومه هو من ذهب إلى أنّ الشّرع محفوظ بمن وصفنا حاله، لأنّ النّاظر المتأمّل إذا فكّر فيمن جعله هؤلاء القوم حجّة في الشّرع حافظًا له، ورأى ماهم عليه من جواز الخطأ، والإعراض عن النّقل، والميل إلى الهوى وأسبابه، كان هذا له طريقًا مهيَعًا، إلى الشّكّ في الدّين، وارتفاع الثّقة بالشّريعة، إن لم يوفّقه الله تعالى لإصابة الحقّ، ويلهمه ماذهبنا إليه من أنّ الحافظ للشّرع والحجّة فيه هو المعصوم الخارج عن صفات الأُمّة.

(١: ٢٨٨)

الفصل العاشر

نصّ الماوَرْديّ (م: ٤٥٠) في «النّكت والعيون»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

قوله عَزَّوجَلَّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ قال الحسن والضَّحّاك: يعني القرآن.

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فيه قولان:

أحدهما ـ وإنّا لمحمّد حافظون ممّن أراده بسوء من أعدائه، حكاه ابن جَرير.

الثّاني ـ وإنّا للقرآن لحافظون. وفي هذا الحفظ ثلاثة أوجه:

أحدها ـ حفظه حتّى يُجزى به يوم القيامة، قاله الحسن.

الثّاني ـ حفظه من أن يزيد فيه الشّيطان باطلًا، أو يزيل منه حقًّا، قاله قَتادَة.

الثّالث ـ إنّا له لحافظون في قلوب من أردنا به خيرًا، وذاهبون به من قلوب من أردنا به شرًّا. **(٣: ١٤٩)**

﴿وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ ...﴾ فصّلت/٤١ ـ ٤٢

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ فيه وجهان:

أحدهما ـ عزيز من الشّيطان أن يبدله، قاله السُّدّيّ.

الثّاني ـ يمتنع على النّاس أن يقولوا مثله، قاله ابن عبّاس.

﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ في ﴿الْبَاطِلُ﴾ هنا أربعة أقاويل:

أحدها ـ أنّه إبليس، قاله قَتادة.

الثّاني ـ أنّه الشّيطان، قاله ابن جُرَيْج.

الثّالث ـ التّبديل، قاله مُجاهِد.

الرّابع ـ التّعذيب [1] قاله سعيد.

ويحتمل **خامسًا** ـ أنّ الباطل التّناقض والاختلاف.

﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها ـ لايأتيه الباطل من كتاب قبله، ولايأتيه من كتاب بعده، قاله قَتادة.

الثّاني ـ لايأتيه الباطل من أوّل التّنزيل ولامن آخره.

الثّالث ـ لايأتيه الباطل في إخباره عمّا تقدّم ولافي إخباره عمّا تأخّر، قاله ابن جُرَيْج.

ويحتمل رابعًا ـ «مابين يديه» لفظه «وماخلفه» تأويله، فلايأتيه الباطل في لفظٍ ولاتأويل. (٥: ١٨٥ ـ ١٨٦)

الفصل الحادي عشر

نصّ الشّيخ الطُّوسيّ (م: ٤٦٠) في «التّبيان»

اعلم أنّ القرآن معجزة عظيمة على صدق النّبيّ ﷺ بل هو أكبر المعجزات وأشهرها.

---

[1] ـ كذا هنا وفي المطبوعة وهو خطأ والصّواب، التّكذيب والتّصويب من زاد المسير (٧: ٤٦٣) ونسبه إلى سعيد بن جُبَير.

وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق به، لأنّ الزّيادة فيه مجمع على بطلانه، والنّقصان منه فالظّاهر أيضًا من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصّحيح من مذهبنا. وهو الّذي نصره المرتضى عليه السلام، وهو الظّاهر في الرّوايات. غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصّة والجمهور بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع طريقها الآحاد الّتي لاتوجب علمًا، فالأولى الإعراض عنها وترك التّشاغل بها لأنّه يمكن تأويلها، ولو صحّت لما كان ذلك طعنًا على ماهو موجود بين الدّفّتين، فإنّ ذلك معلوم صحّته لايعترضه أحد من الأُمّة ولا يدفعه.

ورواياتنا متناصرة بالحثّ على قراءته والتّمسّك بما فيه، وردّ مايرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه، فما وافقه عُمِل عليه وماخالفه يجنب ولم يلتفت إليه.

وقد ورد عن النّبيّ صلّى الله عليه وآله رواية لا يدفعها أحد، إنّه قال: «إنّي مخلّف فيكم الثّقَلَين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض».

وهذا يدلّ على أنّه موجود في كلّ عصر، لأنّه لايجوز أن يأمرنا بالتّمسّك بما لانقدر على التّمسّك به، كما أنّ أهل البيت عليهم السلام ومن يجب اتّباع قوله حاصل في كلّ وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجمعًا على صحّته، فينبغي أن يتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ماسواه. (١: ٣)

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ يعني القرآن ـ في قول الحسن والضّحّاك وغيرهم ـ ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال قَتادة: لحافظون من الزّيادة والنّقصان. ومثله قوله: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. وقال الحسَن: لحافظون حتّى نجزي به يوم القيامة، أي لقيام الحجّة به على الجماعة من كلّ من لزمته دعوة النّبيّ صلّى الله عليه وآله.

وقال الفَرّاء: الهاء في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يجوز أن تكون كناية عن النّبيّ، فكأنّه قال: إنّا نحن نزّلنا القرآن وإنّا لمحمّد لحافظون. وقال الجُبّائيّ: معناه: وإنّا له

لحافظون من أن تناله أيدي المشركين، فيسرعون إلى إبطاله، ومنع المؤمنين من الصّلاة به.

وفي هذه الآية دلالة على حدوث القرآن، لأنّ مايكون منزلًا ومحفوظًا لايكون إلّا محدثًا، لأنّ القديم لايجوز عليه ذلك ولايحتاج إلى حفظه. (٦: ٣٢٠)

﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤٢

وقوله: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ قيل في معناه أقوال خمسة:

أحدها ـ أنّه لاتعلّق به الشّبهة من طريق المشاكلة، ولاالحقيقة من جهة المناقضة، وهو الحقّ المخلص والّذي لايليق به الدّنس.

والثّاني ـ قال قَتادة والسُّدّيّ: معناه: لايقدر الشّيطان أن يُنقص منه حقًّا، ولايزيد فيه باطلًا.

الثّالث ـ أنّ معناه لايأتي بشيء يوجب بطلانه ممّا وجد قبله ولامعه، ولاممّا يوجد بعده. وقال الضَّحّاك: لايأتيه كتاب من بين يديه يبطله ولامن خلفه، أي ولاحديث من بعده يكذبه.

الرّابع ـ قال ابن عبّاس: معناه لايأتيه الباطل من أوّل تنزيله ولامن آخره.

والخامس ـ أنّ معناه ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ في إخباره عمّا تقدّم، ﴿وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ ولاعمّا تأخّر. (٩: ١٣١)

الفصل الثّاني عشر

نصّ العاصِميّ (٣٧٨ ـ ؟) في «المباني في نظم المعاني»

في بيان أنّ القرآن تكلّم الله سبحانه به على هذا التّرتيب الّذي هو في أيدينا اليوم لاعلى ترتيب النّزول

وإذ قد بيّنّا كيفيّة جمع المصاحف والسّبب المؤدّي إلى تأليفها والرّدّ على الطّاعن

فيها، فبنا أن نتكلّم أنّ الصّحابة رضي الله عنهم لم يقدّموا شيئًا أخّره الله، ولاأخّروا شيئًا قدّمه الله، ولم يؤلّفوه من ذات أنفسهم بل بتوفيق كان لهم فيه، وقد تقدّم في الفصل الثّاني بعض ذلك إلّا أنّا لم نبلغ منه موضع الكفاية هناك.

والدّليل على أنّ مابين الدّفّتين هو القرآن الّذي أنزله الله عَزَّ وجَلَّ على المصطفى ﷺ وأنّه لازيادة فيه ولانُقصان منه، فهو أنّ المسلمين كافّة نقلوا من لدن أصحاب رسول الله ﷺ إلى وقتنا هذا خلفًا عن سلف، وآخرًا عن أوّل، نقلًا مستفيضًا منتشرًا متواترًا. إنّ مابين الدّفّتين هو جميع ماأراد الله عَزَّوجَلَّ بقاءه في هذه الأُمّة، وهو القرآن العظيم الّذي جعله الله معجزة لنبيّه ﷺ ودلالة على صدقه وتثبيت نبوّته، لازيادة فيه ولانُقصان منه، وهم قوم لايجوز عليهم الإجماع على نقل ما لاأصل له، ولاالتّواطؤ على الإخبار عن باطلٍ ولاعلى كتمان ماشاهدوه لكثرتهم وخروجهم عن الحصر وبمثل هذا النّظر عرفنا النّبوّات والشّرائع. ولئن جاز لنا الشّكّ فيما نقلوه إلينا من القرآن لكان ذلك مؤدّيًا إلى الشّكّ فيما نقل إلينا على ألسنتهم من الشّرائع والأحكام، ونعوذ بالله أن يرتاب موحّدٌ في شيء منه. **[ثمّ تمسّك بآية «الحفظ» وآية «الباطل» وضرورة توفّر دواعي حفظ القرآن في الأُمّة على نقله ، وإن شئت فراجع] .**

وأمّا الدّليل على أنّه في اللّوح المحفوظ على هذا التّرتيب الّذي في أيدينا، وأنّه تعالى أنزله جملةً إلى السّماء الدّنيا في ليلة القدر، ثمّ كان يُنزّل منه الشّيء بعد الشّيء على حسب الحاجة إليه، فهو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[1] وهذا أدلّ الدّليل على أنّ الله عَزَّ وَجَلَّ تولّى تنزيله وَجَمْعَه ونظمه، وأنزله على المُصطفى صلوات الله عليه وسلامه، على لسان جبريل عليه السلام، وعصمه من السّهو، والخطأ، والتّحريف فيه.

[ثمّ ذكر دليل على ذلك ، حديث محمّد بن أحمد بن الغطريف بإسناده عن ابن عبّاس ، كما تقدّم في باب الجمع عن السِّجستانيّ الرّقم ٥١، ثمّ قال:].

---

١ ـ القيامة/١٧ ـ ١٩.

وفي غير هذه الرّواية، كان إذا نزلت عليه الآية من السّورة دعا بعض من يكتب له فيقول: ضعها في موضع كذا وكذا من السّورة. وهذا من أوضح الأدلّة على أنّ هذا التّرتيب الّذي رتّبه الله عليه. ولأجله كانﷺ يدلّهم على موضع السُّوَر من القرآن، والآية من السُّورة، ليُكْتَب ويُحفظ على نظمه وترتيبه. **[إلى أن قال:]**

والّذي يؤيّد ماذكرناه: حديث رواه الحُسين بن عبد الله بن أيّوب المَخزوميّ قال: **حدّثنا** سُفيان بن عُيَيْنة، عن عمرو بن دينار، عن سَعيد بن جُبَيْر، عن ابن عبّاس قال: لم يكن النّبيّﷺ يعلم ختم السُّورة حتّى نزل: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾، وهذا أيضًا من أدلّ الدّليل على أنّ ترتيب السُّوَر الّتي في أيدينا هو ماكان عليه في اللّوح المحفوظ.

وتدلّ عليه أيضًا الأخبار المرويّة عن النّبيّﷺ في تسميته سورة: الحمد لله ربّ العالمين، فاتحة الكتاب، فلولا أنّهﷺ أمر أصحابه بأن يرتّبوا هذا التّرتيب عن أمر جبريلعليه السلام عن الله عزّوجَلّ، لماكان لتسميته هذه السّورة فاتحة الكتاب معنًى، إذ قد ثبت بالإجماع أنّ هذه السّورة ليست بفاتحة سُوَر القرآن نزولًا، فثبت أنّها فاتحته نظمًا وترتيبًا وتكلّمًا.

وقالﷺ: «إنّ لله أهلين من النّاس، قيل من هُم يارسول الله؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصّته» وكيف يُنزل الله تعالى من كلامه مايريد به نفع خلقه وهدايتهم، ثمّ يسقط عنهم حفظه حتّى ينسى لفظه، ويبطل حكمه؟

وروى ابن مسعود عن النّبيّﷺ «إنّ هذا القرآن مَأدُبة الله عَزَّ وجَلَّ فتعلّموا من مأدُبته ماستطعتم، إنّ هذا القرآن هو حبل الله، والنّور المبين، والشّفاء النّافع، لايُعَوَّج فيقوم، ولايزيغ فيستعيب، ولاتنقضي عجائبه، لايخلق عن ردّ».

وروي عن الحارث قال: دخلت المسجد فإذا النّاس وقعوا في الأحاديث. فأتيت عليًّا فقلت ياأمير المؤمنين: ألاترى النّاس وقعوا في الأحاديث؟ قال: أوَ قد فعلوها؟ قلت: نعم. قال: سمعت رسول اللهﷺ يقول: إنّها ستكون فتنة. قلت: فما المخرج منها ياأمير المؤمنين؟ قال: «كتاب الله، كتاب الله، فيه نبأ من قبلكم وخبر من بعدكم، وحكم

مابينكم. هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبّار قصّمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضلّه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذّكر الحكيم، وهو الصّراط المستقيم، هو الّذي لاتزيغ به الأهواء، ولاتشبع منه العلماء، ولايخلق عن ردّ، ولاتنقضي عجائبه، وهو الّذي لم ينته الجنّ لمّا سمعوا عن أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا* يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ [١]. من قال به صَدَق، ومن حكم به عَدَل، ومن عمل به أُجِر، ومن استعصم به هُدي إلى صراطٍ مستقيمٍ. ثمّ قال: خذها إليك ياأعور».

فمذهب هذا القائل إبطال هذه الأحاديث، لأنّه إذا لم يكن تامًّا ولاصحيح التّأليف والتّرتيب فالحكم به غير جائز، والمسلمون كلّهم لم يهدوا إلى الصّراط المستقيم، ولأنّ القرآن إذا أسقط منه شيء بطل الباقي، لأنّه لايجوز أن يكون السّاقط ناسخًا الباقي، كما نسخ قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [٢] الآية، فنسخت هذه الآية صلاة الرّسول ﷺ والمسلمين إلى بيت المَقْدِس. وكما نسخ بقوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ﴾ [٣] الآية، شُرب الخمر. لأنّه لو سقط منه شيء لكان يمكن أن يكون السّاقط ناسخًا للحاصل الباقي، ولأنّ النّبي ﷺ قال، فيما روى عنه أبو أُمَامة: من أُعطي ثلث القرآن فقد أُعطي ثلث النّبوّة، ومن أُعطي ثلثي القرآن فقد أُعطي ثلثي النّبوّة، ومن أُعطي القرآن كلّه فقد أُعطي النّبوّة كلّها، إلّا أنّه لايوحىٰ إليه. ولو لم يكن القرآن على ماهو عليه الآن في أيدينا لم نكن نقف منه الآن على ثُلثٍ أو ثُلثين أو نصف أو رُبع لاعلى جميعه، ولم يكن أحدٌ خاتمًا له ولبطل فضل الختمات.

وروي عن العَوَّام بن حُوشَب أنّ أباعبد الرّحمان السُّلَميّ كان إذا ختم عليه الخاتم القرآن أجلسه بين يديه ووضع يده على رأسه وقال: ياهذا! إتّق الله فما أعرف أحدًا خيرًا منك، وإن عَمِلتَ بالّذي عَلِمتَ، ففي هذا الحديث دليل على أنّ القرآن الّذي في أيدينا

---

١ ـ الجنّ/ ١ ـ ٢.

٢ ـ البقرة/ ١٤٤.

٣ ـ المائدة/ ٩٠.

كامل تامّ، من ادّعى نقصًا فيه أو زيادة أو تغييرًا، أو تبديلًا أو تقديمًا أو تأخيرًا فقد كذّب على الله تعالى وبهت رسول الله ﷺ والمسلمين، لأنّ أباعبدالرّحمان كان خرّيج عليّ بن أبي طالب ومن أخذ القراءة عنه وتعلّمها منه، فإذا أخبر بأنّ آخر القرآن هو الّذي ليس بعده شيء كان الّذي يقول: هو مذهب عليّ ﷺ وقد كان عليّ ﷺ يصلّي بالنّاس صلاة المغرب والعشاء الآخرة، وصلاة الصّبح، ويقرأ والنّاس يستمعون قراءته ويفهمون قوله. فلو خالف عُثمان وأبابكر وعمر رضي الله عنهم في حرف واحد إذا كثر منه ليسارع النّاس إلى السّؤال عنه وتغييره في المصاحف. مع أنّ القرآن الّذي حصّله عنه أبوعبد الرّحمان وفضّله فيه هو كالّذي كان يؤُمّ النّاس به في صلواته فيجدونه موافقًا لرأي أبي بكر وعمر وعُثمان وسائر المسلمين، ولو وقعوا فيه على زيادة حرفٍ أو كلمةٍ، أو نقصانٍ لفظةٍ لوافقوا عليًّا عليها فأثبتوها في المصاحف على قوله، وما يأمر به من رسمه، لعلوّ درجته، وارتفاع مرتبته، فقد حَصّلوا في كلامه المنثور ضمّةً في حرف، وياء في كلمة، فتابعوا حكايتهما عنه ونسبتهما إليه، أحد الحرفين الدُّهْقان، بضمّ الدّال، والآخر نَيروزًا من النَّيروز. فقد روي عن مُعاذ بن العلاء أخي أبي عمرو بن العلاء، عن أبيه، عن جدّه قال: سمعت عليّ بن أبي طالب يقول: ماأصَبتُ من فيكم إلّا هذه القارورة أهداها إليّ الدُّهقان، ثمّ أتى بيت المال، ثمّ قال: خذ، خذ، وأنشأ يقول:

أفلح مَن كان له قَوصَرَّة يأكل منها كلّ يومٍ مَرَّة

روي أنّه أُهدي إلى عليّ ﷺ فالوذج في جام يوم النَّيْروز فقال: نَيْرَزُوا لنا كلّ يوم، فمن ضبط من لفظ «عليّ» ضمّة نادرة، وياء نادرة فهو حقيق بأن لايغفل من قراءته كلمة تثبت، ولفظة تسقط؛ وحركة تغيّر. فمن ادّعى أنّ ألفاظه في منثور كلامه ضبطت، وكلماته في قراءة القرآن ضُيِّعت فقد أخبر بمحال لانقبله، ولا يشهد له بصحّته حكيم. ولقد أوجب الله سبحانه علينا أن نتّبع الصّحابة بإحسان؛ وأن نقابلهم بتوقير وإذعانٍ. وكذلك أمرنا الرّسول ﷺ ولعن من يبسط فيهم لسانه بسوء وبُهتان، وإنّهم جميعًا قد أجمعوا على هذا المُصْحَف، ولم يكونوا يجتمعون إلّا على حقّ وصواب وصدق، لاسيّما وقد سمعوا الرّسول ﷺ يقول: فمن يزيد في كتاب الله تعالى أو ينقص منه، أو يرومه بنقص، أو يفسّره

برأيه، وهم كانوا أعظم حرمة لرسول الله ﷺ وتوقيرًا لكلامه من أن يستخفّوا به وبكلامه، وبالقرآن الّذي هو علم لنبوّته وبُرهان لرسالته بما كُسِي من نظمه وفصاحته وكماله وبلاغته ...(٥٩ ـ ٦١)

الفصل الثّالث عشر

نصّ الزَّمَخشريّ (م: ٥٣٨) في تفسيره «الكشّاف»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ ردّ لإنكارهم واستهزائهم في قولهم: ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ ولذلك قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾ فأكّد عليهم أنّه هو المنزل على القطع والبتات، أنّه هو الّذي بعث به جبريل إلى محمّد ﷺ وبين يديه ومن خلفه رصد حتّى نزل وبلغ محفوظًا من الشّياطين، وهو حافظه في كلّ وقت من كلّ زيادة ونقصان وتحريف وتبديل، بخلاف الكتب المتقدّمة فإنّه لم يتولّ حفظها، وإنّما استحفظها الرّبانيّين والأحبار فاختلفوا فيما بينهم بغيًا، فكان التّحريف، ولم يكل القرآن إلى غير حفظه.

فإن قلت: فحين كان قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ ردّ لإنكارهم واستهزائهم فكيف اتّصل بقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

قلت: قد جعل ذلك دليلًا على أنّه منزل من عنده آية، لأنّه لو كان من قول البشر أو غير آية لتطرّق عليه الزّيادة والنّقصان، كما يتطرّق على كلّ كلامٍ سواه.

قيل: الضّمير في «لَهُ» لرسول الله ﷺ، كقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ...﴾. (٢: ٣٨٧)

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ ...﴾ فصّلت/٤١ ـ ٤٢

فإن قلت: بم اتّصل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾؟

قلت : هو بدل من قوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِى ءَايَـاتِنَا﴾[1] والذّكـر: القـرآن، لأنّـهم لكفرهم به طعنوا فيه، وحرّفوا تأويله.

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ أي منيع مَحْمِيّ بحماية الله تعالى. ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ مثل كأنّ الباطل لايتطرّق إليه ولايجد إليه سبيلًا من جهة من الجهات حتّى يصل إليه ويتعلّق به.

فإن قلت : أما طعن فيه الطّاعنون وتأوّله المبطلون؟

قلت : بلى ولكنّ الله قد تقدّم في حمايته عن تعلّق البـاطل بـه، بأن قـيّض قـومًا عارضوهم بإبطال تأويلهم وإفساد أقاويلهم، فلم يخلو طعن طاعن إلّا ممحوقًا، ولاقول مبطل إلّا مضمحلًّا. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. **(٣: ٤٥٥)**

الفصل الرّابع عشر

نصّ الطَّبرسيّ (م: ٥٤٨) في تفسيره «مجمع البيان»

الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فإنّه لايليق بالتّفسير.

فأمّا الزّيادة فيه فمجمع على بطلانه.

وأمّا النّقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشويّة العـامّة: أنّ فـي القرآن تغييرًا ونقصانًا. والصّـحيح مـن مـذهب أصـحابنا خـلافه، وهـو الّـذي نـصره المرتضى... [ثمّ ذكر قوله، كما تقدّم عنه]. **(١: ١٥)**

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ أي القرآن، ﴿وَإِنَّـا لَـهُ لَـحَافِظُونَ﴾ عـن الزّيـادة والنّـقصان

---

١ ـ فصّلت/٤٠.

والتّحريف والتّغيير، عن قَتادة وابن عـبّاس. ومـثله: ﴿لَايَـأْتِيهِ الْـبَاطِلُ مِـنْ بَـيْنِ يَـدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾.

وقيل: معناه متكفّل بحفظه إلى آخر الدّهر على ماهو عليه، فتنقله الأُمّة وتحفظه عصرًا بعد عصرٍ إلى يوم القيامة ...[ثمّ ذكر تفسير هذه الآية، كما تقدّم مثله عن الطُّوسيّ].

(٥: ١٥)

﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ الكهف/١

﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ﴾ يقول الله سبحانه لخلقه: قولوا كلّ الحمد والشّكر لله. ﴿الَّذِى اَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ محمّد ﷺ ﴿الْكِتَابَ﴾ القـرآن، وانـتجبه مـن خـلقه، وخـصّه بـرسالته، فـبعثه نبيًّا رسولًا.

﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًـا﴾ فيه تقديم وتأخير، وتقديره: «الحمد لله الّذي أنـزل على عبده الكتاب قيّمًـا ولم يجعل له عوجًا» وعنى بقوله: ﴿قَيِّمًـا﴾ معتدلًا، مستقيمًـا، مستويًا لاتناقض فيه، عن ابن عبّاس.

وقيل: قيّمًـا على سائر الكتب المتقدّمة، يصدّقها ويحفظها، وينفي الباطل عـنها، وهو ناسخ لشرائعها، عن الفرّاء.

وقيل: قيّمًـا لأُمور الدّين يلزم الرّجوع إليه فيها فهو كقيّم الدّار الّذي يرجع إليه في أمرها، عن أبي مسلم.

وقيل: قيِّما: دائمًا يدوم ويثبت إلى يوم القيامة لاينسخ. عن الأصمّ.

﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ أي لم يجعل له عِوجًا، أي لم يجعله ملتبسًا لايُفهم، ومعوجًّا لايستقيم، وهو معنى قول ابن عبّاس.

وقيل: لم يجعل فيه اختلافًا كما قال عَزَّ وجَلَّ اسمه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِـنْ عِـنْدِ غَـيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [1] عن الزّجّاج.

ومعنى العِوَج في الكلام، أن يخرج من الصّحّة إلى الفساد، ومن الحقّ إلى الباطل.

---

١ ـ النّساء/٨٢.

وممّا فيه فائدة إلى ما لافائدة فيه. ثمّ بيّن الغرض في إنزاله فقال: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ...﴾. (٦: ٥٧)

الفصل الخامس عشر

نصّ أبي‌الفتوح الرّازيّ (م: ٥٤٨) في «رَوض الجِنان...»[1]

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي إنّا له لحافظون من الزّيادة والنّقصان والزّوال والإبطال، ولذلك قال الله تعالى في آية أُخرى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. (٣: ٢٣٤)

وقد قال أيضًا في تفسير الآية الأخيرة: وفي معناها أقوال؛ أحدها: لايأتيه المناقضة والشّبهة والمشاكلة لامن جهة اللّفظ ولامن جهة المعنى. (٤: ٥٥١)

الفصل السّادس عشر

نصّ الرّاوَنديّ (م: ٥٧٣) في «الخرائج والجرائح»

إذا تدبّرت مقاطعه ومفاتحه (أي القرآن) وسهولة ألفاظه واستجماع معانيه، وأنّ كلّ لفظة منها لو غيّرت، لم يكن أن يؤتى بدلها بلفظة هي أوفق من تلك اللّفظة، وأدلّ على المعنى منها، وأجمع للفوائد والزّوائد منها. وإذا كان كذلك فعند تأمّل جميع ذلك يتحقّق مافيه من النّظم اللّائق والمعاني الصّحيحة الّتي لايكاد يوجد مثلها على نظم تلك العبارة، وإن اجتهد البليغ الخطيب. (ص: ١٠٤)

---

١ ـ ترجم هذا النّص من الفارسيّة.

الفصل السّابع عشر

نصّ ابن شهر اشوب (م : ٥٨٨) في «متشابه القرآن...»

والصّحيح أنّ كلّ مايُروى في المُصْحَف من الزّيادة إنّما هو تأويلٌ، والتّنزيل بحاله، مانقص منه ومازاد. (٢: ٧٧)

الفصل الثّامن عشر

نصّ القزوينيّ (م : ٥٨٥) في «النّقض ..»

إنّ نسبة الزّيادة والنّقصان إلى القرآن كانت بدعة وضلالة ، وليس هذا مذهب الأُصوليّة من الشّيعة الإماميّة ، فرواية بعض الغلاة أو الحشويّة خبرًا في ذلك لا يكون حجّة على الشّيعة كما يقال بالنّسبة إلى عقائد الكراميّة في الحنفيّة ، والمشبّهة في الشّافعيّة . (ص : ٢٧٢)

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾...لا يستطيع أحد أن يتصرّف في عباراته وكلماته وحروفه ...وعقيدة الشّيعة بصحّة القرآن وصدق قراءته صحيحة، لقوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ...﴾ (ص : ٥٢٦)

الفصل التّاسع عشر

نصّ ابن إدريس (م : ٥٩٨) في «المنتخب من تفسير القرآن»

قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ المراد بالذّكر: القرآن ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [أي] من الزّيادة والنّقصان. (٢: ٢٤٦)

الفصل العشرون

نصّ الفَخْر الرّازيّ (م: ٦٠٦) في «التّفسير الكبير»

﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ ...﴾ البقرة/ ٧٥

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ...﴾ ففيه مسائل:

المسألة الأُولى ـ قال القفّال: التّحريف: التّغيير والتّبديل، وأصله من الانحراف عن الشّيء والتّحريف عنه، قال تعالى: ﴿اِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ اَوْ مُتَحَيِّزًا اِلىٰ فِئَةٍ﴾ والتّحريف: هو إمالة الشّيء عن حقّه، يقال: قَلَمٌ مُحَرَّفٌ، إذا كان رأسه قُطّ مائلًا غير مستقيم.

المسألة الثّانية ـ قال القاضي: إنّ التّحريف إمّا أن يكون في اللّفظ أو في المعنى، وحمل التّحريف على تغيير اللّفظ أولى من حمله على تغيير المعنى، لأنّ كلام الله تعالى إذا كان باقيًا على جهته وغيّروا تأويله فإنّما يكونون مغيّرين لمعناه، لالنفس الكلام المسموع، فإن أمكن أن يحمل على ذلك كما روي عن ابن عبّاس، من أنّهم زادوا فيه ونقصوا فهو أولى، وإن لم يمكن ذلك فيجب أن يُحمل على تغيير تأويله وإن كان التّنزيل ثابتًا، وإنّما يمتنع ذلك إذا ظهر كلام الله ظهورًا متواترًا كظهور القرآن، فأمّا قبل أن يصير كذلك فغير ممتنع تحريف نفس كلامه، لكن ذلك ينظر فيه، فإن كان تغييرهم له يؤثّر في قيام الحجّة به فلابدّ من أن يمنع الله تعالى منه، وإن لم يؤثّر في ذلك صحّ وقوعه. فالتّحريف الّذي يصحّ في الكلام يجب أن يقسم على ماذكرناه.

فأمّا تحريف المعنى فقد يصحّ على وجه ما، لم يعلم قصد الرّسول فيه باضطرار، فإنّه متى علم ذلك امتنع منهم التّحريف، لما تقدّم من علمهم بخلافه، كما يمتنع الآن أن يتأوّل متأوّل تحريم لحم الخنزير والميتة والدّم على غيرها.

المسألة الثّالثة ـ اعلم أنّا إن قلنا بأنّ المحرّفين هم الّذين كانوا في زمن موسى عليه السلام، فالأقرب أنّهم حرّفوا ما لايتّصل بأمر محمّد ﷺ. وروي أنّ قومًا من السّبعين المختارين

سمعوا كلام الله حين كلّم موسى بالطّور، وماأُمر به موسى ومانُهي عنه، ثمّ قالوا: سمعنا الله يقول في آخره: إن استطعتم أن تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا، وإن شئتم أن لاتفعلوا فلابأس. وأمّا إن قلنا: المحرّفون هم الّذين كانوا في زمن محمّد عليه الصّلاة والسّلام، فالأقرب أنّ المراد تحريف أمر محمّد عليه الصّلاة والسّلام. وذلك إمّا أنّهم حرّفوا نعت الرّسول وصفته، أو لأنّهم حرّفوا الشّرائع كما حرّفوا آية الرّجم، وظاهر القرآن لايدلّ على أنّهم أيّ شيءٍ حرّفوا.

المسألة الرّابعة ـ لقائل أن يقول: كيف يلزم من إقدام البعض على التّحريف حصول اليأس من إيمان الباقين، فإنّ عناد البعض لاينافي إقرار الباقين؟

أجاب القَفّال عنه فقال: يحتمل أن يكون المعنى كيف يؤمن هؤلاء وهم إنّما يأخذون دينهم ويتعلّمونه من قوم هم يتعمّدون التّحريف عنادًا، فأولئك إنّما يعلّمونهم ماحرّفوه وغيّروه عن وجهه، والمقلّدة لايقبلون إلّا ذلك، ولايلتفتون إلى قول أهل الحقّ، وهو كقولك للرّجل: كيف تفلح وأُستاذك فلان! أي وأنت عنه تأخذ ولاتأخذ عن غيره.

(٣: ١٣٤ ـ ١٣٥)

﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ اِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجْر/٩

وفيه مسائل:

المسألة الأُولى ـ أنّ القوم إنّما قالوا: ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ لأجل أنّهم سمعوا النّبيّ ﷺ كان يقول: «إنّ الله تعالى نزّل الذّكر عليّ» ثمّ إنّه تعالى حقّق قوله في هذه الآية فقال: ﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ اِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

فأمّا قوله: ﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ فهذه الصّيغة وإن كانت للجمع إلّا أنّ هذا من كلام الملوك عند إظهار التّعظيم، فإنّ الواحد منهم إذا فعل فعلًا أو قال قولًا قال: إنّا فعلنا كذا وقلنا كذا، فكذا هاهنا.

المسألة الثّانية ـ الضّمير في قوله: ﴿لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إلى ماذا يعود؟ فيه قولان:

القول الأوّل ـ إنّه عائد إلى الذّكر يعني: وإنّا نحفظ ذلك الذّكر من التّحريف والزّيادة

والنّقصان، ونظيره قوله تعالى في صفة القرآن: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

فإن قيل: فلِمَ اشتغلت الصّحابة بجمع القرآن في المُصحَف وقد وعد الله تعالى بحفظه، وماحفظه الله فلاخوف عليه؟

والجواب: أنّ جمعهم للقرآن كان من أسباب حفظ الله تعالى إيّاه، فإنّه تعالى لمّا أن حفظه قيّضهم لذلك. قال أصحابنا: وفي هذه الآية دلالة قويّة على كون التّسمية آية من أوّل كلّ سورة، لأنّ الله تعالى قد وعد بحفظ القرآن. والحفظ لامعنى له إلّا أن يبقى مصونًا من الزّيادة والنّقصان، فلو لم تكن التّسمية من القرآن لما كان القرآن مصونًا عن التّغيير، ولما كان محفوظًا عن الزّيادة، ولو جاز أن يظنّ بالصّحابة أنّهم زادوا لجاز أيضًا أن يظنّ بهم النّقصان، وذلك يوجب خروج القرآن عن كونه حجّة.

والقول الثّاني ـ أنّ الكناية في قوله: (له) راجعة إلى محمّد ﷺ، والمعنى: وإنّا لمحمّد لحافظون، وهو قول الفرّاء، وقوّى ابن الأنباريّ هذا القول فقال: لمّا ذكر الله الإنزال والمُنْزَل دلّ ذلك على المنزل عليه فحسنت الكناية عنه، لكونه أمرًا معلومًا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، فإنّ هذه الكناية عائدة إلى القرآن مع أنّه لم يتقدّم ذكره، وإنّما حسنت الكناية للسّبب المعلوم فكذا هاهنا، إلّا أنّ القول الأوّل أرجح القولين، وأحسنهما مشابهة لظاهر التّنزيل، والله أعلم.

المسألة الثّالثة ـ إذا قلنا: الكناية عائدة إلى القرآن، فاختلفوا في أنّه تعالى كيف يحفظ القرآن؟

قال بعضهم: حفظه بأن جعله معجزًا مباينًا لكلام البشر، فعجز الخلق عن الزّيادة فيه والنّقصان عنه، لأنّهم لو زادوا فيه أو نقصوا عنه لتغيّر نظم القرآن، فيظهر لكلّ العقلاء أنّ هذا ليس من القرآن، فصار كونه معجزًا كإحاطة السُّوَر بالمدينة، لأنّه يحصنها ويحفظها.

وقال آخرون: إنّه تعالى صانه وحفظه من أن يقدر أحد من الخلق على معارضته.

وقال آخرون: أعجز الخلق عن إبطاله وإفساده، بأن قيّض جماعة يحفظونه

ويدرّسونه ويشهرونه فيما بين الخلق إلى آخر بقاء التّكليف.

وقال آخرون: المراد بالحفظ هو أنّ أحدًا لو حاول تغييره بحرف أو نقطة لقال له أهل الدّنيا: هذا كذب وتغيير لكلام الله تعالى، حتّى أنّ الشّيخ المهيب لو اتّفق له لحن أو هفوة في حرف من كتاب الله تعالى لقال له كلّ الصّبيان: أخطأت أيّها الشّيخ، وصوابه كذا وكذا، فهذا هو المراد من قوله ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

واعلم أنّه لم يتّفق لشيء من الكتب مثل هذا الحفظ، فإنّه لاكتاب إلّا وقد دخله التّصحيف والتّحريف والتّغيير، إمّا في الكثير منه أو في القليل، وبقاء هذا الكتاب مصونًا عن جميع جهات التّحريف، مع أنّ دواعي الملحدة واليهود والنّصارى متوفّرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات، وأيضًا أخبر الله تعالى عن بقائه محفوظًا عن التّغيير والتّحريف، وانقضى الآن قريبًا من ستّمائة سنة فكان هذا إخبارًا عن الغيب، فكان ذلك أيضًا معجزًا قاهرًا.

المسألة الرّابعة ـ احتجّ القاضي بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ على فساد قول بعض الإماميّة: في أنّ القرآن قد دخله التّغيير والزّيادة والنّقصان، قال: لأنّه لو كان الأمر كذلك لما بقي القرآن محفوظًا، وهذا الاستدلال ضعيف، لأنّه يجري مجرى إثبات الشّيء بنفسه فالإماميّة الّذين يقولون: إنّ القرآن قد دخله التّغيير والزّيادة والنّقصان، لعلّهم يقولون: إنّ هذه الآية من جملة الزّوائد الّتي أُلحقت بالقرآن، فثبت أنّ إثبات هذا المطلوب بهذه الآية يجري مجرى إثبات الشّيء نفسه، وأنّه باطل، والله أعلم.

(١٩: ١٦٠ ـ ١٦١)

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ...﴾ فصّلت/ ٤١ ـ ٤٢

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ والعزيز له معنيان، أحدهما: الغالب القاهر. والثّاني: الّذي لايوجد نظيره. أمّا كون القرآن عزيزًا بمعنى كونه غالبًا، فالأمر كذلك لأنّه بقوّة حجّته غلب على كلّ ماسواه. وأمّا كونه عزيزًا بمعنى عديم النّظير، فالأمر كذلك لأنّ الأوّلين والآخرين عجزوا عن معارضته. ثمّ قال: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ وفيه

وجوه:

الأوّل ـ لاتكذّبه الكتب المتقدّمة عليه كالتّوراة والإنجيل والزّبور، ولا يجيء كتاب من بعده يكذّبه.

الثّاني ـ ماحكم القرآن بكونه حقًّا لا يصير باطلًا، وماحكم بكونه باطلًا لا يصير حقًّا.

الثّالث ـ معناه أنّه محفوظ من أن ينقص منه فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزاد فيه فيأتيه الباطل من خلفه. والدّليل عليه قوله: ﴿وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فعلى هذا الباطل هو الزّيادة والنّقصان.

الرّابع ـ يحتمل أن يكون المراد أنّه لايوجد في المستقبل كتاب يمكن جعله معارضًا له، ولم يوجد فيما تقدّم كتاب يصلح جعله معارضًا له ...**[ثمّ ذكر قول الزّمَخْشَريّ، كما تقدّم عنه]. (٢٧: ١٣١ ـ ١٣٢)**

الفصل الحادي و العشرون

نصّ ابن طاووس (م: ٦٦٤) في «سعد السّعود»

[ردٌّ على قول الجُبّائيّ]

فيما نذكره من أواخر مجلّد من تفسير أبي عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجُبّائيّ، من القائمة الثّانية إلى مانذكره من كلامه في الكُرّاس الأوّل من لفظه، فقال: محنة الرّافضة على ضعفاء المسلمين أعظم من محنة الزّنادقة!!!

ثمّ شرع يدّعي بيان ذلك: بأنّ الرّافضة تدّعي نقصان القرآن وتبديله وتغييره!!!

فيقال له: كلّما[1] ذكرته من طعن أو قدح على من تذكر أنّ القرآن وقع فيه تبديل

---

١ ـ ع. ض: كما، والمثبت من ط.

وتغيير فهو متوجّه على عُثمان بن عَفّان، لأنّ المسلمين أطبقوا أنّه جمع النّاس على هذا المُصْحَف الشّريف وحرق ماعداه من المصاحف، فلولا اعتراف عُثمان بأنّه وقع تبديل وتغيير من الصّحابة ماكان هناك مُصْحَف يُحْرق[١]، وكانت تكون متساوية.

ويقال له: أنت مقرّ بهؤلاء القُرّاء السّبعة الّذين يختلفون في حروف وإعراب وغير ذلك من القرآن، ولولا اختلافهم ماكانوا سبعة، بل كانوا يكونون قارئًا واحدًا، وهؤلاء السّبعة منكم وليسوا من رجال مَن ذكرتَ أنّهم رافضة.

ويقال له أيضًا: إنّ القُرّاء العشرة أيضًا من رجالكم، وهم قد اختلفوا في حروف ومواضع كثيرة من القرآن، وكلّهم عندكم على صواب، فمَن ترى ادّعى اختلاف القرآن وتغييره أنتم وسلفكم أو الرّافضة؟ ومن المعلوم من مذهب الّذي تسمّيهم رافضة أنّ قولهم واحد في القرآن.

ويقال له: قد رأيناك في تفسيرك ادّعيت أنّ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ماهي من القرآن الشّريف، وقد أثبتها عُثمان فيه، وهو مذهب لسلفكم أنّهم لايرونها آية من القرآن، وهي مائة وثلاث عشرة آيةً في المُصْحَف الشّريف، وتزعمون أنّها زائدة وليست من القرآن، فهل هذا الاعتراف منك ياأباعليّ بزيادتكم في المُصْحَف الشّريف والقرآن ماليس فيه؟!

ويقال له: وجدناك في تفسيرك تذكر أنّ الحروف الّتي في أوّل سُوَر القرآن أسماء السُّوَر، ورأينا هذا المُصْحَف الشّريف الّذي تذكر أنّ عُثمان بن عَفّان جمع النّاس عليه قد سمّى كثيرًا من السُّوَر الّتي أوّلها حروف مقطّعة بغير هذه الحروف، وجعل لها أسماء غيرها، فهل كان هذا مخالفةً على الله جلّ جلاله أن يسمّى سُوَر كتابه العزيز بما لم يسمّها الله جلّ جلاله؟! أو كان ماعمله صوابًا، وتكون أنتَ فيما تدّعيه أنّها أسماء السُّوَر مدّعيًا على الله جلّ جلاله مالم يعلم من تفسير كتابه؟!

ويقال له: قد رأيناك قد طوّلت الحديث بأنّ سورة الحمد كانت تقرأ مدّة زمان البعثة،

---

١ ـ ض: تحرّف، ط: محرّف.

وكيف يمكن أن يكون فيها تغيير؟!

فهل قرأت هذا الكلام على نفسك وعيّرته بميزان عقلك؟!

فكيف ذكرتَ مع هذا أنّ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ المذكورة في أوّلها في كلّ مُصْحَف وجدناه ليست منه؟!

وكيف اختلف المسلمون في ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ من سورة الحمد هل هي آية منها أم لا؟!

وكيف قرأ عمر بن الخطّاب: «غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضّالّين» بزيادة «غَيْر» قبل و«الضّالّين» على ماحكاه الزّمَخْشريّ عنه في تفسيره؟!

أما سمع المسلمون رسول الله ﷺ يقرأ الحمد في صلاته وغيرها فعَلامَ اختلفوا بها في هذا وأمثاله منها؟!

فهل ترى الآن كلّما طعنت به على الّذين تسمّيهم رافضة متوجّه إلى سلفك وإليك ...(ص: ٢٩١ ـ ٢٩٣ في الفصل: ٦٧)

[كلام البَلخيّ في جمع القرآن وصيانته ونقد بعض كلامه]

فصل: فيما نذكره من تفسير عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بأبي القاسم البلخيّ، الّذي سمّى تفسيره «جامع علم القرآن»[١].

ذكر الخطيب في تاريخ بغداد: أنّه قدم بغداد وصنّف بها كتبًا كثيرة في علم الكلام، ثمّ عاد إلى بلخ، فأقام بها إلى أن توفّي في أوّل شعبان سنة تسع عشرة وثلاث مائة[٢]. وهذا يقتضي أنّه بقي بعد وفاة الجُبّائيّ.

فممّا نذكره من الجزء الأوّل منه، في أنّ النّبيّ ﷺ جمع القرآن قبل وفاته، وأنكر

---

١ ـ ونقل عنه أيضًا الشّيخ الطُّوسيّ في «التّبيان»، في موارد متعدّدة.

٢ ـ تاريخ بغداد: ٩: ٣٨٤ رقم ٤٩٦٨.

البلخيّ قول مَن قال: إنّ القرآن جمعه أبوبكر وعُثمان بعد وفاة النّبيّ ﷺ، فقال البَلخيّ في إنكار ذلك، من الوجهة الثّانية من القائمة السّادسة من الكُرّاس الأوّل منه ماهذا لفظه: وأمّا الّذي يدلّ على إبطال قول مَن يدّعي الزّيادة والنّقصان وأنّ النّبيّ ﷺ لم يجمعه حتّى جمعه أصحابه بعده.

ذكر البَلخيّ الآيات المتضمّنة لحفظ القرآن، ثمّ قال البلخيّ من الوجهة الأُولى من القائمة السّابعة من الكُرّاس الأوّل ماهذا لفظه: وإنّي لأعجب من أن يقبل المؤمنون قول مَن زعم أنّ رسول الله ﷺ ترك القرآن ـ الّذي هو حجّته على أُمّته والّذي تقوم به دعوته، والفرائض الّتي جاء بها من عند ربّه، وبه يصحّ دينه الّذي بعثه الله داعيًا إليه، مفرّقًا في قطع الخرق[1] ـ ولم يجمعه ولم يصنه ولم يحفظه، ولم يحكم الأمر في قراءته ومايجوز من الاختلاف فيها وما لايجوز، وفي إعرابه ومقداره وتأليف سُوَره وآيه، هذا لايتوهّم على رجل من عامّة المسلمين فكيف برسول ربّ العالمين؟

قلت أنا: والله لقد صدقت، وكذا والله يابلخيّ مَن توهّم أو قال عنه ﷺ: إنّه عرف أنّه يموت في تلك المرضة، وعلم اختلاف أُمّته بعده ثلاثًا وسبعين فرقةً، وأنّه يرجع بعده بعضهم يضرب رقاب بعض، ولم يعيّن لهم على مَن يقوم مقامه، ولاقال لهم: اختاروا أنتم، حتّى تركهم في ضلال إلى يوم الدّين، هذا لايعتقد فيه إلّا جاهل بربّ العالمين وجاهل بسيّد المرسلين، فإنّ القائم مقامه يحفظ الكتاب، ويقوم بعده بحفظ شرائع المسلمين.

ولعمري، إنّ دعواهم أنّه أهمل تأليف القرآن الشّريف حتّى جمعه بعده سواه بعد سنين، قوله باطل، لايخفى على العارفين، وهو إن صحّ أنّ غيره جمعه بعد أعوام يدلّ على أنّ الّذي جمعه رسول الله ﷺ من القرآن ماالتفت النّاس إليه، وجمع خلاف ماجمعه عليه، هذا إذا صحّ ماقال الجُبّائيّ[2].

---

١ ـ ض: معرّفًا في قطع الحرف، ط: مفرّقًا في قطع الحروف.

٢ ـ كذا!.

أقول : ثمّ طعن البلخيّ ـ في الوجهة الثّانية من القائمة السّادسة من الكرّاس الثّاني ـ على جماعة من القُرّاء ، منهم حمزة والكلبيّ وأبوصالح ، وكثير مارُوي في التّفسير ، ثمّ قال البلخيّ في الوجهة من القائمة الثّالثة من الكرّاس الثّالث ماهذا لفظه:

واختلف أهل العلم في أوّل آية منها ، فقال أهل الكوفة وأهل مكّة: إنّها ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ، وأبى ذلك أهل المدينة وأهل البَصْرة ، واحتجّوا بأنّها لو كانت آية من نفس السّورة لوجب أن يكون قبلها مثلها ، ليكون أحدهما افتتاحًا للسّورة حسب الواجب في سائر السُّوَر والآخرين أوّل آية منها ، ماقالوه عندنا هو الصّواب ، والله أعلم.

يقول عليّ بن موسى بن طاووس : قد تعجّبت ممّن قد استدلّ على أنّ القرآن محفوظ من عهد رسول الله ﷺ وأنّه هو الّذي جمعه ، ثمّ قد ذكر هاهنا اختلاف أهل مكّة والمدينة وأهل الكوفة والبَصْرة ، واختار أنّ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ليست من السّورة ، وأعجب من ذلك احتجاجه بأنّها لو كانت من نفس السّورة كان قد ذكر قبلها افتتاح لها!

فيا لله وللعجب! إذا كان القرآن مصونًا من الزّيادة والنّقصان كما يقتضيه العقل والشّرع ، كيف كان يلزم أن يكون قبلها ماليس فيها؟!وكيف كان يجوز ذلك أصلًا؟ ولو كان هذا جائزًا لكان في سورة براءة لافتتاحها ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ كما كنّا ذكرناه من قبل.

هذا وقد ذكر من اختلاف القراءات والمعاني المتضادّات مانقض به على نفسه من تحقيق أنّ القرآن محفوظ من عهد صاحب النّبوّة صلوات الله عليه وآله ، وقد كان ينبغي حيث اختار ذلك واعتمد عليه ، أن يعين على ماأجمع الصّحابة عن رسول الله ﷺ ليتمّ له ماأستدلّ به وبلغ إليه . **(ص : ٣٧٣ ـ ٣٧٧ في الفصل : ٩٦)**

الفصل الثّاني والعشرون

نصّ العلّامة الحلّيّ (م: ٧٢٦) في «نهاية الوصول»[١]

[تواتُر القرآن]

اتّفقوا على أنّ مانُقل إلينا نقلًا متواترًا من القرآن فهو حجّة. واختلفوا فيما نُقل إلينا آحاد كمُصْحَف ابن مسعود وغيره، هل يكون حجّة أم لا؟ فنفاه الشّافعيّ. وقال أبوحنيفة: إنّه حجّة، وعليه بنى وجود التّتابع في صيام كفّارة اليمين، حيث نقل ابن مسعود في مُصْحَفه قوله: ثلاثة أيّام متتابعات.

والحقّ الأوّل، لأنّ العادة تقضي بالتّواتُر في تفاصيل مثله، ولأنّه نَقَله قرآنًا ونَقْله قرآنًا خطأ، فلايكون حجّة.

أمّا المقدّمة الأُولى فتقديريّة، وأمّا الثّانية فلأنّ النّبيّ ﷺ كان مكلّفًا بإشاعة مانزل عليه من القرآن إلى عدد التّواتُر ليحصل القطع بثبوته فإنّ المعجزة له. وحينئذٍ لايمكن التّوافق على عدم نقل ماسمعوا منه، والرّاوي الواحد إن ذكر على أنّه قرآن فهو خطأ، وإن لم يذكره على أنّه قرآن، كان متردّدًا بين أن يكون خبرًا عن النّبيّ ﷺ ومذهبًا له، فلايكون حجّة.

فإن قيل: لانسلّم وجوب الإشاعة إلى حدّ التّواتُر ومعلوم خلافه، فإنّ حُفّاظ القرآن في زمانه كانوا نفرًا يسيرًا لم يبلغوا حدّ التّواتُر، وجمعه إنّما كان بتلقّي آحاد الآيات من آحاد النّاس، ولهذا اختلف مصاحف الصّحابة، ولو كان النّاقلون قد بلغوا عدد التّواتر لم يكن كذلك ...

والجواب: الإجماع دالّ على وجوب إلقائه على عدد التّواتُر، فإنّه المعجزة الدّالّة

---

١ ـ المخطوطة، كُتِب عام: ١١٢٠ق.

على صدقه ﷺ، فلو لم يبلغها إلى حدّ التّواتُر انقطعت معجزته، فلايبقى هناك حجّة على نبوّته ﷺ. ويمنع عدم تواتُر الحُفّاظ في زمانه ـ سلّمنا ـ لكن لايلزم من عدم بلوغ حُفّاظ جملة القرآن عدد التّواتر في زمانه ﷺ عدم بلوغ الحُفّاظ لآحاده، فجاز أن يكون آحاد متواترة، وإن لم يبلغ الحُفّاظ لجملته عدد التّواتُر؛ بأن يتواتر جماعة على نقل بعضه، ثمّ يتواتر جماعة أُخرى على نقل بعض آخر، وهكذا. وتوقّف الجمع على نقل الآحاد ليس بوارد، لأنّه لم يكن في كونها قرآنًا بل في تقديمها وتأخيرها وطولها وقصرها.

وأمّا اختلاف المصاحف فكلّ ماهو من الآحاد فليس بقرآن وماهو متواتر فهو قرآن، وقوّة الشّبهة في التّسمية لافي كونها قرآنًا بل في وضعها في أوّل كلّ سورة. وإنكار ابن مسعود للفاتحة والمعوّذتين لم يكن في إنزالها بل في إجرائها مجرى القرآن في حكمه.

قوله: «إذ رواه ابن مسعود لم يتّفقوا على الخطأ» قلنا: ممنوع لكن لايقوم الحجّة به في كونه قرآنًا. كيف وإنّ سكوت من سكت، وإن لم يكن ممتنعًا إلّا أنّه حرام لوجوب نقله عنه، فلو كان ماتفرّد به ابن مسعود قرآنًا لزم ارتكاب باقي الصّحابة به الخطأ، حيث لن ينقلوه ولم يوصلوه إلى عدد التّواتُر، ولو قلنا: إنّه ليس بقرآن لم يقع الرّاوي ولاغيره من الصّحابة في الخطأ. ولو سلّمنا ارتكاب ابن مسعود الخطأ كان أولى من ارتكاب باقي الجماعة، فبطل قولهم لظهور صدقه فيما نقله من غير معارض، وتَعَيَّن تردّده بين الخبر والمذهب، قوله الخبر أرجح ...

البَسْمَلة

اتّفق المسلمون على أنّ التّسمية بعض آية في سورة النّمل، واختلفوا في كونها آية من كلّ سورة في القرآن. فنُقل عن الشّافعيّ قولان. واختلف أصحابه في حملها، فقال بعضهم: إنّ القولين محمولان على أنّهما هل هي من القرآن في أوّل كلّ سورة حيث كتبت مع القرآن بخطّ القرآن أم لا؟ وقال آخرون: إنّهما محمولان على أنّها هل هي آية برأسها في أوّل كلّ سورة، أو هي بعض آية وأنّها مع أوّل آية من كلّ سورة آية وهو الأصحّ.

وذهب القاضي أبوبكر وجماعة من الأُصوليّين: إلى أنّها ليست من القرآن في غير

سورة النّـمل، وحكم بخطأ من قال: إنّها آية من القرآن في غير سورة النّـمل من غـير تكفير، لعدم ورود النّصّ القاطع بإنكار ذلك.

وذهب الإماميّة أجمع: إلى أنّها آية من كلّ سورة، لنا أنّها منزلة على النّبيّ ﷺ مع أوّل كلّ سورة، ولهذا قال ابن عبّاس: كان رسول الله ﷺ لايعرف ختم سورة وابـتداء أُخرى حتّى نزل جبرئيل عليه السلام: بـ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾. فيكون مـن القـرآن حـيث أُنزلت. وأيضًا أنّها كانت تُكتب بخطّ القرآن في أوّل كلّ سورة بأمر النّبيّ عليه السلام، ولم ينكر أحد من الصّحابة على كاتبها بخطّ القرآن مع شدّة تحرّزهم وتحفّظهم، وصيانة القرآن عن الزّيادة والنّقصان، حتّى أنكروا على من أثبت أوائل السّورة والتّعشير والنّـقط، وإن لم يكن بخطّ القرآن، وذلك يقتضي اتّفاقهم على أنّها من القرآن.

قال ابن عبّاس: سرق الشّيطان آية من القرآن إلى أن ترك بعضهم قراءة التّسمية في أوّل كلّ سورة. وقال أيضًا: من ترك ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ فقد ترك مائة وثلاث عشر آية، ولم ينكر عليه، فدلّ على أنّها من القرآن. احتجّوا بأنّها لو كانت قرآنًا لم يخل، إمّا أن يشترط القطع في إثباتها، أو لايشترط. فإن كان الأوّل فما ذكرتموه من الوجوه الدّالّة غير قطعيّة بل ظنّيّة، فلايصلح للإثبات. وأيضًا فكان يجب على النّبيّ ﷺ إظهار كونها من القرآن حيث كتبت معه شائعًا قاطعًا للشّكّ، كما فعل في سائر الآيات. وإن كان الثّـاني فثبت التّتابع في صوم كفّارة اليمين بما نقله ابن مسعود ومُصْحَفه.

والجواب: لاخلاف في كونها من القرآن، وإنّما اختلف في وضعها آية في أوائـل السُّوَر، ولايشترط فيه القطع، ولهذا لم يكفّر أحد الخصمين صاحبه كما وقع في عـدد الآيات ومقاديرها، ولو لم يكن من القرآن لوجب على النّبيّ ﷺ إظهار ذلك وإثباته شائعًا قاطعًا للشّكّ كما فعل في التّعوّذ، بل وجوب الإظهار هنا أولى، حيث كتبت بخطّ القرآن في أوّل كلّ سورة، فإنّ ذلك يوهم أنّها من القرآن مع علم النّبيّ ﷺ بذلك، وقد ورد على البيان بخلاف، وقدرته على البيان بخلاف التّعوّذ، لايقال: كلّ ماهو مـن القـرآن فـإنّه منحصر يمكن بيانه، بخلاف ماليس من القرآن فإنّه غير منحصر لايمكن بـيانه، فـلهذا

أوجبنا بيان ماهو من القرآن، ولم نوجب بيان ماليس منه، لأنّا نقول: نحن مانوجب بيان كلّ ماليس من القرآن، بل إنّما نوجب بيان مايشبّه أنّه من القرآن وليس منه كالتّسمية، وهي أمر واحد منحصر.

والحقّ؛ أن يقول: إنّها نقلت نقلًا متواترًا في أوّل كلّ سورة بخطّ القرآن من غير شكٍّ، والتّكرار لايخرج المتكرّر عن كونه قرآنًا، ولاالشّكّ فيه، وإلّا لزم الشّكّ في مثل: «ويل وفبأيّ» وإذا كانت كذلك وجب الحكم بكونها قرآنًا كغيرها من الآيات. وأمّا مااعتذر به أوّلًا فليس بجيّد، إذ لو لم يشترط التّواتُر في النّقل بعد ثبوت مثله لجاز سقوط كثير من القرآن المكرّر، وجواز إثبات ماليس بقرآن لايقال: إنّه يجوز. ولكن اتّفق تواتُر ذلك، لأنّا نقول: لو قطع النّظر عن ذلك الأصل، لم يقطع بانتفاء السّقوط، ونحن نقطع بأنّه لايجوز، ولأنّه يلزم جواز ذلك في المستقبل وهو باطل قطعًا. فإذن الحقّ ماقلنا من تواتُرها أنّها آية في كلّ سورة. (**مخطوطة ١: في تواتر القرآن**)

نصّه أيضًا في «تذكرة الفقهاء»

ويجب أن يُقرأ بالمتواترة من الآيات (القرآن) وهو ماتضمّنه مُصْحَف عليّ عليه السلام، لأنّ أكثر الصّحابة اتّفقوا عليه، وحرق عُثمان ماعداه ...(**١: ١١٥**)

نصّه أيضًا في «أجوبة المسائل المهناويّة»

الحقّ؛ أنّه لاتبديل ولاتأخير ولاتقديم فيه، وأنّه لم يُزد ولم يُنقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يُعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنّه يوجب التّطرّق إلى معجزة الرّسول صلى الله عليه وآله المنقولة بالتّواتُر. (**ص: ١٢١**)

الفصل الثّالث والعشرون

نصّ النّيسابوريّ (م: ٧٢٨) في «غرائب القرآن ...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

فقال على سبيل التّوكيد: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾، ثمّ دلّ على كونه آية منزلة من عنده فقال: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، لأنّه لو كان من قول البشر أو لم يكن آية، لم يبق محفوظًا من التّغيير والاختلاف. وقيل: الضّمير في «له» لرسول الله ﷺ كقوله: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، والقول الأوّل أوضح.

ووجه **حفظ القرآن**؛ قيل: هو جعله معجزًا مباينًا لكلام البشر، حتّى لو زادوا فيه شيئًا لظهر ذلك للعقلاء ولم يخف، فلذلك بقي مصونًا عن التّحريف. وقيل: حفظ بالدّرس والبحث، ولم يزل طائفةٌ يحفظونه ويدرسونه ويكتبونه في القراطيس باحتياط بليغ وجدّ كامل، حتّى أنّ الشّيخ المهيب لو اتّفق له لحن في حرف من كتاب الله يقول له بعض الصّبيان: أخطأت، ومن جملة إعجاز القرآن وصدقه أنّه سبحانه أخبر عن بقائه محفوظًا عن التّغيير والتّحريف، وكان كما أخبر بعد تسعمائة سنة، فلم يبق للموحّد شكّ في إعجازه.

وهاهنا نكتة هي أنّه سبحانه تولّى حفظ القرآن ولم يكله إلى غيره، فبقي محفوظًا على مرّ الدّهور، بخلاف الكتب المتقدّمة، فإنّه لم يتولّ حفظها وإنّما استحفظها الرّبّانيّين والأحبار، فاختلفوا فيما بينهم ووقع التّحريف. (١٤: ٩)

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤٢

[قد ذكر ذيل هذه الآية قول الزّمَخْشَريّ، كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وقد يحتجّ أبومسلم بالآية على عدم وقوع النّسخ في القرآن، زعمًا منه أنّ النّسخ نوع من البطلان، ولا يخفى ضعفه، فإنّ بيان انتهاء حكم لا يقتضي إبطاله، فإنّه حقّ في نفسه ومأمور به في وقته.

(٢٥: ١١)

الفصل الرّابع والعشرون

نصّ الشّيبانيّ (م: ق ٧) في تفسيره «نهج البيان ...»

«يريد بالذّكر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ القرآن، يحفظه من الشّياطين وغيرهم من أن يزيدوا فيه أو ينقصوا منه ..» **(٣: ٢٤٦)**

الفصل الخامس والعشرون

نصّ الخازن (م: ٧٤١) في تفسيره «لُباب التّأويل ...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ يعني القرآن، أنزلناه عليك يامحمّدﷺ، وإنّما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ جوابًا لقولهم: ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْكَ الذِّكْرُ﴾، فأخبر الله عَزَّ وجَلَّ: أنّه هو الّذي نزّل الذّكر على محمّدﷺ.

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الضّمير في «له» يرجع إلى الذّكر، يعني وإنّا للذّكر الّذي أنزلناه على محمّد لحافظون، يعني من الزّيادة فيه والنّقص منه، والتّغيير والتّبديل والتّحريف. فالقرآن العظيم محفوظ من هذه الأشياء كلّها؛ لايقدر أحد من جميع الخلق من الجنّ والإنس أن يزيد فيه أن يُنقص منه حرفًا واحدًا أو كلمة واحدة، وهذا مختصّ بالقرآن العظيم، بخلاف سائر الكتب المنزلة فإنّها قد دخل على بعضها التّحريف والتّبديل والزّيادة والنّقصان، ولمّا تولّى الله عَزَّ وجَلَّ حفظ هذا الكتاب، بقي مصونًا إلى الأبد، محروسًا من الزّيادة والنّقصان.

وقال **ابن السّائب ومقاتل**: الكناية في «له» راجعة إلى محمّدﷺ، يعني وإنّا لمحمّد

لحافظون ممّن أراد بسوءٍ، فهو كقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ ووجه هذا القول، أنّ الله سبحانه وتعالى لمّا ذكر الإنزال والمنزل دلّ ذلك على المنزل عليه وهو محمّدﷺ، فحسن صرف الكناية إليه، لكونه أمرًا معلومًا، إلاّ أنّ القول الأوّل أصحّ وأشهر، وهو قول الأكثرين، لأنّه أشبه بظاهر التّنزيل، وردّ الكناية إلى أقرب مذكور أولى وهو الذّكر.

وإذا قلنا: إنّ الكناية عائدة إلى القرآن وهو الأصحّ، فاختلفوا في كيفيّة حفظ الله عَزَّ وجَلَّ للقرآن.

فقال بعضهم: حفظه، بأن جعله معجزًا باقيًا مباينًا لكلام البشر، فعجز الخلق عن الزّيادة فيه والنّقصان منه، لأنّهم لو أرادوا الزّيادة فيه والنّقصان منه لتغيّر نظمه، وظهر ذلك لكلّ عالم عاقل، وعلموا ضرورة أنّ ذلك ليس بقرآن.

وقال آخرون: إنّ الله حَفَظه وصَانه من المعارضة، فلم يقدر أحد من الخلق أن يعارضه.

وقال آخرون: بل أعجز الله الخلق عن إبطاله وإفساده بوجه من الوجوه، فقيَّض الله له العلماء الرّاسخين يحفظونه ويذبّون عنه إلى آخر الدّهر، لأنّ دواعي جماعة من الملاحدة واليهود متوفّرة على إبطاله وإفساده، فلم يقدروا على ذلك. (٤: ٤٧ ـ ٤٨)

﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤١ ـ ٤٢

﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ قال ابن عبّاس: كريم على الله تعالى. وقيل: العزيز: العديم النّظير، وذلك أنّ الخلق عجزوا عن معارضته. وقيل: أعزّه الله بمعنى منعه، فلايجد الباطل إليه سبيلًا، وهو قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾.

قيل: الباطل هو الشّيطان، فلايستطيع أن يغيّره.

وقيل: إنّه محفوظ من أن يُنقص منه، فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يُزاد فيأتيه الباطل من خلفه، فعلى هذا يكون معنى الباطل: الزّيادة والنّقصان.

وقيل: لايأتيه التّكذيب من الكتب الّتي قبله ولايجيء بعده كتاب فيبطله.

وقيل: معناه أنّ الباطل لايتطرّق إليه ولايجد إليه سبيلًا من جهة من الجهات حتّى يصل إليه. وقيل: لايأتيه الباطل عمّا أخبرنا فيما تقدّم من الزّمان ولافيما تأخّر. **(٦: ٩٥)**

الفصل السّادس والعشرون

نصّ البياضيّ (م: ٨٧٧) في «الصّراط المستقيم»

«عُلِم بالضّرورة تواتُر القرآن بجملته وتفاصيله، وكان التّشديد في حفظه أتمّ حتّى نازعوا في أسماء السُّوَر والتّعشيرات. وإنّما اشتغل الأكثر عن حفظه بالتّفكّر في معانيه وأحكامه، ولو زيد فيه أو نقص لعَلِمه كلّ عاقل وإن لم يحفظه، لمخالفة فصاحته وأُسلوبه». **(١: ٤٥)**

الفصل السّابع والعشرون

نصّ الكاشفيّ (م: ٩١٠) في «المواهب العليّة»

لن يمكن للشّياطين أن يزيدوا في القرآن أو ينقصوا منه من الباطل لأنّه تعالى قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. **(٢: ٣٣٦)**

الفصل الثّامن والعشرون

نصّ السّيوطيّ (م: ٩١١) في «الدّرّ المنثور»[١]

﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤٢

أخرج ابن مَردُوَيه عن عليّ عليه السلام قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله أو سئل: ماالمخرج منها؟

---

١ ـ قد ذكر ذيل آية «الحفظ» روايتين، كما تقدّم مثله عن الطّبريّ في الفصل الثّاني. (م)

فقال: كتاب الله العزيز الّذي ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ...﴾.

وأخرج ابن مَرْدُوَيه عن ابن سعد لا أحسبه إلّا أسنده، إنّ رسول الله ﷺ قال: «مثَل القرآن ومثَل النّاس، كمثَل الأرض والغيث، بينما الأرض ميتة هامدة، ثمّ لايزال ترسِل الأودية حتّى تبذر وتنبت، ويتمّ شأنها ويخرج الله مافيها من زينتها ومعايش النّاس، وكذلك فعل الله بهذا القرآن والنّاس»...

وأخرج عبد بن حُمَيد عن مجاهِد ﷺ في الآية: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ قال: لايُدخل فيه الشّيطان ماليس منه ولا أحد من الكَفَرَة.

وأخرج عبد بن حُمَيْد وابن الضُّرَيس عن قَتادَة رضي الله عنه: ﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ قال: أعزّه الله لأنّه كلامه، وحفظه من الباطل، والباطل: إبليس، لايستطيع أن يُنقص منه حقًّا ولايزيد فيه باطلًا. (٥: ٣٦٦ ـ ٣٦٧)

نصّه أيضًا في «الإتقان ...»

والقرآن جامع لمحاسن الجميع على نظم غير نظم شيء منها، يدلّ على ذلك أنّه لايصحّ أن يقال له: رسالة، أو خطابة، أو شعر، أو سجع، كما يصحّ أن يقال: هو الكلام، والبليغ إذا قرع سمعَه فَصَل بينه وبين ماعداه من النّظم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ تنبيهًا على أنّ تأليفه ليس على هيئة نظم يتعاطاه البشر، فيمكن أن يغيّر بالزّيادة والنّقصان كحالة الكُتُب الأُخرى. (٤: ١٣)

نصّه أيضًا في «معترك الأقران ...»

الوجه الثّاني من وجوه إعجازه: كونه محفوظًا عن الزّيادة والنّقصان، محروسًا عن التّبديل والتّغيير على تطاول الأزمان، بخلاف سائر الكتب قال تعالى: ﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فلم يقدر أحد بحمد الله على التّجاسُر عليه. (١: ٢٢)

الفصل التّاسع والعشرون

نصّ الكَرَكيّ (م: ٩٤٠) كما نُقِل عنه في «شرح الوافية»

واعترض في رسالته بورود مايدلّ على النّقيصة من الأخبار، فأجاب: «بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدّليل القاطع من الكتاب، أو السُّنّة المتواترة، أو الإجماع، ولم يمكن تأويله ولاحمله على بعض الوجوه وجب طرحه ...**[ثمّ حكى الإجماع على هذه الضّابطة واستفاضة النّقل عنهم، وروى قطعة من أخبار العرض، ثمّ قال:]**

ولايجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه غير هذا المتواتر الّذي بأيدينا وأيدي النّاس، وإلّا لزم التّكليف بما لايطاق، فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب، وأخبار النّقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له لدلالتها على أنّه ليس هو، وأيّ تكذيب يكون أشدّ من هذا! **(المخطوطة ـ باب حجّيّة الكتاب).**

الفصل الثّلاثون

نصّ الحسينيّ الجُرجانيّ (م: ٩٧٦) في «تفسير الشّاهيّ»

«لايخفى على عُقلاء العالم وفضلاء بني آدم؛ أنّ أشرف العلوم والمعارف الدّينيّة بعد معرفة أُصول اليقين هو: معرفة الألفاظ القرآنيّة والتّحقيق، وتفسير الآيات البيّنات الفُرقانيّة، وكان ممتازًا بإعجاز عن سائر الكتب الإلهيّة، ومشتملًا على فوائد غير متناهية، مصونًا عن إمكان التّحريف والتّبديل ومحفوظًا عن احتمال النّسخ والتّحويل».

(١: ٤ ـ ٥)

الفصل الحادي والثّلاثون

نصّ المقدّس الأردبيليّ (م :٩٩٣) في «مجمع الفائدة والبرهان»

يفهم من بعض كتب الأُصول: أنّ تجويز قراءة ما ليس بمعلوم كونه قرآنًا يقينًا فسق، بل كفر. فكلّ ماليس بمعلوم أنّه قرآن، منفيّ كونه قرآنًا يقينًا، على ما قالوا. ثمّ الظّاهر منه وجوب العلم بما يقرأ قرآنًا أنّه قرآن، فينبغي تحصيله من التّواتر الموجب للعلم، وعدم جواز الاكتفاء بالسّماع حتّى من عدل واحد ...وإذا ثبت تواتره فهو مأمون عن الاختلال، مع أنّه مضبوط في الكتب حتّى أنّه معدود حرفًا حرفًا وحركةً حركةً، وكذا الكتابة وغيرها ممّا يفيد الظّنّ الغالب، بل العلم بعدم الزّيادة على ذلك والنّقص ـ فلايبعد الأخذ في مثله عن أهله غير العدل والكتب المدوّنة ـ لحصول ظنّ قريب من العلم بعدم التّغيير. (٢ : ٢١٨)

الفصل الثّاني والثّلاثون

نصّ الجُرجانيّ (ق : ٩) في «جلاء الأذهان وجلاء الأحزان»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي سنحفظه من الزّيادة والنّقصان والبُطلان، كما قال: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. وقال: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي إلى يوم القيامة، لأنّ القرآن كان حجّةً لجميع المكلّفين. (٥: ١٢٨)

وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ إنّ هذا الكتاب عزيزٌ، منيع غالب لايأتيه الباطل بأيّ وجه من الوجوه، وممنوع من التّغيير والتّبديل. (٨: ٢٤٢)

الفصل الثّالث والثّلاثون

نصّ الشّريف الكاشانيّ (م : ٩٩٨) في «منهج الصّادقين»

قال في مقدّمة تفسيره: الفصل السّابع: إنّ القرآن مصون ومحفوظ عن الزّيادة والنّقيصة وأمّا عدم الزّيادة فمجمع عليه من قِبَل جميع علماء الأُمّة ... **[ثمّ ذكر قول الشّريف المرتضى، كما تقدّم عنه]**. (١: ١٢)

﴿وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [أي] إنّا له لحافظون من التّحريف والتّبديل والزّيادة والنّقصان، يعني أنّ شياطين الإنس والجنّ لايستطيعون أن يزيدوا عليه شيئًا من الباطل أو ينقصوا منه شيئًا من الحقّ لقوله: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. أو إنّا لحافظون له من تطرّق الخلل إليه إلى يوم القيامة، لأنّ القرآن حجّة على المكلّفين، بخلاف الكتب المتقدّمة، إذ كان الحافظون لها هم الأحبار وعلماء العصر، ولوقوع الخلاف بينهم كان طريق التّحريف فيه وسيعًا. (٥: ١٥٤)

نصّه أيضًا في تفسيره المسمّى بـ«زُبدة التّفاسير»

﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر /٩

... وتقريره بقوله: ﴿وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي: من كلّ زيادةٍ ونقصانٍ وتغيير وتحريف، بخلاف الكتب المتقدّمة، فإنّه لم يتولّ حفظها، وإنّما يستحفظها الرّبّانيّون والأحبار، ولم يكل القرآن إلى غير حفظه، ليكون إلى آخر الدّهر معجزًا مباينًا لكلام البشر لايخفى تغيير نظمه على أهل اللّسان، فتنقله الأُمّة عصرًا بعد عصرٍ على ماهو عليه، فيكون حجّة على الخلق. (٣: ٥١٠)

﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤١ ـ ٤٢

﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ كثير النّفع، عديم النّظير أو منيع محميّ بحماية الله من التّغيير والتّحريف ﴿لَايَأْتِيهِ﴾ لايتطرّق إليه، ﴿الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ وهذا مثل، كأنّ الباطل لايتطرّق إليه، ولايجد إليه سبيلًا من جهة من الجهات، حتّى يصل إليه ويتعلّق به. أو المراد: ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولافي إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل، بل أخباره كلّها موافقة لمخبراتها، وهذا القول مرويّ عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ...

(٦: ١٨٥ ـ ١٨٦)

الفصل الرّابع والثّلاثون

نصّ التُّستَريّ (م: ١٠١٩) في «مصائب النّواصب...»

مانسب إلى الشّيعة الإماميّة من القول بالتّحريف، ليس ممّا قاله جمهور الإماميّة، وإنّما قال به شِرذِمة قليلة منهم لا اعتداد بهم في جماعة الشّيعة. (ص: ١٩٨)

الفصل الخامس والثّلاثون

نصّ البهائيّ (م: ١٠٣٠) كما نُقل عنه في «آلاء الرّحمان...»

وأيضًا اختلفوا في وقوع الزّيادة والنّقصان فيه. والصّحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك زيادةً كان أو نقصانًا، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وماشتهر بين النّاس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع، مثل قوله تعالى: ﴿يَاءَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَاأُنْزِلَ اِلَيْكَ ـ في عليّ ـ﴾. وغير ذلك، فهو غير معتبر عند العلماء. (١: ٦٥)

الفصل السّادس والثّلاثون

نصّ صدر المتألّهين (م: ١٠٥٠) في «تفسير القرآن الكريم»

إنّ ذلك الكتاب هو الكتاب الّذي لاريب فيه، لأنّ علومه برهانيّات لايعتريها تبديل وتغيير ولانسخ ولاتحريف، ومقدّماتها يقينيّات لايشوبها شكّ ولايشوّشها وهمٌ وريبٌ.
(١: ٢٢٨)

الفصل السّابع والثّلاثون

نصّ الفاضل التّونيّ (م: ١٠٧١) في «الوافية في الأُصول»

والمشهور: أنّه محفوظ ومضبوط كما أُنزل لم يتبدّل ولم يتغيّر، حَفظَه الحكيم الخبير قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. (ص: ١٤٨)

الفصل الثّامن والثّلاثون

نصّ ملّا صالح المازندرانيّ (م: ١٠٨١) كما نُقل عنه في «البرهان على عدم تحريف القرآن»[1]

القرآن متواتر لتوفّر الدّواعي للمنكرين والمقرّين على نقله، أمّا للمنكرين فلإرادة التّحدّي لإبطال كونه معجزًا، وأمّا للمقرّين فلإعجاز الخصم، ولأنّه أصل لجميع الأحكام

١ ـ تأليف: ميرزا مهديّ البروجرديّ، [ط: مصطفويّ قم، ١٣٧٤ ق.].

علميًّا كان أو عمليًّا، وكلّما كان كذلك فالعادة تقتضي بالتّواتُر في تفاصيله من أجزائـه وحركاته وسكناته إلى غير ذلك، فما نقل إلينا بطريق الآحاد كالقراءات الشّاذّة، وبعض مانقله ابن مسعود في مُصْحَفه ليس بقرآن فليس بحجّة. (ص: ١٢٣ ـ ١٢٤)

الفصل التّاسع والثّلاثون

نصّ الطُّرَيحيّ (م: ١٠٨٥) في «مجمع البحرين»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

هذا ردّ لإنكارهم واستهزائهم في قوله: ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾، ولذلك قال: (إِنَّا) فأكّد عليهم أنّه هو المُنَزِّل للقرآن على القطع والثّبات، وأنّه حافِظُه من كلّ زيادةٍ ونقصٍ وتغييرٍ وتحريفٍ، بخلاف الكتب المتقدّمة فإنّه لم يتعهّد بحفظها وإنّما استحفظها الرّبانيّين ولم يكل القرآن إلى غير حفظه. (٤: ٢٨٤)

الفصل الأربعون

نصّ الفيض الكاشانيّ (م: ١٠٩١) في «تفسير الصّافي»[١]

[بعد أن تعرّض لذكر روايات غريبة في جمع القرآن وتحريفه قال:]

أقول: ويرد على هذا كلّه إشكال، وهو أنّه على هذا التّقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كلّ آية منه أن يكون محرّفًا ومغيّرًا، ويكون على

١ ـ ذكر نحو هذا النّص في كتابيه: «الوافي» ٥: ١٧٧٨ و«علم اليقين» ١: ٥٦٥. (م)

خلاف ماأنزل الله، فلم يبق لنا في القرآن حجّة أصلًا، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتّباعه والوصيّة بالتّمسّك به إلى غير ذلك، وأيضًا قال الله عزّوجلّ: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ وقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فكيف يتطرّق إليه التّحريف والتّغيير.

وأيضًا قد استفاض عن النّبيّ ﷺ، والأئمّة عليهم السلام حديث عرض الخبر المرويّ على كتاب الله ليُعلَم صحّته بموافقته له وفساده بمخالفته. فإذا كان القرآن الّذي بأيدينا محرّفًا فما فائدة العرض؟ مع أنّ خبر التّحريف مخالف لكتاب الله مكذّب له، فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله.

ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال ـ والعلم عند الله ـ أن يقال: إن صحّت هذه الأخبار فلعلّ التّغيير إنّما وقع فيما لايخلّ بالمقصود كثير إخلال، كحذف اسم عليّ وآل محمّد صلّى الله عليهم، وحذف أسماء المنافقين لعائن الله، فإنّ الانتفاع بعموم اللّفظ باق. وكحذف بعض الآيات وكتمانه، فإنّ الانتفاع بالباقي باق، مع أنّ الأوصياء كانوا يتداركون مافاتنا منه من هذا القبيل، ويدلّ على هذا قوله عليه السلام في حديث طلحة: «إن أخذتم بما فيه نجوتم من النّار ودخلتم الجنّة، فإنّ فيه حجّتنا وبيان حقّنا وفرض طاعتنا».

ولا يبعد أيضًا أن يقال: إنّ بعض المحذوفات كان من قبيل التّفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن، فيكون التّبديل من حيث المعنى، أي حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله، أعني حملوه على خلاف ماهو به. فمعنى قولهم عليهم السلام كذا نزلت أنّ المراد به ذلك، لا أنّها نزلت مع هذه الزّيادة في لفظها فحذف منها ذلك اللّفظ.

وممّا يدلّ على هذا مارواه في «الكافي» بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام: أنّه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولايرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرّواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرّعاية». الحديث.

وماروواه العامّة: أنّ عليًّاعليه السلام كتب في مُصْحَفه: النّاسخ والمنسوخ، ومعلوم أنّ الحكم بالنّسخ لايكون إلّا من قبيل التّفسير والبيان ولايكون جزء من القرآن، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضًا كذلك، هذا ماعندي من التّقصّي عن الإشكال، والله يعلم حقيقة الحال ...

[ثمّ ذكر قول الشّيخ الطَّبرسيّ والسّيّد المرتضى، كما تقدّم عنهما، وذكر عقيبه أيضًا نسبة تحريف القرآن إلى الشّيخ الكلينيّ وعليّ بن إبراهيم القمّيّ، رغم أنّ ذلك غير واقع ولاحقيقة له، لأنّهما قاما بنقل الرّوايات فقط وليسا قائلين بها ظاهرًا. ثمّ قال:]

أقول: لقائل أن يقول: كما أنّ الدّواعي كانت متوفّرة على نقل القرآن وحراسته من المؤمنين. كذلك كانت متوفّرة على تغييره من المنافقين المبدّلين للوصيّة، المغيّرين للخلافة، لتضمّنه مايضادّ رأيهم وهو أهمّ، والتّغيير فيه إن وقع، فإنّما وقع قبل انتشاره في البلدان، واستقراره على ماهو عليه الآن. والضّبط الشّديد إنّما كان بعد ذلك فلاتنافي بينهما، بل لقائل أن يقول: إنّه ماتغيّر في نفسه وإنّما التّغيير في كتابتهم إيّاه وتلفّظهم به، فإنّهم ماحرّفوا إلّا عندما نسخهم من الأصل، وبقي الأصل على ماهو عليه عند أهله وهم العلماء به، فما هو عند العلماء به ليس بمُحرَّف، وإنّما المُحرَّف ماأظهروه لأتباعهم. وأمّا كونه مجموعًا في عهد النّبيّ صلى الله عليه وآله على ماهو عليه الآن فلم يثبت، وكيف كان مجموعًا وإنّما كان ينزّل نجومًا، وكان لايتمّ إلّا بتمام عمره.

وأمّا درسه وختمه فإنّما كانوا يدرسون ويختمون ماكان عندهم منه إلّا تمامه ... **[ثمّ ذكر قول الشّيخ الصَّدوق والشّيخ الطّوسيّ، كما تقدّم عنهما، ثمّ قال:]**

أقول: يكفي في وجوده في كلّ عصر وجوده جميعًا كما أنزله الله محفوظًا عند أهله، ووجود مااحتجنا إليه منه عندنا وإن لم نقدر على الباقي، كما أنّ الإمام عليه السلام كذلك فإنّ الثّقَلين سيّان في ذلك.

ولعلّ هذا هو المراد من كلام الشّيخ. وأمّا قوله: «من يجب اتّباع قوله» فالمراد به البصير بكلامه، فإنّه في زمان غيبتهم قائم مقامهم لقولهم عليهم السلام انظروا إلى من كان منكم قد

روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فاجعلوه بينكم حاكمًا فإنّي قد جعلته عليكم حاكمًا ...الحديث. (١: ٤٦ ـ ٤٩)

نصّه أيضًا في «علم اليقين»

ومنها: [أي من وجوه إعجاز القرآن] أنّه مأمون من الزّيادة والنّقص، محفوظ من التّغيير والتّبديل. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. (١: ٤٨٥)

إنّ القرآن معجزة لنبيّنا ﷺ باقية إلى يوم الدّين، يظهر منه صدقه وحقّيّته شيئًا فشيئًا، ويومًا فيومًا لمن تأمّله من أُولي النُّهى، فكذلك كلّ من عترته المعصومين عليهم السلام معجزة له باقية إلى يوم القيام، دالّة على حقّيّته لمن عرفهم بالولاية والحجّيّة من الشّيعة أُولي الألباب، ولهذا قال رسول الله ﷺ: «إنّي تاركٌ فيكُمُ الثَّقَلَين كتاب الله وعترتي...».

(١: ٤٨٨)

الفصل الحادي والأربعون

نصّ الشّريف اللّاهيجيّ (م: ١٠٩٧) في «تفسيره»

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ ما ترجمته: «يريد الله تعالى حفظ القرآن الشّريف من التّغيير والتّبديل والزّيادة والنّقصان». (٢: ٦٥٨)

الفصل الثّاني والأربعون

نصّ الحُرّ العامليّ (م: ١١٠٤) نقلاً عنه في «الفصول المهمّة...»[١]

قال في رسالته: «إنّ من تَتَبّع الأخبار وتَفَحّص التّواريخ والآثار، عَلِمَ ـ علمًا قطعيًّا ـ

١ ـ تأليف: السيّد شرف الدّين الموسويّ: ٢٤٤ ط: المجمع العالمي للتّقريب بين المذاهب الإسلاميّة، ١٤٢٣ق.

بأنّ القرآن قد بلغ أعلى درجات التّواتُر ، وأنّ آلاف الصّحابة كانوا يحفظونه ويتلونه ، وأنّه كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعًا مؤلّفًا» . (ص : ١٦٦)

الفصل الثّالث والأربعون

نصّ المشهديّ (م : ١١٢٥) في «كنز الدّقائق ...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي من التّحريف والزّيادة والنّقص ، بأن جعلناه معجزًا مباينًا لكلام البشر بحيث لايخفى تغيير نظمه على أهل اللّسان ، أو نفي تطرّق الخلل إليه في الدّوام بضمان الحفظ له، كما نَفَى أن يطعن فيه بأنّه المنزل له. (٥: ٢٢٨)

الفصل الرّابع والأربعون

نصّ البُرُوسَويّ (م : ١١٣٧) في تفسيره «روح البيان»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر /٩

في كلّ وقت من كلّ ما لايليق به كالطّعن فيه والمجادلة في حقيقته والتّكذيب له والاستهزاء به والتّحريف والتّبديل والزّيادة والنّقصان ونحوها . وأمّا الكتب المتقدّمة فلمّا لم يتولّ حفظها واستحفظها النّاس ، تطرّق إليها الخلل . وفي «التّبيان» أو حافظون له من الشّياطين من وساوسهم وتخاليطهم.

وقال في «بحر العلوم» حفظه إيّاه بالصّرفة على معنى إنّ النّاس كانوا قادرين على تحريفه ونقصانه كما حرّفوا التّوراة والإنجيل ، لكنّ الله صرفهم عن ذلك ، أو بحفظ العلماء وتصنيفهم الكتب الّتي صنّفوها في شرح ألفاظه ومعانيه ككتب التّفسير والقراآت وغير ذلك ، وفي المثنويّ :

مصطفى را وَعْده كَرْد ألطاف حَق گر بميرى تو نميرد اين سَبَق
من كتاب مُعجِزت را رافعم بيش وكم كن را زقرآن مانعم
من ترا اندر دو عالم حافظم طاعنانرا از حديثت دافعم
كس نتاند بيش وكم كردن درو تو به از من حافظى ديگر مجو
رونقت را روز روز افزون كنم نام توبر زروبر نقره زنم
منبر ومحراب سازم بهر تو در محبّت قهر من شد قهر تو
چاكرانت شهرها گيرند وجاه دين توگيرد زماهى تابماه
تا قيامت باقيش داريم ما تو مترس از نسخ دين اى مصطفى

وعن أبي هُريرة قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله يبعث لهذه الأُمّة على رأس كلّ مائة سنة من يجدّد لها دينها» ذكره أبوداود في سُنَنه. وفيما ذكر إشارة إلى أنّ القرآن العظيم مادام بين النّاس لايخلو وجه الأرض عن المهرة من العلماء والقُرّاء والحُفّاظ.

روي: «أنّه يرفع القرآن في آخر الزّمان من المصاحف، فيصبح النّاس فإذا الورق أبيض يلوح ليس فيه حرف، ثمّ ينسخ القرآن من القلوب فلايذكر منه كلمة، ثمّ يرجع النّاس إلى الأشعار والأغاني وأخبار الجاهليّة» كما في فصل الخطاب: فعلى العاقل التّمسّك بالقرآن وحفظه نظمًا ومعنًى فإنّ النّجاة فيه ...[إلى أن قال:]

﴿إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ في قلوب المؤمنين وهو قول: لاإله إلّا الله، نظيره قوله تعالى: ﴿أُولٰئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الْاِيمَانَ﴾[1] وقوله: ﴿هُوَ الَّذِى اَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] فالمنافق يقول: لاإله إلّا الله، ولكن لم ينزله الله في قلبه ولم يحصل فيه الإيمان ﴿وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي في قلوب المؤمنين، ولو لم يحفظ الله الذّكر والإيمان في قلب المؤمن لما قدر المؤمن على حفظه لأنّه ناسٍ. (٤: ٤٤٣ ـ ٤٤٥)

١ ـ المجادلة/٢٢.
٢ ـ الفتح/٤.

﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤٢

[هذه] صفة أُخرى للكتاب، أي لا يتطرّق إليه الباطل ولا يجد إليه سبيلًا من أيّ جهة من الجهات حتّى يصل إليه ويتعلّق به، أي متى راموا فيه أن يكون ليس حقًّا تامًّا ثابتًا من عند الله وإبطالًا له لم يصلوا إليه، ذكر أظهر الجهات وأكثرها في الاعتبار وهو جهة القدّام والخلف وأُريد الجهات بأسرها، فيكون قوله: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ﴾ استعارة تمثيليّة شبّه الكتاب في عدم تطرّق الباطل إليه بوجه من الوجوه بمن هو محمى بحماية غالب قاهر يمنع جاره من أن يتعرّض له العدوّ من جهة من جهاته، ثمّ أخرجه مخرج الاستعارة بأن عبّر عن المشبّه بما عبّر به عن المشبّه به، فقال: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ فيما أخبر عمّا مضى ولافيما أخبر عن الأُمور الآتية، أو الباطل هو الشّيطان لا يستطيع أن يغيّره بأن يزيد فيه أو ينقص منه، أو لا يأتيه التّكذيب من الكتب الّتي قبله ولا يجيء بعده كتاب يبطله وينسخه ﴿تَنْزِيلٌ﴾ أي هو تنزيل أو صفة أُخرى لكتاب مفيد لفخامته الإضافيّة بعد إفادة فخامته الذّاتيّة، وكلّ ذلك لتأكيد بطلان الكفر بالقرآن ﴿مِنْ حَكِيمٍ﴾ أي حكيم مانع عن تبديل معانيه بأحكام مبانيه ﴿حَمِيدٍ﴾ أي حميد مستحقّ للتّحميد بإلهام معانيه، أو يحمده كلّ خلق في كلّ مكان بلسان الحال والمقال بما وصل إليه من نعمه.

وفي التّأويلات النّجميّة: أنّ من عزّة الكتاب ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ يعني أهل الخذلان ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ بالإيمان به ﴿وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ بالعمل به ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ﴾ ينزل بحكمته على من يشاء من عباده لمن يشاء أن يعمل به ﴿حَمِيدٍ﴾ في أحكامه وأفعاله لأنّها صادرة منه بالحكمة. (٨: ٢٧٠)

الفصل الخامس والأربعون

نصّ النّراقيّ (م: ١٢٠٩) في «تجريد الأُصول»

كان بعض الأخباريّين يعتقد بتحريف القرآن، ولكنّ الأُصوليّين وأكثر الأخباريّين

لايعتقدون بذلك، ويقولون: إنّ القرآن لم يحرّف أبدًا لأنّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَـزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ومن المعلوم أنّ القول بتحريف القرآن مخالف للإعجاز، مع أنّه ثابت عند المسلمين أنّ القرآن معجزة باقية لرسول الله ﷺ[1]. (٤٥ـ٤٦)

الفصل السّادس والأربعون

نصّ بحر العلوم (م: ١٢١٢) في «الفوائد في علم الأُصول»

الكتاب: هو القرآن الكريم والفرقان العظيم والضّياء والنّور والمعجز الباقي على مدّ الدّهور، وهو الحقّ الّذي «لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه تنزيل من حكـيم حميد، أنزله بلسان عربيّ مبين، هدًى للمتّقين، وبيانًا للعالمين.

(المخطوطة ـ باب حجّيّة الكتاب)

الفصل السّابع والأربعون

نصّ المحقّق البغداديّ (م: ١٢٢٧) في «شرح الوافية . . .»

اتّفق الكلّ على عدم الزّيادة ونطق به الأخبار وقد حكى الإجماع على ذلك جماعة من أئمّة التّفسير والحديث وشيخ الطّائفة في «التّبيان» وشيخنا أبي علـيّ فـي «مـجمع البيان». وإنّما الكلام في النّقيصة وبالجملة فالخلاف إنّما يعرف صريحًا مـن عـليّ بـن إبراهيم في تفسيره وتبعه على ذلك بعض متأخّري المتأخّرين تمسّكًا بأخبار آحاد رواها

١ ـ تجريد الأُصول ـ المخطوطة ـ وممّا يجدر ذكره هو: أنّ العبارة أعلاه قد ترجمت من الكتابين الفارسيّين: «صد مقاله سلطاني» و«افسانه تحريف» وبتفاوت يسير عن العبارة الأصليّة. (م)

المحدّثون مطويّة على غرّها كما رووا أخبار الجبر والتّفويض والسّهو والبقاء على الجنابة ونحو ذلك... إلخ. (عنه: في «البرهان على عدم تحريف القرآن»: ١١٣)

الفصل الثّامن والأربعون

نصّ كاشف الغطاء (م: ١٢٢٨) في «كشف الغطاء عن مبهمات الشّريعة الغَرّاء»

... لازيادة فيه من سورة ولا آية ولامن بَسْمَلة وغيرها لاكلمة ولاحرف، وجميع مابين الدّفّتين ممّا يتلى كلام الله تعالى بالضّرورة من المذهب بل الدّين وإجماع المسلمين.

المبحث الثّامن في نقصه: لاريب في أنّه محفوظ من النّقصان بحفظ الملك الدّيّان كما دلّ عليه صريح القرآن وإجماع العلماء في جميع الأزمان.

ولاعبرة بالنّادر وماورد من أخبار النّقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها ولاسيّما مافيه نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنّه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوافر الدّواعي عليه ولاتّخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله، ثمّ كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه وخصوصًا ماورد أنّه صرّح فيه بأسماء كثير من المنافقين في بعض السُّوَر ومنهم فلان وفلان، وكيف يمكن ذلك وكان من حكم النّبيّ ﷺ السّتر على المنافقين ومعاملتهم بمعاملة أهل الدّين ثمّ كان ﷺ يخشى على نفسه الشّريفة منهم حتّى أنّه حاول عدم التّعرّض لنصب أمير المؤمنين عليه السلام حتّى جاءه التّشديد التّامّ من ربّ العالمين، فلابدّ من تأويلها بأحد الوجوه ...إلخ. (٢: ٢٩٩)

الفصل التّاسع والأربعون

نصّ الميرزا القُمّيّ (م: ١٢٣١) في «قوانين الأُصول»

اختلفوا في وقوع التّحريف وعدمه، فعن أكثر الأخباريّين أنّه وقع فيه التّحريف والزّيادة والنّقصان...وعن السّيّد والصّدوق والطّبرسيّ وجمهور المجتهدين ـ رحمهم الله ـ عدمه ... بل الظّاهر من بعض الأصحاب دعوى الإجماع على عدم وقوع التّحريف، والتّغيير في الكتاب يوجب تغيير الحكم. (٤٣ ـ ٤٥)

الفصل الخمسون

نصّ الطّباطبائيّ (م: ١٢٤١) في «مفاتيح االأُصول»

لاخلاف في أنّ كلّ ماهو من القرآن يجب أن يكون متواترًا في أصله وأجزائه ...لأنّ هذا المعجز العظيم الّذي هو أصل الدّين القويم والصّراط المستقيم ممّا توفّر الدّواعي على مانقل جمله وتفاصيله، فما نقل آحادًا ولم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن قطعًا.

(مبحث حجّيّة ظواهر الكتاب)

الفصل الحادي والخمسون

نصّ الطّهرانيّ (م: ١٢٥٠) في «الفصول الغرويّة . . .»

حجّيّة الكتاب الكريم والقرآن العظيم، والمنكر لحجّيّته مخالف لضرورة الدّين

وخرج عن فرقة المسلمين، وأيضًا فقد جرى طريقة علماء الإسلام من الموافقين والمخالفين على التّمسّك بالكتاب المبين والرّجوع إليه في مقام التّنازع في مباحث الدّين، وأنّ إمكان الشّيء ذاتًا لاينافي وجوبه أو امتناعه الوقوعيّ، فيصير واجبًا أو ممتنعًا بالعرض، وفيما نحن فيه يكون ممتنعًا بالعرض بالنّسبة إلى سلب الحجّيّة لابالذّات، فعلى هذا لايكون التّحريف إذا كان مستلزمًا لسلب الحجّيّة عن القرآن متصوّرًا أو ممكنًا بالوقوع لابالذّات، فهذا البرهان عقليّ لانقليّ. **(عنه: في «آلاء الرّحيم» ص: ١٣)**

الفصل الثّاني والخمسون

نصّ الكَلْباسيّ (م: ١٢٦٢) في «إشارات الأُصول»

[بعد ذكر نكتتين في عدم تحريف القرآن ثمّ قال في شرحهما:]

أمّا الأوّل ـ فلأنّه بعد استقراء كلمات علماء الإسلام بأصنافهم في كتبهم الكلاميّة والأُصوليّة والتّفسيريّة وماشتمل على الحكايات والقصص ومايتعلّق بعلم القرآن بأصنافه، ومنه علم القراءة والتّواريخ وغيرها مع كمال اهتمامهم في ضبط مايتعلّق بكلّ واحد منها، يتبيّن أنّ النّقصان في الكتاب ممّا لاأصل له. وإلّا لاشتهر وتَواتَر نظرًا إلى العادة في الحوادث العظيمة، وهذا منها بل من أعظمها، كيف والكتاب من أعظم معجزات النّبوّة؛ فإنّه الباقي على مرّ الدّهور إلى يوم القيامة. وعليه يبنى حدوث الإسلام وبقائه في الأزمنة المتأخّرة بعد انقطاع الوحي.

وأمّا الثّاني ـ يعني الإجماع المنقول فقد قال الصَّدوق في اعتقاداته والمرتضى وغيرهما **[إلى أن قال:]** ولو صحّ ذلك لاستلزم انتشاره بين الأنام لعظمه في الدّين ولكثرة قبحه... **(عنه: في «البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٢٧)**

الفصل الثّالث والخمسون

نصّ الآلوسيّ (م: ١٢٧٠) في تفسيره «روح المعاني»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ أي نحن بعظم شأننا وعلوّ جانبنا نزّلنا الّذي أنكروه وأنكروا نزوله عليك، وقالوا فيك لادّعائه ماقالوا، وعملوا منزله حيث بنوا الفعل للمفعول إيماء إلى أنّه أمر لامصدر له، وفعل لافاعل له.

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي من كلّ مايقدح فيه كالتّحريف والزّيادة والنّقصان وغير ذلك، حتّى أنّ الشّيخ المهيب لو غيّر نقطة يردّ عليه الصّبيان، ويقول له من كان: الصّواب كذا، ويدخل في ذلك استهزاء أولئك المستهزئين وتكذيبهم إيّاه دخولًا أوّليًّا، ومعنى حفظه من ذلك عدم تأثيره فيه وذَبِّه عنه. وقال الحسن: حفظه بإبقاء شريعته إلى يوم القيامة. وجوّز غير واحد أن يراد حفظه بالإعجاز في كلّ وقت ـ كما يدلّ عليه الجملة الاسميّة ـ من كلّ زيادةٍ ونقصانٍ وتحريفٍ وتبديلٍ. ولم يحفظ سبحانه كتابًا من الكتب كذلك، بل استحفظها جَلَّ وعَلا الرّبانيّين والأحبار فوقع فيها ماوقع، وتولّى حفظ القرآن بنفسه سبحانه فلم يزل محفوظًا أوّلًا وآخرًا.

وإلى هذا أشار في «الكشّاف» ثمّ سأل بما حاصله: أنّ الكلام لمّا كان مسُوقًا لردّهم وقد تمّ الجواب بالأوّل فما فائدة التّذييل بالثّاني؟ وإنّما يحسن إذا كان الكلام مسوقًا لإثبات محفوظيّة الذّكر أوّلًا وآخرًا، وأجاب بأنّه جيء به لغرض صحيح وأُدمج فيه المعنى المذكور، أمّا ماهو أن يكون دليلًا على أنّه منزل من عند الله تعالى آية؟ فالأوّل وإن كان ردًّا كان كمجرّد دعوى فقيل: ولولا أنّ الذّكر من عندنا لما بقي محفوظًا عن الزّيادة والنّقصان كما سواه من الكلام، وذلك لأنّ نظمه لمّا كان معجزًا لم يمكن زيادة عليه ولانقص للإخلال بالإعجاز، كذا في «الكشف» وفيه إشارة إلى وجه العطف وهو ظاهر.

وأنت تعلم أنّ الإعجاز لايكون سببًا لحفظه عن إسقاط بعض السُّوَر، لأنّ ذلك

لايخلّ بالإعجاز كما لايخفى، فالمختار: أنّ حفظ القرآن وإبقاءه كما نزل حتّى يأتي أمر الله تعالى بالإعجاز وغيره ممّا شاء الله عَزَّوجَلَّ، ومن ذلك توفيق الصّحابة (رضي الله تعالى عنهم) لجمعه حسبما عَلِمته أوّل الكتاب...

ومن العجيب مانقله عن أصحابه حيث قال: قال أصحابنا في هذه الآية دلالة على كون البَسْمَلة آية من كلّ سورة، لأنّ الله تعالى قد وعد حفظ القرآن، والحفظ لامعنى له إلّا أن يبقى مصونًا من الزّيادة والنّقصان: فلو لم تكن البَسْمَلة آية من القرآن لما كان مصونًا عن التّغيير، ولما كان محفوظًا عن الزّيادة، ولو جاز أن يظنّ بالصّحابة أنّهم زادوا لَجاز أن يظنّ بهم أنّهم نقصوا، وذلك يوجب خروج القرآن عن كونه حجّة اه.

ولعمري أنّ تسمية مثل هذا بالخيال أولى من تسميته بالاستدلال، ولايخفى مافي سبك الجملتين من الدّلالة على كمال الكبرياء والجلالة وعلى فخامة شأن التّنزيل، وقد اشتملنا على عدّة من وجوه التّأكيد. (١٤: ١٦)

﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ...﴾ فصّلت/٤١-٤٢

﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَـزِيزٌ﴾ لايوجد نظيره، أو منيع لاتتأتّى معارضته، وأصل العِزّ؛ حالة مانعة للإنسان عن أن يغلب، وإطلاقه على عدم النّظير مجاز مشهور، وكذا كونه منيعًا، وقيل: غالب للكتب لنسخه إيّاها. وعن ابن عبّاس؛ أي كريم على الله تعالى، والجملة حاليّة مفيدة لغاية شناعة الكفر به، وقوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَـيْنِ يَـدَيْهِ وَلَامِـنْ خَلْفِهِ﴾ صفة أُخرى لكتاب و﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ كناية عن جميع الجهات كالصّباح والمساء كناية عن الزّمان كلّه، أي لايتطرّق إليه الباطل من جميع جهاته، وفيه تـمثيل لتشبيهه بشخص حُمي من جميع جهاته فلايمكن أعداءه الوصول إليه، لأنّه في حِصْن حَصين من حماية الحقّ المبين، وجوّز أن يكون المعنى ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ من جهة ماأخبر به من الأخبار الماضية والأُمور الآتية

وقيل: الباطل بمعنى المبطل كـ«وارس» بمعنى مورس، أو هو مصدر كالعافية بمعنى مبطل أيضًا...(٢٤: ١٢٧)

الفصل الرّابع والخمسون

نصّ السَّبزواريّ (م: ١٢٨٩) في «أسرار الحكم»

«إنّ القرآن معجزة خالدة مَدى الدّهر، لأنّ الله تعالى أكرم نبيّنا، ولم يكرم به نبيًّا بمعجزة خالدة كهذه قطّ». (ص: ٣٣٩)

الفصل الخامس والخمسون

نصّ الكوه كمريّ (م: ١٢٩٩) نقلاً عنه: في «بُشرى الوصول...»[1]

فإنّ هذه المسألة (أي التّحريف) ممّا يقع الخلاف بين المجتهدين والأُصوليّين فالأوّلون يمنعون من تطرّق التّحريف إلى القرآن، والآخرون يثبتونه، فالحقّ ماختاره الأوّلون لوجوهٍ:

الأوّل ـ الأصل، لكون التّحريف حادثًا مشكوكًا فيه.

الثّاني ـ الإجماع [على عدم التّحريف]

الثّالث ـ إنّ ذلك منافي كونه معجزًا لفوات المعنى به، وقد عرفت أنّ مدار الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة الدّائرتان مدار المعنى، ومن المعلوم أنّ القرآن معجز باقٍ.

الرّابع ـ إنّه لو وقع التّحريف، لتوجّه التّعبير من أهل الأديان السّالفة كاليهود والنّصارى إلى أهل الإسلام، كما يتوجّه التّعبير منهم إليهم في تحريفهم التّوراة والإنجيل.

الخامس ـ قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾.

السّادس ـ أخبار الثَّقَلَين، لإفادتها أنّ الكتاب وسيلة النّجاة ولايكاد يتحقّق كونه

١ ـ هذا الكتاب بقلم تلميذه: العلّامة الشّيخ محمّد حسن المامقانيّ. (م)

وسيلة إليها بعد تغيير عمّا هو عليه من إفادة أحكام الله تعالى.

السّابع ـ الأخبار النّاطقة بالأمر بالأخذ بهذا القرآن الموجود بين أظهرنا المرويّة عن أهل البيت عليهم‌السلام. وعلى هذا نقول: إنّ الأخبار الدّالّة على وقوع النّقص في الكتابة تأوّل بوجوه:

أحدها ـ إنّ النّقص إنّما هو في أصل نزول القرآن بمعنى إنّ الله عَزَّوجَلَّ، أظهر في لوح المحو والإثبات إنزال ماهو أزيد ممّا تحقّق نزوله. ثمّ إنّه تعالى أنزل ماهو أنقص من ذلك لمصلحة اقتضت جميع ذلك.

ثانيها ـ إنّ مانزل إلى البيت المعمور قد كان يزيد على مانزل إلى الأرض فيكون الحكم بالنّقص بهذا الاعتبار.

ثالثها ـ أن يقال: إنّ بعض المحذوفات كان من قبيل التّفسير والبيان، ولم يكن من أجزاء القرآن. فيكون التّبديل من حيث المعنى: أي حرّفوه وغيّروه في تفسيره وتأويله، أعني حملوه على خلاف ماهو به...

وما روته العامّة أنّ عليًّا عليه‌السلام كتب في مُصْحَفه النّاسخ والمنسوخ، معلوم أنّ الحكم بالنّسخ لا يكون إلّا من قِبل التّفسير والبيان، ولا يكون جزء من القرآن، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضًا كذلك، وهذا الوجه ذكره المحدّث الكاشاني (ره) في مقدّمات الصّافيّ. **(عنه: في «البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٢٢ ـ ١٢٣)**

الفصل السّادس والخمسون

نصّ التُّنكابنيّ (م: ١٣٠٢) في «توشيح التّفسير ...»

اختلفوا في وقوع التّحريف في القرآن ...وعدم التّحريف أقوم في البين بلا شين ومين ... ولاريب أنّ الكثرة في الأخبار [الدّالّة بظاهرها على التّحريف] مع إعراض الأخْبار الأخْيار الأصحاب الأبرار مع اطّلاعهم على تلك الآثار يعرب عن منقصةٍ وقصورٍ

وفتورٍ في تلك الأخبار، ولايحصل منها الظّنّ والاعتبار. (ص: ٤ ـ ٥)

الفصل السّابع والخمسون

نصّ الدِّهلويّ (م: ١٣٠٦) في «إظهار الحقّ»

[الشّيعة لاتقول بتحريف القرآن]

...إنّ القرآن المجيد عند جمهور علماء الشّيعة الإماميّة الاثني عشريّة محفوظ عن التّغيير والتّبديل، ومن قال منهم بوقوع النّقصان فيه، فقوله مردود غير مقبول عندهم...**[ثمّ ذكر قول الشّيخ الصّدوق والسّيّد المرتضى والقاضي التُّستريّ والشّيخ الحرّ العامليّ، كما تقدّم عنهم، فقال:]**

فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإماميّة الاثني عشريّة: أنّ القرآن الّذي أنزله الله على نبيّه، هو مابين الدّفّتين، وهو مافي أيدي النّاس ليس بأكثر من ذلك، وأنّه كان مجموعًا مؤلّفًا في عهد رسول الله ﷺ، وحَفَظَه ونَقَله أُلوف من الصّحابة كعبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النّبيّ عدّة ختمات.

ويظهر القرآن ويشهد بهذا التّرتيب عند ظهور الإمام الثّاني عشر، والشِّرذمة القليلة الّتي قالت بوقوع التّغيير فقولهم مردود، ولااعتداد بهم فيما بينهم. وبعض الأخبار الضّعيفة الّتي رويت في مذهبهم لايرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته وهو حقّ، لأنّ خبر الواحد إذا اقتضى علمًا ولم يوجد في الأدلّة القاطعة مايدلّ عليه، وجب ردّه على ماصرّح ابن المطهّر الحلّيّ في كتابه المسمّى بـ: «مبادئ الوصول إلى علم الأُصول».

وإذ عرفت هذا فأقول: إنّ القرآن ناطق بأنّ الصّحابة الكبار رضي الله عنهم، لم يصدر عنهم شيء يوجب الكفر ويخرجهم عن الإيمان. (٢: ٧١ ـ ٧٢)

المغالطة الرّابعة

إنّ نُسَخ الكتب المقدّسة كانت منتشرة شرقًا وغربًا، فلايمكن التّحريف لأحد كما لايمكن في كتابكم.

أقول: جوابها ظاهر على من طالع المقاصد الثّلاثة وجواب المغالطة الأُولى، فإذا وقع التّحريف بالفعل بإقرارهم فأيّ محلّ لعدم إمكانه؟ وقياس هذه الكتب على القرآن المجيد قياس مع الفارق، لأنّ هذه الكتب قبل إيجاد صنعة الطّبع كانت قابلة للتّحريف، وماكان اشتهارها بحيث يكون مانعًا عن التّحريف.

ألاترى كيف حرّف اليهود ومُلحدو المشرق ـ على ماأقرّت به فرقة بروتستنت وفرقة كاتُلِك ـ التّرجمة اليونانيّة، مع أنّ اشتهارها شرقًا وغربًا كان أزيد من اشتهار النّسخة العبرانيّة، وكيف أثّر تحريفهم... بخلاف القرآن المجيد، فإنّ اشتهاره وتواتره كانا في كلّ قرن من القرون مانعين عن التّحريف، والقرآن في كلّ طبقة كما كان محفوظًا في الصّحائف، فكذا محفوظًا في صدور أكثر المسلمين.

ومن كان شاكًّا في هذا الباب، فليجرّب في هذا الزّمان أيضًا، لأنّه لو رأى المجَرِّب في الجامع الأزهر فقط من جوامع مصر؛ وجد في كلّ وقت أكثر من ألف شخص يكونون حافظين للقرآن كلّه على سبيل التّجويد التّامّ، ووجد كلّ قرية صغيرة من قُرى الإسلام من مصر لاتخلو عن الحُفّاظ، ولايوجد في جميع ديار أُوربا في هذه الطّبقة من المسيحيّين ـ مع فراغ بالهم وتوجّههم التّامّ إلى العلوم والصّنائع، وكونهم أكثر من المسلمين عددًا ـ عدد حُفّاظ الانجيل بحيث يساوي عدد الحُفّاظ الموجودين في الجامع الأزهر فقط، بل لايكون عددهم في جميع ديار أُوربا يبلغ عشرة، ونحن ماسمعنا أحدًا أيضًا يكون حافظًا لجميع الإنجيل فقط في هذه الطّبقة، فضلًا أن يكون حافظًا للتّوراة وغيره أيضًا... ويوجد في هذه الطّبقة أيضًا مع ضعف الإسلام في أكثر الأقطار أزيد من مائة ألف من حُفّاظ القرآن في جميع ديار الإسلام، وهذا هو الفضل البديهيّ لأُمّة محمّد ﷺ ولكتابهم، وهذا الأمر أيضًا معجزة لنبيّهم تُرى في كلّ طبقة من الطّبقات.

حكاية: جاء يومًا أمير من أُمراء الانكليز في مكتب في بلدة «سهار تفور» من بلاد الهند، ورأى الصّبيان مشتغلين بتعلّم القرآن وحفظه، فسأل المعلّم أيّ كتاب هذا؟ فقال: القرآن المجيد. فقال الأمير: أحَفِظ أحدًا منهم القرآن كلّه؟ فقال المعلّم: نعم، وأشار إلى عدّة منهم، فلمّا سمع استبعد فقال: أُطلب واحدًا منهم وأعطني القرآن أمتحن! فقال المعلّم: أُطلب أيّهم شئت، فطلب واحدًا منهم كان ابن ثلاثة عشر أو أربعة عشر، وامتحنه في مواضع، فلمّا تيقّن أنّه حافظ لجميع القرآن تعجّب وقال: «أشهد أنّه ماثبت تواتر لكتاب من الكتب كما ثبت للقرآن، كان كتابته من صدر صبيّ من الصّبيان مع غاية صحّة الألفاظ وضبط الإعراب، وأنا أورد عليك أُمورًا يزول بها استبعاد وقوع التّحريف في كتبهم...» (١: ١٨٧ ـ ١٨٨)

الفصل الثّامن والخمسون

نصّ التّبريزيّ (م: ١٣٠٧) في «أوثق الوسائل بشرح الرّسائل»

[في عدم وقوع التّحريف في القرآن]

قوله: (إنّ وقوع التّحريف في القرآن على القول به...) ذهب إليه الأخباريّون والحشويّة... خلافًا للأُصوليّين، فذهبوا إلى نفي وقوع التّحريف في القرآن، واختاره أبوعليّ الطّبرسيّ والشّيخ والمرتضى والصّدوق، وهو المختار، وتدلّ على المختار وجوه:

أحدها ـ الأصل.

ثانيها ـ الإجماعات المحكيّة عن الشّيخ والطّبرسيّ والمرتضى والصّدوق... [ثمّ ذكر أقوالهم، كما تقدّم عنهم].

ثالثها ـ الآيات والأخبار الدّالّة على كون القرآن محفوظًا من قِبَل الله تعالى، وعلى جواز التّمسّك به المنافي لوقوع التّحريف والزّيادة والنُّقصان فيه:

منها: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[١].

ومنها: قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ومنها: قوله عزّوجلّ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. إلى غير ذلك من الآيات الموضّحة للمراد. فتأمّل...

وأمّا أخبار الطّبرسيّ في احتجاجه بإسناده إلى محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام حديثًا طويلًا يذكر فيه خطبة الغدير، وفيها قال صلى الله عليه وآله: «معاشر النّاس تدبّروا القرآن وافهموا آياته، وانظروا محكماته ولاتتّبعوا متشابهه، فوالله لن يبيّن لكم زواجره ولا يوضّح لكم تفسيره إلّا الّذي أنا آخذ بيده، ومصعده إليّ وشائله بعضده، ومُعْلِمكم أنّ من كنت مولاه فهذا عليّ بن أبي طالب أخي ووصيّي مولاه، وموالاته من الله عزّوجلّ أنزلها عليّ». إلى غير ذلك من الأخبار الدّالّة على جواز التّمسّك بالكتاب.

رابعها ـ أنّ القرآن عماد الدّين وأساس الشّرع المبين لكونه معجزًا ومصدّقًا للنّبيّ صلى الله عليه وآله، فلو لعبت به أيدي المحرّفين بالزّيادة أو النّقيصة لعيّرنا الكفّار لمنافاة ذلك، لما ذكرناه من كونه معجزًا ومصدّقًا للنّبيّ صلى الله عليه وآله إلى يوم القيامة...

اللّهمّ إلّا أن يقال: إنّ مايرد على المسلمين من جهة وقوع التّحريف في القرآن ليس بأعظم ممّا ورد عليهم من جهة طبخ عُثمان بن عَفّان للمصاحف بالماء على النّار، سوى مُصْحَف عليّ عليه السلام وابن مسعود كما تقدّم في بعض الحواشي السّابقة. ولو بلغت عنايتهم في حفظه وحراسته إلى ماذكرته لم يقع منه مثل هذا الأمر المنكر الشّنيع الّذي أوجب كفره، وعالج متابعُوه في رفع شناعته بالتزام كون كلام الله نفسيًّا قائمًا بالذّات الأزليّة، وأنّ المكتوب في الصُّحُف نقوش وخطوط حاكية عنه لا أنّه نفس كلامه سبحانه. ويؤيّد عدم عنايتهم بأمر القرآن عراء المصاحف القديمة عن النّقط والإعراب، ونُقل أنّ أبا الأسود الدُّؤليّ قد أعرب مُصْحَفًا في زمان معاوية. وكيف كان ففيما قدّمناه من الأدلّة السّاطعة

---

١ ـ النّساء/٨٢.

كفاية لمن له دراية.

وحينئذٍ لابدّ من تأويل مادلّ بظاهره على وقوع التّحريف في القرآن وهو من وجوهٍ:

أحدها ـ أن يكون المراد بالنّقص، النّقص في أصل نزول القرآن، بأن كان الله تعالى قد أظهر في لوح المحو والإثبات إنزال ماهو أزيد ممّا تحقّق نزوله، ثمّ أنزل ماهو أنقص من ذلك لمصلحة اقتضته.

ثانيها ـ أن يكون المقصود، أنّ الله تعالى قد أنزل على البيت المعمور ماكان أزيد ممّا أنزله على الأرض، فأطلق عليه النّقص بهذا الاعتبار.

ثالثها ـ أن تكون المحذوفات من قبيل التّفسير والبيان لبطون القرآن ولم يكن جزء منه، كما حُكي عن المحدّث الكاشانيّ في مقدّمات تفسيره. (ص: ٩١ ـ ٩٢)

الفصل التّاسع والخمسون

نصّ الشّهرستانيّ (م: ١٣١٥) في «رسالة حفظ الكتاب عن شبهة القول بالتّحريف»

اختلفوا في وقوع نقص في الكتاب العزيز وعدمه على قولين، فالمحقّقون من أساطين المذهب على العدم كالصّدوق والمرتضى والشّيخ والمفيد. وجعله الأوّل من عقائد الإماميّة، وادّعى كاشف الغطاء فيه البداهة. وذهب جمع إلى الوقوع ونسبه بعضهم إلى الكلينيّ وجمع من المشايخ، نظرًا إلى ذكرهم لبعض الأخبار الدّالّة على ذلك.

وهو كماترى، لأنّ نقل الخبر لايدلّ على ذهابه إلى مايفهم منه ظاهرًا، لأنّه فرع اعتباره أوّلًا، وظهوره عنده في ذلك ثانيًا، وخلوّه عن المعارض ثالثًا، وحجّيّته في مثل هذه المسألة رابعًا، وتحقّق ذلك عند النّاقل غير واضح.

وأعجب من ذلك نسبة هذا القول إلى جماعة من جهة أنّه نقل عنهم أنّ لهم كتاب التّحريف، وذلك لأنّه أعمّ من اختيار المؤلّف الوقوع وعدمه، ولو فرض ظهوره في

اختياره الوقوع وجب صرفه عن ذلك بقرينة نسبة الصّدوقﷺ عدمه إلى اعتقاد الشّيعة، فإنّه إذا ذهب مثل الكُلينيّ وماعدّه من المشايخ إلى القول بالوقوع لم يكن يخفى على مثل الصّدوق ﷺ...

مقتضى التّحدّي بالسّورة الواحدة من القرآن كما هو صريح بعض الآيات بمثل سورة قصيرة كـ(الكوثر) فضلًا عن السُّوَر الطُّوال، وظاهر أنّ المماثلة صادقة إذا فرض سورة في مرتبة من الفصاحة بحيث يشتبه على أهل الخبرة أنّها من القرآن أولا.

فنفي المثل يقتضي نفي ذلك، فلايمكن أن يوجد سورة يشتبه الأمر فيها على أرباب البلاغة ويتردّدون في أنّها منه أولا، بل يجب أن يحكموا جزمًا بكونها من القرآن أو بعدم كونها منه، لأنّ الاشتباه والتّردّد لايعقل إلّا بين الشّيء وأمثاله وأشباهه، وحيث لامثل للشّيء فلايمكن الاشتباه، ولهذا الوجه ترى أنّ كلّما ركب كلام على نسق الكلام الكريم يكون ضحكة للصّبيان كترّهات مُسَيلِمة من الأوائل ومن تبعه من الأواخر.

فالعجب ممّن ذكر سورة الولاية، وقال لعلّها هي الّتي أسقطوها من القرآن، مع أنّها من البرودة وعدم الارتباط بمراحل من أدنى درجة الفصاحة والبلاغة، مع أنّك قد عرفت أنّ التّرديد والتّشكيك من مثل ذلك موجب لتجويز المثل، وهو ينجرّ إلى هدم الإعجاز وإبطال النّبوّة لولا الحمل على الغفلة عن الملازمة، فافهم.

إلى أن قال: الدّاعي إلى وضع الأحاديث الدّالّة على تنقيص الكتاب بوقوع السّقط والتّحريف فيه موجود في الزّنادقة واليهود والنّصارى، أمّا الزّنادقة فلأنّ فيه الوهن على الإسلام. وقد نقل عن بعضهم أنّه قال عند قتله: إنّي قد دسست في كتبكم ثلاثة آلاف حديث، فأين ذهبت تلك الأحاديث. وأمّا اليهود والنّصارى فليدفعوا به الطّعن الوارد عليهم في تحريف كتبهم، ولاريب أنّهم إنّما يضعون الحديث على وجه يمكن قبوله، ولو نسب النّقص والتّحريف إلى عليّ عليه السلام وشيعته لم يقبله أحد. وأمّا النّسبة إلى سائر النّاس فممّا ترتضيه العقول، فلاغَرو أن يكونوا قد وضعوا ذلك ودَسُّوه في أحاديثنا، ولابدّ لدفع هذا الاحتمال من برهان ـ إلى أن قال ـ: وممّا يضحك الثّكلى مانُقل من الخبر على أنّ عمر كان يقرأ: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضّالّين).

وكذا جمع من الصّحابة مع دعواهم، أنّ هذا الجمع الموجود من تأليفات زيد في أيّام أبي بكر، وقد بقي حتّى استنسخه عُثمان سبع نُسَخ، وبعث بها إلى البلاد، وأحرق ماعداها من المصاحف المخالفة لذلك كمُصْحَف ابن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهما.

ويقولون: إنّ القرآن كان متفرّقًا في القراطيس والصُّحُف والحرير خلف فراش الرّسول صلى الله عليه وآله، فجمعها عليّ عليه السلام في ثوب ومضى بها إلى بيته، ثمّ ألّفها وأتى بها إليهم فلم يقبلوها، فردّها ولم يظهرها بعد ذلك لأحد...

ثمّ إنّهم نادوا إنّ كلّ من عنده آية أو سورة من كتاب الله فليأت بها مع الشّاهدين، فمن أقام الشّاهدين كتبوا عنه، ومن لم يكن عنده شاهدان لم يقبلوا قوله. ونتيجة ذلك: إنّ هذا القرآن الموجود مستند إلى شهادة الشّاهدين، وأنت خبير بما في هذه الكلمات من التّهافت ومخالفة السّيرة المعلومة من الرّسول صلى الله عليه وآله في مداراة الأصحاب حتّى المنافقين وعدم هتك أستارهم. ثمّ إنّه صلى الله عليه وآله لم يكن له فراش حتّى يكون أوراق القرآن مطروحة خلفه، وهل كانت بخطّ أمير المؤمنين عليه السلام أو غيره من كُتّاب الوحي أو الجميع؟ وإذا أخرجها أمير المؤمنين عليه السلام بالتّمام من خلف الفراش فأين كان مُصْحَف أُبيّ وابن مسعود وغيرهما؟

وهل كانت مجموعة أو متفرّقة، وهل اشتملت هي أيضًا على تلك الأسماء أولا؟ وهل كان صلى الله عليه وآله يقرأها كذلك على الصّحابة أو يسترها عنهم ويطرحها خلف فراشه، وكيف يثبت عمر في المُصْحَف ماشهد به غيره، ولايثبت ماكان يقرؤه هو في صلواته، أعني (صراط من أنعمت عليهم... وغير الضّالّين) وقد رووا أنّ عائشة وحَفْصَة قالتا: إنّ هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلوٰةِ الْوُسْطىٰ - وصلاة العصر - وَقُومُوا لِلهِ قَانِتِينَ﴾[1].

هكذا نزلت، ولم يقبل عمر منهما، مع أنّ هذا الخطاب بلفظه للرّجال، فكيف يختصّ بسماعه من النّبيّ صلى الله عليه وآله امرأتان ولايشاركهما أحد من الصّحابة!

هذا مع أنّه إذا لم يقبل عمر قولهما فكيف تقبله أنت أيّها الفاضل وتجعله دليلًا على

---

١ - البقرة/٢٣٨.

تحريف الكتاب الشّريف، وهذا أيضًا من كرامات الكتاب الشّريف الّذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1]. هذا مع شدّة التّعارض بينها كما سنشير إليه، ولا يخفى على متتبّع الآثار والسّير أنّ النّبيّ ﷺ كان في شدّة الخوف من المنافقين والمداراة معهم وتأليف قلوبهم، حتّى أنّه ﷺ أخفى أمر تبليغ الولاية يوم الغدير حتّى ورد العصمة له من الله سبحانه في سورة المائدة في حجّة الوداع، ولو كان اسم عليّ عليه السلام بالولاية مذكورًا في سائر السُّوَر المتقدّمة صريحًا لما كان لخوفه وإخفائه وجه...

بعد تفصيل وأجوبة عن استدلالات صاحب «فصل الخطاب»: إذا تقرّرت هذه الأُمور فنقول: لاشبهة في أنّ هذا القرآن الموجود بين الدّفّتين مُنزَل على الرّسول ﷺ للإعجاز للتّسالم على نفي زيادة الآية والسّورة فيها، والشّكّ إنّما هو في نزول ماعداه إعجازًا، والأصل عدمه، وهذا الأصل حاكم على عدم وجود حالة اجتماع تمام القرآن، وأصالة عدم وصول التّمام إليهم وأصالة عدم ظفرهم بتمامه وغير ذلك، وهو ظاهر. ومن يدّعي السّقوط أو الإسقاط فعليه البيّنة كمن يدّعي السّقوط أو الإسقاط من دواوين الشّعراء المجتمعة بعد الشّتات، ولله المثل الأعلى إلخ.

(عنه: «البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٣٩ ـ ١٤٢)

الفصل السّتّون

نصّ الآشتيانيّ (م: ١٣١٩) في «بحر الفوائد في شرح الفرائد»

المشهور بين المجتهدين والأُصوليّين بل أكثر المحدّثين عدم وقوع التّحريف في القرآن مطلقًا، بل ادّعى غير واحد، الإجماع على ذلك، وهو القول المختار. (ص: ٩٩)

---

١ ـ فصّلت/٤٢.

الفصل الحادي والسّتّون

نصّ المامقانيّ (م: ١٣٥١) في «تنقيح المقال»

قال في ترجمة ربيع بن خُثَيم وذيل كلام المحدّث النّوريّ: «فتحصّل من ذلك كلّه أنّ ماصدر من المحدّث النّوريّ (ره) من رمي الرّجل بضعف الإيمان ونقص العقل جرأة عظيمة كجرأته على الإصرار على تحريف كتاب الله المجيد وسائر مايقف عليه المتتبّع، عصمنا الله وإيّاك من التّفوّه بما لاينبغي». (١: ٤٢٦)

الفصل الثّاني والسّتّون

نصّ البلاغيّ (م: ١٣٥٢) في تفسيره: «آلاء الرّحمان...»

قول الإماميّة بعدم النّقيصة في القرآن

[ذكر بعد هذا العنوان قول الشّيخ الصّدوق والشّريف المرتضى والشّيخ الطّوسيّ الشّيخ الطَّبْرسيّ والقاضي التُّستريّ والشّيخ البهائيّ والمقدّس البغداديّ في عدم تحريف القرآن، كما تقدّم عنهم ثمّ قال في ردّ الرّوايات الّتي نقلها المحدّث النّوريّ:]

هذا وإنّ المحدّث المعاصر جَهَد في كتاب «فصل الخطاب» في جمع الرّوايات الّتي استدلّ بها على النّقيصة، وكثّر أعداد مسانيدها بأعداد المراسيل عن الأئمّة عليهم السلام في الكتب، كمراسيل «العيّاشيّ» و«فرات» وغيرهما، مع أنّ المتتبّع المحقّق يَجزِم بأنّ هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد.

وفي جملة ماأورده من الرّوايات ما لايتيسّر احتمال صدقها، ومنها ماهو مختلف باختلاف يؤول به إلى التّنافي والتّعارض، وهذا المختصر لايسع بيان النّحوين الأخيرين.

هذا مع أنّ القسم الوافر من الرّوايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرّجال كلًّا منهم؛ إمّا بأنّه ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرّواية، وإمّا بأنّه مضطرب الحديث والمذهب، يُعرف حديثه ويُنكر، ويروي عن الضّعفاء. وإمّا بأنّه كذّاب متّهم، لاأستحلّ أن أروي من تفسيره حديثًا واحدًا، وأنّه معروف بالوقف، وأشدّ النّاس عدواةً للرّضاعليه السلام وإمّا بأنّه كان غاليًا كذّابًا. وإمّا بأنّه ضعيف لايُلتفت إليه ولايُعوّل عليه، ومن الكذّابين. وإمّا بأنّه فاسد الرّواية يُرمى بالغلوّ[1].

ومن الواضح أنّ أمثال هؤلاء لاتُجدي كثرتهم شيئًا، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير، لوجب من دلالة الرّوايات المتعدّدة أن نُنزلها على أنّ مضامينها تفسير للآيات أو تأويل، أو بيان لما يعلم يقينًا شمول عموماتها له، لأنّه أظهر الأفراد وأحقّها بحكم العامّ، أو ماكان مرادًا بخصوصه وبالنّصّ عليه في ضمن العموم عند التّنزيل، أوماكان هو المورد للنّزول، أو ماكان هو المراد من اللّفظ المبهم، وعلى أحد الوجوه الثّلاثة الأخيرة يُحمل ماورد فيها أنّه تنزيل، وأنّه نزل به جبرئيل، كما يشهد به

---

١ ـ وممّن اعتمد عليهم صاحب (فصل الخطاب) فيما أخرجه من الرّوايات:

الف ـ أحمد بن محمّد بن سَيّار: قال النّجاشيّ والطّوسيّ: يعرف بالسّيّاريّ، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفُوّ الرّواية، كثير المراسيل (رجال النّجاشيّ: ١٩٢/٨٠، فهرست الطّوسيّ: ٦٠/٢٣).

ب ـ محمّد بن سِنان: قال الكشّيّ: قال حمدويه: كتبت أحاديث محمّد بن سِنان، عن أيّوب بن نوح، وقال: لاأستحلّ أن أروي أحاديث محمّد بن سِنان (رجال الكشّيّ: ٧٢٩/٣٨٩).

ج ـ عليّ بن أبي حمزة البَطائنيّ: قال العلّامة الحلّيّ: قال الشّيخ الطّوسيّ رحمه الله في عدّة مواضع: إنّه واقفيّ، وقال أبوالحسين عليّ بن الحسن بن فَضّال: عليّ بن أبي حَمزة كَذّاب واقفيّ مُتّهم ملعون ـ إلى أن قال ـ إنّي لااستحِلّ أن أروي عنه حديثًا واحدًا، وقال ابن الغضائريّ: عليّ بن أبي حَمزة (لعنه الله) أصل الوقف، وأشدّ الخلق عداوة للوليّ من بعد أبي إبراهيم عليه السلام (الخلاصة: ١/٢٣١).

د ـ محمّد بن جمهور العَمّيّ: قال النّجاشيّ: أبوعبدالله العَمّيّ، ضعيفٌ في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها. (رجال النّجاشيّ: ٩٠١/٣٣٧).

هـ ـ عمرو بن شَمِر: قال العلّامة الحلّيّ: ضعيف جدًّا ـ إلى أن قال ـ فلااعتمد على شيء ممّا يرويه «رجال العلّامة الحلّيّ: ٦/٢٤١».

نفس الجمع بين الرّوايات.

كما يُحمَل التّحريف فيها على تحريف المعنى، ويشهد لذلك مكاتبة أبي جعفرعليه السلام لسعد الخير، كما في (روضة الكافي) ففيها: وكان من نَبذهم الكتاب أن أقاموا حُروفه، وحرّفوا حُدوده[١].

وكما يُحمَل مافيها من أنّه كان في مُصْحَف أمير المؤمنينعليه السلام أو ابن مسعود[٢]، ويُنزَّل على أنّه كان فيه بعنوان التّفسير والتّأويل: وممّا يشهد لذلك قول أمير المؤمنينعليه السلام للزّنديق كما في نهج البلاغة وغيره: «ولقد جئتهم بالكتاب كَمَلًا مُشتملًا على التّنزيل والتّأويل»[٣].

وممّا أشرنا إليه من الرّوايات أنّ المحدّث المعاصر أورد في روايات سورة المعارج أربع روايات، ذكرت أنّ كلمة «بولاية عليّ» مُثبتة في مُصْحَف فاطمة، وهكذا هي في مُصْحَف فاطمةعليها السلام[٤]، ولايخفى أنّ مُصْحفهاعليها السلام إنّما هو كتاب تحديث بأسرار العلم، كما يُعرف ذلك من عدّة روايات في (أُصول الكافي) في باب الصّحيفة والمُصْحَف والجامعة، وفيها قول الصّادقعليه السلام: مافيه من قرآنكم حرف واحد[٥]. وماأزعم أنّ فيه قرآنًا، كما في الصّحيح والحسن:

ومنها: مافي «الكافي» في باب أنّ الأئمّة عليهم السلام شهداء على النّاس: في صحيحة بُرَيد، عن أبي جعفرعليه السلام، وروايته عن أبي عبد اللهعليه السلام من قولهماعليهما السلام في قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[٦]: نحن الأُمّة الوسطى[٧].

---

١ ـ الكافي ٨: ١٦/٥٣.

٢ ـ فصل الخطاب: ١١٢.

٣ ـ الاحتجاج: ٢٥٧.

٤ ـ فصل الخطاب: ٣٣٦.

٥ ـ الكافي ١: ١٨٦.

٦ ـ البقرة/١٤٣.

٧ ـ الكافي: ١: ٤/١٤٧.

وفي شرحه عن أمير المؤمنين عليه السلام: ونحن الّذين قال الله: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[١].

إذن فما روي مرسلًا في تفسيري (النُّعمانيّ) و(سعد) من أنّ الآية «أئمّة وسطًا»[٢] لابدّ من حمله على التّفسير، وإنّ التّحريف إنّما هو للمعنى.

ومنها: كما رواه في «الكافي» في باب أنّ الأئمّة هم الهُداة، عن الفُضَيل: سألت أباعبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٣]، فقال: كلّ إمام هو هادٍ للقرن الّذي هو فيهم[٤].

ورواية بُرَيد عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله المُنْذِر، ولكلّ زمان منّا هادٍ يهديهم إلى ماجاء به النّبيّ صلى الله عليه وآله والهُداة من بعده: عليّ عليه السلام ثمّ الأوصياء واحدًا بعد واحد[٥].

ونحوها رواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام[٦] ورواية عبد الرّحيم القصير عن أبي جعفر عليه السلام: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله المُنْذِر، وعليّ الهادي[٧].

وبمضمونها جاءت روايات الجمهور مسندةً عن طريق أبي هُريرة، وأبي بَرْزَة، وابن عبّاس، وطريق أمير المؤمنين عليه السلام وصحّحه الحاكم في (مستدرَكه)[٨].

وإذا أحَطْتَ خبرًا بهذا، فهل يروق لك التجاء (فصل الخطاب) في تلفيقه وتكثيره إلى النّقل عن بعض التّفاسير المتأخّرة، وعن الدّاماد في «حاشية القَبَسات» من قوله: إنّ

١ـ مرآة العقول ٢: ٣٣٩.

٢ـ المحكم والمتشابه: ٢٧، البحار ٩٢: ٩١ عن سعد بن عبدالله الأشعريّ.

٣ـ الرّعد/٧.

٤ـ الكافي ١: ١/١٤٧.

٥ـ نفس المصدر ١: ٢/١٤٨.

٦ـ الكافي ١: ٣/١٤٨.

٧ـ نفس المصدر ١: ٤/١٤٨.

٨ـ تفسير الطّبريّ ١٣: ٧٢، مستدرك الحاكم ٣: ١٢٩، التّفسير الكبير ١٩: ١٤، الدّرّ المنثور ٤: ٦٠٨، كنز العُمّال ١١: ٣٣٠١٢/٦٢٠، نور الأبصار: ١٥٩.

الأحاديث من طُرُقنا وطُرُقهم متضافرة بأنّه كان التّنزيل: «إنّما أنت منذر لعبادِ، وعليّ لكلّ قوم هادٍ». انتهى.

هذا الشّعر الّذي ينشده المدّاحون ولايرضى العارف باللّغة العربيّة أن ينسب إليه نظمه، ولاأظنّك تجد من طرقنا وطرق أهل السّنّة غير ماسمعته أوّلًا، وهو غير مانقله، فاعتبِر.

ومنها: رواية «الكافي» عن أبي حَمزة، عن أبي جعفرعليه السلام قال: قوله عزَّ وجَلَّ: ﴿رَبِّنَا مَاكُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [١] يعنون بولاية عليّعليه السلام [٢]. وهذا صريح في كونه تفسيرًا، فهي حاكمة ببيانها على ضعيفتَي أبي بَصير [٣] في ظهورهما بأنّ لفظ «بولاية عليّ» محذوف من الآية، ويسري البيان من رواية أبي حَمزة إلى أمثال ذلك.

ومنها: رواية عمر بن حَنْظَلة، عن أبي عبد اللهعليه السلام في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿مَتَاعًا اِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ اِخْرَاجٍ﴾ [٤] مخرجات. ولاأظنّ إلّا أنّك تقول: إنّ إلحاق الإمامعليه السلام لكلمة مخرجات إنّما هو تفسير للمراد من كلمة «إخراج»، لابيان للنّقيصة من القرآن الكريم، ولكنّ (فصل الخطاب) أورده بعنوان البيان للنّقيصة، فاعتبِر.

ومنها: صحيحة محمّد بن مُسلم، عن أبي عبد اللهعليه السلام كما في «الكافي» في أوّل باب منع الزّكاة، وفيها: ثمّ قالعليه السلام: هو قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَابَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ﴾ [٥] يعني مابخِلوا به من الزّكاة [٦]. فالرّواية كالصّريحة بأنّ لفظ «من الزّكاة» إنّما هو تفسير من الإمام، لامن القرآن، فهي حاكمة ببيانها على مُرسَلة ابن أبي عُمَير، عمّن ذكره، عن أبي

---

١ ـ الأنعام/٢٣.

٢ ـ الكافي ٨: ٢٨٧/٤٣٢.

٣ ـ تفسير القُمّيّ ١: ١٩٩.

٤ ـ فصل الخطاب: ٢٥٨، الآية: ٢٤٠.

٥ ـ آل‌عمران/١٨٠.

٦ ـ الكافي ٣: ٥٠٢/١.

عبد الله عليه السلام في قول الله عزّوجلّ: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَابَخِلُوا بِهِ ـ مِنَ الزَّكَاة ـ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ﴾[1] وصارفة لها عن كونها بيانًا للنّقيصة.

ومنها: صحيحة أبي بَصير، عن أبي عبدالله عليه السلام كما في «الكافي» في باب نصّ الله ورسوله على الأئمّة واحدًا بعد واحد، وفيها: فقلت له: إنّ النّاس يقولون: فما له لم يُسمّ عليًّا عليه السلام وأهل بيته في كتاب الله؟ قال: فقولوا لهم: إنّ رسول الله نزلت عليه الصّلاة ولم يُسمّ الله لهم ثلاثًا ولاأربعًا، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الّذي فسّر لهم ذلك. وكذا قال عليه السلام في الزّكاة والحجّ[2].

ومقتضى الرّواية تصديق الإمام عليه السلام لقول النّاس: إنّ الله لم يسمّ عليًّا في القرآن، وإنّ التّسمية كانت من تفسير رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث: مَن كنت مولاه، وحديث الثّقلين. ويشهد لذلك مارواه في «الكافي» أيضًا في هذا الباب بعد ذلك بيسير في صحيحة الفضلاء، عن أبي جعفر عليه السلام [3].

ورواية أبي الجارود عنه عليه السلام أيضًا[4]. ورواية أبي الدَّيْلَم، عن أبي عبدالله عليه السلام:[5] أنّهما تَلَوَا في مقام الاحتجاج وعدم التّقيّة قوله تعالى: ﴿يَاءَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَاأُنْزِلَ اِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَاِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[6]، ولم يذكرا في تلاوة الآية كلمة «في عليّ». وهذا يدلّ على أنّ ماروي في ذكر اسم عليّ عليه السلام في هذا المقام ـ بل وفي غيره ـ إنّما هو تفسير وبيان للمراد في وحي القرآن، بكون التّفسير والبيان جاء به جبرئيل من عند الله بعنوان الوحي المطلق لاالقرآن ﴿وَمَايَنْطِقُ عَنِ الْهَوىٰ * اِنْ هُوَ اِلَّا وَحْيٌ يُوحىٰ﴾[7].

---

١ ـ فصل الخطاب: ٢٦٧.

٢ ـ الكافي ١: ١/٢٢٦.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٤/٢٢٩.

٤ ـ الكافي ١: ٦/٢٢٩.

٥ ـ نفس المصدر ١: ٣/٢٣٢.

٦ ـ المائدة/٦٧.

٧ ـ النّجم/٣ ـ ٤.

ومنها : رواية الفُضَيل، عن أبي الحسن الماضيعليه السلام في باب النّكت من التّنزيل في الولاية من «الكافي» قال: قلت: ﴿هٰذَا الَّذِى كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾[1] قال: يعني أمير المؤمنينعليه السلام قلت: تنزيل؟ قالعليه السلام : نعم فإنّهعليه السلام ذكر أمير المؤمنينعليه السلام بقوله: «يعني» بعنوان التّفسير، وبيان المراد والمشار إليه في قوله تعالى هذا، فقوله في الجواب: «نعم» دليل على أنّ ماكان مرادًا بعينه في وحي القرآن يسمّونه عليهم السلام تنزيلًا.

فتكون هذه الرّواية وأمثالها قاطعة لتشبّثات (فصل الخطاب) بما حشده من الرّوايات الّتي عرفت حالها إجمالًا، وإلى ماذكرناه وغيره. يشير مانقلناه من كلمات العلماء الأعلام (قُدّست أسرارهم).

فإن قيل : إنّ هذه الرّواية ضعيفة، وكذا جملة من الرّوايات المتقدّمة.

قلنا : إنّ جلّ ماحشده (فصل الخطاب) من الرّوايات هو مثل هذه الرّواية وأشدّ منها ضَعفًا، كما أشرنا إليه في وصف رُواتها، على أنّ ماذكرناه من الصّحاح فيه كفاية لأُولي الألباب. (١: ٦٣ ـ ٧١)

بعض ماألصق بكرامة القرآن الكريم

الأمر الأوّل ـ في الجزء الخامس من مسند أحمد عن أُبيّ بن كعب قال: إنّ رسول اللهصلى الله عليه وآله قال: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال: فقرأ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾[2]، فقرأ فيها: «لو أنّ ابن آدم سأل واديًا من مال فأُعطيه لسأل ثانيًا، فلو سأل ثانيًا فأُعطيه لسأل ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب، ويتوب الله على من تاب، وأنّ ذلك الدّين القيّم عند الله الحنيفيّة غير المشركة ولااليهوديّة ولاالنّصرانيّة، ومن يعمل خيرًا فلن يكفره»[3].

---

١ ـ المطفّفين/١٧.

٢ ـ البيّنة/١.

٣ـ مسند أحمد ٥: ١٣١.

وفي رواية الحاكم في «المستدرك» ورواية غيره أيضًا: «إنّ ذات الدّين عند الله الحنيفيّة لاالمشركة»، وفي رواية: «غير المشركة» إلى آخره[١].

وعن جامع الأُصول لابن الأثير الجَزَريّ «إنّ الدّين عند الله الحنيفيّة المسلمة لااليهوديّة ولاالنّصرانيّة ولاالمجوسيّة»[٢].

وذكر في المسند أيضًا بعد هذه الرّواية عن أُبيّ قال: قال لي رسول الله ﷺ أمرني أن أقرأ عليك، فقرأ عليّ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ اَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ* رَسُولٌ مِنَ اللهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً* فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ* وَمَاتَفَرَّقَ الَّذِينَ اُوتُوا الْكِتَابَ اِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ...﴾[٣] إنّ الدّين عند الله الحنيفيّة لاالمشركة ولااليهوديّة ولاالنّصرانيّة ومن يفعل خيرًا فلن يكفره». قال شُعْبة: ثمّ قرأ آيات بعدها، ثمّ قرأ: «لو أنّ لابن آدم واديين من مال لسأل واديًا ثالثًا، ولايملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب». قال: ثمّ ختمها بما بقي منها[٤]، انتهى.

وهذه الرّوايات رواها أيضًا أبوداود الطّيالِسيّ وسعيد بن منصور في «سُنَنه» والحاكم في «مستدركه» كما في «كنز العُمّال»[٥].

وذكر في «المسند» أيضًا عن أبي واقد اللّيثيّ قال: كنّا نأتي النّبيّ ﷺ إذا أنزل عليه فيحدّثنا، فقال لنا ذات يوم: إنّ الله عَزَّ وجَلَّ قال: «إنّا أنزلنا المال لإقام الصّلاة وإيتاء الزّكاة ولو كان لابن آدم وادٍ لأحبَّ أن يكون له ثانٍ، ولو كان له وادِيان لأحبَّ أن يكون لهما ثالث، ولايملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب، ثمّ يتوب الله على من تاب»[٦]، انتهى.

هَب أنّ المعرفة والصّدق لايطالبان المحدّثين ـ ولاتقول القصاص ـ ولايسألانهم

---

١ ـ سُنَن التِّرمذيّ ٥: ٣٨٩٨/٧١١، مستدرك الحاكم ٢: ٢٢٤، كنز العُمّال ٢: ٤٧٤٢/٥٦٧.

٢ ـ جامع الأُصول ٣: ٩٧٢/٥٢.

٣ ـ البيّنة/١ ـ ٤.

٤ ـ مسند أحمد ٥: ١٣٢.

٥ ـ كنز العُمّال ٢: ٤٧٤٢/٥٦٧.

٦ ـ مسند أحمد ٥: ٢١٩.

عن هذا الاضطراب الفاحش فيم يزعمون أنّه من القرآن، ولا يسألانهم عن التّمييز بين بلاغة القرآن وعلوّ شأنه فيها وبين انحطاط هذه الفقرات. ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط في قولهم: «لاالمشركة»؟ فهل يوصف الدّين بأنّه مشركة؟ وفي قولهم: «الحنيفيّة المسلمة»! وقولهم: «إنّ ذات الدّين»! وفي قولهم: «إنّا أنزلنا المال لإقام الصّلاة»! مامعنى إنزال المال؟! ومامعنى كونه لإقام الصّلاة؟!

هذا واستمع لما يأتي، ففي الجزء السّادس من «مسند أحمد» مسندًا عن مسروق قال: قلت لعائشة: هل كان رسول الله يقول شيئًا إذا دخل البيت؟ قالت: كان إذا دخل البيت تمثّل: «لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديًا ثالثًا، ولا يملأ فَمَه إلّا التّراب، وماجعلنا المال إلّا لإقام الصّلاة وإيتاء الزّكاة، ويتوب الله على من تاب!»[1].

وفي الجزء السّادس في إسناده عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أنّ لابن آدم واديًا من مال لتمنّى واديين، ولو أنّ له واديين لتمنّى ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب![2]

وبإسناده أيضًا قال: سُئِل جابر هل قال رسول الله: لو كان لابن آدم وادٍ تمنّى آخر؟ فقال جابر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لو كان لابن آدم واد من نخل تمنّى مثله حتّى يتمنّى أودية، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب؟»[3].

وهل تجد من الغريب أو الممتنع في العادة أن يكون لابن آدم واد من مال أو من نخل؟! أوليس في بني آدم في كلّ زمن من ملك واديًا من ذلك بل أودية؟ إذن فكيف يصحّ في الكلام المستقيم أن يقال: لو كان لابن آدم، لو أنّ لابن آدم؟ أو ليست لو للامتناع؟ ياللعجب من الرّواة لهذه الرّوايات! ألم يكونوا عرب، أو لهم إلمام باللّغة العربيّة؟

نعم، يرتفع هذا الاعتراض بما رواه أحمد في مسند ابن عبّاس: لو كان لابن آدم

---

١ ـ نفس المصدر ٦: ٥٥.

٢ ـ مسند أحمد ٣: ٣٤٠.

٣ ـ نفس المصدر ٣: ٣٤١.

واديان من ذهب، وكذا مايأتي من رواية التِّرمِذيّ عن أنس [١].

وأيضًا إنّ تمنّي الوادي والواديين والثّلاث ليس بذنب يحتاج إلى التّوبة إذن فما هو وجه المناسبة بتعقيب ذلك بجملةٍ «ويتوب الله على من تاب»؟ وإن شئت أن تستزيد ممّا في هذه الرّواية من التّدافع والاضطراب، فاستمع إلى مارواه الحاكم في «المستدرك»: أنّ أباموسى الأشعريّ قال: كنّا نقرأ سورة نشبّهها بالطّول والشّدّة ببراءة فأنسيتها، غير أنّي حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثًا، ولايملأ جَوْف ابن آدم إلّا التّراب. وذكر في «الدّرّ المنثور» أنّه أخرجه جماعة عن أبي موسى [٢].

وأضف إلى ذلك في التّدافع والتّناقض ماأسنده في «الإتقان» عن أبي موسى أيضًا قال: نزلت سورة نحو براءة ثمّ رفعت، وحفظ منها: «إنّ الله سيؤيّد هذا الدّين بأقوام لاخلاق [٣] لهم، ولو أنّ لابن آدم واديين لتمنّى» إلى آخره [٤].

وأسند التِّرمِذيّ عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان لابن آدم واد من ذهبٍ لأحبّ أن يكون له ثانٍ، ولايملأ فاه إلّا التّراب، ويتوب الله على من تاب» [٥].

وهاأنت ترى روايات عائشة وجابر وأنس وابن عبّاس تجعل حديث الوادي والواديين من قول رسول الله ﷺ وتمثّله. فهي بسوقها تنفي كونه من القرآن الكريم. ومع ذلك فقد نسبت إلى كلام الرّسول ﷺ مايأتي فيه بعض من الاعتراضات المتقدّمة ممّا يجب أن ينزّه عنه، ودع عنك الاضطراب الّذي يدع الرّواية مَهْزَلة.

الأمر الثّاني ـ وممّا ألصقوه بكرامة القرآن المجيد قولهم في الرّواية عن زيد بن ثابت: كنّا نقرأ آية الرّجم «الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجُمُوهما البتّة» [٦]، وفي الرّواية عن زِرّ، عن أُبيّ: أنّ سورة الأحزاب كانت تضاهي سورة البقرة أو هي أطول منها، وإنّ فيها أو في

---

١ ـ نفس المصدر ٥: ١١٧، سنن التِّرمِذيّ ٤: ٢٣٣٧/٥٦٩.

٢ ـ الدّرّ المنثور ١: ٢٥٦.

٣ ـ الخَلَاق: النّصيب «الصّحاح ـ خلق ـ ٤: ١٤٧١».

٤ ـ الإتقان ٣: ٨٣.

٥ ـ سنن التِّرمِذيّ ٤: ٢٣٣٧/٥٦٩.

٦ ـ مستدرك الحاكم ٤: ٣٦٠.

أواخرها آية الرّجم، وهي: «الشّيخ والشّيخة فارجمُوهما البتّة نكالاً من الله والله عزيز حكيم»[١].

وفي رواية السّيّاريّ من الشّيعة عن أبي عبد الله بزيادة قوله: بما قضيا من الشّهوة[٢].

وفي رواية «الموطّأ» و«المستدرك» ومُسَدَّد وابن سعد عن عمر كما سيأتي «الشَّيخ والشَّيخة فارجموهما البتّة»[٣].

وفي رواية أبي أمامة بن سَهْل: أنّ خالته قالت: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرّجم «الشّيخ والشّيخة فارجُمُوهما البتّة بما قضيا من اللّذّة»[٤]، ونحو ذلك رواية سعد بن عبدالله وسُلَيمان بن خالد من الشّيعة عن أبي عبدالله عليه السلام[٥].

وياللعجب كيف رضي هؤلاء المحدّثون لمجد القرآن وكرامته أن يلقى هذا الحكم الشّديد على الشّيخ والشّيخة بدون أن يذكر السّبب وهو زناهما؟! أقلًّا فضلًا عن شرط الإحصان. وإنّ قضاء الشّهوة أعمّ من الجماع، والجماع أعمّ من الزّنى، والزّنى يكون كثيرًا مع عدم الإحصان. سامحنا من يزعم أنّ قضاء الشّهوة كناية عن الزّنى، بل زِد عليه كونه مع الإحصان، ولكنّا نقول: ماوجه دخول الفاء في قوله: «فارجُمُوهما»، وليس هناك مايصحّح دخولها من شرط أو نحوه، لاظاهر ولاعلى وجه يصحّ تقديره، وإنّما دخلت الفاء على الخبر في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا﴾[٦] لأنّ كلمة: «اجلدوا» بمنزلة الجزاء لصفة الزّنى في المبتدأ، والزّنى بمنزلة الشّرط، وليس الرَّجم جزاءً للشّيخوخة ولاالشّيخوخة سببًا له. نعم الوجه في دخول الفاء هو الدّلالة على كذب الرّواية.

ولعلّ في رواية سُلَيمان بن خالد سقطًا بأن تكون صورة سؤاله: هل يقولون في

---

١ ـ مستدرك الحاكم ٤: ٣٥٩، الإتقان ٣: ٨٢، كنز العُمّال ٢: ٤٧٤٣/٥٦٧.

٢ ـ فصل الخطاب: ٨٦ عن القراءات للسّيّاريّ.

٣ ـ الموطّأ ٢: ١٠/٨٢٤. كنز العُمّال ٥: ١٣٥٢٣/٤٣٢.

٤ ـ مستدرك الحاكم: ٤: ٣٥٩.

٥ ـ علل الشّرائع: ١٣/٥٤٠، من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٢/١٧.

٦ ـ النّور/٢.

القرآن رجم؟ وكيف يرضى لمجده وكرامته في هذا الحكم الشّديد أن يقيّد الأمر بالشّيخ والشّيخة مع إجماع الأُمّة على عمومه لكلّ زان محصن بالغ الرّشد من ذكر أو أُنثى؟! وأن يطلق الحكم بالرّجم مع إجماع الأُمّة على اشتراط الإحصان فيه! وفوق ذلك يؤكّد الإطلاق ويجعله كالنّصّ على العموم بواسطة التّعليل بقضاء اللّذّة والشّهوة الّذي يشترك فيه المحصن وغير المحصن! فتبصّر بما سمعته من التّدافُع والتّهافُت والخلل في رواية هذه المَهْزَلة.

وأضف إلى ذلك مارواه في «الموطّأ» و«المستدرك» و«مسدَّد» و«ابن سعد»: من أنّ عمر قال قبل موته بأقلّ من عشرين يومًا فيما يزعمونه من آية الرّجم: لولا أن يقول النّاس: زاد عمر بن الخطّاب في كتاب الله، لكتبتها «الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة[1]».

وأخرج الحاكم وابن جَرير وصحّحه أيضًا، أنّ عمر قال: لمّا نزلت أتيت رسول الله ﷺ فقلت: اكتبها، «وفي نسخة كنز الْعُمّال»: اكتبنيها، فكأنّه كره ذلك. وقال عمر: ألاترى أنّ الشّيخ إذا زنى ولم يحصن جُلِد، وأنّ الشّاب إذا زنى وقد أحصن رُجِم؟[2] فالمحدّثون يروون أنّ عمر يذكر أنّ رسول الله كره أن تكتب آية منزلة وعمر يذكر وجوه الخلل فيها، فياللعجب منهم!

وفي «الإتقان»: أخرج النّسائيّ أنّ مروان قال لزيد بن ثابت: ألا تكتبها في المُصْحَف؟ قال: ألا ترى أنّ الشّابّين الثّيّبين يرجمان، وقد ذكرنا ذلك لعمر فقال: أنا أكفيكم، فقال: يارسول الله اكتب لي آية بالرّجم، قال: لاتستطيع[3]، انتهى.

فزيد بن ثابت يعترض عليها، ولمّا رأوا التّدافع بين قول عمر: اكتبها لي، وبين قول النّبيّ: لاتستطيع، قالوا: أراد عمر بقوله ذلك إئذن لي بكتابتها، وكأنّهم لايعلمون أنّ عمر عربيّ لايعبّر عن قوله: إئذن لي بكتابتها قوله: اكتبها لي، ومع ذلك لم يستطيعوا أن يذكروا وجهًا مقبولًا لقوله ﷺ: «لاتستطيع».

---

١ ـ الموطّأ ٢: ٨٢٤/١٠، طبقات ابن سعد ٣: ٣٣٤، كنز العُمّال ٥: ٤٣٠/١٣٥١٦ و٤٣٢/١٣٥٢٣.

٢ ـ تهذيب الآثار ٢: ٨٧٠، مستدرك الحاكم ٤: ٣٦٠، كنز العُمّال ٥: ٤١٨/١٣٤٨٢.

٣ ـ الإتقان ٣: ٨٧.

وفي رواية في «كنز العمّال» عن ابن الضُّرَيس عن عمر قلت لرسول الله: اكتبها يارسول الله، قال: «لاأستطيع»[١].

وأخرج ابن الضُّرَيس عن زيد بن أسلم أنّ عمر خطب النّاس فقال: لاتشكّوا في الرَّجم فإنّه حقّ، ولقد هممت أن أكتبه في المُصْحَف، فسألت أُبيّ بن كعب، فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله، فدفعت في صدري وقلت: كيف تستقرئه آية الرّجم وهم يتسافدون تسافُد الحُمُر؟[٢] انتهى.

فهذه الرّواية تقول: إنّ عمر لم يرض بإنزال شيء في الرّجم. وليت المحدّثين يفسّرون حاصل الجواب من أُبيّ لعمر، وحاصل منع عمر لأُبيّ عن استقرائها.

وأخرج التِّرمِذيّ عن سعيد بن المُسَيِّب عن عمر قال: رجم رسول الله ﷺ ورجم أبوبكر، ورجمت، ولولا أنّي أكره أنْ أزيد في كتاب الله لكتبته في المُصْحَف! فعمر يقول: أنّ كتابة الرّجم في المُصْحَف زيادة في كتاب الله وهو يكرهها.

فقابل هذه الرّوايات الأربع احداهنّ بالأُخرى واعرف ماجناه المولعون بكثرة الرّواية من المحدّثين. وإذا نظرت إلى الجزء الثّالث من «كنز العمّال، الصفحة ٩٠ ـ ٩١» فإنّك تزداد بصيرة في الاضطراب والخلل[٣].

هذا وممّا يصادم هذه الرّوايات ويكافحها ماروي من أنّ عليًّا عليه السلام لمّا جلد شراحة الهمدانيّة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، قال: أجلدها بكتاب الله، وأرجمها بسنّة رسوله، كما رواه أحمد والبُخاري والنّسائيّ وعبد الرَّزّاق في «الجامع» والطَّحَاويّ والحاكم في «مستدركه» وغيرهم. ورواه الشّيعة عن عليّ عليه السلام مرسلًا، فعليّ عليه السلام يشهد بأنّ الرّجم من السّنّة لامن الكتاب. **(١: ١٧ ـ ٢٥)**

الأمر الثّالث: ممّا ألصقوه بكرامة القرآن المجيد، مارواه في «الإتقان» و«الدّرّ

---

١ ـ كنز العُمّال ٥: ١٣٥١٩/٤٣١.

٢ ـ الإتقان ٣: ٨٧. التّسافُد: نَزْو الذّكر على الأُنثى، انظر: الصّحاح ـ سَفَدَ ـ ٢: ٤٨٩

٣ ـ يقابله الجزء الخامس من طبعة مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت ـ باب الحدود فصل الرّجم ص ٤٢٨ ـ ٤٤٥، الأحاديث ١٣٥١٢ ـ ١٣٥٦١.

المنثور»: أنّه أخرج الطَّبَرانيّ والبَيْهَقيّ وابن الضُّرَيْس: أنّ من القرآن سورتين ـ وقد سمّاها الرّاغب في «المحاضرات» سورتَي القُنوت ـ ونسبوهما إلى تعليم عليّ عليه السلام وقُنوت عمر، ومُصْحَفَي ابن عبّاس وزيد بن ثابت، وقراءة أُبيّ وأبي موسى.

والأُولى منهما: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم، اللّهمّ إنّا نستعينك ونستغفرك، ونُثني عليك الخير ولانكفُرك، ونخلَع ونتركُ من يفجُرك»[1]. انتهى.

لانقول لهذا الرّاوي: إنّ هذا الكلام لايشبه بلاغة القرآن ولاسَوقه، فإنّا نسامحه في معرفة ذلك، ولكنّا نقول له: كيف يصحّ قوله: «يفجرك» وكيف تتعدّى كلمة يفجر؟ وأيضًا إنّ الخلع يناسب الأوثان، إذن فماذا يكون المعنى، وبماذا يرتفع الغلط؟

والثّانية منهما: «بسم الله الرّحمٰن الرّحيم، اللّهمّ إيّاك نَعبُد، ولك نُصلّي ونَسْجُد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك الجدّ، إنّ عذابك بالكافرين ملحق»[2]. انتهى.

ولنسامح الرّاوي أيضًا فيما سامحناه فيه في الرّواية الأُولى. وكنّا نقول له: مامعنى الجدّ هنا، أهو العَظَمة، أو الغِنى، أو ضدّ الهَزْل، أو هو حاجة السَّجَع؟ نعم، في رواية عُبَيْد: «نخشى نقمتك» وفي رواية عبد الله: «نخشى عذابك»[3]، وماهي النّكتة في التّعبير بقوله: ملحق؟ وماهو وجه المناسبة وصحّة التّعليل لخوف المؤمن من عذاب الله، بأنّ عذاب الله بالكافرين ملحق، بل إنّ هذه العبارة تناسب التّعليل لئلّا يخاف المؤمن من عذاب الله، لأنّ عذابه بالكافرين ملحق.

الأمر الرّابع: وممّا ألصقوه بالقرآن المجيد مانقله في «فصل الخطاب»[4] عن كتاب

---

١ ـ الإتقان ١: ٢٢٧، الدُّرّ المنثور ٨: ٦٩٥.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ الإتقان ١: ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

٤ ـ «فصل الخطاب في تحريف الكتاب»: للشّيخ المحدِّث ميرزا حسين النّوريّ المُتوفّى سنة (١٣٢٠هـ) ردّ عليه الشّيخ المُعرَّب في كتاب (كشف الارتياب في عدم تحريف الكتاب) ولمّا عُرِض عليه كتب رسالة

←

«دبستان المذاهب» أنّه نسب إلى الشّيعة أنّهم يقولون: إنّ إحراق المصاحف سبّب إتلاف سُوَر من القرآن، نزلت في فضل عليّ وأهل بيته عليهم السلام.

منها: هذه السّورة، وذكر كلامًا يضاهي خمسًا وعشرين آيةً في الفواصل، قد لُفِّق من فقرات القرآن الكريم على أُسلوب آياته، فاسمع مافي ذلك من الغلط، فضلًا عن ركاكة أُسلوبه الملفّق.

فمن الغلط: «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أُولئك في خلقه» ماذا اصطفى من الملائكة؟ وماذا جعل من المؤمنين؟ ومامعنى أُولئك في خلقه؟

ومنه: «مثل الّذين يُوفُون بعهدك إنّي جزيتهم جنّات النّعيم» ليت شعري ماهو مثلهم؟

ومنه: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل» مامعنى هذه الدّمدمة؟ ومامعنى بما استخلف؟ ومامعنى فبغوا هارون؟ ولمن يعود الضّمير في بغوا؟ ولمن الأمر بالصّبر الجميل؟

ومن ذلك: «ولقد آتينا بك الحكم كالّذي من قبلك من المرسلين، وجعلنا لك منهم وصيًّا لعلّهم يرجعون» مامعنى آتينا بك الحكم؟ ولمن يرجع الضّمير الّذي في منهم ولعلّهم، هل المرجع للضّمير هو في قلب الشّاعر؟ وماهو وجه المناسبة في لعلّهم يرجعون؟

ومن ذلك: «وإنّ عليًّا قانِتٌ في اللّيل، ساجد يحذر الآخرة، ويرجو ثواب ربّه، قل

← أوصى كلّ مَنْ عنده (فصل الخطاب) أن يَضُمّ إليه هذه الرّسالة الّتي هي في دفع الشُّبهات الّتي أوردها الشّيخ المُعرّب عليه، قال فيها ماحاصله: إنّ المراد بالتّحريف الواقع في الكتاب هو غير التّغيير والتّبديل والزّيادة والتّنقيص وغيرها، المُحقّق والثّابت جميعًا في كتب اليهود وغيرهم. بل المراد من التّحريف خصوص التّنقيص إجمالًا، في غير آيات الأحكام جزمًا، وأمّا الزّيادة فالإجماع المُحقّق الثّابت من جميع فرق المسلمين والاتّفاق العامّ من كلّ مُنتحلٍ للإسلام على عدم زيادة كلام واحد في القرآن فيما بين الدَّفّتين، ولو بمقدار أقصر آية، يصدق عليه كلام فصيح، بل بالإجماع والاتّفاق من جميع أهل القبلة على عدم زيادة كلمة واحدة في جميع القرآن بحيث لانعرف مكانها، فأين التّنقيص الإجماليّ المراد لنا عن تُهمة وقوع التّحريف في الكتاب العزيز! وهل هذا إلّا مغالطة لفظيّة. انظر «الذّريعة ١٠: ٢٢٠، ١٦، ٢٣١، ١٨، ٩، ٢٤، ٢٧٨».

هل يستوي الّذين ظلموا وهم بعذابي يعلمون»[١].

قل ماحلّ قوله: «هل يستوي الّذين ظلموا»؟ وماهي المناسبة له في قوله: «وهم بعذابي يعلمون»؟

ولعلّ هذا المُلَفِّق تختلج في ذهنه الآيتان الحادية عشرة والثّانية عشرة من سورة الزُّمَر وفي آخرها: ﴿هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَايَعْلَمُونَ﴾[٢] فأراد المُلَفِّق أن يُلفِّق منهما شيئًا بعدم معرفته، فقال في آخر مالفّق: هل يستوي الّذين ظلموا. ولم يفهم أنّه جيء بالاستفهام الإنكاريّ في الآيتين، لأنّه ذكر فيهما الّذي جعل لله أندادًا ليضلّ عن سبيله، والقانِت آناء اللّيل يرجو رحمة ربّه، فهما لايستويان، ولايستوي الّذين يعلمون والّذين لايعلمون! هذا بعض الكلام في هذه المهزلة.

وإنّ صاحب «فصل الخطاب» من المحدّثين المُكثرين المجدّين في التّتبّع للشّواذّ، وإنّه ليعدّ أمثال هذا المنقول في «دبستان المذاهب» ضالّته المنشودة، ومع ذلك قال: إنّه لم يجد لهذا المنقول أثر في كتب الشّيعة، فياللعجب من صاحب «دبستان المذاهب» من أين جاء بنسبة هذه الدّعوى إلى الشّيعة، وفي أيّ كتاب لهم وجدها؟! أفهكذا يكون النّقل في الكتب؟! ولكن لاعجب «شِنْشِنَةٌ أعْرِفُها مِن أخْزَم»[٣]. فكم نقلوا عن الشّيعة مثل هذا النّقل الكاذب، كما في كتاب: «الملل للشّهرستانيّ»[٤] و«مقدّمة ابن خَلدون»[٥]، وغير ذلك ممّا كتبه بعض النّاس في هذه السّنين. والله المستعان. **(١: ٦٠ ـ ٦٣)**

---

١ ـ فصل الخطاب: ١٧٧.

٢ ـ الزُّمَر/ ٩.

٣ ـ مثل يُضرب في قُرب الشَّبَه. والشِّنشِنة: الطّبيعة والعادة، وأخْزَم: من أجداد حاتم الطّائيّ وكان من أكرم النّاس، فلمّا نشأ حاتم وعُرِف بالكرم قيل المثل. وقيل فيه غير ذلك، أُنظر «جمهرة الأمثال ١: ٩٩٥/٥٤١، المستقصى ٢: ٤٦٣/١٣٤، مجمع الأمثال ١: ١٩٣٣/٣٦١».

٤ ـ الملل والنّحل ١: ١٣١ باب: ٦.

٥ ـ المقدّمة: ١٩٦ فصل: ٢٧.

الفصل الثّالث والسّتّون

نصّ الإيرواني (م: ١٣٥٥) في «بُشرى المحقّقين»

[قال في بحث ظواهر الكتاب...] الرّابع ـ المنع في وقوع التّحريف في القرآن، وإلّا كان سبيله سبيل الإنجيل والتّوراة وخرج القرآن الفعليّ عن كونه إعجازًا، وأمّا مادلّ في الأخبار على وقوع التّحريف فيه، فلايبعد أن يكون المراد منها حمل ألفاظه على خلاف معانيه ولعلّ منه قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [1] وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [2].

(عنه: في البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٢٥)

الفصل الرّابع والسّتّون

نصّ الحائريّ (م: ١٣٥٥) في «دُرَر الفوائد»

[قال رحمه الله في بقاء القرآن والعترة إلى يوم القيامة:]..التّشبّث بذيل خبر الثّقلين بتقريب: أنّه على وجه الإخبار بالغيب دالّ على أنّهما ـ القرآن والعترة ـ مرجعان، باقيان بين الأُمّة إلى يوم القيامة...وهذا ملازم مع عدم التّحريف رأسًا كما عليه جمّ غفير من الأعاظم. (١: ٣٦٦)

---

١ ـ النّساء/٤٦.

٢ ـ البقرة/٧٥.

الفصل الخامس والسّتّون

نصّ الأمين العامليّ (م: ١٣٧١) في «نقض الوشيعة...»

عدم تحريف القرآن

قال [موسى جار الله في «الوشيعة»] صفحة ٢٣: القول بتحريف القرآن الكريم بإسقاط كلمات وآيات وتغيير ترتيب الكلمات أجمع عليه كتب الشّيعة، وأخفّ مارأيت للشّيعة في القرآن الكريم أنّ جميع مابين الدّفّتين في المُصْحَف كلام الله، إلّا أنّه بعض مانزل، والباقي ممّا نزل عند المستحفظ لم يضع منه شيء، وإذا قام القائم يقرأه للنّاس كما أنزله الله على ماجمعه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وأخبار التّحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عند الشّيعة، من ردّ أخبار التّحريف أو أوّلها يلزم عليه ردّ أخبار الإمامة والولاية.

ونسب في صفحة: ٦٢ ـ ٦٣ إلى المجلسيّ وصاحب الوافي: أنّ أخبار التّحريف متواترة مثل أخبار الولاية وأخبار الرّجعة، ثمّ تعرّض في صفحة: ٤٤ لذكر تحريف القرآن، وأساء القول وجاء بأخشن الكلام على عادته، وأساء الأدب إلى الغاية في حقّ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وإن أبرزه بصورة التّعليق مثل قوله: إن صحّ كذا فعليّ هو الزّنديق، أو أذلّ منافق، إلى غير ذلك من أمثال هذه العبارات الّتي اعتادها بحسن أدبه، والّتي لايليق ذكرها ولو معلّقة على فرض غير صحيح.

ونقول: دعوى إجماع كتب الشّيعة على ذلك، زور وبُهتان، بل كتب المحقّقين ومن يعتني بقولهم من علماء الشّيعة مجمعة على عدم وقوع تحريف في القرآن لابزيادة ولانقصان، وتفصيل الكلام في ذلك: أنّه اتّفق المسلمون كافّة على عدم الزّيادة في القرآن، واتّفق المحقّقون وأهل النّظر ومن يعتدّ بقوله من الشّيعيّين والسّنّيّين على عدم وقوع النّقص، ووردت روايات شاذّة من طريق السّنّيّين ومن بعض طرق الشّيعة تدلّ على وقوع النّقص، ردّها المحقّقون من الفريقين واعترفوا ببطلان مافيها، وسبقها

الإجماع على عدم النّقص، ولحقها فلم يبق لها قيمة ،وإليك ماقاله رؤساء علماء الشّيعة ومحقّقوهم في هذا الشّأن... **[ثمّ ذكر قول الشّيخ الصّدوق، كما تقدّم عنه، فقال:]**

فهو ينفي وقوع النّقصان، وينسب عدم وقوعه إلى اعتقاد جميع الإماميّة، ويكذّب من ينسبه إليهم تكذيبًا باتًّا، وإنّما لم يَـقُل ولاأقُل، لأنّ الزّيادة مقطوع بعدمها وليست محلّ كلام. وصاحب «الوشيعة» قد رأى رسالة الاعتقادات هذه وقرأها، ونقل عنها في آخر صفحة من كتابه ص: ١٣٢ فقال: يقول الصّدوق محمّد بـن بـابويه فـي «رسـالة العقائد»: اعتقادنا في الغُلاة والمفوّضة أنّهم كُفّار بالله أضلّ مـن جـميع أهـل الأهـواء المضلّة، وأنّه ماصغر الله أحد تصغيرهم بشيء، والأئمّة بريئة كلّ البراءة من أباطيلهم اه. ومع ذلك يقول: أجمعت كتب الشّيعة على تحريف القرآن، فكيف لنا أن نطمئنّ إلى شيء من إنقاله بعد هذا؟... **[ثمّ ذكر قول الشّيخ الطّوسيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]**

فهذا شيخ الطّائفة يقول: إنّ الكلام في ذلك ممّا لايليق، وأنّ أخبار التّحريف رويت من جهة الشّيعة وأهل السُّنّة، وأنّها أخبارٌ آحـادٌ لاتـوجب عـلمًا وعـملًا، وصـاحب «الوشيعة» يفتري ويقول: إنّها متواترة عند الشّيعة، فهل يبقى لنقله قيمة بعد هذا؟... **[ثمّ ذكر قول السّيّد الشّريف المرتضى، كما تقدّم عنه، فقال:]**

فهو قد احتجّ لذلك وبيّنه في البيان الشّافي الّذي مابعده بيان، والّذي لايمكن لأحد الزّيادة عليه بل ولاالإتيان بمثله، ومكانته بين علماء الشّيعة لايصِل إليها أحد. ومع ذلك يزعم صاحب «الوشيعة» إجماع كتب الشّيعة على تحريف القرآن، أفيكون بُهتان فـوق هذا؟ **[ثمّ ذكر قول الشّيخ الطّبرسيّ وأقوال بعض العلماء المتأخّرين، كما تقدّم عنهم، فقال:]**

وهؤلاء من المتأخّرين فهاهم محقّقوا علماء الشّيعة وأئمّة مذهبهم وقادتهم ومـن يعوّل على قوله منهم من المتقدّمين والمتأخّرين متّفقون في كلّ عصر وزمان على عدم الزّيادة وعدم النّقصان، ولاشكّ أنّ غيرهم من لم يتعرّضوا للمسألة على مثل هذا الرّأي، وهو مع ذلك يقول: أجمعت كتب الشّيعة على تحريف القـرآن بـالنّقصان، وأنّ أخـبار التّحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عندهم، أفيبقى بعد هذا وثوق بشـيء مـن إنـقاله ودعاواه، أو يبقى لكلامه أقلّ قيمة؟

وممّا يدلّ دلالة قطعيّة على إجماع الشّيعة على أنّ القرآن الكريم لانقصان فيه بعد إجماعهم القطعيّ على نفي الزّيادة، اتّفاق فقهائهم ورواياتهم على كفاية قراءة أيّ سورة كانت من القرآن في الصّلاة، عدا سورتَي «الضُّحى وألم نشرح» فهما سورة واحدة و«الفيل ولإيلاف» فهما أيضًا سورة واحدة، أمّا سوى هذه فيجزي قراءة أيّ سورة كانت، مع اتّفاقهم على لزوم قراءة سورة كاملة بعد الحمد في الرّكعتين الأوّلتين من الفريضة وعدم جواز التّبعيض، بناء على وجوب القراءة في الفريضة بعد الحمد، وهذا ينادي بإجماعهم على عدم النّقصان، أفيسوغ بعد هذا كلّه أن تلصق بهم هذه التّهمة الباطلة لولا العصبيّة وقلّة الإنصاف. (١٥٩ ـ ١٦٨)

[ثمّ ذكر الرّوايات المتضمّنة بتحريف القرآن من طريق أهل السُّنّة، ولاجدوى لذكرها هنا، وإن شئت فراجع]

نصّه أيضًا في «أعيان الشّيعة»

لايقول من الإماميّة لاقديمًا ولاحديثًا: إنّ القرآن مزيد فيه قليل أو كثير فضلًا عن كلّهم، بل كلّهم متّفقون على عدم الزّيادة. ومن يعتدّ بقوله من محقّقيهم متّفقون على أنّه لم ينقص ...ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو كاذبٌ مفترٍ، مُجْتَرِئٌ على الله ورسوله. (١: ٤١)

الفصل السّادس والسّتّون

نصّ النّهاونديّ (م: ١٣٧١) في «نفحات الرّحمان ...»

في أنّ الكتاب الّذي بأيدينا هو الكتاب المنزل المجموع بأمر النّبيّ صلّى الله عليه وآله بلاتحريف وتغيير وزيادة ونقصان

الحقّ أنّ الكتاب العزيز الّذي بأيدينا هو ذلك الكتاب المنزل المجموع المرتّب بأمر

النّبيّ ﷺ في عصره، بلاتحريفٍ وتغيير وزيادة ونقصان، لتواتره بين المسلمين كلًّا وأبعاضًا وترتيبًا وقراءةً، ونهاية اهتمام المسلمين كافّة خصوصًا علمائهم وقُرّائهم في حفظه وتلاوته والبحث عنه، لأنّه أساس الإسلام وأعظم معجزات سيّد الأنام عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، ومأخذ الأحكام ومنشور الله إلى خلقه، ونوره المبين في أرضه ...[ثمّ ذكر قول السّيّد المرتضى كما تقدّم عنه، فقال:]

ولعمري أنّه رضوان الله عليه أبان الحقّ وأجاد وأتى بما فوق المراد...[ثمّ ذكر قول الفيض الكاشانيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]

أقول: نعم، ولكن كان توفّر دواعيهم على التّغيير كتوفّر دواعيهم على إطفاء نور النّبيّ ﷺ وإبطال أمره، فكما لم ينالوا بمقصودهم في أمر النّبوّة لحفظ الله وتأييده وقوّة المسلمين وكثرتهم، بحيث صار المنافقون بينهم كالشّامّة السّوداء في الثّور الأبيض، لم ينالوا من القرآن ماكان في قلوبهم من الغرض، بل كان دون نيلهم إليه خَرط القتاد... [ثمّ ذكر قول الفيض الكاشانيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]

أقول: قد ثبت أنّ القرآن كان مجموعًا في زمان النّبيّ ﷺ، وكان من شدّة اهتمام المسلمين في حفظ ذلك المجموع بعد النّبيّ ﷺ وفي زمان احتمل بعض وقوع التّحريف فيه، كاهتمامهم في حفظ أنفسهم وأعراضهم ...

مع شيوع قوّة الحافظة في أهل ذلك العصر بحيث كان كثير منهم يحفظون الخُطَب الطُّوال بسماعها مرّةً واحدةً، ولذاكانت العادة مقتضية لأن يكون كلّ آية وسورة في حفظ جمع كثير كان عددهم فوق حدّ التّواتُر، مع أنّه كان حفظ القرآن وتلاوته من أعظم عبادات المسلمين. فالعادة تقتضي أن يكون جمع كثير منهم حافظين لجميع القرآن.

ومن الواضح: أنّه كان اهتمامهم بحفظ القرآن من التّغيير وصيانتهم له من التّحريف، كاهتمامهم بحفظ الإسلام وحفظ النّبيّ ﷺ من أن يصيبه آفة وجراحة، حيث إنّهم كانوا يفدون أنفسهم وأولادهم وأعراضهم وأموالهم دون نفسه الشّريفة.

ومن الغرائب قول الفيض رحمة الله عليه: بل لقائل أن يقول: إنّه أنّما لايتغيّر في

نفسه ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

فإنّ هذا الاحتمال مبنيّ على فرض كون القرآن الموجود في عصر النّبيّ ﷺ وبعده نسخة واحدة أو نسختين عند واحد من الصّحابة أو اثنين، ثمّ استنسخه جماعة من المنافقين مع عدم اطّلاع أكثر المسلمين به وبآياته، ثمّ خفي الأصل عن الأنظار وانتشر المحرّف في الأقطار. وهذا الاحتمال ممّا لا ينبغي انقداحه في ذهن أحد، حيث إنّ القرآن كان بآياته وسُوَره أظهر من الشّمس عند المسلمين، ولم يكن بينهم علم غير علم القرآن، فكيف يمكن عدم اطّلاع أغلبهم بآياته وسُوَره ومحلّ آياته وكيفيّة قراءته ... [ثمّ ذكر قول الشّيخ الطُّوسيّ والصَّدوق، كما تقدّم عنهما، فقال:].

والعجب مع هذا الكلام من الصَّدوق أنّه نسب إلى الكلينيّ رضوان الله تعالى عليه الّذي هو من مجدّدي المصاحف الجعفريّ القول بتحريف القرآن، مستندًا إلى نقله بعض الرّوايات الّتي وردت في هذا المعنى، وعدم تعرّضه للقدح فيها، مع ذكره في أوّل الكافي أنّه كان يثق بما رواه فيه، فإنّه لا دلالة لنقل الرّوايات والوثوق بصدورها على اعتقاد النّاقل بمضمونها أو أفتائه به، لإمكان حملها على محامل كالتّقيّة أو غيرها، أو ردّ النّاقل علمها إلى الرّاسخين في العلم، مع أنّ الصَّدوق رحمه الله كان أعرف بمذهب الكُلَينيّ رحمه الله من غيره. وكيف يمكن تكذيبه نسبة التّحريف إلى الإماميّة مع قول شيخه به. والظّاهر أنّ الصَّدوق رحمه الله لعلمه بإجماع الإماميّة ودلالة روايات كثيرة بل الكتاب المجيد على عدم تحريفه، وملاحظة لزوم الوهن من القول به في أساس الإسلام وتواتُر الكتاب أعرض عن الرّوايات الكثيرة الدّالّة على وقوع التّحريف فيه، مع أنّه لغاية التّعبّد بظواهر الأخبار ذهب إلى القول بجواز السّهو على النّبيّ ﷺ.

نعم: نسب السّيّد المرتضى رحمه الله الخلاف في ذلك إلى قوم من أصحاب الحديث من الإماميّة مع تخطئة لهم قال: إنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة لا يتعبّد بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخبارًا ضعيفة ظنّوا صحّتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته.

ولعلّ في قوله: «مضاف إلى قوم» دلالة على عدم ثبوت النّسبة عنده، والمراد من أصحاب الحديث عليّ بن إبراهيم رحمه الله ومن حذى حذوه...**[ثمّ ذكر روايات حول التّحريف، لاداعي لذكرها هنا، ثمّ قال:]**

أقول: إلى هذه الأخبار الضّعاف، أشار الشّيخ [**الطّوسيّ**] قُدّس سرّه بقوله: إنّه وردت أخبار كثيرة من جهة الخاصّة والعامّة بنقصان كثير...**[كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

أقول: أخبار العرض على الكتاب متظافرةً بل متواترةً معنًى أو إجمالًا، وأخبار وقوع التّحريف والتّغيير مخالفة للكتاب العزيز فيشملها قولهم عليهم السلام: «ماخالف كتاب الله فهو زُخْرُف، أو باطل أو فاضربه على الجدار، أو لم نقله».

فإنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ دالّ على تشريف القرآن وتفضيله على سائر الكتب السّماويّة بضمانه تعالى، بحفظه من الاندراس والانطماس، وتعهّده على صيانته من التّحريف والتّغيير إلى يوم القيامة، فكما أنّ ذهاب جميع القرآن ومحوه من بين النّاس كتاب آخر، فيهم ينافي ضمانه تعالى لحفظه، كذلك إسقاط آية أو سورة، أو تغيير كلمة منه، أو هيئته المنزلة ينافي ضمانه تعالى لحفظه، لأنّ كلّ آية منه قرآن ومحو شيء منه مادّةً، أو كيفيّة محو للقرآن. وتقريبه ببيان أوضح، إنّ الله تعالى فضّل دين الإسلام على سائر الأديان بوعده بظهوره على الدّين كلّه، ومن الواضح أنّ ظهور هذا الدّين المبين بظهور القرآن المبين، وهو ببقائه بين النّاس محفوظًا من التّغيير والتّحريف والاندراس والانطماس، فلذا تعهّد سبحانه وتعالى من جميع ذلك، وفضّله على سائر الكتب السّماويّة بضمان صيانته من كيد المعاندين ودسّ الملحدين. ولم يكن منه تعالى هذا التّعهّد والضّمان في سائر الكتب، ولذا وقع فيها التّحريف والتّغيير، وسقطت عن الحجّيّة والاعتبار كسائر الأديان...

إن قيل: حفظه تعالى النّسخة الّتي جمعها وكتبها أمير المؤمنين عليه السلام، وأودعها عند أوصيائه المعصومين عليهم السلام وبقائها عند خاتمتهم إلى الآن وإلى آخر الزّمان كاف في الوفاء بالعهد وأداء الضّمان؟

قلنا : ليست هذه الدّرجة من الحفظ مزيّة وفضيلة له ، لكونها مشتركة بين القرآن وسائر الكتب السّماويّة حيث إنّ من المقطوع أنّه كانت نسخة واحدة غير محرّفة من سائر الكتب ، محفوظة عند الأنبياء والأوصياء ، ولعلّها من مواريثهم الموجودة الآن عند خاتم الوصيّين ووارث علوم الأنبياء والمرسلين عجّل الله فرجه ، فلايكون وجود هذه النّسخة الصّحيحة غير المحرّفة منها الّذي يكون كوجودها في اللّوح المحفوظ مزيّة وفضيلة للكتاب الكريم ... (١: ١٤ ـ ١٧)

الفصل السّابع والسّتّون

نصّ الرَّشتيّ (م :١٣٧٣) في «كشف‌الاشتباه في مسائل جار الله»

[بعد نقل كلام موسى جار الله وطعنه على الشّيعة في وقوع التّحريف في القرآن قال:]

الجواب : أنّ اختصاصك هذا التّعبير والتّوبيخ بل الخروج عن ربقة الإسلام بالشّيعة دون سائر الفِرَق ممّا يقضي منه العجب.

أليست الحشويّة من أهل السّنّة والجماعة ـ يعني أصحاب أبي الحسن البَصْريّ الّذي أمرهم بالتّنحّي عنه ـ مذهبهم وقوع التّحريف في القرآن تغييرًا أو نقصانًا؟ أو ماسمعت أنّ الصّحيح من مذهب الشّيعة خلافه؟ أو ما لاحظت كلام السّيّد المرتضى في جواب «المسائل الطّرابلسيّات» حيث صرّح في مواضع : أنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبُلدان والحوادث الكبار ... **[وذكر كما تقدّم عنه ، ثمّ قال:]**.

فإشكال الحَبْر الجليل لو تمّ فإنّما يرد على جماعة من الشّيعة القائلين بوقوع التّحريف كما أنّه وارد على الحشويّة من أهل السّنّة.

وشيء آخر هو أنّ الشّيعة متّفقون على عدم الزّيادة ، ولكن بعض أهل السّنّة قائل بالزّيادة أيضًا. قال الجاحظ في كتاب «الفُتْيا» في ذكر مثالب عبد الله بن مسعود ، قال

إبراهيم: وكإقدام عبدالله على حذف سورتين من كتاب الله عَزَّ وجَلَّ يعني المعوّذتين، ثمّ ردّه إبراهيم بقوله: فَهَبْهُ لم يشهد قراءة النّبيّ لهما، أفما علم تعجيب تأليفهما وأنّهما على نظم سائر القرآن، المعجز للبُلَغاء أن يَنظِموا نظمه وأن يحسنوا تأليفه؟ على أنّهما من القرآن، وأحسبه جهل ذلك كلّه، كيف لم يصدّق جماعة الأُمّة أنّهما من القرآن؟

وكيف كان فما أدري بأيّ طريق يدفع هذا الحَبْر الجَليل الإشكالات الأربعة الّتي إحديها إحدى الكبر، وأمّا فرقة من الشّيعة القائلين بوقوع التّحريف كما حكي عن الكُلينيّ وشيخه عليّ بن إبراهيم بن هاشم القُمّيّ وأحمد بن أبي طالب الطَّبرسيّ، فقد استدلّوا بالأخبار المستفيضة، وأُجيب عن قبلهم عمّا جعله السّيّد المرتضى صارفًا ـ من كون القرآن مجموعًا عندهم في زمن النّبيّ، وكانوا يحفظونه ويدرُسونه، وكانت الأصحاب مهتمّين بحفظه عن التّغيير والتّبديل، حتّى أنّهم ضبطوا قراءات القُرّاء وكيفيّات قراءاتهم ـ بأنّ كونه مجموعًا غير مسلّم، فإنّ القرآن نزل في مدّة رسالته إلى آخر عمره نجومًا، وقد استفاضت الأخبار بنزول بعض السُّوَر وبعض الآيات في العام الأخير، وماورد من أنّهم جمعوه بعد رحلته، وأنّ آيتين من سورة الأحزاب لم تكونا إلّا عند خُزَيْمة، وإنّ عليًّا جلس في بيته مشتغلًا بجمع القرآن، أكثر من أن يمكن إنكاره، وكونهم يحفظونه ويدرسونه مسلّم، لكنّ الحفظ والدّرس فيما كان بأيديهم، وربّما يجعلون تعليم مابأيديهم صَداقًا لأزواجهم، والاهتمام بحفظ كلّه وحفظ القراءات وكيفيّة قراءاتهم كان بعد جمعه وترتيبه، وكما كان الدّواعي متواترة في حفظه كذلك كانت متوفّرةً من المنافقين في تغييره، وماقيل: إنّه لم يبق لنا حينئذٍ اعتماد عليه، ويبطل الدّين، والحال أنّا مأمورون باتّباعه والاعتماد عليه في أحكامه، والتّدبّر في آياته وامتثال أوامره ونواهيه، وإقامة حدوده وعرض الأخبار عليه؛ لايعتمد عليه في صرف مثل هذه الأخبار الكثيرة الدّالّة على التّغيير والتّحريف عن ظواهرها، لأنّ الاعتماد على هذا المكتوب ووجوب اتّباعه وامتثال أوامره ونواهيه وإقامة حدوده إنّما هي للأخبار الكثيرة الدّالّة على ماذكر، لاللقطع بأنّ مافي الدّفّتين هو الكتاب المنزل على محمّد من غير نقيصة

وزيادة تحريف فيه.

نعم، يستكشف من هذه الأخبار الآمرة بالاتّباع أنّ التّغيير والتّحريف إن وقعت في القرآن لم يكن مخلًّا بالمقصود من الباقي منه، والاعتبار يساعد على التّحريف والتّغيير، فإنّه ليس بأعظم ممّا فعله عُثمان، فإنّه جمع ماعند النّاس من صُحُف القرآن، فلم يترك عند أحد صحيفة فيها شيء من القرآن إلّا أخذها منه، سوى عليّ بن أبي طالب وابن مسعود، وأنّه طالب ابن مسعود بدفعها لكنّه امتنع وأبى، فضربه حتّى كسر ضلعين من أضلاعه، فبقى أيّامًا فمات، ثمّ عمد إلى الصُّحُف فألّف منها هذا المُصْحَف الّذي في أيدي النّاس، وأمر مروان بن الحكم وزياد بن سُمَيّة وكانا كاتبيه يومئذٍ أن يكتبا هذا المُصْحَف ممّا ائتلفه من تلك الصُّحُف، ودعا زيد بن ثابت وأمره أن يجعل له قراءة يحمل النّاس عليها، ففعل ذلك، ثمّ طبخ تلك المصاحف بالماء على النّار ثمّ غسّلها، ورمى بها على ماعترف به السُّيوطيّ، أو أحرقها على ماقاله غيره، وهذا ممّا يدلّ على أنّه قد كان في تلك الصُّحُف زيادات كره عُثمان مضمونها واطّلاع النّاس عليها.

في تفسير الثّعالبيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[1]. بإسناده عن الأعمش عن أبي وائل، قال: قرأت في مُصْحَف عبد الله بن مسعود: (وآل إبراهيم وآل محمّد على العالمين).

قال المُلّا محسن الكشميريّ: الّذي هو من علماء أهل السّنّة في رسالة: «نجاة المؤمنين» في ذكر مطاعن عُثمان، منها: أنّه وقع منه أُمور منكرة في حقّ الصّحابة، فضرب ابن مسعود حتّى كُسِر ضلعين من أضلاعه، وأحرق مُصْحَفه، وضرب عمّارًا حتّى أصابه فتق، وضرب أبا ذرّ ونفاه إلى الرَّبَذة.

والجواب: أنّ ضرب ابن مسعود كان لأنّه طلب عُثمان مُصْحَفه حين أراد أن يجمع النّاس على مُصْحَف واحد بترتيب واحد بين السُّوَر، لئلّا يختلف فيه كاختلاف اليهود والنّصارى في كتابهم، فأبى ولم يتّفق مع أجلّة الصّحابة، فأدّبه عُثمان لينقاد على هذا

---

١ ـ آل‌عمران /٣٣.

الأمر الجليل الشّأن العظيم البُرهان، الكثير النّفع لأهل الإيمان، فهل فيه إلّا كمال عُثمان رضي الله عنه وجزاه الله عنّا على ذلك الإحسان؛ إذ لا يليق بكتاب الله تعالى ما لا يليق بكتاب سيبويه وأمثاله من الاختلاف، فإنّ مفاسده أكثر من أن تُحصى ولم يُنصب الإمام إلّا لأمثال هذه الأُمور. انتهى.

ويظهر من هذا الكلام أنّ الّذي بدأ بالعمل بمضمون رواية الباقر والصّادق هو عُثمان، فلابدّ من توجّه هذه المذمّة إليه لا إلى الشّيعة وأئمّتهم، ولهذا قال السّيّد المرتضى في كتاب «الشّافي»: ٢٧٦: فأمّا اختلاف النّاس في القراءة والأحرف فليس بموجب لما صنعه عُثمان، لأنّهم يروون عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ وكافٍ» فهذا الاختلاف في القرآن عندهم مباح مستند عن رسول الله، فكيف يحظر عليهم عُثمان من التّوسّع في الحروف ما هو مباح ـ يعني في زمن النّبيّ صلى الله عليه وآله والشّيخين ـ فلو كان في القراءة الواحدة تحصين القرآن كما ادّعى لما أباح النّبيّ صلى الله عليه وآله في الأصل إلّا القراءة الواحدة، لأنّه أعلم بوجوه المصالح من جميع أُمّته، حيث كان مؤيّدًا بالوحي، موفّقًا في كلّ ما يأتي ويذر، وليس له ـ يعني للمدّعي ـ أن يقول حدث من الاختلاف في أيّامه ما لم يكن في أيّام الرّسول، ولا من جملة ما أباحه، وذلك أنّ الأمر لو كان على هذا لوجب أن ينهي عن القراءة الحادثة والأمر المبتدع، ولا يحمل ما حدث من القراءة على تحريم المتقدّم المباح بلا شُبهة. (٢٩ ـ ٣٣)

الفصل الثّامن والسّتّون

نصّ آل كاشف الغطاء (م: ١٣٧٣) في «أصل الشّيعة وأُصولها»

...وأنّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الّذي أنزله الله إليه للإعجاز والتّحدّي ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام، وأنّه لا نقص فيه ولا تحريف

ولازيادة، وعلى هذا إجماعهم، ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فِرَق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ يردّه نصّ الكتاب العظيم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظّاهرة في نقصه أو تحريفه، ضعيفة شاذّة، وأخبار آحاد لاتفيد علمًا ولاعملًا، فإمّا أن تأوّل بنحو من الاعتبار، أو يضرب بها الجدار. (ص: ٣٣)

الفصل التّاسع والسّتّون

نصّ آية الله البروجرديّ (م: ١٣٨٠) في بحث «أُصوله»(١)[1]

تقرير الأُستاذ محمّد واعظ زاده الخراسانيّ والتّعليق عليه

إبطال القول بتحريف الكتاب

ربّما يتوهّم عدم حجّيّة الكتاب لوقوع التّحريف فيه، معتمدًا على الأخبار الواردة في ذلك، أو دالّة على تبديل فيها أو حذف كلمة منها ...

نقول: تحريف الكتاب بعيد بحسب الاعتبار في الغاية، لأنّ مانَزَل منه بمكّة كان شائعًا بين المسلمين وكانوا يقرأونه ويعلمون مقداره، فلو كان تحريف فإنّما هو في السُّوَر المدنيّة وهي أيضًا كانت مضبوطة عند الكُتّاب، فإنّ جماعة كثيرة من المسلمين كانوا حافظين للآيات، وكان أهمّ الأُمور عندهم حفظه والعمل به.

وقد رُوي عن النّبيّ ﷺ أخبار في ثواب تلاوة كلّه أو تلاوة بعض سُوَره وخواصّها،

---

[1] ـ هذا ومابعده من الأرقام إشارة إلى ما يأتي تعليقًا عليه.

ومع ذلك كيف يمكن أن يقع فيها تحريف ولم يفهم المسلمون، والقُرّاء مع كثرتهم. نعم، لو كان القرآن منزلاً في أوراق، وانحصرت نسخته في واحد ولايعرفه المسلمون، فوقع بأيدي غير أهله لكان لدعوى وقوع التّحريف فيه وجه.(٢)

هذا مع أنّ ماورد في الرّوايات والخُطَب، لاسيّما خُطَب «نهج البلاغة» من الحثّ على العمل بالقرآن وحفظه وتعظيمه، وبيان شأنه من بين الكتب وغير ذلك، ممّا يرتبط به كثيرٌ، بحيث لو جمعت كلّها في نسخة لتشكّل كتابًا، فلو كان محرّفًا كيف صدرت عن أهل البيت عليهم السلام هذه الأخبار في شأنه؟

وأمّا الأخبار المرويّة عن طرق الفريقين في كيفيّة جمعه الّتي هي أيضًا من مدارك قائلي التّحريف، فكلّها مجعولة للفريقين كما يظهر بالتّأمّل فيها. فالعامّة(٣) لمّا أرادوا تعظيم الشّيخين وبيان مناقبهما وتكثير فضائلهما وضعوا من عندهم، أنّ عمرًا أتى أبابكر وقال: إنّ سبعمائة نفر من قُرّاء القرآن وحُفّاظه قد قُتلوا في وقعة أهل الرِّدَّة، وإنّي أخاف على القرآن أن يُرفَع من بين المسلمين بموت حُفّاظه، فأمر أن يُجمَع جميعه في نسخة واحدة لتكون محفوظة عن أيدي الحوادث، فقال أبوبكر: إنّي لاأقدِم على عمل لم يعمله رسول الله صلّى الله عليه وآله، فألحّ عمر وأصرّ حتّى شرح الله صدر أبي بكر لذلك، كما شرح صدر عمر فحوّل جمعه إلى زيد بن ثابت، أحد كُتّاب الوحي، وهو أيضًا أبى منه أوّلاً، ثمّ شرح الله صدره أيضًا، فأقدم على جمعه.

وأيضًا لمّا راموا أن يبرموا الإجماع على خلافة أبي بكر، وأن يذكروا عذرًا لعدم حضور عليّ عليه السلام في المسجد للبيعة له، رووا أنّ عليًّا لم يخرج إلى أبي بكر للبيعة، فأرسل إليه أبوبكر وسأله هل تكره بيعتي فلا تحضرني؟ فأجاب عليّ عليه السلام: أنّي لاأكره بيعتك بل أنا راضٍ بها، ولكنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله أوصى إليّ أن لاأرتدي، أو لاأخرج من البيت حتّى أجمع القرآن كلّه بين الدَّفّتين، ثمّ إنّ العامّة رووا هذا المقدار لحصول الغرض به.

ثمّ الشّيعة لمّا راموا إثبات عدم رضىٰ عليّ عليه السلام بخلافة أبي بكر، وبيان مَثْلَبةٍ له ولمن بعده من الخلفاء، رووا بعد هذه القطعة: أنّ عليًّا عليه السلام اشتغل بجمع القرآن، فلمّا فرغ منه أتى

المسجد ونادى النّاس: أنّ هذا هو القرآن أمرني رسول الله ﷺ بجمعه فجمعتُه، فقالوا له: لاحاجة لنا فيه كفانا ماعندنا من القرآن، فقال: إنّي عرضته لكم إتمامًا للحجّة، فلاترونه بعد هذا إلّا بيد ولدي الثّاني عشر المهديّ عليه السلام، فرجع إلى منزله، ولم يَرَ أحدٌ قرآنه بعد ذلك، بل كان عند الأئمّة، والآن عند المهديّ عليه السلام.(٤) فالفريقان أرادوا تنزيه أئمّتهم عن الخطأ وبيان مناقبهم، ولم يدروا ماصنعوا بكتاب الله تعالى.

وأمّا الأخبار الواردة في خصوص الآيات الدّالّة على تبديلها أو تغييرها ونقصها، فأغلبها البالغ ثُلثَيْن منها مرويّ عن أحمد بن محمّد السّيّاريّ الّذي كان من كُتّاب آل طاهر، معاصرًا لأبي محمّد العسكريّ عليه السلام، وقد ضعّفه الأصحاب فقالوا: إنّه فاسد المذهب ومشكوك الرّواية، مع أنّ أكثر رواياته محذوفة الواسطة أو أُبْهِم عنها وكُنّي بها. ومقدار رُبعها مرويّ عن فرات بن إبراهيم الكوفيّ صاحب التّفسير المعروف، وهو أيضًا مقدوح ومطعون في مذهبه وفي حديثه، ولا يثبت شيء بكتابه لو انحصر به.

هذا مع أنّ بعض تلك الأخبار مقطوع الكذب بحسب مضمونها،(٥) مثل مارُوي أنّ قوله تعالى: ﴿يَالَيْتَنِى كُنْتُ تُرَابًا﴾ النّبأ/ ٤٠، كان (ياليتني كنت ترابيًّا)، ومثل مارُوي في قوله تعالى: (بلِّغ ماأنزل إليك في عليّ)، فإنّه لو كان لفظ «عليّ» في هذه الآية وغيره ممّا نطق تلك الأخبار بإسقاطه عنها، لاستدلّ عليّ عليه السلام به مع ماله من الاحتجاجات الكثيرة للخلافة، ولم يحتجّ بذلك أصلًا.

ثمّ إنّ بعض المتعشّقين لإثبات تحريف الكتاب اعترضوا على التّمسّك بعدم التّحريف بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/ ٩ بأُمور ركيكة، مع أنّ دلالة هذه الآية على المطلوب لاتكاد تخفى على أُولي الدّراية، بل على كلّ من له معرفة بأساليب كلام العرب، فإنّ ضمير المتكلّم مع الغير الّذي جُمِع تعظيمًا ـ لاحقيقة لوحدة معناه وهو الله تعالى ـ قد كُرّر ثلاث مرّات في الفقرة الأُولى، ومرّتين في الثّانية، وهذا يدلّ على أهميّة الموضوع وعلى شدّة اهتمام الله تعالى ببيانه وإبرامه، ومفادها: إنّا مع مالنا من القدرة والسّلطنة والعظمة نزّلنا القرآن. تَنَبّه أيّها القارئ: نحن نزّلنا وإنّا له

لحافظون .(٦) والتّنزيل هو إنزاله نجومًا، بخلاف سائر الكتب السّماويّة حيث أنزلها دفعةً في ألواح وصُحُف، كما قال تعالى في أوّل سورة آل عمران: ﴿الٓمٓ * اللهُ لَاإِلٰهَ اِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَاَنْزَلَ التَّوْرٰيةَ وَالْاِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ...﴾ فقال في القرآن: «نزّل» وفي التّوراة والإنجيل «أنزل».

فمن الأُمور الّتي اعترضوا به على التّمسّك بهذه الآية لنفي التّحريف: أنّ ضمير «له» في قوله: ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يرجع إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله لاإلى الذّكر.

وفيه: أنّه إن أُريد بالذّكر رسول الله صلى الله عليه وآله ورجع الضّمير إليه بهذا المعنى، فيبعّده أنّ التّنزيل لايناسب ذلك، إذ لامعنى لأن يقال: «إنّا نزّلنا النّبيّ». وإن أُريد به القرآن ومع ذلك رجع الضّمير إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله ففساده ممّا لايخفى على أحد.

ومنها: أنّ المراد حفظ الكتاب عن شُبَه المعاندين فيصرفهم الله تعالى عن إيراد الشّبهات عليه.

وفيه: أنّه كيف هذا مع مانرى من تهاجم الزّنادقة وأهل الأديان عليه في كلّ زمان من زمن نزوله إلى الآن، مع أنّه لو تطرّق التّحريف إليه فلايبقى قرآن حتّى تلحقه الشّبهات أو يحفظه الله تعالى عنها، وأيّ شبهة فيها أعظم من شبهة تحريفه الّتي تلوك بها ألسن بعض المسلمين المنتحلين أنفسهم إلى أهل البيت عليهم السلام، فكيف بغيرهم من الكفّار.

ومنها: أنّ المراد حفظه في الجملة لامطلقًا بتمام أفراده ونسخه، ولذا نجد في التّاريخ أنّ الوليد مَزَّقه على مااشتهر منه، فيكفي حفظ نسخة منه في العالم، وقريب من هذا مايقال: من أنّ المراد حفظه عند أهله يعني الأئمّة عليهم السلام.

وفيه: أنّ هذا ليس فيه هذا المقدار من الأهميّة الّتي تظهر من الآية، بل المراد حفظه بين النّاس ليستضيئوا من أنواره ويهتدوا بهداه، وهذا هو الّذي يناسب تلك التّأكيدات، ولهذا عَبّر عنه بالذّكر لأنّه مُذكِّر للنّاس وهاديهم.

هذا مع أنّه أحد الثّقلين اللّذين تركهما النّبيّ صلى الله عليه وآله للنّاس، وخلّفهما فيهما، فقال قُبَيل موته: «كأنّي قد نُعيت إلى نفسي، وإنّي تارِك فيكم الثّقلين كتابَ الله وعترتي، وقد

أخبرني جبرئيل: أنّهما لايفترقان حتّى يَرِدا عليّ الحوض». فيجب بقاؤهما بين النّاس إلى يوم القيامة حتّى يَرِدا عليه ﷺ عند الحوض.

ثمّ إنّه ربّما يُتشبّث على أنّ المراد بالذّكر في هذه الآية رسول الله ﷺ بقوله تعالى: ﴿قَدْ اَنْزَلَ اللهُ اِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ اٰيَاتِ اللهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ اٰمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الطّلاق: ١٠، حيث أتى (رَسُولًا) عطف بيان لـ(ذِكرًا)، فأطلق «الذّكر» على «الرّسول».

ويضعّفه أنّ من له معرفة بأُسلوب القرآن، يعلم أنّه كثيرًا مايَحذِف بعض الكلام لجهة من الجهات، وهذه الآية من هذا القبيل، فكأنّه قال: «أنزلنا إليكم ذكرًا وأرسلنا إليكم رسولًا»، فهي من قبيل جعل جملة بدلًا من جملة، كما قال ابن مالك:

مطابقًا أو بعض أو مايشتمل عليه يُلفى أو كمعطوف لـ(بل)

وعليه فالمراد بالذّكر في هذه الآية القرآن لا النّبيّ ﷺ. **(٧) (مخطوطة: ٣٢ ـ ٣٥)**

التّعليقات

(١) أقول: لمّا بلغ بحثه رحمه الله في درس الأُصول إلى حجّيّة ظواهر الكتاب وتعرّض لشبهة الجماعة الأخباريّة فيها استنادًا إلى ماورد من الأخبار الكثيرة. أنّ القرآن لايُفهم إلّا من قِبَل العترة الطّاهرة، وتصدّى لدفعها كما هو المتداول، ختم هذا البحث وأراد الانصراف إلى بحث آخر، فطلب منه بعض الحُضّار أن يبحث في شُبهة أُخرى للأخباريّة وهي مسألة تحريف الكتاب الّذي قال به بعضهم أو أكثرهم، وصارت مَثْلَبَةً للشّيعة الإماميّة عند غيرهم فيتّهمونهم بالقول بالتّحريف، وهم لايقولون به، سوى جماعة قليلة من الأخباريّة منهم.

فقال الأُستاذ: هل هناك شبهة في صيانة القرآن من التّحريف حتّى نبحث فيه؟ فأصرّوا عليه، فجاء في جلسة بعد تلك الجلسة، وبدأ البحث كما في المتن. وكان رحمه الله تعالى صريحًا في نقد الأخبار الضّعاف من أيّ طريق وصلت إلينا سواء من طريق

الشّيعة أو السّنّة، وكما ترون نَقَد روايات الجمع، واعتبر بعضها مجعولاً من قِبَل السّنّة وبعضها من قِبَل الشّيعة، وكم كان له من الآراء الصّريحة في نقد الأخبار ممّا لم نكن نسمعها من غيره، ولانجدها في كتب الفريقين. وإذا عَرضتَ آرائه على آراء الآخرين في مسألة تحريف القرآن لرأيت البون بينهما بعيدًا.

(٢) وهذا كما اتّفق بشأن التّوراة والإنجيل، حيث انحصرت نسختهما في بداية نزولهما ويؤيّده القرآن.

(٣) المراد بكلمة «العامّة» الّتي يعبّر بها الشّيعة عن «أهل السّنّة» وهم الأكثر «والجمهور» قبال كلمة «الخاصّة»، ويعنون بها الشّيعة وهم الأقلّ قبال الأكثر، ولكنّ أهل السّنّة أنفسهم لايطلقون كلمة «العامّة» على أنفسهم، بل اعترض بعضهم ـ كما سَمِعتُ منه ـ على الشّيعة زعمًا منه، أنّهم يريدون بها العَوامّ، فقال: تجعلوننا عوامًّا؟ فالأحسن أن نُطلق عليهم «الجمهور» أو «أهل السّنّة» الشّائع عندهم دفعًا للاتّهام.

(٤) أقول: هذا الكلام على تقدير صدقه لايدلّ على التّحريف أيضًا بمعنى نقص شيء منه، لأنّه جاء في روايات: أنّ عليًّا عليه السلام كتب وجمع القرآن كغيره من الصّحابة، لكنّه رتّبه بحسب ترتيب النّزول، فكان أوّله: (اقرأ باسم ربّك) وهكذا، فإن صحّ هذا الخبر كان فهم القرآن بذلك أيسر.

ثمّ إنّ بعض علماء الشّيعة احتملوا أنّ قرآن عليّ عليه السلام كان مشتملًا على التّفسير والتّأويل بدون زيادة على شيء ممّا بيدنا، كما هو الصّواب في آيات مثل النّساء/٢٤: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاٰتُوهُنَّ اُجُورَهُنَّ﴾ حيث روي أنّها كانت: (فما استمتعتم به منهنّ إلى أجلٍ مسمًّى)، وكذلك في سورة المائدة/٦٧: ﴿بَلِّغْ مَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في عليّ، ونحوهما.

وعلى العموم فأُستاذنا كان يرى أنّ القرآن كان مجموعًا في عصر الرّسول كما قال به جماعة منّا مثل السّيّد المرتضى عَلَم الهدى رحمه الله. ومعلوم أنّ جمعه في عصر عُثمان عند ظهور الاختلاف في قراءة القرآن ممّا لاريب فيه، كما أنّه لااختلاف في أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله

كان يأمر كُتّاب الوحي بكتابة ماكان يُـنزّل عليه في حياته، لكنّه لم يجمعها في مُصْحَف، فلم يترك مُصْحَفًا مرتّـبًا بين الدّفّتين، بل ترك مكتوبات متفرّقة كانت مجموعةً مرتّبةً عند حُفّاظ القرآن.

(٥) ومن جملة مايُعلَم كذبه بالبداهة ماجاء في بعض الأخبار في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامىٰ فَانْكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ النّساء/٣. أنّه قـد سقط بين الشّرط والجزاء مقدار ثُلْث القرآن، وذلك لزعمهم أنّه لاارتباط بينهما، مع أنّ الآيات قبلها وبعدها تتحدّث عن أحكام اليتامى. ومنه يُعلم أنّ وضع مثل هذه الرّوايات كان في زمن متأخّر عن عصر الصّحابة والتّابعين بين عوامّ الشّيعة ـ دون علمائهم ـ لإقناع أتباعهم بتحريف القرآن وجعله مَثْلَبَةً للخلفاء.

(٦) أقول: جملة مايشتمل عليه هذه الآية من التّأكيد أُمور:

الف ـ تكرار الضّمير خمس مرّات كما قال الأُستاذ مُدَّ ظلّه العالي.

ب ـ الإتيان بضمير الجمع مع وحدة المتكلّم.

ج ـ تأكيد (نا) اسم (إنّ) بلفظ (نحن) الدّالّة على التّعظيم بدلاً منه وهو من جملة الضّمائر.

د ـ تشديد (نزّل) إذ لعلّه للتّأكيد، وهو أحد معاني باب التّفعيل، إذ ليس النّظر هنا إلى كيفيّة نزوله ليراد به ماذكره الأُستاذ من نزوله نجومًا. فتأمّل.

هـ ـ الإتيان بالجملة الاسميّة في الجملتين مـع تـصديرهما بـ(إنّ) وإلصـاق اللّام بخبر الأخيرة.

و ـ الإتيان بـ(لام التّقوية) «له» في خبر الأخيرة مع تقديمهما عليه.

(٧) أقول: كيف يجوز إنكاره مع أنّ الإمام أباالحسن الرّضاعليه السلام لمّـا سأله الخـليفة المأمون: من أين تدّعون أنّكم معاشر الأئمّة أهل الذّكر؟ استدلّ بالآية، فقال لقوله تعالى: ﴿قَدْ اَنْزَلَ اللهُ اِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ...﴾ فالذّكر رسول الله ونحن أهله، وأظنّ أنّي وقفت على رواية أُخرى نظيرها عن الإمام الصّادقعليه السلام، بل إطلاق الذّكر على النّبيّ في

القرآن لايختصّ بها، فقد روي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ الأنبياء/١٠٥، أنّ المراد ﴿كَتَبْنَا فِى الزَّبُورِ﴾ بعد وصف النّبيّ محمّد أنّه كذا. ومع ذلك كلّه فالّذي يفضّ النّزاع ويقطع به، أنّ المراد بالذّكر في آية الحِجر/٩: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ هو القرآن، أنّه جاء قبلها في الآية/٦: ﴿وَقَالُوا يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ فقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ جواب تلك الآية المشعرة بأنّ القرآن مُختلَق من قِبَل رجل مجنون!!.

الفصل السّبعون

نصّ الشّيرازيّ (م: ١٣٨٠) نقلًا عن «البرهان على عدم تحريف القرآن»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

لم يزل القرآن الكريم منذ بدء نزوله في أعلى مرتبة الاشتهار وأسمى درجة العزّ والجلال، وكان المسلمون يحتفلون به بكمال الرّغبة وفرط الاشتياق، فكلّما نزل منه شيء تلقّوه بوجوه بسيمة وصدور واسعة، وأخذوا يرتّلونه آناء اللّيل وأطراف النّهار في أفنيتهم في ممساهم ومصبحهم، هتافًا وصراخًا وتلاوةً وألحانًا. وقد كان فيهم كُتّاب الوحي يكتبون مانزل منه سورة أو آية أو أقلّ أو أكثر.

وقد رووا أنّه إذا نزلت آية أمر النّبيّ ﷺ بوضعها في أيّة سورة، وإذا نزلت سورة أمر النّبيّ ﷺ بوضعها في أيّ موضع من القرآن. وقد طفق المسلمون منذ ابتداء نزوله يحفظونه ويعملون بما فيه، يبتغون فضلًا من ربّهم ورضوانًا. وكان هو الشّعار الوحيد للمسلمين، واستمرّوا على هذا الاحتفال بكتابهم المقدّس، وعلى منهجهم سلك التّابعون لهم بإحسان. فقد كان فيهم القُرّاء والحُفّاظ والأُمناء والعُلماء، وكان مدوّنًا مجموعًا من عهد

النّبيّ ﷺ كما هو ظاهر ماروي في «البحار عن الأمالي» مسندًا، من أنّه نهى النّبيّ ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدوّ مخافةً أن يناله العدوّ، ومن المستبعد جدًّا بل المحال عادةً أن تنال مثل هذا الكتاب الحكيم الّذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه يد التّحريف، ويحوم حول حِمى عزّه المنيع ومكانته الرّفيعة رين الزّيادة والنّقصان.

وهو المهيمن على ماتقدّمه من الكتب المُنْزَلة حياطة على سياج الحقّ وأساس الدّيانة، وأمّا ماورد من الأخبار الّتي ظاهرها وقوع التّحريف في بعض الآي فلايثبت بها ذلك لوجوهٍ:

الأوّل ـ أنّها شاذّة ضعيفة الأسانيد، فإنّ كثيرًا منها من السّيّاريّ الّذي ضعّفه علماء الرّجال كما في «الفهرست» لشيخ الطّائفة، و«الخلاصة» للعلّامة، و«الرّجال» للنّجاشيّ، «والكُنَى» للمحدّث القُمّيّ، أنّه ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرّواية، كثير المراسيل، انتهى. ونحو هذه العبائر ذكروا في حال غالب رُواة هذه الأخبار.

الثّاني ـ ضعف الدّلالة من حيث ظهور كثير، منها في بيان المراد وذكر التّفسير والمورد كما يظهر للمراجع.

الثّالث ـ معارضة بعضها مع البعض من وجهين:

أحدهما ـ تعارضها من حيث تعيين السّاقط، مثلًا في آية التّبليغ ذكر في بعض الأحاديث أنّ السّاقط كلمة: (إنّ عليًّا مولى المؤمنين)، وفي جملة منها: (بلِّغ ماأُنزل إليك في عليّ عليه السلام).

ثانيهما ـ ماورد في روايات من سقوط اسم (عليّ عليه السلام) في مواضع كثيرة عن الآيات، مع أنّ بعض الرّوايات تدلّ على أنّ الله تعالى لم يسمّ (عليًّا) في القرآن كما في صحيحة أبي بصير المرويّة في الكافي، قال: «قلت له: إنّ النّاس يقولون: فما له لم يسمّ عليًّا وأهل بيته في كتاب الله؟ قال: قولوا لهم أنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصّلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثًا ولاأربعًا» الحديث.

الرّابع ـ وضوح اختلاف نظم بعضها مع نظم القرآن بحيث لايقبل الطّبع كون

المجموع كلامًا واحدًا.

الخامس ـ حكومة بعض الأخبار الواردة الدّالّة على كون السّاقط من قبيل التّفسير وبيان المراد على تلك الأخبار، ففي رواية الفُضَيل المرويّة في الكافي عن أبي الحسن الثّاني عليه السلام (قال: قلت له: هذا الّذي كنتم به تكذّبون) قال: يعني أميرالمؤمنين عليه السلام، قلت: تنزيل؟ قال: نعم.

فإنّها ظاهرة في كون المراد من التّنزيل بيان الله النّازل على النّبيّ صلى الله عليه وآله بطريق جبرئيل، وإن لم يكن من القرآن، حيث إنّ القرآن هو النّازل على وجه التّحدّي لاكلّ مانزل به جبرئيل من عند الله تعالى، وإن صحّ التّعبير عنه بالتّنزيل.

فكيف تركن النّفس إلى مثل هذه الأخبار في إثبات مثل هذا الأمر العظيم المستبعد غاية الاستبعاد، المخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقوله: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ وقوله: ﴿مُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾.

وأمّا ماشتهر من جمع عُثمان وحَرْقه المصاحف فيقرب أنّه كان ليخلّص القرآن عمّا كتب معه من التّفاسير والبيانات النّازلة عن الله تعالى، أو الواردة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله في شأن أهل البيت، لاالتّحريف في نفس القرآن، كيف وهو لم يغيّر قوله تعالى: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ مع زعمه أنّه لحن كما ذكره العلّامة الحلّيّ والرّازيّ [1].

وأمّا ردّهم لمُصْحَف عليّ عليه السلام حين جمعه وأتى به إليهم في المسجد، فمن القريب جدًّا أنّه كان مشتملًا على التّفسير والتّأويل الوارد عن الله تعالى عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، ممّا كان لايمكنهم إنكاره، فأراد عليه السلام إلزامهم به على الحقّ، ويدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام كما في «نهج البلاغة» وغيرها: «ولقد جئتهم بالكتاب كَمَلًا مُشتملًا على التّنزيل

---

١ ـ قال العلّامة المجلسيّ (ره) في «البحار» المجلّد الثّامن في ضمن مثالب عُثمان مالفظه: (الطّعن الخامس عشر) أنّه زعم أنّ في المُصْحَف لحنًا فقد حكى العلّامة (ره) في الكتاب المذكور «كشف الحقّ» عن تفسير الثّعلبيّ في قوله تعالى: ﴿إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ قال: قال عُثمان: إنّ في المُصْحَف لحنًا فقيل له. ألا تغيّره؟ فقال دعوه فلايحلّل حرامًا ولايحرّم حلالًا ورواه الرّازيّ أيضًا في تفسيره. انتهى.

والتّأويل» الحديث. وكذا ماحكاه في «البحار» عن سلمان «فلمّا جمعه كلّه وكتبه بيده تنزيله وتأويله» الحديث، ونحوهما غيرهما.

ويشهد لذلك كلّه مضافًا، إلى ماتقدّم ذهاب رؤساء المذهب قديمًا وحديثًا إلى الإنكار... **[ثمّ ذكر قول كاشف الغطاء كما تقدّم عنه فقال:]**

ثمّ ماالفرق بين هذه الأخبار والأخبار الواردة في سهو النّبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام؛ بل أخبار التّحريف أبعد عن الصّواب، فإنّ شيخ المحدّثين الأقدم ابن بابويه الصّدوق ذهب إلى السّهو دون النّقصان، وقال: من نسب إلينا إنّا نقول: إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب إلخ. مع معلوميّة حال الصّدوق قدّس سرّه وشدّة تورّعه وتقواه وكثرة اعتنائه بالأخبار، حتّى أنّه يعتمد على المرسل المحفوف بالقرينة، وكونه (رحمه الله) في مركز أخبار الأئمّة عليهم السلام، ومحطّ رجال الشّيعة ومخيّم أرباب الفضل من العلماء والمحدّثين، والله تعالى الموفّق وهو المستعان. (١٤٥ ـ ١٤٨)

الفصل الحادي والسّبعون

نصّ شرف الدّين (م: ١٣٨١) في «أجوبة مسائل جار الله»

[كلّ من نسب قول التّحريف إلينا جاهلٌ بمذهبنا]

قال رحمه الله تعالى في نقض قول موسى جار الله:

فأقول: نعوذ بالله من هذا القول، ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، وكلّ من نسب هذا الرّأي إلينا جاهل بمذهبنا أو مفتري علينا، فإنّ القرآن العظيم، والذّكر الحكيم متواتر من طُرُقنا بجميع آياته وكلماته، وسائر حروفه وحركاته وسكناته، تواترًا قطعيًّا عن أئمّة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، لايرتاب في ذلك إلّا مَعتُوه، وأئمّة أهل البيت كلّهم أجمعون رفعوه إلى جدّهم رسول الله ﷺ عن الله تعالى، وهذا أيضًا ممّا لاريب فيه، وظواهر القرآن

الحكيم ـ فضلًا عن نصوصه ـ أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلّة أهل الحقّ بحكم الضّرورة الأوّليّة من مذهب الإماميّة، وصحاحهم في ذلك متواترة من طريق العترة الطّاهرة، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الصّحاح المخالفة للقرآن عرض الجدار، ولايأبهون بها عملًا بأوامر أئمّتهم عليهم السلام.

وكان القرآن مجموعًا أيّام النّبيّ صلى الله عليه وآله على ماهو عليه الآن من التّرتيب والتّنسيق في آياته وسُوَره وسائر كلماته وحروفه بلازيادةٍ ولانقصانٍ، ولاتقديمٍ ولاتأخيرٍ، ولاتبديلٍ ولاتغييرٍ، وصلاة الإماميّة بمجرّدها دليل على ذلك، لأنّهم يوجبون بعد فاتحة الكتاب ـ في كلّ من الرّكعة الأُولى والرّكعة الثّانية من الفرائض الخمس ـ سورة واحدة تامّة غير الفاتحة من سائر السُّوَر [1]، ولايجوز عندهم التّبعيض فيها، فلولا أنّ سُوَر القرآن بأجمعها كانت زمن النّبيّ صلى الله عليه وآله على ماهي الآن عليه من الكيفيّة والكمّيّة ماتسنّى لهم هذا القول، ولاأمكن أن يقوم لهم عليه دليل.

أجل؛ إنّ القرآن عندنا كان مجموعًا على عهد الوحي والنّبوّة، مؤلّفًا على ماهو عليه الآن، وقد عرضه الصّحابة على النّبيّ صلى الله عليه وآله وتلوه عليه من أوّله إلى آخره، وكان جبرائيل عليه السلام يعارضه صلى الله عليه وآله بالقرآن في كلّ عام مرّة، وقد عارضه به عام وفاته مرّتين، وهذا كلّه من الأُمور الضّروريّة لدي المحقّقين من علماء الإماميّة، ولاعبرة ببعض الجامدين منهم، كما لاعبرة بالحشويّة من أهل السّنّة القائلين بتحريف القرآن ـ والعياذ بالله ـ فإنّهم لايفقهون.

نعم لاتخلو كتب الشّيعة وكتب السّنّة من أحاديث ظاهرة بنقص القرآن، غير أنّها ممّا لاوزن لها عند الأعلام من علمائنا أجمع، لضعف سندها ومعارضتها بما هو أقوى منها سندًا، وأكثر عددًا، وأوضح دلالةً، على أنّها من أخبار الآحاد، وخبر الواحد إنّما يكون

---

١ ـ ولايجوز في ضيق الوقت قراءة مايفوت الوقت بقراءته من السُّوَر الطُّوال، كما لايجوز قراءة إحدى سُوَر العزائم الأربع لاستلزامها زيادة سجدة في الصّلاة أو المخالفة بترك سجود التّلاوة، والأقوى اتّحاد سورتي «الضُّحى وألم نَشْرَحْ» وكذا «الفيل وقريش» عندنا.

حجّة إذا اقتضى عملًا، وهذه لاتقتضي ذلك، فلايرجع إليها عن المعلوم المقطوع به، فليضرب بظواهرها، عرض الحائط، ولاسيّما بعد معارضتها لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، ومن عرف النّبيّ ﷺ في حكمته البالغة ونبوّته الخاتمة، ونصحه لله ولكتابه ولعباده، وعرف مبلغ نظره في العواقب، واحتياطه على أُمّته في مستقبلها، يَرَ أنّ من المحال عليه أن يترك القرآن منثورًا مبثوثًا، حاشا هممه وعزائمه، وحكمه المعجزة من ذلك، وقد كان القرآن زمن النّبيّ ﷺ يطلق عليه الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[2].

وهذا يشعر بأنّه كان مجموعًا ومكتوبًا، فإنّ ألفاظ القرآن إذا كانت محفوظة ولم تكن مكتوبة لاتسمّى كتابًا، وإنّما تسمّى بذلك بعد الكتابة كما لايخفى.

وكيف كان فإنّ رأي المحقّقين من علمائنا أنّ القرآن العظيم إنّما هو مابين الدّفّتين الموجود في أيدي النّاس، والباحثون من أهل السّنّة يعلمون منّا ذلك، والمنصفون منهم يصرّحون به، وحسبك ممّن صرّح بهذا إمام أهل البحث والتّتبّع الشّيخ رحمة الله الهنديّ، فإنّه نقل كلام كثير من عُظَماء عُلَماء الإماميّة في هذا الموضوع بعين ألفاظهم، فراجع ص: ٨٩ من النّصف الثّاني من سِفْره الجليل «إظهار الحقّ» فإنّ هناك كلام المعروفين من متقدّمي علماء الإماميّة ومتأخّريهم منقولًا عن كتبهم المشهورة المنشورة الّتي يمكنكم بعد مراجعة إظهار الحقّ أن تراجعوها أيضًا بأنفسكم، لتزدادوا بصيرة فيما نقول، وسترون هذا الشّيخ الجليل بعد نقله كلام علماء الشّيعة حول هذا الموضوع، قد علّق عليه كلمة تبيّن كنه مذهبهم فيه، حيث قال ماهذا لفظه: «فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإماميّة الاثني عشريّة...[وذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:]

ونحن تعرّضنا للبحث عن هذا الموضوع في الفصل ١١ من «فصولنا المهمّة» وفاتنا ثمة النّقل عن كتاب «كشف الغطاء» وهو من أجلّ الكتب الفقهيّة المشهورة المنشورة

---

١ ـ الحِجْر/٩.

٢ ـ البقرة/٢.

لمؤلّفه إمام المتبحّرين وعَيْلم علوم المتقدّمين والمتأخّرين شيخنا الأكبر الشّيخ جعفر ﵀، فراجع منه كتاب القرآن تجده يقول في المبحث السّابع من مباحثه: لازيادة في القرآن من سورة ولاآية من بَسْملة وغيرها ولاكلمة ولاحرف، وجميع مابين الدّفّتين ممّا يتلى كلام الله بالضّرورة من المذهب بل الدّين وإجماع المسلمين وأخبار النّبيّ ﷺ والأئمّة الطّاهرين ﵈. وقال في المبحث الثّامن: لاريب في أنّ القرآن محفوظ ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

هذا رأي علماء الشّيعة في القرآن، من الصّدر الأوّل إلى الآن، أخذوه ـ وهو عين الصّواب ـ عن أئمّتهم ـ وعن أعدال الكتاب ـ وقد شذّ بعض الجامدين من الشّيعة فقالوا بنقصان القرآن، محتجّين بظواهر بعض الأحاديث الّتي لم يفقهوا معناها، وهي بين ضَعيف ومُرسل ومأوّل، كما شذّ من قال بهذا القول من أهل السّنّة. (٣٤ ـ ٤٠)

[ثمّ ذكر روايات التّحريف من مصادرهم، ونقل عن بعضهم أشياء تمسّ كرامة القرآن وإن شئت فراجع، نفس المصدر]

نصّه أيضًا في «الفصول المهمّة في تأليف الأُمّة»

[ردّ تُهمة الوحيد الرّافعيّ للشّيعة]

وهناك أفاضل نحملهم على الصّحّة في سوء ظنّهم بالشّيعيّ، ونبزهم إيّاه بالرّفض، ونسبتهم الأباطيل إليه، حيث أنسوا بناحية من تقدّمهم ممّن رأوه ينبز الشّيعة ويلمزهم فنحوا نحوه، وتلوا في ذلك تلوه إخلادًا إليه بثقتهم، واعتمادًا عليه في كلّ مايقول، فلا تثريب إذن على «الوحيد الرّافعيّ [1]» إذا قال: «إنّ الرّافضة شكّوا في نصّ القرآن؛ وقالوا: إنّه وقع نقص وزيادة وتغيير وتبديل». ولاجناح علينا إذا سألناه فقلنا له: من تعني هنا

---

١ ـ في الصّفحة ١٦١ من كتابه: «تحت راية القرآن».

بالرّافضة؟ أتعني الإماميّة أم غيرهم؟ فإن عنيتهم فقد كذّبك من أغراك بهم، وكلّ من نسب إليهم تحريف القرآن فإنّه مفتر عليهم ظالم لهم، لأنّ قداسة القرآن الحكيم من ضروريّات دينهم الإسلاميّ ومذهبهم الإماميّ، ومن شكّ فيها من المسلمين فهو مرتدّ بإجماع الإماميّة، فإذا ثبت عليه ذلك، قُتِل ثمّ لايُغسَّل ولايُكَفَّن ولايُصَلّى عليه ولايُدفَن في مقابر المسلمين. وظواهر القرآن فضلًا عن نصوصه من أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلّة أهل الحقّ بحكم البداهة الأوّليّة من مذهب الإماميّة، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عَرْض الجدار، ولايأبهون بها وإن كانت صحيحة، وتلك كتبهم في الحديث والفقه والأُصول صريحة بما نقول.

والقرآن الحكيم الّذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه إنّما هو مابين الدّفّتين، وهو مافي أيدي النّاس لايزيد حرفًا ولاينقص حرفًا، ولاتبديل فيه لكلمة بكلمة ولالحرفٍ بحرفٍ، وكلّ حرفٍ من حروفه متواتر في كلّ جيل تواترًا قطعيًّا إلى عهد الوحي والنّبوّة، وكان مجموعًا على ذلك العهد الأقدس مؤلّفًا على ماهو عليه الآن، وكان جبرائيل عليه السلام يعارض رسول الله صلى الله عليه وآله بالقرآن في كلّ عام مرّة وقد عارضه به عام وفاته مرّتين.

والصّحابة كانوا يعرضونه ويتلونه على النّبيّ حتّى ختموه عليه صلى الله عليه وآله مرارًا عديدة، وهذا كلّه من الأُمور المعلومة الضّروريّة لدى المحقّقين من علماء الإماميّة، ولاعبرة بالحشويّة فإنّهم لايفقهون.

والباحثون من أهل السّنّة يعلمون أنّ شأن القرآن العزيز عند الإماميّة ليس إلّا ماذكرناه، والمنصفون منهم يُصرِّحون بذلك.

قال الإمام الهُمام الباحث المتتبّع رحمة الله الهنديّ رحمه الله في صفحة: ٨٩ من النّصف الثّاني من كتابه النّفيس: «إظهار الحقّ» ماهذا لفظه...**[ثمّ ذكر قوله، كما تقدّم عنه، فقال:]**

هذا كلام الإمام الهنديّ عينًا، وإنّما اكتفينا بما نقله من كلام أعلام الشّيعة الإماميّة المسطور في كتبهم المعتبرة. لأنّ الاستقصاء يوجب الخروج عمّا أخذناه على أنفسنا من اجتناب الإطناب المُملّ.

ومن أراد النّقل عن الطّوائف والأُمم فليقتف أثر هذا الإمام في الاستناد إلى الكتب المعتبرة عند تلك الأُمّة أو الطّائفة، ولايعوّل في النّقل عنها على المرجفين من خصمائها والألدّاء من أعدائها.

وأنا أُكبِر السِّفْر الجليل، «تحت راية القرآن» وأُقدّر قدر مؤلّفه: «المصطفى الصّادق» واعلم أنّه بعيد الغاية رَزين الحَصاة، وكنت أربأ بـه وبسِـفْره الثّـمين المـؤلّف لعـموم المسلمين عن جرح عواطف الشّيعة وهم ركن الدّين وشطر المسلمين، وفيهم المـلوك والأُمراء والعلماء والأُدباء والكتبة والشّعراء والسّاسة المـفكّرون والدُّهـاة المـدبّرون، وأهل الحميّة الإسلاميّة والنّفوس العبقريّة والشّمم والكرم والعزائم والهمم، وقد انبثّوا في الأنحاء، وانتشروا في الأرض انتشار الكواكب في السّماء، فليس من الحكمة ولامـن العقل أن يستهان بهم، وهم أهل حول وقوّة وغنى وثروة، وأموال مبذولة في سبيل الدّين، وأنفس تتمنّى أن تكون فداء المسلمين.

وليس من التّثبّت أن يعتمد في مقام النّقل عنهم على إرجاف المرجفين وإجـحاف المجحفين ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِينَ اٰمَنُوا اِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا اَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلٰى مَافَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[١]. (١٧٤ ـ ١٧٦)

الفصل الثّاني والسّبعون

نصّ المظفّر (م: ١٣٨٤) في «عقائد الإماميّة»

نـعتقد أنّ القـرآن هـو الوحـي الإلهـيّ المـنزل مـن الله تـعالى عـلى لسـان نـبيّه الأكرم ﷺ ...لايعتريه التّبديل والتّغيير والتّحريف، وهو الّذي بين أيدينا نتلوه هو نفس القرآن المنزل على النّبيّ، ومن ادّعى فيه غير ذلك فهو مُخَيرق أو مغالط أو مشتبه، وكلّهم على غير هُدًى، فإنّه كلام الله تعالى الّذي ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. (٤١)

---

١ ـ الحُجُرات/٦.

الفصل الثّالث والسّبعون

نصّ الشّهرستانيّ (م: ١٣٨٦) كما نُقِل عنه في «البرهان على عدم تحريف القرآن»

وأتذكّر استدلالي لأقراني بآية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ...وحاش لله أن يخالف وعده وينقض عهده. أضف إلى ذلك؛ اتخّاذه القرآن معجزةً خالدةً، ونَهْجَ شريعةٍ تامّةٍ عامّةٍ باقيةٍ، فوق تواتر النّصوص والآثار.

وتَمَسَّك أُلوف من السّلف الصّالح بالمحفوظ في الصّدور والسّطور، حاسبين أعداد سُوَره وآياته وحروفه وحركاته وألحانه وقراءاته.

وإليك المزيد في الأدلّة والحجج والتّوسّع في النّقد والرّدّ من كتابي: «تنزيه التّنزيل» وكتابي: «القرآن إمام الكلّ» وكتابي: «الدّلائل والمسائل» في بِضعة عشر مجلّد... بحيث لاتبقى لأحدٍ بعد مراجعتها ومطالعتها أدنى تردُّدٍ أو ارتيابٍ في نزاهة ذلك الكتاب الّذي لاريب فيه هدًى للمتّقين. (ص: ١٤٤)

الفصل الرّابع والسّبعون

نصّ الشّيخ آغا بزرك الطّهرانيّ (م: ١٣٨٩) في «الذّريعة ...»

[عدم تحريف القرآن بإجماع الأُمّة]

وقد فصّلنا ذلك البحث في كتابنا الموسوم «النّقد اللّطيف في نفي التّحريف عن القرآن الشّريف» وذكرنا أنّ كتاب الإسلام المشهور في الآفاق هو الموسوم بالقرآن الّذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه، وليس هو إلّا هذا الموجود بين الدّفّتين،

الواصل إلينا بالتّواتُر عن النّبيّ صلى الله عليه وآله ، وأثبتنا أنّه بجميع سُوَره وآياته وجملاته وحي إلٰهيّ، أنزله روح القدس إلى نبيّه ، وليس فيما بين الدّفّتين شيء غير الوحي الإلٰهيّ، ولو جملة واحدة ذات إعجاز. فهو منزّه عن كلّ مايشينه من التّغيير والتّبديل والتّصحيف والتّحريف وغيرها باتّفاق جميع المسلمين، وليس لأحد منهم خلاف أو شبهة أو اعتراض فيه، واختلاف القراءات إنّما هو اختلاف في لهجات الطّوائف.

نعم، بينهم خلاف مشهور في موضوع آخر غير هذا الكتاب الكريم؛ وهو أنّه هل أوحي إلى نبيّنا وحي قرآنيّ آخر غير هذا الموجود بين الدّفّتين أم لا؟

فمنهم من يدّعي القطع واليقين بأنّ جميع ما أُنزل قرآنًا من لدن البعثة إلى الرّحلة هو في هذا الموجود بين الدّفّتين.

ومنهم من يدّعي نزول وحي آخر من غير نسخ الأحكام على نحو الإجمال، بمعنى أنّه ليس ذلك الوحي معلومًا عندهم بعينه وشخصه، بل دلّهم على نزوله القرائن القطعيّة، وهؤلاء يعتذرون عن المدّعين للقطع بعدم حصول القطع لهم لمكان الاحتمالات الّتي لايسدّ بابها شيء ممّا يذكر، ومع تلك الاحتمالات لايبقى مجال للقطع بعدم نزول وحي آخر، وهذا هو تحرير محلّ البحث في المسألة المعروفة بالتّحريف، فنحيل المحاكمة بين الطّرفين إلى نظر الباحث في تواريخ صدر الإسلام من جميع الجهات. (١٠: ٧٨ ـ ٧٩)

[كلّ مافي الدَّفّتين وحي إلٰهيّ عند الشّيعة]

إنّ من الضّروريّات عند الأُمم كافّة أنّ الكتاب المقدّس في الإسلام هو المسمّى بالقرآن الشّريف. وأنّه ليس للمسلمين كتاب مقدّس إلٰهيّ سواه وهو هذا الموجود بين الدّفّتين المنتشر مطبوعه في الآفاق، كما أنّ من الضّروريّات الدّينيّة عند المعتنقين للإسلام أنّ جميع مايوجد فيما بين هاتين الدّفّتين من السُّوَر والآيات وأجزائها كلّها وحي إلٰهيّ، نزل به الرّوح الأمين من عند ربّ العالمين على قلب سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله ، وقد بلغ بالتّواتُر عنه إلى أفراد المسلمين، وأنّه ليس بين هاتين الدّفّتين شيء غير الوحي الإلٰهيّ لاسورة ولاآية ولاجملة ذات إعجاز، وبذلك صار مقدّسًا محترمًا بجميع أجزائه

وموضوعاته...

نعم، قد كانت فرقة في الصّدر الأوّل يُعَبّر عنهم بالحشويّة وأصحاب الحديث كانوا يعملون بمضامين تلك الأحاديث، ويلصقون جميع ماذكر فيها بكرامة القرآن، وقد ردّ عليهم هذا الشّريف العلويّ والشّيخ الصّدوق والسّيّد الشّريف المرتضى وشيخ الطّائفة الطّوسيّ وأمين الإسلام الطّبرسيّ وغيرهم في تصانيفهم. وهم مصرّحون بأنّ هذه كلّها أخبار آحاد لا اعتناء بها لأنّها لاتورث علمًا ولاتوجب عملًا. ولم تطل المدّة حتّى انقرضت هذه الفرقة بحمد الله تعالى وبانقراضهم ارتفع الخلاف، واتّفقت الكلمة على محض الحقّ وصراح الواقع في تعيين حدود القرآن وأنّه مابين الدّفّتين، الّذي وصل بأيدينا بالتّواتُر إلى اليوم، بلاشكّ لأحد من المسملين ولاارتياب.

وقد كتبنا في إثبات تنزيه القرآن الكريم عمّا أُلْصَقَته الحشويّة بكرامته واعتقدت فيه من التّحريف مؤلَّفًا سمّيناه بـ«النّقد اللّطيف في نفي التّحريف عن القرآن الشّريف»، وأثبتنا فيه أنّ هذا القرآن المجيد الّذي هو بأيدينا ليس موضوعًا لأيّ خلاف يذكر، ولاسيّما البحث المشهور المُعَنْوَن مسامحة بالتّحريف، فإنّ موضوع هذا البحث شيء آخر غير هذا القرآن، وإنّما حدث البحث في ذلك الموضوع بعد تعيين القرآن وتشخيصه، والتّسالم والفراغ عن كونه هذا الموجود بين الدّفّتين والاتّفاق على عدم قرآنيّة ماهو مذكور في الأخبار الآحاد ومُلصَق بكرامته.

[رأيه ودفاعه عن المحدّث النّوريّ وكتابه]

«فصل الخِطاب في تحريف الكتاب» لشيخنا الحاج ميرزا حسين النّوريّ الطّبرستانيّ ابن المولى محمّد تقيّ بن الميرزا عليّ محمّد النّوريّ المولود في «يالو» من قرى «نور» طبرستان في ١٢٥٤، المتوفّى ١٣٢٠ هق...

أثبت فيه عدم التّحريف بالزّيادة والتّغيير والتّبديل وغيرها، ممّا تحقّق ووقع في غير القرآن، ولو بكلمة واحدة لانعلم مكانها، واختار في خصوص ماعدى آيات الأحكام وقوع تنقيص عن الجامعين، بحيث لانعلم عين المنقوص المذخور عند أهله، بل يعلم

إجمالًا من الأخبار الّتي ذكرها في الكتاب مفصّلًا، ثبوت النّقص فقط.

وردّ عليه الشّيخ محمود الطّهرانيّ الشّهير بـ«المعرّب»، برسالة سمّاها «كشف الارتياب عن تحريف الكتاب» فلمّا بلغ ذلك الشّيخ النّوريّ كتب رسالة فارسيّة مفردة في الجواب عن شبهات «كشف الارتياب» كما مرّ في ١٠: ٢٢٠ وكان ذلك بعد طبع «فصل الخطاب» ونشره، فكان شيخنا يقول: لاأرضى عمّن يطالع «فصل الخطاب» ويترك النّظر إلى تلك الرّسالة. ذكر في أوّل الرّسالة الجوابيّة مامعناه: إنّ الاعتراض مبنيّ على المغالطة في لفظ التّحريف، فإنّه ليس مرادي من التّحريف التّغيير والتّبديل، بل خصوص الإسقاط لبعض المُنزَل المحفوظ عند أهله، وليس مرادي من الكتاب القرآن الموجود بين الدّفّتين، فإنّه باقٍ على الحالة الّتي وضع بين الدّفّتين في عصر عُثمان، لم يلحقه زيادة ولانقصان، بل المراد الكتاب الإلٰهيّ المُنْزَل. وسمعت عنه شفاهًا يقول: إنّي أثبتّ في هذا الكتاب أنّ هذا الموجود المجموع بين الدَّفّتين كذلك باقٍ على ماكان عليه في أوّل جَمْعه كذلك في عصر عُثمان، ولم يطرء عليه تغيير وتبديل كما وقع على سائر الكتب السّماويّة، فكان حريًّا بأن يسمّى «فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب»، فتسميته بهذا الاسم الّذي يحمله النّاس على خلاف مرادي خطأ في التّسمية، لكنّي لم أرد مايحملوه عليه، بل مرادي إسقاط بعض الوحي المُنْزَل الإلٰهيّ، وإن شئت قلت اسمه «القول الفاصل في إسقاط بعض الوحي النّازل». (١٦: ٢٣١ ـ ٢٣٢)

ونصّه أيضًا في «طبقات أعلام الشّيعة ونقباء البشر»

[اعتراف النّوريّ بخطئه في تسمية كتابه وغفلته عن ذكر قول الصّواب]

ذكرنا في حرف الفاء من «الذّريعة» ـ عند ذكرنا لهذا الكتاب ـ مرام شيخنا النّوريّ في تأليفه لـ«فصل الخطاب» وذلك حسبما شافهنا به، وسمعناه من لسانه في أواخر أيّامه، فإنّه كان يقول: أخطأت في تسمية الكتاب، وكان الأجدر أن يسمّى بـ«فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب» لأنّي أثبَتُّ فيه أنّ كتاب الإسلام ـ القرآن الشّريف

الموجود بين الدَّفّتين المنتشر في أقطار العالم ـ وحي إلٰهيّ بجميع سُوَره وآياته وجمله، لم يطرأ عليه تغييرٌ أو تبديلٌ ولا زيادةٌ ولا نُقصانٌ، من لدن جَمْعه حتّى اليوم، وقد وصل إلينا المجموع الأوّليّ بالتّواتُر القطعيّ، ولا شكّ لأحد من الإماميّة فيه.

فبَعْد ذا أمِن الإنصاف أن يقاس الموصوف بهذه الأوصاف بالعهدين أو الأناجيل المعلومة أحوالها لدى كلّ خبير؟ كما أنّي أهملت التّصريح بمرامي في مواضع متعدّدة من الكتاب، حتّى لا تُسَدَّد نحوي سهام العتاب والملامة، بل صرّحت غفلة بخلافه، وإنّما اكتفيت بالتّلميح إلى مرامي في ص: ٢٢، إذ المهِمّ حصول اليقين بعدم وجود بقيّة للمجموع بين الدّفّتين، كما نقلنا هذا العنوان عن الشّيخ المفيد في ص: ٢٦، واليقين بعدم البقيّة موقوف على دفع الاحتمالات العقلائيّة السّتّة المستلزم بقاء أحدها في الذّهن، لارتفاع اليقين بعدم البقيّة، وقد أوكلت المحاكمة في بقاء أحد الاحتمالات أو انتفائه إلى من يمعن النّظر فيما أدرجته في الكتاب من القرائن والمؤيّدات، فإن انقدح في ذهنه احتمال البقيّة فلا يدّعي جزافًا القطع واليقين بعدمها، وإن لم ينقدح فهو على يقين، و(ليس وراء عَبّادان قرية) كما يقول المثل السّائر، ولا يترتّب على حصول هذا اليقين ولا على عدمه حكم شرعيّ، فلا اعتراض لإحدى الطّائفتين على الأُخرى.

هذا ما سمعناه من قول شيخنا نفسه، وأمّا عمله فقد رأيناه، وهو لا يقيم لما ورد في مضامين أخبار [التّحريف] وزنًا، بل يراها أخبار آحاد لا تثبت بها شيئاً، بل يضرب بخصوصيّاتها عرض الجدار سيرة السّلف الصّالح من أكابر الإماميّة كالسّيّد المرتضى، والشّيخ الطّوسيّ، وأمين الإسلام الطّبرسيّ وغيرهم، ولم يكن ـ العياذ بالله ـ يلصق شيئًا منها بكرامة القرآن، وإن ألصق ذلك بكرامة شيخنا قدّس سرّه من لم يطّلع على مرامه، وقد كان باعتراف جميع معاصريه رجاليّ عصره، والوحيد في فنّه، ولم يكن جاهلًا بأحوال تلك الأحاديث ـ كما ادّعاه بعض المعاصرين ـ حتّى يعترض عليه بأنّ كثيرًا من رُواة هذه الأحاديث ممّن لا يعمل بروايته، فإنّ شيخنا لم يورد هذه الأخبار للعمل بمضامينها، بل للقصد الّذي أشرنا إليه. (٢: ٥٥ ـ ٥٥١)

الفصل الخامس والسّبعون

نصّ الأمينيّ (م: ١٣٩٠) في «الغدير»

قال ردًّا على افتراءات ابن حَزْم: «فهؤلاء أعلام الإماميّة وحملة علومهم الكالئين لنواميسهم وعقائدهم قديمًا وحديثًا يوقفونك على مَين الرّجل فيما يقول، وهذه فِرَق الشّيعة وفي مقدّمتهم الإماميّة مُجمِعة على أنّ مابين الدّفّتين هو ذلك الكتاب الّذي لاريب فيه، وهو المحكوم بأحكامه ليس إلّا.

وإن دارت بين شدقي أحد من الشّيعة كلمة التّحريف فهو يريد التّأويل بالباطل بتحريف الكلم عن مواضعه، لاالزّيادة والنّقيصة، ولاتبديل حرفٍ بحرفٍ كما يقول التّحريف بهذا المعنى هو وقومه ويرمون به الشّيعة».(٣: ١٠١)

الفصل السّادس والسّبعون

نصّ آية الله الحكيم (م: ١٣٩٠)

كما نُقِل عنه في «البرهان على عدم تحريف القرآن»[١]

إنّ رأي كبار المحقّقين وعقيدة علماء الفريقين، ونوع المسلمين من صدر الإسلام إلى اليوم على أنّ القرآن بترتيب الآيات والسُّوَر والجمع كما هو المتداول بالأيدي، لم يقولوا الكبار بتحريفه من قبل ولا من بعد. (٢٥٢ ـ ٢٥٣)

---

١ ـ تأليف: السّيّد مرتضى الرّضويّ ط: الإرشاد، بيروت ١٤١١ق.

الفصل السّابع والسّبعون

نصّ سلطان الواعظين (م: ١٣٩٢) في «صَدْ مقاله»[١]

القرآن الكريم معجزة خاتم الأنبياء صلّى الله عليه وآله

لقد بعث الله تعالى كلّ نبيّ من أنبياء أُولي العزم برسالة ذات قوّة تفوق جميع قوى البشر في ذلك الزّمان، ومنها أنّها تستطيع الاستحواذ على الموجودات في العالم بأمر الله تعالى وإذنه، فمتى شاء الأنبياء أن يثبتوا حقًّا للأُمم الماضية، توسّلوا بمعجزاتهم.

بيد أنّه كان لكلّ واحد منهم معجزة خاصّة، لم تكن عند غيره مثلها فيما سبق، فيتحدّى بها قومه، ويظهر الحقّ بواسطتها. فاختصّ النّبيّ صالح عليه السلام مثلًا بخروج النّاقة من الصّخرة الصّمّاء، ولم تصدر اليد البيضاء والثّعبان إلّا عن النّبيّ موسى عليه السلام دون الأنبياء الماضين، أو أنّ إحياء الموتى معجزة اختصّت بالنّبيّ عيسى عليه السلام فحسب.

ووفق هذه القاعدة المسلّم بها، فإنّه قد صدرت عن خاتم الأنبياء صلّى الله عليه وآله معجزات كثيرة كما صدرت عن الأنبياء المتقدّمين. وكان يختصّ فضلًا عن ذلك بمعجزة أيضًا، ألا وهي القرآن الكريم والكتاب السّماويّ الحكيم.

ومهما ذكرنا آنفًا أنّ معجزات كهذه، أي الاستحواذ على الجمادات والنّباتات والحيوانات وملكوت العالم العلويّ، حتّى أنّه قد وردت في الأخبار أربعة آلاف معجزة، غير أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لم يتحدَّ بأيّ منها، ولم يعدّها دليلًا على صدق نبوّته؛ لأنّها غير باقية، فتموت بموت النّبيّ صلّى الله عليه وآله.

بيد أنّ النّبيّ محمّدًا صلّى الله عليه وآله حينما مات ما ماتت معجزته كمعجزات الأنبياء الماضين؛ إذ وعده الله بأن لايموت تراثه بموته؛ لأنّ شرائع الأنبياء كانت مؤقّتة، وشريعته باقية وثابتة

---

١ ـ أي مائة مقالة. (وقد ترجم هذا النّصّ من الفارسيّة). (م)

إلى قيام السّاعة. ولذا يلزم النّاس معجزة خالدة، تَهديهم في كلّ آنٍ وزمانٍ، فالقرآن الكريم معجزة النّبيّ الخالدة.

إذا أراد إنسان عاقل وعالم ومنصف ومجرّد من جميع القيود أن يعتنق اليوم دينًا مدعومًا بالحجّة والبرهان، ويشاهدهما بالحسّ والعيان، فلايختار غير دين الإسلام. فلو ذهب رجل عند خاخام وقال له: ما البرهان الّذي كان يدلّ على صدق نبوّة النّبيّ موسى عليه السلام؟ لقال له: اليد البيضاء والثُّعبان. ولو قال له: أرنيها، لسكت الخاخام لامحالة؛ إذ ليس لها دليل وبرهان.

ولو ذهب عند البابا والقسّ وطالبهما بالدّليل على صدق نبوّة النّبيّ عيسى عليه السلام، لذكر له إحياء الموتى وإنطاق الأبكم وصنع الخفّاش من الطّين وجعل الحياة فيه. ولو طلب منه رؤية هذه البراهين لسكت؛ لأنّ هذه المعجزات ماتت بموت عيسى عليه السلام.

ولو ذهب عند عالم ومبلّغ إسلاميّ وقال له: ماهو الدّليل على صدق نبوّة النّبيّ محمّد صلى الله عليه وآله؟ لما قال له: شقّ القمر وردّ الشّمس، أو عروجه بجسمه إلى السّماء، أو مجيء الشّجرة إليه، أو تكلّم الحَصٰى في كفّه المبارك، وأمثال ذلك، بل تمسّك بمعجزة النّبيّ الخالدة، وعرض عليه كلام الله العظيم والقرآن الكريم؛ إذ دليل صدق العاشق في كمّه.

إنّ أدلّ دليل على إثبات نبوّة النّبيّ وخاتميّته هو القرآن الكريم؛ إذ حيّر عقول العقلاء منذ ألف وأربعمائة عام تقريبًا. وأنّ المجد والشّرف الّذي نحظى به معاشر المسلمين دون أرباب الملل والنّحل قاطبة هو هذا الكتاب السّماويّ المقدّس؛ إذ بلغ إلينا دون نقص أو تحريف. هذا من جهة ومن جهة أُخرى أنّ في هذا الكتاب العظيم دلائل إعجاز كثيرة، فيقنع كلّ عالم وعارف وعامّيّ وجاهل منصف ويجذبهم إليه.

(المقالة السّابعة والأربعون ص: ٢٤٣ ـ ٢٤٥)

البرهنة على تواتر وجود القرآن منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الآن

إنّ القرآن الكريم كتاب مسند ومحكم يختلف عن سائر الكتب، نُقل متواترًا من زمان بعثة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله حتّى زماننا، ولم ينقطع السّند المتّصل به أبدًا. يعني أنّه صلى الله عليه وآله

مااحتكر القرآن وما أخفاه منذ اليوم الأوّل لبعثته إلى اليوم، بل كان يأمر من يحضر عنده من كُتّاب الوحي، مثل: الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، ومُعَاذ بن جَبَل، وعُثمان بن عَفّان، بأن يكتبوا كلّ آية تنزل عليه على الفور. ثمّ يقرأها على عامّة الأصحاب والأفراد، ويوصي بتأكيد بالغ بحفظها، ويجعل ثوابًا عظيمًا لتلاوتها وكتابتها ونشرها وتعليمها وتعلّمها.

وفي العام العاشر للهجرة الّذي توفّي النّبيّ صلى الله عليه وآله أسلم جميع سكّان شبه جزيرة العرب، إضافة إلى اليمن وبقعة من الحبَشة وفلسطين وسوريا، وكان جميعهم حماة للقرآن، وكثير منهم حُفّاظًا له بوجد وشغف تامّ.

وعلاوة على ذلك أنّ القرآن الكريم أساس علمهم ومعرفتهم، ومركز ومصدر ومدرك الأحكام الشّرعيّة والمبادئ الدّينيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة، والمعجزة الثّابتة الخالدة لخاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله.

وكان عامّة النّاس يهتمّون بقراءة القرآن اهتمامًا عظيمًا لنيل الثّواب، وقد عزم بعضهم على ختمه كلّ ليلة، ولمّا سمع النّبيّ صلى الله عليه وآله بذلك أمرهم بختمه كلّ شهر، كما روى الحافظ أبوعبد الرّحمان أحمد بن عليّ النّسائيّ ـ الّذي كان أفقه مشايخ مصر في أواخر القرن الثّالث الهجريّ ومن أكابر علماء الجمهور وأصحاب الصّحاح السّتّة ـ في «سُنَنه» عن عبد الله بن عمر؛ قال: جمعت القرآن فقرأت به كلّ ليلة، فبلغ النّبيّ صلى الله عليه وآله، فقال: «اقرأه في شهر».

فكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله جمّ غفير من المسلمين حُرّاس وحُفّاظ وقُرّاء للقرآن؛ إذ قال مرارًا وبصراحة بألفاظ مختلفة حسب مااتّفق عليه المسلمون شيعة وسنّة: «إنّي تارك فيكم الثّقَلَين: كتاب الله وعترتي، إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبدًا». وقد أمر المسلمين بذلك لأنّ القرآن كان في متناول أيديهم؛ إذ كان في عهده خلق كثير من نقلة القرآن وقُرّائه وحُفّاظه.

ولم تقع حوادث بعد وفاة النّبيّ صلى الله عليه وآله كما وقعت لليهود والنّصارى بعد النّبيّ موسى والنّبيّ عيسى على نبيّنا وآله وعليهما السّلام؛ لأنّ الإسلام كان في سموّ وعلوّ وانتشار

على الدّوام عند بعثة رسول الله ﷺ وبعد وفاته، ولم تقع أيّ حادثة للمسلمين كحوادث البابليّين والرّوم واليهود، وترد فترة، ولم يرفع القرآن، كما رفعت التّوراة ألف عام والإنجيل نحو ثلاثمائة عام من بني إسرائيل، كما نقل علماء ومفسّري اليهود والنّصارى، مثل: «آدم كلارك» و«نوتين» وغيرهما من محقّقيهم.

بيد أنّه مايقرب من ألف وأربعمائة عام كان الآلاف المؤلّفة حُرّاسًا للقرآن الكريم وحُفّاظًا وناقلين على الدّوام في كلّ عهد وزمان. فليس هناك كتاب مقدّس ثابت إلّا القرآن الكريم منذ نزوله على رسول الله إلى زماننا هذا بنحو التّواتر. ولذا يمكن الاعتماد على هذا الكتاب المقدّس وفق قواعد العلم والعقل والنّقل، ولاشكّ أنّ العمل بكتاب كهذا عزّة وفخر لأهل العلم والعقل والمنطق. **(المقالة الخمسون ص: ٢٥٠ ـ ٢٥٢)**

الفصل الثّامن والسّبعون

نصّ الشَّعْرانيّ (م: ١٣٩٣) في «نَثْر طوبى»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

قضى الله تعالى بحفظ القرآن من التّحريف والتّصحيف، ومع أنّه حفظ فيه التّواتر، فإنّ المسلمين منذ ظهور الإسلام حتّى يومنا هذا يتلون القرآن بخصائصه اللّفظيّة تقرّبًا إلى الله، لا أنّهم يحفظون معناه مجملًا في بالهم. وفي كلّ زمان يتلو كلام الله ويكتبه جمّ غفير بهذا القيد وهذه القربة، فلو أخطأ قارئ في قراءته، لانتبه إليه السّامع بأنّه قرأ مثلًا كسرة الواو فتحة، أو قرأ فتحة النّون ضمّة، خلافًا للأحاديث والأشعار والخُطَب؛ إذ لايلزم ذلك في حروفها وحركاتها. كما أنّ النّاس قاطبة يقرأون القرآن، ولايقرأون الخُطَب والأحاديث إلّا قليلًا.

ولهذا لايتخالجنا شكّ، ولايعترضنا ريب أنّ ألفاظ القرآن الّتي نقرأها هي عين

قراءتها في عهد النّبيّ ﷺ ، وهكذا حفظت. خلافًا للأحاديث والأشعار والكتب الأُخرى، فإنّا على يقين أنّه قد تبادر إليها التّغيير والتّبديل، كما شاهدنا ذلك فيها كثيرًا. وإذا اعتمدنا على خبر، ماسرى ذلك إلى جميع ألفاظه كالقرآن، بل نحفظ معناه على وجه الإجمال.

وإن صحّت القراءات في القرآن، فهي كما كانت في عهد النّبيّ ﷺ ، وجوّزنا على اختلافها. **وإن قيل**: لم يكن كلّ حُفّاظ القرآن صادقين وأُمناء، **قلنا**: ليس هذا شرطًا للتّواتر، بأن يكون كلّ الرُّواة عدولًا، بل ينبغي أن يكونوا على قدر في الكثرة، بحيث لايحتمل تواطؤهم على الكذب.

وكما نعلم فإنّ كتب «أفلاطون وأرسطو» قد رويت عنهما، رغم أنّ رُواتها كفرة، وليسوا بكثرة عدد رُواة القرآن، وقد تناولنا هذا المعنى في مواضع أُخرى أيضًا، ولاسيّما في مقدّمة «تفسير المنهج» وفي حاشية كتاب «الوافي». (١: ١٨٠ ـ ١٨٢)

نصّه أيضًا في مقدّمة «منهج الصّادقين»[١]

عدم نقص القرآن وتحريفه

أُثيرت شبهة نقص القرآن وتحريفه حينما أراد عُثمان إبّان خلافته أن يجمع النّاس قاطبة على قراءة واحدة، ولمّا أحرق سائر المصاحف، توهّم أُناس أنّ قسمًا من القرآن أحرق أثناء ذلك. غير أنّ نُسَخ القراءات المحترقة لازال باقيًا، ونحن نعلم مدى اختلاف المصاحف في القراءة قبل ذلك.

إنّ احتمال النّقص والتّحريف في القرآن لرأي سخيف جدًّا، ومن قال به فهو سفيه وطائش. وقد أبطله السّيّد المرتضى بالحجّة والبرهان، ودحضه العلماء في «مجمع البيان» و«التّبيان» وفي سائر الكتب، بل لم يتناوله أحد في الطّبقة الوسطى من العلماء

---

١ ـ قد تُرجِم هذا النّصّ من الفارسيّة. (م)

أبدًا، كالعلّامة والشّهيد والمحقّق.

وقال الشّيخ الصّدوق: «ومَن نَسَب إلينا أنّا نقول: إنّه أكثر من ذلك فهو كاذب[١]».

وقال العلّامة ﷺ في «التّذكرة»: «يجب أن يقرأ بالمتواتر من الآيات، وهي ماتضمّنه مُصْحَف عليّ عليه‌السلام؛ لأنّ أكثر الصّحابة اتّفقوا عليه[٢]».

ونُقِل في «مجمع البيان» في تفسير سورة التّحريم عن أبي بكر بن عَيّاش؛ إذ اختار التّخفيف في قوله تعالى: ﴿عَرَّفَ بَعْضَهُ﴾[٣]، فقال: «إنّي أدخلتها في قراءة عاصم، من قراءة عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام، حتّى استخلصت قراءته[٤]»، يعني قراءة عليّ عليه‌السلام.

وقال ابن النّديم في «الفهرست» حول قراءة حَفْص: «وكانت القراءة الّتي أخذها عن عاصم مرتفعة إلى عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام، من رواية أبي عبد الرّحمان السُّلَميّ[٥]». وقراءة حَفْص هي القراءة المتداولة والمشهورة اليوم، وتكتب المصاحف وِفْقها.

والقول الصّحيح عندنا هي القراءة المعروفة، قراءة أميرالمؤمنين عليه‌السلام المنقولة عن عاصم. ومن محاسن هذه القراءة أن ليس فيها الإدغام الكبير والتّكسّر والإمالة وسائر التّمحّلات الأُخرى، كما أنّ تعليمها سهل.

ونكتفي هنا بذكر بعض النّكات باختصار:

الأُولى ـ لقد جمعت الآيات في السُّوَر في عهد النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله وبأمره، وكذلك ترتيب الآيات، وسورة كذا كبيرة، وسورة كذا صغيرة، وفي مستهلّ سورة حروف مقطّعة، وليس هي في سورة، وماهي الحروف في الّتي تضمّها، وأسماء السُّوَر، وكلّ سورة تبتدئ بـ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ إلّا براءة، كلّ ذلك كان بأمر النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله. وقد كتبت كلّ سورة أو

---

١ ـ الاعتقادات: ٦٣.

٢ ـ تذكرة الفقهاء ١: ١١٥.

٣ ـ التّحريم/٣.

٤ ـ مجمع البيان ٥: ٣١٢.

٥ ـ الفهرست: ٤٣.

حملت باسم جماعات كثيرة من المسلمين في جزيرة العرب.

ومارُوي أنّ أمير المؤمنينعليه السلام أراد أن يجمع القرآن، فالمراد جمع السُّوَر في مجلّد، وليس جمع الآيات المتفرّقة وتكوين السّورة، كما فعل زيد بن ثابت وآخرون؛ إذ كان ترتيب السُّوَر وتكوينها في عهد النّبيّﷺ، مثل ما ورد في القرآن: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[1] وقوله: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾[2] وقوله أيضًا: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾[3]. وقد جاءت أسماء سُوَر كثيرة في أخبار رسول اللهﷺ، وذكر فضائلها، كسورة يسٓ وسورة البقرة وغير ذلك.

الثّانية ـ كان عدد حُفّاظ القرآن في عهد النّبيّﷺ يفوق التّواتر، ورغم أنّهم جميعًا لم يحفظوا كلّ السُّوَر إلّا أنّه كان لكلّ سورة جمّ غفير من الحُفّاظ.

الثّالثة ـ كان الاختلاف بين القُرّاء قبل إحراق المصاحف ضئيلًا جدًّا، ويتّضح من الأمثلة المنقولة من قراءة عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب أنّها لاتتجاوز الكلمتين والثّلاث زيادةً ونقصانًا، أو اختلاف كلمة أو كلمتين في التّرادف. وإن كان الإحراق هتكًا لحرمة القرآن، إلّا أنّ السّبب شدّة عناية المسلمين بكلّ حرف وكلمة؛ إذ ثارت حفيظتهم لمّا رأوا بعض النّاس يقرأون بضعة ألفاظ مسموعة بالآحاد من الأخبار. وألزموهم بالقراءة المتواترة للمُصْحَف الأُمّ، ولعلّه اختفت بعض القراءات المتواترة حينذاك.

وليس هذا ينمّ عن أنّ مصاحف الصّحابة قد أتلفت جملة بعد أن أحرق عُثمان المصاحف بل أبعدت رسميًّا، وكانت بين أيدي المسلمين نُسَخ منها قبل بضعة قرون، وقد رأى ابن النّديم بعضها في القرن الرّابع. واختلاف القراءة الّتي تُروى في التّفاسير عن ابن مسعود وأُبيّ وآخرين هي من هذه النُّسَخ إلّا أنّها سقطت من التّواتر ولم تصل إلينا لعدم رسميّتها وقلّة عددها.

---

١ ـ البقرة/٢٣.

٢ ـ هود/١٣.

٣ ـ النّور/١.

الرّابعة ـ أنّ اختلاف القراءة شيء، وتحريف القرآن شيء آخر؛ لأنّ أحدًا من علماء المسلمين لم ينكر اختلاف القراءة، سواء في حياة النّبيّ ﷺ أم بعده. وهذا الاختلاف عندهم كما أنّ مصنّفًا جوّز وجهين في عبارة من كتابه، فمثلًا أنّ الحاجّ الملّا هادي السّبزواريّ قُدّس سرّه جوّز في شرح هذا البيت:

سمّيت هذا غرر الفرائدِ أودعت فيها عقد العقائدِ

أن تقرأ كلمة «غرر» بضمّ الغين وفتحها، وكذلك النّبيّ، فإنّه جوّز عدّة قراءات بأمر الله.

أمّا التّحريف فينكره الجميع، عدا جماعة من الحشويّة، فهم لم يفقهوا معنى بعض الرّوايات، أو أنّهم استندوا إلى روايات ضعيفة. وقيل: أخرجوا بعض الآيات بوجه من الوجوه بعد رحلة النّبيّ ﷺ بعمد أو غير عمد، خلافًا لرضاه؛ إذ لم يتفوّه بها بهذا الشّكل في حياته، أو أنّهم حذفوا بعض الآيات.

ولاينبغي لنا أن نخوض في هذا الكلام أكثر من ذلك؛ لأنّه ليس صحيحًا في مطلق المتواترات، وماذكرناه يوضّح علّة اشتباه صاحب «فصل الخطاب» لأنّه نقل اختلاف القراءات، وخصوصًا الشّواذّ منها، واعتبرها دليلًا على تحريف القرآن.

الخامسة ـ أنّ مانسخ بالتّلاوة ـ وهو من القرآن ـ قد تلي مدّة في عهد النّبيّ ﷺ ، ثمّ نسخ بأمر الله تعالى، كما يفعل مؤلّف كتاب، فيهذّبه بعد التّأليف، فيمحو بعض سطوره ومطالبه. والنّسخ غير التّحريف؛ إذ إنّ أكثر العلماء يعدّون نسخ التّلاوة جائزًا والتّحريف باطلًا، والتّحريف أن يغيّر فيه آخرون دون رضا المؤلّف.

وزعم بعض العلماء المعاصرين في مقدّمة تفسيره الموسوم بـ«البيان» أنّ نسخ التّلاوة يوجب تحريف القرآن، فأنكره وقال: لم يعدّ علماء الشّيعة قاطبة هذا الأمر ممكنًا. ولكنّ ذلك غير صحيح؛ لأنّ نسخ التّلاوة على فرض وقوعه يصدر عن الله، ولاصلة له بتحريف النّاس، ويعتبره علماء الشّيعة أيضًا ممكنًا على الأغلب، حيث لايثبت وقوعه.

كما أنّ العلّامة قال في «نهاية الأُصول»: «ونقل عن شاذّ من المعتزلة المنع ..»[1]، ويستفاد من كلامه أنّه يقول بوقوع نسخ التّلاوة، ويتّضح من كلام المحقّق في «المعارج» أنّه كان مردّدًا في وقوعه. والآيات المنسوخة الّتي تُروى لاتشبه القرآن، كآية الرّجم: «إذا زنى الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة نكالًا من الله والله عزيز حكيم»، وقد رُوِيت بعبارة أُخرى أيضًا. وقال بعض أصحاب النّبيّ ﷺ على ماروي: «لقد علمنا أنّ سورة الأحزاب تعادل سورة البقرة في عهد النّبيّ ﷺ». ولابدّ أنّ هذا الرّجل كان على عجلة من أمره عند سماعه هذه السّورة، فظنّها طويلة. ولايمكن أن نثبت وجود منسوخ التّلاوة بأمثال هذه الأوهام.

وقد أنكر صاحب التّفسير المذكور وقوع النّسخ في القرآن جملة، إلّا ماأُشير في النّاسخ إلى المنسوخ، كما أنكر السّيّد أحمد خان الهنديّ في تفسيره وقوع النّسخ مبدئيًّا في الشّريعة الإسلاميّة.

وكلاهما غير صائب؛ لأنّه تعالى عيّن في الآية / ٢٤٠ من سورة البقرة عدّة الوفاة عامًا واحدًا للنّساء، وناسخها الآية (٢٣٤) من هذه السّورة، فقلّل العدّة إلى أربعة أشهر وعشرة أيّام، وعلّة ذلك وتوجيهه مفصّل في كتب الأُصول.

وحسبنا أن نذكر موردًا واحدًا لردّ من يذهب إلى ذلك ...**[ثمّ ذكر النّكتة السّادسة في ترتيب سُوَر القرآن، كما تقدّم عنه في الباب الرّابع من المجلّد الثّاني]. (١: ١٤ ـ ١٧)**

---

١ ـ نهاية الوصول إلى علم الأُصول، المقصد الثّامن في النّسخ، البحث الرّابع «في جواز نسخ التّلاوة دون الحكم» المخطوطة.

الفصل التّاسع والسّبعون

نصّ أبي زُهرة (م: ١٣٩٣) في «زَهْرة التّفاسير»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

قد ذكرنا في مواضع كثيرة أنّ معجزة القرآن من نوع الكلام؛ لأنّه ليس حادثة تنتهي بانتهاء زمانها، بل هو كتاب محفوظ قائم تقرأه الأجيال، ويتحدّاها جميعًا، ولقد روينا من قبل قول النّبيّ ﷺ: «مامن نبيّ إلّا أُوتي مامثله آمن عليه البشر، وكان الّذي أُوتيته وحيًا، وإنّي لأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة».

وقد تعهّد الله العليّ الكبير بحفظه ليخاطب الأجيال إلى يوم القيامة، فقال: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أضاف الحفظ إليه سبحانه، فكان ذلك تمكينًا وتوكيدًا.

وقد حفظه الله تعالى كما وعد من التّغيير والتّبديل والتّحريف والتّصحيف فأوجب حفظه مرتّلًا، كما قال تعالى: ﴿...وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾[1]. وقال تعالى: ﴿...وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾[2] وقد علّم النّبيّ ﷺ صحابته ترتيله، وعلّموه من بعدهم، واقتضى ذلك أن يعتمد في حفظ القرآن على الصّدور، ولايكون الاعتماد على السّطور وحدها؛ لأنّه يمكن فيها التّغيير والتّبديل، والصّدور تمنع ذلك، ولاتزال تطّلع على طائفة من اليهود تريد أن تجعله كغيره من الكتب، فيبيّن حفظةُ القرآن الكريم إفساد فعلهم الدّنيء.

وحفظت شريعته من التّغيير والتّبديل، فهي قائمة وإن حاول بعض المنافقين الّذين يدهنون للحُكّام تحريفها عن مواضعها بتحليل ماحرّم الله، والله من ورائهم محيط.

(٨: ٤٤٧١)

---

١ ـ الفرقان/٣٢.

٢ ـ المزّمّل/٤.

نصّه أيضًا في «المعجزة الكبرى»

المعجزة الخالدة

تلك المعجزة الخالدة هي القرآن الّذي يتحدّى الأجيال كلّها أن يأتـوا بـمثله، ولو اجتمعت الجنّ والإنس على أن يأتوا بمثله لا يأتون بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا، كما ذكر الله سبحانه وتعالى في محكم التّنزيل: ﴿الَّذِى لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[1] هو حجّة الله على خلقه، وحجّة النّبيّ في رسالته، وسِجِلّ الشّريعة المحكم في بيانه، وهو المرجع عند الاختلاف والحكم العدل عند الافتراق، وهو الطّريق المسـتقيم المرشد عند الاعوجاج، من سَلَكه وصل، ومن لجأ إليه اهتدى.

روى التِّرمِذيّ بسنده عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وكرّم وجهه في الجنّة أنّه قال: «سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُول: سَتكُون فِتَنٌ كقِطَع اللَّيْل المُظلِم، قلت: يا رسولَ الله وَمَا المَخْرَجُ مِنْها؟ قال: كِتَاب الله تبارك وتعالى، فيه نَبأُ من قَبلِكُم، وَخَبرُ ما بعدَكم، وَحُكمُ ما بَيْنَكُم، وهو الفَصْل لَيْس بِالهَزلِ، مَنْ تَرَكَه مِنْ جَبّار قَصَمه الله، وَمَنِ ابتغى الهُدىٰ في غَيْره أضَلّه الله، وهو حَبْل الله المَتين، ونُورُه المُبين، والذِّكر الحَكيم، والصِّراط المُستَقيم، وهو الّذي لاتُزيغ به الأهواء، ولا تَلْتبس به الألسنة، ولا تَتَشَعَّب معه الآراء، ولا يَشْبَع مـنه العلماء، وَلا يَمَلُّه الأتقياء، ولا يَخْلُق على كَثْرة الرَّدّ، ولا تَنقَضي عَجائِبه، وَهُو الَّذِي لَمْ تَنْتهِ الجِنّ إذ سَمِعَتْه حَتّى قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِى إِلَى الرُّشْدِ...﴾[2] من عَلِم عِلْمه سَبَق، ومن قال به صَدَق، ومن حَكَم به عَدَل، ومن عَمِل به أُجِر، ومن دعا إليه هُدِي إلى صِراطٍ مُستَقيم، خُذها إليك يا أعْور»[3]... (ص: ١٥)

---

١ ـ فصّلت/٤٢.

٢ ـ الجنّ/٢.

٣ ـ فيه اختلاف يسير مع طبعة دار الكتب العلميّة في بيروت ١٤٢١ق (ج ٤: ١٩).

نصّه أيضاً في «الإمام زيد بن عليّ» دفاعاً عن الشّيعة

. . . ولكن خالفهم في ذلك [أي في تحريف القرآن] الكثيرون من الإماميّة وعلى رأسهم المرتضى والطّوسيّ وغيرهما . . . (ص: ٣٥)

الفصل الثّمانون

نصّ الميلانيّ (م: ١٣٩٥) في «مائة وعشرة أسئلة»

أقول بضرس قاطع: «إنّ القرآن الكريم لم يقع فيه أيّ تحريفٍ لابزيادة ولابنقصان، ولابتغيير بعض الألفاظ، وإن وردت بعض الرّوايات في التّحريف فالمقصود منها تغيير المعنى بآراء وتوجيهات وتأويلات باطلة، لافي تغيير الألفاظ والعبارات ..». (ص: ٥)

الفصل الحادي والثّمانون

نصّ الشّهيد المطهّريّ (م: ١٣٩٩) في «التّعرّف على القرآن»

أقسام معرفة القرآن

الآن وقد اتّضحت ضرورة معرفة القرآن، يجب أن نعرف ماهو طريق معرفة هذا الكتاب؟ بصورةٍ عامّةٍ فإنّ دراسة ومطالعة كلّ كتاب تستلزم ثلاثة أنماط من المعرفة:

الأُولى ـ المعرفة السّنديّة أو الانتسابيّة

في هذه المرحلة نريد أن نعرف مامدى حتميّة نسبة الكتاب إلى كاتبه؟ على سبيل

المثال أفرضوا أنّنا نريد أن نعرف ديوان حافظ أو الخَيّام[١]، وأوّل مانقوم به هو أن نعرف هل إنّ كلّ ماشتهر باسم ديوان حافظ يعود كلّه لحافظ، أم إنّ أجزاءً منه تتعلّق بحافظ بينما البقيّة منسوبة إليه؟ وكذلك الحال بالنّسبة لخَيّام والآخرين. وهنا تطرح النُّسَخ الخطّيّة نفسها، وبالطّبع تكون أقدم النُّسَخ أكثرها اعتبارًا، ومن هذا المنطلق نرى أنّ جميع الكتب دون استثناء بحاجةٍ لهذا النّوع من المعرفة، فكتاب حافظ الّذي طبعه المرحوم القزوينيّ المتضمّن للنُّسَخ المعتبرة، يتباين كلّيًّا مع كتب هذا الشّاعر الّتي كانت تطبع في إيران وبومباي والمتوفّرة لدى أكثر العائلات. تشكّل الكتب الّتي طبعت باسم حافظ قبل ٣٠ ـ ٤٠ سنة ماضية ضعف الكتب الّتي يعتبرها الإحصائيّون اليوم نُسَخًا معتبرة، بينما يتمّ في بعض الأحيان الحصول من بين الأشعار الّتي يعتبرها الإحصائيّون منسوبة ومزيفة على أشعارٍ بمستوى أشعار حافظ الجيّدة، أو عندما تلقون نظرة على الرّباعيّات المنسوبة إلى الخَيّام، فيحتمل أن تشاهدوا مايقارب ٢٠٠ رباعيّة هي بمستوى واحد. وإذا كان هناك تباين فإنّه يكون ضمن تلك الحدود الموجودة بين كلّ الشّعراء، وكلّما رجعتم إلى الوراء من النّاحية التّاريخيّة واقتربتم من عصر «الخيّام» فإنّكم ترون بأنّ الرّباعيّات المنسوبة إليه من بين هذه المجموعة يمكن أن تكون أقلّ من عشرين. بينما البقيّة إمّا مشكوك فيها أو تتعلّق بالآخرين.

وعلى هذا الأساس تتوقّف المرحلة الأُولى لمعرفة كتاب ماعلى مَدى حجّة نسبة الكتاب إلى قائله أو جامعه؟ وهل إنّ نسبة جميع الكتاب صحيح أم إنّ قسمًا منه صحيح والباقي غير صحيح؟ وفي هذه الحالة ماالنّسبة المِئَويّة من المواضيع الّتي نستطيع أن نؤيّدها من ناحية الانتساب؟ إضافة إلى ذلك ماالدّليل الّذي نستطيع على ضوئه أن نرفض جزءً منه ونؤيّد جزءً آخر، ونشكّ في جزء آخر؟

القرآن ليس بحاجة إلى هذا النّوع من المعرفة، وعلى هذا الأساس فإنّ الكتاب يتعلّق بالعالم القديم، ولايمكن الحصول من بين الكتب القديمة على كتاب آخر مرّت

---

١ ـ وهما شاعران إيرانيّان. (م)

عليه قرون، وظلّ إلى هذا الحدّ بعيدًا عن الشّبهات. إنّ مثل هذه المسائل وهي أنّ السّورة الفلانيّة مشكوكة، والآية الفلانيّة توجد في النّسخة الفلانيّة ولا توجد في النّسخة الفلانيّة، و...إلخ ليست مطروحةً أساسًا حول القرآن، بيد أنّ القرآن تقدّم على النُّسَخ وإحصائيّي النُّسَخ. وممّا لاشكّ فيه أنّ الّذي جاء بهذه الآيات هو محمّد بن عبد الله بمثابة معجزات وكلام الله، وليس بإمكان أيّ كان أن يدّعي وجود قرآن آخر غير هذا، ولم يظهر إلى اليوم أيّ مستشرقٍ في العالم يريد دراسة القرآن، ويقول ـ يجب أن نبحث عن النُّسَخ القديمة من القرآن، لنرى ماذا يوجد وماذا لايوجد فيها. وإذا كان هناك مثل هذه الحاجة بالنّسبة لـ«التّوراة والإنجيل» وكتاب «أوِسْتا» أو «شاهنامة» فِرْدوسيّ أو «رَوْضة» سَعْديّ أو أيّ كتاب آخر، فإنّ القرآن في غنى عنه.

عدم الحاجة هذه تنشأ مثل ما ذكرنا من تقدّم القرآن على النُّسَخ وإحصائيّي النُّسَخ، فالقرآن علاوة على كونه كتابًا سماويًّا مقدّسًا، وينظر إليه مؤيّدوه من هذه الزّاوية، كان يعتبر أكبر دليل وبرهان لصدق ادّعاء الرّسول الأكرم، ومن أكبر معجزاته. ثمّ إنّ القرآن لم يكن مثل التّوراة لينزّل مرّة واحدة ويتمّ التّساؤل عن النُّسَخ الرّئيسيّة، بل إنّ آيات القرآن نزلت بالتّدريج خلال ٢٣ عامًا. ومنذ اليوم الأوّل كان المسلمون يقرأون القرآن ويتعلّمونه ـ مثل الإنسان الكثير العطش الّذي يشاهد أمامه ماءً عَذْبًا ـ وكانوا يحفظونه ويسجّلونه عندهم، خاصّة وإنّ مجتمع المسلمين في تلك الأيّام كان بسيطًا، ولم يكن هناك كتاب آخر لكي يضطرّ المسلمون إلى حفظه من جهة وتسجيله من جهة أُخرى، مع العلم أنّ الذّهن الخالي وتوفّر حافظة قويّة وتفشّي الأُمّيّة، أدّى بالمسلمين أن يتلقّوا معلوماتهم من ما كانوا يرونه أو يسمعونه، لذلك فإنّ رسالة القرآن الّتي كانت تتجاوب مع أحاسيسهم وعاطفتهم استقرّت في قلوبهم، بالضّبط مثل النّقوش الّتي تُحكّ على الأحجار. وبما أنّهم كانوا يعتبرونه كلام الله وليس كلام البشر فكانوا يقدّسونه، ولا يسمحون لأنفسهم أن يتلاعبوا بكلمة أو حرف منه أو يقدّموا ويؤخّروا فيه، وكانوا يسعون على الدّوام للتّقرّب إلى الله بتلاوة هذه الآيات. إضافة إلى كلّ ذلك فإنّ الرّسول الأكرم انتخب منذ اليوم الأوّل

عدداً من الكُتّاب لتدوين القرآن ويسمّون بـ«كُـتّاب الوحي». ويعتبر هذا امتيازاً للقرآن بحيث لم يتمتّع به أيّ كتابٍ آخر من الكتب القديمة. وكان تدوين كلام الله منذ الأيّـام الأُولى من جملة الأسباب الحتميّة لحفظ وصيانة القرآن.

ومن الأسباب الأُخرى الّتي دفعت النّاس لقبول القرآن، الجـانب الأدبـيّ والفـنّيّ المنقطع النّظير لهذا الكتاب، الّذي يتمّ من خلاله التّعبير بـفصاحة وبـلاغة، فـالجاذبيّة الأدبيّة الكبيرة للقرآن كانت تحرّك النّاس للاهتمام بالقرآن وتعلّمه بسرعة. وخلافاً لسائر الكتب الأُخرى مثل ديوان حافظ وأشعار مولويّ و...إلخ، الّتي يتلاعب بها القُرّاء ليكمّلوه حسب اعتقادهم، فإنّ أحداً كان لايتجرّأ للتّلاعب بالقرآن ذلك أنّ الآية التّـالية: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾[1].

والآيات الأُخرى الّتي كانت تكشف عن نسبة الأقاويل إلى الله، كانت تتجسّم في ذهن ذلك الشّخص وتحثّه للانصراف عن هذا العمل.

وقبل أن يجد التّحريف منفذاً لدخول هذا الكتاب السّماويّ فإنّ آيات القرآن وصلت إلى مرحلة بحيث أصبح من غير الممكن إنكار القرآن، أو إضافة حتّى حرفٍ واحدٍ عليه، أو حذف حرفٍ منه، لذلك فنحن لسنا بحاجة إلى دراسة القرآن من هذه الزّاوية، بالضّبط مثلما لايجد علم القرآن نفسه بحاجة إلى مثل هذه الدّراسة. لكـن يـجب الإشـارة إلى المسألة التّالية وهي استناداً إلى اتّساع رُقعة الإسلام بسرعةٍ كبيرةٍ، والاهتمام الكبير الّذي أبداه النّاس في العالم إزاء القرآن، وأيضًا بسبب تواجد أكثر المسلمين في خارج المدينة الّتي كانت مركزًا للصّحابة وحافظي القرآن، فإنّ خطر تغيير القرآن بشكل متعمّد أو غير متعمّد كان موجوداً في المناطق البعيدة، غير أنّ يقظة ومحاولات المسلمين وقفت أمام هذا الأمر ومنعته. المسلمون أحسّوا بهذا الخطر منذ منتصف القرن الأوّل، ولهذا استفادوا من الصّحابة وحافظي القرآن، ووزّعوا نُسَخًا مصدّقة فـي خـارج المـدينة للـحدّ مـن التّغييرات الّتي قد تطرأ على القرآن بصورةٍ متعمّدةٍ أو غير متعمّدة في المناطق البعيدة عن

---

١ ـ الحاقّة/٤٤ ـ ٤٦.

المدينة ، ومنعوا إلى الأبد حصول أيّ تغييرٍ في القرآن خاصّة وإنّ اليهود كانوا من أكثر المصمّمين على هذا الأمر...[ثمّ ذكر المراحل الأُخرى من المعرفة وإن شئت فراجع] (١٣ ـ ١٧)

الفصل الثّاني والثّمانون

نصّ مَغْنية (م : ١٤٠٠) في تفسيره : «الكاشف»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

المراد بالذّكر؛ القرآن. وقيل : إنّ ضمير «له» يعود إلى محمّد ﷺ ، وإنّ الله يحفظه من أعدائه ، وهذا خلاف ظاهر الآية ، فيتعيّن إعادة الضّمير إلى القرآن.

وتسأل : من أيّ شيء يحفظ الله القرآن؟ فإن كان المراد إنّ الله يحفظه من التّحريف كما قال أكثر المفسّرين ، فبالأمس القريب طبعت إسرائيل أُلوف النُّسَخ من القرآن ، وحرّفت ماشتهت من الآيات ، منها الآية ٨٥ من سورة آلعمران الّتي صارت في قرآن إسرائيل : (ومن يبتغ غير الإسلام دينًا يقبل منه). وإن كان المراد بالحفظ أنّه لاأحد يستطيع الطّعن فيه فهذا خلاف الواقع.

وذكر الرّازيّ والطّبرسيّ: عددًا من الأجوبة، ولكنّها غير مقنعة. والّذي نراه أنّ المراد بحفظ القرآن إنّ كلّ مافيه هو حقّ ثابت وراسخ مدى الأزمان ، لايمكن ردّه والطّعن فيه بالحجّة، بل كلّما تقدّمت العقول والعلوم ظهرت أدلّة جديدة على صدق القرآن وعظمته، وهذا المعنى الّذي فسّرنا فيه حفظ القرآن تدلّ عليه أو تشعر به الآية ٤١ ـ ٤٢ من فصّلت ﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

(٤ : ٤٦٨ ـ ٤٦٩)

إسرائيل والقرآن

﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤١ ـ ٤٢

وصف سبحانه القرآن بأنّه عزيز وأنّه لايأتيه الباطل ، ومعنى عزيز أنّه القاهر الغالب

بحججه الواضحة وبراهينه القاطعة، أمّا حفظه من الباطل فقد ذكر له المفسّرون خمسة معاني، وأقربها إنّ كلّ مافيه من عقيدةٍ وشريعةٍ وأنباءٍ وغيرها فهو حقّ لاريب فيه. وتقدّم الكلام عن ذلك مفصّلًا عند تفسير الآية ٩ من سورة الحِجْر، وذكرنا هناك أنّ إسرائيل طبعت أُلوف النُّسَخ من القرآن، وشوّهت بعض الآيات، منها الآية ٨٥ من سورة آل عمران الّتي صارت في قرآن إسرائيل (ومن يبتغ غير الإسلام دينًا يقبل منه) وقد حدث هذا سنة ١٩٦٨. فجمع الأزهر هذه النُّسَخ ومنعها من الانتشار، ولكنّ إسرائيل عادت ثانية وزوّرت سنة ١٩٦٩ آيات أُخرى منها: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ اَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [١]، فغيّرت إسرائيل كلمة «لُعِنوا» إلى كلمة «آمنوا» وغَمَرت بهذه النّسخ أسواق لبنان ومُعظم البلاد العربيّة وماليزيا وباكستان والهند وأندونيسيا وغينيا وساحل العاج وإيران..وفي هذا اليوم بالذّات ٢٥ ـ ٢ ـ ٧٠ نشرت جريدة «النّهار» البيروتيّة أنّ المحامي فاروق سعد أقام بوكالته عن مكتبة ومطبعة المشهد الحسينيّ بالقاهرة دعوى على مجهول بجرم تزوير طبعة القرآن الكريم وتقليدها وتحريفها وتعديلها، وإنّ النُّسَخ المُحرَّفة طبعت في ألمانيا الغربيّة في مطبعة «كولونيا ـ دويتس».

ولم تقف إسرائيل في حربها للإسلام والمسلمين عند هذا الحدّ...فأذاعت القرآن من إذاعتها محرّفًا، وقد ظلّت إذاعة القاهرة شهرًا كاملًا تسجّل القرآن من إذاعة إسرائيل.. وأيضًا صمّمت إسرائيل «راديوهات» لاتلتقط إلّا إذاعتها الّتي تحرّف القرآن وباعتها بأبخس الأثمان...فعلت إسرائيل هذا وأكثر من هذا تطبيقًا للمبدأ الصّهيونيّ الّذي أعلنه أحد زعماء الصّهاينة بقوله: «يجب أن نتّخذ القرآن سلاحًا مشهورًا ضدّ الإسلام لنقضي عليه».

نذكر هذا كمثل للحرب الّتي تَشُنُّها إسرائيل على الإسلام..عسى أن يعتبر به بعض الملوك والرّؤساء بل وبعض الشّيوخ أيضًا الّذين يتسمّون باسم الإسلام، ويعملون في الخفاء لصالح إسرائيل ومن يساندها..وطريف قول بعض الشّيوخ المزيّفين: إنّ إسرائيل أحسن من غيرها لأنّها تذيع القرآن من إذاعتها..أجل، ياشيخ إنّها تذيعه بل وتطبعه

---

١ ـ المائدة/٦٤.

وتنشره أيضًا، ولكن مزيّفًا ومحرّفًا لتقضي على الإسلام تمامًا كبعض المعمّمين المزيّفين. (٦: ٤٩٧ ـ ٤٩٨)

نصّه أيضًا في تفسيره الآخر: «التّفسير المُبين»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

المراد بالذّكر هنا القرآن الكريم وضمير «له» يعود عليه، والمعنى أنّ هذا القرآن الموجود فعلًا بين الدّفّتين المألوف المعروف لدى كلّ النّاس هو بالذّات الّذي نزل على محمّد صلى الله عليه وآله بلاتقليم وتطعيم، على العكس من الكتاب المعروف الآن بالتّوراة فإنّه غير الّذي جاء به موسى عليه السلام، وكذلك الكتاب المعروف بالإنجيل فهو غير الّذي نزل على عيسى عليه السلام[1]. (ص: ٣٣٨)

نصّه أيضًا في «الشّيعة في الميزان»

[القرآن عند الشّيعة]

إنّ الإماميّة أشدّ النّاس تمسّكًا بالقرآن، ومحافظة عليه، وتعظيمًا له، ومنه يستقون عقيدتهم وأحكامهم، وبه يدفعون شبهات المبطلين، وأقوال المتحذلِقين، فهو عندهم المعجزة الكبرى، والمقياس الصّحيح للحقّ والهداية، فقد رووا أنّ أئمّتهم أمروهم أن يعرضوا ماينقل عنهم على القرآن، فإن خالفه فهو كذب وافتراء وزُخرُف وباطل يجب ضَرْبه في عرض الجدار.

لاتحريف في القرآن

ويستحيل أن تناله يد التّحريف بالزّيادة أو النّقصان للآية/٩ الحِجْر ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

---

١ ـ راجع «الرّحلة المدرسيّة» للشّيخ جواد البلاغيّ: ١ ـ ١١.

الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ والآية/٤٢ فصّلت ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

ونسب إلى الإماميّة افتراء وتنكيلًا نقصان آيات من آي القرآن، مع أنّ علماءهم المتقدّمين والمتأخّرين الّذين هم الحجّة والعمدة قد صرّحوا بأنّ القرآن هو مافي أيدي النّاس لاغيره، فمن المتقدّمين الشّيخ الصّدوق في كتاب «اعتقاد الشّيعة الإماميّة»، والسّيّد المرتضى في كتاب «المسائل الطرابلسيّات»، والشّيخ الطّوسيّ في كتاب «التّبيان»، ومن المتأخّرين الشّيخ جعفر النّجفيّ في كتاب «كشف الغطاء»، والسّيّد محسن البغداديّ في «شرح الوافية»، والشّيخ علي الكَرَكيّ ألّف رسالة خاصّة في نفي الزّيادة، والسّيّد محسن الأمين في الجزء الأوّل من «أعيان الشّيعة»، والشّيخ جواد البلاغيّ في الجزء الأوّل من «آلاء الرّحمان». ونقل الأمين والبلاغيّ في هذين الكتابين أنّ القائلين بالنّقصان هم أفراد من شذاذ الشّيعة، والحشويّة من السّنّة لايعتدّ بقولهم. إذن نسبة التّحريف إلى الشّيعة كنسبته إلى السّنّة، كلتاهما لم تبن على أساس من الصّحّة.

(٣١٤ ـ ٣١٥)

الفصل الثّالث والثّمانون

نصّ الشّهيد البِهِشتيّ (م: ١٤٠٠)

في مقالة عنوانها: «التّحريف في الإسلام»[١]

[معنى التّحريف]

إنّ التّحريف والانحراف والحرف من جذر واحد، فالحرف: الجانب والطّرف، وحرف المِنْضَدة: طرفه؛ يقال: المِنْضَدة أربعة أحرف، أي له أربعة أطراف، وكلّ جسم

---

١ ـ تُرجم هذا النّصّ من الفارسيّة. (م)

على الأرض ذو بضعة أحرف، أي بضعة جوانب وأطراف. ولوضع جسم موزون على الأرض، يجب أن يكون موزونًا بالنّسبة إلى جميع أطرافه وجوانبه، وإن مال إلى حرف، أي إلى طرف وجانب من أطرافه وجوانبه، اختلّ توازنه وسقط، فنقول في هذه الحال: إنّ الجسم أصيب بالانحراف، والتّحريف: التّحويل والصّرف.

تحريف الدّين

من الحقائق المسلّم بها في تاريخ البشر أنّ كلّ دين وطريقة فلسفيّة أو أخلاقيّة أو اجتماعيّة، تَعْصَف بها رياح التّغيير على مدى الزّمان، ولاتبقى على حالتها الأُولى؛ إذ لاتجد نهجًا بقي على حاله ووصفه الّذي انتهجه مؤسّسه الأصليّ، ولم تناله يد التّغيير والتّبديل أبدًا.

ويكون هذا التّغيير والتّبديل في طريق التّكامل أحيانًا، أي يسيّر الدّين أو الطّريقة في نفس الطّريق الأصليّ ويكمّله، وهذا مايطلق عليه «التّكميل». ولايكون في طريق التّكامل أحيانًا، بل يحرف الدّين أو النّهج عن طريقه، ويخرجه عن طريقه الأصليّ، وهذا مايطلق عليه «التّحريف».

عوامل التّحريف

إنّ عوامل تحريف دين ومذهب أو فكر ونهج مختلفة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ ـ النّزعات والعادات الّتي اعتادها النّاس سنين طويلة، ولايستطيعون أن يقلعوا عنها بسهولة. وإن اعتنقوا دينًا أو اتّبعوا طريقة، نزعوا إلى استغلال التّأويل والتّفسير، أو نقص أو زيادة قسم منها، حتّى يجعلوها مطابقة لشهواتهم قدر الإمكان، ويحافظوا على عاداتهم ونزعاتهم الّتي يأنسون بها، بدل أن ينقادوا لتّعليمات وسنن وقوانين دينهم ونهجهم الّذي انتخبوه.

ب ـ تطفّل ونفوذ ذوي القوّة والثّروة، فهم يبغون استغلال جميع الوسائل حتّى الدّين والمذهب، للاحتفاظ بقوّتهم وثروتهم أو اتّساعهما. ولايحول دون وصولهم إلى غايتهم

حائل أبدًا، وإذا اقتضى الأمر تذرّعوا بوسائل، كي يفسّروا الحقائق الدّينيّة ويأوّلوها، أو ينقصوها ويزيدوها، حتّى يخفّفوا من وطأة قدرتها الخلّاقة الّتي هي عادة سدّ في طريق مطامعهم. ويستخدمونها عند الضّرورة وسيلة لإخضاع أتباعهم، للتّمادي في جناياتهم غير المشروعة.

ج ـ تصادم الآراء والعقائد، فكلّ دين ومسلك لابدّ أن يصطدم في ميدان نفوذه بالأديان والمسالك والآراء والعقائد الأُخرى. وفي أثناء هذا الصّدام تلتصق بعض من هذه الآراء بذلك الدّين، شاء أم أبى، أي أنّها تنفذ فيه، حتّى في الموارد الّتي يتغلّب فيها الدّين والمسلك الجديد في هذه المواجهة على الأديان والمسالك الأُخرى، فإنّه لايبقى مصونًا تمامًا من نفوذ العقائد الخارجيّة فيه.

د ـ مواجهة الموضوعات والمسائل المستحدثة الّتي لم يبيّن حكمها بصراحة في الدّين أو المسلك.

وبعد أن يستقرّ الدّين أو المسلك فإنّ أتباعه يواجهون مسائل جديدة، لم تكن عند نشوئه، فتظهر فيما بعد.

وليس هناك دين ومسلك قد بيّن جميع قضايا وموضوعات الزّمان الحاضر والمستقبل واحدة واحدة، وشرح حكمها بصراحة. وينبغي أن يستنبط حكم موضوعات كهذه من القوانين العامّة لدين ما أو مسلك، وهنا تعدّ أرضيّة مناسبة لتأثير الأذواق الفرديّة أو الجماعيّة، ناهيك من ظهور رأي ينزع إلى التّحريف في الدّين أو المسلك. (٤٢ ـ ٤٥)

[أعظم مزيّة للإسلام]

إذ بلغ التّحريف في الدّين حدًّا، بحيث يعجز النّاس عن كشف حقائق دين الله، ويوصد الطّريق تمامًا دون الجميع، فلابدّ أن يبعث نبيّ من قِبَل الله، ويضع الحقائق في متناول التّائهين والضّالّين عن طريق الوحي، وليس عن طريق التّحقيق النّظريّ والعلميّ.

ولكن ليس الأمر كذلك في الإسلام؛ إذ فيه مزيّة لايتمتّع بها دين آخر أبدًا، وهذه

المزيّة العظمى الّتي هي الوثيقة والمرجع الأصليّ للدّين في الإسلام هو القرآن الكريم، وهو كامل وبِكر في متناول النّاس منذ زمان النّبيّ ﷺ حتّى يومنا هذا.

إنّ ماامتدّت إليه يد الوضع والتّحريف الرّوايات، وقد صدر في صددها إيعاز جامع عن النّبيّ وأئمّة الدّين، يكشف عن الوضع ويعرّيه تمامًا، ألا وهو وجوب عرض الرّوايات على القرآن، فما خالفته منها يجب ضربها عرض الجدار. ويؤخذ بالأشهر ممّا لايخالف القرآن، وإن كانت سواء في هذا المضمار، فيقدّم منها ماشتهر رُواتها بالصّدق. وإن كانت سواء أيضًا، ولاتخالف القرآن أدنى مخالفة، فكفى العمل بكلّ منها. ويستطيع مُسْلِمان في مورد كهذا أن يعمل أحدهما بحديث، ويعمل الآخر بحديث آخر، ولايستطيع أن يورد أحدهما على الآخر بقوله: لم ماانتخبت الّذي انتخبته أنا؟ (ص: ٥٣)

الفصل الرابع والثّمانون

نصّ الكُرديّ (م: ١٤٠٠) في «تاريخ القرآن و غرائب رسمه ...»

في ضبط وتصحيح المُصْحَف الكريم

قد يتوهّم بعض قاصري العقول أنّ القرآن ربّما سقط منه شيء حين نسخهم وجمعهم له، أو حصل فيه تغيير أو تحريف كما زعم ذلك بعض المستشرقين من الإفرنج، وكما زعمت الشّيعة [١] أنّ الصّحابة حرّفوا القرآن وأسقطوا كثيرًا من آياته وسُوَره، وكتموا مانزل في إمامة عليّ عليه السلام واستخلافه.

فنقول: إنّ الله تعالى قد تكفّل بحفظ القرآن الكريم وضمن صيانته من عبث العابثين

---

١ ـ كما قلنا سابقًا: إنّ هذا القول هو قول الغُلاة وبعض الأخباريّين المنقرضين، فالكلام على هذا النّحو من الإطلاق غير صحيح ولاحقيقة له، وليس هو إلّا تهمة لأدلّة هذه النّصوص الكثيرة لعلماء الشّيعة في هذا الجزء. (م)

بصريح قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١] وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾[٢] وأيّ دليل أعظم على ذلك من مرور أربعة عشر قرنًا، والقرآن هو هو، مامسّه أيدي الخلائق بالتّحريف ولابالتّزوير؟ وهكذا يكون محفوظًا إلى أن يرفعه الله من الصّدور والمصاحف، فلاتبقى في الأرض منه آية، ويكون هذا في آخر الزّمان قبل يوم القيامة كما جاء في كثير من الأخبار...[إلى أن قال:]

هذا ولو جوّزنا في نسخ القرآن وكتابته وجمعه السّهو والنّسيان على الصّحابة الّذين قاموا بجمعه، أو قلنا بعدم معرفتهم لأُصول الكتابة وقواعد الإملاء، لأدّى ذلك فيه إلى التّغيير والتّبديل والنّقص والزّيادة، وهذا محال حيث تكفّل الله سبحانه وتعالى بحفظه كما في صريح القرآن الكريم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ وفي الآية: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ...﴾.

فالقرآن سليم من اللَّحن والغلط، ليس فيه حرف زائد ولاحرف ناقص، ولاتبديل في كلمة ولاتحريف في أُخرى، وكيف لايكون كذلك، والّذين جمعوه هم كِبار الصَّحابة وأشراف العرب الّذين عنهم أُخذت الفصاحة وفيهم ظهر البيان، وقد تلقَّوه غضًّا طريًّا عن رسول الله صلّى الله عليه وآله.

وأمّا ماورد أنّ عُثمان رضي الله عنه قال: «إنّ في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها» فغير صحيح، ولايعقل أنّ عُثمان يقول ذلك لاقبل جمعه القرآن ولابعده، نعم، إنّه قال قبل جمعه لمّا بلغه اختلاف النّاس في القرآن حتّى اقتتل الغلمان والمعلّمون: «عندي تكذّبون به وتلحنون فيه، فمن نأىٰ عنّي من الأمصار كان أشدّ تكذيبًا وأكثر لحنًا، ياأصحاب محمّد اجتمعوا فاكتبوا للنّاس إمامًا»، ولايخفى الفرق بين القولين.

وقد ردّ القول الأوّل العلّامة الآلوسيّ في أوّل تفسيره «روح المعاني» بقوله: فالحقّ أنّ ذلك لايصحّ من عُثمان، والخبر ضعيف مضطرب منقطع، إذ كيف يظنّ بالصَّحابة أوّلًا اللَّحن في الكلام فضلًا عن القرآن وهُم هُم: ثمّ كيف يظنّ بهم ثانيًا اجتماعهم على الخطأ

---

١ ـ الحِجْر/٩.

٢ ـ فُصِّلت/٤١ـ٤٢.

وكتابته؟ ثمّ كيف يظنّ بهم ثالثًا عدم التّنبّه والرّجوع؟ ثمّ كيف يظنّ بعُثمان عدم تغييره؟ وكيف يتركه لتقيمه العرب؟ وإذا كان الّذين تولّوا جمعه لم يقيموه ـ وهم الخيار ـ فكيف يقيمه غيرهم؟ فلعمري إنّ هذا ممّا يستحيل عقلًا وشرعًا وعادةً منه.

ومن المشاهد أنّه لو أمر أحد الملوك أو الأُمراء بنسخ مُصْحَف أو كتاب لا يقدّمه الكاتب إليه إلّا بعد العناية بتصحيحه والتّثبّت من عدم وجود أيّ غلط فيه، فكيف بهؤلاء الصّحابة الّذين بذلوا أنفسهم لله لا يتحرّون في كتابة وضبط المُصْحَف الكريم الّذي هو أساس الدّين الإسلاميّ الحنيف؟

هذا، ولقد وصلت عدّة مصاحف من جمع عُثمان إلى البُلدان الإسلاميّة، فلو وجدوا فيها خطأً أو غلطًا لما سكت أحد من المسلمين عليه، ولكنّهم أجمعوا على صحّتها وقبولها وقد قال عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ أُمّتي لن تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسّواد الأعظم» رواه ابن ماجه عن أنس بن مالك وهو حديث صحيح ... [إلى أن قال:]

على أنّك لن تجد من المسلمين عناية بشيء كعنايتهم بكتاب الله تعالى الّذي ... ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾ سواء في نسخه أو تصحيحه أو حفظه أو حرمته، وهذا لا يحتاج إلى دليل.

وانظر كم من المصاحف الّتي لا تعدّ ولا تحصى قد كتبت منذ بدء الإسلام إلى يومنا هذا «أي أربعة عشر قرنًا» فهل رأيت فيه تبديلًا أو تغييرًا مع كثرة أعداء الدّين من مختلف الأجناس والعقول ... [إلى أن قال:]

[**حكاية**:] ولنختم هذا الفصل بما رواه البَيهَقيّ عن يحيى بن أكثم قال: دخل يهوديّ على المأمون فأحسن الكلام، فدعاه إلى الإسلام فأبى، ثمّ بعد سنة جاء مسلمًا، فتكلّم في الفقه فأحسن الكلام، فسأله المأمون ماسبب إسلامه؟ قال: انصرفت من عندك فامتحنتُ هذه الأديان، فعمدت إلى التّوراة فكتبت ثلاث نُسَخ فزِدْتُ فيها ونقصت،

وأدخلتها البِيعة[١] فاشتُرِيت منّي، وعمدتُ إلى الإنجيل فكتبت ثلاث نُسَخ فزِدْتُ فيها ونَقَصْتُ، وأدخلتها البِيعة فاشتُرِيت منّي، وعمدت إلى القرآن فكتبت ثلاث نُسَخ فزِدْت فيها ونقصت، وأدخلتها إلى الورّاقين[٢] فتصفّحوها فوجدوا فيها الزّيادة والنُّقصان فرموا بها فلم يشتروها، فعلمت أنّ هذا الكتاب محفوظٌ، فكان سبب إسلامي، ذكره الزُّرقانيّ على المواهب في الجزء الخامس. (٦٣ـ٦٦)

الفصل الخامس والثّمانون

نصّ عِزَّة دَرْوَزَة (م: ١٤٠٠) في «التّفسير الحديث»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجْر/٩

في الآية توكيد ربّانيّ بأنّ الله تعالى هو الّذي ينزّل القرآن على النّبيّ ﷺ وبأنّه سيحفظه، ويؤيّده مهما كان موقف الكفّار منه.

والآية متّصلة بسابقاتها وبسبيل الرّدّ على الكفّار الّذين نعتوا النّبيّ ﷺ بالجنون وتحدّوه بالإتيان بالملائكة، حينما كان يقول: إنّ القرآن منزل عليه من الله تعالى.

تعليق على مافي آية «الحفظ»

ومع صلة الآية بسياق المناظرة بين النّبيّ ﷺ والكفّار، فإنّها صارت عنوان معجزة ربّانيّة عُظمى في حفظ الله تعالى قرآنه المجيد من كلّ تبديدٍ وتغييرٍ وتحريفٍ وزيادةٍ ونقصٍ، مجمعًا عليه في رسمٍ واحدٍ ومُصْحَفٍ واحدٍ وترتيبٍ واحدٍ في مشارق الأرض ومغاربها، محتفظًا بكلّ إشراقه وسَنائه وروحانيّته ونفس ألفاظه وحروفه وأُسلوب ترتيله

١ ـ قال في المنجد: البيعة بكسر الباء: معبد النّصارى واليهود.

٢ ـ هم الّذين يبيعون الكتُب والورق.

وتلاوته الّتي تلاها رسول الله ﷺ وبترتيبه الّذي رتّبه: آيات في سُوَر، وسُوَر في مُصْحَف[١]، ممّا لم يتيسّر لأيّ كتابٍ سماويّ ولا لأيّ نبيّ...

ولقد حُفظت ببركة هذه المعجزة الرّبّانيّة اللّغة العربيّة ـ الّتي نزل بها ـ قويّة مشرقة بكلّ ماوصلت إليه من سعةٍ وبلاغةٍ ودقّةٍ ونفوذٍ وعمقٍ ونصاعةٍ وضوابطٍ، لتظلّ لغة الأُمّة العربيّة الفُصْحى في كلّ صقعٍ ووادٍ، وفي كلّ دورٍ وزمانٍ، وهو مالم يتيسّر للغة أُمّة من أُمم الأرض، ولتكون إلى ذلك لغة عبادة الله لجميع الأُمم الإسلاميّة المنتشرة في أنحاء الأرض خلال ثلاثة عشر قرنًا، ثمّ خلال القرون الآتية، بل ولتترشّح لتكون لغة العالم الإسلاميّ، بل لغة الإنسانيّة حينما يأذن الله بتحقيق وعده، وإظهار الإسلام على الدّين كلّه كما جاء في آيات عديدة، منها آية سورة الفتح هذه: ﴿هُوَ الَّذِى اَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفىٰ بِاللهِ شَهِيدًا﴾[٢].

وحُفظت ببركتها الأُمّة العربيّة قويّة الحيويّة، صامدة أمام ماوقع عليها من نكبات وتسلّل فيها من عناصر غريبة، محتفظة بمواهبها العظيمة وخصائصها القوميّة الّتي كان من مظاهرها أن اصطُفي خاتم الأنبياء منها، وأن نزل آخر كتاب سماويّ بها مصدّقًا لما قبله ومُهَيْمنًا عليه، وأن حملت عِبْء الدّعوة إلى الله، ونشر رسالته المتمّمة لما سبقها، والّتي بقيت نقيّة صافية كما هي في منبعها الأوّل الّذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه، تنزيل من حكيمٍ حميدٍ، وأن ترشّحت بذلك لتكون خير أُمّة أُخرجت للنّاس إن هي قامت بما حمّلها إيّاه القرآن من ذلك العِبء، ودعت إلى الخير، وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر.

نقول: هذا ونحن نعرف أنّ هناك بعض روايات تروى عن بعض آياتٍ وكلماتٍ وحروفٍ مختلف عليها في القرآن. وأنّ بعض المستشرقين تقوّلوا بعض الأقوال في صدد

---

١ ـ اقرأ: كتابنا «القرآن المجيد»: ٥٢ ـ ١١٥، ففي هذا الفصل دلائل من القرآن والحديث على أنّ القرآن كان يدوّن بصورة منتظمة بأمر النّبيّ ﷺ، وأنّه هو الّذي رتّب آياته في السُّوَر وسُوَره في المُصْحَف.

٢ ـ الفتح /٢٨.

ذلك، غير أنّ هذا وذاك لايمسّ جوهرًا، وليس من شأنه أن ينقض المعجزة الرّبّانيّة العُظمى. وهو من الضّالّة والقلّة إلى درجة لاتكاد تكون شيئًا بالنّسبة للمجموع، كما أنّه لايثبت على النّقد والتّمحيص، وهناك مستشرقون منصفون زيّفوا بقوّةٍ الأقوال الصّادرة عن الهوى والغرض والحِقْد والتّعصّب[١]. (٤: ١٢٦ ـ ١٢٨)

نصّه أيضًا في كتابه: «القرآن المجيد»

[هل قام الحَجّاج بجمع المصاحف المتداولة وإبادتها]

وإذا كان من المحتمل أن لاتكون إحدى نُسَخ مصاحف عُثمان الأصليّة موجودة اليوم ـ مع مايقال عن وجود بعضها قولًا غير مؤيّد بشاهد ووصف عيانيّ موثوقين ـ فإنّ هذا لاينقض مانقوله من التّواتُر الفعليّ. ولقد ذكر علماء قديمون أنّهم شاهدوا بعض هذه النُّسَخ، وقرّروا أنّ المصاحف المتداولة هي صورة تامّة عنها رسمًا وترتيبًا.

ومن أقدم من ذكر ذلك أبوالقاسم عُبَيْد الله بن سَلّام من علماء القرن الهجريّ الثّاني الموثوقين ومحدّثيهم. وتقرير هذا العالم يهدم كلّ قول حول التّشكيك في مُصْحَف عُثمان، وكون المُصْحَف المتداول هو صورة تامّة صحيحة عنه، وحول رواية أنّ المُصحَف المتداول إنّما مُصْحَف الحَجّاج وجمعه وترتيبه، إذا كان يراد لذلك جمعًا وترتيبًا جديدين، وأنّ الحَجّاج قد جمع المصاحف المتداولة ومصاحف عُثمان وأبادها. ولعلّ الرّواية محرّفة عن حادثة عناية الحَجّاج بإعجام القرآن أو نقطه، ممّا صار نُسّاخ المصاحف بعدها يأخذون به. فقد انتشر المسلمون في عهد الحَجّاج أكثر من ذي قبل في أنحاء الأرض، وانتشرت نُسَخ القرآن العُثمانيّة كذلك، فلم يكن في إمكان الحَجّاج جمع المصاحف المتداولة وإبادتها ألبتّة، ولم يقل أحد أنّه رأى مُصْحَفًا للحَجّاج فيه تغاير مامع المُصْحَف العُثمانيّ في نصّه وترتيبه، ولو كان وقع شيء من هذا لاهتمّ له أعداء الأُمويّين

---

١ ـ اقرأ: الفصل المذكور آنفًا من كتابنا «القرآن المجيد» واقرأ: كتاب «حياة محمّد» لمحمّد حسين هيكل طبعة ثانية: ٢٥ ـ ٣٩.

والحَجّاج الّذين بذلوا كلّ جهد في تشويه سيرتهم وتسويء سمعتهم بالحقّ وبالباطل، وتعقّب كلّ عمل أو بادرة منهم، ولرأيناه في رأس المطاعن الّتي يطعنونهم بها. وقد قال أحد أعلام علماء الشّيعة ومشهوريهم وكبار مفسّريهم الإمام الشّيخ محمّد بن الحسن الطُّوسيّ صاحب «تفسير التّبيان» ومن رجال القرنين الرّابع والخامس الهجريّين في مقدّمة تفسيره ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ولو صحّت لما كان ذلك طعنًا على ماهو موجود بين الدّفّتين، إذ كان ذلك معلومًا صحّته، لايعترضه أحد من الأُمّة ولا يدفعه.

ومع كلّ هذا فممّا رُوي أنّ الحَجّاج إنّما صحّح اثنتي عشرة كلمة في مُصْحَف عُثمان هي هذه: «لم يتسنّ» حيث جعلها ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[1]، و«شريعة» حيث جعلها ﴿شِرْعَةً﴾[2] و«يُنشركم» حيث جعلها ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾[3]، «وآتيكم» حيث جعلها ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾[4]، و«معايشهم» حيث جعلها ﴿مَعِيشَتَهُمْ﴾[5]، و«غير ياسن» حيث جعلها ﴿غَيْرَ آسِنٍ﴾[6]، و«اتّقوا» حيث جعلها ﴿وَأَنْفِقُوا﴾[7]، و«سَيَقُولُونَ لِلهِ» حيث جعلها ﴿سَيَقُولُونَ اللهَ﴾[8]، و«بظنين» حيث جعلها ﴿بِضَنِينٍ﴾[9]، ونقل كلمتي: ﴿المَرْجُومِينَ﴾ و﴿المُخْرَجِينَ﴾ في آيتي الشّعراء ١١٦و١٦٧، كلّا منهما مكان الأُخرى، فصارت «المرجومين» في قصّة نوح و«المخرجين» في قصّة لوط، وأنّه لم يصنع ماصنعه إلّا بعد اجتهاد وبحث مع القُرّاء والفقهاء المعاصرين له، وبعد إجماعهم على أنّ جميع ذلك من تحريف الكتاب

---

١ ـ البقرة/٢٥٩.

٢ ـ المائدة/٤٨.

٣ ـ يونس/٢٢.

٤ ـ يوسف/٤٥.

٥ ـ الزّخرف/٣٢.

٦ ـ محمّد/١٥.

٧ ـ الحديد/٧.

٨ ـ المؤمنون/٨٧ ـ ٨٩.

٩ ـ التّكوير/٢٤.

والنّاسخين الّذين لم يريدوا تغييرًا أو تبديلًا، وإنّما حدث بعض ماحدث لجهلهم بأُصول الكتابة وقواعد الإملاء، والبعض الآخر لخطأ الكاتب في سماع مايُملى عليه أو التباسه في مايُتلى عليه[١].

هذا في حين أنّ هناك رواية[٢] تفيد: أنّ بعض ماصحّحه الحَجّاج إنّما صحّحه عُثمان نفسه مثل «لم يتسنّ» حيث جعلها ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾.

وبكلمة أُخرى أنّ الحَجّاج لم يكتب مُصْحَفًا جديدًا ولم يضع ترتيبًا جديدًا، وإنّ تسمية «مُصْحَف الحَجّاج» ليست في محلّها، حتّى لو صحّت رواية تصحيحه لبعض كلمات وحروف رأى فيها مع القُرّاء والعلماء تحريفًا من النُّسّاخ؛ هذا بقطع النّظر عن ضعف رواية مُصْحَف الحَجّاج وعدم تناقلها، وعدم تعليق الشّيعيّين عليها تعليقًا جالبًا للنّظر على طريقتهم في التّعليقات، وخاصّة إذا ماكان الأمر متّصلًا بالأُمَويّين ورجالهم، وفيه مجال لقول أو غمز أو تعليق.

وعلى هذا كلّه فكلّ مايتعارض مع النّتائج الّتي قرّرناها من الرّوايات هو موضع نظر وتوقّف أو محمل تخريج. وفي الحقّ إنّنا إذا نظرنا في الرّوايات المناقضة لهذه النّتائج نجدها كلّها أو جلّها غير وارد في كتب الحديث الصّحيحة. وكثير منها لم يذكر له أسناد متسلسة معدلة، وفيها من التّناقض والتّغاير مايحمل على الشّكّ في صحّة روايتها أو متونها.

فحديث زيد عن تأليف القرآن من الرّقاع أقوى سندًا وأكثر اتّساقًا مع المنطق من حديثه الّذي جاء فيه أنّ النّبيّ قبض ولم يكن القرآن قد جمع في شيءٍ، حتّى إذا صحّ فيجب حمله على جمع القرآن في مُصْحَف واحد كما علّق على ذلك الخَطّابيّ على ماذكرناه سابقًا. وهذا المعنى هو مايجب تخريج ماجاء في حديث جمع القرآن في عهد أبي بكر به، من المراجعة بين أبي بكر وعمر، ثمّ بين أبي بكر وزيد...

وقد قال بعض علماء أعلام أقوالًا وجيهة في هذا الباب :

فقال النَّوَويّ: إنّ المسلمين أجمعوا على أنّ المعوّذتين والفاتحة من القرآن، وأنّ من

---

١ ـ الفرقان لابن الخطيب: ٥٠ ـ ٥٢.

٢ ـ نفس المصدر: ٤٠.

جحد منها شيئًا كفر ، ومانُقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح .

وقال الرّازيّ : الأغلب إنّ نقل هذا عن ابن مسعود باطل ، لأنّ النّقل المتواتر حاصل في عصر الصَّحابة أنّها من القرآن ، فإنكار ذلك يوجب الكُفر . وإن قلنا : ليس التّواتُر حاصلًا في ذلك الزّمن فلزم أنّ القرآن ليس بتواتر في الأصل ، وهذا خلاف الإجماع.

وقال ابن حَزْم : هذا كذب على ابن مسعود وموضوع ، وإنّما صحّ عنه قراءة عاصم عن ذرّ عنه وفيها المعوّذتان والفاتحة.

والسُّورتان المسمّاتان بـ«الحَفْد والخَلْع» هما دعاء القنوت ، ورواية عمر لهما صريحة بأنّه إنّما قنت بهما بعد قيامه من الرّكوع . فمن المحتمل حتّى في حالة صحّة القول بهما من أُبيّ ـ وهو مانشكّ فيه ـ أن يكون أُبيّ قد وهم ثمّ رجع عن ذلك حينما ثبت عند الملأ أنّهما ليستا قرآنًا ، فظلّ أثر القول قائمًا متداولًا . [إلى أن قال:]

ورواية مُصْحَف عليّ ومخالفته لترتيب المُصْحَف المتداول ، موضع شكّ كبير أيضًا . فإنّه لم يرد أيّ رواية صحيحة تفيد أنّ أحدًا اطّلع على هذا المُصْحَف أو رآه متداولًا.

وقد رُوي عن ابن سيرين وهو تابعيّ أنّه تحرّى هذا المُصْحَف في كلّ طرف في المدينة فلم يقع عليه ، ولو كان صحيحًا لعضّ عليه الشّيعة بالنّواجذ كما عضّوا على أوهى ماورد في صدد مخالفة أبيبكر ، وعمر وعُثمان ، ولم يرو عنهم شيء من هذا . وفي المجموعتين الأُولى والثّانية روايات عن ثناء عليّ على أبي بكر وعُثمان على ماقاما به من عمل عظيم في صدد جمع القرآن وتحريره ونسخ مصاحفه. فليس والحالة هذه أيّ مسوّغ للشّكّ في كون المُصْحَف المتداول قد احتوى جميع القرآن الّذي مات النّبيّ عنه ، وهو قرآن ثابت نصًّا وترتيبًا بسبب أيّ رواية من الرّوايات المماثلة ممّا قد لانكون اطّلعنا عليها ، ونعتقد أنّ أيّ رواية من مثل ذلك لن تكون إلّا مخترعة أو مدسُوسة بقصد سيّىء ، أو ناتجة عن لبس وخطأ على أقلّ تقدير ... (٥٢ ـ ٩١)

الفصل السّادس و الثّمانون

نصّ العلّامة الطّباطبائيّ (م: ١٤٠٢هـ) في «تفسير الميزان»

كلام في أنّ القرآن مصون عن التّحريف في فصول:

الفصل الأوّل [التّحريف في القرآن يخالف تحدّيه]

من ضروريّات التّاريخ أنّ النّبيّ محمّدًا ﷺ جاء قبل أربعة عشر قرنًا ـ تقريبًا ـ وادّعى النّبوّة وانتهض للدّعوة، وآمن به أُمّة من العرب وغيرهم، وأنّه جاء بكتاب يسمّيه القرآن وينسبه إلى ربّه، متضمّن لجمل المعارف وكلّيّات الشّريعة الّتي كان يدعو إليها، وكان يتحدّى به ويعدّه آية لنبوّته، وأنّ القرآن الموجود اليوم بأيدينا هو القرآن الّذي جاء به وقرأه على النّاس المعاصرين له في الجملة، بمعنى أنّه لم يضع من أصله بأن يفقد كلّه، ثمّ يوضع كتاب آخر يشابهه في نظمه أو لايشابهه وينسب إليه، ويشتهر بين النّاس بأنّه القرآن النّازل على النّبيّ ﷺ.

ثمّ إنّا نجد القرآن يتحدّى بأوصاف ترجع إلى عامّة آياته، ونجد مابأيدينا من القرآن أعني مابين الدّفّتين واجدًا لما وصف به من أوصاف تحدّى بها من غير أن يتغيّر في شيء منها أو يفوته ويفقد.

فنجده يتحدّى بالبلاغة والفصاحة، ونجد ما بأيدينا مشتملًا على ذلك النّظم العجيب البديع، لايعدله ولايشابهه شيء من كلام البلغاء والفصحاء المحفوظ منهم والمرويّ عنهم من شعرٍ أو نثرٍ أو خطبةٍ أو رسالةٍ أو محاورةٍ أو غير ذلك، وهذا النّظم موجود في جميع الآيات سواء كتابًا متشابهًا تقشعرّ منه الجلود والقلوب.

ونجده يتحدّى بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا

كَثِيرًا﴾ [1] بعدم وجود اختلاف فيه، ونجد مابأيدينا من القرآن يفي بذلك أحسن الوفاء وأوفاه، فما من إيهام أو خلل يتراءى في آية إلّا ويرفعه آية أُخرى، ومامن خلاف أو مناقضة يتوهّم بادئ الرّأي من شطر إلّا وهناك يدفعه ويفسّره.

ونجده يتحدّى بغير ذلك ممّا لايختصّ فهمه بأهل اللّغة العربيّة، كما في قوله: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الاِنْسُ وَالْجِنُّ عَلىٰ اَنْ يَاْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْاٰنِ لَايَاْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْكَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [2]، وقوله: ﴿اِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ* وَمَاهُوَ بِالْهَزْلِ﴾ [3]. ثمّ نجد مابأيدينا من القرآن يستوفي البيان في صريح الحقّ الّذي لامرية فيه، ويهدي إلى آخر مايهتدي إليه العقل من أُصول المعارف الحقيقيّة وكلّيّات الشّرائع الفطريّة وتفاصيل الفضائل الخُلقيّة، من غير أن نعثر فيها على شيء من النّقيصة والخلل، أو نحصل على شيء من التّناقض والزّلل، بل نجد جميع المعارف على سعتها وكثرتها حيّة بحياة واحدة مدبّرة بروح واحد هو مبدأ جميع المعارف القرآنيّة. والأصل الّذي إليه ينتهي الجميع ويرجع وهو التّوحيد، فإليه ينتهي الجميع بالتّحليل، وهو يعود إلى كلّ منها بالتّركيب.

ونجده يصف نفسه بأوصاف زاكية جميلة كما يصف نفسه بأنّه نور وأنّه هادٍ يهدي إلى صراط مستقيم وإلى الملّة الّتي هي أقوم، ونجد مابأيدينا من القرآن لايفقد شيئًا من ذلك، ولايهمل من أمر الهداية والدّلالة ولادقيقة ...[**إلى أن قال:**]

ولكون الذّكر من أجمع الصّفات في الدّلالة على شؤون القرآن عبّر عنه بالذّكر في الآيات الّتي أخبر فيها عن حفظه القرآن عن البطلان والتّغيير والتّحريف، كقوله تعالى: ﴿اِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِى اٰيَاتِنَا [إلى أن قال] لَايَخْفَوْنَ عَلَيْنَا لَايَاْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [4]. فذكر تعالى أنّ القرآن من حيث هو ذكر لايغلبه باطل،

---

١ ـ النّساء/٨٢.

٢ ـ الإسراء/٨٨.

٣ ـ الطّارق/١٣ ـ ١٤.

٤ ـ فصّلت/٤٠ ـ ٤٢.

ولايدخل فيه حالاً ولافي مستقبل الزّمان لابإبطالٍ ولابنسخٍ ولابتغييرٍأو تحريفٍ يوجب زوال ذكريّته عنه.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١] فقد أطلق الذّكر وأطلق الحفظ، فالقرآن محفوظ بحفظ الله عن كلّ زيادةٍ ونقيصةٍ وتغييرٍ في اللّفظ أو في التّرتيب، يزيله الذّكريّة ويبطل كونه ذكرًا لله سبحانه بوجه.

ومن سخيف القول إرجاع ضمير «لَهُ» إلى النّبيّ ﷺ فإنّه مدفوع بالسّياق، وإنّما كان المشركون يستهزئون بالنّبيّ لأجل القرآن الّذي كان يدّعي نزوله عليه، كما يشير إليه بقوله سابقًا: ﴿وَقَالُوا يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[٢]...

فقد تبيّن ممّا فصّلناه أنّ القرآن الّذي أنزله الله على نبيّه ﷺ ووصفه بأنّه ذكر محفوظ على ماأُنزل، مصون بصيانة إلٰهيّة عن الزّيادة والنّقيصة والتّغيير كما وعد الله نبيّه فيه.

وخلاصة الحجّة: أنّ القرآن أنزله الله على نبيّه، ووصفه في آيات كثيرة بأوصاف خاصّة لو كان تغيّر في شيء من هذه الأوصاف بزيادة أو نقيصة أو تغيير في لفظ أو ترتيب مؤثّر فقد آثار تلك الصّفة قطعًا، لكنّا نجد القرآن الّذي بأيدينا واجدًا لآثار تلك الصّفات المعدودة على أتمّ مايمكن وأحسن مايكون، فلم يقع فيه تحريف يسلبه شيئًا من صفاته. فالّذي بأيدينا منه هو القرآن المنزل على النّبيّ ﷺ بعينه، فلو فرض سقوط شيء منه أو تغيّر في إعراب أو حرف أو ترتيب وجب أن يكون في أمر لايؤثّر في شيء من أوصافه كالإعجاز وارتفاع الاختلاف والهداية والنّوريّة والذّكريّة، والهيمنة على سائر الكتب السّماويّة إلى غير ذلك، وذلك كآية مكرّرة ساقطة أو اختلاف في نقطة أو إعراب ونحوها.

---

١ ـ الحِجر/٩.

٢ ـ الحِجر/٦.

الفصل الثّاني [كثرة الأخبار الدّالّة على عدم تحريفه]

ويدلّ على عدم وقوع التّحريف الأخبار الكثيرة المرويّة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله من طرق الفريقين، الآمرة بالرّجوع إلى القرآن عند الفتن وفي حلّ عقد المشكلات.

١ـ وكذا حديث الثَّقَلَين المتواتر من طرق الفريقين: «إنّي تارك فيكم الثّقَلَين كِتَابَ اللهِ وعِتْرَتي أَهْل بَيْتي، مَاإنْ تَمَسّكتم بِـهِما لَن تَضِلّوا بَعْدي أبدًا» الحديث، فلامعنى للأمر بالتّـمسّك بكتاب مُحرَّف، ونفي الضّلال أبدًا ممّن تمسّك به.

٢ـ وكذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وأئمّة أهل البيت عليهم السلام الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب، وماذكره بعضهم أنّ ذلك في الأخبار الفقهيّة، ومن الجائز أن نلتزم بعدم وقوع التّحريف في خصوص آيات الأحكام، ولاينفع ذلك سائر الآيات مدفوع بأنّ أخبار العرض مطلقة فتخصيصها بذلك تخصيص من غير مخصّص.

على أنّ لسان أخبار العرض كالصّريح أو هو صريح في أنّ الأمر بالعرض إنّما هـو لتمييز الصّدق من الكذب، والحقّ من الباطل، ومـن المـعلوم أنّ الدّسّ والوضـع غـير مقصورين في أخبار الفقه بل الدّواعي إلى الدّسّ والوضع في المعارف الاعتقاديّة وقصص الأنبياء والأُمم الماضين وأوصاف المبدأ والمعاد أكثر وأوفر، ويؤيّد ذلك مابأيدينا من الإسرائيليّات ومايحذو حذوها ممّا أمر الجعل فيها أوضح وأبين.

٣ـ وكذا الأخبار الّتي تتضمّن تمسّك أئمّة أهل البيت عليهم السلام بمختلف الآيات القرآنيّة في كلّ باب على مايوافق القرآن الموجود عندنا حتّى في الموارد الّتي فيها آحـاد مـن الرّوايات بالتّحريف، وهذا أحسن شاهد على أنّ المراد في كثير من روايات التّحريف من قولهم عليهم السلام: كذا نزل هو التّفسير بحسب التّنزيل في مقابل البطن والتّأويل.

٤ـ وكذا الرّوايات الواردة عن أمير المؤمنين وسائر الأئمّة من ذرّيّته عليهم السلام: فـي أنّ مابأيدي النّاس قرآن نازل من عند الله سـبحانه، وإن كـان غـير مـاألّفه عـليّ عليه السلام مـن المُـصْحَف، ولم يشركوه عليه السلام في التّأليف في زمن أبي بكر ولافي زمن عُثمان، ومن هذا الباب قولهم عليهم السلام لشيعتهم: «اقرأوا كما قرأ النّاس».

ومقتضى هذه الرّوايات أن لو كان القرآن الدّائر بين النّاس مخالفًا لما ألّفه عليّ عليه السلام في شيء، فإنّما يخالفه في ترتيب السُّوَر أو في ترتيب بعض الآيات الّتي لايؤثّر اختلاف ترتيبها في مدلولها شيئًا، ولافي الأوصاف الّتي وصف الله سبحانه بها القرآن النّازل من عنده مايختلّ به آثارها.

فمجموع هذه الرّوايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أنّ الّذي بأيدينا من القرآن النّازل على النّبيّ صلى الله عليه وآله من غير أن يفقد شيئًا من أوصافه الكريمة وآثارها وبركاتها.

الفصل الثّالث [أدلّة القائلين بالتّحريف و ردّها]

ذهب جماعة من محدّثي الشّيعة والحشويّة وجماعة من محدّثي أهل السّنّة إلى وقوع التّحريف بمعنى النّقص والتّغيير في اللّفظ أو التّرتيب دون الزّيادة فلم يذهب إليها أحد من المسلمين كما قيل.

واحتجّوا على نفي الزّيادة بالإجماع، وعلى وقوع النّقص والتّغيير بوجوه كثيرة:

الوجه الأوّل ـ الأخبار الكثيرة المرويّة من طرق الشّيعة وأهل السّنّة الدّالّة على سقوط بعض السُّوَر والآيات وكذا الجمل وأجزاء الجمل والكلمات والحروف في الجمع الأوّل الّذي أُلِّف فيه القرآن في زمن أبي بكر، وكذا في الجمع الثّاني الّذي كان في زمن عُثمان وكذا التّغيير، وهذه روايات كثيرة روتها الشّيعة في جوامعها المعتبرة وغيرها، وقد ادّعى بعضهم أنّها تبلغ ألفي حديث، وروتها أهل السّنّة في صحاحهم كصحيحي البُخاريّ ومُسلِم وسُنَن أبي داود والنّسائيّ وأحمد وسائر الجوامع وكتب التّفاسير وغيرها، وقد ذكر الآلوسيّ في تفسيره أنّها فوق حدّ الإحصاء.

وهذا غير مايخالف فيه مُصْحَف عبد الله بن مسعود المُصْحَف المعروف ممّا ينيّف على ستّين موضعًا، ومايخالف فيه مُصْحَف أُبيّ بن كعب المُصْحَف العُثمانيّ وهو في بضع وثلاثين موضعًا، ومايختلف فيه المصاحف العُثمانيّة الّتي اكتتبها وأرسلها إلى الآفاق وهي خمسة أو سبعة أرسلها إلى مكّة وإلى الشّام وإلى البصرة وإلى الكوفة وإلى اليمن

و إلى البحرين وحبس واحدًا بالمدينة، والاختلاف الّذي فيما بينها يبلغ خمسة وأربعين حرفًا، وقيل: بضع وخمسين حرفًا[١].

وغير الاختلاف في التّرتيب بين المصاحف العُثمانيّة والجمع الأوّل في زمن أبي‌بكر، فقد كانت سورة الأنفال في التّأليف الأوّل في المثاني، وسورة براءة في المئين، وهما في الجمع الثّاني موضوعتان في الطّوال على ماستجيء روايته.

وغير الاختلاف في ترتيب السُّوَر الموجود بين مُصْحَفي عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب على ماوردت به الرّواية وبين المصاحف العُثمانيّة، وغير الاختلافات القُرّائيّة الشّاذّة الّتي رويت عن الصّحابة والتّابعين، فربّما بلغ عدد المجموع الألف أو زاد عليه.

الوجه الثّاني ـ أنّ العقل يحكم بأنّه إذا كان القرآن متفرّقًا متشتّتًا منتشرًا عند النّاس وتصدّى لجمعه غير المعصوم يمتنع عادة أن يكون جمعه كاملًا موافقًا للواقع.

الوجه الثّالث ـ ماروته العامّة والخاصّة أنّ عليًّا عليه السلام اعتزل النّاس بعد رحلة النّبيّ صلى الله عليه وآله ولم يرتدّ إلّا للصّلاة حتّى جمع القرآن، ثمّ حمله إلى النّاس وأعلمهم أنّه القرآن الّذي أنزله الله على نبيّه صلى الله عليه وآله، وقد جمعه، فردّوه واستغنوا عنه بما جمعه لهم زيد بن ثابت، ولو لم يكن بعض مافيه مخالفًا لبعض مافي مُصْحَف زيد لم يكن لحمله إليهم وإعلامهم ودعوتهم إليه وجه، وقد كان عليه السلام أعلم النّاس بكتاب الله بعد نبيّه صلى الله عليه وآله، وقد أرجع النّاس إليه في حديث الثَّقَلين المتواتر، وقال في الحديث المتّفق عليه: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ».

الوجه الرّابع: ماورد من الرّوايات أنّه يقع في هذه الأُمّة ماوقع في بني إسرائيل حَذْو النَّعْل بالنَّعْل والقَذَّة بالقَذَّة، وقد حرّفت بنو إسرائيل كتاب نبيّهم على مايصرّح به القرآن الكريم والرّوايات المأثورة، فلابدّ أن يقع نظيره في هذه الأُمّة فيحرّفوا كتاب ربّهم وهو القرآن الكريم.

ففي صحيح البخاريّ عن أبي سعيد الخُدْريّ: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لتتّبعنّ سنن من

---

١ ـ ذكره ابن طاووس في سعد السّعود.

كان قبلكم شِبرًا بشِبرٍ وذِراعًا بذِراعٍ حتّى لو دخلوا جُحْر ضَبّ لتبعتُمُوه، قلنا يارسول الله بآبائنا وأُمّهاتنا اليهود والنّصارى؟ قال: فمن؟

والرّواية مستفيضة مرويّة في جوامع الحديث عن عدّة من الصّحابة كأبي سعيد الخُدريّ ـ كما مرّ ـ وأبي هُرَيرة وعبد الله بن عمر، وابن عبّاس وحُذَيفة وعبد الله بن مسعود وسهل بن سعد وعمر بن عوف وعمرو بن العاص وشدّاد بن أوس والمُستورد بن شدّاد في ألفاظ متقاربة.

وهي مرويّة مستفيضة من طرق الشّيعة عن عدّة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام عن النّبيّ صلى الله عليه وآله كما في تفسير القُمّيّ عنه صلى الله عليه وآله: لتركبنّ سبيل من كان قبلكم حَذْو النّعل بالنّعل والقَذَّة بالقَذَّة لاتخطئون طريقهم ولاتخطئ شِبرٍ بشِبرٍ وذِراعٍ بذِراعٍ وباعٍ بباعٍ حتّى أنّ لو كان من قبلكم دخل جُحر ضَبّ لدخلتموه، قالوا: اليهود والنّصارى تعني يارسول الله؟ قال: فمن أعني؟ لتنقضنّ عرى الإسلام عُرْوةً عُروةً، فيكون أوّل ماتنقضون من دينكم الأمانة وآخره الصّلاة.

والجواب عن استدلالهم بإجماع الأُمّة على نفي تحريف القرآن بالزّيادة بأنّها حجّة مدخولة لكونها دوريّة.

بيان ذلك: أنّ الإجماع ليس في نفسه حجّة عقليّة يقينيّة بل هو عند القائلين باعتباره حجّة شرعيّة لو أفاد شيئًا من الاعتقاد، فإنّما يفيد الظّنّ سواء في ذلك محصّله ومنقوله، على خلاف مايزعمه كثير منهم أنّ الإجماع المحصّل مفيد للقطع، وذلك أنّ الّذي يفيده الإجماع من الاعتقاد لايزيد على مجموع الاعتقادات الّتي تفيدها آحاد الأقوال، والواحد من الأقوال المتوافقة لايفيد إلّا الظّنّ بإصابة الواقع، وانضمام القول الثّاني الّذي يوافقه إليه إنّما يفيد قوّة الظّنّ دون القطع، لأنّ القطع اعتقاد خاصّ بسيط مغاير للظّنّ وليس بالمركّب من عدّة ظنون.

وهكذا كلّما انضمّ قول إلى قول وتراكمت الأقوال المتوافقة زاد الظّنّ قوّة، وتراكمت الظّنون واقتربت من القطع من غير أن تنقلب إليه كما تقدّم، هذا في المحصّل من الإجماع

وهو الّذي نحصّله بتتبّع جميع الأقوال والحصول على كلّ قول قول، وأمّا المنقول منه الّذي ينقله الواحد والاثنان من أهل العلم والبحث فالأمر فيه أوضح، فهو كآحاد الرّوايات لايفيد إلّا الظّنّ إن أفاد شيئًا من الاعتقاد.

فالإجماع حجّة ظنّيّة شرعيّة دليل اعتبارها عند أهل السّنّة مثلًا قوله ﷺ: «لاتجتمع أُمّتي على خطأ أو ضلال» وعند الشّيعة دخول قول المعصوم في أقوال المجمعين أو كشف أقوالهم عن قوله بوجه.

فحجّيّة الإجماع بالجملة متوقّفة على صحّة النّبوّة وذلك ظاهر، وصحّة النّبوّة اليوم متوقّفة على سلامة القرآن من التّحريف المستوجب لزوال صفات القرآن الكريمة عنه كالهداية وفصل القول وخاصّة الإعجاز، فإنّه لادليل حيًّا خالدًا على خصوص نبوّة النّبيّ ﷺ غير القرآن الكريم بكونه آية معجزة، ومع احتمال التّحريف بزيادة أو نقيصة أو أيّ تغيير آخر لاوثوق بشيء من آياته ومحتوياته أنّه كلام الله محضًا، وبذلك تسقط الحجّة وتفسد الآية، ومع سقوط كتاب الله عن الحجّيّة يسقط الإجماع عن الحجّيّة.

ولاينفع في المقام ماقدّمناه في أوّل الكلام أنّ وجود القرآن المنزل على النّبيّ ﷺ فيما بأيدينا من القرآن في الجملة من ضروريّات التّاريخ.

وذلك لأنّ مجرّد اشتمال مابأيدينا منه على القرآن الواقعيّ، لايدفع احتمال زيادة أو نقيصة أو أيّ تغيير آخر في كلّ آية أو جملة أُريد التّمسّك بها لإثبات مطلوب.

والجواب عن الوجه الأوّل الّذي أُقيم لوقوع التّحريف بالنّقص والتّغيير وهو الّذي تمسّك فيه بالأخبار:

أمّا أوّلًا ـ فبأنّ التّمسّك بالأخبار بما أنّها حجّة شرعيّة يشتمل من الدّور على مايشتمل عليه التّمسّك بالإجماع بنظير البيان الّذي تقدّم آنفًا.

فلايبقى للمستدلّ بها إلّا أن يتمسّك بها بما أنّها أسناد ومصادر تاريخيّة، وليس فيها حديث متواتر ولامحفوف بقرائن قطعيّة تضطرّ العقل إلى قبوله، بل هي آحاد متفرّقة متشتّتة مختلفة، منها صحاح ومنها ضعاف في أسنادها ومنها قاصرة في دلالتها، فما أشذّ

منها ماهو صحيح في سنده تامّ في دلالته.

وهذا النّوع على شذوذه وندرته غير مأمون فيه الوضع والدّسّ، فإنّ انسراب الإسرائيليّات ومايلحق بها من الموضوعات والمدسوسات بين رواياتنا لاسبيل إلى إنكاره، ولاحجّيّة في خبر لايؤمن فيه الدّسّ والوضع.

ومع الغضّ عن ذلك فهي تذكر من الآيات والسُّوَر مالايشبه النّظم القرآنيّ بوجه، ومع الغضّ عن جميع ذلك فإنّها مخالفة للكتاب مردودة.

أمّا ماذكرنا أنّ أكثرها ضعيفة الأسناد فيعلم ذلك بالرّجوع إلى أسانيدها فهي مراسيل أو مقطوعة الأسناد أو ضعيفتها، والسّالم منها من هذه العلل أقلّ القليل.

وأمّا ماذكرنا أنّ منها ماهو قاصر في دلالتها، فإنّ كثيرًا ممّا وقع فيها من الآيات المحكيّة من قبيل التّفسير وذكر معنى الآيات لامن حكاية متن الآية المحرّفة ...[ثمّ ذكر **ثلاث روايات لهذا الباب، وإن شئت فراجع، ثمّ قال:]**

ويلحق بها أيضًا ماأُتبع فيه القراءة بشيء من الذّكر والدّعاء فتوهّم أنّه من سقط القرآن كما في الكافي، عن عبد العزيز بن المهتدي قال: سألت الرّضاعليه السلام عن التّوحيد فقال: كلّ من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ اَحَدٌ﴾ وآمن بها فقد عرف التّوحيد، قال: كيف نقرأها؟ قال: كما يقرأها النّاس، وزاد فيه كذلك الله ربّي كذلك الله ربّي.

ومن قبيل قصور الدّلالة مانجد في كثير من الآيات المعدودة من المحرّفة اختلاف الرّوايات في لفظ الآية كالّتي وردت في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَاَنْتُمْ اَذِلَّةٌ﴾[1]، ففي بعضها أنّ الآية هكذا: «ولَقَد نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ ضُعَفاء»، وفي بعضها: «وَلَقد نصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وأنتم قليل».

وهذا الاختلاف ربّما كان قرينة على أنّ المراد هو التّفسير بالمعنى كما في الآية المذكورة، ويؤيّده ماورد في بعضها من قولهعليه السلام: لايجوز وصفهم بأنّهم أذلّة وفيهم رسول الله صلى الله عليه وآله.

---

١ ـ آل‌عمران/١٢٣.

وربّما لم يكن إلّا من التّعارض والتّنافي بين الرّوايات القاضي بسقوطها كآية الرّجم على ماورد في روايات الخاصّة والجمهور، وهي في بعضها: «إذا زنى الشّيخ والشّيخة فارجموهُما البتّة فإنّهما قضيا الشّهوة»، وفي بعضها: «الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة فإنّهما قضيا الشّهوة»، وفي بعضها: «بما قضيا من اللّذّة»، وفي بعضها آخرها: «نكالًا من الله والله عليم حكيم»، وفي بعضها: «نكالًا من الله والله عزيز حكيم».

وكآية الكُرسيّ على التّنزيل الّتي وردت فيها روايات، فهي في بعضها هكذا: (الله لاإلٰه إلّا هو الحيّ القيّوم لاتأخذه سنة ولانوم له مافي السّماوات ومافي الأرض ومابينهما وماتحت الثّرى عالم الغيب والشّهادة فلايظهر على غيبه أحدًا من ذا الّذي يشفع عنده ـ إلى قوله ـ وهو العليّ العظيم والحمد لله ربّ العالمين)، وفي بعضها: إلى قوله: ـ «هم فيها خالدون والحمد لله ربّ العالمين»، وفي بعضها هكذا: «له مافي السّماوات ومافي الأرض ومابينهما وماتحت الثّرى عالم الغيب والشّهادة الرّحمان الرّحيم» إلخ، وفي بعضها: «عالم الغيب والشّهادة الرّحمان الرّحيم بديع السّماوات والأرض ذو الجلال والإكرام ربّ العرش العظيم، وفي بعضها: «عالم الغيب والشّهادة العزيز الحكيم».

وماذكره بعض المحدّثين أنّ اختلاف هذه الرّوايات في الآيات المنقولة غير ضائر لاتّفاقها في أصل التّحريف، مردود بأنّ ذلك لايصلح ضعف الدّلالة ودفع بعضها لبعض.

وأمّا ماذكرنا من شيوع الدّسّ والوضع في الرّوايات فلا يرتاب فيه من راجع الرّوايات المنقولة في الصّنع والإيجاد وقصص الأنبياء والأُمم، والأخبار الواردة في تفاسير الآيات والحوادث الواقعة في صدر الإسلام، وأعظم مايهمّ أمره لأعداء الدّين ولايألون جُهدًا في إطفاء نوره وإخماد ناره وإعفاء أثره هو القرآن الكريم الّذي هو الكهف المنيع والرّكن الشّديد الّذي يأوي إليه ويتحصّن به المعارف الدّينيّة، والسّند الحيّ الخالد لمنشور النّبوّة وموادّ الدّعوة، لعلمهم بأنّه لو بطلت حجّة القرآن لفسد بذلك أمر النّبوّة واختلّ نظام الدّين، ولم يستقرّ من بنيّته حَجَر على حَجَر.

والعجب من هؤلاء المحتجّين بروايات منسوبة إلى الصّحابة أو إلى أئمّة أهل

البيت عليهم السلام على تحريف كتاب الله سبحانه وإبطال حجّيّته، وببطلان حجّة القرآن تذهب النّبوّة سُدًى والمعارف الدّينيّة لَغًى لاأثر لها، وماذا يغني قولنا: إنّ رجلًا في تاريخ كذا ادّعى النّبوّة وأتى بالقرآن معجزة، أمّا هو فقد مات وأمّا قرآنه فقد حرّف، ولم يبق بأيدينا ممّا يؤيّد أمره إلّا أنّ المؤمنين به أجمعوا على صدقه في دعواه، وأنّ القرآن الّذي جاء به كان معجزًا دالًّا على نبوّته، والإجماع حجّة لأنّ النّبيّ المذكور اعتبر حجّيّته، أو لأنّه يكشف مثلًا عن قول أئمّة أهل بيته؟

وبالجملة احتمال الدّسّ ـ وهو قريب جدًّا مؤيّد بالشّواهد والقرائن ـ يدفع حجّيّة هذه الرّوايات ويفسد اعتبارها، فلايبقى معه لها حجّيّة شرعيّة ولاحجّيّة عُقلائيّة حتّى ماكان منها صحيح الأسناد، فإنّ صحّة السّند وعدالة رجال الطّريق إنّما يدفع تعمّدهم الكذب دون دسّ غيرهم في أُصولهم وجوامعهم مالم يرووه.

وأمّا ماذكرناه أنّ روايات التّحريف تذكر آيات وسُوَرًا لايشبها نظمها النّظم القرآنيّ بوجه، فهو ظاهر لمن راجعها فإنّه يعثر فيها بشيءٍ كثير من ذلك كسورتي الخَلْع والحَفْد اللّتين رويتا بعدّة من طرق أهل السّنّة ... **[وذكر كما تقدّم عن البلاغيّ، ثمّ قال:]**

وكذا ماأورده بعض الرّوايات من سورة الولاية وغيرها أقاويل مختلفة، رام واضعها أن يقلّد النّظم القرآنيّ فخرج الكلام عن الأُسلوب العربيّ المألوف، ولم يبلغ النّظم الإلٰهيّ المعجز، فعاد يستبشعه الطّبع وينكره الذّوق، ولك أن تراجعها حتّى تشاهد صدق ماادّعيناه، وتقضي أنّ أكثر المعتنين بهذه السُّوَر والآيات المختلقة المجعولة إنّما دعاهم إلى ذلك التّعبّد الشّديد بالرّوايات والإهمال في عرضها على الكتاب، ولولا ذلك، لكفتهم للحكم بأنّها ليست بكلام إلٰهيّ نظرة.

وأمّا ماذكرنا أنّ روايات التحّريف على تقدير صحّة أسنادها مخالفة للكتاب، فليس المراد به مجرّد مخالفتها لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]،

---

١ ـ الحِجْر/٩.

وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾[1] الآيتان، حتّى تكون مخالفة ظنّيّة لكون ظهور الألفاظ من الأدلّة الظّنّيّة، بل المراد مخالفتها للدّلالة القطعيّة من مجموع القرآن الّذي بأيدينا حسب ماقرّرناه في الحجّة الأُولى الّتي أقمناها لنفي التّحريف.

كيف لا؟ والقرآن الّذي بأيدينا متشابه الأجزاء في نظمه البديع المعجز، كافٍ في رفع الاختلافات المتراءاة بين آياته وأبعاضه، غير ناقص ولاقاصر في إعطاء معارفه الحقيقيّة وعلومه الإلٰهيّة الكلّيّة والجزئيّة المرتبطة بعضها ببعض، المترتّبة فروعها على أُصولها المنعطفة أطرافها على أوساطها، إلى غير ذلك من خواصّ النّظم القرآنيّ الّذي وصفه الله بها.

والجواب عن الوجه الثّاني: أنّ دعوى الامتناع العادي مجازفة بيّنة، نعم يجوّز العقل عدم موافقة التّأليف في نفسه للواقع، إلّا أن تقوم قرائن تدلّ على ذلك وهي قائمة كما قدّمنا، وأمّا أن يحكم العقل بوجوب مخالفتها للواقع كما هو مقتضى الامتناع العادي فلا.

والجواب عن الوجه الثّالث: أنّ جمعه عليه السلام القرآن وحمله إليهم وعَرْضه عليهم لايدلّ على مخالفة ماجمعه لما جمعوه في شيء، من الحقائق الدّينيّة الأصليّة أو الفرعيّة، إلّا أن يكون في شيء من ترتيب السُّوَر أو الآيات من السُّوَر الّتي نزلت نجومًا بحيث لايرجع إلى مخالفة في بعض الحقائق الدّينيّة.

ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه، ولم يقنع بمجرّد إعراضهم عمّا جمعه واستغنائهم عنه كما روي عنه عليه السلام في موارد شتّى، ولم ينقل عنه عليه السلام فيما روي من احتجاجاته أنّه قرأ في أمر ولايته ولاغيرها آية أوسورة تدلّ على ذلك، وجبّههم على إسقاطها أو تحريفها.

وهل كان ذلك حفظًا لوحدة المسلمين وتحرّزًا عن شقّ العصا؟ فإنّما كان يتصوّر ذلك بعد استقرار الأمر، واجتماع النّاس على ماجمع لهم لاحين الجمع وقبل أن يقع في الأيدي ويسير في البلاد.

---

١ ـ فصّلت/٤١ ـ ٤٢.

وليت شعري هل يسعنا أن ندّعي أنّ ذاك الجمّ الغفير من الآيات الّتي يرون سقوطها وربّما ادّعوا أنّها تبلغ الأُلوف كانت جميعًا في الولاية أو كانت خفيّة مستورة عن عامّة المسلمين ولايعرفها إلّا النّزر القليل منهم مع توفّر دواعيهم وكثرة رغباتهم على أخذ القرآن كلّما نزل وتعلّمه، وبلوغ اجتهاد النّبيّ ﷺ في تبليغه وإرساله إلى الآفاق وتعليمه وبيانه، وقد نصّ على ذلك القرآن قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [١]،وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَانُزِّلَ اِلَيْهِمْ﴾ [٢] فكيف ضاع؟ وأين ذهب؟ مايشير إليه بعض المراسيل أنّه سقط في آية من أوّل سورة النّساء بين قوله: ﴿وَاِنْ خِفْتُمْ اَنْ لَاتُقْسِطُوا فِى الْيَتَامىٰ﴾ وقوله: ﴿فَانْكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [٣]أكثر من ثلث القرآن، أي أكثر من ألفي آية، وماورد من طرق أهل السُّنّة أنّ سورة براءة كانت مُبَسمِلة تعدل سورة البقرة، وأنّ الأحزاب كانت أعظم من البقرة وقد سقطت منه مائتا آية إلى غير ذلك!

أو أنّ هذه الآيات ـ وقد دلّت هذه الرّوايات على بلوغها في الكثرة ـ كانت منسوخة التّلاوة كما ذكره جمع من المفسّرين من أهل السّنّة، حفظًا لما ورد في بعض رواياتهم أنّ من القرآن ماأنساه الله ونسخ تلاوته.

فما معنى إنساء الآية ونسخ تلاوتها؟ أكان ذلك لنسخ العمل بها؟ فما هي هذه الآيات المنسوخة الواقعة في القرآن كآية الصّدقة، وآية نكاح الزّانية والزّاني، وآية العدّة وغيرها؟ وهم مع ذلك يقسّمون منسوخ التّلاوة إلى منسوخ التّلاوة والعمل معًا، ومنسوخ التّلاوة دون العمل كآية الرّجم.

أم كان ذلك لكونها غير واجدة لبعض صفات كلام الله حتّى أبطلها الله بإمحاء ذكرها وإذهاب أثرها، فلم يكن من الكتاب العزيز الّذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه، ولامنزّهًا من الاختلاف، ولاقولًا فصلًا ولاهاديًا إلى الحقّ وإلى طريق مستقيم،

---

١ ـ الجمعة/٢.

٢ ـ النّحل/٤٤.

٣ ـ النّساء/٣.

ولامعجزًا يتحدّى به ولا، ولا، فما معنى الآيات الكثيرة الّتي تصف القرآن بأنّه في لوح محفوظ، وأنّه كتاب عزيز لايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه، وأنّه قول فصل، وأنّه هدى، وأنّه نور، وأنّه فرقان بين الحقّ والباطل، وأنّه آية معجزة، وأنّه، وأنّه؟

فهل يسعنا أن نقول: إنّ هذه الآيات على كثرتها وإباء سياقها عن التّقييد مقيّدة بالبعض، فبعض الكتاب فقط وهو غير المنسيّ ومنسوخ التّلاوة، لايأتيه الباطل، وقول فصل، وهدى ونور، وفرقان، ومعجزة خالدة؟

وهل جعل الكلام منسوخ التّلاوة ونسيًا منسيًّا غير إبطاله وإماتته؟ وهل صيرورة القول النّافع بحيث لاينفع للأبد ولايصلح شأنًا ممّا فسد غير إلغائه وطرحه وإهماله؟ وكيف يجامع ذلك كون القرآن ذكرًا؟

فالحقّ: إنّ روايات التحّريف المرويّة من طرق الفريقين، وكذا الرّوايات المرويّة في نسخ تلاوة بعض الآيات القرآنيّة مخالفة للكتاب مخالفة قطعيّة.

والجواب عن الوجه الرّابع: أنّ أصل الأخبار القاضية بمماثلة الحوادث الواقعة في هذه الأُمّة لما وقع في بني إسرائيل ممّا لاريب فيه، وهي متظافرة أو متواترة، لكن هذه الرّوايات لاتدلّ على المماثلة من جميع الجهات، وهو ظاهر بل الضّرورة تدفعه.

فالمراد بالمماثلة هي المماثلة في الجملة من حيث النّتائج والآثار، وحينئذٍ فمن الجائز أن تكون مماثلة هذه الأُمّة لبني إسرائيل في مسألة تحريف الكتاب؛ إنّما هي في حدوث الاختلاف والتّفرّق بين الأُمّة بانشعابها إلى مذاهب شتّى يكفّر بعضهم بعضًا، وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة كما افترقت النّصارى إلى اثنتين وسبعين، واليهود إلى واحدة وسبعين، وقد ورد هذا المعنى في كثير من هذه الرّوايات حتّى ادّعى بعضهم كونها متواترة.

ومن المعلوم أنّ الجميع مستندون فيما اختاروه إلى كتاب الله، وليس ذلك إلّا من جهة تحريف الكلم عن مواضعه، وتفسير القرآن الكريم بالرّأي، والاعتماد على الأخبار الواردة في تفسير الآيات من غير العرض على الكتاب وتمييز الصّحيح منها من السّقيم.

وبالجملة أصل الرّوايات الدّالّة على المماثلة بين الأُمّتين لايدلّ على شيءٍ من التّحريف الّذي يدّعونه، نعم، وقع في بعضها ذكر التّحريف بالتّغيير والإسقاط، وهذه الطّائفة على ما بها من السُّقم مخالفة للكتاب كما تقدّم...(١٢: ١٠٤ ـ ١١٨)

[ثمّ ذكرالفصل الرّابع حول جمع القرآن، كما تقدّم عنه في باب جمع القرآن].

﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ عَلٰى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا ﴾ الكهف/١ ـ ٢

وقد افتتح تعالى الكلام في السّورة بالثّناء على نفسه بما نزّل على عبده قرآنًا لاانحراف فيه عن الحقّ بوجه، وهو قيّم على مصالح عباده في حياتهم الدّنيا والآخرة، فله كلّ الحمد فيما يترتّب على نزوله من الخيرات والبركات من يوم نزل إلى يوم القيامة، فلاينبغي أن يرتاب الباحث النّاقد، أنّ مافي المجتمع البشريّ من الصّلاح والسّداد من بركات مابثّه الأنبياء الكرام من الدّعوة إلى القول الحقّ والخلق الحسن والعمل الصّالح، وأنّ مايمتاز به عصر القرآن في قرونه الأربعة عشر عمّا تقدّمه من الأعصار من رقيّ المجتمع البشريّ وتقدّمه في علم نافع أو عمل صالح للقرآن فيه أثره الخاصّ وللدّعوة النّبويّة فيه أياديها الجميلة، فللّه في ذلك الحمد كلّه.

ومن هنا يظهر أنّ قول بعضهم في تفسير الآية: يعني قولوا: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ...﴾ ليس على ماينبغي.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ الضّمير للكتاب، والجملة حال عن الكتاب، وقوله: ﴿قَيِّمًا﴾ حال بعد حال على مايفيده السّياق، فإنّه تعالى في مقام حمد.نفسه من جهة تنزيله كتابًا موصوفًا بأنّه لاعوج له، وأنّه: قيّم على مصالح المجتمع البشريّ، فالعناية متعلّقة بالوصفين موزعة بينهما على السّواء، وهو مفاد كونهما حالين من الكتاب.

وقيل: إنّ جملة ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ معطوفة على الصّلة، و﴿قَيِّمًا﴾ حال من ضمير ﴿لَهُ﴾ والمعنى: والّذي لم يجعل للكتاب حال كونه قيّمًا عوجًا، أو أنّ ﴿قَيِّمًا﴾ منصوب بمقدّر، والمعنى: والّذي لم يجعل له عوجًا وجعله قيّمًا، ولازم الوجهين انقسام العناية بين أصل النّزول وبين كون الكتاب قيّمًا لاعوج له، وقد عرفت أنّه خلاف

مايستفاد من السّياق.

وقيل: إنّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتّقدير: نزّل الكتاب قيّمًا ولم يجعل له عوجًا وهو أردأ الوجوه.

وقد قدّم نفي العوج على إثبات القيمومة، لأنّ الأوّل كمال الكتاب في نفسه والثّاني تكميله لغيره، والكمال مقدّم طبعًا على التّكميل.

ووقوع ﴿عِوَجًا﴾ وهو نكرة في سياق النّفي يفيد العموم، فالقرآن مستقيم في جميع جهاته، فصيحٌ في لفظه، بليغٌ في معناه، مصيبٌ في هدايته، حيٌّ في حُجَجه وبراهينه، ناصحٌ في أمره ونهيه، صادقٌ فيما يقصّه من قصصه وأخباره، فاصلٌ فيما يقضي به، محفوظٌ من مخالطة الشّياطين، لااختلاف فيه، ولايأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه.

والقيّم هو الّذي يقوم بمصلحة الشّيء وتدبير أمره كقيّم الدّار وهو القائم بمصالحها ويرجع إليه في أُمورها، والكتاب إنّما يكون قيّمًا بما يشتمل عليه من المعاني، والّذي يتضمّنه القرآن هو الاعتقاد الحقّ والعمل الصّالح كما قال تعالى: ﴿يَهْدِى اِلَى الْحَقِّ وَاِلىٰ طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[1]. وهذا هو الدّين. وقد وصف تعالى دينه في مواضع من كتابه بأنّه قيّم، قال: ﴿فَاَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[2]. وعلى هذا فتوصيف الكتاب بالقيّم لما يتضمّنه من الدّين القيّم على مصالح العالم الإنسانيّ في دنياهم وأُخراهم.

وربّما عكس الأمر فأخذ القيمومة وصفًا للكتاب ثمّ للدّين من جهته كما في قوله تعالى: ﴿وَذٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[3]، فالظّاهر أنّ معناه دين الكتب القيّمة، وهو نوع تجوّز.

وقيل: المراد بالقيّم المستقيم المعتدل الّذي لاإفراط فيه ولاتفريط، وقيل: القيّم: المدبّر لسائر الكتب السّماويّة يصدّقها ويحفظها وينسخ شرائعها، وتعقيب الكلمة بقوله:

---

١ ـ الأحقاف/٣٠.

٢ ـ الرّوم/٤٣.

٣ ـ البيّنة/٥.

﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾[1] أي لينذر الكافرين عذابًا شديدًا صادرًا من عند الله، كذا قيل. والظّاهر بقرينة تقييد المؤمنين المبشّرين بقوله: ﴿اَلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ أنّ التّقدير لينذر الّذين لايعملون الصّالحات أعمّ ممّن لايؤمن أصلًا أو يؤمن ويفسق في عمله.

والجملة على أيّ حال بيان لتنزيله الكتاب على عبده مستقيمًا قيّمًا، إذ لولا استقامته في نفسه وقيمومته على غيره لم يستقم إنذار ولاتبشير، وهو ظاهر.

(١٥: ٢٣٧ ـ ٢٣٨)

نصّه أيضًا في كتابه: «القرآن في الإسلام»

القرآن مصون من التّحريف

تاريخ القرآن واضح بيّن من حين نزوله حتّى هذا اليوم، كانت الآيات والسُّوَر دائرة على ألسنة المسلمين يتداولونها بينهم. وكلّنا نعلم أنّ هذا القرآن الّذي بأيدينا اليوم هو القرآن الّذي نُزّل تدريجًا على الرّسول قبل أربعة عشر قرنًا.

فإذاً لايحتاج القرآن في ثبوته واعتباره إلى التّاريخ مع وضوح تاريخه، لأنّ الكتاب الّذي يدّعي أنّه كلام الله تعالى ويستدلّ على دعواه بآياته، ويتحدّى الجنّ والإنس على أن يأتوا بمثله، لايمكن لإثباته ونفي التّغيير والتّحريف عنه التّثبّت بالأدلّة والشّواهد أو تأييد شخص أو فئة لإثبات مدّعاه.

نعم، أوضح دليل على أنّ القرآن الّذي هو بأيدينا اليوم هو القرآن الّذي نُزّل على النّبيّ الكريم، ولم يطرأ عليه أيّ تحريف أو تغيير، إنّ الأوصاف الّتي ذكرها القرآن لنفسه موجودة فيه اليوم كما كان في السّابق.

يقول القرآن: إنّني نور وهداية، وأرشد النّاس إلى الحقّ والحقيقة.

---

١ ـ الكهف /٢.

ويقول: إنّي أُبيّن مايحتاج إليه الإنسان ويتّفق مع فطرته السّليمة.

ويقول: إنّي كلام الله تعالى، ولو لم تصدّقوا فليجتمع الإنس والجنّ للإتيان بمثله، أو ليأتوا بمثل ماأتى به محمّد الأُمّيّ الّذي لم يدرس طيلة حياته ولم يقل لهم مثل مانطق به محمّد، أو انظروا فيّ هل تجدون اختلافًا في أُسلوبي أو معارفي أو أحكامي.

إنّ هذه الأوصاف والمميّزات باقية في القرآن الكريم.

أمّا الإرشاد إلى الحقّ والحقيقة، ففي القرآن الّذي بأيدينا بيان تامّ للأسرار الكونيّة بأدقّ البراهين العقليّة، وهو الملجأ الوحيد لدستور الحياة السّعيدة الهانئة، ويدعو الإنسان بمنتهى الدّقّة إلى الإيمان طالبًا خيره وحسن مآله.

وأمّا بيان مايحتاج إليه الانسان في حياته، فإنّ القرآن بنظراته الصّائبة جعل التّوحيد الأساس الأصليّ له، واستنتج بقيّة المعارف الاعتقاديّة منه، ولم يغفل في هذا عن أصغر نكتة، ثمّ استنتج منه الأخلاق الفاضلة وبيّنها بطرق واضحة جليّة، ثمّ بيّن أعمال الإنسان وأفعاله الفرديّة والاجتماعيّة، وذكر وظائفه حسب ماتدلّ عليه الفطرة الإنسانيّة، محيلًا التّفاصيل إلى السّنّة النّبويّة.

ومن مجموع الكتاب والسّنّة نستحصل على الدّين الإسلاميّ بأبعاده البعيدة، الدّين الّذي حسب لكلّ الجهات الفرديّة والاجتماعيّة في كلّ الأزمان والعصور حسابها الدّقيق المتقن، وأعطى حكمها خاليًا عن التّضادّ والتّدافع في أجزائه وموادّه. الإسلام الدّين الّذي يعجز عن تصوّر فهرس مسائله أكبر حقوقي في العالم طيلة حياته.

وأمّا إعجاز القرآن في أُسلوبه البيانيّ، فإنّ أُسلوب القرآن البيانيّ كان من سنخ اللّغة العربيّة في عصرها الذّهبيّ الّذي كانت الأُمّة العربيّة تتمتّع فيه بالفصاحة والبلاغة، وأُسلوب القرآن كان شعلة وهّاجة تسطع في ذلك العصر. والعرب فقدت الفصاحة والبلاغة في القرن الأوّل الهجريّ على أثر الفتوحات الإسلاميّة وخلط العرب بغيرهم من الأعاجم والبعيدين عن اللّغة، وأصبحت لغة التّخاطب العربيّة كبقيّة اللّغات فاقدة ذلك الإشراق البلاغيّ وتلك اللّمعة المضيئة. ولكن إعجاز القرآن ليس في أُسلوبه الخطابيّ

اللّفظيّ فقط، فإنّه يتحدّى النّاس في أُسلوبه اللّفظيّ والمعنويّ.

ومع ذلك فإنّ الّذين لهم إلمام باللّغة العربيّة شعرها ونثرها لا يمكنهم الشّكّ في أنّ لغة القرآن لغة في منتهى العذوبة والفصاحة، تتحيّر فيها الأفهام ولا يمكن وصفها بالألسُن. ليس القرآن بشعر ولا نثر، بل أُسلوب خاصّ يجذب جذب الشّعر الرّفيع وهو سلس سلاسة النّثر العالي، لو وضعت آية من آياته أو جملة من جمله في خطبة من خطب البلغاء أو صفحة من كتابة الفُصحاء لأشرق كإشراق المصباح في الأرض المظلمة.

ومن الجهات المعنويّة غير اللّفظيّة احتفظ القرآن على إعجازه، فإنّ البرامج الإسلاميّة الواسعة الشّاملة للمعارف الاعتقاديّة والأخلاقيّة والقوانين العمليّة الفرديّة والاجتماعيّة، والّتي نجد أُسسها وأُصولها في القرآن الكريم خارجة عن نطاق قدرة الإنسان وخاصّة في إنسان عاش كحياة النّبيّ محمّدﷺ وبيئته وأُمّته.

ومُحال نزول كتاب كالقرآن على وتيرة واحدة ومتشابهة الأجزاء في مدّة ثلاث وعشرين سنة في ظروف مختلفة وأحوال متفاوتة، في الخوف والاضطراب والأمن والسّلامة، في الحَرب والسِّلم، في الخلوة والوحدة والازدحام والاجتماع، في السّفر والحضر...تنزل سورة سورة وآية آية، ولا يوجد بينها اختلاف وتناقض وتهافت.

والخلاصة أنّ الأوصاف الّتي كانت متوفّرة في قرآن محمّد كلّها موجودة في هذا القرآن بلا تغيير ولا تحريف ولا تبديل، بالإضافة إلى أنّ الله تعالى أخبر أنّ القرآن مصون عن كلّ تغيير فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١]. وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٢].

بمقتضى هذه الآيات، فإنّ القرآن مصون عن كلّ ما يخدش بكرامته والله تعالى هو الحافظ له، وخاصّة إنّه الهادي إلى المعارف الحقّة فيجب أن يكون مصونًا كذلك...ولأنّ الله تعالى وعد بحفظه نجده محفوظًا عن كلّ عيب ونقص بالرّغم من مرور أربعة عشر قرنًا

---

١ ـ الحِجْر/٩.

٢ ـ فصّلت/٤١ ـ ٤٢.

من نزوله، وترصّد ملايين الأعداء الألدّاء للحطّ من كرامته، وهو الكتاب السّماويّ الوحيد الّذي دام هذا الزّمن الطّويل ولم يطرأ عليه التّغيير والتّبديل. (١٧٥ ـ ١٧٩)

نصّه أيضًا في «مهر تابان»[١]

[دليل عدم التّحريف في جمع زيد بن ثابت]

وأمّا القرآن الّذي جمعه زيد بن ثابت في عهد عُثمان، فكان يضمّ بين دفّتيه كلّ ماجاء في القرآن دون نقص أو زيادة، والقول في تحريفه لااعتبار له؛ لأنّ حجّيّة الخبر الواحد الوارد في التّحريف يتوقّف على حُجّيّة قول الإمامعليه السلام الّذي بيّن هذه الأخبار، وحجّيّة قول الإمام يتوقّف على حجّيّة قول رسول اللهصلى الله عليه وآله الّذي عرّفه معصومًا وإمامًا ونبيًّا ووليًّا.

فالقرآن حجّة بالإجماع. وقد استشهد الأئمّة عليهم السلام بالآيات واستدلّوا بها في مناسباتٍ متعدّدةٍ، وقالوا بحجّيّته دون أدنى شكٍّ أو ترديدٍ، وكانوا يقرأون القرآن كما هو الآن، وتبعهم شيعتهم بعدهم على هذا المنوال.

وإن قال قائل بنقصٍ أو زيادة في القرآن، فإنّه يسقطه كلّه من الحجّيّة، وسُقوط هذه الحجّيّة يستلزم سقوط حجّيّة الأخبار وتحريفها، وأخبار التّحريف تسقط حجّيّة القرآن، والعمل بها يستلزم سقوطها هي أيضًا، أي يلزم من ثبوتها عدمها، فالعمل بهذه الأخبار إذاً مُحال. (ص: ٢٠٦)

---

١ ـ راجع وصف هذا الكتاب لجزء ٢ في الفصل ٤٦ لهذا الكتاب. (م)

الفصل السّابع و الثّمانون

نصّ معروف الحسنيّ (م:١٤٠٣هـ) في «دراسات في الحديث . . .»

[مرويّات الكُلينيّ حول القرآن والدّفاع عنه]

وقد رأيت أن أختم كتابي هذا ببعض المرويّات الّتي تشعر بتحريف القرآن ، وعليها قد اعتمد من نسب القول بالتّحريف إلى الشّيعة وأئمّتهم وإسقاط بعض الآيات منه .

فمن ذلك ما رواه في باب النّوادر عن الأصبغ بن نباتة:أنّ أميرالمؤمنين عليه السلام كان يقول: «نزل القرآن أثلاثًا؛ ثلث فينا وفي عدوّنا ، وثلث سُنَن وأمثال ، وثلث فرائض وأحكام».

وقد استنتج من نسب القول بالتّحريف إلى الشّيعة من هذه الرّواية أنّ الثّلث الّذي هو فيأهل البيت وأعدائهم قد أُسقط من القرآن بنظر الشّيعة، لأنّ الموجود بين أيدي المسلمين لم يشتمل على هذا النّوع من الثّلث صراحة وقد فاتهم أنّ الّذي يعنيه الإمام بهذه الرّواية من الثّلث الأوّل على صحّتها، هم ومن كان من سنخهم من المؤمنين والطّيّبين الّذين طبقوا مبادئهم وعملوا بما جاء به الأنبياء والمرسلون ، ويعني بعدوّهم كلّ منحرف عن الحقّ لا يؤمن بيوم الحساب ، ولا يعمل بما أمر الله ورسوله ، فالآيات الّتي تعرّضت للطّيّبين والمسارعين إلى الخيرات والأعمال الصّالحات نزلت فيهم ، لأنّ من كان بهذه الصّفات فهو منهم بعمله وروحه وإيمانه بمبادئهم الّتي دعا إليها الإسلام وجميع الأديان ونصّ عليها القرآن لا فرق في ذلك بين الأبيض والأسود والعربيّ وغيره ، ولذلك وحده كان سلمان من أهل البيت وتأكيدًا لهذا المبدأ قال الرّسول صلى الله عليه وآله:« سلمان منّاأهل البيت» .

والآيات الّتي تعرّضت للأشرار والفُجّار والمنافقين في أيّ عصر كانوا هي في عدوّهم ولو سبقهم بعشرات القرون ، لأنّهم لايعادون إلاّ في الله، ولايحبّون إلاّ في الله. ويؤيّد ذلك ما رواه محمّد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه قال : « يا محمّد إذا سمعت الله ذكر أحدًا من هذه الأُمّة بخيرٍ فنحن هم ، و إذا سمعت الله ذكر قومًا بسوءٍ ممّن مضى

فهو عدوّنا» .

وجاء عنه عليه السلام أنّه قال : « نزل القرآن أثلاثًا؛ ثلث فينا وفي محبّينا ، وثلث في أعدائنا وأعداء من كان قبلنا ، وثلث سُنَن وأمثال ، ولو أنّ الآية إذا نزلت في قوم ثمّ مات أُولئك القوم ماتت الآية لما بقي من القرآن شيء ، ولكنّ القرآن يجري أوّله على آخره ما دامت السّماوات والأرض ، ولكلّ قوم آية يتلونها هم منها في خير أو شرّ »[١] .

هذا بالإضافة إلى أنّ الرّواية من حيث سندها ليست مستوفية للشّروط المطلوبة ، لأنّ الرّاوي لهذه الرّواية عن الأصبغ بن نباتة كان من المعاصرين للإمام الصّادق عليه السلام كما يظهر من كتب الرّجال وبينه وبين الأصبغ أكثر من سبعين عامًا ، وقد رواه عنه بدون واسطة ، وهذا من نوع التّدليس في الرّواية الموجب لضعفها، وفوق ذلك فهو من المتّهمين بالوضع عند المؤلّفين في الرّجال .

وقد روى داود بن فرقد عن أبي عبد الله الصّادق عليه السلام بسند أقرب إلى الصّحّة من الحديث السّابق : « أنّ القرآن نزل أربعة أرباع ؛ ربع حلال ، وربع حرام ، وربع سُنَن وأحكام، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم ، وفصل ما بينكم » .

وهذه تنافي الرّواية السّابقة الّتي قسّمته أثلاثًا ، ونصّت على أنّ الثّلث الأوّل نزل في أهل البيت وأعدائهم...[**إلى أن قال :**]

ومن هذه المرويّات الّتي أوردها الكُلَينيّ وغيره من المحدّثين في مجاميعهم تعرّض الشّيعة وبخاصّة الكُلَينيّ لأعنف الهجمات من السُّنّة وبالغوا في التّشنيع عليهم إلى حدّ الغلوّ والإفراط الّذي لا مبرّر له ، وزعموا أنّ للشّيعة قرآنًا غير القرآن الموجود بين أيدي المسلمين ، ووصف الشّيخ أبو زُهرة، الكُلَينيّ بالنّفاق والخروج عن الدّين ، ودعا إلى التّشكيك بجميع مرويّات الكافي ، لأنّه دوّن فيه هذا النّوع من الأحاديث مع العلم بأنّ محدّثي السُّنّة دوّنوا في صحاحهم وغيرها أحاديث من هذا النّوع لا تقبل التّأويل

---

١ ـ والمراد من ذلك أنّ الآية قد يكون موردها خاصًّا أحيانًا ، ولكن حكمها يسري على من كان سنخ موردها ولو بعد نزولها بعشرات السّنين .

والتّوجيه كما يبدو من المرويّات التّالية الّتي دوّنها البخاريّ في صحيحه ... [ثمّ ذكر **روايات كثيرة من ذلك النّوع، وإن شئت فراجع**].

إلى غير ذلك من المرويّات عند السُّنّة في صحاحهم وغيرها، ومع ذلك فقد تجاهلوا جميع هذه المرويّات ونسبوا القول بالتّحريف إلى الشّيعة وحدهم، مع العلم بأنّ علماء الشّيعة تمشّيًا مع المخطّط الّذي وضعه أئمّتهم لا يزالون منذ أقدم العصور الإسلاميّة ينكرون هذه النّسبة في كتبهم ومناظراتهم، ويجادلون أصحاب هذه المقالة بالحجج والبراهين، ويثبتون بالأدلّة الّتي لا تقبل الرّيب أنّ القرآن الموجود بين المسلمين هو المُنزَل على محمّدﷺ من غير زيادة أو نقصان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، و لاينكرون وجود بعض المرويّات في «الكافي» وغيره حول هذا الموضوع، ولكنّهم يرون أنّ أكثر تلك المرويّات مكذوبة على الأئمّة عليهم السلام لأنّ رُواتها من الغُلاة والباطنيّة كماأشرنا إلى ذلك في المباحث السّابقة والصّحيح منها ليس صريحًا في التّحريف بمعنى النّقصان، لإمكان أن يكون المراد منه تحريف المعاني مع الاحتفاظ بالصّيغة والألفاظ.

ويؤيّد هذا المعنى ما جاء في رواية سعد الخير الّتي رواها في «الكافي» عنه ... [**و ذكر كما تقدّم عن الخوئيّ و غيره، ثمّ قال** :].

وهذه الرّواية تفسّر التّحريف الوارد في بعض مرويّات «الكافي» وغيره من كتب الحديث والتّفسير...

ومهما كان الحال، فروايات التّحريف رواها بعض محدّثي الشّيعة كالكُلَينيّ وغيره، ورواها أهل السُّنّة في صحاحهم كالبخاريّ ومسلم وغيرهما و هي عند السُّنّة أكثر منها عند الشّيعة و بشكل أبشع و أسوأ أثرًا ممّا رواه محدّثوا الشّيعة، و الّذين آمنوا بها من السُّنّة لا يقلّون عمّن آمن بها من الشّيعة، و إن كانوا لا يمثّلون رأي الجمهور في ذلك، لأنّ أكثرهم من المنكرين لها، كما هو الحال بالنّسبة إلى الشّيعة أيضًا.

ولو أنّ الّذين كتبوا من السُّنّة وقفوا عند عرض وجهة نظر الفريقين واقتصروا على

تفنيد هذا الرّأي أيًّا كان قائله ، لكان ذلك أقرب إلى منطق الدّين والعقل ، وأبعد عن التّحيّز والتّعصّب الّذي يثير الشّحناء والبغضاء ولا يخدم إلاّ العدوّ الّذي يستغلّ هذه المهاترات لأغراضه ومصالحه .

ولكنّهم بدلاً من ذلك ، ومع وجود تلك المرويّات في صحاحهم ومجاميعهم وقفوا موقف المهاجم العنيد والخصم الحاقد على الشّيعة ليقذفوا بمفترياتهم تلك الحصون المنيعة الّتي بُنِيت بتعاليم عليّ وأهل بيته الطيبينعليهم السلام المستوحاة من الرّسول الأعظم والكتاب الكريم ونسي هؤلاء أنّ حصونهم وبيوتهم من الزّجاج الّذي لا يصمد لهبات النّسيم فضلاً عن العواصف والأحجار... **[ثمّ ذكر تهمة أبي زُهرة للكُلَينيّ في كتابيه : « الإمام الصّادق» و « الإمام زيد بن عليّ» و ردّها، و إن شئت فراجع، فقال :]**

ونحن لا ننكر عليه أنّ وجود بعض المرويّات المكذوبة في أيّ كتاب كان لا يوجب الطّعن والتّفسيق لصاحب الكتاب ، ولا سقوط جميع مرويّاته ، والّذي أنكرناه أنّه كان من المفروض عليه وهو يدّعى التّجرّد والإخلاص للحقّ أن لا يفرق بين الكُلَينيّ والبخاريّ ، وأن يحكم عليهما بحكم واحد ، لأنّ كلا منهما قد روى أحاديث النّقص والتّحريف . وأخذت عليه أحاديث لا يمكن الالتزام بها والاطمئنان إليها ، فلماذا وهو الباحث المجرّد على حدّ زعمه كانت تلك المرويّات المكذوبة في «الكافي» موجبة للطّعن في دينه والتّشكيك بجميع مرويّاته، والمرويّات المكذوبة فيالبخاريّ لا توجب شيئًا من ذلك .

(٣٤٥ ـ ٣٥٥)

الفصل الثّامن والثّمانون

نصّ الخطيب (م : ١٤٠٦) في «التّفسير القرآنيّ للقرآن»

﴿اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ اِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. الحِجر/٩

هو ردٌّ على المشركين الّذين سخروا من النّبيّ بقولهم : ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ ،

فجاء قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ كَبْـتًا لهؤلاء المشركين، وردعًا لهم، وإعلانًا بما يملأ صدورهم حسدًا وحسرةً. فقد أبَوا إلّا أن يجهلوا الجهة الّتي يقول النّبيّ إنّه تلقّى الذِّكر منها، فقالوا: «نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ» ولم يقولوا ـ ولو على سبيل الاستهزاء ـ: نزّل الله عليه الذّكر، فجاءهم قول الحقّ جلّ وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ بهذا التّوكيد القاطع، ثمّ جاء قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ مؤكّدًا لهذا التّوكيد، إذ إنّه سبحانه هو الّذي يتولّى حفظه من كلّ عبث، وصيانته من كلّ سوء، وهذا هو الدّليل القاطع على أنّه مُنزَّل من عند الله، فليحاولوا أن يبدّلوا من صورته، أو يدسّوا عليه ماليس منه، فإنّهم لو فعلوا، لكان لهم من ذلك حجّة على أنّه ليس من عند الله.

وقد حفظ الله القرآن الكريم هذا الحفظ الرّبّانيّ، الّذي أبعد كلّ ريبةٍ أو شكّ في هذا الكتاب، فلم تَمْسَسْه يد بسوءٍ على كثرة الأيدي الّتي حاولت التّحريف والتّعديل، فردّها الله وأبطل كيدها وتدبيرها، وهكذا ظلّ القرآن الكريم وسيظلّ إلى يوم البعث، حَمَى الله الّذي تحرسه عنايته وتحفظه قدرته، فلم تنخرم منه كلمة أو يتبدّل منه حرف، وتلك حقيقة يعلمها أُولو العلم من خصوم الإسلام، كما يؤكّدها تاريخ القرآن الكريم، الّذي تولّى النّبيّ الأُمّيّ كتابته في الصُّحُف، كما تولّى غَرْسه في صدور المؤمنين كلمةً كلمةً، وآيةً آيةً.

سئل بعض العلماء: لِمَ جاز التّحريف والتّبديل على الكتب السّماويّة السّابقة، ولم يَجُزْ هذا على القرآن الكريم؟ فقال: «إنّ الكتب السّماويّة السّابقة قد وَكَل الله حفظها إلى أهلها، كما يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرٰيةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾[1]. فأهل الكتاب هم الّذين «استُحفِظوا» أي وُكّلوا بحفظ كتبهم، ومن هنا جاز أن يفرطوا في هذه الأمانة الّتي في أيديهم، وأن يدخل عليها مادخل من تبديل وتحريف، أمّا القرآن الكريم فقد تولّى الله سبحانه وتعالى حفظه، ولم يَكِلْه إلى أهله، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. ومن ثمّ كان من المستحيل أن يُدخل على القرآن الكريم ـ وهو في

---

١ ـ المائدة/٤٤.

حراسة الله ـ تغيير كلمة، أو تبديل حرف!!.

والسّؤال هنا: لِمَ وَكَل الله سبحانه وتعالى حفظ الكتب السّماويّة السّابقة إلى أهلها، ولم يتولّ سبحانه وتعالى حِفْظها وهي من كلماته، كما تولّى ذلك سبحانه بالنّسبة للقرآن الكريم؟

والجواب على هذا، والله أعلم:

أوّلاً ـ أنّ الكتب السّماويّة السّابقة مرادةٌ لغايةٍ محدودةٍ ولوقتٍ محدودٍ، وذلك إلى أن يأتي القرآن الكريم، الّذي هو مجمع هذه الكتب والمُهَيمن عليها، وهو بهذا التّقدير الرّسالة السّماويّة إلى الإنسانيّة كلّها في جميع أوطانها وأزمانها.

فلو أنّ الكتب السّماويّة السّابقة، كان لها هذا الحفظ من الله سبحانه، لما دخلها هذا التّحريف والتّبديل، ومن ثَمّ لم يكن للقرآن الكريم هيمنة عليها، ولم يكن ناسخًا لها...الأمر الّذي أراد الله سبحانه وتعالى للقرآن الكريم أن يجيء له.

وثانيًا ـ هذا التّبديل والتّحريف الّذي أدخله أهل الكتب السّابقة على كتبهم، لايدخل منه شيء على آيات الله وكلماته. كما لم يدخل شيء من ذلك على آياته الكونيّة الّتي يَغْوى بها الغاوون وينحرف بها المنحرفون. وكما لايدخل شيء من النّقص على ذاته الكريمة أو صفاته وكمالاته، إذا جدّف المجدّفون على الله، ونظروا إلى ذاته وصفاته بعيون مريضة، وقلوب فاسدة، وعقول سقيمة. (٧: ٢١٨ ـ ٢٢٠)

الفصل التّاسع والثّمانون

نصّ الشّريعتيّ (م: ١٤٠٧) في «تفسير نُوين»

بقاء مُصْحَف عُثمان

إنّ ملايين النُّسخ من القرآن الكريم متوفّرة اليوم في أرجاء العالم بطبعات وخطوط مختلفة، وتتداولها الشّعوب المختلفة، وتُتلى في كلّ مكان، وتبثّ من إذاعات البلدان

غير الإسلاميّة أيضًا، وليس بينها أدنى اختلاف، إلّا في رسم الخطّ. ولا يشكّ أحد أنّ القرآن الموجود اليوم هو نفس القرآن الّذي أمر عُثمان بنسخه، وقد بقي أربعة عشر قرنًا محفوظًا من التّغيير والتّحريف والتّبديل، لم يضف ولم ينقص منه شيء. وهذا ماأجمعت عليه جميع الفِرَق والمذاهب الإسلاميّة، واتّفق عليه العلماء الأجانب أيضًا، ولم يشكّ فيه أحد منهم أو خالف هذا الرّأي أبدًا، رغم أنّ الخطّ المتداول في عهد عُثمان هو الخطّ الكوفيّ[1] الّذي نسخ به القرآن؛ إذ لم يكن فيه حركات ولانقاط. وبعد مرور سنوات أمر الحجّاج بن يوسف الثّقفيّ حينما كان واليًا على واسط من قِبَل عبد الملك بوضع النّقاط والحركات على الحروف. ونسب المبرّد هذا العمل إلى أبي الأسود الدُّؤليّ، ونسبه الجاحظ إلى نصر بن عاصم[2].

وخلاصة الكلام أنّ تحريك الحروف وتنقيطها قد اخترع بعد عُثمان بسنين، وكتب القرآن في أرجاء العالم بخطوط مختلفة، ثمّ اخترعت طباعة الكتاب من قبل «غُوتامبُورغ» المولود عام ١٤٠٠م، والمتوفّى عام ١٤٦٨م، أي بعد ثمانية قرون، فطبعت المصاحف بعد مدّة، وأضحى طبع القرآن أفضل وأتمّ بفضل تطوّر هذه الصّناعة. وقال الدّكتور «صبحيّ الصّالح»: «ظهر القرآن مطبوعًا للمرّة الأُولى في «البندقيّة» في حدود سنة ١٥٣٠م،...ثمّ طبع في مدينة «هانبورغ» سنة ١٦٩٤م. ثمّ ظهرت أوّل طباعة إسلاميّة خالصة للقرآن في «سانت بِطِرسبورغ» بروسيا سنة ١٧٨٧م...وإذا بإيران تقدّم طبعتين حَجَريّتين، إحداهما في «طهران» سنة ١٢٤٨هـ، والأُخرى في «تبريز» سنة ١٢٤٨هـ»[3].

وينبغي الالتفات إلى القوّة الخفيّة والقدرة الخارقة الّتي صانت هذا الكتاب السّماويّ بهذه الشّاكلة طول هذه المدّة، إذ ماتداعى الشّكّ في تلفّظ كلمات أو حركات في نسخة

١- ظهر الخطّ الكوفيّ بعد إنشاء الكوفة، ويحسب المستشرقون أنّه أخذ من أحد أنواع الخطّ السّريانيّ، انظر: تاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٢٣.

٢- مقدّمة ابن عطيّة: ٢٧٦، واكتمل التّنقيط والحركات بالتّدريج، إلّا أنّ مبتكر هذا العمل هو «يحيى بن يَعمَر الشّيعيّ» و«أبوالأسود» تلميذ الإمام عليّ، راجع كتاب «مباحث في علوم القرآن، للدّكتور صبحيّ الصّالح.

٣- مباحث في علوم القرآن: ٩٩.

من نُسَخه القديمة والجديدة الّتي تتجاوز الملايين، رغم التّطوّرات الّتي طرأت على الخطّ، وكتبه أو طبعه غير العرب من الفُرس والتّرك والهنود، وهم لايجيدون العربيّة بجودة وإتقان... [ثمّ ذكر جملة من مثالب خلفاء بني أُميّة على القرآن، فقال: مع ذلك فإنّهم لم يتمكّنوا من تحريف القرآن].

وهل يعقل أنّ كتابًا يبقى محفوظًا نحو أربعة عشر قرنًا، رغم الأعاصير والأزمان، وطيش الأعداء وجسارتهم، وأزمنة الكَبْت والتّضييق والإرهاب؟ وهل يحرّف بعد وفاة النّبيّ في مدّة تقدّر باثنتي عشرة سنة أو أكثر ـ حسب الاختلاف في تاريخ نَسْخ «عُثمان» ـ بمرأى ومسمع من الصّحابة والحُفّاظ وكُتّاب الوحي ووجود الحُرّيّة النّسبيّة، ثمّ يبقى هذا التّحريف أيضًا؟ ويتلقّى المسلمون ـ ومنهم أهل البيت ـ في جميع الأمصار والأعصار هذا القرآن النّاقص والعياذ بالله بالقبول والرّضى؟

جمع القرآن وتدوينه في عهد النّبيّ وبقاؤه ...إلى يومنا هذا

ذكرنا آنفًا أنّ المسلمين كانوا يهتمّون بالقرآن اهتمامًا شديدًا لأسباب كثيرة، ويستنسخونه ويحفظونه، وعلاوة على ذلك؛ أنّ النّساء المسلمات قد ساهَمْن في هذا الأمر أيضًا؛ إذ جعلت بعض النّساء مهرها تعليم سورة من سُوَر القرآن، وجعلت بعضهنّ مهرها كتابته أو حفظه بتمامه.

ونقل آية الله الخوئيّ في «تفسير البيان»[1] عن «طبقات ابن سعد» أنّ «أُمّ ورقة» جمعت القرآن، وأنّ رسول الله ﷺ كان يزورها ويسمّيها الشّهيدة، وأنّها قالت له في غزوة بدر: «أتأذن لي فأخرج معك؛ أُداوي جرحاكم، وأُمرّض مرضاكم، لعلّ الله يهدي لي شهادة؟ قال: إنّ الله مهّد لك شهادة»...[ثمّ ذكر قول الخوئيّ كما تقدّم عنه فقال:]

وأضاف السّيّد الخوئيّ معقّبًا هذه الرّواية، فقال: «وإذا كان هذا حال النّساء في جمع القرآن، فكيف يكون حال الرّجال، وقد عدّ من حُفّاظ القرآن على عهد رسول الله ﷺ

١- الصّفحة: ٢٧٢.

جمّ غفير؟ قال القُرطُبيّ: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القُرّاء، وقتل في عهد النّبيّ ﷺ ببئر معونة [1] مثل هذا العدد.

وقد تقدّم في الرّواية أنّه قتل من القُرّاء يوم اليـمامة أربعمائة رجل [2].

على أنّ شدّة اهتمام النّبيّ ﷺ بالقرآن، وقد كان له كُتّاب عديدون، ولاسيّما أنّ القرآن نزّل نجومًا في مدّة ثلاث وعشرين سنة، كلّ هذا يورث لنا القطع بأنّ النّبيّ ﷺ كان قد أمر بكتابة القرآن على عهده؛ روى زيد بن ثابت، قال: «كنّا عند رسول الله ﷺ نؤلّف القرآن من الرّقاع».

وقد روى خبر زيد عامّة أهل السّنّة، ومنهم صاحب «مقدّمة المباني»، حيث نقلها مسندة، وصاحب الإتقان أيضًا ص: ٩٩... **[واستمرّ على نقل كلام السّيّد الخوئيّ، ثمّ قال:]**

وعلاوة على الاهتمام البالغ للنّبيّ بالقرآن، إمّا بحرصه وولعه الشّديد بحفظه، وإمّا بحثّ المسلمين على تعلّمه واستنساخه، ووَعَد قارئه وناسخه وحافظه ثوابًا كثيرًا، وأجرًا جزيلًا، فقد أمر بقراءة ماكتب وحفظ عليه، فيصحّحه ويصلحه.

وعلاوة على عشق المسلمين للقرآن وسعيهم البليغ وجدّهم الوافر في حفظه ونسخه، ضبطوا حروفه، وعدّوا سُوَره وآياته. كما أحصوا حروفه، كعدد ألفاته وباءاته وتاءاته وسائر حروف الهجاء [3]. وانتهجوا أيضًا دقّة عجيبة في الحركات والوقف والمدّ والتّشديد والإشمام والرّوم والإمالة وغيرها، وأمعنوا في ضبط الكلمات لفظًا وخطًّا.

فمن المحال بعد هذا الاهتمام والدّقّة والاحتراز أن تعتري القرآن الزّيادة أو النّقصان ولايطّلع عليه أحد أو يعترض. وفضلًا عن ذلك أنّ الله تعالى تولّى بنفسه حفظه، وبيّن

١- بئر قرب المدينة كانت لقبيلة هُذَيل أو سُلَيم.

٢- ذكر السّيّد الخوئيّ في الهامش نقلًا عن تفسير القُرطُبيّ، فقال: قتل منهم «القُرّاء» في ذلك اليوم «يوم اليَمامة» فيما قيل: سبعمائة، ونقل صادق الرّافعيّ في «إعجاز القرآن» على قول؛ أنّ شهداء اليَمامة سبعمائة رجل.

٣- آخر مقدّمة المباني.

ذلك بتأكيد شديد، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]. ويشمل لفظ الحفظ هنا، حفظه من كلّ تغيير في ألفاظه، بزيادة أو نقصان، وبتقديم أو تأخير.

فهل يصدّق العقل أمرًا كهذا، وذلك بأن يحرّف هذا الكتاب وهذه المعجزة الخالدة بعد وفاة النّبيّ ﷺ بمدّة وجيزة، وقد تولّى الله حفظه إلى يوم القيامة؟

دليل آخر من القرآن

وقال تعالى أيضًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2]. نفى في هذه الآية إتيان الباطل بجميع أنواعه (سواء كانت الألف واللّام فيه للاستغراق أم للجنس) للقرآن أو الورود عليه. ولاريب أنّ التّحريف يصدر عن أهل الباطل، ولاينبغي أن يرد على القرآن.

ويبدو أنّ انتخاب «الذّكر» اسمًا للقرآن دون سائر أسمائه في آيتين تختصّان بحفظه، هو أنّ الله يريد من المسلمين أن يعلموا أنّ جميع العقائد والأحكام والواجبات الدّينيّة تذكر بواسطة القرآن، وأنّ واجب النّبيّ الّذي هو مذكّر فحسب: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾[3]، لايحصل إلّا بواسطة القرآن. فيجب في هذه الصّورة أن لاينسى من القرآن حتّى آية واحدة، فإنّ ذلك لايرضى به منزّل القرآن فيحفظه ويصونه، ولايأتيه الباطل أبدًا.

جمع القرآن بأمر النّبيّ كما هو عليه الآن وليس بترتيب النّزول

تحدّثنا آنفًا ـ بحسب مايقتضي المقام ـ حول اهتمام النّبيّ والمسلمين البالغ بالقرآن، ومن المسلّم به أنّ هذا الاهتمام يستلزم بلاشكّ الاهتمام بنظم هذا الكتاب السّماويّ وترتيبه، فهل يمكن لمن يهتمّ بالكتاب اهتمامًا بالغًا، ويعدّه عظيمًا ونافعًا ـ بل أعظم وأنفع من كلّ كتاب آخر ـ أن لايعير أهمّيّة لنظمه وترتيبه وتأليفه؟ وإن كان ليس في

١- الحِجر/٩.

٢- فُصّلت/٤١ـ٤٢.

٣- الغاشية/٢١.

أيدينا دليل نقليّ أو برهان تاريخيّ، فينبغي علينا أن نقنع حسب حكم العقل وقرائن الأوضاع والأحوال بأنّ القرآن نظّم ورتّب بأمر النّبيّ. ناهيك من أنّ علماء الفريقين رووا بكثرة أنّ النّبيّ كان يأمر كُتّاب الوحي حينما تنزل آية أو سورة بأن يضعوها في سورة كذا، بعد آية كذا، وأن يضعوا سورة كذا بعد سورة كذا، ولهذا نرى من بين السُّوَر المكّيّة آية أو آيات مدنيّة وبالعكس.

ومن المحال أن يقوم المسلمون بعمل كهذا حسب هواهم ورأيهم، أو دون أمر النّبيّ؛ إذ كانوا يحتاطون في أُمور يسيرة حول القرآن، كتوقّفهم مدّة عند تنقيطه وإعرابه. وليس هناك اختلاف بين المسلمين حول آيات وترتيب ونظم كلّ سورة بأمر النّبيّ، وإنّما يظنّ بعض أنّه قام أُناس بالتّأخير والتّقديم في السُّوَر وفي النّظم الكلّيّ للقرآن فقط.

ولكن هناك براهين كثيرة تدحض هذا الرّأي، وتدلّ على أنّ نظم وترتيب الآيات والسُّوَر كان بأمر النّبيّ، ومنها:

أوّلاً ـ إن كان ذلك برأي المسلمين واختيارهم، فلابدّ أن تختلف نُسَخ القرآن مع بعضها بعضًا، ويكتب كلّ منهم السُّوَر وفق ذوقه وهواه ومايرتئيه. ولو أصدر هذا النّظم خليفة أو من بيده الحلّ والشّدّ، فلايتّبعه المسلمون في هذا الأمر ولايطاوعونه. كما نرى ذلك في جمع أحاديث النّبيّ، فهو أمر مسلّم به وطبيعيّ، ولايتبادر إليه الشّكّ. ولاريب أنّ طاعة المسلمين في جميع العهود دليل على وضوح هذه الحقيقة، وهي أنّ هذا النّظم والتّرتيب كان بأمر النّبيّ، كما أجمعت عليه الأُمّة الإسلاميّة قاطبة، ولم يحتمل أحد خلافًا في ذلك.

ثانيًا ـ هناك روايات كثيرة ونصوص وفيرة في هذا الموضوع، ومنها: رواية ابن عبّاس[1] حِبر الأُمّة وتِلميذ الإمام عليّ عليه السلام في التّفسير والحديث، ويجلّه الشّيعة والسّنّة أيضًا؛ قال: «أنزل الله القرآن كلّه بالتّرتيب الّذي بين أيدي المسلمين الآن إلى سماء الدّنيا

١- مقدّمة المباني: ٥٨.

في ليلة القدر [١]، ثمّ أنزله إلى النّبيّ بالتّدريج حسب الحاجة، ومن اعتقد أنّه سقط منه شيء عند جمعه، أو رتّبت السُّوَر بمشورة أحد أو رأيه، فقد افترى على الله كذبًا عظيمًا».

ثالثًا ـ أثرت عن النّبيّ أحاديث حول القرآن، وقد ورد في بعضها أسماء السُّوَر بالتّرتيب الحاليّ، ومنها: ما رواه الطّبرسيّ بأنّ رسول الله ﷺ ذكر السُّوَر بترتيب المُصْحَف الّذي يتداوله المسلمون اليوم، وهي السّبع الطّوال، والمثاني، والمئين، والمفصّل، وهي السُّوَر الّتي يفصّل بعضها عن بعض بـ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [٢] والأصرح من ذلك كلّه ما رواه أُبيّ بن كعب بأنّ النّبيّ سمّى جميع سُوَر القرآن من أوّله إلى آخره، بما يوافق المُصْحَف المتداول، وأخبر بثواب كلّ منها، ويستند جميع المفسّرين من شيعة وسنّة إلى هذه الرّواية في بيان قراءة السُّوَر، وإن لم تحرز رتبة الصّحّة والاعتبار لدى المحقّقين بصورة عامّة.

رابعًا ـ أنّ بين آيات السُّورة الواحدة ترابطًا وثيقًا، وكأنّ كلّ سورة كائن حيّ ذو روح متناسق الأعضاء، رغم أنّ بين آياتها فترات طويلة عند نزولها، كالآيات الخمس الأوّل من سورة العلق مع الآيات الأُخرى من هذه السّورة، كما جاء في تفسيرها. كما أنّ هناك ارتباطًا وتناسبًا تامًّا بين السُّوَر أيضًا، وهذا ما يحتاج إلى دقّة بالغة، وقد التفت إلى ذلك كثير من المفسّرين المتقدّمين والمتأخّرين، نحو: أبي بكر النّيسابوريّ والفَخْر الرّازيّ والشّيخ الطّبرسيّ والشّيخ محمّد عَبْدُه وسيّد قطب، فاكتشفوا من وراء ذلك رموزًا وأسرارًا.

وتناولنا في هذا الكتاب شيئًا يسيرًا حول الارتباط بين السُّوَر، وقد ألّف كثير من المحقّقين كتبًا مستقلّة في هذا المجال [٣]، مثل: برهان الدّين البقاعيّ وجلال الدّين السّيوطيّ [٤]. وعدّوا ذلك ـ بعد كشف أسرار من ارتباط الآيات والسُّوَر ـ من وجوه إعجاز

١- ورد في أُصول الكافي: ٢: ٦٢٩، هذا المعنى عن الإمام الصّادق عليه السلام؛ قال: «نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان إلى البيت المعمور، ثمّ نزل في طول عشرين سنة».

٢- مقدّمة مجمع البيان: الفنّ الرّابع.

٣- هامش الصّفحة: ٢٥٨ (من كتاب إعجاز القرآن للرّافعيّ).

٤- نفس المصدر: ٢٥٨.

القرآن، وستكشف حقائق جديدة حول الارتباط المذكور على مرّ الأيّام، وهذا خير دليل على أنّ ترتيب الآيات والسُّوَر ونظمها كان بأمر من رسول الله صلى الله عليه وآله، وماكان أحد يقدر على أداء عمل مهمّ كهذا، ولاسيّما أنّ القرآن ـ كما نعلم ـ مانزل بهذا التّرتيب.

خامسًا ـ أنّ في المكتبات العالميّة الكبيرة مصاحف مخطوطة من القرآن، عدّها خُبَراء الخطّ من تراث القرون الأُولى للإسلام، وخصوصًا المصاحف المكتوبة بخطّ الإمام عليّ عليه السلام وسائر الأئمّة عليهم السلام، وهي موجودة الآن في مكتبتي «مشهد» و«النّجف»، وقد أيّد الخُبَراء صحّة انتسابها إلى هؤلاء العظام. كما صرّح بعض العلماء المشهورين والثّقات، كابن النّديم في «الفهرست» والمقريزيّ في «الخُطَط»، بأنّهما رأيا القرآن المكتوب بخطّ الإمام عليّ عليه السلام، وكان بترتيب القرآن الحاليّ، وليس بترتيب النّزول. ورُوي أنّ مُصْحَفًا مكتوبًا بترتيب النّزول كان بخطّ الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام حسب. وذكر ابن النّديم في «الفهرست» أنّه رأى مُصْحَفًا بترتيب النُّزول منسوبًا إلى الإمام عليّ عليه السلام في دار «أبي يعلى حمزة الحسنيّ».

بيد أنّه لاأثر ولاعين لمُصْحَف كهذا، وهب أنّه موجود، فهذا لايصلح دليلًا على أنّ الإمام عليه السلام كان ينوي أن يجعله بديلًا للمُصْحَف الحاليّ، بل يمكن القول بأنّه كان يرمي من ذلك إلى الإلمام بتاريخ نزول الآيات والسُّوَر. وقد روى كثير من العلماء ترتيب نزول السُّوَر بعدّة طرق، نحو: السّيوطيّ في «الإتقان» وآية الله الزّنجانيّ في «تاريخ القرآن» والمؤلّف المحقّق في «مقدّمة المباني»، وألّف بعض كتبًا مستقلّة في هذا الميدان.

سادسًا ـ أنّ من وجوه إعجاز القرآن أُسلوبه المدهش، وتناول عامّة الكُتّاب إعجاز القرآن، وقد أجاد «الرّافعيّ» وبذّهم جميعًا في هذا المضمار. ويمزج القرآن المطالب المتنوّعة بعضها ببعض، فيجذب القارئ ويفتنه. ولو كان القرآن مكتوبًا بترتيب النّزول، لظهر على شكل جملات متفرّقة غير منسّقة. ولو اجتمع نوابغ البلاغة والبيان، وكتبوه بترتيب آخر، لزالت مزيّته وإعجازه الّذي يسود أُسلوبه حاليًّا. فمثلًا أنّ أفضل طريقة تعنّ لفكر إنسان عالم في تنظيم آيات القرآن وسُوَره، هي ماانتخبه «جُول لابُوم» الفرنسيّ،

وصنّفه وفق الموضوعات، وسمّاه «تفصيل القرآن»، ونلمس اختلافه مع القرآن الحاليّ.

ويحتاج بيان وتوضيح أُسلوب إعجاز القرآن، وكذا بحث نظم القرآن الحاليّ وترتيبه إلى مجال واسع، ولايتأتّى لنا ذلك في هذه المقدّمة، فنقنع بما ذكرناه. وفي ختام هذا البحث نودّ أن نضيف هذه النّكتة، وهي أنّه كما أنّ ألفاظ القرآن وآياته وسُوَره كلّها كلام الله وأوامره، فكذلك أُسلوبه ونظمه وترتيبه بأمر من الله، قد أُوحي إلى النّبيّ؛ إذ تبدو فيه آثار اليد الإلٰهيّة وكما أنّ النّبيّ لايستطيع أن يأتي بكلام مثل القرآن، فكذلك لايستطيع أن يأتي بترتيبه وتنظيمه دون أن يستمدّ الوحي.

وقد استند المؤلّف الفاضل لمقدّمة المباني (ولايزال مجهولًا مع الأسف) في هذا الموضوع إلى الآيات ١٦ ـ ١٩ من سورة القيامة: ﴿لَاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ* اِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْاٰنَهُ* فَاِذَا قَرَاْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْاٰنَهُ* ثُمَّ اِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ فقال: «أمّا الدّليل على أنّ القرآن كان في اللّوح المحفوظ بالتّرتيب الّذي بين أيدينا، وأنزله الله دفعة إلى سماء الدّنيا في ليلة القدر، ثمّ أنزله على النّبيّ تدريجيًّا حسب الحاجة، هو هذه الآيات، وهذا خير دليل على أنّ الله أنزله، وتولّى جمعه ونظمه بنفسه، فأنزله على رسول الله ﷺ بواسطة جبرئيل، وحفظه من السّهو والتّحريف في القرآن».

إنّ هذا الاستدلال في رأينا لسديد، ولاسيّما إذا أضفنا إليه الملاحظتين التّاليتين:

الأُولى ـ أنّ لفظ القرآن يعني الضّمّ والجمع، كما ذهب إلى ذلك الشّيخ الطّبرسيّ في بحثه اللّغويّ عند تفسير هذه الآيات وفي مقدّمة الكتاب عند بيان أسماء القرآن[1]، ولايحتاج في هذه الحال إلى الحذف والتّقدير في الآية[2]. ويكون معنى الآيات: «كما جمعنا القرآن وألّفنا أجزاءه (النّظم والتّرتيب)، فعليك أن تتبّع هذا الضّمّ والجمع».

١- نقل صاحب كتاب «مباحث في علوم القرآن» في الصّفحة: ١٨ أقوالًا كثيرة توافق رأي الطّبرسيّ القائل بأنّ القرآن يعني الجمع، سواء كان من (ق ر ن) أم من (ق ر أ).

٢- إذ لو اعتبرنا القرآن في الآية بمعنى القراءة، لكان علينا أوّلًا أن نقدّر لفظ «بواسطة جبرئيل» بعد ﴿فَاِذَا قَرَاْنَاهُ﴾، ونرجع الضّمير في ﴿فَاتَّبِعْ قُرْاٰنَهُ﴾ إليه ثانيًا.

الثّانية ـ ذكر المفسّرون في شأن نزول الآيات أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله كان يخاف أن ينسى شيئًا من القرآن، فكان يكرّر مايقرأ عليه جبرئيل بسرعة، ولايصبر على أن يتمّها عليه، فمنعه الله من ذلك بهذه الآيات، وطمأنه بألّا يضيع من القرآن شيئًا. ومن المسلّم أنّ النّسيان يحتمل الوقوع في بداية الأمر بصورتين؛

الأُولى ـ نسيان كلمة أو جملة.

الثّانية ـ اختلال نظم الجملة أو الجملات، وتقديمها وتأخيرها.

وقد أشار الله إلى هاتين الصّورتين من النّسيان، وطَمْأن النّبيّ بأنّه يجمع القرآن، ولايدع شيئًا منه ينسى ويضيع، وأنّه أيضًا يصل بعضه ببعض، ويحول دون تأخير الآيات والسُّوَر وتقديمها.

وعليه كان جمع القرآن واتّصال آياته وسُوَره مناطًا بالله تعالى، ولايستطيع أحد أن يقوم بذلك سواه. ولكن والحال هذه لِمَ نسخ عُثمان القرآن؟ وماهي الحاجة إلى ذلك؟

تهافُت الأقوال

ومن العجب أنّ عالمًا كمصنّف «مقدّمة المباني» يذكر موضوعات كهذه بإسهاب وتطويل، ويتحدّث في الصّفحات التّالية بتفصيل حول جمع القرآن في حياة النّبيّ صلى الله عليه وآله، ينقل روايات مسندة حول ذلك، ويذكر اسم وترتيب مَن كتب القرآن كلّه، ثمّ قرأه على النّبيّ، ومنهم زيد بن ثابت، ناسخ القرآن في عهدي أبي‌بكر وعُثمان.

والأعجب من ذلك؛ أنّ هؤلاء المحقّقين «المنصفين» رأوا بعد إثبات هذه الفضيلة المنقطعة النّظير للخليفة الأوّل والثّالث، أنّ الخليفة الثّاني قد حرم منها، فأشركوه بها؛ إذ قالوا أوّل الأمر: إنّ أبابكر لم يكن قادرًا في البداية على إنجاز عمل عظيم كهذا، فكان إصرار عمر على ذلك ومتابعته قد ثبّت قلب الخليفة وجعله يُقدم عليه. ثمّ رأوا أنّ ذلك لايفي بمنزلة عمر، فقالوا: إنّه كتب القرآن أيضًا، وأطنبوا في كراماته حتّى غفلوا عن أبي‌بكر، فادّعوا أنّ أوّل من كتب القرآن بعد النّبيّ هو عمر[1].

١- راجع مقدّمة «البيان» للخوئيّ.

إنّ ادّعاءاتهم هذه تزري بالمقام الشّامخ للنّبيّ ﷺ؛ لأنّه اهتمّ بالقرآن اهتمامًا بالغًا، وحضّ المسلمين على كتابته ورغّبهم في ذلك، وحملهم على كتابته عند انعدام آلة الكتابة على سعف النّخيل والأكتاف والصّخر ونحوها، وأوصاهم بالتّمسّك بالقرآن وعترته الطّاهرة بعد وفاته.

وبعد هذا كلّه أتظلّ هذه المعجزة الخالدة رهينة الرّقع والحجارة وماشابههما خلال تقدّم النّاس في القراءة والكتابة، وبعد أن انضوت أرجاء الجزيرة العربيّة قاطبة تحت لواء الإسلام، وكان ذلك بالطّبع عند توفّر وسائل الكتابة؟!

ومن المسلّم أنّ المسلمين بادروا إلى كتابة القرآن بشكل كتاب كامل وبِوَرَق فاخر بأمر النّبيّ أو من تلقاء أنفسهم. وقد نقلنا آنفًا قول زيد بأنّ ذلك كان في عهد النّبيّ، وأنّ جَمًّا غفيرًا من الصّحابة، لايعلم عددهم إلّا الله، بادروا إلى ذلك، كما جاء في رواية هِشامِ ابن عُروة[1]: أنّ جماعة من شهداء اليَمامة جمعوا القرآن أيضًا، وقد أجمع الجمهور على خمسة، منهم كما قال صادق الرّافعيّ[2]، وهم: عليّ بن أبي طالب، ومُعاذ بن جَبَل، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود.

فلماذا ـ إذاً ـ يكتب أبوبكر وعُثمان القرآن من أفواه الرّجال والحِجارة والأكتاف وجريد سَعف النّخيل وغيرها؟...[إلى أن قال:]

أدلّة عدم تحريف القرآن

١ـ في عهد الشّيخين

لو فرضنا وقوع التّحريف في القرآن، لكان ذلك في الجمع الأوّل إبّان عهد الشّيخين، أو في الجمع الثّاني إبّان عهد عُثمان، كما يذهب إلى ذلك من يقول بالتّحريف، ولكن هناك أدلّة كثيرة تثبت عدم وقوع التّحريف في عهد الشّيخين، ومنها:

١- البيان: ١٥٨.

٢ ـ إعجاز القرآن: ١٥.

أ ـ حُسِمَ أمر الخلافة، ولم يكن حينذاك كلام حول كتابة القرآن؛ إذ تسلّم أبوبكر زمام الأُمور ولمّا يكفّن بدن النّبيّ أو يدفن، فكان المسلمون في غنى ومَنْأى عن تحريف القرآن.

ب ـ لم يذكر أحد من المسلمين شيئًا عن تحريف القرآن، أو لم يقرأ آية من هذا القبيل، كما لم يستند أحد إلى الآيات المتعلّقة بالخلافة في يوم السّقيفة، ولم يتعرّض لقدح من تصدّى للخلافة، رغم أنّ القرآن كان محفوظًا في الصُّدور.

ج ـ لم يستدلّ أمير المؤمنين وفاطمة الزّهراء عليهما السلام بالقرآن لإثبات حقّ آل البيت، كما استدلّت فاطمة عليها السلام بقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾[1] في قضيّة إرثها عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وقصّة فدك. ولم يستشهد سائر خصوم الشّيخين من الصّحابة ـ كسَعد بن عُبَادة ـ وبنو هاشم بآية من القرآن في دحض حجّة أبي بكر أيضًا.

د ـ إن كان موضوع الخلافة مذكورًا في القرآن، فلا حاجة إلى قصّة الغدير، ولو كان كذلك، لما طلب النّبيّ عند احتضاره قلمًا ودواة؛ ليكتب للمسلمين ما لايضلّون به من بعده أبدًا.

هـ ـ إنّ أبابكر كتب نسخة واحدة من القرآن تسمّى «الإمام»، ولم يتلف سائر النُّسَخ، غير أنّ من كتب القرآن أو حفظه في صدره مااعترض عليه، وماسجّل التّاريخ شيئًا يسيرًا من هذا الأمر الهامّ.

و ـ إذا أغضينا الطّرف عن جميع الوثائق النّقليّة، فهل يصدّق العقل أمرًا كهذا، وهو أنّ جماعة يعدّون من كبار صحابة النّبيّ، وكانوا يعاشرونه في السّفر والحضر، وزوّجهم بعض بناته طلبًا لمودّتهم ومساعدتهم ورعاية لمصلحة الإسلام، وتزوّج منهم أيضًا، فتنزل آيات بانتظام تصريحًا أو تلميحًا في ذمّهم وتقبيح أفعالهم، ثمّ إنّهم مافارقوا الرّسول صلى الله عليه وآله حتّى آخر حياته، ولاهو أبعدهم عنه؟

ولمّا نزلت سورة «تبّت» على النّبيّ، ازداد عداء أبي لهب وامرأته له؛ إذ عزمت «حمّالة الحطب» على قتله. وبعد أن نزلت سورة «الكافرون» عليه، توسّل الكفّار بأنواع

١ـ النّمل/١٦٠.

الأذى في محاربته، كما سنذكر ذلك في تفسير هذه السّورة. فكيف نزلت آيات كثيرة في الشّيخين أو في عُثمان، كما ذهب إليه من قال بالتّحريف، ولاأغضوا على القذى وتركوا النّبيّ، ولاالنّبيّ وأصحابه هجروهم، وماألمّ أحد منهم آنذاك بهذا الأمر إلّا القائلون بالتّحريف بعد قرون؟!

ز ـ إنّ نهج القرآن هو تحسين نفس العمل أو تقبيحه، ويبيّن الموضوعات بشكل عامّ دائمًا[١]، ولايذكر أسماء الأشخاص، إلّا أن يكونوا أمثلة للصّلاح والهداية أو الفساد والغواية أحيانًا.

وقد نزلت آيات في شأن جماعة من المجاهدين والصّحابة، أو في شأن المنافقين والكفّار، وصرّح المفسّرون بشأن نزولها، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ اِلَّا مَنْ اُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْايمَانِ﴾[٢] نزل في عَمّار، وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ﴾[٣]، في الإمام عليّ عليه السلام، وقوله: ﴿يَاءَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾[٤] في حمزة عمّ النّبيّ، وقوله: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[٥] في الوليد، وآخر سورة العلق في أبي جهل، وسورة الكوثر في ردّ العاص بن وائل، وأوّل سورة الماعون في أبي سفيان وأبي جهل. فلم تصرّح هذه الآيات باسم عليّ عليه السلام وحمزة وعَمّار، أو باسم الوليد وأبي جهل وأبي سفيان.

كما لايصدّق عاقل أنّ آيات نزلت في الخلفاء الثّلاثة فقط غير القائلين بالتّحريف، ثمّ كيف يؤيّد جمهور المسلمين ـ ومنهم حُفّاظ القرآن وكُتّاب الوحي ومن عنده مُصْحَف

١ـ ومن الشّواهد الواضحة لعموم نهج القرآن قول أمير المؤمنين عليه السلام لابن عبّاس، حينما بعثه إلى الخوارج للاحتجاج عليهم: «لاتخاصمهم بالقرآن، فإنّ القرآن حمّال ذو وجوه؛ تقول ويقولون، ولكن حاججهم بالسّنّة، فإنّهم لن يجدوا عنها محيصًا» نهج البلاغة ـ الرّسائل ـ الوصيّة: ٧٧.

٢ـ النّحل/١٠٦.

٣ـ البقرة/٢٠٧.

٤ـ الفجر/٢٧.

٥ـ المدّثّر/١١.

كامل، مثل زيد بن ثابت ـ خلافة هؤلاء، ولا يتفوّهون بكلمة في هذا الأمر؟ وقد صرّح الأئمّة عليهم السلام بهذا الموضوع (عدم تصريح القرآن بأسماء الأشخاص) في أحاديث كثيرة، ومنها صحيحة أبي بصير، كما ذكرها الكلينيّ في الكافي... [وذكر كما سيجيء عن الخوئيّ].

٢ـ في عهد عُثمان

من المسلّم به أنّه مادام التّحريف لم يقع في عهد الخليفة الأوّل والثّاني، فبطريق أولى لم يقع في عهد عُثمان أيضًا، ولاسيّما أنّ بُلدانًا كبيرة قد فتحت حينذاك، وانتشر الإسلام في شرق الدّنيا وغربها، واستنسخ القرآن في كلّ مكان، ولم يكن باستطاعة أحد أن ينقص كلمة واحدة من القرآن، لاعُثمان ولا غير عُثمان. وحينما واجه الخليفة المذكور مَوجةً من الاعتراض من قِبَل أخصّ مقرّبيه ومن زوج أُخته عبد الرّحمان بن عَوْف؛ لتركه سنّة الشّيخين، واعترض عليه المسلمون عامّة وكبار الصّحابة خاصّة، مثل أبي ذرّ وعَمّار؛ لمخالفته بعض أوامر الإسلام، فأدّى ذلك إلى قتله، فكيف حرّف القرآن في العام الأوّل[1] من خلافته وماتكلّم بذلك أحد؟!

إنّ التّاريخ سجّل اعتراضات مناوئي عُثمان في حياته وأثناء حصاره الّذي انتهى بقتله، وكذا الرّسائل الّتي بعثها إليه عَمّار وغيره، وكلام الإمام عليّ عليه السلام معه، واحتجاجات النّاس عليه، وبيان مثالبه وأخطائه، والنّقد الّذي وجّه إليه بعد موته. بيد أنّه لم يتعرّض أحد لتحريف القرآن أبدًا، رغم إيرادهم عليه موضوع استنساخ القرآن، كاعتراض ابن مسعود على هذا الأمر بشدّة، وامتناعه من إعطائه مُصْحَفه له، وقوله: بأنّا كنّا نقرأ القرآن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وزيد بن ثابت صبيّ ذو ذؤابة يلعب مع الصّبيان، وغير ذلك من الأقوال، كما طعن عليه جماعة بحرقه المصاحف، وقبّحوا عمله، وسمّوه بـ«حرّاق المصاحف». ولكن لم يتكلّم أحد أبدًا حول موضوع التّحريف، ولم يسمّوه باسم «حرّاف المصاحف».

١ـ قال عُثمان وهو على المنبر: لم يمض من وفاة نبيّكم إلّا ثلاثة عشر عامًا، فجعلتم الاختلاف في القراءة ذريعة للتّنافر فيما بينكم.! (مقدّمة المبانيّ: ٥١).

عمل عليّ عليه السلام حجّة قاطعة

تسنّم أمير المؤمنين عليّ عليه السلام عرش الخلافة بعد عُثمان مباشرة، ونقد من تقدّمه من الخُلفاء على المنبر بأدب وحصافة، ولكنّه لم يتعرّض لتحريف القرآن وتغييره تلميحًا أو تصريحًا أبدًا، كما لم ينطق بكلمة حول ذلك لأحد مادام حيًّا، ولم يذكر شيئًا في هذا الموضوع، رغم أنّهم كانوا يستشيرونه في أغلب الأوقات، فيشير عليهم بالصّواب، ويسدّدهم ويردّ قضاءهم، ويبيّن لهم حكم الله والصّواب منه.

وعلاوة على ذلك، كان يلهج بذكر القرآن كثيرًا، ويبيّن فضائله، ويحثّ النّاس عليه أن ينهلوا من نميره، كما جاء ذلك مرارًا وتكرارًا في «نهج البلاغة»، وماقال قطّ بأنّه لديّ قرآن تامّ وكامل، وأنّ الخلفاء أسقطوا منه آيات عند جمعه واستنساخه، كما نسب إليه ذلك بعض النّاس بعد قرون.

إنّه عليه السلام تكلّم حول الخلافة والحكومة، ووضّح شروط الولاة المسلمين وحقّ الرّعيّة على الرّاعي، والرّاعي على الرّعيّة، كما بيّن ذلك كثيرًا في «نهج البلاغة». ومن المعلوم أنّه يعدّ نفسه وأهل بيته أحقّ بالإمارة والخلافة من غيره، ويعتبر من تبوّأ هذا المنصب غاصبًا له، واحتجّ على ذلك بكفاءته وبأحاديث ووصايا النّبيّ صلّى الله عليه وآله، بيد أنّه لايمكن العثور على مورد واحد ـ كمثال ـ أنّه استشهد بآية تصرّح بهذا الأمر.

وقد اعترض في الخطبة الشّقشقيّة [1] على من غصب حقّه وقبض على زمام الخلافة، وأنكر على من عارضه في هذا الأمر، وأدّى ذلك إلى وقوع حرب الجمل وصفّين والنّهروان، فقال فيها: «كأنّهم لم يسمعوا الله سبحانه يقول: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْأٰخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَايُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَافَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [2]. فلم يقل: ألم يسمعوا آية كذا وكذا الّتي ورد فيها اسمي، أو تصرّح بخلافتي، بل ذكر آية تذمّ المتكبّرين والمفسدين.

واستند ـ في كتاب بعثه إلى معاوية جوابًا عن كتاب منه إليه، ويبيّن فيه فضل «بني

١ـ نهج البلاغة، الخطبة: ٣.

٢ـ القصص/٨٣.

هاشم» على «آل حَرْب» في الجاهليّة والإسلام وحقّهم على غيرهم في أمر الخلافة ـ إلى قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [١]، وقوله: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [٢]، فقال: «فنحن مرّة أولى بالقرابة، وتارة أولى بالطّاعة» [٣]. فلو كانت هناك آية صريحة في القرآن حول أمر خلافته وخلافة أولاده، لكان حريّ به أن يستدلّ بها، ولا يستدلّ بآيات تبيّن فضله بواسطة القرابة والطّاعة بشكل عامّ.

إنّ من يقول بالتّحريف وهو يعدّ نفسه من شيعة أمير المؤمنين وأبنائه عليهم السلام، يتجاسر في الحقيقة على الإمام من حيث يعلم أو لا يعلم؛ إذ يوصمه بالعجز والضّعف، أو المداراة والاغضاء على الشّيء، أو التّواني والمسامحة في أُمور الدّين، بل في أصل الدّين وأساسه!

فكيف يعقل أنّ الإمام عليه السلام يرى القرآن يحرّف ولا ينبس ببنت شفة، وهو لا يطيق النّظر إلى الانحراف عن صراط الحقّ والتّجاوز عن أوامر الدّين وسنن القرآن قيد أنمُلة، ويسعى جاهدًا إلى الوقوف أمام ذلك ولو كلّفه حياته؟ ثمّ لمّا استتبّ الأمر له، لم يتكلّم حول هذا الأمر، ولم يقدم على ما يخصّ ذلك... [إلى أن قال:]

إجماع علماء الشّيعة على عدم التّحريف

اتّفق علماء الشّيعة الإماميّة المتقدّمون منهم والمتأخّرون على عدم وقوع التّحريف في القرآن، وصرّحوا بصورة عامّة بأنّ القرآن الّذي بين أيدينا هو نفس القرآن الّذي أُنزل على النّبيّ صلّى الله عليه وآله، لم ينقص منه شيء، ولم يضف إليه شيء. ومنهم الشّيخ الصّدوق، شيخ المحدّثين، فقد عدّ عدم التّحريف من معتقدات الشّيعة الإماميّة، وكذلك شيخ الطّائفة أبو جعفر محمّد الطّوسيّ في مقدّمة تفسيره: «التّبيان» والشّيخ الطّبَرسيّ في مقدّمة تفسيره: «مجمع البيان» ونقلا رأي واستدلال علَمَ الهُدى السّيّد المرتضى أيضًا حول عدم

١ـ الأنفال/٧٥.

٢ـ آل عمران/٦٨.

٣ـ نهج البلاغة، الكتاب: ٢٨.

التّحريف. ومنهم شيخ الفقهاء، الشّيخ جعفر كاشف الغطاء في كتابه: «كشف الغطاء»، وادّعى الإجماع على هذا الأمر أيضًا، والعلّامة الجليل الشّهشَهانيّ في «العُروة الوُثقى»، ونسب القول بعدم التّحريف إلى جمهور المجتهدين، والمحدّث الشّهير الملّا محسن الكاشانيّ في كتابيه: «الوافي» و«علم اليقين»، والرّجل المجاهد الشّيخ جواد البلاغيّ في مقدّمة تفسيره: «آلاء الرّحمان».

وقال السّيّد الخوئيّ بعد ذكر العلماء المذكورين: «وقد نسب جماعة القول بعدم التّحريف إلى كثير من الأعاظم، منهم شيخ المشايخ المفيد والمتبحّر الجامع الشّيخ البهائيّ، والمحقّق القاضي نور الله وأضرابهم. وممّن يظهر منه القول بعدم التّحريف كلّ من كتب في الإماميّة من علماء الشّيعة وذكر فيه المثالب، ولم يتعرّض للتّحريف، فلو كان هؤلاء قائلين بالتّحريف، لكان ذلك أولى بالذّكر من إحراق المُصْحَف وغيره»[1].

وممّا يثلج الصّدر أنّ علماء الشّيعة المعاصرين أجمعوا على عدم التّحريف أيضًا، غير أنّ بعض علماء السّنّة نسبوا القول بالتّحريف إلى علماء الشّيعة، دون تثبّت وتتبّع كافٍ في أقوالهم وآرائهم، فاستندوا إلى حديث ضعيف وجدوه في بعض كتبهم، أو إلى رأي فرد ليس معتبرًا وذا بال عند الشّيعة.

ولكن لو ناقشنا هؤلاء لاتّضح لنا: أنّ أهل السّنّة أنسب من الشّيعة في نسبة هذا الأمر إليهم؛ لأنّ هناك كلامًا حول أئمّتهم كعمر وعائشة ونحوهما، ترويه أهمّ كتبهم، مثل: صحيح البخاريّ وصحيح مسلم ومسند أحمد وإتقان السّيوطيّ وغيرها؛ إذ تفيد أنّ آياتٍ قد حذفت من القرآن! بل سمّوا سورتين ممّا حذف، وهما سورتا «الخَلْع» و«الحَفْد»[2].

بيد أنّ علماء الفريقين اتّفقوا على أنّ عامّة الرّوايات المتعلّقة بالتّحريف والنّقص إمّا موضوعة، أو محمولة على الوجه الصّحيح، أو مطروحة لايعتني بها. فإنّ المسلمين يعيشون في عصر يحتاجون فيه إلى مزيد من التّقارب والاتّحاد، فما يجدي البحث في هذا الصّدد، والتّنقيب عن هذه الرّوايات المذكورة في كتب الفريقين، ومعرفة الرُّواة

١ـ البيان: ٢١٩.

٢ـ المصدر السّابق: ٢٢٣.

الّذين قاموا بنقلها.

ومن العلماء المطّلعين والمحقّقين في عصرنا الأُستاد محمّد أبوزُهرة، صاحب المؤلّفات القيّمة والمفيدة، والجديرة بالتّقدير والاحترام، ومنها أربعة حول أئمّة أهل السّنّة والجماعة، وكتاب باسم الإمام جعفر بن محمّدعليه السلام، رئيس مذهب الشّيعة الإماميّة، وكتاب باسم زيد إمام الشّيعة الزّيديّة[1].

ولكنّه نسب في الكتاب الأخير عند البحث حول القرآن موضوع نقص آيات من القرآن إلى بعض علماء الشّيعة، رغم أنّه صرّح بأنّ كثيرًا من علماء الشّيعة، وعلى رأسهم السّيّد المرتضى والشّيخ الطّوسيّ وغيرهما يخالفون هذا الرّأي؛ إذ فرّط في حقّ الشّيخ الكُلينيّ حين نسب إليه هذا الموضوع، فقال: والعجيب أنّ من ادّعى أمرًا كهذا هو حجّة في الرّواية عند الشّيعة، وهو الكُلينيّ! وكيف تقبل رواية من يقيم على ضلال، بل على كفر كهذا؟

ومن حسن الحظّ أنّ الأُستاذ العراقيّ «توفيق الفكيكيّ» قد ردّ أبازُهرة في العدد الأوّل للسّنة الثّانية عشرة من مجلّة «رسالة الإسلام» الغرّاء، عند إطّرائه، بيد أنّه ماقدح فيه أو تنقّصه. وأنقل هنا نبذة من كتابه: «الإمام زيد»[2]؛ ليطّلع القارئ على مدى الأخطاء وسوء الفهم الحاصل من بعد الفرق الإسلاميّة عن بعضها بعضًا، وعدم إلمام كلّ منها بعقائد وآراء واصطلاحات بعضها بعضًا، كما حصل لعالم كأبي زُهرة، وهو رجل منصف ينشد الحقّ ولا يبغي من وراء ذلك شيئًا، فنسب إلى الشّيعة بعض المثالب والعيوب.

وقد جعل «الفكيكيّ» عنوان مقاله «في سبيل التّفاهم»، وقال فيه عند الإشارة إلى أخطاء أبي زُهْرة المتكرّرة نتيجة لعدم اطّلاعه على آراء الشّيعة وأفكارهم: هناك فرق بين الرّأي والرّواية، وروى الكُلينيّ هذا الموضوع بعنوان رواية، كما روى روايات كثيرة أُخرى أيضًا في فضيلة القرآن وثواب قراءته وغير ذلك من الأُمور المتعلّقة به، وهي تدلّ

١ـ اطّلعت ـ لحسن الحظّ ـ على كتابين آخرين لهذا المؤلّف، وهما ابن تيميّة، وابن حَزْم، علاوة على الكتب السّتّة المذكورة.

٢ـ الصّفحة: ٣٥٠ ـ ٣٥١.

على عدم نقص القرآن، كالرّواية المنقولة عن الإمام الباقر عليه السلام: «أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده»، ولاتخلو كتب الحديث الشّيعيّة والسّنّيّة من الرّوايات المتناقضة والأخبار الضّعيفة الّتي لاتوجب علمًا ولاعملًا، وقد أجمع الشّيعة الإماميّة على بطلان هذه الأخبار وخطأ القائلين بها.

وذكر «الفكيكيّ» أسماء كثير من علماء الشّيعة المتقدّمين والمتأخّرين والمعاصرين كشاهد لإثبات عقيدة الشّيعة، ومن العلماء المتأخّرين والمعاصرين العلّامة الشّهير الشّيخ جواد البلاغيّ والسّيّد عبد الحسين شرف الدّين والسّيّد هبة الدّين الشّهرستانيّ والأُستاذ الأكبر والحجّة الأعظم الشّيخ محمّد حسين كاشف الغطاء ... **[ثمّ ذكر قول كاشف الغطاء والخوئيّ والميلانيّ كما تقدّم عنهم]. (المقدّمة: ١٤ ـ ٣٧)**

الفصل التّسعون

نصّ الإمام الخمينيّ (م: ١٤٠٩) في «تهذيب الأُصول»

إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه قراءةً وكتابةً، يقف على بطلان تلك المزعومة. وماورد فيه من أخبار ـ حسبما تمسّكوا ـ إمّا ضعيف لايصلح للاستدلال به، أو مجعول تلوح عليه أمارات الجعل، أو غريب يقضي بالعجب. أمّا الصّحيح منها فيرمي إلى مسألة التّأويل والتّفسير، وأنّ التّحريف إنّما حصل في ذلك لافي لفظه وعباراته. **(٢: ١٦٥)**

نصّه أيضًا في «صحيفة نور»[1]

إنّ القرآن سند الإسلام وحجّته، وهو محفوظ ولم يتغيّر منه شيءٌ ولو بقدر كلمةٍ واحدةٍ. **(٢: ٢٣٦)**

١ ـ قد تُرجِم هذا النّص من الفارسيّة. (م)

ما تغيّر القرآن قطّ

لقد اكتمل كتابا النّبِيَّيْن موسى وعيسى عليهما السلام في زمانهما، إلّا أنّهما اندرسا فيما بعد، وأنّ ما بين أيدي اليهود والنّصارى الآن من كتابي «التّوراة والإنجيل» يدلّ متنهما على أنّهما ليس أصليان، ولكن كتابنا القرآن بقي محفوظًا، والحمد لله على مرّ السِّنين والأيّام، كما كان عند نزوله، وهناك مُصْحَف بخطّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أو بخطّ الإمام السّجاد عليه السلام [يدلّ على أن] لا قرآن غير هذا القرآن، وإنّه ما بُدِّل وما غُيِّر قطّ (١٨: ١٦ ـ ١٧)

الفصل الحادي والتّسعون

نصّ المرعشي (م: ١٤١١) نقلاً عن «البرهان على عدم تحريف القرآن»

ولاينقضي عجبي من بعض الأعلام، كيف ذهب إلى التّحريف وألّف في هذا الشّأن والمسألة مهمّة هامّة؟! وبالله عليك أيّها القارئ الكريم، هل يجوز القول بالتّحريف استنادًا إلى رواية أنّ ماوقع في الأُمم السّالفة يقع مثلها في هذه الأُمّة، مع أنّها خبر واحد وسنده لايخلو من خدشة؟ أو هل تسوّغ القول به استنادًا إلى كلام «دَبِسْتان المذاهب» ومؤلّفه مجوسيّ متظاهر بالإسلام ينقل عن رجل إسماعيليّ باطنيّ نِزاريّ؟

أو الاستناد إلى روايات بعضها ـ وهي عمدتها ـ دالّة على النّقص لاالتّنقيص، وكم فرق بينهما؟ وبعضها ـ وهي أكثرها ـ ضعاف الأسانيد، اشتملت طُرُقها على الغُلاة والمجاهيل والوضّاعين والمدلّسين، كأمثال ابن أشته وأبي بكر السِّجستانيّ صاحب كتاب «المصاحف» والسّيّاريّ، وصاحب تفسير فرات ومن يحذو حذوهم، وبعض تلك الرّوايات ـ على تقدير صحّة سندها وصراحة دلالتها ـ معارضة بأخبار صحيحة صريحة.

والقول الحقّ: ـ الّذي لاريب فيه ـ إنّ القرآن الشّريف المنزل على رسول الله صلّى الله عليه وآله هو هذا الموجود الّذي تلقّاه الخَلَف من السَّلَف، لم تزد ولم تنقص عليه ومنه آية ولاكلمة، شدّة، ولامدّة ضمّة، ولافتحة وكسرة، وهمزة حرف، ولانقطة، وأنّه كان مجموعًا في

زمانه ﷺ، وكفاك في ذلك التزام المهاجرين والأنصار وأصحاب الصُّفّة بختمه، سيّما في شهر رمضان.

والأخبار الصّحيحة الواردة عنه ﷺ في ثواب ختمه وتلاوة سُوَره، ومادلّ على عرض الأخبار المتعارضة على كتاب الله تعالى، وماورد في ملاك صحّة الشّروط في المعاملات. وماورد من طرق الفريقين، ومن ينتحل إلى العلم من أنّ القرآن هو هذا الّذي بأيدي المسلمين، وماورد في الكتاب والسّنّة من حفظه تعالى ذكره الحكيم، وماورد في كتب المسلمين من عدم افتراق الكتاب والعترة، ودعوى الإجماع والضّرورة في كلمات سيّدنا المرتضى وشيخ الطّائفة وشيخنا المفيد وأضرابهم من نحارير العلم ومهرة الفهم، وغير ذلك ممّا يطول الكلام بذكرها.

وظنّي الجدير بالقبول؛ أنّ القول بالتّحريف ألقي من طرف أعداء الإسلام بين المسلمين لإذهاب بهاء الكتاب وإطفاء نوره ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[1] أقسم بالله ربّ الرّاقِصات وداحي المَدحُوّات أنّ القول بالتّحريف ممّا يقصم الظّهر، ويهدم بنيان الدّين، وأنّه المصيبة الواردة على الإسلام، فيالها من مصيبة وردت من العدوّ واغتربها المحبّ! إنّ الجواد قد يكبو والسّيف قد ينبو، عصمنا الله من الزّلل والخطل في القول والعمل... (١٤٨ ـ ١٥٠)

شهاب الدّين الحسينيّ المرعشيّ النّجفيّ، محرّم الحرام قم المقدّسة ١٣٧٣ق

الفصل الثّاني والتّسعون

نصّ الخوئيّ (م: ١٤١٣) في «البيان في تفسير القرآن»

صيانة القرآن من التّحريف

يحسن بنا ـ قبل الخوض في صميم الموضوع ـ أن نقدّم أمام البحث أُمورًا لها صلة

---

١ ـ الصّفّ/٨.

بالمقصود، لا يستغنى عنها في تحقيق الحال وتوضيحها.

١ـ معنى التّحريف

يطلق لفظ التّحريف ويراد منه عدّة معان على سبيل الاشتراك، فبعض منها واقع في القرآن باتّفاق من المسلمين، وبعض منها لم يقع فيه باتّفاق منهم أيضًا، وبعض منها وقع الخلاف بينهم. وإليك تفصيل ذلك:[1]

الأوّل ـ «نقل الشّيء عن موضعه وتحويله إلى غيره» ومنه قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[2].

ولا خلاف بين المسلمين في وقوع مثل هذا التّحريف في كتاب الله، فإنّ كلّ من فسّر القرآن بغير حقيقته، وحَمَله على غير معناه فقد حرّفه. وترى كثيرًا من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرّفوا القرآن بتأويلهم آياته على آرائهم وأهوائهم.

وقد ورد المنع عن التّحريف بهذا المعنى، وذمّ فاعله في عدّة من الرّوايات. منها: رواية الكافي بإسناده عن الباقرعليه السلام؛ أنّه كتب في رسالته إلى سَعْد الخير: «وكان مِن نَبْذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهّال يعجبهم حفظهم للرّواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرّعاية...»[3].

الثّاني ـ «النّقص أو الزّيادة في الحروف أو في الحركات، مع حفظ القرآن وعدم ضياعه، وإن لم يكن متميّزًا في الخارج عن غيره».

والتّحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعًا، فقد أثبتنا لك فيما تقدّم عدم تواتر القراءات، ومعنى هذا أنّ القرآن المنزل إنّما هو مطابق لإحدى القراءات، وأمّا غيرها فهو إمّا زيادة في القرآن وإمّا نقيصة فيه.

الثّالث ـ «النّقص أو الزّيادة بكلمة أو كلمتين، مع التّحفّظ على نفس القرآن المنزل».

---

١ ـ انظر التّعليقة رقم: ٦ تقديم دار التّقريب لهذا البحث في قسم التّعليقات.

٢ ـ النّساء/٤٦.

٣ ـ الوافي آخر كتاب الصّلاة ٥: ٢٧٤.

والتّحريف بهذا المعنى قد وقع في صدر الإسلام، وفي زمان الصّحابة قطعًا، ويدلّنا على ذلك إجماع المسلمين على أنّ عُثمان أحرق جملة من المصاحف، وأمر وُلاته بحرق كلّ مُصَحَف غير ماجمعه، وهذا يدلّ على أنّ هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه، وإلّا لم يكن هناك سبب موجب لإحراقها، وقد ضبط جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين المصاحف، منهم عبد الله بن أبي داود السِّجِستانيّ، وقد سمّى كتابه هذا بكتاب «المصاحف».

وعلى ذلك فالتّحريف واقع لامحالة، إمّا من عُثمان أو من كُتّاب تلك المصاحف، ولكنّا سنبيّن بعد هذا ـ إن شاء الله تعالى ـ أنّ ماجمعه عُثمان كان هو القرآن المعروف بين المسلمين، الّذي تداولوه عن النّبيّ ﷺ يدًا بيد. فالتّحريف بالزّيادة والنّقيصة إنّما وقع في تلك المصاحف الّتي انقطعت بعد عهد عُثمان، وأمّا القرآن الموجود فليس فيه زيادة ولانقيصة.

وجملة القول: إنّ من يقول بعدم تواتر تلك المصاحف ـ كما هو الصّحيح ـ فالتّحريف بهذا المعنى وإن كان قد وقع عنده في الصّدر الأوّل إلّا أنّه قد انقطع في زمان عُثمان، وانحصر المُصْحَف بما ثبت تواتره من النّبيّ ﷺ. وأمّا القائل بتواتُر المصاحف بأجمعها، فلابدّ له من الالتزام بوقوع التّحريف بالمعنى المتنازع فيه في القرآن المنزل، وبضياع شيء منه. وقد مرّ عليك تصريح الطّبريّ، وجماعة آخرين بإلغاء عُثمان للحروف السّتّة الّتي نزل بها القرآن، واقتصاره على حرف واحد[١].

الرّابع ـ «التّحريف بالزّيادة والنّقيصة في الآية والسّورة مع التّحفّظ على القرآن المنزل، والتّسالم على قراءة النّبيّ ﷺ إيّاها».

والتّحريف بهذا المعنى أيضًا واقع في القرآن قطعًا. فالبَسْمَلة ـ مثلًا ـ ممّا تسالم المسلمون على أنّ النّبيّ ﷺ قرأها قبل كلّ سورة غير سورة التّوبة. وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السُّنّة. فاختار جمع منهم أنّها ليست من القرآن،بل ذهبت

---

١ ـ في موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: ١٩٦ من هذا الكتاب.

المالكيّة إلى كراهة الإتيان بها قبل قراءة الفاتحة في الصّلاة المفروضة، إلّا إذا نَوى به المصلّي الخروج من الخلاف، وذهب جماعة أُخرى إلى أنّ البَسْمَلة من القرآن.

وأمّا الشّيعة فهم متسالمون على جزئيّة البَسْمَلة من كلّ سورة غير سورة التّوبة، واختار هذا القول جماعة من علماء السّنّة أيضًا.[1]

وإذن فالقرآن المنزل من السّماء قد وقع فيه التّحريف يقينًا، بالزّيادة أو بالنّقيصة.

الخامس ـ «التّحريف بالزّيادة بمعنى أنّ بعض المُصْحَف الّذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل». والتّحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو ممّا علم بطلانه بالضّرورة.

السّادس ـ «التّحريف بالنّقيصة، بمعنى أنّ المُصْحَف الّذي بأيدينا لايشتمل على جميع القرآن الّذي نزل من السّماء، فقد ضاع بعضه على النّاس». والتّحريف بهذا المعنى هو الّذي وقع فيه الخلاف فأثبته قوم ونفاه آخرون.

٢ـ رأي المسلمين في التّحريف

المعروف بين المسلمين عدم وقوع التّحريف في القرآن، وأنّ الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على النّبيّ الأعظم ﷺ ، وقد صرّح بذلك كثير من الأعلام ...[ثمّ ذكر **أسماء الكثير من أعلام الشّيعة الّذين كانوا يعتقدون عدم تحريف القرآن، فقال:]**

وممّن يظهر منه القول بعدم التّحريف: كلّ من كتب في الإمامة من علماء الشّيعة وذكر فيه المثالب، ولم يتعرّض للتّحريف، فلو كان هؤلاء قائلين بالتّحريف لكان ذلك أولى بالذّكر من إحراق المُصْحَف وغيره.

وجملة القول: إنّ المشهور بين علماء الشّيعة ومحقّقيهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التّحريف. نعم، ذهب جماعة من المحدّثين من الشّيعة، وجمع من علماء أهل السّنّة إلى وقوع التّحريف. قال الرّافعيّ: فذهب جماعة من أهل الكلام ممّن لاصناعة لهم

---

١ ـ راجع تفصيل ذلك عند تفسيره لسورة الفاتحة في هذا الكتاب.(م)

إلّا الظّنّ والتّأويل، واستخراج الأساليب الجدليّة من كلّ حكم وكلّ قول إلى جـواز أن يكون قد سقط عنهم من القرآن شيء، حملًا على ما وصفوا من كيفيّة جمعه.[١]

وقد نسب الطّبرسيّ في «مجمع البيان» هذا القول إلى الحشويّة من العامّة.

أقول ـ سيظهر لك ـ بعيد هذا ـ أنّ القول بنسخ التّلاوة هو بعينه القول بـالتّحريف، وعليه فاشتهار القول بوقوع النّسخ في التّلاوة ـ عند علماء أهل السّنّة ـ يستلزم اشتهار القول بالتّحريف.

٣ـ نسخ التّلاوة

ذكر أكثر علماء أهل السّنّة: أنّ بعض القرآن قد نسخت تلاوته، وحملوا على ذلك ماورد في الرّوايات أنّه كان قرآنًا على عهد رسول الله ﷺ فيحسن بنا أن نذكر جملة من هذه الرّوايات، ليتبيّن أنّ الالتزام بصحّة هذه الرّوايات التزام بوقوع التّحريف في القرآن

[ثمّ ذكر اثنتا عشرة رواية من كتب أهل السّنّة في هذا الموضوع، وإن شئت فراجع، ثمّ قال:]

وغير خفيّ أنّ القول بنسخ التّلاوة هو بعينه القول بالتّحريف والإسقاط.

وبيان ذلك: أنّ نسخ التّلاوة هذا إمّا أن يكون قد وقع من رسول الله ﷺ و إمّا أن يكون ممّن تصدّى للزّعامة من بعده.

فإن أراد القائلون بالنّسخ وقوعه من رسول الله ﷺ فهو أمر يحتاج إلى الإثبات، وقد اتّفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد، وقد صرّح بذلك جماعة في كتب الأُصول وغيرها[٢]، بل قطع الشّافعيّ وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظّاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسّنّة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في إحدى الرّوايتين عنه، بل إنّ جماعة ممّن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسُّنّة المتواترة منع وقوعه،[٣] وعلى ذلك فكيف تصحّ نسبة النّسخ إلى النّبيّ ﷺ بأخبار هؤلاء الرّواة؟ مع أنّ نسبة النّسخ إلى النّـبيّ ﷺ

---

١ ـ اعجاز القرآن: ٤١.

٢ ـ الموافقات لأبي إسحاق الشّاطبيّ ٣: ١٠٦ المطبعة الرّحمانيّة بمصر.

٣ ـ الإحكام في أُصول الأحكام للآمديّ ٣: ٢١٧.

تنافي جملة من الرّوايات الّتي تضمّنت أنّ الإسقاط قد وقع بعده.

و إن أرادوا أنّ النّسخ قد وقع من الّذين تصدّوا للزّعامة بعد النّبيّ ﷺ فهو عين القول بالتّحريف. وعلى ذلك فيمكن أن يدّعى أنّ القول بالتّحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السّنّة، لأنّهم يقولون بجواز نسخ التّلاوة، سواء أنسخ الحكم أم لم ينسخ، بل تردّد الأُصوليّون منهم في جواز تلاوة الجنب مانسخت تلاوته، وفي جواز أن يمسّه المُحْدِث. واختار بعضهم عدم الجواز. نعم، ذهبت طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التّلاوة.[1]

ومن العجيب! أنّ جماعة من علماء أهل السّنّة أنكروا نسبة القول بالتّحريف إلى أحد من علمائهم، حتّى أنّ الآلوسيّ كذّب الطّبرسيّ في نسبة القول بالتّحريف إلى الحشويّة، وقال: «إنّ أحدًا من علماء السّنّة لم يذهب إلى ذلك»، وأعجب من ذلك أنّه ذكر: أنّ قول الطّبرسيّ بعدم التّحريف نشأ من ظهور فساد قول أصحابه بالتّحريف، فالتجأ هو إلى إنكاره[2]، مع أنّك قد عرفت أنّ القول بعدم التّحريف هو المشهور، بل المتسالم عليه بين علماء الشّيعة ومحقّقيهم، حتّى أنّ الطّبرسيّ قد نقل كلام السّيّد المرتضى بطوله واستدلاله على بطلان القول بالتّحريف بأتمّ بيان وأقوى حجّة.[3]

التّحريف والكتاب

والحقّ، بعد هذا كلّه أنّ التّحريف «بالمعنى الّذي وقع النّزاع فيه» غير واقع في القرآن أصلًا بالأدلّة التّالية:

الدّليل الأوّل ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[4].

فإنّ في هذه الآية دلالة على حفظ القرآن من التّحريف، وأنّ الأيدي الجائرة

---

١ ـ نفس المصدر ٣: ٢٠١ ـ ٢٠٣.

٢ ـ روح المعاني ١: ٢٤.

٣ ـ مجمع البيان ١ مقدّمة الكتاب: ١٥.

٤ ـ الحِجْر/٩.

لن تتمكّن من التّلاعب فيه.

والقائلون بالتّحريف قد أوّلوا هذه الآية الشّريفة، وذكروا في تأويلها وجوهًا:

الأوّل ـ «أنّ الذّكر هو الرّسول» فقد ورد استعمال الذّكر فيه في قوله تعالى: ﴿قَدْ اَنْزَلَ اللهُ اِلَيْكُمْ ذِكْرًا* رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ اٰيَاتِ اللهِ﴾[1].

وهذا الوجه بيّن الفساد: لأنّ المراد بالذّكر هو القرآن في كلتا الآيتين بقرينة التّعبير «بالتّنزيل والإنزال». ولو كان المراد هو الرّسول لكان المناسب أن يأتي بلفظ «الإرسال» أو بما يقاربه في المعنى، على أنّ هذا الاحتمال إذا تمّ في الآية الثّانية فلايتمّ في آية الحفظ، فإنّها مسبوقة بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ اِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[2].

ولاشبهة في أنّ المراد بالذّكر في هذه الآية هو القرآن، فتكون قرينة على أنّ المراد من الذّكر في آية الحفظ هو القرآن أيضًا.

الثّاني ـ «أن يراد من حفظ القرآن صيانته عن القدح فيه، وعن إبطال مايتضمّنه من المعاني العالية، والتّعاليم الجليلة».

وهذا الاحتمال أبين فسادًا من الأوّل، لأنّ صيانته عن القدح إن أُريد بها حفظه من قدح الكفّار والمعاندين فلاريب في بطلان ذلك، لأنّ قدح هؤلاء في القرآن فوق حدّ الإحصاء. وإن أُريد أنّ القرآن رصين المعاني، قويّ الاستدلال، مستقيم الطّريقة، وأنّه لهذه الجهات ونحوها أرفع مقامًا من أن يصل إليه قدح القادحين وريب المرتابين، فهو صحيح ولكنّ هذا ليس من الحفظ بعد التّنزيل كما تقوله الآية، لأنّ القرآن بما له من الميّزات حافظ لنفسه وليس محتاجًا إلى حافظ آخر، وهو غير مفاد الآية الكريمة، لأنّها تضمّنت حفظه بعد التّنزيل.

الثّالث ـ «أنّ الآية دلّت على حفظ القرآن في الجملة، ولم تدلّ على حفظ كلّ فرد من أفراد القرآن، فإنّ هذا غير مراد من الآية بالضّرورة. وإذا كان المراد حفظه في الجملة

---

١ ـ الطّلاق/١٠ ـ ١١

٢ ـ الحِجر/٦.

كفى في ذلك حفظه عند الإمام الغائب عليه السلام.

وهذا الاحتمال أوهن الاحتمالات؛ لأنّ حفظ القرآن يجب أن يكون عند من أُنزِل إليهم وهم عامّة البشر، أمّا حفظه عند الإمام عليه السلام فهو نظير حفظه في اللّوح المحفوظ، أو عند ملك من الملائكة، وهو معنى تافِهٌ يشبه قول القائل: إنّي أرسلت إليك بهديّة وأنا حافظ لها عندي، أو عند بعض خاصّتي.

ومن الغريب قول هذا القائل: إنّ المراد في الآية حفظ القرآن في الجملة، لاحفظ كلّ فرد من أفراده، فكأنّه توهّم أنّ المراد بالذّكر هو القرآن المكتوب، أو الملفوظ لتكون له أفراد كثيرة، ومن الواضح أنّ المراد ليس ذلك، لأنّ القرآن المكتوب أو الملفوظ، لادوام له خارجًا، فلايمكن أن يراد من آية الحفظ وإنّما المراد بالذّكر هو المحكيّ بهذا القرآن الملفوظ أو المكتوب، وهوالمنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله. والمراد بحفظه صيانته عن التّلاعب وعن الضّياع، فيمكن للبشر عامّة أن يصلوا إليه. وهو نظير قولنا: القصيدة الفلانيّة محفوظة، فإنّا نريد من حفظها صيانتها، وعدم ضياعها بحيث يمكن الحصول عليها.

نعم؛ هنا شبهة أُخرى ترد على الاستدلال بالآية الكريمة على عدم التّحريف. وحاصل هذه الشّبهة أنّ مدّعي التّحريف في القرآن يحتمل وجود التّحريف في هذه الآية نفسها، لأنّها بعض آيات القرآن، فلايكون الاستدلال بها صحيحًا حتّى يثبت عدم التّحريف، فلو أردنا أن نثبت عدم التّحريف بها، كان ذلك من الدّور الباطل.

وهذه شبهة ترد على من عزل العترة الطّاهرة عن الخلافة الإلٰهيّة، ولم يعتمد على أقوالهم وأفعالهم، فإنّه لايسعه دفع هذه الشّبهة، وأمّا من يرى أنّهم حجج الله على خلقه، وأنّهم قرناء الكتاب في وجوب التّمسّك، فلاترد عليه هذه الشّبهة، لأنّ استدلال العترة بالكتاب، وتقرير أصحابهم عليه يكشف عن حجّيّة الكتاب الموجود، وإن قيل بتحريفه، غاية الأمر أنّ حجّيّة الكتاب على القول بالتّحريف تكون متوقّفة على إمضائهم.

الدّليل الثّاني ـقوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ...﴾[1].

---

١ ـ فصّلت/ ٤٢.

فقد دلّت هذه الآية الكريمة على نفي الباطل بجميع أقسامه عن الكتاب، فإنّ النّفي إذا ورد على الطّبيعة أفاد العموم، ولاشبهة في أنّ التّحريف من أفراد الباطل، فيجب أن لايتطرّق إلى الكتاب العزيز.

وقد أُجيب عن هذا الدّليل:

بأنّ المراد من الآية صيانة الكتاب من التّناقض في أحكامه، ونفي الكذب عن أخباره، واستشهد لذلك برواية عليّ بن إبراهيم القمّيّ، في «تفسيره» عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «لايأتيه الباطل من قبل التّوراة، ولامن قبل الإنجيل والزّبور، ولامن خلفه، أي لايأتيه من بعده كتاب يبطله». ورواية «مجمع البيان» عن الصّادقين عليهما السلام أنّه: «ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولافي إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل».

ويردّ هذا الجواب:

أنّ الرّواية لاتدلّ على حصر الباطل في ذلك، لتكون منافية لدلالة الآية على العموم، وخصوصًا إذا لاحظنا الرّوايات الّتي دلّت على أنّ معاني القرآن لاتختصّ بموارد خاصّة، وقد تقدّم بعض هذه الرّوايات في مبحث «فضل القرآن». فالآية دالّة على تنزيه القرآن في جميع الأعصار عن الباطل بجميع أقسامه، والتّحريف من أظهر أفراد الباطل، فيجب أن يكون مصونًا عنه. ويشهد لدخول التّحريف في الباطل الّذي نفته الآية عن الكتاب؛ أنّ الآية وصفت الكتاب بالعزّة، وعزّة الشّيء تقتضي المحافظة عليه من التّغيير والضّياع. أمّا إرادة خصوص التّناقض والكذب من لفظ الباطل في الآية الكريمة، فلايناسبها توصيف الكتاب بالعزّة.

الدّليل الثّالث: التّحريف والسّنّة:

أخبار الثّقلين اللّذين خلّفهما النّبيّ صلّى الله عليه وآله في أُمّته، وأخبر أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض، وأمر الأُمّة بالتّمسّك بهما، وهما الكتاب والعترة. وهذه الأخبار متظافرة من طرق الفريقين، والاستدلال بها على عدم التّحريف في الكتاب يكون من ناحيتين:

النّاحية الأُولى ـ أنّ القول بالتّحريف يستلزم عدم وجوب التّمسّك بالكتاب المنزل

لضياعه على الأُمّة بسبب وقوع التّحريف، ولكن وجوب التّمسّك بالكتاب باقٍ إلى يوم القيامة لصريح أخبار الثَّقَلَين، فيكون القول بالتّحريف باطِلًا جزمًا.

وتوضيح ذلك: أنّ هذه الرّوايات دلّت على اقتران العترة بالكتاب، وعلى أنّهما باقيان في النّاس إلى يوم القيامة، فلابدّ من وجود شخص يكون قرينًا للكتاب، ولابدّ من وجود الكتاب ليكون قرينًا للعترة، حتّى يردا على النّبيّ الحوض، وليكون التّمسّك بهما حافظًا للأُمّة عن الضّلال، كما يقول النّبيّ صلى الله عليه وآله في هذا الحديث. ومن الضّروريّ أنّ التّمسّك بالعترة إنّما يكون بموالاتهم، واتّباع أوامرهم ونواهيهم، والسّير على هداهم. وهذا شيء لايتوقّف على الاتّصال بالإمام والمخاطبة معه شفاهًا، فإنّ الوصول إلى الإمام والمخاطبة معه لايتيسّر لجميع المكلّفين في زمان الحضور، فضلًا عن أزمنة الغيبة. واشتراط إمكان الوصول إلى الإمام عليه السلام لبعض النّاس دعوًى بلابرهان ولاسبب يوجب ذلك، فالشّيعة في أيّام الغيبة متمسّكون بإمامهم، يوالونه ويتّبعون أوامره، ومن هذه الأوامر الرّجوع إلى رُواة أحاديثهم في الحوادث الواقعة. أمّا التّمسّك بالقرآن فهو أمر لايمكن إلّا بالوصول إليه، فلابدّ من كونه موجودًا بين الأُمّة، ليمكنها أن تتمسّك به لئلّا تقع في الضّلال، وهذا البيان يرشدنا إلى فساد المناقشة؛ بأنّ القرآن محفوظ وموجود عند الإمام الغائب، فإنّ وجوده الواقعيّ لايكفي لتمسّك الأُمّة به.

وقد أشكل على هذا الدّليل: بأنّ أخبار الثَّقَلَين إنّما تدلّ على نفي التّحريف في آيات الأحكام من القرآن، لأنّها هي الّتي أمر النّاس بالتّمسّك بها، فلاتنفي وقوع التّحريف الآيات الأُخرى منه.

وجوابه: أنّ القرآن بجميع آياته ممّا أنزله الله لهداية البشر، وإرشادهم إلى كمالهم الممكن من جميع الجهات، ولافرق في ذلك بين آيات الأحكام وغيرها، وقد قدّمنا في بيان فضل القرآن أنّ ظاهر القرآن قصّة وباطنه عظة. على أنّ عمدة القائلين بالتّحريف يدّعون وقوع التّحريف في الآيات الّتي ترجع إلى الولاية ومايشبهها. ومن البيّن أنّها لو ثبت كونها من القرآن، لوجب التّمسّك بها على الأُمّة.

النّاحية الثّانية ـ أنّ القول بالتّحريف يقتضي سقوط الكتاب عن الحجّيّة فلايتمسّك بظواهره، فلابدّ للقائلين بالتّحريف من الرّجوع إلى إمضاء الأئمّة الطّاهرين لهذا الكتاب الموجود بأيدينا. وإقرار النّاس على الرّجوع إليه بعد ثبوت تحريفه. ومعنى هذا أنّ حجّيّة الكتاب الموجود متوقّفة على إمضاء الأئمّة للاستدلال به، وظاهر تلك الأخبار المتواترة أنّ القرآن أحد المرجعين للأُمّة، وأُولى الحجّتين المستقلّتين اللّتين يجب التّمسّك بهما بل هو الثّقل الأكبر، فلاتكون حجّيّته فرعًا على حجّيّة الثّقل الأصغر. والوجه في سقوط الكتاب عن الحجّيّة ـ على القول بالتّحريف ـ هو احتمال اقتران ظواهره بما يكون قرينة على خلافها.

أمّا الاعتماد في ذلك على أصالة عدم القرينة فهو ساقط، فإنّ الدّليل على هذا الأصل هو بناء العقلاء على اتّباع الظّهور، وعدم اعتنائهم باحتمال القرينة على خلافه. وقد أوضحنا في مباحث الأُصول أنّ القدر الثّابت من البناء العقلائيّ هو عدم اعتناء العقلاء باحتمال وجود القرينة المنفصلة، ولاباحتمال القرينة المتّصلة إذا كان سببه احتمال غفلة المتكلّم عن البيان، أو غفلة السّامع عن الاستفادة.

أمّا احتمال وجود القرينة المتّصلة من غير هذين السّببين، فإنّ العقلاء يتوقّفون عن اتّباع الظّهور معه، ومثال ذلك: ما إذا ورد على إنسان كتاب ممّن يجب عليه طاعته يأمره فيه بشراء دار، ووجد بعض الكتاب تالِفًا، واحتمل أن يكون في هذا البعض التّالِف بيان لخصوصيّات في الدّار الّتي أُمِر بشرائها من حيث السّعة والضّيق، أو من حيث القيمة أو المحلّ، فإنّ العقلاء لا يتمسّكون بإطلاق الكلام الموجود، اعتمادًا على أصالة عدم القرينة المتّصلة، ولا يشترون أيّة دار امتثالًا لأمر هذا الآمر، ولا يعدّون من يعمل مثل ذلك ممتثلًا لأمر سيّده.

ولعلّ القارئ يذهب به وهمه بعيدًا، فيقول: إنّ هذا التّقريب يهدم أساس الفقه، واستنباط الأحكام الشّرعيّة. لأنّ العمدة في أدلّتها هي الأخبار المرويّة عن المعصومين عليهم السلام ومن المحتمل أن تكون كلماتهم مقرونة بقرائن متّصلة ولم تُنقل إلينا،

ولو تأمّل قليلًا لم يستقرّ في ذهنه هذا التّوهّم، فإنّ المنبع في مقام الإخبار، هو ظهور كلام الرّاوي في عدم وجود القرينة المتّصلة، فإنّ اللّازم عليه البيان لو كان كلام المعصوم متّصلًا بقرينة، واحتمال غفلته عنها مدفوع بالأصل.

نعم، إنّ القول بالتّحريف يلزمه عدم جواز التّمسّك بظواهر القرآن، ولايحتاج في إثبات هذه النّتيجة إلى دعوى العلم الإجماليّ باختلال الظّواهر في بعض الآيات، حتّى يجاب عنه بأنّ وقوع التّحريف في القرآن لايلزمه العلم الإجماليّ المذكور، وبأنّ هذا العلم الإجماليّ لاينجز، لأنّ بعض أطرافه ليس من آيات الأحكام، فلايكون له أثر في العمل. والعلم الإجماليّ إنّما ينجز إذا كان له أثر عمليّ في كلّ طرف من أطرافه.

وقد يدّعي القائل بالتّحريف: أنّ إرشاد الأئمّة المعصومين عليهم السلام إلى الاستدلال بظواهر الكتاب، وتقرير أصحابهم عليه قد أثبت الحجّيّة للظّواهر، وإن سقطت قبل ذلك بسبب التّحريف.

ولكن هذه الدّعوى فاسدة، فإنّ هذا الإرشاد من الأئمّة المعصومين عليهم السلام، وهذا التّقرير منهم لأصحابهم على التّمسّك بظواهر القرآن، إنّما هو من جهة كون القرآن في نفسه حجّة مستقلّة، لاأنّهم يريدون إثبات الحجّيّة له بذلك ابتداءً.

الدّليل الرّابع ـ ترخيص قراءة السُّوَر في الصّلاة

أنّه قد أمر الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام بقراءة سورة تامّة بعد الفاتحة في الرّكعتين الأوّليّين من الفريضة، وحكموا بجواز تقسيم سورة تامّة أو أكثر في صلاة الآيات، على تفصيل مذكور في موضعه.

ومن البيّن أنّ هذه الأحكام إنّما ثبتت في أصل الشّريعة بتشريع الصّلاة وليس للتّقيّة فيها أثر، وعلى ذلك فاللّازم على القائلين بالتّحريف أن لايأتوا بما يحتمل فيه التّحريف من السُّوَر، لأنّ الاشتغال اليقينيّ يقتضي البراءة اليقينيّة. وقد يدّعي القائل بالتّحريف أنّه غير متمكّن من إحراز السّورة التّامّة، فلاتجب عليه، لأنّ الأحكام إنّما تتوجّه إلى المتمكّنين. وهذه الدّعوى إنّما تكون مسلّمة إذا احتمل وقوع التّحريف في جميع السُّوَر.

أمّا إذا كان هناك سورة. لايحتمل فيها ذلك كسورة التّوحيد، فاللّازم عليه أن لا يقرأ غيرها. ولا يمكن للخصم أن يجعل ترخيص الأئمّة عليهم السلام للمصلّي بقراءة أيّة سورة شاء دليلًا على الاكتفاء بما يختاره من السُّوَر، وإن لم يجز الاكتفاء بها قبل هذا التّرخيص بسبب التّحريف، فإنّ هذا التّرخيص من الأئمّة عليهم السلام بنفسه دليل على عدم وقوع التّحريف في القرآن وإلّا لكان مستلزمًا لتفويت الصّلاة الواجبة على المكلّف بدون سبب موجب. فإنّ من البيّن أنّ الإلزام بقراءة السُّوَر، الّتي لم يقع فيها تحريف ليس فيه مخالفة للتّقيّة، ونرى أنّهم عليهم السلام أمرونا بقراءة سورة «القدر والتّوحيد» في كلّ صلاة استحبابًا، فأيّ مانع من الإلزام بهما، أو بغيرهما ممّا لايحتمل وقوع التّحريف فيه.

اللّهمّ إلّا أن يدّعى نسخ وجوب قراءة السّورة التّامّة إلى وجوب قراءة السّورة تامّة من القرآن الموجود، ولاأظنّ القائل بالتّحريف يلتزم بذلك، لأنّ النّسخ لم يقع بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله قطعًا، وإن كان في إمكانه وامتناعه كلام بين العلماء، وهذا خارج عمّا نحن بصدده.

وجملة القول: إنّه لاريب في أمر أهل البيت عليهم السلام بقراءة سورة من القرآن الّذي بين أيدينا في الصّلاة، وهذا الحكم الثّابت من دون ريب ولاشائبة تقيّة؛ إمّا أن يكون هو نفس الحكم الثّابت في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله، وإمّا أن يكون غيره، وهذا الأخير باطل، لأنّه من النّسخ الّذي لاريب في عدم وقوعه بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله وإن كان أمرًا ممكنًا في نفسه، فلابدّ وأن يكون ذلك هو الحكم الثّابت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ومعنى ذلك عدم التّحريف. وهذا الاستدلال يجري في كلّ حكم شرعيّ رتّبه أهل البيت عليهم السلام على قراءة سورة كاملة، أو آية تامّة.

الدّليل الخامس ـ دعوى وقوع التّحريف من الخلفاء

أنّ القائل بالتّحريف إمّا أن يدّعي وقوعه من الشّيخين بعد وفاة النّبيّ صلى الله عليه وآله وإمّا من عُثمان بعد انتهاء الأمر إليه، وإمّا من شخص آخر بعد انتهاء الدّور الأوّل من الخلافة، وجميع هذه الدّعاوي باطلة.

[أمّا دعوى وقوع التّحريف من الشّيخين]

أمّا دعوى وقوع التّحريف من أبي بكر وعمر، فيبطلها أنّهما في هذا التّحريف إمّا أن يكونا غير عامدين، وإنّما صدر عنهما من جهة عدم وصول القرآن إليهما بتمامه، لأنّه لم يكن مجموعًا قبل ذلك، وإمّا أن يكونا متعمّدين في هذا التّحريف، وإذا كانا عامدين فإمّا أن يكون التّحريف الّذي وقع منهما في آيات تمسّ بزعامتهما، وإمّا أن يكون في آيات ليس لها تعلّق بذلك، فالاحتمالات المتصوّرة ثلاثة:

[١] أمّا احتمال عدم وصول القرآن إليهما بتمامه فهو ساقط قطعًا، فإنّ اهتمام النّبيّ ﷺ بأمر القرآن بحفظه وقراءته، وترتيل آياته، واهتمام الصّحابة بذلك في عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته يورث القطع بكون القرآن محفوظًا عندهم، جمعًا أو متفرّقًا، حفظًا في الصّدور أو تدوينًا في القراطيس. وقد اهتمّوا بحفظ أشعار الجاهليّة وخُطَبها، فكيف لايهتمّون بأمر الكتاب العزيز الّذي عرّضوا أنفسهم للقتل في دعوته، وإعلان أحكامه، وهجروا في سبيله أوطانهم، وبذلوا أموالهم، وأعرضوا عن نسائهم وأطفالهم، ووقفوا المواقف الّتي بيّضوا بها وجه التّاريخ. وهل يحتمل عاقل مع ذلك كلّه عدم اعتنائهم بالقرآن؟ حتّى يضيع بين النّاس، وحتّى يحتاج في إثباته إلى شهادة شاهدين، وهل هذا إلّا كاحتمال الزّيادة في القرآن، بل كاحتمال عدم بقاء شيء من القرآن المنزل؟ على أنّ روايات الثّقَلَين المتظافرة «المتقدّمة» دالّة على بطلان هذا الاحتمال، فإنّ قوله ﷺ «إنّي تارك فيكُم الثّقَلَين كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتِي» لايصحّ إذا كان بعض القرآن ضائعًا في عصره، فإنّ المتروك حينئذٍ يكون بعض الكتاب لاجميعه، بل وفي هذه الرّوايات دلالة صريحة على تدوين القرآن وجمعه في زمان النّبيّ ﷺ، لأنّ الكتاب لايصدق على مجموع المتفرّقات، ولاعلى المحفوظ في الصّدور. «وسنتعرّض للكلام فيمن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ».

وإذا سلّم عدم اهتمام المسلمين بجمع القرآن على عهده ﷺ، فلماذا لم يهتمّ بذلك النّبيّ ﷺ بنفسه مع اهتمامه الشّديد بأمر القرآن، فهل كان غافلًا عن نتائج هذا الإغفال، أو كان غير متمكّن من الجمع لعدم تهيّؤ الوسائل عنده؟! ومن الواضح بُطلان جميع ذلك.

[٢] وأمّا احتمال تحريف الشّيخين للقرآن ـ عمدًا ـ في الآيات الّتي لاتمسّ بزعامتهما وزعامة أصحابهما فهو بعيد في نفسه، إذ لاغرض لهما في ذلك على أنّ ذلك مقطوع بعدمه، وكيف يمكن وقوع التّحريف منهما مع أنّ الخلافة كانت مبتنية على السّياسة وإظهار الاهتمام بأمر الدّين، وهلّا احتجّ بذلك أحد الممتنعين عن بيعتهما، والمعترضين على أبي بكر في أمر الخلافة كسعد بن عُبَادة وأصحابه، وهلّا ذكر ذلك أميرالمؤمنين عليه السلام في خطبته «الشِّقْشِقيَّة» المعروفة، أو في غيرها من كلماته الّتي اعترض بها على من تقدّمه. ولايمكن دعوى اعتراض المسلمين عليهما بذلك واختفاء ذلك عنّا، فإنّ هذه الدّعوى واضحة البطلان.

[٣] وأمّا احتمال وقوع التّحريف من الشّيخين عمدًا في آيات تمسّ بزعامتهما، فهو أيضًا مقطوع بعدمه، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام وزوجته الصّدّيقة الطّاهرة عليها السلام وجماعة من أصحابه قد عارضوا الشّيخين في أمر الخلافة، واحتجّوا عليهما بما سمعوا من النّبيّ صلى الله عليه وآله، واستشهدوا على ذلك من شهد من المهاجرين والأنصار، واحتجّوا عليه بحديث الغدير وغيره. وقد ذكر في كتاب «الاحتجاج»: احتجاج اثني عشر رجلًا على أبي بكر في الخلافة، وذكروا له النّصّ فيها. وقد عقد العلّامة المجلِسيّ بابًا لاحتجاج أميرالمؤمنين عليه السلام في أمر الخلافة[1]، ولو كان في القرآن شيء يمسّ زعامتهم لكان أحقّ بالذّكر في مقام الاحتجاج، وأحرى بالاستشهاد عليه من جميع المسلمين، ولاسيّما أنّ أمر الخلافة كان قبل جمع القرآن على زعمهم بكثير، ففي ترك الصّحابة ذكر ذلك في أوّل أمر الخلافة وبعد انتهائها إلى عليّ عليه السلام دلالة قطعيّة على عدم التّحريف المذكور.

[وأمّا احتمال وقوع التّحريف من عُثمان]

وأمّا احتمال وقوع التّحريف من عُثمان فهو أبعد من الدّعوى الأُولى:

١ـ لأنّ الإسلام قد انتشر في زمان عُثمان على نحو ليس في إمكان عُثمان أن ينقص

---

١ ـ بحار الأنوار ٨: ٧٩.

من القرآن شيئًا، ولافي إمكان من هو أكبر شأنًا من عُثمان.

٢ـ ولأنّ تحريفه إن كان للآيات الّتي لاترجع إلى الولاية، ولاتمسّ زعامة سلفه بشيء، فهو بغير سبب موجب، وإن كان للآيات الّتي ترجع إلى شيء من ذلك فهو مقطوع بعدمه، لأنّ القرآن لو اشتمل على شيءٍ من ذلك وانتشر بين النّاس لما وصلت الخلافة إلى عُثمان.

٣ـ ولأنّه لو كان محرّفًا للقرآن، لكان في ذلك أوضح حجّة، وأكبر عذر لقتلة عُثمان في قتله علنًا، ولما احتاجوا في الاحتجاج على ذلك إلى مخالفته لسيرة الشّيخين في بيت مال المسلمين، وإلى ماسوى ذلك من الحجج.

٤ـ ولكان من الواجب على عليّ عليه السلام بعد عُثمان أن يردّ القرآن إلى أصله الّذي كان يُقرأ به في زمان النّبيّ صلى الله عليه وآله وزمان الشّيخين، ولم يكن عليه في ذلك شيء يُنتقد به، بل ولكان ذلك أبلغ أثرًا في مقصوده، وأظهر لحجّته على الثّائرين بدم عُثمان، ولاسيّما أنّه عليه السلام قد أمر بإرجاع القطائع الّتي أقطعها عُثمان. وقال في خطبة له: «وَاللهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ ومُلِكَ بِهِ الإماءُ لَرَدَدْتُهُ، فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً. وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أضْيَقُ»[1].

هذا أمر عليّ عليه السلام في الأموال، فكيف يكون أمره في القرآن لو كان مُحَرَّفًا، فيكون إمضاؤه عليه السلام للقرآن الموجود في عصره دليلًا على عدم وقوع التّحريف فيه.

[وأمّا احتمال وقوع التّحريف بعد زمان الخلفاء]

وأمّا دعوى وقوع التّحريف بعد زمان الخلفاء فلم يدّعها أحد فيما نعلم، غير أنّها نسبت إلى بعض القائلين بالتّحريف، فادّعى أنّ الحَجّاج لمّا قام بنصرة بني أُميّة، أسقط من القرآن آيات كثيرة كانت قد نزلت فيهم، وزاد فيه مالم يكن منه، وكتب مصاحف وبعثها إلى مصر والشّام والحَرَمين والبَصْرة والكوفة، وإنّ القرآن الموجود اليوم مطابق لتلك

---

١ ـ نهج البلاغة: فيما ردّه على المسلمين من قطائع عُثمان، الخطبة ١٥.

المصاحف. وأمّا المصاحف الأُخرى فقد جمعها ولم يبق منها شيئًا ولانسخة واحدة[١].

وهذه الدّعوى تشبه هذيان المحمومين وخرافات المجانين والأطفال، فإنّ الحَجّاج واحد من وُلاة بني أُميّة، وهو أقصر باعًا وأصغر قدرًا من أن ينال القرآن بشيء، بل وهو أعجز من أن يغيّر شيئًا من الفروع الإسلاميّة، فكيف يغيّر ماهو أساس الدّين وقوام الشّريعة، ومن أين له القدرة والنّفوذ في جميع ممالك الإسلام وغيرها مع انتشار القرآن فيها؟ وكيف لم يذكر هذا الخَطْب العظيم مؤرّخ في تاريخه ولاناقد في نقده، مع مافيه من الأهمّيّة وكثرة الدّواعي إلى نقله، وكيف لم يتعرّض لنقله واحد من المسلمين في وقته، وكيف أغضى المسلمون عن هذا العمل بعد انقضاء عهد الحَجّاج وانتهاء سلطته.

وهَبْ أنّه تمكّن من جمع نُسَخ المصاحف جميعها ولم تَشُذّ عن قدرته نسخة واحدة من أقطار المسلمين المتباعدة، فهل تمكّن من إزالته عن صدور المسلمين وقلوب حفظة القرآن؟ وعددهم في ذلك الوقت لايحصيه إلّا الله، على أنّ القرآن لو كان في بعض آياته شيء يمس بني أُميّة، لاهتمّ معاوية بإسقاطه قبل زمان الحَجّاج، وهو أشدّ منه قدرة وأعظم نفوذاً، ولاستدلّ به أصحاب عليّ عليه السلام على معاوية، كما احتجّوا عليه بما حفظه التّاريخ وكتب الحديث والكلام. وبما قدّمناه للقارئ يتّضح له أنّ من يدّعي التّحريف يخالف بداهة العقل. وقد قيل في المثل: حدّث الرّجل بما لايليق فإن صدّق فهو ليس بعاقل.

شبهات القائلين بالتّحريف

وهنا شبهات يتشبّث بها القائلون بالتّحريف لابدّ لنا من التّعرّض لها ودفعها واحدة واحدة.

الشّبهة الأُولى

أنّ التّحريف قد وقع في التّوراة والإنجيل، وقد ورد في الرّوايات المتواترة من

---

١ ـ مناهل العرفان: ٢٥٧.

طريقي الشّيعة والسّنّة: أنّ كلّ ماوقع في الأُمم السّابقة لابدّ وأن يقع مثله في هذه الأُمّة، فمنها مارواه الصَّدوق في «الإكمال» عن غياث بن إبراهيم، عن الصّادق، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «كلّ ماكان في الأُمم السّالفة، فإنّه يكون في هذه الأُمّة مثله حَذْو النَّعل بالنَّعل، والقُذَّة بالقُذَّة».[1]

ونتيجة ذلك: أنّ التّحريف لابدّ من وقوعه في القرآن، وإلّا لم يصحّ معنى هذه الأحاديث.

والجواب عن ذلك:

أوّلًا ـ أنّ الرّوايات المشار إليها أخبار آحاد لاتفيد علمًا ولاعملًا، ودعوى التّواتُر فيها جزافيّة لادليل عليها، ولم يذكر من هذه الرّوايات شيء في الكتب الأربعة، ولذلك فلاملازمة بين وقوع التّحريف فيالتّوراة ووقوعه في القرآن.

ثانيًا ـ أنّ هذا الدّليل لو تمّ لكان دالًّا على وقوع الزّيادة في القرآن أيضًا، كما وقعت في التّوراة والإنجيل. ومن الواضح بطلان ذلك.

ثالثًا ـ أنّ كثيرًا من الوقائع الّتي حدثت في الأُمم السّابقة لم يصدر مثلها فيهذه الأُمّة، كعبادة العجل وتيه بني إسرائيل أربعين سنة، وغرق فرعون وأصحابه، وملك سُلَيمان للإنس والجنّ، ورفع عيسى إلى السّماء وموت هارون وهو وصيّ موسى قبل موت موسى نفسه، وإتيان موسى بتسع آيات بيّنات، وولادة عيسى من غير أبٍ، ومسخ كثير من السّابقين قِرَدة وخَنازير، وغير ذلك ممّا لايسعنا إحصاؤه. وهذا أدلّ دليل على عدم إرادة الظّاهر من تلك الرّوايات، فلابدّ من إرادة المشابهة في بعض الوجوه.

وعلى ذلك فيكفي في وقوع التّحريف في هذه الأُمّة عدم اتّباعهم لحدود القرآن، وإن أقاموا حروفه كما في الرّواية الّتي تقدّمت في صدر البحث. ويؤكّد ذلك مارواه أبوواقد اللّيثيّ: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا خرج إلى خيبر مرّ بشجرة للمشركين يقال لها: ذات

---

[1] ـ البحار باب افتراق الأُمّة بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله على ثلاث وسبعين فرقة ٨: ٤. وقد تقدّم بعض مصادر هذا الحديث من طرق أهل السّنّة في ص: ١١ من هذا الكتاب.

أنواط، يعلّقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يارسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. فقال النّبيّ ﷺ: سبحان الله، هذا كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلٰهًا كما لهم آلهة. والّذي نفسي بيده لتركبنّ سنّة من كان قبلكم»[١]. فإنّ هذه الرّواية صريحة في أنّ الّذي يقع في هذه الأُمّة، شبيه بما وقع في تلك الأُمم من بعض الوجوه.

رابعًا ـ لو سلّم تواتر هذه الرّوايات في السّند، وصحّتها في الدّلالة، لما ثبت بها أنّ التّحريف قد وقع فيما مضى من الزّمن، فلعلّه يقع في المستقبل زيادة ونقيصة، والّذي يظهر من رواية البُخاريّ تحديده بقيام السّاعة، فكيف يستدلّ بذلك على وقوع التّحريف في صدر الإسلام وفي زمان الخلفاء.

الشّبهة الثّانية

أنّ عليًّا عليه السلام كان له مُصْحَف غير المُصْحَف الموجود، وقد أتى به إلى القوم فلم يقبلوا منه، وأنّ مُصْحَفه عليه السلام كان مشتملًا على أبعاض ليست موجودةً في القرآن الّذي بأيدينا. ويترتّب على ذلك نقص القرآن الموجود عن مُصْحَف أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا هو التّحريف الّذي وقع الكلام فيه، والرّوايات الدّالّة على ذلك كثيرة:

منها: مافي رواية احتجاج عليّ عليه السلام على جماعة من المهاجرين والأنصار أنّه قال: «ياطلحة إنّ كلّ آية أنزلها الله تعالى على محمّد ﷺ عندي بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ يدي، وتأويل كلّ آية أنزلها الله تعالى على محمّد ﷺ وكلّ حلال، أو حرام، أو حدّ، أو حكم، أو شيء تحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة، فهو عندي مكتوب بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ يدي، حتّى أرش الخدش...».[٢]

ومنها: مافي احتجاجه عليه السلام على الزّنديق من أنّه: «أتى بالكتاب كملًا مشتملًا على التّأويل والتّنزيل، والمحكم والمتشابه، والنّاسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا

---

١ ـ صحيح التّرمِذيّ، باب: «ماجاء لتركبنّ سنن من قبلكم» ٩: ٢٦.

٢ ـ مقدّمة تفسير البرهان: ٢٧. وفي هذه الرّواية تصريح بأنّ مافي القرآن الموجود كلّه قرآن.

لام فلم يقبلوا ذلك».[١]

ومنها: ماروٰاه في «الكافي»، بإسناده عن جابر، عن أبي جعفرعليه‌السلام قال: «مايستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه غير الأوصياء»[٢].

وبإسناده عن جابر. قال: سمعت أباجعفرعليه‌السلام يقول: ماادّعى أحد من النّاس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، وماجمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده عليهم‌السلام.

والجواب عن ذلك:

أنّ وجود مُصْحَف لأمير المؤمنينعليه‌السلام يغاير القرآن الموجود في ترتيب السُّوَر ممّا لاينبغي الشّكّ فيه، وتسالم العلماء الأعلام على وجوده أغنانا عن التّكلّف لإثباته، كما أنّ اشتمال قرآنهعليه‌السلام على زيادات ليست في القرآن الموجود، وإن كان صحيحًا إلّا أنّه لا دلالة في ذلك على أنّ هذه الزّيادات كانت من القرآن، وقد اسقطت منه بالتّحريف، بل الصّحيح أنّ تلك الزّيادات كانت تفسيرًا بعنوان التّأويل، ومايؤول إليه الكلام، أو بعنوان التّنزيل من الله شرحًا للمراد.

وأنّ هذه الشّبهة مبتنية على أن يراد من لفظي التّأويل والتّنزيل مااصطلح عليه المتأخّرون: من إطلاق لفظ التّنزيل على مانزّل قرآنًا، وإطلاق لفظ التّأويل على بيان المراد من اللّفظ، حملًا له على خلاف ظاهره، إلّا أنّ هذين الإطلاقين من الاصطلاحات المحدثة، وليس لهما في اللّغة عين ولاأثر، ليحمل عليهما هذان اللّفظان «التّنزيل والتّأويل» متى وردا في الرّوايات المأثورة عن أهل البيت عليهم‌السلام.

وإنّما التّأويل في اللّغة مصدر مزيد فيه، وأصله «الأوْل ـ بمعنى الرّجوع». ومنه قولهم: «أوّل الحكمَ إلى أهله أي ردّه إليهم». وقد يُستعمل التّأويل ويراد منه العاقبة،

---

١ ـ تفسير الصّافي المقدّمة السّادسة: ١١.

٢ ـ الوافي ٢: ١٣٠، كتاب الحجّة باب ٧٦.

ومايؤول إليه الأمر، وعلى ذلك جرت الآيات الكريمة ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾[١]، ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾[٢]، ﴿هٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَایَ﴾[٣]، ﴿ذٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾[٤].

وغير ذلك من موارد استعمال هذا اللّفظ في القرآن الكريم. وعلى ذلك فالمراد بتأويل القرآن مايرجع إليه الكلام، وماهو عاقبته، سواءً أكان ذلك ظاهرًا يفهمه العارف باللّغة العربيّة، أم كان خفيًّا لايعرفه إلّا الرّاسخون في العلم.

وأمّا التّنزيل فهو أيضًا مصدر مزيد فيه، وأصله النّزول، وقد يستعمل ويراد به مانزل. ومن هذا القبيل إطلاقه على القرآن في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَايَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٥].

وعلى ماذكرناه فليس كلّ مانزل من الله وحيًا يلزم أن يكون من القرآن، فالّذي يستفاد من الرّوايات في هذا المقام أنّ مُصْحَف عليّ عليه السلام كان مشتملًا على زيادات تنزيلًا أو تأويلًا، ولادلالة في شيء من هذه الرّوايات على أنّ تلك الزّيادات هي من القرآن، وعلى ذلك يُحمل ماورد من ذكر أسماء المنافقين في مُصْحَف أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّ ذكر أسمائهم لابدّ وأن يكون بعنوان التّفسير.

ويدلّ على ذلك ماتقدّم من الأدلّة القاطعة على عدم سقوط شيء من القرآن، أضف إلى ذلك أنّ سيرة النّبيّ صلى الله عليه وآله مع المنافقين تأبى ذلك، فإنّ دأبه تأليف قلوبهم، والأسرار بما يعلمه من نفاقهم، وهذا واضح لمن له أدنى اطّلاع على سيرة النّبيّ صلى الله عليه وآله وحُسْن أخلاقه، فكيف يمكن أن يذكر أسماءهم في القرآن، ويأمرهم بلعن أنفسهم، ويأمر سائر المسلمين بذلك ويحثّهم عليه ليلًا ونهارًا، وهل يحتمل ذلك حتّى ينظر في صحّته وفساده، أو يتمسّك في إثباته بما في بعض الرّوايات من وجود أسماء جملة من المنافقين في مُصْحَف

---

١ ـ يوسف/٦.
٢ ـ يوسف/٣٦.
٣ ـ يوسف/١٠٠.
٤ ـ الكهف/٨٢.
٥ ـ الواقعة/٧٧ ـ ٨٠.

عليّ عليه السلام، وهل يقاس ذلك بذكر أبي لهب المعلن بشركه، ومعاداته للنّبيّ صلى الله عليه وآله، مع علم النّبيّ بأنّه يموت على شركه. نعم، لايبعد في ذكر النّبيّ صلى الله عليه وآله أسماء المنافقين لبعض خواصّه كأمير المؤمنين عليه السلام وغيره في مجالسه الخاصّة.

وحاصل ماتقدّم: أنّ وجود الزّيادات في مُصْحَف عليّ عليه السلام وإن كان صحيحًا، إلّا أنّ هذه الزّيادات ليست من القرآن، وممّا أُمر رسول الله صلى الله عليه وآله بتبليغه إلى الأُمّة، فإنّ الالتزام بزيادة مُصْحَفه بهذا النّوع من الزّيادة قول بلادليلٍ، مضافًا إلى أنّه باطل قطعًا، ويدلّ على بطلانه جميع ماتقدّم من الأدلّة القاطعة على عدم التّحريف في القرآن.

الشّبهة الثّالثة

أنّ الرّوايات المتواترة عن أهل البيت عليهم السلام قد دلّت على تحريف القرآن، فلابدّ من القول به:

والجواب: أنّ هذه الرّوايات لادلالة فيها على وقوع التّحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه، وتوضيح ذلك: أنّ كثيرًا من الرّوايات، وإن كانت ضعيفة السّند، فإنّ جملة منها نُقلت من كتاب «أحمد بن محمّد السّيّاريّ». الّذي اتّفق علماء الرّجال على فساد مذهبه، وأنّه يقول بالتّناسخ، ومن عليّ بن أحمد الكوفيّ الّذي ذكر علماء الرّجال أنّه كذّاب، وأنّه فاسد المذهب، إلّا أنّ كثرة الرّوايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين عليهم السلام ولاأقلّ من الاطمئنان بذلك، وفيها مارُوي بطريق معتبر فلاحاجة بنا إلى التّكلّم في سند كلّ رواية بخصوصها.

عرض روايات التّحريف

علينا أن نبحث عن مداليل هذه الرّوايات، وإيضاح أنّها ليست متّحدة في المفاد، وأنّها على طوائف. فلابدّ لنا من شرح ذلك والكلام على كلّ طائفة بخصوصها.

الطّائفة الأُولى ـ هي الرّوايات الّتي دلّت على التّحريف بعنوانه، وإنّها تبلغ عشرين رواية. نذكر جملة منها ونترك ماهو بمضمونها. وهي:

١ـ عن عليّ بن إبراهيم القمّيّ، بإسناده عن أبي ذرّ. قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[1] قال رسول الله ﷺ: «ترد أُمّتي عليّ يوم القيامة على خمس رايات، ثمّ ذكر أنّ رسول الله ﷺ يسأل الرّايات عمّا فعلوا بالثّقلين. فتقول الرّاية الأُولى: أمّا الأكبر فحرّفناه، ونبذناه وراء ظهورنا، وأمّا الأصغر فعاديناه، وأبغضناه، وظلمناه، وتقول الرّاية الثّانية: أمّا الأكبر فحرّفناه، ومزّقناه، وخالفناه، وأمّا الأصغر فعاديناه وقاتلناه...».

٢ـ ماعن ابن طاووس، والسّيّد المحدّث الجزائريّ، بإسنادهما عن الحسن بن الحسن السّامريّ في حديث طويل أنّ رسول الله ﷺ قال لحُذَيفة فيما قاله في من يهتك الحرم: «إنّه يضلّ النّاس عن سبيل الله، ويحرّف كتابه، ويغيّر سنّتي».

٣ـ ماعن سعد بن عبد الله القُمّيّ، بإسناده عن جابر الجُعفيّ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «دعا رسول الله ﷺ بمنى، فقال: أيّها النّاس إنّي تارك فيكم الثّقَلين، ماإن تمسّكتم بهما لن تضلُّوا؛ كتاب الله وعترتي والكعبة البيت الحرام» ثمّ قال أبوجعفر عليه السلام: «أمّا كتاب الله فحرّفوا، وأمّا الكعبة فهدّموا، وأمّا العترة فقتلوا، وكلّ ودائع الله قد نبذوا، ومنها قد تبرّأوا».

٤ـ ماعن الصّدوق في «الخصال» بإسناده عن جابر، عن النّبيّ قال: «يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المُصْحَف، والمسجد، والعترة. يقول المُصْحَف: ياربّ حرَّفوني ومزَّقوني، ويقول المسجد: ياربّ عطَّلوني وضيَّعوني، وتقول العترة: ياربّ قتلونا، وطردونا، وشرّدونا».

٥ ـ ماعن الكافي والصّدوق، بإسنادهما عن عليّ بن سُوَيد. قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام وهو في الحبس كتابًا إلى أن ذكر جوابه عليه السلام بتمامه، وفيه قوله عليه السلام: «أُوتُمِنوا على كتاب الله فحرّفوه وبدّلوه».

٦ـ ماعن ابن شهر اشوب، بإسناده عن عبد الله في خطبة أبي عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء، وفيها: «إنّما أنتم من طَواغيت الأُمّة، وشِذاذِ الأحزاب، ونَبَذَةِ الكِتاب،

---

١ ـ آل عمران/١٠٦.

ونَفْـثَةِ الشَّيطان، وعُصْبَةِ الآثام، ومُحرّفي الكِتاب، ومُطْفِئ السُّنَن...».

٧ـ ماعن «كامل الزّيارات»، بإسناده عن الحسن بن عَطيّة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا دخلت الحائر فقل: «اللّهمّ العن الّذين كذّبوا رسـلك، وهـدّموا كـعبتك، وحـرّفوا كتابك...»».

٨ـ ماعن الحجّال عن قطبة بن مَيْمون، عن عبد الأعلى قال: قال أبـوعبدالله عليه السلام: «أصحاب العربيّة يحرّفون كلام الله عَزَّ وجَلَّ عن مواضعه».

المفهوم الحقيقيّ للرّوايات

والجواب عن الاستدلال بهذه الطّائفة: أنّ الظّاهر من الرّواية الأخيرة تفسير التّحريف باختلاف القُرّاء، وإعمال اجتهاداتهم في القراءات، ومرجع ذلك إلى الاختلاف في كيفيّة القراءة مع التّحفّظ على جوهر القرآن وأصله، وقد أوضحنا للقارئ في صدر المبحث أنّ التّحريف بهذا المعنى ممّا لاريب في وقوعه، بناءً على ماهو الحقّ من عدم تواتر القراءات السّبع، بل ولاريب في وقوع هذا التّحريف، بناءً على تواتر القراءات السّبع أيضًا. فـإنّ القراءات كثيرة، وهي مبتنية على اجتهادات ظنّيّة توجب تـغيير كـيفيّة القـراءة. فـهذه الرّواية لامساس لها بمراد المستدلّ.

وأمّا بقيّة الرّاوايات، فهي ظاهرة في الدّلالة على أنّ المراد بالتّحريف حمل الآيات على غير معانيها، الّذي يلازم إنكار فضل أهل البيت عليهم السلام ونصب العداوة لهم وقـتالهم، ويشهد لذلك ـ صريحًا ـ نسبة التّحريف إلى مقاتلي أبي عبد الله عليه السلام في الخطبة المتقدّمة.

ورواية الكافي الّتي تقدّمت في صدر البحث، فإنّ الإمام الباقر عليه السلام يقول فيها: «وكان مِن نَبْذهم الكتاب أنّهم أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده».

وقد ذكرنا أنّ التّحريف بهذا المعنى واقع قطعًا، وهو خارج عن محلّ النّزاع، ولولا هذا التّحريف لم تزل حقوق العترة محفوظة، وحرمة النّبيّ فيهم مرعيّة، ولما انتهى الأمر إلى ماانتهى إليه من اهتضام حقوقهم وإيذاء النّبيّ صلى الله عليه وآله فيهم.

الطّائفة الثّانية ـ هي الرّوايات الّتي دلّت على أنّ بعض الآيات المنزلة من القرآن قد

ذكرت فيها أسماء الأئمّة عليهم السلام وهي كثيرة:

منها: ماورد من ذكر أسماء الأئمّة عليهم السلام في القرآن، كرواية عن محمّد بن الفُضَيل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ولاية عليّ بن أبي طالب مكتوب في جميع صُحُف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلّا بنبوّة محمّد و«ولاية» وصيّه، صلّى الله عليهما وآلهما».

ومنها: رواية العيّاشيّ، بإسناده عن الصّادق عليه السلام: «لو قُرئ القرآن ـ كما أُنزل ـ لألفينا مسمّين».

ومنها: رواية الكافي، وتفسير العيّاشيّ، عن أبي جعفر عليه السلام، «وكنز الفوائد» بأسانيد عديدة عن ابن عبّاس، و«تفسير فرات بن إبراهيم الكوفيّ» بأسانيد متعدّدة أيضًا، عن الأصبغ بن نباتة: قالوا: قال أميرالمؤمنين عليه السلام: «القرآن نُزل على أربعة أرباع، ربع فينا، وربع في عدوّنا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام، ولنا كرائم القرآن».

ومنها: رواية الكافي أيضًا، بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل بهذه الآية على محمّد صلّى الله عليه وآله هكذا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ـ في عليّ ـ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾.

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطّائفة: إنّا قد أوضحنا فيما تقدّم أنّ بعض التّنزيل كان من قبيل التّفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلابدّ من حمل هذه الرّوايات على أنّ ذكر أسماء الأئمّة عليهم السلام في التّنزيل من هذا القبيل، وإذا لم يتمّ هذا الحمل فلابدّ من طرح هذه الرّوايات لمخالفتها للكتاب والسّنّة والأدلّة المتقدّمة على نفي التّحريف. وقد دلّت الأخبار المتواترة على وجوب عرض الرّوايات على الكتاب والسّنّة، وأنّ ماخالف الكتاب منها يجب طرحه وضربه على الجدار.

وممّا يدلّ على أنّ اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يذكر صريحًا في القرآن «حديث الغدير»، فإنّه صريح في أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله إنّما نصب عليًّا بأمر الله، وبعد أن ورد عليه التّأكيد في ذلك، وبعد أن وعده الله بالعصمة من النّاس، ولو كان اسم «عليّ» مذكورًا في القرآن لم يحتجّ إلى ذلك النّصب، ولا إلى تهيئة ذلك الاجتماع الحافل بالمسلمين، ولما خشي رسول الله صلّى الله عليه وآله

من إظهار ذلك، ليحتاج إلى التّأكيد في أمر التّبليغ.

وعلى الجملة: فصحّة «حديث الغدير» توجب الحكم بكذب هذه الرّوايات الّتي تقول: إنّ أسماء الأئمّة مذكورة في القرآن، ولاسيّما أنّ «حديث الغدير» كان في حجّة الوداع الّتي وقعت في أواخر حياة النّبيّ ﷺ ونزول عامّة القرآن، وشيوعه بين المسلمين، على أنّ الرّواية الأخيرة المرويّة في «الكافي» ممّا لايحتمل صدقه في نفسه، فإنّ ذكر اسم عليّ عليه السلام في مقام إثبات النّبوّة والتّحدّي على الإتيان بمثل القرآن لايناسب مقتضى الحال. ويعارض جميع هذه الرّوايات صحيحة أبي بصير، المرويّة في «الكافي». قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[1]. «قال: فقال نزلت في عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام فقلت له: إنّ النّاس يقولون فما له لم يسمّ عليًّا وأهل بيته في كتاب الله؟ قال عليه السلام: فقولوا لهم: إنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصّلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثًا، ولاأربعًا، حتّى كان رسول الله ﷺ هو الّذي فسّر لهم ذلك...».[2]

فتكون هذه الصّحيحة حاكمة على جميع تلك الرّوايات وموضحة للمراد منها، وأنّ ذكر اسم أميرالمؤمنين عليه السلام في تلك الرّوايات قد كان بعنوان التّفسير، أو بعنوان التّنزيل مع عدم الأمر بالتّبليغ. ويضاف إلى ذلك أنّ المتخلّفين عن بيعة أبي بكر لم يحتجّوا بذكر اسم عليّ في القرآن، ولو كان له ذكر في الكتاب لكان ذلك أبلغ في الحجّة، ولاسيّما أنّ جمع القرآن ـ بزعم المستدلّ ـ كان بعد تماميّة أمر الخلافة بزمان غير يسير، فهذا من الأدلّة الواضحة على عدم ذكره في الآيات.

الطّائفة الثّالثة ـ هي الرّوايات الّتي دلّت على وقوع التّحريف في القرآن بالزّيادة والنّقصان، وأنّ الأُمّة بعد النّبيّ ﷺ غيّرت بعض الكلمات وجعلت مكانها كلمات أُخرى.

فمنها: مارواه عليّ بن إبراهيم القُمّيّ، بإسناده عن حُرَيز، عن أبي عبدالله عليه السلام

---

١ ـ النّساء/٥٩.

٢ ـ الوافي ٢: ٦٣، باب: ٣٠.

«صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضّالّين».

ومنها: ماعن العيّاشيّ، عن هِشام بن سالم. قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ﴾ [١] قال: هو آل إبراهيم وآل محمّد على العالمين، فوضعوا اسمًا مكان اسم، أي أنّهم غيّروا فجعلوا مكان آل محمّد، آل عمران.

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطّائفة ـ بعد الإغضاء عمّا في سندها من الضّعف ـ أنّها مخالفة للكتاب والسّنّة، ولإجماع المسلمين على عدم الزّيادة في القرآن ولاحرفًا واحدًا حتّى من القائلين بالتّحريف. وقد ادّعى الإجماع جماعة كثيرون على عدم الزّيادة في القرآن، وأنّ مجموع مابين الدّفّتين كلّه من القرآن. وممّن ادّعى الإجماع الشّيخ المفيد، والشّيخ الطّوسيّ، والشّيخ البهائيّ، وغيرهم من الأعاظم (قدّس الله أسرارهم). وقد تقدّمت رواية الاحتجاج الدّالّة على عدم الزّيادة في القرآن.

الطّائفة الرّابعة ـ هي الرّوايات الّتي دلّت على التّحريف في القرآن بالنّقيصة فقط.

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطّائفة. أنّه لابدّ من حملها على ماتقدّم في معنى الزّيادات في مُصْحَف أميرالمؤمنين عليه السلام، وإن لم يمكن ذلك الحمل في جملة منها، فلابدّ من طرحها لأنّها مخالفة للكتاب والسّنّة، وقد ذكرنا لها في مجلس بحثنا توجيهًا آخر أعرضنا عن ذكره هنا حذرًا من الإطالة، ولعلّه أقرب المحامل، ونشير إليه في محلّ آخر إن شاء الله تعالى.

على أنّ أكثر هذه الرّوايات بل كثيرها ضعيفة السّند، وبعضها لايحتمل صدقه في نفسه. وقد صرّح جماعة من الأعلام بلزوم تأويل هذه الرّوايات أو لزوم طرحها.

وممّن صرّح بذلك المحقّق الكلباسيّ حيث قال على ماحُكي عنه: «أنّ الرّوايات الدّالّة على التّحريف مخالفة لإجماع الأُمّة، إلّا من لااعتداد به... وقال: إنّ نقصان الكتاب ممّا لاأصل له وإلّا لاشتهر وتواتر، نظرًا إلى العادة في الحوادث العظيمة، وهذا منها بل أعظمها».

---

١ ـ آل‌عمران/٣٣.

وعن المحقّق البغداديّ شارح «الوافية» التّصريح بذلك، ونقله عن المحقّق الكَرَكيّ الّذي صنّف في ذلك رسالة مستقلّة، وذكر فيها ... **[وذكر كما تقدّم عنه]**

أقول: أشار المحقّق الكَرَكيّ بكلامه هذا إلى ماأشرنا إليه ـ سابقًا ـ من أنّ الرّوايات المتواترة قد دلّت على أنّ الرّوايات إذا خالفت القرآن لابدّ من طرحها، فمن تلك الرّوايات؛

مارواه الشّيخ الصَّدوق محمّد بن عليّ بن الحسين، بسنده الصّحيح عن الصّادق عليه السلام: «الوقوف عند الشّبهة خير من الاقتحام في الهلكة، إنّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نورًا، فما وافق كتاب الله فخذوه، وماخالف كتاب الله فردّوه ...».[1]

وما رواه الشّيخ الجليل سعيد بن هبة الله «القُطْب الرّاوَنديّ» بسنده الصّحيح إلى الصّادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه...»[2]. **[ثمّ ذكر الشّبهة الرّابعة في كيفيّة جمع القرآن، كما تقدّم عنه في الجزء الثّالث]. (١: ٢١٥ ـ ٢٥٤)**

الفصل الثّالث والتّسعون

نصّ الكُلبايكانيّ (م: ١٤١٤)

نقلاً عن «البرهان على عدم تحريف القرآن»[3]

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الّذي أنزل على عبده الكتاب وجعله تذكرة ونورًا لأُولي الالباب، وصانه

---

١ و٢ ـ الوسائل كتاب القضاء. باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة، وكيفيّة العمل ٣: ٣٨٠.

٣ ـ تأليف: ميرزا مهديّ البروجرديّ. [ط: مصطفويّ، قم ١٣٧٤ ق].

عمّا يطفئ نوره إلى يوم الحساب، فقال عزّ من قائل: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لاَيَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَمِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [١] وتعهّد سبحانه وتعالى بحفظه من التّغيير والتّحريف والزّيادة والنّقصان والاندراس والانطماس، فبشّر نبيّه صلى الله عليه وآله والأُمّة، ومنّ عليه وعليهم بقوله الكريم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [٢] والصّلاة والسّلام على من أرسله به على العباد؛ ليكون لهم حجّة باقية إلى يوم المعاد وأخذ منه الميثاق لتعليمه وتبليغه وضبطه ونشره في البوادي والبلاد، فقال تعالى شأنه: ﴿وَإِذْ اَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَمُوسىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَاَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [٣].

وقال عزّوجلّ: ﴿هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ اٰيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَاِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [٤] وعلى آله وعترته المعصومين الّذين قرنهم بالكتاب إلى يوم الدّين، فقال صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثّقلين: كتاب الله عزّوجلّ، وعترتي أهل بيتي، ألا وهما الخليفتان من بعدي لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض» واللّعن على أعدائهم أجمعين.

وبعد، **فالصّحيح من مذهبنا**: أنّ كتاب الله الكريم الّذي بأيدينا وبين الدّفّتين هو ذلك الكتاب الّذي لاريب فيه من لدن عزيز حكيم، المجموع المرتّب في زمانه وعصره وبأمره بلاتحريف وتغيير وزيادة ونقصان.

والدّليل على ذلك تواتره بين المسلمين كلًّا وبعضًا وترتيبًا وقراءةً، مع توفّر الدّواعي لهم في حفظه وإبقائه ونقله بلازيادة ونقيصة، حيث كان أساس الدّين، وأعظم معجزات سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله أجمعين، وحجّة باقية على الأعداء بما هو منزل من ربّ العالمين، ولقد أجاد السّيّد علم الهدى قُدّس سرّه، فيما أفاد في جواب «المسائل الطّرابلسيّات» على ماحكى عنه الطّبرسيّ قدّس سرّه في «مجمع البيان» قال في مواضع

---

١ ـ فصّلت/٤١ ـ ٤٢.

٢ ـ الحِجر/٩.

٣ ـ الأحزاب/٧.

٤ ـ الجُمُعة/٢.

ولله درّه...[ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه].

ولقد أجاد فيما أفاد، وأتى بما فوق المراد، وها أنا أذكر تأييدًا لمرامه، وتثبيتًا لكلامه أنّ هؤلاء النّقلة لهذه الأخبار الدّالّة على التّغيير والتّحريف لو انضمّوا إلى دعواهم أنّ المرسل على النّاس والمنزل عليه الكتاب كان عليّ بن أبي طالب‌ﷺ، وإنّما خُفي ذلك على النّاس لظلم أعدائه، وبغي حساده، فهل يجوز لأحد تصديق ذلك في قبال ماهو المشهور المعروف ممّا أخذ كلّ طبقة عن سابقه إلى أن ينتهي إلى زمانه‌ﷺ، وكذلك لو انضمّوا إلى دعواهم أنّ الكعبة كان في زمانه‌ﷺ في المدينة، وإنّما غيّروها الخلفاء وجعلوها في مكّة، فهل ترى من وجدانك قبول قولهم، أوينقدح في الأذهان احتمال صحّة قولهم؟ وليس دعوى تغيير القرآن بأهون من دعوى تغيير المرسل عليه أو الكعبة، فإنّ القرآن ماأتى به الرّسول بعنوان التّحدّي والإعجاز، وبه قوام الرّسالة، كما أنّ به يستقبل الكعبة ويشرُف ويُحرِم ويحجّ، فلو أمكن التّغيير فيه لأمكن التّغيير فيهما.

فكما أنّ العقل يحكم بامتناع تغييرهما عادة، يحكم بامتناع تغييره أيضًا، سيّما مع شدّة اهتمامه‌ﷺ بتعليمه النّاس وتحريضهم على حفظه، حتّى اكتفى في صداق النّساء بتعليم شيء من القرآن ولو سورة من السُّوَر القصار، وصار الشّرف في زمانه‌ﷺ للقُرّاء والحافظين، بل كان الفضل منحصرًا به، لأنّه منبع علوم المسلمين، ومنشأ إعلاء كلمة خاتم النّبيّين‌ﷺ، مع أنّ فصاحته وبلاغته كانتا مشوّقتين للنّاس بحفظه، سيّما مع كثرة الحُفّاظ في زمانه‌ﷺ، بحيث كانوا يحفظون قصائد الشّعراء والفصحاء كأمثال امرئ القيس بطولها بمجرّد السّماع مرّة واحدة، مع أنّ القرآن بخصوصيّاته ومزاياه كان فوق كلماتهم، فالعادة تقتضي اهتمامهم بحفظه وإن لم يكونوا مؤمنين ولامسلمين، فالأخبار الّتي نقلها بعض أهل الحديث في موضوع التّحريف إمّا مؤوّل، وإمّا مطروح، مع أنّ جُلّها غير معتمد عليها وبعضها مقطوع الفساد، ولايرفع بها اليد عمّا هو معلوم مقطوع.

والله الموفّق وعليه التّكلان والحمد لله أوّلًا وآخرًا

حرّره: محمّد رضا الموسويّ الكُلبايكانيّ ٢٨ شوّال ١٣٧٢ ق

(ص: ١٥٦ ـ ١٥٨)

الفصل الرّابع والتّسعون

نصّ الغزاليّ (م ١٤١٦) في «دفاع عن العقيدة و الشّريعة...»

[دفاعه عن الشّيعة في قول عدم تحريف القرآن]

إنّ من أنكر الأُمور افتعال الأسباب لتفريق الكلمة و تمزيق الأُمّة.

ربّما اختلفت وجهات النّظر في قضيّة ما، و انشعب النّاس حولها مذاهب...

لكن حيث لا تختلف الأفهام و لا تتعدّد الأنظار، كيف يستبيح بعض النّاس لأنفسهم أن يخلقوا الفرقة خَلقًا. و أن يقحموها على الواقع إقحامًا، لا لشيء إلاّ لرؤية النّاس أحزابًا متناحرة و طوائف متدابرةً.

إنّني آسف لأنّ بعض من يرسلون الكلام على عواهنه[1]. لا... بل بعض من يسوقون التُّهَم جزافًا غير مُبالين بعواقبها دخلوا في ميدان الفكر الإسلاميّ بهذه الأخلاق المعلومة فأساءوا إلى الإسلام و أُمّته شرّ إساءة.

سمعت واحدًا من هؤلاء يقول في مجلس علمٍ: إنّ للشّيعة قرآنًا آخر يزيد و ينقص عن قرآننا المعروف. فقلت له: أين هذا القرآن؟

إنّ العالم الإسلاميّ الّذي امتدّت رُقعته في ثلاث قارات ظلّ من بعثة محمّد ﷺ إلى يومنا هذا بعد أن سلخ من عمر الزّمن أربعة عشر قرنًا لا يعرف إلاّ مُصْحَفًا واحدًا مضبوط البداية و النّهاية معدود السُّوَر و الآيات و الألفاظ، فأين هذا القرآن الآخر؟! و لماذا لم يطّلع الإنس و الجنّ على نسخة منه خلال هذا الدّهر الطّويل؟ لماذا يساق هذا الافتراء؟!

و لحساب من تفتعل هذه الإشاعات و تلقى بين الأغرار ليسوء ظنّهم بإخوانهم و قد يسوء ظنّهم بكتابتهم.

إنّ المُصْحَف واحد يطبع في القاهرة فيقدّسه الشّيعة في النّجف أو في طهران،

---

١ - في القاموس: رمى الكلام على عواهنه: لم يبال أصاب أم أخطأ.

و يتداولون نُسَخه بين أيديهم و في بيوتهم دون أن يخطر ببالهم شيء بتّة إلاّ توقير الكتاب ومُنزّله جلّ شأنه و مُبلّغه ﷺ. فَلِم الكَذِب على النّاس و على الوحي؟

و من هؤلاء الأفّاكين من روّج أنّ الشّيعة أتباع عليّ، و أنّ السّنّيّين أتباع محمّد، و أنّ الشّيعة يرون عليًّا أحقّ بالرّسالة، أو أنّهاأخطأته إلى غيره! و هذا لغو قبيح و تزوير شائن.

ولكن تصديق هذا اللّغو كان الباعث على تلك المَجزرة المُخزية الّتي وقعت بين أبناء الإسلام من سنّة و شيعة. فجعلتهم ـ و هم الإخوة في الدّين ـ يأكل بعضهم بعضًا على هذا النّحو المهين.

إنّ الشّيعة يؤمنون برسالة محمّد ﷺ و يرون شرف عليّ في انتمائه إلى هذا الرّسول وفي استمساكه بسنّته. و هم كسائر المسلمين لا يرون بشرًا في الأوّلين و الآخرين أعظم من الصّادق الأمين و لا أحقّ منه بالاتّباع، فكيف ينسب لهم هذا الهَذَر؟[1]

الواقع أنّ الّذين يرغبون في تقسيم الأُمّة طوائف متعادية لمّا لم يجدوا لهذا التّقسيم سببًا معقولاً لجأوا إلى افتعال أسباب الفرقة، فاتّسع لهم ميدان الكذب حين ضاق ميدان الصّدق.

لست أنفى أنّ هناك خلافات فقهيّة و نظريّة بين الشّيعة و السّنّة، بعضها قريب الغور وبعضها بعيد الغور، بيد أنّ هذه الخلافات لا تستلزم معشار الجفاء الّذي وقع بين الفريقين، و قد نشب خلاف فقهيّ ونظريّ بين مذاهب السّنّة نفسها بل بين أتباع المذهب الواحد منها، و مع ذلك فقد حال العقلاء دون تحوّل هذا الخلاف إلى خصام بارد أو ساخن.

وكان خيرًا للشّيعة أن يفهموا أنّ أهل السّنّة يضمرون أعمق الودّ لأهل البيت وينفرون أشدّ النّفرة ممّا يسوءهم. وكان خيرًا للسّنّيّين أن يفهموا أنّ الشّيعة يلزمون أنفسهم سُنَن صاحب هذه الرّسالة، ويعدّون الانحراف عنه زيغًا.

أمّا ما وقع من اختلاف فقهيّ أو نظريّ فلا يعدو أن يكون وجهات نظر لها مصادرها العلميّة و نيّة أصحابها إلى الله وهم ـ أصابوا أم أخطأوا ـ مثابون مأجورون.

و قد يتشدّد فريق من النّاس فيقول عن الفريق الآخر: إنّه مُخطِىء يقينًا! ليكن، فما

---

١ ـ الهَذَر: سَقَطُ الكلام.

صلة هذا الخطأ بالقلوب و ما أودعت من إيمان .

هَبْ خطيبًا أخطأ في إعراب كلمة، أو كاتبًا أخطأ في إملائها أو حاسبًا أخطأ في إثبات رقم، أو مؤرّخًا أخطأ في ضبط واقعة .هَبْ ذلك كلّه وقع، فما صلة هذا الخطأ بحقيقة الدّين، و نظم عباد الله طورًا بين المؤمنين و طورًا بين الكافرين ؟

إذا كان الرّجل يؤمن معي بكتاب الله و سنّة رسول الله ﷺ، و يصلّي الخمس كلّ يوم،و يصوم رمضان كلّ عام، و يحجّ البيت إن استطاع إليه سبيلاً فكيف أستبيح تكفيره لأنّه أخطأ الفهم في بعض القضايا أو أخطأ الوزن لبعض الرّجال ؟

ليكن هناك خطأ حقيقيّ وقع فيه هذا أو ذاك، خطأ لا أقبل الاعتراف به، فلماذا لا يترك البتّ في هذه الأُمور للزّمان المتطاول يحلّ المشكلات الفقهيّة و النّظريّة بدل أن تحلّ في معارك الجدل الّذي يفقد فيه المجادلون ضمائرهم و صفاءها، أو تحلّ في معارك القتال الّذي تنحلّ فيه عروة الإيمان و يزأر فيه صوت الشّيطان .

إنّ الخلاف الفقهيّ أو النّظريّ في كثير من الأُمور ليس خبزًا نتناوله كلّ يوم، و القضايا الّتي دار فيها هذا النّزاع يمكن للمسلمين اطّراحها جانبًا و نسيانها أمدًا، يشتغلون خلاله بالبناء لا بالهدم، بالعمل لله في المحاريب المُخبتة [1] أو في الميادين المنتجّة .

أمّا شغل النّاس حتمًا بخلافات لها أصل ـ و ما أقلّها ـ أو بخلافات مفتعلة ـ و ما أكثرها ـ فليس من الدّين في قليل و لا كثير . والّذين يحرصون على ذلك ليسوا من الله في شيء. (٢١٩ ـ ٢٢١)

الفصل الخامس والتّسعون

نصّ الوحيديّ (م: ١٤٢١) في «إحقاق عقائد الشّيعة» [2]

[بعد ذكر تهمة عبد السّتّار التّونسيّ للشّيعة في تحريف القرآن، قال ردًّا عليه :]

---

١ ـ المُخبتة: أي الخاشعة، أسند الإخبات إلى المحاريب، و المراد أصحابها .

٢- هو ردٌّ على كتاب « بطلان عقائد الشّيعة» لمحمّد عبدالسّتّار التّونسيّ رئيس منظّمة أهل السّنّة بباكستان.(م)

أمّا الوجه الأوّل و الثّاني: فنقول إنّ قوله إنّ الشّيعة يعتقدون كذب الأئمّة والصّحابة، فهو كذب واضح و افتراء بيّن على الشّيعة و نحن (الشّيعة) نتبرّأ من هذه الفرية، ونوكل الأمر إلى الله القادر القهّار ليحكم بين الشّيعة وهذا المفتري الكذّاب.

و **أمّا الوجه الثّالث** : فإنّ الكاتب المعاند لشدّة عناده، خلط بين عقائد الشّيعة في أُصولهم و فروعهم، و بين مضمون الأخبار، الّتي فيها صحيح و سقيم، و أوردها المحدّثون في كتبهم إيرادًا لا اعتقادًا، كما أنّ كتب أهل السّنّة مملوئة بروايات تخالف عقيدة أهل السّنّة، فجميعها في كتبهم، لا يدلّ على الاعتقاد المخالفة للأُصول أو العقائد الحقّة، ولايستلزم كون مضمونها من معتقداتنا، على أنّ لنا في العمل بالأخبار، و لو كان بحدّ التّواتر أُصولاً و قواعدًا، نأخذ بها و نعمل عليها، إذا كانت الأخبار موافقة لهذه القواعد، ففي صورة عدم الوفاق إنّ وجدنا لها تأويلاً، صرفناه إليه، وإلّا ضربناها عرض الجدار.

فعلى هذا ظاهر القرآن، بل صريحه عدم وقوع التّحريف في القرآن كقوله تعالى:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] و قوله تعالى: ﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾[2]. و غيرهما من الآيات الصّريحة، في أنّ القرآن الموجود بين أيدينا،هو القرآن المنزل على رسول الله ﷺ ، فالأخبار الواردة و لو كانت صحيحة صريحة، فمن حيث مخالفتها لصريح الكتاب العزيز، لا يوجب علمًا و لا عملاً، فالعقل و النّقل يوجب طرحها،لو لمنجد لها محملاً صحيحًا، و قد سمعت أنّ اعتقاد الشّيعة هو كون القرآن الموجود هو القرآن المنزل من الله بلا زيادة و لا نقصان، و أصحاب الحلّ و العقد من الشّيعة، كالسّيّد الشّريف المرتضى و الشّيخ الطّوسيّ و أبو عليّ الطّبرسيّ و الصّدوق (رضي الله عنهم) و كافّة علماء الشّيعة الّذين يدور على أقوالهم و كتبهم رحى الشّريعة، قائلون بعدم التّحريف لا أنّهم محصورون في أربعة و الّذين نقل الكاتب المعاند عنهم من القول بالتّحريف، كالقزوينيّ، و الكاشانيّ، و المجلسيّ (أعلى الله مقامهم)، لم يتأمّل في

١- الحجر / ٩.

٢- فصّلت / ٤٢.

كلامهم ، و لم يطّلع على مغزىٰ مرامهم، افترى عليهم و كذب فيما قال في حقّهم. فمن جملة كذبه و افترائه ما نقل عن الفيض الكاشانيّ إنّه قال: المستفاد من مجموع هذه الأخبار و غيرها من الرّوايات؛ إنّ القرآن الّذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمّد ﷺ ، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، و منه ما هو مغيّر و محرّف، و قد حذف منه أشياء كثيرة منها اسم عليّ عليه السلام، في كثير من المواضع، و منها لفظة آل محمّد غير مرّة، ومنها أسماء المنافقين، و منها غير ذلك، و إنّه ليس على التّرتيب المرضي، عند الله و رسوله ، انتهى .

الجواب : فكأنّ الكاتب المعاند ليس من أهل العلم و ليس من العارفين بمشرب العلماء في بيان المطالب و النّقض و الإبرام فيها، فما قال الفيض:« اعتقادنا كذا، بل قال و المستفاد من الأخبار كذا»، ثمّ أنّ المعاند خان في نقل العبارة فأخذ منه الموضع الّذي ينفعه و ترك الموضع الآخر الّذي يضرّه فنحن ننقل ملخّص كلامه في آخر بيانه قال...

[ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه، فقال:]

و مثله أقوال فحول علماء الشّيعة لا يخالف في هذا الأمر أحد منهم و ليس القائل بعدم التّحريف من علماء الشّيعة الأربعة المذكورة فقط، بل أهل الحلّ و العقد العلماء كلّهم يعتقدون بعدم التّحريف مع أنّ الأربعة المذكورين من وجوه الطّائفة، و ليسوا مساكين كما ادّعى، و الأئمّة المعصومين أيضًا ليسوا بقائلين بالتّحريف و ما في كلماتهم ممّا يشعر بالتّحريف ، يدور مدار تنزيل القرآن .

كما ورد في رواية سالم بن سلمة،: « اقرأ كما يقرأ النّاس فإذا ظهر القائم قرأ القرآن على حدّه (والمراد من حدّه) هو بيان تنزيلات القرآن، و الرّواية الدّالّة على قرآن مخصوص لعليّ عليه السلام هو القرآن الّذي ذكر فيه شأن نزول الآيات، لا أنّه قرآن آخر غير هذا القرآن، و ظهر ممّا ذكرنا معنى رواية سالم أنّه ناظر إلى تنزيل القرآن، لا إلى نفسه و أنّ التّحريف وقع في تنزيله لا في أصله و أساسه .

و أمّا الرّواية الدّالّة أنّ القرآن الّذي جاء به جبرئيل «سبعة عشر ألف آية» يخالفه

إجماع من العامّة و الخاصّة على أنّ القرآن ستّة آلاف و ستّمائة و ستّ و ستّون آية، فلا بدّ من طرحه لمخالفته الإجماع.

و اعتقادي أنّ الشّيخ من الفرقة الصّهيونيّة بوسائط كثيرة حتّى أظهر هذا الرّأي الضّعيف، و أبرز هذا السّفر العنيف إلى ملاء الشّيعة من غير التفات إلى عظم الذّلّة و كبر المحنة، و ابتلاء الشّيعة و كونهم غرض أهداف أهل السّنّة فيأخذون هذا القليل و يضعون الكثير عفى الله عنه و خلّصنا من تهم أهل العناد و الرّيبة و قد عدّ أكابر علماء الشّيعة هذا الكتاب من الكتب المضلّة و نبذوه وراء ظهورهم و كم له من نظائر في كتب العامّة المخالفة لما يعتقدون، فالنّاس معادن كمعادن الذّهب و الفضّة و لا تزر وازرة وزر أُخرى.

(ص: ٥١ ـ ٥٨)

الفصل السّادس والتّسعون

نصّ السّيّد الحكيم (م: ١٤٢٤) في «علوم القرآن»

كيف يقع التّحريف؟

ولابدّ لنا من أجل إيضاح سلامة النّصّ القرآنيّ من التّحريف أن نذكر الحالات الّتي يمكن أن نتصوّر وقوع التّحريف فيها مع مناقشة كلّ واحدة منها.

١ـ أن يقع التّحريف في عهد الشّيخين بصورة عفويّة دون أن يقصدا حذف شيء من القرآن، وذلك بسبب الغفلة عن بعض الآيات أو عدم وصولها إلى أيديهم.

٢ـ أن يقع التّحريف في عهد الشّيخين مع فرض الإصرار منهما عليه بشكل مُسبق ومَدروس.

٣ـ أن يقع التّحريف في فترة عهد الخليفة عُثمان.

٤ـ أن يقع التّحريف في غير عهد الخلفاء كما نسب ذلك إلى الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ. وهناك حالة خامسة لامجال أن نتصوّر وقوع التّحريف فيها؛ وهي أن نفرض

وقوعه من قِبَل بعض أفراد الرّعيّة من النّاس، لأنّ هؤلاء لاقدرة لهم على مثل هذا العمل مع وجود السّلطة الدّينيّة الّتي تعرف القرآن الكريم وتحميه من التّلاعب، والّتي هي المرجع الرّسميّ لتعيين آياته وكلماته لدى النّاس.

أمّا الحالة الأُولى فيمكن أن تناقش من ناحيتين

أ ـ النّتيجة السّابقة الّتي توصّلنا إليها في دراستنا لتاريخ جمع القرآن، حيث إنّ القرآن الّذي تمّ جمعه في عهد الرّسول الأعظم لايمكن أن يكون إلّا دقيقًا ومتقنًا لرعاية الرّسول لجمعه، ومع وجود هذا القرآن لامجال لأن نتصوّر وقوع الغفلة أو الاشتباه من الشّيخين أو من غيرهما، كما لايمكن أن نحتمل عدم وصول بعض الآيات إليهم.

ب ـ إنّ هناك عوامل عديدة لوجود القرآن الكريم بأكمله لدى جماعة كبيرة من المسلمين، وهذا يشكل ضمانة حقيقيّة لوصول القرآن الكريم بكامله إلى الدّولة في عهد الشّيخين دون نقيصه. وهذه العوامل يمكن أن نلخّصها بالأسباب التّالية:

١ـ إنّ القرآن الكريم يعتبر من أروع النّصوص الأدبيّة وأبلغها تعبيرًا ومضمونًا، وقد كان العرب ذوي اهتمام بالغ بهذه لأنّها تكون ثقافتهم الخاصّة، سواء في النّاحية التّعبيريّة أو في النّاحية الفكريّة والاجتماعيّة. ونجد آثار هذا الاهتمام ينعكس على حياتهم الخاصّة والعامّة فيحفظون الشّعر العربيّ والنّصوص الأدبيّة الأُخرى ويستظهرونها، ويعقدون النّدوات والأسواق للمباراة والتّنافس في هذه المجالات، وقد يصل بهم الاهتمام إلى درجة الاحتفاظ ببعض النّصوص في أماكن مقدّسة تعبيرًا عن التّقدير والإعجاب بهذا النّصّ، كما يذكر ذلك بالنّسبة إلى المعلّقات في الكعبة الشّريفة.

وقد دفعت هذه العادة الشّائعة بين المسلمين حينذاك كثيرًا منهم إلى حفظ القرآن الكريم واستظهاره.

٢ـ إنّ القرآن الكريم كان يشكل بالنّسبة إلى المسلمين حجر الزّاوية الرّئيسيّة في ثقافتهم وأفكارهم وعقيدتهم، وقد تعرّفنا على ذلك في النّقطة الأُولى من طبيعة الأشياء الّتي سقناها لإبراز مدى اهتمام المسلمين بالقرآن.

وكما أنّ هذا الأمر دفع النّبيّ ﷺ لتدوين القرآن الكريم لحفظه من الضّياع، كذلك دفع المسلمين إلى استظهار القرآن الكريم وحفظه بدافع الاحتفاظ بأفكاره وثقافته ومفاهيمه، والتّعرّف على التّشريعات الإسلاميّة الّتي تضمّنها.

٣ـ إنّ القرآن الكريم على أساس مايحتويه من ثقافة، كان يعطي الجامع له امتيازًا اجتماعيًّا بين النّاس يشبه الامتياز الّذي يحصّل عليه العلماء من النّاس في عصرنا الحاضر.

وتعتبر هذه الميّزة الاجتماعيّة إحدى العوامل المهمّة لتدارس العلوم وتحصيلها في جميع العصور الإنسانيّة. فمن الطّبيعيّ أن تكون إحدى العناصر المؤثّرة في استظهار القرآن الكريم وحفظه.

وقد حدّثنا التّاريخ عن الدّور الّذي كان يتمتّع به القُرّاء في المجتمع الإسلاميّ بشكل عامّ، وعين القداسة الّتي كان ينظر إليهم بها المسلمون.

لقد كان النّبيّ ﷺ كرائدٍ للأُمّة الإسلاميّة وموجّه لها يحرّض المسلمين ويحثّهم على حفظ القرآن واستظهاره.

ونحن نعرف ماكان يتمتّع به النّبيّ ﷺ من حبّ عظيم في نفوس كثير من المسلمين، وماكان يملكه من قدرة على التّأثير في حياتهم وسلوكهم، الأمر الّذي كان يدفع المسلمين إلى الاستجابة له في كثير من التّوجيهات، دون الالتفات إلى مدى لزومها الشّرعيّ.

٤ ـ الثّواب الجزيل الّذي وضعه الله سبحانه لقُرّاء القرآن وحفظته، ورغبة الكثيرين من المسلمين حينذاك من الاستزادة من هذا الثّواب، خصوصًا أنّهم كانوا جديدي عهد بالإسلام، فهم يحاولون أن ينعكس الإسلام على جميع تصرّفاتهم.

وقد كان لبعض هذه العوامل أو جميعها تأثير بالغ الأهمّيّة في حياة المسلمين، حيث حدّثنا التّاريخ الإسلاميّ عن وجود جماعات كثيرة من المسلمين عرفوا بالقُرّاء من ذوي العقيدة الصّلدة، كان لهم دورهم في الحياة الاجتماعيّة وميّزتهم في ترجيح جانب على

آخر عند الخلافات السّياسيّة الّتي عاشها المسلمون.

٥ـ وبالإضافة إلى ذلك تفرض طبيعة الأشياء أن يكون قد دوّن القرآن الكريم، وكتبه كلّ مسلم عنده القدرة على التّدوين والكتابة، لأنّ أيّ جماعة أو أُمّة تهتمّ بشيء وترى فيه معبّرًا عن جانب كبير من جوانب حياتها، فهي تعمل على حفظه بشتّى الوسائل، ولاشكّ أنّ الكتابة ـ عند من يتقنها ـ من أيسر هذه الوسائل وأسهلها.

ولذلك نجد بعض النّصوص تشير إلى وجود عدد من المصاحف أوقطعات مختلفة منه عند كثير من الصّحابة.

ولابدّ لنا أن ننتهي إلى أنّ القرآن الكريم بسبب هذه العوامل كان موجودًا في متناول الصّحابة، ولم يكن من المعقول فرض التّحريف نتيجة الغفلة أو الاشتباه، أو عدم وصول بعض الآيات القرآنيّة.

وأمّا الحالة الثّانية

فهي فرضيّة غير صادقة إطلاقًا، لأنّ دراسة عهد الشّيخين والظّروف المحيطة بهما تجعلنا ننتهي إلى هذا الحكم وتكذيب هذه الفرضيّة. ذلك لأنّ التّحريف المعتمد يمكن أن يكون لأحد السّببين التّاليين:

أوّلًا ـ أن يكون بسبب رغبة شخصيّة في التّحريف.

ثانيًا ـ أن يكون بدافع تحقيق أهداف سياسيّة، كأن يفرض وجود آيات قرآنيّة تنصّ على موضوعات ومفاهيم خاصّة تتنافى مع وجودهما السّياسيّ.

أمّا بالنّسبة إلى السّبب الأوّل فنلاحظ عدّة أُمور:

١ـ إنّ قيام الشّيخين بذلك يعني في الحقيقة نسف القاعدة الّتي يقوم عليها الحكم حينذاك، حيث إنّه يقوم على أساس الخلافة لرسول الله القيمومة على الأُمّة الإسلاميّة وليس من المعقول أن يقدما على تحريف القرآن ويعملا على معاداة الإسلام دون تحقيق أيّ مَكْسَب دينيّ أو دنيويّ. وهل يعني ذلك إلّا فتح الطّريق أمام المعارضة لتشنّ هجومًا مركّزًا يملك أقوى الأسلحة الّتي يمكن استخدامها حينذاك.

٢ـ إنّ الأُمّة الإسلاميّة كانت تشكّل حينذاك ضمانة اجتماعيّة من قيام أحد من النّاس مهما كان يملك من قدرة وقوّة بمثل هذا العمل المضادّ للإسلام، دون أن يكون له ردّ فعل هائل في صفوفها، لأنّ المسلمين كانوا ينظرون إلى القرآن الكريم على أنّه شيء مقدّس غاية التّقديس، وأنّه كلام الله سبحانه الّذي لايقبل أيّ تغيير أو تبديل. أمّا أنّهم ناضلوا وجاهدوا في سبيل مفاهيم القرآن وأحكامه، وضَحّوا بأنفسهم من أجل هذا الدّين الجديد الّذي كان يشكّل التّصرّف في القرآن ـ في نظرهم ـ خروجًا عنه، وارتدادًا عن الالتزام به.

٣ـ إنّ الحكم في عهد الشّيخين لم يسلم من وجود المعارضة الّتي كانت ترتفع أصواتها أحيانًا من أجل خطأ يقع فيه الخليفة في تطبيق بعض الأحكام ...ومع هذا لانجد في التّاريخ أيّ إشارةٍ إلى الاحتجاج أو مايشبه الاحتجاج، ممّا يشير إلى وقوع هذه الفرضيّة، فكيف يمكن أن تسكت المعارضة في كلامها وأقوالها زمن الشّيخين أو بعدهم عن كلّ ذلك.

ومن هنا يتّضح موقفنا من السّبب الثّاني:

أوّلًا – إنّ وعي الأُمّة ونظرتها المقدّسة للكتاب وصلته بالله بشكل لايقبل التّغيير والتّبديل لايسمح بوقوع مثل هذا العمل مطلقًا.

ثانيًا ـ إنّ المعارضة لايمكن أن تترك هذه الفرصة تمرّ دون أن تستغلّها في صراعها مع العهد والخليفة، مع أنّنا لانجد إشارةً إلى ذلك في كلامهم.

ثالثًا ـ إنّ المناقشة السّياسيّة الّتي شنّتها الزّهراء (سلام الله عليها)، ومن بعدها أمير المؤمنين وجماعته المؤمنون بإمامته لم تتناول أيّ نصّ قرآنيّ غير مدوّن في القرآن الكريم الموجود بين أيدينا، ولو كان مثل هذا النّصّ موجودًا في القرآن لكان من الطّبيعيّ أن يستعملوه أداة لكسب المعركة إلى جانبهم، وإظهار الحقّ الّذي ناضلوا من أجله.

وأمّا الحالة الثّالثة

فهي تبدو أكثر استحالة وبعدًا عن الحقيقة التّاريخيّة من سابقتيها، وذلك للأسباب

التّالية:

أوّلاً ـ إنّ الإسلام ـ وإلى جنبه القرآن الكريم ـ قد أصبح منتشرًا بشكل كبير بين النّاس وفي آفاق مختلفة، وقد مرّ على المسلمين زمن كبير يتداولونه أو يتدارسونه، فلم يكن في ميسور عُثمان ـ لو أراد أن يفعل ذلك ـ أن ينقص منه شيئًا، بل ولم يكن ذلك في ميسور من هو أعظم شأنًا من عُثمان.

ثانيًا ـ إنّ النّقص إمّا أن يكون في آيات لامساس فيها بخلافة عُثمان، وحينئذٍ فلايوجد أيّ داعٍ لعُثمان أن يفتح ثغرة كبيرة في كيانه السّياسيّ. وإمّا أن يكون في آيات تمسّ خلافة عُثمان وإمامته السّياسيّة، فقد كان من المفروض أن تؤثّر مثل هذه الآيات في خلافة عُثمان نفسه فتقطع الطّريق عليه في الوصول إلى الخلافة.

ثالثًا ـ إنّ الخليفة عُثمان لو كان قد حرّف القرآن الكريم لاتّخذ المسلمون ذلك أفضل وسيلة للثّورة عليه وأقصائه عن الحكم أو قتله، ولما كانوا في حاجة للتّذرّع في سبيل ذلك إلى وسائل وحجج أُخرى، ليست من الوضوح بهذا المقدار.

رابعًا ـ إنّ الخليفة عُثمان لو كان قد ارتكب مثل هذا العمل لكان موقف الإمام عليّ عليه السلام تَجاهَه واضحًا، ولأصرّ على إرجاع الحقّ إلى نصابه في هذا الشّأن، فنحن حين نجد الإمام عليًّا عليه السلام يأبى إلّا أن يرجع الأموال الّتي أعطاها عُثمان إلى بعض أقربائه وخاصّته، ويقول بشأن ذلك «وَاللهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ وَمُلِكَ بِهِ الْإِمَاءُ لَرَدَدْتُهُ، فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سِعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ»[1]. لابدّ أن نجزم باستحالة سكوته عن مثل هذا الأمر العظيم على فرض وقوعه.

ومن هذه المناقشة التّفصيليّة للحالات الثّلاثة السّابقة يتّضح موقفنا من الحالة الرّابعة، فإنّ الحَجّاج بن يوسف الثّقفيّ أو غيره من الوُلاة لايمكن أن نتصوّر فيهم القدرة على تحريف القرآن الكريم، بعد أن عمّ شرق الأرض وغربها.

---

١ ـ نهج البلاغة: فيما ردّه على المسلمين من قطائع عُثمان الخطبة/١٥.

كما لانجد المبرّر الّذي يدعو الحَجّاج إلى مثل هذا العمل الّذي يحصل في طياته الخطر العظيم على مصالحهم ويقضي على آمالهم. (١٤ ـ ٢١)

[شُبَهات]

وهناك بعض الشّبهات الأُخرى تثار حول فرضيّة الجمع في عهد الشّيخين أيضًا نذكر منهما الشّبهتين التّاليتين. ولعلّ من الجدير بالذّكر أنّ هاتين الشّبهتين قد أُثيرت في الأبحاث الإسلاميّة فضلًا عن أبحاث المستشرقين ومقلّديهم من الباحثين.

الشّبهة الأُولى

إنّ بعض النّصوص التّاريخيّة المرويّة عن أهل البيت عليهم السلام وغيرهم تذكر وجود مُصْحَف خاصّ لعليّ بن أبي طالب عليه السلام يختلف عن المُصْحَف الموجود المتداول بين المسلمين في الوقت الحاضر. ويشتمل هذا المُصْحَف على زيادات وموضوعات ليست موجودة في المُصْحَف المعروف.

وتتحدّث هذه النّصوص عن مجيء عليّ بن أبي طالب عليه السلام بهذا المُصْحَف إلى الخليفة الأوّل أبي بكر يقصد أن يأخذ المُصْحَف المذكور مكانه من التّنفيذ بين المسلمين. ولكن أبابكر لم يقبل بذلك ورفض هذا المُصْحَف.

ولمّا كان عليّ بن أبي طالب أفضل الصّحابة علمًا ودينًا والتزامًا بالإسلام وحِفاظًا عليه ..فمن الواضح حينئذٍ أن يكون المُصْحَف الموجود فعلًا قد دخل عليه التّحريف والنّقصان نتيجة للطّريقة الخاطئة الّتي اتّبعت في جمعه والّتي عرفنا بعض تفاصيلها.

ومن أجل إيضاح هذه الشّبهة يورد أنصارها بعض هذه النّصوص التّاريخيّة وهي:

١ـ النّصّ الّذي جاء في احتجاج عليّ على جماعة من المهاجرين والأنصار: فقال له عليّ عليه السلام: ياطلحة إنّ كلّ آية أنزلها الله جَلَّ وعَلا على محمّد عندي بإملاء رسول الله وخطّ يدي. وتأويل كلّ آية أنزلها الله على محمّد وكلّ حرام وحلال أو حدّ أو حكم أو شيء تحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة مكتوب بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ يدي حتّى أرش

الخدش[1].

٢ـ النّصّ الّذي يتحدّث عن احتجاج عليّ عليه السلام على الزّنديق والّذي جاء فيه: أنّه أتى بالكتاب على الملأ مشتملًا على التّأويل والتّنزيل والمحكم والمتشابه والنّاسخ والمنسوخ لم يسقط منه حرف ألف ولا لام فلن يقبلوا منه[2].

٣ـ النّصّ الّذي رواه محمّد بن يعقوب الكلينيّ في «الكافي» عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه قال: مايستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء[3].

٤ـ النّصّ الّذي رواه محمّد بن يعقوب الكلينيّ أيضًا في «الكافي» عن الباقر عليه السلام: ماادّعى أحد من النّاس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب وماجمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب عليه السلام والأئمّة من بعده عليهم السلام.

وتناقش هذه الشّبهة: أنّه لانشكّ في وجود مُصْحَف لعليّ عليه السلام يختلف مع المُصْحَف الموجود فعلًا من حيث التّرتيب بل قد يختلف عنه أيضًا لوجود إضافات أُخرى فيه.

ولكنّ الشّكّ في حقيقة هذه الزّيادة. إذ لادليل على أنّها زيادات قرآنيّة وإنّما تفسير هذه الزّيادات على أنّها تأويلات للنّصّ القرآنيّ بمعنى مايؤول إليه الشّيء أو أنّها تنزيلات من الوحي الإلٰهيّ نزلت على صدر رسول الله صلّى الله عليه وآله في تفسير وشرح القرآن وعلّمها أخاه عليّ بن أبي طالب.

وليست كلمتا التّأويل والتّنزيل تعنيان في ذلك الوقت مايراد منهما في اصطلاح علماء القرآن، حيث يقصد من التّأويل حمل اللّفظ على غير ظاهره والتّنزيل خصوص النّصّ القرآنيّ وإنّما يراد منهما المعنى اللّغويّ الّذي هو في الكلمة الأُولى مايؤول إليه الشّيء ومصداقه الخارجيّ. وفي الثّانية ماأنزله الله وحيًا على نبيّه سواء كان قرآنًا أو شيئًا

---

١ ـ احتجاج الطّبرسيّ ١: ٢٢٣.

٢ ـ تفسير الصّافي المقدّمة السّادسة: ١١.

٣ ـ أُصول الكافي ١: ٢٢٨.

آخر.

وعلى أساس هذا التّفسير العامّ للموقف تتّضح كثير من الجوانب الأُخرى حيث يمكن أن تحمل الرّوايات الّتي أشارت لها الشّبهة على معنى ينسجم مع هذا الموقف أيضًا كما فعل العلّامة الطّباطبائيّ ذلك في بعض هذه الرّوايات[١].

وبالإضافة إلى ذلك نجد بعض هذه الرّوايات ضعيفة السّند لايصحّ الاحتجاج أو الاعتماد عليها في قبال ثبوت النّصّ القرآنيّ.

الشّبهة الثّانية

إنّ مجموعة كبيرة من الرّوايات الواردة من طريق أهل البيت عليهم السلام دلّت على وقوع التّحريف في القرآن الكريم الأمر الّذي يجعلنا نعتقد أنّ ذلك كان نتيجة للطّريقة الّتي تمّ بها جمع القرآن الكريم أو لأسباب طارئة أُخرى أدّت إلى هذا التّحريف.

وتناقش هذه الشّبهة: بأنّ الموقف تجاه هذه الرّوايات المتعدّدة يتّخذ أُسلوبين رئيسين:

الأوّل – مناقشة أسانيد وطرق هذه الرّوايات فإنّ الكثير منها قد تمّ أخذه من كتاب أحمد بن محمّد السّيّاريّ الّذي تمّ الاتّفاق بين علماء الرّجال في فساد مذهبه وانحرافه[٢] وكتاب عليّ بن أحمد الكوفيّ الّذي رماه علماء الرّجال بالكذب[٣].

وبعض هذه الرّوايات، وإن كان صحيح السّند، إلّا أنّه لايشكّل قيمة كبيرة، وإن كان مجموع هذه الرّوايات قد يوجب حصول الاطمئنان كما يقول السّيّد الخوئيّ: بصدور بعضها عن الإمام عليه السلام.

الثّاني – مناقشة دلالتها على وقوع التّحريف في القرآن بمعنى وقوع الزّيادة أو النّقيصة فيه.

---

١ ـ ن.م ١: ١١٨.

٢ ـ جامع الرُّواة ١: ٦٧.

٣ ـ ن.م ١: ٥٥٣.

ومن أجل أن يتّضح الأُسلوب الثّاني من المناقشة يجدر بنا أن نقسّم هذه النّصوص إلى أقسام أربعة تبعًا لاختلافها في المضمون وماتطرحه من دعاوي وأحكام.

القسم الأوّل

النّصوص الّتي جاء التّصريح فيها بوقوع التّحريف في القرآن الكريم عن طريق استعمال كلمة التّحريف فيها ووصف القرآن بها. ومن هذه النّصوص الرّوايات التّالية...

[وذكر هذه الرّوايات كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة، ثمّ قال:]

ولادلالة في هذه الرّوايات جميعها على وقوع التّحريف في القرآن بمعنى الزّيادة والنّقيصة وإنّما تدلّ على وقوع التّحريف فيه بمعنى حمل بعض ألفاظه على غير معانيها المقصودة لله سبحانه.

ونحن في الوقت الّذي لانشكّ بوقوع مثل هذا التّحريف في القرآن الكريم نظرًا لاختلاف التّفاسير وتباينها..لانرى فيه مايضرّ عظمة القرآن ويفيد في تأييد هذه الشّبهة.

وقد يدلّ بعضها على تحريف بعض الكلمات القرآنيّة بمعنى قراءتها بشكل يختلف عن القراءة الّتي أُنزلت على صدر رسول الله. وهذا ينسجم مع الرّأي الّذي ينكر تواتر القراءات السّبعة ويرى أنّها نتيجة لاختلاف الرّواية أو الاجتهاد.

القسم الثّاني

الرّوايات الّتي تدلّ على أنّ القرآن الكريم قد صرّح بذكر بعض أسماء أئمّة أهل البيت عليهم السلام أو تحدّث عن خلافتهم بشكل واضح ومنها النّصوص التّالية...**[وذكر كما تقدّم نحوه سابقًا في مواضع متعدّدة، ثمّ قال:]**

والموقف اتّجاه هذا القسم من النّصوص يتّخذ أشكالًا ثلاثة:

الأوّل ـ إنّنا قد ذكرنا سابقًا أنّ بعض التّنزيل ليس من القرآن الكريم وإنّما هو ممّا أُوحي على النّبيّ صلى الله عليه وآله ولعلّ هذا هو المقصود من هذه الرّوايات حيث جاء ذكرهم في التّنزيل تفسيرًا لبعض الآيات القرآنيّة لاجزءًا من القرآن الكريم نفسه.

الثّاني ـ إنّنا نكون مضطرّين لرفض هذه الرّوايات إن لم نوفّق لتفسيرها بطريقة

تنسجم مع القول بصيانة القرآن الكريم من التّحريف للسّببين التّاليين:

أـ مخالفة هذه الرّوايات للكتاب الكريم. وقد وردت نصوص عديدة من طريق أهل البيت تدلّ على ضرورة عرض أخبار أهل البيت على القرآن الكريم قبل الأخذ بمضمونها.

ب ـ مخالفة هذه الرّوايات للأدلّة المتعدّدة الّتي تحدّثنا عنها في بحث ثبوت النّصّ القرآنيّ.

الثّالث ـ إنّ هناك نصوص وقرائن تاريخيّة تدلّ على عدم ورود أسماء الأئمّة في القرآن الكريم بشكل صريح.

ومن هذه القرائن «حديث الغدير» حيث نعرف منه أنّ الظّروف الّتي أحاطت بقضيّة الغدير تنفي أن يكون هناك تصريح من القرآن باسم عليّ عليه السلام وإلّا فلماذا يحتاج النّبيّ إلى التّأكيد على بيعة عليّ، وحشد هذا الجمع الكبير من المسلمين من أجل ذلك بل لماذا يخشى الرّسول النّاس في إظهار هذه البيعة بعد أن صرّح القرآن بتسميته ومدحه الأمر الّذي أدّى إلى أن يؤكّد القرآن الكريم عصمة الله له من النّاس؟.

ومن هذه القرائن أيضًا: أنّ التّاريخ لم يحدّثنا أنّ عليًّا أو أحدًا من أصحابه احتجّ لإمامته بذكر القرآن لاسمه..مع أنّهم احتجّوا على ذلك بأدلّة مختلفة. ولا يمكن أن نتصوّر إهمال هذا الدّليل لو كان موجودًا...**[ثمّ ذكر رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، كما تقدّم عن الخوئيّ، فقال:]**

وهذا الحديث يكون موضّحًا للمعنى المراد من الأحاديث الّتي ساقتها الشّبهة لأنّه يقف منها موقف المفسّر وينظر إلى موضوعها ويوضّح عدم ذكر القرآن لأسماء الأئمّة صريحًا.

القسم الثّالث

الرّوايات الّتي تدلّ على وقوع الزّيادة والنّقصان معًا في القرآن الكريم وإنّ طريقة جمع القرآن أدّت إلى وضع بعض الكلمات الغريبة من القرآن مكان بعض الكلمات القرآنيّة الأُخرى بالنّصّين التّاليين:

١ـ عن حُرَيز عن أبي عبدالله عليه السلام (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضّالّين).

٢ـ عن هِشام بن سالم قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ﴾[1]. قال: هو آل إبراهيم وآل محمّد على العالمين فوضعوا اسمًا مكان اسم.

ويناقش هذا القسم من الرّوايات بالمناقشتين التّاليتين:

الأُولى ـ إنّ الأُمّة الإسلاميّة بمذاهبها المختلفة أجمعت على عدم وقوع التّحريف في القرآن الكريم بالزّيادة. بالإضافة إلى وجود النّصوص الكثيرة الدّالّة على عدم وجود مثل هذا التّحريف.

الثّانية ـ إنّ هذا القسم يتنافى مع الكتاب نفسه. وقد أمر الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام بلزوم عرض أحاديثهم على الكتاب الكريم وإنّ ماخالف الكتاب فيضرب عرض الجدار.

القسم الرّابع

الرّوايات الّتي دلّت على أنّ القرآن الكريم قد تعرّض للنّقصان فقط. مثل مارواه الكلينيّ في الكافي عن أحمد بن محمّد أبي نصر: (قال: دفع إليّ أبي الحسن عليه السلام مُصْحَفًا وقال: لاتنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ فوجدت فيها اسم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم. قال: فبعث إليّ: ابعث إليّ بالمُصْحَف[2].

ويناقش هذا القسم بأنّ الزّيادة الموجودة في مُصْحَف أبي الحسن عليه السلام أو غيره تحمل على ماسبقت الإشارة إليه من أنّها في مقام تغيير بعض الآيات. وفي المورد الّذي لايمكن أن يتمّ فيه مثل هذا الحمل والتّفسير لابدّ من طرح الرّواية تمسّكًا بالكتاب الكريم الّذي أمرنا أهل البيت بعرض أحاديثهم عليه قبل الأخذ بمضمونها. (٢٢ ـ ٣١)

---

١ ـ آل‌عمران/٣٣.

٢ ـ الكافي ٢: ٦٣١.

الفصل السّابع والتّسعون

نصّ الشّيخ الوائليّ (م: ١٤٢٤) في مقاله الّذي جاء في «القرآن نظرة عصريّة جديدة»[١]

ادّعاء وقوع التّحريف في القرآن وموقف الشّيعة منه

هذا موضوع من أدقّ المواضيع ومن أكثرها أهمّيّةً، وسوف أتناوله باختصار ووضوح وبقدر مايسمح لي توفّر المصادر عندي هنا فأقول:

كلّ بحث يدور حول القرآن الكريم لابدّ من إعطائه أقصى حدود العناية المستطاعة، وذلك لمكانة القرآن الكريم من الإنسانيّة عامّة ومن نفوس المسلمين بصورة خاصّة بصفته منبع عقائدهم ومصدر أحكامهم، تطمأنّ بما فيه من الذّكر نفوسهم، ويتفيّئون ظلال بركته ويهيمون في أجوائه الرّوحيّة.

وبالنّظر لمكانته هذه فكلّ بحث يدور حوله لابدّ أن يكون بمستوى المسؤوليّة في هذا الموضع، ونحن إذ نتحدّث اليوم بموضوع هو من أشدّ المواضيع حسّاسيّة فيما له علاقة بالقرآن: وهو موضوع ـ دعوة وقوع التّحريف بالقرآن ـ يجب أن نتلمّس طريقنا في حذر شديد، وأقسم وأنا أكتب هذه الكلمات: أنّ قلبي لايطاوعني على مجرّد سطر هذا العنوان المذكور، وفيما اعتقد أنّ ذلك شعور كلّ مسلم يؤمن بالله ورسوله وكتابه. إنّ مجرّد افتراض وقوع هذا المعنى في القرآن‌الكريم يعتدي على أعْلى صورة قُدسيّة في صميم وجدان المسلم، ولكن وبرغم ذلك كلّه دارالحديث والكلام حول وقوع التّحريف وعدمه.

وقد راق هذا الحديث لكثير من أعداء الإسلام، فاغتنموا الفرصة عند حدوث مثل هذا التّساؤل، ووسّعوا الحديث في ذلك وأطالوا الوقوف لا للتّحقيق، بل لِلَفْت نظر أكبر

---

١ ـ طُبع هذا الكتاب في القاهرة (بقلم بعض الأعلام المعاصرين).

عدد من النّاس إلى وجود هذا الاحتمال ولحاجة في نفوسهم.

وقد استغلّوا جهل وعصبيّة بعض المسلمين فحرّكوا أقلامهم ودفعوها إلى الجموح في معارك على مختلف أبعاد العقيدة، ومنها هذا البعد، فراحت تشتّم وتكيل السّباب من دون تثبّت وبغير أن تتبيّن مصدر هذا الدّفع، فسارت في طريقها تحقّق لأعداء الإسلام في عملها هذا: أهدافهم، ولعلّ من أبرز أهداف أعداء الإسلام ما يلي:

أ ـ إماتة الحسّاسيّة المقدّسة في نفوس المسلمين إزاء كلّ اعتداء على القرآن الكريم، وذلك أنّه إذا تكرّرت أمثال هذه الدّعاوي من وقوع التّحريف والشّبه الأُخرى وكثر الخوض فيها؛ فإنّ وقعها على النّفوس يخفّ، وبالتّالي ينفتح الباب إلى ما هو أوسع مدى، وتصبح أمثال هذه الأُمور مألوفة الافتراض لا تسبّب أيّ تشنّج عند المسلم.

ب ـ وعند حصول هذه الشّبه لابدّ من حصول جدل حولها يعملون على توسيعه ودفعه إلى أكثر من مجرّد جدل، فيسفك فيه الدّماء ويعتدي فيه على المقدّمات. وليس ببعيد عنّا مشكلة خلق القرآن وعدم خلقه الّتي أُثيرت أيّام المأمون وحدثت بسببها الرّزايا والمصائب، وأدّت إلى فجائع دامية لا تزال في قلب كلّ مسلم.

ج ـ طرح الشّكّ على معطيات الآيات الكريمة، ومتى حدث ذلك فقد القرآن حجّيّته، لأنّنا نتمسّك بحجّيّة ظواهر القرآن اعتمادًا على أنّه تامّ وأنّ الموجود بين أيدينا هو كلّ القرآن الكريم، فإذا قيل: إنّ بعض القرآن مفقود فمعنى ذلك انفتاح باب الاحتمال في أنّ بعض ما فقد قد يكون مخالفًا لظهور القرآن الكريم في معانيه الحاليّة وأحكامه، وينهار تبعًا لذلك كلّ البناء، لأنّ الإسلام هو القرآن الكريم بكلّ ما نزل به من أحكام وإرشاد توجيه.

د ـ إنّ طرح أمثال هذه الأُمور وخصوصًا على المستويات العامّة يخلق تيارات مختلفة في الأخذ والرّدّ يلهي النّاس، ويصرفهم عن التّفكير في قضاياهم العامّة، وعندما يتسنّى للجهات المشبوهة أن تصطاد في الماء العكر، وتتسلّل من الجهات الخلفيّة لتحقّق مصالحها، وتغرز خراطيمها في أجسام الشّعوب تمتصّ من دمائها، وهي لاهية تتقاتل

فيما بينها من أجل شبه مخلوقة لأجل هذا الغرض، وإلى أن تفتح أعينها على مصدر هذه الحركات يكون الأوان قد فات، وأقدام المستعمرين قد رسخت رسوخًا تتعذّر إزالته بسهولة، بل لابدّ من تضحيات كبيرة. وفيما مرّ بنا من أحداث قُبَيل وأثناء معاركنا الكبرى مايلقي الضّوء على ماذكرت. كلّ ذلك بعض أهداف أعداء الإسلام من وراء هذه المعارك العقائديّة، والّذي كان بإمكاننا أن نعالجها بروح موضوعيّة هادئة ونحصرها بالعلماء فقط، لأنّ لهم من ورعهم وشعورهم بالمسؤوليّة مايبعدهم عن المستويات التّهريجيّة، وبالتّالي حصر أمثال هذه المتفجّرات في نطاق ضيّق لئلّا تنتشر، وحتّى يتمّ القضاء على أسبابها وبواعثها.

وقد يقول قائل: إذاً ماهو الدّاعي لإثارة أمثال هذا البحث في هذا الوقت بالذّات؟ وهو على حقّ بذلك!

والجواب: إنّنا مع شديد الأسف نسمع أصواتًا ترتفع هذه الأيّام لنبش أمثال هذه المواضع، وهي بين أمرين:

إمّا أن تكون منبعثة بحسن نيّة وعلى ترسّل وإن وصل إلى حدّ البلاهة. وإمّا أن يكون لها حتّى وراء ذلك غرض ليس بالنّظيف. وعلى كلا الحالين إن استعرضنا لهذا الموضوع سيكون إلقاء الضّوء على مافي قلب هذا الظّلام الّذي يصوّر بشكل مَهُول، بينما هو لايتعدّى في واقعه (في كثير من الحالات) الحرص على سلامة العقيدة من تسرّب التّشكيك إليها وإن اقترن بشيء من العاطفة أحيانًا، إنّنا نريد أن نوصد الأبواب بوجه كلّ مهول مشبوه، ونطرح أمام جيلنا المسلم مشاكلنا الفكريّة بالرّوح الموضوعيّة الهادئة والواعية، والّتي مهمّتنا الكشف عن نبل وسلامة مقاصد العلماء عند تعرّضهم، لمعالجة أمثال هذه القضايا، فقد يكون كلّ طرف منهم استند في رأيه إلى شبهة لم يلتفت إليها، أو إلى راوٍ أحسن الظّنّ به، أو إلى مقدّمات ظنّها منتجة وهي ليست كذلك، وهكذا. وسأعرض للموضوع بتركيز وإيضاح نظرًا لطوله وغموضه محاولاً الوصول إلى النّتيجة بسهولة.

معنى التّحريف

للتّحريف معانٍ متعدّدة: اعتاد المفسّرون أن يقسّموها لما هو آتٍ:

١ـ قد تستعمل لفظة التّحريف في النّقل من مكان إلى مكان آخر كما في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، ومن هذا القبيل كلّ من فسّر القرآن برأيه فقد نقل معناه الصّحيح عن لفظه وبالعكس، وأنت واجد هذا المعنى بكثرة في تفاسير المجسّمة والمشبّهة وأهل البدع والتّناسخيّة، وقد اتّبعت هذا المعنى في كتب أُسميت (نحو تفسير علميّ للقرآن).

٢ـ وقد يطلق لفظ التّحريف على زيادة حرف أو نقصه، وزيادة حركة ونقيصها، والتّحريف بالمعنى الأوّل موجود بالقرآن قطعًا وأدلّته موجودة بكثرة في كلّ أبعاد التّفسير، سواءً كان ذلك بقصد أو غير قصد.

وأمّا بالمعنى الثّاني وهو زيادة ونقيصة حرف أو حركة فهو موجود أيضًا، بناء على عدم تواتر القراءات للقرآن الكريم كما هو الواقع على رأي المحقّقين، وذلك: لأنّ القراءات قسمان: قسم هو من اجتهاد القُرّاء، وقسم منقول إلينا بأخبار الآحاد وليس بالتّواتُر، فهو على هذا غير متواتر، وبتعبير آخر نقول:

أوّلاً ـ إنّ المسلمين أجمعوا على أنّ ثبوت القرآن ينحصر طريقه بالتّواتر، وذلك لتوفّر الدّواعي إلى نقله باعتباره أساس الدّين كلّه ومصدر الأحكام للمسلمين. فإذا نقل إلينا بطريقة الآحاد فلايمكن اعتباره قرآنًا، أو لانعتبره قرآنًا، لأنّه لو كان قرآنًا لتواتر نقله ولم يقتصر على آحاد.

ثانيًا ـ إنّ القراءات السّبع أو العشر نقلت إلينا بطريق الآحاد كما أثبت ذلك المحقّقون، ومن أظهر الأدلّة على كون القراءات منقولة بطريقة الآحاد:

أـ إنّ كلّ قارئ من القُرّاء العشرة يذهب هو وأصحابه إلى صحّة قراءته ويعرض عن قراءة غيره، ويستدلّ على صحّة قراءته بترك القراءات الأُخرى، وذلك دليل على أنّ القراءات اجتهاديّة، ولو كانت متواترة عن النّبيّ ﷺ لما احتاجت إلى الاستدلال على

صحّتها، كما أنّه لايبقى وجه لاختيار إحداها دون الأُخريات.

ب ـ إنّ جملة من المحقّقين نفوا كون القراءات متواترة وأنكروا عليها، ولو كانت القراءات متواترة لما صحّ إنكارهم عليها. ومن هؤلاء ابن جرير الطّبريّ فقد أنكر قراءة ابن عامر، وطعن في كثير من القراءات غيرها.

وقد أنكر قراءة ابن حمزة كلّ من الإمام أحمد بن حنبل، وعبد الرّحمان بن مهديّ الّذي يقول الشّافعيّ فيه: لاأعرف له نظيرًا في الدّنيا، إلخ.

ج ـ إنّ كثيرًا من العلماء أنكروا تواتر القراءات الّتي لايظهر لها وجه في اللّغة العربيّة، ضرورة أنّ القرآن نزل بلغة العرب، فإذا لم يوجد له وجه في لغة العرب فلابدّ أن لايكون قرآنًا. وفي ذلك يقول ابن الجَزَريّ: «كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العُثمانيّة ولو احتمالًا، وصحّ سندها، فهي القراءة الصّحيحة الّتي لايجوز ردّها، ولايحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ووجب على النّاس قبولها، سواءً كانت عن الأئمّة السّبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثّلاثة أُطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة، سواءً كانت عن السّبعة أو عمّن هو أكبر منهم. هذا هو الصّحيح عند أئمّة التّحقيق من السّلف والخلف إلخ».[١]

ومن الجدير بالذّكر أنّه لاملازمة بين عدم تواتر القراءات وعدم تواتر القرآن، فإنّ القرآن متواتر والقراءات غير متواترة كما ذكرنا ذلك، مثل ذلك مثل الخلاف في النّطق بكلمة مع تواتر نقلها، وإلى عدم هذا التّلازم ذهب كلّ من الزُّرقانيّ في «مناهل العرفان»، والسّيوطيّ في «الإتقان» ذهب إلى تواترها عن القُرّاء لاعن النّبيّ صلّى الله عليه وآله، ومعنى ذلك أنّها اجتهاديّة منهم.

كما أنّ القراءات السّبع ليست هي الأحرف السّبعة، ومن تصوّر ذلك فهو واهم كما

---

١ ـ انظر: النّشر في القراءات العشر ١: ٩.

نصّوا على ذلك[١]، يقول السّيوطيّ في «الإتقان»: إنّ القراءات السّبع هي لهجات سبع وليست الحروف السّبعة[٢]، وعلى كلّ حال فقد انتهينا من جميع ماذكرناه إلى أنّ عدم تواتر القراءات معناه وجود زيادة أو نقيصة في حرف أو حركة القرآن من جهة اختلاف القراءات، أمّا أصل القرآن كما أُنزل فهو محفوظ من التّحريف، لأنّه يطابق إحدى القراءات المذكورة والجامعة لشروط الصّحّة.

٣ـ وقد يراد من التّحريف زيادة أو نقيصة كلمة، وذلك يتصوّر في الفترة الّتي سبقت إحراق المصاحف، إذ أحرقها الخليفة الثّالث وجمع النّاس على مُصْحَف واحد، ولولا وجود مايخالف مُصْحَفه لما كان لإحراقها وجه، ولذلك ضبط عبد الله بن أبي داود السِّجِستانيّ موارد الاختلاف بين تلك المصاحف في كتاب سمّاه «كتاب المصاحف».

هذه الأقسام الّتي افترض وجودها بالمصاحف ونصّ عليها المسلمون باختلاف مذاهبهم.

٤ـ زيادة بعض مابالصُّحُف الّذي بأيدينا وأنّه ليس من القرآن المنزل، وهذا المعنى من التّحريف أجمع المسلمون على عدمه.

٥ ـ التّحريف بمعنى النّقيصة أو أنّ المُصْحَف الّذي بأيدي المسلمين لايشتمل على جميع القرآن، لأنّ بعضه قد ضاع، وهذا القسم يذهب جمهور المسلمين إلى عدمه، وأنّ من ادّعاه فهو على خطأ، وسيأتي برهانهم على خطأ هذا القول، إلّا أنّه ذهب بعض المسلمين إلى وجود هذا القسم الخامس، كما سنذكر فيما يلي:

١ـ الشّيعة الإماميّة

إنّ من المتسالم عليه عند الشّيعة، والّذي عليه جمهور مجتهديهم هو عدم وقوع التّحريف بالقرآن، وأنّ القرآن الموجود بأيدي المسلمين فعلًا هو جميع القرآن الّذي نزل به جبريل على النّبيّ ﷺ، وقد صرّح بذلك فطاحل علماء الإماميّة ومنهم من ذكرهم

---

١ ـ انظر: تفسير القُرطُبيّ ١: ٤٦.

٢ ـ الإتقان ١: ١٣٨.

السّيّد الخوئيّ في كتابه: «البيان» وهم... **[ثمّ أشار أقوال علماء الشّيعة، كما تقدّم عنهم]**

٢ـ جماعة من الشّيعة وأعلام السّنّة

ذهب هؤلاء إلى وقوع التّحريف بالمعنى الخامس بالقرآن الكريم. أمّا الشّيعة منهم فقد استدلّوا بأدلّة فنّدها المحقّقون في الشّيعة، وسيأتي ذكر بعضها. أمّا السّنّة فسأذكر لك رواياتهم فيما يلي بعد الاستشهاد بمنطقة للرّافعيّ في كتابه «إعجاز القرآن» قال: «ذهب جماعة من أهل الكلام ـ ممّن لاصناعة لهم إلّا الظّنّ والتّأويل واستخراج الأساليب الجدليّة في كلّ حكم وكلّ قول ـ إلى جواز أن يكون قد سقط عنهم في القرآن شيء حملًا على ماوصفوا عن كيفيّة جمعه»، ولنستمع إلى بعض الرّوايات في ذلك... **[ثمّ ذكر روايات دالّة على وقوع التّحريف، إن شئت فراجع]**

وهذا جزء من عشرات الرّوايات الواردة عن أعلام السّنّة في وقوع التّحريف بالقرآن بهذا المعنى، وقد حملوا هذه الرّوايات الّتي تنصّ على سقوط بعض آيات القرآن على مانسخت تلاوته. وهو أمر لم يثبت، وذلك لأنّ هذا النّسخ متى كان وقوعه، هل كان وقوعه في زمن النّبيّ ﷺ وهو أمر يحتاج إلى إثبات، وقد اتّفق العلماء على عدم نسخ الكتاب بخبر الواحد، بل ذهب الشّافعيّ وأصحابه وأكثر أهل الظّاهر إلى امتناع نسخ الكتاب حتّى بالسّنّة المتواترة، كما يذهب إلى عدم نسخه المتواتر الإمام أحمد بن حنبل في إحدى الرّوايتين عنه، فكيف يصحّ نسخ الكتاب بهذه الرّوايات الّتي ذكرنا قسمًا منها وهي أخبار آحاد وغير متواترة؟

أمّا إذا قلنا: إنّ نسخ التّلاوة وقع بعد النّبيّ ﷺ فهذا هو عين القول بوقوع التّحريف، فنخلص من ذلك؛ أنّ الّذين يذهبون إلى القول بنسخ تلاوة بعض آيات القرآن هم القائلون بالتّحريف كما ذكرنا ذلك.

أمّا الشّيعة فكلّما أسلفت أنّ بعضهم استند في ذلك إلى روايات ضعيفة في سندها ودلالتها، ومعارضته بما هو أقوى سندًا ودلالةً، وبعضها ساقط على شرط من رواها، كما هو الحال في روايات الكُلينيّ في «الكافي» والّتي تُوهِم أنّه يتبنّى هذا الرّأي (القول

بالتّحريف)، مع أنّه اشترط في كتابه المذكور أنّ الرّواية إذا خالفت كتاب الله وسنّة نبيّه فهي مطروحة، وهذه الرّوايات مخالفة للكتاب والسّنّة كما سيأتينا، فهي مطروحة بناء على منهجه ولايؤخذ بها، فكيف يصحّ مع هذا نسبة القول بالتّحريف إلى الكُلينيّ، وإليك أدلّة الشّيعة بعدم وقوع التّحريف بالقرآن:

الدّليل الأوّل

قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] دلّت هذه الآية على حفظ القرآن من التّحريف ومن وقوع التّلاعب فيه. وقد ادّعى بعضهم: أنّ معنى ذلك حفظ القرآن بالجملة دون الإقرار والجزئيّات وهي دعوة باطلة، لأنّه لوكان ذلك كذلك لكفى أن يكون القرآن محفوظًا في اللّوح المحفوظ، وإنّما المراد حفظ القرآن بين النّاس، لأنّ في عدم حفظه هَدْم الدّين من أساسه كما ذكرت في المقدّمة.

الدّليل الثّاني

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[2] دلّت هذه الآية على نفي كلّ باطل عن القرآن الكريم، وذلك أنّ النّفي إذا وقع على الطّبيعة أفاد العموم، ولمّا كان التّحريف من الباطل فهو نفي بالقرآن الكريم.

الدّليل الثّالث

قوله ﷺ: «إنّي مخلّف فيكُمُ الثَّقَلَيْن كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتي اَهْل بَيتي وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليّ الحَوْض» وهذا الحديث من الأحاديث الّتي تظافر الفريقان على روايتها، وقد دلّ على وجوب التّمسّك بالكتاب والسّنّة، ولوكان شيء من الكتاب ضائعًا لما أمكن التّمسّك به، لاحتمال أن يكون بعض هذا الضّائع فيه قرينة على خلاف ظواهر القرآن فلايكون القرآن حجّة، ولكن وجوب التّمسّك باقٍ إلى يوم القيامة، فدلّ هذاعلى أنّ القرآن كامل لم يسقط منه شيء ولم يضع منه شيء.

---

١ ـ الحِجْر/٩.

٢ ـ فصّلت/٤١ ـ ٤٢.

أقتصر من أدلّتهم على هذه الثّلاثة، ومن أراد التّوسّع فبإمكانه الرّجوع إلى المصادر الّتي سأذكرها في نهاية البحث.

بقي هناك شيء، وهو وجود الرّوايات الّتي يُفهم منها التّحريف عن الشّيعة، ومن ذلك:

أـ الرّوايات الّتي تذهب إلى أنّ عليًّا عليه السلام عنده مُصْحَف غير المُصْحَف المتداول بأيدي المسلمين، لأنّه مشتمل على ماليس في هذا المُصْحَف الموجود بين أيدينا.

والجواب: أنّ الزّيادة المذكورة في مُصْحَف عليّ عليه السلام؛ الشّروح والتّفاسير الّتي كان يسمعها من النّبيّ صلى الله عليه وآله، فثبّتها عقب الآيات الّتي يسمعها والّتي يلخّصها الشّيخ المذكور، أمّا القول بأنّ فيه زيادة قرآنيّة فهو باطل قطعًا، كما مرّ عليك في آرائهم وأدلّتهم.

ب ـ روايات أُخرى كثيرة وردت عن أهل البيت تذهب إلى التّحريف.

والجواب عنها: أنّ التّحريف المقصود من قبيل حرف بعض معاني الآيات وتحويلها من مكانها إلى مكان آخر، وحتّى الأدلّة على ذلك مارواه الكلينيّ في «الكافي» بسنده عن ابن أبي بَصير قال: سألت الإمام الصّادق عن قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1]...[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ ثمّ قال:]

ومثل محاولة بعض المفسّرين حرف مفاد الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[2].

عن عليّ عليه السلام: وذلك لأنّ لسان الآية لسان عموم، مع أنّ القرآن الكريم يستعمل ميم الجمع للمفرد جريًا على عادة العرب للتّعظيم، هذا بالإضافة إلى أنّ الرّوايات الّتي تبحث عن أسباب النّزول تنصّ على أنّ المقصود به عليّ بن أبي طالب عليه السلام كما ذكر ذلك جمهور المفسّرين.

وعلى كلّ هذه الرّوايات في التّحريف تُحمل على هذا المعنى، وهو حرف بعض معاني الآيات إلى غير موضعها.

---

١ ـ النّساء/٥٩.

٢ ـ المائدة/٥٥.

وأُكرّر مرّةً ثانية ، إنّ المتسالم عليه عند الشّيعة أنّ القرآن الكريم الموجود بأيـدي المسلمين اليوم هو كلّ مانزل على النّبيّ صلی الله علیه و آله ، وكلّ قول عدا ذلك نقيصته وزيادته كـما صوّرناه باطل عندهم . (١٣٥ ـ ١٤٦)

الفصل الثّامن والتّسعون
نصّ البِهْنَساويّ (معاصر) في « السُّنّة المفترىٰ عليها»

إنّ الشّيعة الجعفريّة الإثني عشريّة، تعتقد بكفر مـن يـقول بـتحريف القـرآن، و إنّ المُصْحَف الموجود بين أهل السّنّة، هو نفسه الموجود في مساجد و بيوت الشّيعة. (ص:٦٠)

الفصل التّاسع والتّسعون
نصّ الدّكتور الدّرّاز (معاصر) في «النّبأ العظيم»

[بعد ذكر معنى القرآن و الكتاب كما سيجيئ في باب أسماء القرآن، فقال:]

و في تسمية بهذين الاسمين إشارة إلى أنّ من حقّه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، أعني أنّه يجب حفظه في الصّدور و السّطور جميعًا، أن تضلّ إحـداهـما فتذكر إحداهما الأخرى . فلاثقة لنا بحفظ حافظ حتّى يوافق الرّسم المجمع عـليه مـن الأصحاب، المنقول إلينا جيلاً بعد جيل على هيئته الّتي وضع عليها أوّل مرّة. و لا ثقة لنا بكتابة كاتب حتّى يوافق ما هو عند الحفّاظ بالإسناد الصّحيح المتواتر .

و بهذه العناية المزدوجة الّتي بعثها الله في نفوس الأُمّة المحمّديّة اقتداء بنبيّها بقي القرآن محفوظًا في حرز حريز، إنجازًا لوعد الله الّذي تكفّل بحفظه حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [١] و لم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التّحريف و التّبديل

١ـ الحجر / ٩.

و انقطاع السّند، حيث لم يتكفّل الله بحفظها، و بل وكلها إلى حفظ النّاس فقال تـعالى: ﴿وَالرَّبَّانِيُّونَ وَ الاَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللّهِ﴾[1] أي بما طلب إليهم حفظه ـ و السّرّ في هذه التّفرقة أنّ سائر الكتب السّماويّة جي بها على التّوقيت لا التّأبيد، و أنّ هذا القرآن جئ به مصدّقًا لما بين يديه من الكتب و مهيمنًا عليها، فكان جامعًا لما فيها من الحقائق الثّابتة، زائدًا عليها بما شاء الله زيادته، و كان سادًّا مسدّها و لم يكن شيء منها ليسدّ مسدّه، فقضى الله أن يبقى حجّة إلى قيام السّاعة و إذا قضى الله أمرًا يسّر له أسبابه، و هو الحكيم العليم. (١٣ ـ ١٤)

نصّه أيضًا في « مدخل إلى القرآن الكريم »

[الشّيعة و صيانة القرآن من التّحريف]

و مهما يكن من أمر فإنّ هذا المُصْحَف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلاميّ ـ بما فيه فِرَق الشّيعة ـ منذ ثلاثة عشر قرنًا من الزّمان. و نذكر هنا رأي الشّيعة الإماميّة (أهمّ فِرَق الشّيعة) كما ورد بكتاب أبي جعفر (الصّدوق)...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وبناءً على ذلك أكّد «لوبلو» أنّ القرآن هو اليوم الكتاب الرّبّانيّ الّذي ليس فيه أيّ تغيير يذكر...وكان «و. موير» قد أعلن ذلك قبله... فلم يوجد إلاّ قرآن واحد لجميع الفِرَق الإسلاميّة المتنازعة .

و نقل عن مقال لميرزا إسكندر كاظم: إنّ سورة النّورين موضوعة بلا شكّ، و أنّ هذا العالم الجليل قد أثبت أنّ هذه السّورة المزعومة لايوجد لها أثر في مُصْحَف الشّيعة، فضلاً عن أنّه لم يرد ذكرها في مؤلّفاتهم الخاصّة بمجادلاتهم التّقليديّة... وتكفي قراءة هـذه المقطوعة الّتي لاتعدو أن تكون تراكمًا ركيكًا من العبارات والكـلمات المسـروقة مـن القرآن ،لتتبيّن التّعارض الشّديد بينها و بين أناقة الأسلوب القرآنيّ و تناسقه. (٣٩ ـ ٤٠)

١- المائدة / ٤٤.

الفصل المائة

نصّ حسن زادة الآمليّ (معاصر) في «هَشْت رساله عربي»[١]

[لماذا نقول: إنّ القرآن غير مُحَرَّف؟]

واعلم أنّ الحقّ المحقّق البرهان بالبراهين القطعيّة من العقليّة النّقليّة؛ أنّ مافي أيدي النّاس من القرآن الكريم هو جميع ماأنزل الله تعالى على رسوله خاتم النّبيّين محمّد بن عبد الله ﷺ، وماتطرّق إليه زيادة ونقصان أصلًا.

١ـ وأنّ مبلغ سُوَره مائة وأربع عشرة سورة من لدن رسول الله ﷺ إلى الآن بلاريب.

٢ـ وأنّ ترتيب الآيات في السُّوَر توقيفيّ إنّما كان بأمر النّبيّ ﷺ كما أخبر به الأمين جبرائيل عن أمر ربّه.

٣ـ وأنّ النّاس كانوا في عهد رسول الله ﷺ قبل رحلته يعرفون السُّوَر بأساميها.

٤ـ وأنّ رسم الخطّ في القرآن المجيد هو الرّسم المكتوب من كُتّاب الوحي في زمن الرّسول ﷺ.

٥ ـ وأنّ آية: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ لن تكتب في أوّل البراءة، لأنّها لم تنزل معها كما نزلت مع غيرها من السُّوَر ١١٣ مرّة. وأنّها جزء كلّ سورة كما أنّها جزء آية النّمل، بل إنّها آيتان فيه.

٦ ـ وأنّ ماجاء من الأخبار والآثار في جمع جمّ غفير من الصّحابة القرآن في عهد الرّسول ﷺ أو بعد رحلته كما ورد أنّ جمع القرآن وقع على عهد أبي بكر، فليس المراد أنّهم رتّبوا الآيات في السُّوَر، وسيأتي الكلام في تحقيق ترتيب السُّوَر أيضًا.

وكلّ ماذكرنا هو مذهب المحقّقين من علمائنا الإماميّة (رضوان الله عليهم) وغيره

١ ـ أي ثماني رسائل عربيّة. (م)

من علماء الجمهور أيضًا، ومن ذهب إلى خلاف ذلك فقد خَبَط خَبْط عَشْواء وسلك طريقة عَمْياء. (٢٣٩ ـ ٢٤٠)

البرهان على أنّ عُثمان مانقص من القرآن شيئًا ومازاد فيه شيئًا، بل إنّما جمع النّاس على قراءة واحدة

اعلم أنّ عناية الصّحابة وغيرهم من المسلمين كانت شديدة في حفظ القرآن وحراسته الغاية، وتوفّرت الدّواعي على نقله وحمايته النّهاية، وتوجّه آلاف من النّفوس إليه، ودَرَيْت أنّ عدّة من أصحاب الرّسول ﷺ كانوا حُفّاظ القرآن على ظهر القلب كُمّلًا وأمّا من حفظ بعضه فلايُعدّ ولايُحصى، فمن تأمّل أدنى تأمّل في سيرة الصّحابة مع القرآن، وشدّة عنايتهم في ضبطه وأخذه، علم أنّ احتمال تطرّق الزّيادة والنّقصان فيه واهٍ جدًّا، ولم يدّع أحد أنّ عُثمان زاد في القرآن شيئًا أو نقص عنه شيئًا، لعدم تجويز العقل ذلك مع تلك العناية من المسلمين في حفظه، وكان النّاس في أقطار الأرض عارفين بالقرآن وعدد سُوَره وآياته، فأنّى كان لعُثمان مجال ذلك، بل إنّه جمع النّاس على قراءة واحدة ولفظ بسائر القراءات، ظنًّا منه أنّ القرآن يصون بذلك من الزّيادة والنّقصان، وأنّ كثرة القراءات توجب إدخال ماليس من القرآن في القرآن، ودونك الأقوال والآراء من جمّ غفير من المشايخ في ذلك... **[إلى أن قال:]**

وقال في «مناهل العرفان»: أخرج البخاريّ عن ابن الزُّبَير قال: قلت لعُثمان بن عَفّان ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ اَزْوَاجًا﴾ نسختها الآية الأُخرى فلِمَ تكتبها أو تدعها، والمعنى لماذا تكتبها؟ أو قال: لماذا تتركها مكتوبة مع أنّها منسوخة؟ قال: يا ابن أخي لاأُغيّر شيئًا من مكانه.

وغيرها من الأقوال وإنّما نقلناها تأييدًا، فإنّ الأمر أوضح من ذلك ولاحاجة فيه إلى نقلها، وإنّما طعنوا عُثمان في عمله لوجهين:

الأوّل ـ أنّ إحراقه المصاحف كان استخفافًا بالدّين.

الثّاني ـ أنّ ذلك ليس تحصينًا للقرآن، ولو كان تحصينًا لما كان رسول الله ﷺ يبيح القراءات المختلفة ـ فقد مضى الكلام عليه مستقصى ـ وأراد عُثمان أن يجمع النّاس على قراءة واحدة، ومع ذلك تكثّرت حتّى بلغ متواترها إلى السّبع.

الكلام في رسم خطّ القرآن

ومن شدّة عناية المسلمين واهتمامهم بضبط القرآن المبين، حفظهم كتابة القرآن ورسمه على الهجاء الّذي كتبه كُتّاب الوحي على الكتبة الأُولى على عهد النّبيّ ﷺ وإن كان بعض المواضع من الرّسم مخالفًا لأدب الرّسم، فلايجوز لأحد أن يكتب القرآن إلّا على ذلك الرّسم المضبوط من السّلف بالتّواتُر، إبقاء للقرآن على ماكان، وحذرًا من تطرّق التّحريف فيه وإن كان من الرّسم.

بل نقول: مخالفة رسم القرآن حرام بيّن، لأنّ رسم القرآن من شعائر الدّين، ويجب حفظ الشّعائر لتبقى مصونة عن الشّبهات وتحريف المعاندين إلى القيامة، وتكون حجّة على النّاس يحتجّوا به مطمئنّين إلى آخر الدّهر. كما يجب حفظ حدود منى ومشعر والبيت والرّوضة النّبويّة وغيرها. ونأتي بعدّة مواضع من القرآن حتّى يتبيّن لك أشدّ تبيين؛ أنّ القرآن صين من جميع الوجوه عن التّغيير والتّبديل والتّحريف والتّصحيف والزّيادة والنّقصان... **[ثمّ ذكر نماذج في رسم القرآن تفصيلًا كما سيجيء في بابه، إن شاء الله]**

يُقرأ القرآن على القراءات السّبع المتواترة دون الشّواذّ

ممّا ينادي بأعلى صوته عناية المسلمين بحفظ القرآن الكريم، وحراسته عن كلّ مايتوهّم فيه التّحريف قراءتهم القرآن بالقراءات المتواترة السّبع دون الشّواذّ، ولو كانت الرّواية الشّاذّة مرويّة عن النّبيّ ﷺ، لأنّ اعتمادهم في القراءات ورسم الخطّ وترتيب السُّوَر والآيات كلّها كان على السّماع دون الاجتهاد... **[ثمّ ذكر بحث قراءات السّبع تفصيلًا كما سيجيء في بابها، إن شاء الله تعالى]**.

عدد آي القرآن وحروفه

وممّا يُعلن بشدّة عناية المسلمين بضبط القرآن وحفظه عن التّحريف، عدّهم كلماته وآيه وحروفه حتّى فتحاته وكسراته وضمّاته وتشديداته ومدّاته، وأفرد السّيوطيّ في الإتقان فصلًا في ذلك ...[ثمّ ذكر بحث عدد الآي وحروفه تفصيلًا كما سيجيء في بابها] .

رسم النّحو في القرآن

وممّا يصْفَح عن شدّة عناية المسلمين بضبط القرآن ويؤيّده رسم النّحو فيه ...[ثمّ ذكر إقدام أبي الأسود الدُّؤليّ في رسم النّحو في القرآن إن شئت فراجع] .

الله حافظ كتابه ومتمّ نوره

وممّا تطمئنّ به القلوب ويزيدها إيمانًا في عدم تحريف القرآن، هو أنّ الله تعالى ضمن حِفاظَةُ كتابه، وتَعَهّد إعلاء ذكره، ووعد إتمام نوره، ومن أصدق من الله حديثًا ووعدًا، ودونك الآي القرآنيّة في ذلك:

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [1] ففي الآية تأكيدات عديدة من الجملة الاسميّة والضّمائر الأربعة الرّاجعة إليه تعالى، وتكرار أنّ المؤكّدة ولام التّأكيد في خبر إنّ الثّانية واسميّة خبرهما، وتقديم المجرور على متعلّقه.

والمراد بالذّكر هو القرآن الكريم، لأنّه تعالى قال: ﴿وَقَالُوا يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ* لَوْ مَاتَأْتِينَا بِالْمَلٰئِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ* مَانُنَزِّلُ الْمَلٰئِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَاكَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ* إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [2] فلايكون المراد من الذّكر إلّا القرآن، فكيف لم يحفظ القرآن من التّحريف زيادة ونقصانًا. وقال عزّ من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

---

١ ـ الحِجر/٩.

٢ ـ الحِجر/٦ ـ ٩.

بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[١] . وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ اَنْ يُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِاَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ اِلَّا اَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[٣].

والمراد من النّور القرآن الكريم كما قال تعالى: ﴿يَاءَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾[٤]، وكما قال: ﴿فَالَّذِينَ اٰمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِى أُنْزِلَ مَعَهُ أُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿اِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْاٰنَهُ* فَاِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْاٰنَهُ* ثُمَّ اِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[٦].

ثمّ إنّ القرآن هو المعجزة الباقية من رسول الله ﷺ، بل في الحقيقة كلّ سورة منه معجزة على حيالها، فهو مائة وأربعة عشر معجزة، وأنزله الله تعالى هداية لكافّة العباد إلى يوم التّناد، فكيف لايصونه من تحريف أهل العناد، قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ اِلَيَّ هٰذَا الْقُرْاٰنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلٰى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[٨]، وقال تعالى: ﴿وَهٰذَا كِتَابٌ اَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرٰى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[٩]، وغيرها.

---

١ ـ فُصّلت/٤١ ـ ٤٢.
٢ ـ الصّفّ/٨.
٣ ـ التّوبة/٣٢.
٤ ـ النّساء/١٧٤.
٥ ـ الأعراف/١٥٧.
٦ ـ القيامة/١٧ ـ ١٩.
٧ ـ الأنعام/١٩.
٨ ـ الفرقان/١.
٩ ـ الأنعام/٩٢.

من نسب إلى الإماميّة القول بتحريف القرآن، أنّه كان أكثر أو أقلّ ممّا بين الدَّفّتين، فهو كاذب

ومن تتبّع أسفار المحقّقين من العلماء الإماميّة يعلم أنّ من عَزى إليهم القول بتعبير القرآن زيادةً ونقصًا فقد افترى عليهم ...[ثمّ ذكر أقوال بعض علماء الشّيعة كما تقدّم عنهم].

فذلكة البحث

فحصل من جميع ماقدّمناه:

أنّ تركيب السُّوَر من الآيات وترتيب السُّوَر أيضًا كان بأمر النّبيّ ﷺ.

وأنّ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ نزلت مع كلّ سورة ماعدا التّوبة، وأنّها جزء من كلّ سورة وآية من آيها، كما أنّها جزء من سورة النّمل.

وأنّ القرآن المكتوب بين الدَّفّتين هو الّذي نزّله الله على رسوله الخاتم ﷺ، مازيد فيه حرف ولانُقِص منه شيء.

وأنّ عُثمان ماحرّف القرآن ولاأخذ منه ولازاد فيه شيئًا، بل غرضه من ذلك جمع النّاس على قراءة واحدة، وإيّاك أن تظنّ أنّه أحرق المُصْحَف الصّحيح وأبقى الباطل والمحرّف والمغيّر، نعوذ بالله.

وأنّ اعتراض عَلَم الهُدى وغيره عليه ليس إلّا من جهة منعه القراءات الأُخر لاإحراقه المُصْحَف الصّحيح وتبديله كلام الله المجيد.

وأنّ القراءات السّبع متواترة لايقرأ القرآن بغيرها من الشّواذّ.

وأنّ رسم خطّ القرآن سماعيّ لايقاس بالنّحو ورسم الخطّ المتداول، فيجب إبقاء رسمه على ماكتبت على الكتبة الأُولى. وأنّ من عزى إلى الإماميّة تحريفه فهو كاذب.

وأنّ الله حافظ كتابه ومتمّم نوره.

وماأجاد وأحسن وأحلى نظم العارف الرّوميّ في المقام، قال في المجلّد الثّالث من كتابه: «المثنويّ» ...[وذكر كما تقدّم عن البُرُوسَويّ].

رجم الأوهام والأباطيل

وإن قيل: قد توجد عدّة من السُّوَر في بعض الكتاب وماذكرت في القرآن كسورة النّورين، نقلها صاحب كتاب «دبستان المذاهب» وأتى بها المحدّث النّوريّ في «فصل الخطاب» والآشتياني في «بحر الفوائد في شرح الفرائد»، وسورة الحَفْد، وسورة الخَلْع، وسورة الحِفْظ، أتى بها المحدّث النّوريّ في «فصل الخطاب» أيضًا، ونقل الأوّلين السّيوطيّ في أوّل النّوع التّاسع عشر من الإتقان، وسورة الولاية المنقولة في كتاب «داوَري للكسرويّ». فلِمَ قُلت، إنّ القرآن ١١٤ سورة ومانقص منه شيء؟

قلت: أوّلاً ـ عدم كونها في القرآن دليل على عدم كونها من القرآن.

وثانيًاـ لو كانت أمثال هذه الكلمات الّتي تضحك بها الثّكلى وتبكي بها العروس، ممّا تحدّى الله تعالى عباده بقوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[1] وقوله: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ...﴾[3] لكان أعراب البادية وأصاغر الطّلبة جميعًا أنبياء يوحى إليهم فضلًا عن أكابر العلماء، وقياس هذه السُّوَر المجعولة بـ«المقامات للحريريّ» مثلًا كقياس التِّبْن بالتِّبْر، فضلًا عن القرآن الكريم الّذي أعجز الحريريّ ومن فوقه عن أن يتفوّهوا بالإتيان بسورة منه، ولو كانت نحو «الكوثر» أربع آيات.

وهذا هو «أبوالعلاء المعرّيّ» الخِرّيت في فنون الأدب وشؤون الكلام، والمشار إليه بالبنان في جودة الشّعر وعذوبة النّثر، يُضرب به المثل في العلوم العربيّة، وكفى في فضله شاهدًا كتابه: «لزوم مالايلزم» و«سقط الزّند» و«شرح الحماسة» وغيرها، تصدّى للمعارضة بالقرآن على مانقل ياقوت الحَمَويّ في «معجم الأُدباء» في ترجمته، فنأتي بما قال للمعارضة، ثمّ انظر فيها بعين العلم والمعرفة حتّى يتبيّن لك أنّ نسبته إلى القرآن

---

١ ـ البقرة/٢٣ ويونس/ ٣٨.

٢ ـ هود/١٣.

٣ ـ الإسراء/٨٨.

كيراعة إلى الشّمس.

قال ياقوت: قرأت بخطّ عبد الله بن محمّد بن سعيد بن سِنان الخَفَاجيّ في كتاب له ألّفه في «الصَّرفة»، زعم فيه أنّ القرآن لم يخرق العادة بالفصاحة حتّى صار معجزة للنّبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّ كلّ فصيح بليغ قادر على الإتيان بمثله إلّا أنّهم صرفوا عن ذلك لاأن يكون القرآن في نفسه معجز الفصاحة، وهو مذهب لجماعة من المتكلّمين والرّافضة منهم: بِشْر المَريسيّ، والمرتضى أبوالقاسم قال في تضاعيفه: وقد حمل جماعة من الأُدباء قول أصحاب هذا الرّأي على أنّه لايمكن أحد من المعارضة بعد زمان التّحدّي على أن ينظّموا على أُسلوب القرآن، وأظهر ذلك قوم، وأخفاه آخرون؛ وممّا ظهر منه قول أبي العلاء في بعض كلامه:

«أقسم بخالق الخيل، والرّيح الهابّة بليل، مابين الأشراط ومطالع سهيل، إنّ الكافر لطويل الذّيل، وإنّ العمر لمكفوف الذّيل، اتّق مدارج السّيل، وطالع التّوبة من قبيل، تنج وما أخالك بناج». وقوله: «أذلّت العائذة أباها، وأصاب الوحدة ورباها، والله بكرمه اجتباه أولاها، أولاها الشّرف بما حباها، أرسل الشّمال وصباها، ولايخاف عقباها».

بيان

قوله: ألّفه في «الصّرفة»: زعم قوم أنّ الله تعالى صرف القوى البشريّة عن المعارضة، ولذلك عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن، ولولا صرفه تعالى لهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله.

وذهب الآخرون إلى أنّه تعالى لم يصرفهم عنها، ولكنّهم ليسوا بقادرين على الإتيان بمثله.

ونتيجة كلا القولين واحدة، لاتّفاقهما على عجز البشر إلى يوم القيامة عن الإتيان بمثله ولو بسورة، سواء كان بصرف القوى أو لم يكن...

ولايخفى على أُولي الفضل والدّراية أنّ أمثال هذه الكلمات الملفّقة من الرَّطب واليابس لو تعارض القرآن الكريم لما تحدّى الله عباده به، فإنّ النّاس يستطيعون أن يأتوا بما هو أفضل منها لفظًا ومعنًى.

ثمّ إنّ السُّوَر المنقولة من «دبستان المذاهب» و«فصل الخطاب» المذكورة آنفًا كلمات لايناسب ذيلها صدرها، بل ليست جملها على أُسلوب النّحو ولاتفيد معنى، فننقل شِرذمة من سورة «النّورين» حتّى يظهر لك سخافة ألفاظها وركاكة تأليفها، فمن آي تلك السّورة المشوّهة:

«إنّ الله الّذي نور السّماوات والأرض بما شاء واصطفى من الملائكة، وجعلَ من المؤمنين أُولئك في خلقه، يفعل الله مايشاء لاإلٰه إلّا هو الرّحمٰن الرّحيم».

ومنها: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف، فبغوا هارون فصبر جميل، فجعلنا منهم القردة والخنازير ولعنّاهم إلى يوم يبعثون».

ومنها: «ولقد أتينا بك الحكم كالّذين من قبلك من المرسلين، وجعلنا لك منهم وصيًّا لعلّهم يرجعون».

فانظر؛ أنّ اللّصّ المعاند الوضّاع كيف لفّق بعض الجمل القرآنيّة بترّهاته تلبيسًا على الضّعفاء، وخلط الحقّ بالباطل تفتينًا بين المسلمين، ولما رأى ضُعفاء العقول كلمات شتّى فيها نحو صبر جميل، ونور السّماوات، وإلى يوم يبعثون، ولعلّهم يرجعون، المتّخذة من القرآن، تلقّوها بالقبول حتّى رأيت مُصْحَفًا مطبوعًا كتبت هذه السُّوَر في هامشه، وليس هذا إلّا عمل الجُهّال من النّساك والصّبيان، من القُرّاء الّذين علموا مخارج حروف الحلق، وأيقنوا أن ليس وراء ماعلموا علم أصلًا، وكأنّما العارف شمس الدّين محمّد الحافظ أخبر عنهم حيث قال:

آه آه از دست صَرّافان گوهر ناشناس هر زمان خَرْمُهْره را با دُرْ برابر میکنند [1]

في تفسير «آلاء الرّحمٰن» للبلاغيّ طاب ثراه: وممّا ألصقوه بالقرآن المجيد مانقله في «فصل الخطاب» من كتاب «دَبِستان المذاهب» ...[وذكر كما تقدّم عنه].

---

١ ـ ترجمة البيت: آه آه من أيدي الصّرافين الّذين لا يعرفون قيمة الجواهر، فيساوون دائمًا قلادة الحمار بالدُّرّ.

[الرّدّ على الأخبار الّتي ذُكرت في تحريف القرآن]

وإن قيل: قد وردت أخبار دالّة على أنّ هذا القرآن المكتوب بين الدّفّتين المتداول الآن أُسقط منه آيات وكلمات، فكيف ادَّعَيتَ أنّ ماأُنزل على رسول الله ﷺ مانقص منه حرف؟ وماتطرّق إليه تحريف؟

أقول: ١ـ إنّ بعض تلك الرّوايات مجعول بلاكلام كرواية نقلها في «الاحتجاج»، وأتى بها الفيض في «تفسير الصّافي»: إنّ المنافقين أسقطوا في الآية: ﴿وَاِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامىٰ فَانْكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[1]، بين اليتامى وبين فانكحوا من الخطاب والقصص أكثر من ثُلث القرآن.

٢ـ وبعضها يبيّن مصداقًا من مصاديق الآية كما في قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْاٰنِ مَاهُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَايَزِيدُ الظَّالِمِينَ اِلَّا خَسَارًا﴾[2] وردت رواية: لايزيد ظالمي آل محمّد حقّهم إلّا خسارًا.

٣ـ وبعضها يشير إلى بعض التّأويلات كما في قوله تعالى: ﴿وَاِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا اَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اَسَاطِيرُ الْاَوَّلِينَ﴾[3]، وردت رواية «ماذا أنزل ربُّكم في عليّ عليه السلام»؟

٤ـ وبعضها يفسّر الآيات فجعل قوم هذه الأخبار دليلًا على تحريف القرآن، وحكموا بظاهرها أنّ القرآن نقص منه شيء. وجمعها المحدّث النّوريّ في «فصل الخطاب» وجعلها أدلّة على تحريف كتاب ربّ الأرباب، واتّبعه الآخرون، ولولا خوف الإطالة لنقلتَ كلّ واحد من أخبار «فصل الخطاب»، وبيّنتُ عدم دلالتها على تحريف الكتاب، فإنّ أخباره بعضها مجعول بلاريب، وبعضها مشوب سنده بالعيب، وبعضها الآخر يُبيّن التّأويل، وبعضها يفسّر التّنزيل، ويضادّ طائفة منها أُخرى، وبعضها منقول من كتاب «دبستان المذاهب» لم ينقل في كتب الحديث أصلًا كما أنّ المحدّث النّوريّ صرّح به أيضًا.

---

١ ـ النّساء/٣.

٢ ـ الإسراء/٨٢.

٣ ـ النّحل/٢٤.

وبالجملة؛ إنّ تلك الأخبار المنقولة في «فصل الخطاب» وغيره الواردة في ذلك الباب آحاد لاتعارض القرآن المتواتر المصون من عهد النّبيّ ﷺ إلى الآن، فإن وجد لها وجه لاينافي القرآن، وإلّا فتضرب على الجدار.

جرى على المحدّث النّوريّ ماجرى على ابن شَنَبُوذ

ثمّ إنّه يقال: قد عدل هذا المحدّث أعني به صاحب «مستدرك الوسائل» ومؤلّف كثير من الرّسائل النّقليّة عن مذهب التّحريف السّخيف، وجرى عليه ماجرى على ابن شَنَبُوذ.

قال ابن النّديم في الفنّ الثّالث من المقالة الأُولى من «الفهرست»: محمّد بن أحمد بن أيُّوب بن شَنَبُوذ كان يناوئ أبابكر ولايفسده، وقرأ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ـ فامضوا[١] ـ إِلىٰ ذِكْرِ اللهِ﴾[٢].

وقرأ: ﴿وَكَانَ ـ أمامهم ـ[٣] ـ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ ـ صالحة ـ غَصْبًا﴾[٤].

وقرأ: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ ـ بندائك[٥] ـ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾[٦].

وقرأ: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ـ النّاس[٧] ـ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَالَبِثُوا ـ حولا[٨] ـ فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾[٩].

إلى أن قال بعد نقل عدّة قراءاته: ويقال: إنّه اعترف بذلك كلّه، ثمّ استتيب وأُخذ خطّه بالتّوبة فكتب: يقول محمّد بن أيّوب: قد كنت أقرأ حروفًا تخالف عُثمان المجمع

١ ـ موضع ﴿فَاسْعَوْا﴾.
٢ ـ الجمعة/٩.
٣ ـ موضع ﴿وَرَاءَهُمْ﴾.
٤ ـ الكهف/٧٩.
٥ ـ موضع ﴿بِبَدَنِكَ﴾.
٦ ـ يونس/٩٢.
٧ ـ موضع ﴿الجنّ﴾.
٨ ـ غير موجود في الآية.
٩ ـ سبأ/١٤.

عليه والّذي اتّفق أصحاب رسول اللهﷺ على قراءته، ثمّ بان لي أنّ ذلك خطأ وأنا منه تائب وعنه مُقْلَع، وإلى الله جلّ اسمه منه بريء، إذ كان مُصْحَف عُثْمان هو الحقّ الّذي لايجوز خلافه ولا يقرأ غيره. (٢٧٣ـ ٢٧٩)

الفصل المائة والواحد

نصّ الجواديّ الآمليّ (معاصر)

في «عليّ بن موسى الرّضاعليه‌السلام والقرآن الحكيم»

[القرآن لم يُجعل لزمان دون زمان]

وقد ثبت بالنّصّ القطعيّ أنّه لانبيّ بعد رسول اللهﷺ ولاكتاب بعد القرآن، وقد ارتحل الرّسول العظيمﷺ بشخصه حيث إنّه مَيّت ونحن ميّتون، وماجعل الله لبشر من قبله الخلد بل جعل كلّ نفس ذائقة الموت، فلو جاز ـ والحال هذه ـ تطرّق البطلان إلى القرآن وتسرّب الضّلال إلى محتواه ونفوذ التّحريف إلى شيء من معارفه لزم انقراض النّبوّة من رأس، وانقطاع الرّسالة من أصل، مع أنّها ضروريّة التّحقّق دائمًا كما مرّ مسبقًا. وهذا هو البرهان العقليّ على صيانة القرآن الكريم عن التّحريف، ويمكن استنباطه أيضًا من بيان مولانا الرّضاعليه‌السلام في كلمته: «...لأنّه لم يُجعل لزمان دون زمان بل جُعل دليل البرهان والحجّة على كلّ إنسان، لايأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه...».

فلو أمكن زواله بنفسه من ناحية فقدان المقتضي للبقاء؛ بأن لايكون صالحًا له ورافعًا لمشاكل الحياة الإنسانيّة، ومجيبًا للشّبهات العلميّة، وهاديًا إلى ماهو المقصد الأسنى الإلهيّ، أو أمكن زواله من ناحية وجود المانع عن البقاء بالدّسّ والتّصحيف والتّحريف وما إلى ذلك، لما كان حبلًا متينًا وعُروة وُثقى حسبما أفادهعليه‌السلام، بل كان حبلًا موهونًا

وعُروة مفصومة لامتانة ولاوثاقة لها، إمّا لسبب في دخيلته هي فقد اقتضاء البـقاء، أو لسبب خارج هو وجود المانع عن التّخليد. كما وأنّه لو كان القرآن كذلك ـ أي لم يكن صالحًا للبقاء الأبديّ، إمّا لفقد اقتضاء الخلود وإمّا لوجود المانع عن التّأبيد ـ لما كان نورًا ظاهرًا على الأديان كلّها ولو كره المشركون، بل كان نـورًا ضـعيفًا مـنطمسًا بـنفسه أو مطموسًا بعاصفة الشّرك، وزوبعة الكفر ولو كره المؤمنون، والتّلازم بيّن وبطلان التّـالي كامتناع المقدّم واضح حسبما أفاده الله المتكلّم بهذا الكلام سبحانه، حيث قال ـ عَزَّ من قائل ـ في غير مورد: ﴿يُرِيدُونَ اَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِاَفْوَاهِهِمْ وَيَاْبَى اللهُ اِلَّا اَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ* هُوَ الَّذِى اَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[1].

يعني تعالى أنّ النّور الإلٰهيّ الّذي من أجلى مصاديقه القـرآن الكـريم، كـما قـال سبحانه: ﴿يَاءَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾[2].

أبديّ البقاء ببقاء الله، وذلك لوجود اقتضاء الخلود، لأنّ الله الّذي أنزله يتمّه ويمدّه ويمسكه، ويفيض عليه فيض وجوده ويسلب المنع عنه، لأنّ أفواه الشّرك والنّفاق والكفر والعناد غير قادرة على إطفائه نهائيًّا لابإلقاء الشّبهات واطّراح المتشابهات، ولابـإتيان المثيل وإيجاد النّظير، لعجزهم عن كلّ ذلك بتاتًا كما قال سبحانه: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْاِنْسُ وَالْجِنُّ عَلىٰ اَنْ يَاْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْاٰنِ لَايَاْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[3].

فأيّة شبهة أو أيّ شبيه اطّرحها المشركون أو أتى به كَفَرة الإنس والجنّ يلقفه القرآن الكريم ويحطمه، ويبقى وحده لاشريك له. وبما أنّ العلّة التّامّة لبقائه متحقّقة فإنّ بقاءه يكون ضروريًّا وزواله ممتنعًا، كما قال سبحانه: ﴿وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَاْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ

---

١ ـ التّوبة/٣٢ ـ ٣٣.

٢ ـ النّساء/١٧٤.

٣ ـ الإسراء/٨٨.

بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1].

وحيث إنّه موجود ممكن وكلّ ممكن فهو صِلة وربط محض وفقر صرف إلى قيّومه المستقلّ المحض الغنيّ ـ بأكمل معنى كلمته ـ إذاً فلايكون خلوده بل شأن من شؤونه ذاتيًّا بل تبعيًّا، فيكون دوامه بإدامة متكلّمه المتجلّي للنّاس فيه، وبقائه بإبقاء الله الّذي أنزله، فلذا قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

أي يكون احتفاظه في عالم الطّبيعة بأيدي النّاس مساندًا إليه سبحانه لابالذّات، كما وأنّه محتفظ أيضًا في اللّوح المحفوظ عن أيّ تغيّر طبيعيّ بحفظ الله الّذي هو الحفيظ بالذّات.

والسّرّ فيه هو؛ أنّ مقتضى التّوحيد: أن يكون وجود أيّ شيء وظهوره مساندًا إلى الهويّة البحتة المطلقة بمعنى كلمتها حتّى عن قيد الإطلاق الّذي يقابل التّقييد، ولذلك قال مولانا الرّضاعليه السلام في جواب سؤال ابن الصَّلْت عن رأيه في القرآن: «كلام الله لاتتجاوزوه...» أي لاتتجاوزوا عن حدّه الوجوديّ ولاتعدوا عنه، إذ الكلام قائم بمتكلّمه، باقٍ ببقائه، فالقرآن قائم بمتكلّمه ودائم بدوامه لابذاته.

تنبيه

إنّ الّذي أسلفناه لايثبت أزيد من ضرورة بقاء القرآن وخلوده، وأمّا ازدياد غضاضته ومزيد نضارته في كلّ عصر وعند كلّ جيل بالنّشر والدّراسة والمراس فهذا ممّا لايدلّل به ماقدّمناه. والّذي يدلّ عليه هو أنّ رُقِيّ العلم وحاجة النّاس إلى المعارف العميقة يوجب استعدادًا خاصًّا راقيًا لاقتراح مسائل غضّة لم تكن مسبوقة في الأعصار الغابرة، وبما أنّ السّؤال بلسان الاستعداد يلازم الجواب، ضرورة أنّ المبدأ الجواد «دائم الفضل على البريّة»، كما أفاد سبحانه: ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَاسَأَلْتُمُوهُ﴾[3].

---

١ ـ فصّلت/٤١ ـ ٤٢.

٢ ـ الحجر/٩.

٣ ـ إبراهيم/٣٤.

فلابدّ وأن يكون القرآن الّذي هو المرجع الفريد لكافّة النّاس أبديًّا دون غيره من الكتب، كافلًا لجميع مايحوج إليه الإنسان من المسائل والمشاكل. ولمّا كانت الأسئلة حادثة كانت الأجوبة ـ بطبيعتها ـ جديدة ناضرة طريّة. فالقرآن وإن شبّه في بعض النّصوص بالشّمس والقمر إلّا أنّه من الجانب المبحوث عنه كالعين النّضّاخة، والكوثر الفوّار الّذي ينبع منه كلّ يوم ماء طريّ يظهر بعد إبطانه. فكما أنّ أصل نظام الكون من السّماوات والأرض كذلك بالنّسبة إليه سبحانه، بمعنى أنّه يسأله كلّ موجود في كلّ لحظة وآونة ويجيبه تعالى بإفاضةٍ بعد إفاضةٍ في كلّ حين، وقد جمع بين هذين الأمرين أي السّؤال المستمرّ والجواب المواصل الدّائم قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُ مَنْ فِى السَّمٰوَاتِ وَالْاَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَاْنٍ﴾[١].

هكذا ـ بالذّات ـ المجتمع البشريّ في ساحة القرآن الكريم، أي أنّ كلّ مدارسة وحوار فإنّها تواجه سؤالًا جديدًا، ويستوجب ـ بطبيعته ـ جوابًا طريًّا يانعًا لم يُعهد من سابق فيينع، ويثير من كوثر القرآن مطلب غضّ غير مستبق.

وهذا أصل عقليّ يؤيّده النّقل في غير مورد كما نقرأه في مثل: «يامن لاتزيده كثرة العطاء إلّا جودًا وكرمًا»[٢]، «فإنّ فضلك لايفيض وإنّ خزائنك لاتنقص بل تفيض[٣]».

لأنّه يعني ازدياد الجود بكلّ عطيّة وسخاء لاأنّه ينفذ فقط، والفارق بين عدم النّفاد بالإعطاء وبين ازدياد الجود والكرم بكلّ عطاء وإفاضة جليّ بيّن، وهذا المعنى المعقول المؤيّد بالمنقول هو المستفاد ممّا نقله مولانا الرّضاعليه السلام عن أبيه موسى بن جعفرعليهما السلام، والحديث كالتّالي:

«إنّ رجلًا سأل أباعبداللهعليه السلام مابال القرآن لايزداد عند النّشر والدّراسة إلّا غضاضة؟ فقال: لأنّ الله لم ينزله لزمان دون زمان ولالناس دون ناس، فهو في كلّ زمان جديد،

---

١ ـ الرّحمٰن/٢٩.

٢ ـ دعاء الافتتاح.

٣ ـ الصّحيفة السّجّاديّة، دعاء وداع شهر رمضان.

وعند كلّ قوم غضّ إلى يوم القيامة»[١].

لدلالته على أنّه غضّ في كلّ عصر لاأنّه باق فحسب كالحجر المُتَكَتِّل المُتَركّد، بل نابع كالكوثر النّضّاخ، فهو كلّ يوم في شأن جديد ولا يشغله شأن عن شأن، لأنّه مظهر تامّ للمتكلّم الّذي بصفته كذلك بالذّات، فلابدّ وأن يكون مثالاً للظّاهر فيه، وآية تامّة له تعالى في هذه الجهة ...(١١ ـ ١٥)

وأمّا سرّ صيانة القرآن عن تطرّق الباطل من الأمام والخلف، هو أنّ الله تعالى سلك من بين يديه ومن خلفه رَصَدًا، ليعلم أنْ قد أبلغوا رسالات ربّهم كما تقدّم في الرّوضة، وسرّ يقين العترة الطّاهرة بما في القرآن من تفصيل كلّ شيء، هو المعيّة المطلقة المقتضيّة لأن لاينفكّ القرآن عنهم في درجة من مدارجه، ولا ينفكّوا عنه في منزل من منازله ...لذلك فهم يعلمون جميع مافيه علم عيان، ويخبرون عن ذلك خبرًا لايُراب فيه، فلابدّ ـ إذاً ـ من الاعتماد عليهم في فقهه، والرّكون إليهم في تفسيره، والثّقة بهم في تأويله وسؤالهم عن باطنته. وقضيّة هذه المعيّة هو التّعامل مع سنّة العترة الطّاهرة معاملة القرآن الكريم في جميع الشّؤون، بأن يراجع في فقه مآثرهم إلى القرآن، وتعرض عليه حتّى لاتكون مخالفة له مباينة إيّاه، ولاتتعدّى طور التّبيين والتّأويل والتّفسير إلى المخالفة والبينونة؛ إذ المبائن للقرآن باطل محض لايتفوّه به ذلك الّذي يدور مع الحقّ حيث دار، لبداهة كون الباطل مضادًّا للحقّ[٢].

وإلى بعض لوازم معيّة القرآن والعترة الطّاهرة أشار مولانا الرّضا عليه السلام حيث قال عليه السلام: «من ردّ متشابه القرآن إلى محكمه هُدِي إلى صراط مستقيم. ثمّ قال: إنّ في أخبارنا متشابهًا كمتشابه القرآن ومحكمًا كمحكم القرآن فردّوا متشابهها إلى محكمها، ولاتتّبعوا متشابهها دون محكمها فتضلّوا»[٣].

وحيث إنّ اشتمال القرآن على المتشابه في ضوء المحكمات الّتي هي أُمّ الكتاب إنّما

---

١ ـ مسند الإمام الرّضا عليه السلام ١: ٣٠٩، عن عيون الأخبار ٢: ٨٧.

٢ ـ الغرر والدّرر للآمديّ ٧: ٣٥.

٣ ـ عيون الأخبار ١: ٢٩٠.

هو لحكمة خفيت على غير واحد، ومفترضنا إنّ العترة الطّاهرة وسنّتهم مع القرآن، فلابدّ وأن تكون أخبارهم واجدة لتلك الحكمة أيضًا، وكما أنّ لفقه القرآن شرائط تصحّحه وموانع تردع عنه، كذلك لمعرفة السّنّة أسباب تقتضيه وقواطع تصدّ عنه، ويعبّر عن تلك القواطع بأقفال القلب، وكما أنّ القرآن يفسّر بعضه بعضًا وينطق بعضه ببعض، كذلك السّنّة يصدّق بعضها بعضًا، وكما أنّ السّنّة تفسّر القرآن وتبيّنه، كذلك القرآن يؤيّدها ويسدّدها ويمضيها وذلك بعد عرضها عليه، لأنّه الميزان القسط الّذي سلك الله من بين يديه ومن خلفه رصدًا، فلذا لايتطرّق إليه الجهل والافتراء والتّحريف، لأنّه لم يكن حديثًا يُفترى من دون الله بخلاف السّنّة الّتي يتطرّق إليها ذلك، كما أوعز إليه الرّسول الأعظم صلى الله عليه وآله في خطبته بمنى حيث قال: «أيّها النّاس ماجاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وماجاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله[1].

لأنّ ظاهرته إمكان الجعل والتّحريف في السّنّة دون القرآن، والدّليل على أنّ المخالف للقرآن المباين له ليس مقولًا له صلى الله عليه وآله، ولالأحد من العترة الطّاهرة؛ هو أنّه يوجب ويلازم افتراقهم عن القرآن، وافتراقه عنهم مع أنّهما ـ أي العترة والقرآن ـ لن يفترقا أبدًا، إذ المباين للحقّ باطل لامحالة، كما قال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾[2].

ومن البيّن أنّ القرآن حقّ من مبدأ نزوله إلى منتهاه كما أكّد به تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[3].

والباطل مفترق عن الحقّ بالضّرورة، فالحصيلة: أنّه لو صدر من العترة مايباين القرآن فإنّه يعني لزوم افتراقهم عنه، وبطلان اللّازم واضح كضرورة أصل التّلازم، وبطلانه مستلزم لبطلان المقدّم، فلذا قال مولانا الرّضا عليه السلام: «إذا كانت الرّوايات مخالفة للقرآن كذّبتها»[4]، حين قال له عليه السلام أبوقُرّة في حوار مع حول امتناع رؤية الله، فتكذب بالرّوايات

١ ـ الكافي ١: باب الأخذ بالسّنّة وشواهد الكتاب.

٢ ـ يونس/٣٢.

٣ ـ الكافي ١: باب الأخذ بالسّنّة وشواهد الكتاب. (الإسراء/١٠٥).

٤ ـ مسند الإمام الرّضا عليه السلام ١: ١٧، عن الكافي ١: ٩٥ والتّوحيد: ١١٠.

بلا علم له ولامن هو مثله، إنّ عديل القرآن وزميله هو الإنسان الكامل المعصوم عليه السلام، أي العترة الطّاهرة لاالرّواية حيثُ إنّها ليست معصومة كالقرآن حتّى تصلح لأن تكون عديلة له، لأنّ غير المعصوم لايكون مع المعصوم، إذ المعيّة لابدّ وأن تكون بملاك يصحّحها وجامع يجمع المعيّن فيه، فإذا لم تكن الرّواية مصونة عن الدّسّ والتّحريف فكيف يمكن مصايرته مع القرآن المصون عن ذلك كلّه.

وأمّا العترة الطّاهرة فلعصمتهم عن الجهل والزّيغ والطّغيان والسّهو والنّسيان وماإلى ذلك من أنحاء الرّجس وأقسام الرّجز، وطهارتهم عنها بعناية من الله سبحانه، فهم الأحرى بأن يكونوا كفو القرآن، كما أنّ القرآن عديل لهم ولايصدر عنهم مايباينه أصلًا، لأنّ المعصوم عليه السلام لاينطق في بيان الأحكام الإلٰهيّة بالهوى ولايميل إليه، فلذا صرّح مولانا الرّضا عليه السلام بتكذيب الرّوايات المخالفة للقرآن بكونها مدسوسة وموضوعة.

وكما أنّ الدّسّ والوضع لايتطرّقان إلى القرآن العلميّ، كذلك لاينفذان إلى القرآن العينيّ ـ وهو الإمام المعصوم عليه السلام إذ المباين للقرآن مباين للعترة الطّاهرة جزميًّا، لأنّ ضدّ أحد المعيّن مضادّ للمع الآخر، وذلك لوحدة الملاك في المعيّة والتّضادّ: ولامجال لأن يكون شيء مضادًّا لأحد الأمرين المندرجين تحت جامع واحد حقيقيّ، ولايكون ضدًّا للمندرج الآخر مع حفظ وحدة الملاك. (٩١ ـ ٩٣)

الفصل المائة والثّاني

نصّ الفاني (معاصر) في «آراء حول القرآن»

هل اعتصم القرآن من التّغيير؟

لنا أن نحقّق في المقام بالجواب عن أسئلة سبعة:

السّؤال الأوّل: [مامعنى التّحريف]

قد وردت لفظة ـ التّحريف ـ في القرآن، فقال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [١]، وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَاعَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [٢].

ولسائل أن يسأل عن معنى التّحريف، فنقول: إنّ التّحريف في اللّغة تغيير القول، يقال: حرّف القول، أي غيّره عن مواضعه. وحرَّف الشّيء عن وجهه، أي صرفه وأماله، وفي العرف يطلق على أُمور ثلاثة:

الأوّل ـ قلب مضمون الجملة وتطبيقه على مصداق جعليّ على خلاف ماأراده المتكلّم، فهو نوع من الكذب والافتراء مستمسكًا بكلام المكذوب عليه، وهذا كان شأن اليهود إذ كانوا يحرّفون تارةً ماأُنزل على موسىعليه‌السلام، وأُخرى كانوا يحرّفون البشائر الواردة في حقّ نبيّنا محمّدصلى‌الله‌عليه‌وآله، وثالثة كانوا يحرّفون كلام نبيّناصلى‌الله‌عليه‌وآله، وقد ورد في الأخبار أنّ الآيتين قد نزلتا في شأن اليهود المحرّفين لما ذكر، فراجع ولاحظ.

الثّاني ـ تطبيق مجمل أو مشترك لفظيّ أو معنويّ على مصداق جعليّ بعنوان أنّه المراد الجدّيّ للمتكلّم، وهذا القسم من التّحريف داخل في التّأويل.

الثّالث ـ تغيير الكلام لفظًا بالزّيادة والنّقيصة وتغيير المواضع ترتيبًا، والبحث في المقام هو عن وقوع مثل هذا التّحريف، أي التّغيير اللّفظيّ في القرآن وعدمه.

السّؤال الثّاني: هل هذا البحث مثمر أم لا؟

ولابدّ من الإشارة قبل الجواب عن هذا السّؤال إلى أنّ التّحريف المبحوث عنه في القرآن غير التّحريف الموجود في العهدين، إذ التّحريف الأخير عبارة عن اختراع القصص والآيات والأحكام واختلاق التُّهَم والأكاذيب. كاتّهام الأنبياء بشرب الخمر

---

١ ـ النّساء/٤٦.

٢ ـ البقرة/٧٥.

وصنعه وسقيه للمريدين، وغسل أرجلهم، والزّني بالبنت، وإيجاد النّسل من أولاد البنت المتحقّقين من الزّنى. وكذا نسبة التّجسيم إلى الله، ونسبة عدم علم الله بمكان آدم في الجنّة حين فرار آدم منه، والقول: بأنّ الله صارع يعقوب فألقاه مرّات على الأرض، وألقاه يعقوب مرّة على الأرض وجلس على صدره، وطلب منه البركة فأعطاه البركة في النّسل وجعل الأنبياء من صلبه، وأنّه تعالى ـ كما في الآية السّادسة من الفصل السّادس من سِفْر التّكوين في التّوراة ـ لمّا خلق الدّنيا ندم على ذلك وتغيّرت إرادته، إلى غير ذلك ممّا هو كثير، فراجع العهدين إن شئت الزّيادة.

وأمّا التّحريف الّذي يقول به شِرْذِمة في القرآن، فهو عبارة عن حذف بعض مايتعلّق بمناقب أئمّتنا الاثني عشر عليهم السلام، أو مايتعلّق بالمنافقين وأسمائهم، أو مايكون تفسيرًا لبعض الآيات، فتوهّم أنّه من القرآن كجملة ـ حقّ آل محمّد ـ بعد قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]، ومن البديهيّ أنّ مثل هذا التّحريف لايضرّ بما هو موجود بين الدّفّتين، ولايجوب إفحام المخالفين لنا وإلزامهم علينا.

وإذن **فالجواب عن هذا السّؤال**: أنّه ليست له ثمرة عمليّة إلّا دراسة الأخبار المذكورة في هذا المقام سندًا ومفادًا... **[ثمّ ذكر قول الشّيخ الطّوسيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]**

ويظهر من هذه العبارة أُمور:

الأوّل ـ الاختلاف في التّحريف كان من القديم.

الثّاني ـ لم يكن أحد قائلًا بالزّيادة.

الثّالث ـ كان بعض الخاصّة قائلًا بالنّقيصة.

الرّابع ـ ورود الأخبار الظّاهرة في التّحريف.

الخامس ـ إنّ مابين الدّفّتين ـ اللّوحين على حدّ بعض التّعابير ـ قرآن كلّه، وهو الّذي لاينبغي الارتياب فيه بتاتًا، إذ القول بالنّقيصة لايدعم ببرهان، وعلى فرض تسليم النّقيصة فليست مانعة عن صحّة الاحتجاج بالموجود الفعليّ، وكونه معجزًا ومستندًا

١ ـ الشّعراء/٢٢٧.

للأحكام الشّرعيّة، بل لاقائل بوقوع النّقص في آيات الأحكام، لأنّ القائل به من الشّيعة يقول بالنّسبة إلى فضائل أهل البيت عليهم السلام ومثالب أعدائهم دون غيرهما. أضف إلى ذلك بأنّنا نقول إنّ سَدَنة الوحي الإلٰهيّ وخزنة علوم الله قد بيّنوا الأحكام، ووصلت إلينا بحمد الله ومنّه بواسطة أصحابهم الأُمناء رضي‌الله عنهم، فهذا البحث لاثمرة فيه أبدًا. نعم، لابدّ من النّظر في الأخبار الظّاهرة في التّحريف سندًا ودلالةً حفظًا للأذهان من شوب الانحراف.

السّؤال الثّالث: هل يترتّب على القول بالتّحريف مفسدة أم لا؟

والجواب عنه: لا، لأنّ الزّيادة وهي الموجبة لسدّ باب التّحدّي غير معقولة ولامأثورة، والقائل بها لايُعتنى بقوله، لضعفه ووهنه، والنّقيصة على فرض التّسليم بها لاتضرّ بالموجود، وهو الحجّة الإلٰهيّة الفعليّة مضافًا إلى فساد القول بها. نعم، نفس هذا النّزاع ربّما يجرّئ الخصم بأن يقول: إذا كان العهدان محرّفين فالقرآن كذلك، ولكنّه باطل، إذ إنّ العاقل النّبيه يرى الفوارق الشّاسعة بين كلام معجز أُسلوبه ـ وإن قيل بأنّه كان أزيد ممّا يكون ـ وبين كتابين اجتمعت فيهما أوهام بالية وقصص خياليّة، وافتراءات فاضحة على أنبياء الله ورسله من شرب الخمر والزّنى بالبنات ومشاكل ذلك، فما أشبه مطالبها المدسوسة وأكاذيبها المجعولة بحكايات تُنسج لترويح الخاطر وإتحاف السّامر وإيناس السّاهر، فالإنصاف أنّ الخصم لايمكنه التّمسّك بذيل هذا النّزاع تغطية لتحريفات عَهْدَيه المحرّفين.

السّؤال الرّابع: أنّه هل الاعتقاد بالتّحريف مخلّ بالمذهب أم لا؟

والجواب: أنّه لايضرّ القول بالتّحريف بمذهب القائل به، لأنّ الإسلام يطلق تارةً على الإسلام الصّوريّ النّظاميّ؛ وهو يتحقّق بأداء كلمتي الشّهادتين، بشرط أن لاينقضهما في مرحلة الظّاهر بإظهار مايخالفهما، وأُخرى على أدائهما مع الاعتقاد القلبيّ بمضمونهما وماجاء به النّبيّ صلى الله عليه وآله مع العمل بالوظائف الدّينيّة، والقول بالتّحريف لايخلّ

بالأوّل قطعًا، لادلالة له بالمطابقة أو بالالتزام على إبطال الشّهادتين، ولا يخلّ بالثّاني أيضًا، لأنّه لادليل على لزوم الاعتقاد بعدم وقوع التّحريف في القرآن، فالقول بالتّحريف أو القول بعدمه لاربط لهما بالإسلام بالمعنى الثّاني، ولذا نقول: بأنّ جملة من الاختلافات العقائديّة لاتوجب الكفر أصلاً كنفي بعض المناقب ـ علم الغيب مثلًا ـ عن الأئمّة عليهم السلام، أو الاعتقاد بعدم مقام الشّفاعة لهم يوم القيامة، أو عدم رجوعهم إلى الدّنيا حين ظهور قائمهم عليه السلام، كما أنّ إثبات بعض المناقب لهم لايوجب الكفر، فلايجوز رمي القائل به بالغلوّ وطرح خبره لذلك.

فيجب علينا أن لانبادر بالتّجاسر على القائل بالتّحريف، بل القائل به إنّما ترجّح بنظره التّحريف لأجل الرّوايات الآتية النّاظرة بنظره إليه من دون نظر ثاقب إلى أسانيدها ومداليلها، تورّعًا في الدّين وحذرًا من التّشكيك في الأخبار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام وإن ضعفت أسانيدها، وحفظًا لظواهرها وإن خالفت العقل، فتجد في كلام القائلين بالتّحريف أنّه لو لم نأخذ بتلك الأخبار فبأيّ شيء نثبت الإمامة والأحكام الشّرعيّة إلخ.

نعم، علينا ـ نحن ـ إيضاح الحقّ بما يقتضيه المنطق الصّحيح والبرهان الصّريح.

فقد نشأ القول بالتّحريف استنادًا إلى الأخبار واستظهارًا منها، فالقول بأنّ هذا الرّأي خرافة إفراط في التّعبير، إذ إنّ الخرافة عبارة عن الخيالات الفاسدة الّتي لاأساس لها أبدًا، والقول بالتّحريف وإن كان اشتباهًا إلّا أنّ له منشأ وهو الأخبار، فاللّازم تحليلها سندًا ودلالةً لارمي القائل به بالخرافة.

السّؤال الخامس: من هم القائلون بالتّحريف وماهي أدلّتهم؟

والجواب: أنّ جماعة من المحدّثين وحفظة الأخبار استظهروا التّحريف بالنّقيصة من الأخبار، ولذلك ذهبوا إلى التّحريف بالنّقصان... **[إلى أن قال:]**

فنقول: لنا أن نقسّم الأخبار الّتي استدلّوا بها على التّحريف إلى أنواع خمسة:

الأولى ـ مايدلّ على أنّ عليًّا عليه السلام جمع القرآن.

الثّانية ـ مايدلّ على أنّ القرآن الموجود هو كلّه قرآن.

الثّالثة ـ مايدلّ على التّحريف بالنّقيصة أو التّغيير.

الرّابعة ـ مايدلّ على إحراق عُثمان للمصاحف.

الخامسة ـ مايدلّ على أنّ المراد من التّعبير بنزول القرآن هكذا، التّأويل الصّحيح والتّطبيق الواقعيّ... **[ثمّ ذكر أنواع هذه الأخبار تفصيلًا ونقدها نقدًا لطيفًا، وإن شئت فراجع].**

وملخّص ماذكرنا أمران:

الأوّل ـ أنّه لايوجد في هذه الطّوائف الخمس دليل له سند صحيح قابل للاعتماد ينصّ على التّحريف بالنّقيصة فكيف بالزّيادة.

الثّاني ـ أنّ القائلين بالتّحريف أوقعهم في شبهة التّحريف كمال ورعهم وجمودهم على الأخبار وعدم دقّتهم في أسانيدها ودلالاتها، وإلّا فليس القول بالتّحريف خرافة، إذ هي ما لاأساس لها كالقصص الخياليّة والأوهام المنسوجة والأحاديث المفتعلة الكاذبة، وليس القول بالتّحريف بهذه المثابة من الضّعف والسّقوط، لما قلنا من نشوئه عن أخبار كثيرة.

وقد يستدلّ على التّحريف بما ورد في القرآن في سورتي النّساء والمائدة من آيات ناظرة إلى التّحريف، ففي سورة النّساء: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[1]، وفي سورة المائدة: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾[2]، و: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هٰذَا فَخُذُوهُ﴾[3]، وهذا النّحو من الاستدلال ضعيف جدًّا، لأنّ الآيات المذكورة وردت في شأن اليهود، والمراد من التّحريف فيها التّأويل الباطل، أي المعنويّ، فراجع التّفاسير.

السّؤال السّادس ـ من هم النّافون للتّحريف وماهي أدلّتهم؟

الجواب: المجتهدون وعظماء العلماء كالصّدوق والشّيخ الطّوسيّ والسّيّد المرتضى

---

١ ـ النّساء/٤٦.

٢ ـ المائدة/١٣.

٣ ـ المائدة/٤١.

والطّبرسيّ، ذهبوا إلى عدم تحريف القرآن ...[ثمّ ذكر أقوالهم كما تقدّم عنهم، فقال:]

ويظهر من هذه الكلمات من هؤلاء الأعاظم أدلّة ثلاث لنفي التّحريف:

الأوّل ـ توفّر الدّواعي على ضبط القرآن وحفظه عن وقوع التّحريف فيه، ولاسيّما بالزّيادة.

الثّاني ـ أنّ القرآن كان مؤلّفًا ومجموعًا لامبثوثًا ومتفرّقًا.

الثّالث ـ أنّ الأخبار الواردة في التّحريف ضعيفة وآحاد ولايمكن الاعتماد على مثل تلك الأخبار في مثل تلك المسألة المهمّة غاية الأهمّيّة، وهناك نكتة في كلام هؤلاء، وهي: أنّ ماورد ممّا يشبه كونه قرآنًا أو قيل: إنّه قرآن، فهو وحي لاأنّه قرآن نزل تحدّيًا وإعجازًا.

السّؤال السّابع ـ ماهو التّحقيق في المقام؟

الجواب: لنا أن نستدلّ على نفي التّحريف بأُمور:

الأوّل ـ عدم الدّليل على التّحريف وهذا يكفي للنّافي، إذ قد أسمعناك أنّ إسناد الأخبار المستدلّ بها على التّحريف ضعيفة جدًّا، وماصحّ منها سندًا لا دلالة له على التّحريف مطلقًا.

وتوهّم بعض المحدّثين أنّ تلك الأخبار لاتقلّ عن الأخبار الواردة في الإمامة، أو أنّها متواترة يعاضد بعضها بعضًا، أو أنّ المنكرين يستدلّون بأضعف منها أو مثلها، أو أنّ القوم ربّما ينكرون وجود الخبر على مطلب مع أنّه موجود ولكنّهم لم يظفروا به، وأمثال تلك الدّعاوي الفارغة، ولكنّه مدفوع بأنّ العاقل بنظرته العقلائيّة لايعتني بأيّ خبر صادر عن أيّ مخبر مذكور في أيّ كتاب من أيّ مؤلّف، إذكيف نأخذ بما يرويه الحسن البطائنيّ من أنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قريش، وأنّها كانت أطول من سورة البقرة، والحسن ممّن لم يوثّقه أحد من أهل الرّجال وطعنوا فيه، ومامعنى فضيحة نساء قريش؟ وكيف يمكن حذف مقدار كثير من سورة تُقرأ ليلًا ونهارًا وتحفظها صدور المسلمين؟

وبالجملة: الشّرط الأساسيّ لحجّيّة الخبر هو الوثوق بالصّدور، غير الحاصل من

الأخبار الّتي ينقلها رجال لانعرفهم بالوثاقة، لأنّهم إمّا مُهمَلون في كتب الرّجال، وإمّا مذكورون مع توصيفهم بالجهل، وإمّا مذمومون بأُمور تخرجهم عن الوثاقة. ونحن لانعتني بالكثرة إلّا إذا بلغت حدًّا يوجب الوثوق بالصّدور، أو اقترنت بقرائن مفيدة للصّدور، فنأخذ حينئذٍ بالجامع بينها، وأنّى لنا بذلك في مقامنا هذا. نعم، ماقاله الشّيخ المفيد أو ابن الحاجب: بأنّ تلك الأخبار آحاد فلايثبت القرآن بها غير مرضيّ لدينا، لأنّ الأخبار إذاكان الّذين جاؤوا بها عدولًا نأخذ بها وإن كانت آحادًا، غير أنّه إذاكان الرّاوي البطائنيّ أو مثله تركنا أخباره، ولكن لالكونها من الآحاد بل لكونها ضعافًا، ولم يكن المخبر موثوقًا به.

الثّاني ـ لامجال لأيّ تشكيك بأنّ الجيل الجاهليّ من العرب كان ناشئًا في قلب الصّحراء، ولم يكن عنده من العلوم والفنون شيء هامّ يذكر في التّاريخ، وانحصرت ثقافتهم فيذلك العصر ـ في الأدب البدويّ الأصيل النّابع من صميم العاطفة، صريحًا صارمًا خاليًا عن التّكلّف بعيدًا عن الخيال ـ نظمًا ونثرًا ـ فترى فيهم امرؤ القيس وحسّان بن ثابت الّذي كان يُحسب من المُخَضْرمين. نعم، يضاف إلى الأدب العربيّ أُمور أُخرى عدّها أهل التّاريخ من الثّقافة العربيّة وهي الكهانة والقيافة والعرافة، فالعربيّ الجاهليّ كان استعداده القويّ وذهنه الوقّاد وقريحته الصّافية مصروفًا في الأدب شعرًا وخطابةً، ممّا يتعلّق بشؤون الأدب لغةً ونحوًا. وبلغ اهتمام الأدباء بالشّعر إلى حدّ علّقوا المعلّقات السّبع على الكعبة، وكانت ندواتهم مختصّة في الأغلب بذلك. وكان سوق عُكّاظ مؤتمرًا عالميًّا أدبيًّا يحضره الأدباء من كلّ مكان، وكان من الممكن أن يثير بيتًا واحدًا من الشّعر حربًا بين قبيلتين في الحين الّذي كان يمكن أن يصير سببًا للصّلح بينهما، وإن طالت مدّة عداوتهما وخصومتهما. ولمّا لم يكن لهم علم بالكتابة في العصر الجاهليّ، كانت صدورهم خزانة علومهم من اللّغة والصّرف والنّحو والشّعر والخطابة، وكان لكلّ شاعر ديوان شعر ناطق، وهو شخص يحفظ أشعاره ويقال له: الرّاوية.

نعم، إنّما علّمهم الموالي الكتابة بعد الفتوحات الإسلاميّة، ونتيجة لانحصار علومهم

بما تجوّد به القريحة، وانحصار الضّابط لتلك العلوم بالحفظ على ظهر القلب. مع تلك الحافظة الصّحراويّة القويّة كثر فيهم الحُفّاظ حتّى أنّ النّاظر في تاريخ الأدب العربيّ يتحيّر من الأرقام والكمّيّات الكثيرة الّتي ينسبونها إلى حُفّاظ الأشعار من الأشعار الّتي حفظوها، وإن كان العجب في غير محلّه بعد ملاحظة أنّ ذلك كان مسبّبًا عن أُمور كثيرة أوجب للعرب حفظ كمّيّة كثيرة من الأشعار، وقد رأينا نحن في العجم أيضًا حُفّاظًا كثيرين، فكان لنا صديق نقل لنا حفظه مائة ألف من أشعار الخاقانيّ والقاءانيّ وأضرابهما، ممّن ينظم القصائد الطّوال المشتملة على اللّغات الصّعبة والغريبة، وكان لنا صديق آخر قال: أنا أحفظ ستّين ألف بيتًا من الشّعر.

وقد ذكر السّيّد الجزائريّ عليه الرّحمة في «الأنوار النّعمانيّة» نماذج من قضايا الحفظ العربيّ، ثمّ إنّ الحافظة الصّحراويّة القويّة الّتي قلنا: إنّها كانت بمنزلة كتاب أو ديوان أو خزانة للعلوم، لم تكن منحصرة بفرد أو فردين، بل الذّهن الوقّاد والحافظة القويّة كانا من مزايا العرب في مستواه العامّ، وقد نزل القرآن في مثل هذا الوسط الأدبيّ والمجتمع العارف باللّسان وأُسلوبه والصّاعد إلى أعلى مدارج الكلام، وكان القرآن مع كونه كتابًا للقانون والشّرع معجزة خالدة للنّبيّ صلى الله عليه وآله في فصاحته وبلاغته، مضافًا إلى اشتماله على الحكم والمواعظ والعبر والقصص والأحكام والأخلاق، وحينما سمع العرب هذا الكلام المعجز الّذي تفوّق على كلّ كلام أدبيّ موزون كانوا يسمعونه من ذي قَبْل من لدن الشّعراء والخطباء اندهشوا، ونظروا إليه نظر إعجاب وحيرة، إذ إنّ القرآن ليس بمنظوم ولامنثور وليس خارجًا عنهما أيضًا، ولذا أخذوه برغبة تامّة وحفظ شامل وبوعي كامل.

ثمّ إنّ القرآن تحدّى المرتابين في كونه كلام ربّ العالمين بالإتيان بمثله أو بسورة من مثله، فلم يقدر أحد على مباراته ومعارضته، بل قد نُقل بأنّ جمعًا من المكابرين والمخالفين حاولوا ذلك، فرجعوا بخُفّي حُنَين حينما وصلوا إلى قوله تعالى: ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ...﴾[1] الآية، أو إلى قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ...﴾[2] الآية، وندموا

---

١ ـ طه/٣٩.

على هذه المحاولة الفاشلة، وقد يقال: إنّهم عارضوا قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [٣]، بقولهم القتل أنفى للقتل، وقوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [٤] بقولهم: دنت السّاعة وانشقّ القمر، فكان ذلك الكلام المعجز والأُسلوب الخارج عن نطاق قدرة اللّسان البشريّ، سببًا لحفظ القرآن، وانتقاشه في الصّدور وكثرة الحُفّاظ له والمعتنين بقراءته وتجويده.

وأمّا القُرّاء السّبعة أو الأربعة عشر فهم الّذين تفوّقوا على الجميع في شؤون القرآن، فجمع كلّ واحد منهم القرآن بجمع استحسنه من دون رعاية التّرتيب وعلى اختلاف في كيفيّة الضّبط وربّما في القراءة في مثل: ملك أو مالك، أو مسكنهم ومساكنهم، أو كفوًا أو كفؤًا، أو الصّراط والسّراط، ممّا لا يعدّ اختلافًا في عدد الآية ومادّتها. ولمّا وصلت السّلطة إلى عُثمان جمع المصاحف وروّج مُصْحَفه من دون دلالة هذا العمل على الاختلاف في الآيات، وعلى ضوء الحافظة العموميّة من العرب ـ مشركين كانوا أم مسلمين ـ وعلى حسب رغبتهم في الكلام الموزون واقتضاء حصر ثقافتهم في الفنّ الأدبيّ حفظوا القرآن بأجمعهم، بحيث لم يمكن لأحد إنكار بعض منه، فضلًا عن دعوى سقوط عشرة آلاف من الآيات القرآنيّة، إذ كيف تُسمع هذه الدّعوى مع أنّ هذا المقدار من الإسقاط ـ بمرأى ومسمع منهم ـ مستحيل عادة، ونرى هذا الكلام من أيّ شخص كان كلامًا باطلًا غير معقول التّحقّق في الخارج، إذ كيف تسكت حافظة النّاس بأجمعهم عن بيان تلك الكثرة الهائلة من الآيات الّتي زعموا حذفها، ولا أقلّ من أن يبيّن أحد منهم عشر هذا المقدار أو ألف آية منه.

وهب أنّهم كانوا في زمن عُثمان خائفين من الإظهار، فهلّا سكتوا في زمن مولانا عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ولِمَ لم يطالبوه حتّى بقرآنه لو كان جامعه قرآنًا أزيد من حيث

---

٢ ـ هود/٤٤.

٣ ـ البقرة/١٧٩.

٤ ـ القمر/١.

الكمّيّة من القرآن الموجود بين المسلمين ـ قرآن عُثمان ـ ، وأيّ مانع منع عليًّاعليه السلام من إظهاره أو من إعطائهم الحرّيّة في إظهار ما حفظوه، وإبراز ما في خزانة حافظتهم إلى الملأ؟!

والظّاهر أنّ المراد من توفّر الدّواعي على نقل القرآن وحفظه مطلق الدّواعي، حتّى الشّاملة لما يرجع إلى حبّ الفنّ والرّغبة في الاعتناء بالكلام الموزون، من قوم برعوا في الأدب وامتازوا بالفصاحة والبلاغة وإنشاء الخطب والأشعار، والقدرة على البيان والعلم بمحسنات الكلام وبدائعه ومزاياه، مضافًا إلى كون القرآن كتابًا دينيًّا للمسلمين وقانونًا إلٰهيًّا لهم، فقياس تحريف القرآن بغسل الرِّجل بدلًا عن مسحها، أو بإنكار خلافة عليّعليه السلام ، أو القول بأنّ الدّواعي كانت متوفّرة على حذف مناقب عليّعليه السلام وأولاده، وكذا إسقاط أسماء مخالفيه من القرآن، قياس باطل، لأنّ القرآن ليس فقط كتاب عقيدة وأحكام، بل هو كلام معجز في أُسلوبه، حكيم في مبادئه، جدير بالحفظ والقراءة والاستشهاد بمحكماته، ودليل على النّظام العائليّ والاجتماعيّ والسّياسيّ وما شابه ذلك. فكان من المستحيل عادة حذف آيات كثيرة منه على غفلة من النّاس الحافظين للقرآن الكريم، أو سكوت منهم وعدم إبرازهم لها ولو بعد حينٍ، وإن كان عند أخلص أصدقائهم سرًّا.

وهب أنّ الجامعة كانت غافلة أو خائفة، فأين كان القُرّاء تلامذة النّبيّصلى الله عليه وآله وتلامذة تلامذته؟ وكيف سكتوا عن سورة الأحزاب الّتي كانت أطول من سورة البقرة، حتّى أسقط المسقطون هذا المقدار الكثير منها، ولم ينبس أُبيّ بن كعب وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم ببنت شفة.

الثّالث ـ قد تواتر في كتب الفريقين قول النّبيّصلى الله عليه وآله : «إنّي تارك فيكم الثّقَلَين كتاب الله وعترتي»[1] ، إلخ. وهذا كلام يدلّ بالوجدان على أنّ القرآن الكريم في زمانه كان مجموعًا مؤلّفًا، إذ كيف يعبّرصلى الله عليه وآله عن أوراق مبثوثة وآيات مبتورة غير موصولة بالكتاب،

---

١ ـ بحار الأنوار ج ٢٣: باب فضائل أهل البيت عليهم السلام .

علاوة على ماورد في الأخبار من الثّواب على حفظ القرآن وختمه، وقراءة كلّ سورة من سُوَر القرآن، الدّالّ كلّ ذلك على أنّ القرآن كان مؤلّفًا مجموعًا كما أشار إلى ذلك الشّيخ الصّدوق رحمه الله، وقد قلنا: بأنّ المصاحف وإن كانت متعدّدة وكثيرة إلّا أنّها كانت متّفقة من حيث الآيات عددًا وموادًّا. والاختلافات الّتي كانت فيها إنّما هي محصورة في جملة من الموارد المعدودة في الإعراب أو الحروف، نظير: مسكنهم ومساكنهم، وضنين وظنين، وكفؤًا وكفوًا، والصّراط والسّراط، وهذه الاختلافات لاتضرّ بوحدة القرآن من النّاحية المجموعيّة الموافقة للحافظة العموميّة الّتي يعاضد بعضها بعضًا، فلقد أجاد السّيّد المرتضى رحمه الله حيث تمسّك على عدم التّحريف بوحدة القرآن تأليفًا وجمعًا، وأنّه لم يكن مبثوثًا ومبعثرًا في العديد من الأوراق، وزاد الشّيخ الصّدوق رحمه الله على مقالة ماأشرنا إليه آنفًا من التّمسّك بالأخبار الواردة في ثواب ختم القرآن أو قراءة سُوَره، وظنّي أنّ القارئ في غنًى عن الإطناب حول هذه المسألة، إلّا أنّ عدم اعتناء بعض المتورّعين بأقوال العلماء جمودًا على كلّ مايسمّى خبرًا وإن لم يكن موثوقًا به، أو مايتوهّم كونه دالًّا مع عدم دلالته على مدّعى القائل بالتّحريف الزّمنيّ الإطناب.

واعلم أنّ القائل بالزّيادة في السّنّة والشّيعة نادر جدًّا، والقول بها منافٍ لكون القرآن معجزًا في أُسلوبه، ووقوع الزّيادة خارجًا مستحيل حسب محتوى القرآن العظيم.

(٨٣ ـ ١٤٤)

الفصل المائة والثّالث

نصّ لبيب السّعيد (معاصر) في «المُصْحَف المرتّل»

[قوله دفاعاً عن الشّيعة في عدم تحريف القرآن]

وعندي أنّ نسبة هذه المزاعم إلى الشّيعة ـ بعامّة ـ هو قول تُنقِصُه الدّقّة، فضلاً عن الصّحة، فهذه طائفة من علماء الشّيعة يبرأون من هذه المزاعم، ويشاركون إخوانهم أهل

السّنّة، الاعتقاد بأنّ القرآن الّذي بين أيدي المسلمين، هو القرآن الّذي أنزل الله تعالى على محمّد ﷺ لم يزد عن هذا شيئاً، ولم ينقُص شيئاً ولم يعترِهْ أيّ تغيير. (ص: ٤٤٩)

دَرْء التّحريف

يقرّر القرآن أنّ اليهود نقضوا ميثاقهم، فطردهم الله من رحمته ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[١].

ومن وجوه هذا النّقض: كتمانهم صفة النّبيّ محمّد[٢]، ونبذهم الكتاب، وتضييعهم الحدود والفرائض[٣].

ويقرّر القرآن أيضًا أنّ اليهود حرّفوا ماأوحى به الله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[٤]، ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾[٥].

ويحتمل هذا التّحريف ـ فيما يقرّر المفسّرون ـ تحريف الألفاظ بالتّقديم، والتّأخير، والحذف، والزّيادة، والنّقصان، ومصداق ذلك قول القرآن حكايةً عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَاهُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٦].

كما يحتمل تحريف المعاني بسوء التّأويل، وحملِ الألفاظ على غير ماوُضعت له، والتّحيُّل لتبديل المعاني من جهة اشتباه الألفاظ واشتراكها، ومثال ذلك ـ كما يقول ابن عَطيّة ـ قولهم: ﴿وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا﴾[٧]، ونحو ذلك[٨].

ويروي المفسّرون أنّ التّحريف وقع بالكتاب، أي بألفاظه ومعانيه معًا، والمعاني هي

---

١ ـ المائدة/١٣.

٢ ـ انظر: الفخر الرّازيّ: التّفسير الكبير ١١: ١٨٦ ـ ١٨٨.

٣ ـ انظر: الطَّبرسيّ: مجمع البيان ٢: ٥١ ـ ٥٤.

٤ ـ النّساء/٤٦.

٥ ـ المائدة/١٣.

٦ ـ آل عمران/٧٨.

٧ ـ النّساء/٤٦.

٨ ـ ابن حَيّان الأندَلُسيّ: البحر المحيط ٢: ٥٠٢ ـ ٥٠٣، وانظر: الفخر الرّازيّ: التّفسير الكبير ١٠: ١١٨.

تبع للألفاظ [١].

وقد رُوي [٢] أنّ النّبيّ ـ حين دخل المدينة ـ دعا اليهود إلى القرآن فكذّبوه، فنزلت الآية: ﴿اَفَتَطْمَعُونَ اَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَاعَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [٣].

فهكذا ـ فيما يقرّر القرآن ـ كان تحريف اليهود لكُتُبهم تحريفًا مبكّرًا عنيدًا متعمّدًا سيّئ القصد، حتّى صار سببًا لذلك الاستفهام الّذي توجّهه الآية إلى المسلمين ـ على سبيل الإنكار والاستبعاد ـ عن كيف يرجون من اليهود الإيمان والرّشد.

والقرآن يقول: ﴿اَلَمْ تَرَ اِلَى الَّذِينَ اُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ اَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [٤]. ويقول المفسّرون في هذا: إنّ اليهود كانت تعطي أحبارها بعض أموالها، على ما كانوا يضعونه لهم ممّا ينصرون به اليهوديّة. ويقال: إنّ هؤلاء الأحبار كانوا يؤثرون تكذيب النّبيّ ليأخذوا الرّشا على ذلك، ولتحصل لهم الرّياسة [٥]. **[إلى أن قال:]**

والتّوراة الحاضرة خالية من ذكر الآخرة والبعث، والحشر والنّشر، والعذاب والنّعيم الأُخرويّين، والتّبشير بالرّسول محمّد. فأين هذا من التّوراة الّتي يؤمن بها المسلمون، والّتي فيها ـ بنصّ القرآن ـ ﴿هُدًى وَنُورٌ﴾ [٦].

وكما يقول أبوحيّان المفسّر: «وأين هذا من قوله تعالى: ﴿اَلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْاُمِّيَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِى التَّوْرٰيةِ وَالْاِنْجِيلِ يَاْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهٰاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ اِصْرَهُمْ وَالْاَغْلَالَ الَّتِى كَانَتْ

---

١ ـ انظر: الطّبرسيّ: مجمع البيان ٢: ٥١ ـ ٥٤ ومحمّد عبده: تفسير المنار ١: ٣٥٥ ـ ٣٦٦.

٢ ـ انظر: الفخر الرّازيّ: التّفسير الكبير ٤: ١٤٨.

٣ ـ البقرة/٧٠.

٤ ـ النّساء/٤٤.

٥ ـ انظر: الطّبرسيّ. مجمع البيان ٥: ١١٦ والفخر الرّازيّ. التّفسير الكبير ١٠: ١١٥.

٦ ـ المائدة/٤٤.

عَلَيۡهِمۡ﴾[1]، وقوله تعالى، وقد ذكر رسوله وصحابته: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ﴾[2] و[3].

واعتور في رأي المسلمين التّحريف والتّبديل أسفار الدّيانة المسيحيّة الحاضرة أيضًا:

أ ـ فهي تقرّر شِرْكًا لا يمكن ـ عند المسلمين ـ أن تقوله السّماء: تقرّر أنّ عيسى بن مريم إله وابن إله. وتَذْكر أنّ الإله مركّبٌ من ثلاثة أقانيم هي: الأب، والابن، وروح القُدُس.

وقد جنحت المجامع المسكونيّة إلى تقرير الحرمان ـ وهو عقوبة بالغة الشّدّة ـ لكلّ من يتمسّك بما ورد في بعض الأسفار عن تنزّه الله عن أن تكون له صاحبة، أو ولد، أو شريك.

ب ـ وهي تختلف في نَسب المسيح، وفي أخبار القبض عليه[4]. هذا فضلًا عن الاختلاف في مسائل العقيدة والعبادات[5].

ج ـ ومن المسيحيّين الممتازيّ الثّقافة والمتخصّصين في الدّراسات الدّينيّة المسيحيّة من يرون أنّ هذه الأسفار بشكلها الحاضر، ليست ممّا نزل على عيسى، وإنّما هي من كتابة بعض حواريّيه وأتباعه، كتبوها بعد رفعه بسنين كثيرة. **[ثمّ ذكر تاريخ كتابة الأناجيل خلال قرون مختلفة وإن شئت فراجع نفس المصدر وغيره، فقال:]**

د ـ وحتّى الأسفار الّتي يعترف بها المسيحيّون الآن، ظلّت عندهم هم أنفسهم حوالي أربعة قرون موضع شكّ في صحّة حقائقها، وصحّة نسبتها إلى أصحابها[6]...

وقد سَلِمَ القرآن ـ كما رأينا ـ من كلّ شيء من هذا القبيل، ولن تنقطع أسانيده في أيّ وقتٍ. وربّما كانت أسباب التّحريف في الكتب الأُخرى هي الّتي أوردها المرحوم الدّكتور

---

١ ـ الأعراف/١٥٧.

٢ ـ الفتح/٢٩.

٣ ـ وانظر: البحر المحيط ٢: ٥٠٢ ـ ٥٠٣.

٤ ـ انظر مثلًا: إنجيل مَتّى: الإصحاح: ٢٦.

٥ ـ انظر: الشّهرستانيّ: الملل والنّحل ١: ٢٢٢ (ط: مصطفى محمّد سنة ١٩٦١).

٦ ـ عليّ عبد الواحد وافي، الأسفار الدينيّة: ٩٤ ـ ٩٦.

محمّد عبد الله درّاز[١]. [ثمّ ذكر قوله ،كما تقدّم عنه، فقال:]

غير أنّ أعداء القرآن ظلّوا على رغبتهم في محاولة دسّ التّحريف فيه، فكان لزامًا على المسلمين الحَذَر من هذه المحاولات، ودرؤها ماا ستطاعوا إلى ذلك سبيلًا. وفي رأيي أنّ جمع القرآن صوتيًّا ـ فوق جمعه كتابةً ـ وسيلةٌ أكيدة إلى القضاء تمامًا على كلّ محاولة تحريفيّة.

وكأنّما جاء مشروعي هذا في أنسب مناسبة، فبعد أن رجوت وزارة الأوقاف تمويله[٢]، وبعد أن مضيت في تسجيل رواية حَفْص عن عاصِم بأموال هذه الوزارة، وقع ماكانت خشيته ضمن بواعث المشروع، ذلك أنّ إسرائيل جدَّتْ ـ فعلًا ـ في محاولة تحريف القرآن، وتوزيع النُّسخ المحرَّفة في المغرب، غانا، غينيا، مالي ودُوَلٍ أفريقيّة أُخرى[٣]. وقد اكتشفت سفارتنا بالمغرب هذه المحاولة، فأخطرت بها القاهرة، وبعثت إليها ببعض النُّسَخ المُحرَّفة[٤].

وكان من الوسائل والمظاهر التّحريفيّة الّتي اكتُشفت:

١ـ إحداث أكثر من ألف خطأ مطبعيّ ولفظيّ في مائة ألف نسخةٍ من القرآن، وزّعت في البلاد الأفريقيّة والآسيويّة[٥].

٢ـ وحذف «لا» النّافية من بعض المواضع ليكون المعنى عكس مانزل به القرآن[٦].

٣ـ وحذف كلمتي: «ليست» في الآية: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارىٰ عَلىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلىٰ شَىْءٍ﴾[٧].

---

١ ـ النّبأ العظيم: ٨، ٩.

٢ ـ على عهد وزيرها السّيّد أحمد عبد الله طعيمة.

٣ ـ مجلّة آخر ساعة ١١٤ يناير ١٩٦١.

٤ ـ نفس المرجع.

٥ ـ جريدة الأهرام ع ٢٨ ديسمبر ١٩٦٠.

٦ ـ انظر تصريح أحد المسؤولين في وزارة الأوقاف، في جريدة الأخبار ع ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠.

٧ ـ البقرة/١١٣. وانظر: سليمان حسن عبد الوهّاب: تحريف اليهود للقرآن قديمًا وحديثًا، مجلّة منبر

٤ـ وحذف كلمة «غير» في الآية: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَمْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[1]

٥ ـ وإبدال هذه العبارة: «والله غفور رحيم» بعبارة ﴿وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ في الآية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[2].

٦ـ وإسقاط الآيتين الآتيتين، ومنع تدريسهما في مدارس العرب والمسلمين في فلسطين المحتلّة: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ* إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ...﴾[3].

والقصد من هذا الحذف ـ فيما قيل وقتها ـ صرد الأنظار عن جرائم إسرائيل الّتي ارتكبتْها في حقّ العرب بإخراجهم من ديارهم[4]. واهتمّ المسلمون بهذا الحادث الخطير اهتمامًا كبيرًا:

أـ فبحث وزير الأوقاف مع شيخ الأزهر الإجراءات الواجب اتّخاذها ضدّ هذا العدوان، ومنها تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة المُصْحَف المُحَرَّف وإبراز أخطائه، وتحذير المسلمين من تداوله[5].

ب ـ وأرسل شيخ الأزهر إلى رئيس الجمهوريّة بَرقِيّة قال فيها: «...إنّ إسرائيل الّتي قامت على البغي والطّغيان والاعتداء على المقدّرات والمقدّسات مازالت تعيش في هذا العبث، وتحيا في إطار هذا الطّغيان، وإنّها ـ بتحريفها القرآن الكريم ـ تريد القضاء على معتقداتنا وديننا، وهي ـ بذلك ـ تمارس ما كان عليه آباؤهم من تحريف الكلم عن مواضعه، ابتغاء كَبْتِ الدّعوة الإسلاميّة وإعاقتها. وإنّ المسلمين في أنحاء الأرض

← الإسلام ٤ جمادى الآخرة ١٣٨٥ ص ٩٢ ـ ٩٥.

١ ـ آل‌عمران/٨٥، وانظر نفس المقال.

٢ ـ المائدة/٣٨، وانظر نفس المقال.

٣ـ الممتحنة/٨ ـ ٩.

٤ ـ جريدة الجمهوريّة ع ١١ يناير ١٩٦١.

٥ ـ جريدة الأهرام ع ٢٩ ديسمبر ١٩٦٠.

يُهرعون إليكم ـ وكلّهم أمل في قوّة إيمانكم، وغيرتكم على دينكم ـ أن تعملوا على حفظ كتاب الله، فتقفوا في وجه هذا العدوان الأثيم، إنّ الأُمّة الإسلاميّة كلّها من ورائكم ...إلخ»[1].

ج ـ وأمر مفتي الدّيار السُّودانيّة كلّ موظّفي المحاكم الشّرعيّة وأصحاب المكتبات العامّة بضرورة مراجعة المصاحف ـ قبل تداولها ـ للتّأكّد من سلامتها من التّحريف.

وأصدر شيخ العلماء في السّودان بيانًا أهاب فيه بالمسلمين أن يتنبّهوا لهذا الخطر. وأن لايقبلوا أيّ مُصْحَف إلّا إذا كان موافقًا عليه من الأزهر، أو إحدى الهيئات الدّينيّة الرّسميّة في البلاد الإسلاميّة[2].

د ـ وأصدرت الحكومة الأُردنيّة بيانًا استنكرت فيه التّحريف، وذكرت ماتأدّى إليها من أنّ إسرائيل عرضت على الدُّول الأفريقيّة الّتي وُزّعت فيها المصاحف المحرَّفة أن ترسل إليها مدرّسين لتدريس اللّغة العربيّة، والنّسخة المشوّهة من القرآن، وطلبت الأُردن إلى المسؤولين في البلاد العربيّة إحباط أعمال إسرائيل الشّريرة[3]... (٤٦١ ـ ٤٧٦)

الفصل المائة والرّابع

نصّ الشّيخ المدنيّ (معاصر) في مقاله: من «مجلّة رسالة الإسلام»

[ليس في الشّيعة والسُّنّة مَن يعتقد بتحريف القرآن]

...وأمّا أنّ الإماميّة يعتقدون نقص القرآن فمعاذ الله! وإنّما هي روايات رُويت في كتبهم، كما رُوي مثلها في كتبنا، وأهل التّحقيق من الفريقين قد زيّفوها وبيّنوا بطلانها،

---

١ ـ عدد الأهرام نفسه، وعدد الجمهوريّة بنفس التّاريخ.

٢ ـ جريدة المساء ع ١٠ فبراير ١٩٦١.

٣ ـ جريدة الأخبار ع ٨ إبريل ١٩٦١.

وليس في الشّيعة الإماميّة أو الزّيديّة من يعتقد ذلك كما أنّه ليس في السّنّة من يعتقده.

ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب «الإتقان» للسّيوطيّ ليرى فيه أمثال هذه الرّوايات الّتي نضرب عنها صفحًا.

قال: وقد ألّف أحد المصريّين [١] في سنة ١٩٤٨م كتابًا اسمه «الفرقان» حشّاه بكثير من أمثال هذه الرّوايات السّقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلًا لها عن الكتب والمصادر عند أهل السّنّة. وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بيّن بالدّليل والبحث العلميّ أوجه البطلان والفساد فيه، فاستجابت الحكومة لهذا الطّلب وصادرت الكتاب، فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضًا، فحكم القضاء الإداريّ في مجلس الدّولة برفضها. أفيقال: إنّ أهل السّنّة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان؟ أو لكتاب ألّفه فلان؟

فكذلك الشّيعة الإماميّة، إنّما هي روايات في بعض كتبهم كالرّوايات الّتي في بعض كتبنا: وفي ذلك يقول الإمام العلّامة السّعيد أبوعليّ الفضل بن الحسن الطّبرسيّ ـ من كبار علماء الإماميّة في القرن السّادس الهجريّ في كتابه: «مجمع البيان لعلوم القرآن»، وهو بصدد الكلام عن الرّوايات الضّعيفة الّتي تزعم أنّ نقصًا مادخل القرآن ـ يقول هذا الإمام مانصّه: روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشويّة العامّة أنّ في القرآن تغييرًا ونقصانًا، والصّحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الّذي نصره المرتضى قدّس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء ...**[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول الطّبرسيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]**

فهذا كلام صريح واضح الدّلالة على أنّ الإماميّة كغيرهم في اعتقاد أنّ القرآن لم يضع منه حرف واحد، وإنّ من قال بذلك فإنّما يستند إلى روايات ظنّها صحيحة وهي باطلة.

قال: وقد كتب فضيلة الأُستاذ الشّيخ محمّد جواد مَغنيّة ـ وهو من كبار علماء الشّيعة الإماميّة بلبنان، وقد وُلّي مناصب القضاء حتّى وصل إلى رئاسة المحكمة الشّرعيّة العليا ـ

---

١ ـ هو ابن الخطيب محمّد محمّد عبد اللّطيف الآتي ذكره.

كتب فضيلته يقول:

«أُلفِتُ نظر من يحتجّ على الشّيعة ببعض الأحاديث الموجودة في كتب بعض علمائهم، أُلفِتُ نظره إلى أنّ الشّيعة تعتقد أنّ كتب الحديث الموجودة في مكتباتهم ـ ومنها الكافي، والاستبصار، والتّهذيب، ومن لا يحضره الفقيه ـ فيها الصّحيح والضّعيف، وأنّ كتب الفقه الّتي ألّفها علماؤهم فيها الخطأ والصّواب، فليس عند الشّيعة كتاب يؤمنون بأنّ كلّ مافيه حقّ وصواب ـ من أوّله إلى آخره ـ غير القرآن الكريم، فالأحاديث الموجودة في كتب الشّيعة لاتكون حجّة على مذهبهم، ولاعلى أيّ شيعيّ بصفته المذهبيّة الشّيعيّة، وإنّما يكون الحديث حجّة على الشّيعيّ الّذي ثبت عنده الحديث بصفته الشّخصيّة، وهذه نتيجة طبيعيّة لفتح باب الاجتهاد لكلّ من له الأهليّة، فإنّ الاجتهاد يكون في صحّة السّند وضعفه، كما يكون في استخراج الحكم من آية أو رواية. ولاأُغالي إذا قلت: إنّ الاعتقاد بوجود الكذب والدّسّ بين الأحاديث ضرورة من ضرورات دين الإسلام، من غير فرق بين مذهب ومذهب، حيث اتّفقت على ذلك كلمة جميع المذاهب الإسلاميّة».

(العدد ٤٤ السّنة ١١ ص ٣٨٢ ـ ٣٨٥)

الفصل المائة والخامس

نصّ التّيجانيّ (معاصر) في «لأكون مع الصّادقين»

القول بتحريف القرآن

هذا القول في حدّ ذاته شنيع لايتحمّله مسلم آمن برسالة محمّد ﷺ، سواءً كان شيعيًّا أم سُنّيًّا؛ لأنّ القرآن الكريم تكفّل ربّ العزّة والجلالة بحفظه، فقال عزّ من قائل: ﴿إِنَّا

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١] فلايمكن لأحد أن يُنقص منه أو يزيد فيه حرفًا واحدًا، وهو معجزة نبيّنا ﷺ الخالدة، والّذي ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

والواقع العمليّ للمسلمين يرفض تحريف القرآن؛ لأنّ كثيرًا من الصّحابة كانوا يحفظونه عن ظهر قلب، وكانوا يتسابقون في حفظه وتحفيظه إلى أولادهم على مرّ الأزمنة حتّى يومنا الحاضر، فلايمكن لإنسان ولالجماعة ولالدولة أن يُحرّفوه أو يبدّلوه.

ولو جُبنا بلاد المسلمين شرقًا وغربًا شمالًا وجنوبًا وفي كلّ بقاع الدّنيا فسوف نجد نفس القرآن بدون زيادةٍ ولانقصانٍ، وإن اختلف المسلمون إلى مذاهب وفِرَق ومِلَل ونِحَل، فالقرآن هو الحافز الوحيد الّذي يجمعهم ولايختلف فيه من الأُمّة اثنان، إلّا ماكان من التّفسير أو التّأويل، فكلّ حزب بما لديهم فرحُون.

ومايُنسب إلى الشّيعة من القول بالتّحريف هو مجرّد تشنيع وتهويل، وليس له في معتقدات الشّيعة وجود.

وإذا ماقرأنا عقيدة الشّيعة في القرآن الكريم فسوف نجد إجماعهم على تنزيه كتاب الله من كلّ تحريف ... [ثمّ ذكر قول المظفّر كما تقدّم عنه، فقال:]

وبعد هذا فكلّ بلاد الشّيعة معروفة وأحكامهم في الفقه معلومة لدى الجميع، فلو كان عندهم قرآن غير الّذي عندنا لعلمه النّاس.

وأتذكّر أنّي عندما زرتُ بلاد الشّيعة للمرّة الأُولى كان في ذهني بعض هذه الإشاعات، فكنتُ كلّما رأيتُ مجلّدًا ضخمًا تناولته علّني أعثر على هذا القرآن المزعوم، ولكن سرعان ماتبخّر هذا الوهم، وعرفتُ فيما بعد أنّها إحدى التّشنيعات المكذوبة لينفّروا النّاس من الشّيعة.

ولكن يبقى هناك دائمًا من يُشنّع ويحتجّ على الشّيعة بكتاب اسمه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» ومؤلّفه الميرزا حسين محمّد تقيّ النّوريّ

---

١ ـ الحِجر/٩.

الطّبرسيّ المتوفّى سنة ١٣٢٠ هجريّة وهو شيعيّ، ويريد هؤلاء المتحاملون أن يحمّلوا الشّيعة مسؤوليّة هذا الكتاب! وهذا مخالف للإنصاف.

فكم من كُتب كُتبت وهي لاتُعبّر في الحقيقة إلّا عن رأي كاتبها ومؤلّفها، ويكون فيها الغثّ والسّمين، وفيها الحقّ والباطل، وتحمل في طيّها الخطأ والصّواب، ونجد ذلك عند كلّ الفِرَق الإسلاميّة، ولايختصّ بالشّيعة دون سواها، أفيجوز لنا أن نحمّل أهل السّنّة والجماعة مسؤوليّة ماكتبه وزير الثّقافة المصريّ وعميد الأدب العربيّ الدّكتور طه حسين بخصوص القرآن والشّعر الجاهليّ؟!

أو مارواه البُخاريّ ـ وهو صحيح عندهم ـ من نقص في القرآن وزيادة، وكذلك صحيح مسلم وغيره[1].

ولكن لنضرب عن ذلك صفحًا ونقابل السّيّئة بالحسنة، ولَنِعْمَ ماقاله في هذا الموضوع الأُستاذ محمّد المدنيّ عميد كلّيّة الشّريعة بالجامعة الأزهريّة إذ كتب يقول... [وذكر كما تقدّم عنه].

وحتّى يتبيّن لك أيّها القارئ أنّ هذه التّهمة ـ نقص القرآن والزّيادة فيه ـ هي أقرب لأهل السّنّة منها إلى الشّيعة ـ وذلك من الدّواعي الّتي دعتني إلى أن أُراجع كلّ معتقداتي؛ لأنّي كلّما حاولتُ انتقاد الشّيعة في شيء والاستنكار عليهم أثبتوا براءتهم منه وإلصاقَه بي، وعرفتُ أنّهم يقولون صدقًا، وعلى مرّ الأيّام ومن خلال البحث اقتنعتُ والحمد لله فها أنا مقدّم لك مايثبت ذلك في هذا الموضوع... **[ثمّ ذكر بعض الرّوايات في التّحريف كما تقدّم سابقًا وإن شئت فراجع]**.

وأنت ترى أيّها القارئ اللّبيب أنّ السّورتين ـ المذكورتين في كتابي «الإتقان والدُّرّ المنثور» للسّيوطيّ واللّتين أخرجهما الطّبرانيّ والبَيْهقيّ، واللّتين تسمّيان بسورتي «القُنوت» لاوجود لهما في كتاب الله تعالى.

---

١ ـ إذ إنّ كتاب «فصل الخطاب» لايعدّ شيئًا عند الشّيعة، بينما روايات نقص القرآن والزّيادة فيه أخرجها صحاح أهل السّنّة والجماعة أمثال البُخاريّ ومسلم ومُسْنَد أحمد.

وهذا يعني أنّ القرآن الّذي بين أيدينا ينقص هاتين السّورتين الثّابتتين في مُصْحَف ابن عبّاس ومُصْحَف زيد بن ثابت، كما يدلّ أيضًا بأنّ هناك مصاحف أُخرى غير الّتي عندنا، وهو يذكّرني أيضًا بالتّشنيع على أنّ للشّيعة مُصْحَف فاطمة، فافهم!

وأنّ أهل السّنّة والجماعة يقرأون هاتين السّورتين في دعاء القنوت كلّ صباح، وكنتُ شخصيًّا أحفظهما وأقرأ بهما في قنوت الفجر.

أمّا الرّواية الثّانية الّتي أخرجها الإمام أحمد في «مسنده» فهي تقول بأنّ سورة الأحزاب ناقصة ثلاثة أرباع؛ لأنّ سورة البقرة فيها ٢٨٦ آية بينما لاتتعدّى سورة الأحزاب ٧٣ آية، وإذا اعتبرنا عدّ القرآن بالحزب فإنّ سورة البقرة فيها أكثر من خمسة أحزاب، بينما لاتعدّ سورة الأحزاب إلّا حزبًا واحدًا.

وقول أُبيّ بن كعب: «كنتُ أقرأها مع رسول الله ﷺ مثل البقرة أو أكثر» ـ وهو من أشهر القُرّاء الّذين كانوا يحفظون القرآن في عهد النّبيّ ﷺ وهو الّذي أختاره عُمر[1] ليُصلّي بالنّاس صلاة التّراويح ـ فهو يبعث الشّكّ والحيرة كما لايخفى.

وأترك لك أخي القارئ أن تُعلّق في هذه المرّة بنفسك على أمثال هذه الرّوايات الّتي ملأتْ كتب أهل السّنّة والجماعة، وهم غافلون عنها ويشنّعون على الشّيعة الّذين لايوجد عندهم عُشر هذا.

ولكن لعلّ بعض المعاندين من أهل السّنّة والجماعة ينفُر من هذه الرّوايات، فيرفضها كعادته، وينكر على الإمام أحمد تخريجه مثل هذه الخرافات، فيضعّف أسانيدها، ويعتبر أنّ مُسْنَد الإمام أحمد وسُنَن أبي داود ليسا عند أهل السّنّة بمستوى صحيحي البُخاريّ ومُسلم. ولكن مثل هذه الرّوايات موجودة في صحيح البُخاريّ وصحيح مسلم أيضًا ...**[إلى أن قال:]**

وهاتان السّورتان المزعومتان ـ اللّتان نسيهما أبوموسى الأشعريّ، إحداهما تُشبه براءة يعني ١٢٩[آية]، والثّانية تُشبه إحدى المسبّحات يعني ٢٠ آية؛ لاوجود لهما إلّا في

---

١ ـ صحيح البُخاريّ ٢: ٧٠٧ح ١٩٠٦/كتاب صلاة التّراويح.

خيال أبي موسى، فاقرأ واعْجَبْ فإنّي أترك لك الخيار أيّها الباحث المنصف.

فإذا كانت كتب أهل السّنّة والجماعة ومسانيدهم وصحاحهم مشحونة بمثل هذه الرّوايات الّتي تدّعي بأنّ القرآن ناقص مرّة، وزائد أُخرى، فلماذا هذا التّشنيع على الشّيعة الّذين أجمعوا على بطلان هذا الادّعاء؟!

وإذا كان الشّيعيّ صاحب كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» وهو المتوفّى سنة ١٣٢٠ هجريّة كتب كتابه منذ مايقرب مائة عامٍ، فقد تبعه السُّنّيّ في عصر صاحب «الفرقان» كما أشار إلى ذلك الشّيخ محمّد المدنيّ عميد كلّيّة الشّريعة بالأزهر [١].

والمهمّ في كلّ هذا أنّ علماء السّنّة وعلماء الشّيعة من المحقّقين قد أبطلوا مثل هذه الرّوايات واعتبروها شاذّة، وأثبتوا بالأدلّة المقنعة بأنّ القرآن الّذي بين أيدينا هو نفس القرآن الّذي أُنزل على نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله، وليس فيه زيادة ولانقصان ولاتبديل ولاتغيير.

فكيف يشنّع أهل السّنّة والجماعة على الشّيعة من أجل روايات ساقطة عندهم، ويبرّئون أنفسهم، بينما صحاحهم تثبتُ صحّة تلك الرّوايات؟!

وإنّي إذ أذكر مثل هذه الرّوايات بمرارةٍ كبيرةٍ وأسَفٍ شديدٍ، فما أغنانا اليوم عن السّكوت عنها وطيّها في سلّة المهملات، لولا الحَملة الشّعواء الّتي شنّها بعض الكُتّاب والمؤلّفين ممّن يدّعون التّمسّك بالسُّنّة النّبويّة، ومن ورائهم دوائر معروفة تموّلهم وتشجّعهم على الطّعن، وتكفير الشّيعة، خصوصًا بعد انتصار الثّورة الإسلاميّة في إيران، فإلى هؤلاء أقول: اتّقوا الله في إخوانكم، واعتصموا بحبل الله جميعًا ولاتفرّقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءًا فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانًا. **(٢٥٩ ـ ٢٧١)**

---

١ ـ رسالة الإسلام: المجلّد ١١/السّنة الحادية عشر/العدد ٤/ص ٣٨٢و٣٨٣.

الفصل المائة والسّادس

نصّ العلّامة العسكريّ (معاصر) في «معالم المدرستين»

كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتلو على عامّة من حضره من المسلمين كلّما نزلت عليه آيات من القرآن الكريم، ويفسّر لهم منها مايحتاجون إلى تفسيرها، ويلقّن ذلك خاصّة الإمام عليّ عليه السلام ويأمره بكتابتها ...

ولمّا هاجر إلى المدينة حَثّ المسلمين على تعلّم الكتابة فتبادروا إليها، وحَثّهم على كتابة القرآن وحفظه فتسابقوا إليهما، وكانوا يكتبون مايتلقّونه من آيات القرآن على ماحضرهم من جلود وغيرها، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلّمهم أسماء السُّوَر ومكان الآيات في السُّوَر كما علّمه الله، ولمّا أن توفّاه الله كان في المدينة عشرات الصّحابة ممّن حفظ جميع القرآن، وأكثر منهم من كتب جميع القرآن، غير أنّ ما لديهم لم يكن كتابًا مدوّنًا كما هو عليه اليوم، وإنّما كان أوزاعًا في قطع كتبوه عليها، ولمّا تُوفّي الرّسول صلى الله عليه وآله بادر الإمام عليّ عليه السلام إلى تدوين القرآن في كتابٍ واحدٍ، كما أنّ عددًا من الصّحابة غير الإمام أيضًا مثل ابن مسعود كانت لديهم نسخة من القرآن مدوّنة، لكنّ الخليفة أبابكر لم يقتن تلك النُّسَخ، بل أمر جمعًا من الصّحابة بتدوين القرآن ككتاب، ثمّ أودعها عند أُمّ المؤمنين حَفْصَة حتّى إذا كان عصر الخليفة عُثمان واتّسعت الفتوح وانتشر المسلمون، أمر الخليفة باستنساخ عدّة نُسَخ على النّسخة المحفوظة لدى حَفْصَة، ووزّعها على بلاد المسلمين، وكتب المسلمون على تلك النُّسَخ وتداولوها جيلًا بعد جيلٍ إلى يومنا الحاضر، ولم يكن لدى أحد من المسلمين في يوم ما نسخة غيرها، ولم يكن في يوم من الأيّام لدى أحد من المسلمين نسخة فيها زيادة كلمة أو نقصان كلمة على هذا المتداول اليوم بين المسلمين، سواء في ذلك جميع فِرَق المسلمين: سُنّيّهم وشيعيّهم، أشعريّهم ومعتزليّهم، حنفيّهم وشافعيّهم وحنبليّهم ومالكيّهم وزيديّهم وإماميّهم ووهّابيّهم إلى الخوارج. لم تكن لدى

فرقة أو غيرها في يوم من الأيّام نسخة فيها زيادة كلمة أو نقصان كلمة، أو يكون ترتيب السُّوَر والآيات فيها مخالفًا لهذا المتداول بين المسلمين اليوم.

أمّا ماورد في بعض كتب الحديث من نقص مزعوم في القرآن الكريم، فقد بقي في مكانه من كتب الحديث ولم ينتقل إلى نسخة واحدة من نُسَخ القرآن في يوم من الأيّام، مثل ماورد في الصّحاح السّتّ: البخاريّ ومسلم وأبي داود والتِّرمذيّ وابن ماجة والدّارميّ وغيرها ... **[ثمّ ذكر روايات حول هذا الموضوع، إن شئت فراجع، فقال:]**

مع وجود هذه الأحاديث في صحاح مدرسة الخلفاء، لم يَرمِ أحدٌ من أتباع مدرسة أهل البيت أتباع مدرسة الخلفاء، ويقول: إنّ أتباع مدرسة الخلفاء يقولون بنقصان القرآن، أو أنّهم يضيفون إلى القرآن سُوَرًا وجُمَلًا من عند أنفسهم، وعلى العكس في ذلك لمّا وردت نظير هذه الأقوال في بعض كتب حديث أتباع مدرسة أهل البيت، أثار بعض الكُتّاب بمدرسة الخلفاء، ضجّةً كبيرةً على أتباع مدرسة أهل البيت، وقالوا: إنّهم يقولون بنقصان القرآن ويضيفون إلى القرآن من عند أنفسهم عبارات وجملات، ويستدلّون على قولهم بما ورد في بعض كتب الحديث؛ على أنّ أتباع مدرسة أهل البيت لايلتزمون بصحّة كتاب ماعدا كتاب الله، وأتباع مدرسة الخلفاء يلتزمون بصحّة جميع ماورد في صحيح البخاريّ ومسلم، ويعالجون هذه الأحاديث بقولهم: نسخت تلاوتها[1].

وأقام بعض الكُتّاب أيضًا ضجّة مفتعلة أُخرى على أصحاب مدرسة أهل البيت، وقالوا: بأنّ لهم قرآنًا آخر اسمه: «مُصْحَف فاطمة عليها السلام» وذلك لأنّ كتاب فاطمة سمّي بالمُصْحَف، والقرآن سمّي من قِبَل بعض المسلمين بالمُصْحَف، مع أنّ الأحاديث تصرّح بأنّ مُصْحَف فاطمة ليس فيه شيء من القرآن، وإنّما فيه ماسمعته من أخبار من يحكم الأُمّة الإسلاميّة، حتّى أنّ الإمام جعفر الصّادق عليه السلام. لمّا ثار محمّد وإبراهيم من أبناء الإمام الحسن عليه السلام على أبي جعفر المنصور قال: «ليس في كتاب أُمّهم فاطمة اسم هؤلاء من

---

١ ـ صحيح البخاريّ كتاب الحدود باب رجم الحُبلى من الزّنى ح ١، وصحيح مسلم كتاب الحدود باب رجم الثّيِّب في الزّنى ح ١٥.

يملك هذه الأُمّة[١]».

وفي مدرسة الخلفاء سمّوا كتاب سيبويه في النّحو بالكتاب، أضف إلى ذلك أنّ لفظ «المُصْحَف» لم يرد في القرآن ولا الحديث النّبويّ الشّريف.

وورد تسمية القرآن بالكتاب في القرآن في قوله تعالى:

﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة/٢.

﴿اَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ البقرة/٨٥.

﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ البقرة/٨٩.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ البقرة/١٢٩.

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَالَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة/١٥١.

إلى عشرات آيات أُخرى، مع هذا لو قال أحد: إنّ كتاب سيبويه حَجْمه ضِعْف كتاب الله، لم يقصد أنّ كتاب سيبويه قرآن أكبر من كتاب الله، ولم يعترض على هذه التّسمية من أتباع مدرسة أهل البيت أحدٌ.

وأخيرًا إنّ هذه الأقوال يستفيد منها خصوم الإسلام ويتّخذون منها وسيلة للطّعن في القرآن، بصّر الله بعض الكُتّاب ليكفّ عن هذا الهذيان.

إنّ القرآن الّذي بأيدي المسلمين اليوم، هو الّذي أكمل الله إنزاله على خاتم أنبيائه في أُخريات حياته، وجمعه الصّحابة بعد وفاته ودوّنوه واستنسخوه ووزّعوه على المسلمين. أوّله: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ* اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وآخره: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾، لم يكن في يوم من الأيّام منذ ذلك العصر إلى يومنا هذا قرآن بيد مسلم، يزيد على هذا المتداول كلمة أو ينقص كلمة، لاخلاف في ذلك بينهم، وإنّما الخلاف في تفسير القرآن وتأويل متشابهه، وذلك لأنّهما مأخوذان من الحديث، وقد اختلف المسلمون في شأن حديث رسول الله ﷺ. **(٢: ٢٩ ـ ٣٠)**

---

١ ـ راجع آخر الكتاب باب مصدر الشّريعة الإسلاميّة لدى أهل البيت.

الفصل المائة والسّابع

نصّ الشّيخ معرفة (معاصر) في «صيانة القرآن من التّحريف»

التّحريف في اللّغة والاصطلاح

التّحريف لغةً

التّحريف بالشّيء: إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب، مأخوذ من حرف الشّيء بمعنى طرفه وجانبه. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلىٰ وَجْهِهِ﴾[1].

قال الزّمَخْشَريّ: أي على طَرْف من الدّين لافي وسطه وقلبه، وهذا مَثَل لكونهم على قَلَقٍ واضطرابٍ في دينهم، لاعلى سكون وطمأنينة، كالّذي يكون على طَرْف العسكر، فإن أحسّ بظفر وغنيمة قرّ واطمأنّ، وإلّا فرّ وطار على وجهه[2].

وتحريف الكلام: تفسيره على غير وجهه، أي تأويله بما لايكون ظاهرًا فيه، تأويلًا من غير دليلٍ. كأنّ لدلالة الكلام الذّاتيّة مجرًى طبيعيًّا يجري فيه حسب طبعه الأوّليّ المتوافق مع قانون الوضع، لولا أنّ المحرّف يأخذ بعنان الكلام فيميل به إلى غير طريقه، ويجعله على جانب من مجراه الأصيل.

ومعلوم أنّ التّحريف بهذا المعنى إنّما هو تحوير بمدلول الكلام وتصريف في محتواه، ومن ثَمَّ فهو تغيير في معنى الكلم، كما قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[3] أي يفسّرونها على غير وجهها بما لادلالة للكلام فيه وضعًا. كأنّ المعنى الموضوع له موضع حقيقيّ للكلم، فإذا ماحوّل إلى غيره فقد أُبعد عن محلّه وعن موضعه الأصيل. وهذا

---

١ ـ الحجّ/١١.

٢ ـ الكشّاف ٢: ١٤٦.

٣ ـ النّساء/٤٦ والمائدة/١٣.

تحريف معنويّ لاغير.

قال في اللّسان: وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره، والتّحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها، وهي قريبة الشّبه، كما كانت اليهود تغيّر معاني التّوراة بالأشباه، فوصفهم الله بفعلهم فقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾.

قوله: «وهي قريبة الشّبه» أي تغيير معنى الكلم إلى معنى هو قريب الشّبه إلى المعنى الحقيقيّ الأصل، وذلك تحقيقًا لمعنى الحرف الّذي هو الجانب من الشّيء الملاصق له في الوهم.

وهكذا قال **الرّاغب**: وتحريف الكلام: أن تجعله على حرف من الاحتمال، يمكن حمله على الوجهين، أي الكلام بحسب مادّته يحتمل الأمرين، فتجعله على أحدهما حسب المراد، وإن كان على خلاف إرادة قائله.

وقال الطّبرسيّ: في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، أي يفسّرونه على غير ماأُنزل ويغيّرون صفة النّبيّ صلى الله عليه وآله، فيكون التّحريف بأمرين؛ أحدهما: سوء التّأويل، والآخر: التّغيير والتّبديل، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَاهُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾[1].

قال الشّعرانيّ: المراد من المواضع هي المعاني والمقاصد، أي لايحملون الألفاظ على معانيها الظّاهرة منها، بل يؤوّلونها على وجوهٍ بعيدةٍ[2].

وهكذا قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾[3]، أي جاء التّحريف ليزيل الكلمة عن موضعها الأصل الّذي كان حقيقًا بالاستقرار فيه.

قال الزّمخشريّ:فالمعنى أنّه كانت له مواضع هو قَمَن بأن يكون فيها، فحين حرّفوه

---

١ ـ مجمع البيان ٢: ١٧٣، والآية ٧٨ من سورة آل‌عمران.

٢ ـ بهامش المجمع ٣: ٥٥.

٣ ـ المائدة/٤١.

تركوه بالغريب الّذي لاموضع له بعد مواضعه ومقارّه[١].

وهكذا جاء عن الإمام الباقرعليه السلام: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولايرعونه. والجهّال يعجبهم حفظهم للرّواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرّعاية...»[٢]، أي أنّهم احتفظوا على الألفاظ والعبارات، لكن مع سوء التّأويل في معاني الآيات، فكان ذلك نَبْذًا لكتاب الله حيث ترك العمل بمداليله الذّاتيّة.

وفي رواية أُخرى عنه عليه السلام: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده وأقامه مقام القَدَح، فلاكثّر الله هؤلاء من حَمَلة القرآن...».[٣]

والقَدَح ـ بفتحتين ـ إناء واسع الفم يستصحبه المسافر، فإذا ماأكل فيه أو شرب جعله في آخر رحله أو علّقه على ظهره. وفي الحديث: «لاتجعلوني كقدح الرّاكب، أي لاتأخّروني في الذّكر، كناية عن عدم الاهتمام بالشّيء، فإذا ماقضى حاجته منه تركه خلف ظهره...

التّحريف اصطلاحًا

وأمّا في الاصطلاح فجاء على سبعة وجوه:

أ ـ تحريف بمدلول الكلام: وهو تفسيره على غير وجهه، بمعنى تأويله وتحوير دلالته بما لايكون اللّفظ ظاهرًا فيه بذاته، لابحسب الوضع ولابحسب القرائن المعهودة، ومن ثمّ فهو تأويل باطل، المعبّر عنه بالتّفسير بالرّأي، المنهيّ عنه في لسان الشّريعة المقدّسة.

قال صلى الله عليه وآله: «من فسّر القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النّار»[٤]، أي عمد إلى القرآن ليجعل من رأيه الخاصّ تفسيرًا له. وقد مرّ تعبير الطّبرسيّ عن ذلك بسوء التّأويل، وهو قريب من

---

١ ـ الكشّاف ١: ٥١٧، والقَمَن يعني الجدير.

٢ ـ الكافي ٨: ٥٣ رقم ١٦.

٣ ـ الشّافي ـ تلخيص الوافي ـ للفيض الكاشانيّ ٢: ٢٤.

٤ ـ عوالي اللآلئ ٤: ١٠٤ رقم ١٥٤.

المعنى اللّغويّ، ولم يستعمله القرآن إلّا في هذا المعنى، حسبما يأتي.

ب ـ **تحريف موضعيّ**: ليكون ثبت الآية أو السّورة على خلاف ترتيب نزولها، وهذا في الآيات قليل نادر، لكن السُّوَر كلّها جاء ثبتها في المُصْحَف على خلاف ترتيب النّزول، وقد شرحنا ذلك في الجزء الأوّل من التّمهيد.

ج ـ **تحريف قُرّائيّ**: فتُقرأ الكلمة على خلاف قراءتها المعهودة لدى جمهور المسلمين، وهذا كأكثر اجتهادات القُرّاء في قراءتهم المبتدعة لاعهد لها في الصّدر الأوّل، الأمر الّذي لانُجيزه، بعد أن كان القرآن واحدًا نزل من عند واحدٍ، كما في الحديث الشّريف[1]. وقد ذكرنا ذلك في الجزء الثّاني من التّمهيد.

د ـ **تحريف في لهجة التّغيير**: كما في لهجات القبائل تختلف عند النّطق بالحرف أو الكلمة في الحركات وفي الأداء، الأمر الّذي يجوز مادامت بُنية الكلمة الأصليّة محتفظة لايختلف معناها. وقد نزّلنا حديث الأحرف السّبعة ـ على فرض صحّة الإسناد ـ على إرادة اختلاف لهجات العرب في أداء الكلمات والحروف، بل وحتّى إذا لم تكن اللّهجة عربيّة، فإنّ الملائكة ترفعها عربيّة كما في الحديث[2].

نعم، لايجوز إذا كان لحنًا، أي خطأً، ومخالفًا لقواعد الإعراب، قال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾[3]. وقد أمرنا بقراءة القرآن عربيّة صحيحة «تعلّموا القرآن بعربيّته»[4]. وقد تكلّمنا عن ذلك في الجزء الثّاني من التّمهيد بتفصيلٍ.

وهكذا إذا كان التّحريف اللّهجيّ مغيّرًا لمعنى الكلمة فإنّه لايجوز، ولاسيّما إذا كان عن عمد ولغرض خبيث، كما كانت تفعله اليهود عند اللّهج بلفظة «راعنا»، فكانت تميل بحركة العين إلى فوق، لتصبح معنى الكلمة «شرّيرنا» حسبما ذكره الحسين بن عليّ

---

١ ـ الكافي (الأُصول) ٢: ٦٢٧.

٢ ـ وسائل الشّيعة ٤: ٨٦٦ رقم ٤.

٣ ـ الزّمر /٢٨.

٤ ـ وسائل الشّيعة ٤: ٨٦٥ ب ٣٠ رقم ١.

المغربيّ[1]، وذكره القرآن في سورة البقرة آية/١٠٢، وكذا في سورة النّساء قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾[2]. قال البلاغيّ: بنحوٍ من لحن التّحريف ومناحي الألغاز واللّهجة.

هـ ـ تحريف بتبديل الكلم: بأن تتبدّل الكلمة إلى غيرها مرادفة لها أو غير مرادفة. الأمر الّذي كان يجوّزه ابن مسعود في المترادفات، نظرًا منه إلى حفظ المعنى المراد، ولابأس باختلاف اللّفظ. كان يقول: ليس من الخطأ أن يقرأ مكان «العليم» «الحكيم»، بل أن يضع آية الرّحمة مكان آية العذاب. قال: لقد سمعت القُرّاء ووجدت أنّهم متقاربون فاقرأوا كما علّمتم، فهو كقولكم: هلمّ وتعال.

وقد أسبقنا عدم جواز ذلك في نصّ الوحي، حيث الإعجاز قائم بلفظه كما هو قائم بمعناه[3].

و ـ التّحريف بزيادة: وقد نسب إلى ابن مسعود وغيره من السّلف كانوا يزيدون في نصّ الوحي لغرض الإيضاح ورفع الإبهام من لفظ الآية، لاعقيدةً بأنّها من النّصّ القرآنيّ. الأمر الّذي لابأس به مع التزام الشّرط وعدم الالتباس.

وهكذا نجد زيادات تفسيريّة في المأثور عن الأئمّة الصّادقين عليهم السلام وسيأتي بعض الكلام عن ذلك.

ولم نجد من زعم زيادة في النّصّ الموجود سوى مايُحكى عن العَجاردة، (أصحاب عبد الكريم بن عَجْرَد من زعماء الخوارج)، أنّهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، وكانوا يرون أنّها قصّة عشق لايجوز أن تكون من الوحي[4] ولهم مقالات فاسدة

١ ـ راجع تفسير البلاغيّ (آلاء الرّحمان) ٢: ١٣٤.

٢ ـ النّساء/٤٦.

٣ ـ راجع التّمهيد ١: ٢٥٧ ـ ٢٦٥.

٤ ـ الملل والنّحل للشّهرستانيّ ١: ١٢٨. لكنّ أبا الحسن الأشعريّ لم يتحقّق عنده صحّة هذه النّسبة، قال:

←

غير ذلك[١].

نعم، كان ممّا اشتبه على ابن مسعود زعمه من المعوّذتين أنّهما تعويذان وليستا من سُوَر القرآن، وكان يقول: لاتخلّطوا بالقرآن ماليس منه، وكان يحكّهما من المُصْحَف[٢].

ز ـ **التّحريف بالنّقص**: إمّا بقراءة النّقص، كما أثر عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ: «واللّيل إذا يغشى والنّهار إذا تجلّى والذّكَر والأُنْثى» بإسقاط «ماخلق»[٣]، وعن الأعمش أنّه كان يقرأ: «حم سق» بإسقاط «ع»، قيل: وهكذا قرأ ابن عبّاس[٤].

أو بزعم أنّ في النّصّ الحاضر سقطًا كان من القرآن فأُسقط، إمّا عن عمدٍ أو عن نسيانٍ، وهذا إمّا في حرف واحد أو كلمة أو جملة كاملة أو آية أو سورة كما زعم.

وكلّ ذلك ورد مأثورًا في أُمّهات الكتب الحديثيّة كالصّحاح السّتّ وغيرها حسبما أسلفنا إجماليًّا[٥]، وسنعرضها بتفصيلٍ.

الأمر الّذي ننكره أشدّ الإنكار، وهو الّذي وقع الكلام حوله في مسألة تحريف الكتاب، ولامجال لتغيير العبارة والقول: بأنّه من منسوخ التّلاوة أو منسيّها ـ كما التزم به بعض أئمّة أهل السّنّة ـ فإنّه من الالتواء في التّعبير، وتغيير العنوان لايغيّر من الواقع المعنون وهو موضع بحثنا في هذا الحقل...

القرآن ولغة التّحريف

لم يستعمل القرآن لفظ التّحريف في سوى معناه اللّغويّ، أي التّصرّف في معنى

← «وحكي لنا عنهم مالم نتحقّقه: أنّهم يزعمون أنّ سورة يوسف ليست من القرآن»، (راجع مقالات الإسلاميّين ١: ١٧٨).

١ ـ راجع المقالات ١: ١٧٨.

٢ ـ فتح الباري بشرح البخاريّ ٨: ٥٧١.

٣ ـ صحيح البخاريّ ٦: ٢١١، و٥: ٣٥.

٤ ـ مجمع البيان ٩: ٢١.

٥ ـ في الجزء الأوّل من التّمهيد.

الكلمة وتفسيرها على غير وجهها، المعبّر عنه بسوء التّأويل أو التّفسير بالرّأي، وهو تحريف معنويّ ليس سواه.

وقد أسبقنا الكلام عن قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [1] قوله: ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ أي بعد أن كان الكلام مستعملًا في معناه الحقيقيّ الظّاهر فيه بنفسه، أو المستقبل فيه بدلالة القرائن المعهودة، فجاء التّحريف بعد ذلك خيانة في أمانة الأداء والبلاغ. وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [2] تصريح بهذا المعنى، حيث التّحريف: إزاحة اللّفظ عن موضعه الّذي هو معناه.

وفي سورة البقرة: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَاعَقَلُوهُ﴾ [3] أي جاء تحريف المعنى إلى ماأرادوه، بعد علمهم بالمعنى الحقيقيّ المراد الّذي كان على خلاف مصالحهم فيما زعموا.

ومن ثمّ فهو من سوء التّأويل كما عبّر عنه الطّبرسيّ ومن قبله الشّيخ في «التّبيان». قال: فالتّحريف يكون بأمرين: بسوء التّأويل وبالتّغيير والتّبديل [4]، أي بتغيير لهجة الكلام بحيث يتغيّر المعنى بذلك، كما جاء في سورة آل عمران / ٧٨.

وقال الشّيخ محمّد عَبْدُه: من التّحريف تأويل القول بحمله على غير معناه الّذي وضع له، وهو المتبادر، لأنّه هو الّذي حملهم على مجاحدة النّبيّ ﷺ وإنكار نبوّته. ولايزالون يؤوّلون البشارات إلى اليوم [5]، أي المتبادر من لفظ التّحريف في هذه الآيات هو التّحريف بالمعنى، وكانت جرأتهم على هذا التّصرّف في تفسير البشارات هي الّتي مكّنَتْهم من مقابلة النّبيّ ﷺ بالإنكار والجحود.

---

١ ـ النّساء/٤٦، المائدة/١٣.

٢ ـ المائدة/٤١.

٣ ـ البقرة/٧٥.

٤ ـ التّبيان ٣: ٤٧٠.

٥ ـ المنار ٥: ١٤٠.

وقال **الزّمَخْشَريّ**: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ أي يميلونه عنها[١]، واللّفظ إذا لم يفسّر وفق ظاهره أو بحسب القرائن فقد أُميل عن موضعه.

والخلاصة: كان تحريف العهديْنِ الّذي أشار إليه القرآن إمّا بسوء التّأويل ـ أي التّصرّف في تفسيرهما بغير الحقّ، من غير أن يمسّوا يدًا إلى لفظ الكتاب ـ أو مع تغيير في لهجة التّعبير عند النّطق بالكتاب، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَمَاهُوَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٢].

لأنّ اللّفظ إذا لهج به على غير لهجته الأُولى لم يكن نفسه وإنّما هو غيره، وإنّما كانوا يعمدون إلى ذلك ذريعة لكتمان الحقيقة وإخفاء البشائر بمقدم نبيّ الإسلام ﷺ.

أمّا التّحريف بمعنى الزّيادة أو النّقصان أو تبديل الكلم إلى كلمات غيرها ـ الّذي هو معنى اصطلاحيّ ـ فلم يعهد استعماله في القرآن، حسبما عرفت.

ملخّص دلائلنا على دحض شبهة التّحريف

مانعرضه من مباحث في فصول قادمة هي الأهمّ من دلائلنا على إبطال مزعومة التّحريف، فكان يجب أن نقدّم خلاصة من تلك الأبحاث ليكون القارئ على بصيرة من الأمر، ويعرف مدى صلة هذه المسائل مع مسألة التّحريف حسب تسلسلها الفنّيّ، بلوغًا إلى النّتيجة المتوخّاة في نهاية المطاف...وقد لخّصناها في بنود:

١ـ بديهة العقل

إذ من بديهة العقل أنّ مثل القرآن الكريم يجب أن يسلم عن احتمال أيّ تغيير أو تبديل فيه، حيث إنّه كان الكتاب الّذي وقع ـ من أوّل يومه ـ موضع عناية أُمّةٍ كبيرةٍ

---

١ ـ الكشّاف ١: ٥١٦.

٢ ـ آل عمران/٧٨.

واعيةٍ، كانت تقدّسه وتعظّمه في إجلال وإكبار وحفاوة حاشدة. ولاعجب فإنّه المرجع الأوّل لجميع شؤونهم في الحياة الدّينيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة، فكان أساس الدّين ومبنى الشّريعة وركن الإسلام، وهو المنبع الأصيل لأُمّهات مسائل فروع الدّين وأُصوله. ومن ثمّ كان الجميع في حراسته والمواظبة على سلامته وبقائه مع الخلود، فياترى كيف يمكن لأهل الزّيغ والباطل التّناوش من هذا الكتاب العزيز الحميد؟!

هكذا استدلّ الشّريف المرتضى عَلَم الهُدى، والشّيخ الكبير كاشف الغطاء ...**[وذكر كما تقدّم عنهما]**.

٢ـ ضرورة تواتر القرآن

من الدّلائل ذوات الشّأن الدّاحضة لشبهة التّحريف هي مسألة «ضرورة كون القرآن متواترًا» في مجموعه وفي أبعاضه، في سُوَره وآياته، حتّى في جُمَلِه التّركيبيّة وفي كلماته وحروفه، بل وحتّى في قراءته وهجائه، على ماأسلفنا في بحث القراءات. وقلنا: إنّ الصّحيح من القراءات هي القراءة المشهورة الّتي عليها جمهور المسلمين، وقد انطبقت على قراءة عاصم برواية حَفْص.

وإذا كان من الضّروريّ لثبوت قرآنيّة كلّ حرف وكلمة ولفظ أن يثبت تواتره منذ عهد الرّسالة فإلى مطاوي القرون وفي جميع الطّبقات، فإنّ هذا ممّا يرفض احتمال التّحريف نهائيًّا، لأنّ ماقيل بسقوطه وأنّه كان قرآنًا يتلى إنّما نقل إلينا بخبر الواحد، وهو غير حجّة في هذا الباب حتّى ولو فرض صحّة إسناده.

إذن فكلّ ماورد بهذا الشّأن ـ بما أنّه خبر واحد ـ مرفوض ومردود على قائله.

وهكذا استدلّ آية الله جمال الدّين أبومنصور الحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّيّ (٧٢٦) في كتابه: «نهاية الوصول إلى علم الأُصول»: اتّفقوا على أنّ مانقل إلينا متواترًا من القرآن فهو حجّة... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وعلى غراره سائر المحقّقين من علماء الأُصول، كالسّيّد المجاهد محمّد بن عليّ الطّباطبائيّ يقول في كتابه: «وسائل الأُصول»: لاخلاف أنّ كلّما هو من القرآن يجب أن

يكون متواترًا في أصله وأجزائه، لأنّ العادة تقضي بالتّواتُر في تفاصيل أمثاله. والقرآن هو المعجز العظيم الّذي هو أصل الدّين القويم، فالدّواعي متوفّرة على نقل جمله وتفاصيله. فما نقل آحادًا ولم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن حتميًّا...[١].

والفقيه المحقّق المولى أحمد الأردبيليّ (٩٩٣) في «شرح الإرشاد» قال: بل يفهم من بعض كتب الأُصول أنّ تجويز قراءة ماليس بمعلوم كونه قرآنًا فسق، بل كفر. فكلّ ماليس بمعلوم أنّه يقينًا قرآن منفيّ كونه قرآنًا يقينًا...فقال بوجوب العلم بما يُقرأ قرآنًا أنّه قرآن، فينبغي لمن يجزم أن يقرأ قرآنًا تحصيله من التّواتر، فلابدّ من العلم...[ثمّ ذكر قوله وقول الحسينيّ العامليّ كما تقدّم عنهما]

٣ـ مسألة الإعجاز

ممّا يتنافى واحتمال التّحريف في كتاب الله هي مسألة الإعجاز المتحدّى به. وقد اعتبره العلماء من أكبر الدّلائل على نفي التّحريف.

أمّا احتمال الزّيادة، كما احتمله أصحاب ابن العَجْرَد من الخوارج، قالوا بزيادة سورة يوسف في القرآن، لأنّها قصّة عشق ولايجوز أن تكون وحيًا[٢]. وكما زعمه ابن مسعود بشأن سورتي المعوّذتين، كان يحكّهما من المُصْحَف ويقول: إنّهما عوذتان وليستا من القرآن[٣].

فهذا كلّه احتمال باطل، إذ يستدعي ذلك أن يكون باستطاعته البشريّة أن تقوم بإنشاء سورة كاملة تماثل سُوَر القرآن تمامًا، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[٤].

---

١ ـ بنقل صاحب الكشف (البرهان: ١٢٠ ـ ١٢١).

٢ ـ الملل والنّحل للشّهرستانيّ ١: ١٢٨.

٣ ـ فتح الباري لابن حَجَر ٨: ٥٧١.

٤ ـ الإسراء/٨٨.

وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾[١].

وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾[٢].

وقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[٣].

فهذا التّحدّي الصّارخ يبطل دعوى كلّ زيادة في سُوَر القرآن وآياته الكريمة.

وكذا احتمال التّبديل، فإنّ المتبدّل لايكون من كلامه تعالى وإنّما هو من كلام مبدّله. والكلام إنّما يسند إلى قائله إذا كانت مجموع الكلمات مستندة إليه لاالبعض دون البعض. إذن فاحتمال التّبديل ولو في بعض كلمات القرآن يبطل إسناد مجموع الكتاب إليه سبحانه وتعالى.

ومن ذلك تعلم فساد مازعمه الشّيخ النّوريّ ومن قبله السّيّد الجزائريّ، ومن لفّ لفّهما بشأن كثير من كلمات قرآنيّة، أنّها متبدّلات عمّا جاء في كلامه تعالى. زعموا من قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[٤] أنّها متبدّلة من «كنتم خير أئمّة...»[٥].

وزعموا من قوله: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾[٦]. أنّها متبدّلة من «فلمّا خرّ تبيّنت الإنس أن لو كانت الجنّ يعلمون الغيب».

ومن قوله: ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ...﴾[٧] ـ بفتح ياء المضارعة ـ أنّها متبدّلة من «يُعصرون...» بضمّ الياء بمعنى الإمطار.

وقوله: ﴿أُمَّةً وَسَطًا...﴾[٨] أنّها كانت «أئمّة وسطًا...».

---

١ ـ هود/١٣.

٢ ـ يونس/٣٨.

٣ ـ البقرة/٢٣.

٤ ـ آل‌عمران/١١٠.

٥ ـ منبع الحياة للجزائريّ: ٦٧.

٦ ـ سبأ/١٤.

٧ ـ يوسف/٤٩.

٨ ـ البقرة/١٤٣.

وقوله: ﴿يَالَيْتَنِى كُنْتُ تُرَابًا﴾[١] أنّها كانت «كنت ترابيًّا».

قالوا: ومثل هذا كثير[٢]. كلّ ذلك باطل، لأنّه ورد بخبر واحد، وهو غير حجّة في باب القطعيّات.

وهكذا التّبديل الموضعيّ يخلّ بنظم الكلام المبتنى عليه الإعجاز نظمًا وأُسلوبًا.

قالوا في قوله تعالى: ﴿اَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ اِمَامًا وَرَحْمَةً﴾[٣] أنّها متغيّرة من «ويتلوه شاهد منه إمامًا ورحمة ومن قبله كتاب موسى» قالوا: تقدّم حرف على حرف فذهب معنى الآية[٤] حسب زعمهم.

ومثله النّقص بإسقاط كلمة أو كلمات ضمن جملة واحدة، أنّها إذا كانت منتظمة في أُسلوب بلاغيّ بديع، فإنّ حذف كلمات منها سوف يؤدّي إلى إخلال في نظمها ويذهب بروعتها الأُولى، ولا يدع مجالًا للتّحدّي بها.

الأمر الّذي غفل عنه زاعمو التّحريف فجنوا جنايتهم بشأن قداسة القرآن الكريم.

زعموا إسقاط اسم الإمام أمير المؤمنينعليه السلام من مواضع من القرآن، ذهولًا عن أنّه لو أثبتناه في تلك المواضع لذهب عنها تلك الرّوعة الرّاهنة، في حين عدم الحاجة إلى ذكر الاسم، وإنّما هو بيان شأن النّزول لاغير.

قالوا: في قوله تعالى: ﴿يَاءَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَاأُنْزِلَ اِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَاِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[٥] ـ إنّ اسم عليّ أُسقط من قوله: «أُنزل إليك في عليّ»[٦]. وسنأتي على مزاعم من هذا القبيل في فصل قادم.

وأسخف مزعومة زعمها هؤلاء هي سقط أكثر من ثُلث القرآن ـ أي مايزيد على ألفي

---

١ ـ النّبأ/٤٠.

٢ ـ راجع فيما نسبوه إلى النُّعمانيّ، البحار ٩٠: ٢٦ ـ ٢٧ ط بيروت مؤسّسة الوفاء.

٣ ـ هود/١٧.

٤ ـ البحار ٩٠: ٢٦ ـ ٢٧.

٥ ـ المائدة/٦٧.

٦ ـ منبع الحياة للسّيّد نعمة الله الجزائريّ: ٦٧.

آية ـ من خلال آية واحدة هي آية القسط في اليتامى [١]، زعموا عدم تناسبها مع ذيلها في جواز نكاح النّساء مثنى وثلاث ورباع، فهناك زعموا سقطًا كثيرًا فيما بين الجملتين! [٢] هكذا ـ وبهذه العقليّة الهزيلة ـ حاولوا توجيه نظم الآية الموجود!

وخلاصة القول: إنّ زعم التّحريف سواء بالزّيادة أو النّقص أم بالتّبديل يتنافى وموضع القرآن البلاغيّ المعجز تنافيًا بيّنًا.

٤ـ آية الحفظ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [٣]

هذه الآية الكريمة ضمنت بقاء القرآن وسلامته عن تطرّق الحدثان عبر الأجيال. وهو ضمان إلٰهيّ لا يختلف ولا يتخلّف وعدًا صادقًا ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [٤].

وهذا هو مقتضى قاعدة اللُّطف: «يجب على الله تعالى ـ وفق حكمته في التّكليف ـ فعل ما يوجب تقريب العباد إلى الطّاعة وبعدهم عن المعصية». ولا شكّ أنّ القرآن هو عماد الإسلام وسنده الباقي مع بقاء الإسلام، وهو خاتمة الأديان السّماويّة الباقية مع الخلود، الأمر الّذي يستدعي بقاء أساسه ودعامته قويمة مستحكمة لا تتزعزع ولا تنثلم مع عواصف أحداث الزّمان. وأجدر به أن لا يقع عرضةً لتلاعب أهل البدع والأهواء. شأن كلّ سند وثيق يبقى، ليكون حجّة ثابتة مع مرّ الأجيال.

وهذا الضّمان الإلٰهيّ هو أحد جوانب إعجاز هذا الكتاب، حيث بقاؤه سليمًا على أيدي النّاس وبين أظهرهم، وليس في السّماء في البيت المعمور في حقائب مخبوءة وراء السّتور، ليس هذا إعجازًا، إنّما الإعجاز هو حفظه وحراسته في معرض عامّ وعلى ملأ الأشهاد.

فمن سفه القول ما عساه يقول أهل التّحريف: «إنّه تعالى يحفظ القرآن في الموضع

---

١ ـ النّساء/٣.

٢ ـ منبع الحياة: ٦٦.

٣ ـ الحِجْر/٩.

٤ ـ الرّعد/٣١.

الّذي أنزله فيه، كما كان محفوظًا في المحلّ الأعلى قبل نزوله. والقرآن إنّما نزل به جبرئيل على قلب سيّد المرسلين ليكون من المنذرين، فمحلّه الّذي أنزله تعالى فيه ووعد حفظه هو قلبه الشّريف، لاالصُّحُف والدّفاتر ولاغير صدره صلى الله عليه وآله من الضّمائر...»[١].

هذا وقد ذكر أهل التّفسير ـ بشأن نزول الآية ـ: أنّه صلى الله عليه وآله إنّما كان يخشى تلاعب أهل الأهواء بالقرآن من بعده، كما فعلوا بكتب الأنبياء السّالفين، فنزلت الآية تُطَمْئِنه على حفظه وحراسته عن تناوش الأعداء خلودًا مع الأبد[٢]، وقرينة السّياق أيضًا شاهدة على هذا المعنى.

والخلاصة: إنّ هذه الآية ضمان للرّسول وعهد من الله على أن يبقى هذا القرآن سليمًا ومحفوظًا عن تناوش الأيدي، سلامةً دائمةً وبقاءً مع بقاء الإسلام.

مضافًا إلى أنّ حكمة التّكليف تقضي أيضًا بهذا البقاء والسّلامة الأبديّة. ونظير هذه الطّمأنة كثير في آيات أُخرى.

منها: قوله تعالى: **﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ* اِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِءِينَ﴾**[٣].

كان صلى الله عليه وآله يخشى ممانعة أهل الكفر ومداخلتهم في الأمر، فيحولوا دون تأثير دعوته المباركة، فنزلت تأمينًا على بثّ الدّعوة وانتشارها رغم أُنوف المناوئين. ولم يكن صلى الله عليه وآله يخاف على نفسه، إنّما على دعوته إلى الإسلام من مناوشة جنود إبليس.

ومنها: قوله: **﴿يَاءَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَاأُنْزِلَ اِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَاِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**[٤].

لم يكن صلى الله عليه وآله يخشى على نفسه الكريمة إنّما على تأثير بلاغه، فربّما كان الإبلاغ

---

١ ـ راجع فصل الخطاب للشّيخ النّوريّ: ٣٦٠.

٢ ـ وقد أشار إليه المحدّث النّوريّ في فصل الخطاب: ٣٦١.

٣ ـ الحِجْر/٩٤ـ٩٥.

٤ ـ المائدة/٦٧.

بالوصاية وتعيين ابن عمّه عليّ عليه السلام خليفةً وأميرًا للمؤمنين من بعده ربّما أثار ضغائن القوم فينقلبوا على أعقابهم مرتدّين، فيهدر كلّ ماعمله لبناء الإسلام لحدّ ذاك.

ومن ثمّ جاءت الآية تؤمّنه على كَبْت ذوي الأحقاد دون أن يستطيعوا من مقابلته بشيء، فالمراد: عصمة دينه وشريعته من الزّعزعة والزّوال.

ومنها: قوله: ﴿وَمَاأَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَانَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللهُ مَايُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِهِ﴾[1].

لم يكن الأنبياء صلوات الله عليهم يتمنّون سوى ثبات شرائعهم وسَيطَرتها على الآفاق ودوام حكومتها عبر التّاريخ، ولكن أنّى ودسائس أبالسة الجنّ والإنس من الّذين يسعون في آياته معاجزين، لكن الحقّ ـ دائمًا ـ يعلو ولايُعلى عليه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾[2].

فينسخ الله ـ بلطفه الخفيّ ـ مايلقي جنود إبليس، ثمّ يحكم مباني شريعته، والله عليم حكيم. وهذا تأمين عامّ لثبات الدّين ودوام تأثير شرائع الله في الأرض.

ومنها: قوله: ﴿لَاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ* إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[3].

كان صلى الله عليه وآله إذا نزل عليه القرآن عجّل بقراءته حرصًا منه على ضبطه وحفظه دون أن ينساه أو يضيع، وذلك كان قبل أن ينتهي الوحي ببقيّة الآية أو السّورة الّتي كانت تنزل تباعًا، فنُهي صلى الله عليه وآله عن هذا الإسراع وضمن له الحفظ والبيان ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَاتَنْسَىٰ* إِلَّا مَاشَاءَ اللهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَايَخْفَىٰ﴾[4].

نقل الفرّاء عن بعضهم احتمال عود الضّمير في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إلى

---

١ ـ الحجّ/٥٢.
٢ ـ الأنبياء/١٨.
٣ ـ القيامة/١٦ ـ ١٩.
٤ ـ الأعلى/٦ـ٧.

محمّد ﷺ عوداً إلى معلوم بالحال، فيكون المعنى: وإنّا لمحمّد لحافظون، نظير قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾.

كما يحتمل عوده إلى القرآن، لأنّه الذّكر المذكور قبله، والمعنى: وإنّا للقرآن لحافظون أي راعون[1].

وقد أخذ المخالف من هذا الاحتمال والتّرديد ذريعة لنقض الاستدلال بالآية على صيانة القرآن من التّغيير والتّبديل[2].

لكن احتمال عود الضّمير إلى محمّد ﷺ احتمال غريب لامبرّر له بعد صلاحيّة اللّفظ لتعيين مرجع الضّمير. والفرّاء إنّما نقله نقلاً، ولم يعتمده ولاوجّهه بتوجيه. وآية العصمة لاصلة لها بآية الحفظ، فضلاً عمّا ذكرنا من رجوعها أيضًا إلى عصمة الشّريعة، وليس المقصود نفسه الكريمة بالذّات.

نعم، احتمل المخالف أن يكون المراد من الذّكر هو الرّسول ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ اَنْزَلَ اللهُ اِلَيْكُمْ ذِكْرًا* رَسُولاً يَتْلُوا عَلَيْكُمْ اٰيَاتِ اللهِ﴾[3]، وإطلاق الذّكر على النّبيّ ﷺ لكونه مذكّرًا!

غير أنّ المفسّرين ذكروا في توجيه هذه الآية أنّه من تقدير المحذوف، أي وأرسلنا رسولاً...إذ لو كان الرّسول بيانًا للذّكر، لما تناسب مع التّعبير بالإنزال.

هذا فضلاً عن أنّ آية الحفظ مسبوقة بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ اِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[4]، وهي تصلح قرينة على تعيين مراده تعالى من الذّكر في آية الحفظ

---

١ ـ وهذه لفظه في كتابه «معاني القرآن» ٢: ٨٥: «يقال: إنّ الهاء الّتي في «له» يراد بها القرآن. حافظون أي راعون. ويقال: إنّ الهاء لمحمّد ﷺ وإنّا لمحمّد لحافظون». هذا كلامه على إجماله نقلناه هنا مع شيء من التّوضيح.

٢ ـ فصل الخطاب: ٣٦٠.

٣ ـ الطّلاق/١٠ـ١١.

٤ ـ الحِجْر/٦.

بعدها، ولادليل على إرادة خلاف هذا الظّاهر [١].

هنا شبهة لابدّ من إيعازة إلى دفعها

قال الإمام الرّازيّ: احتجّ القاضي بآية الحفظ على فساد من يزعم أنّ القرآن قد دخله التّغيير، لأنّه لو كان الأمر كذلك لما بقي القرآن محفوظًا...

قال: وهذا الاستدلال ضعيف، لأنّه يجري مجرى إثبات الشّيء بنفسه، فالّذين يقولون بأنّ القرآن قد دخله التّغيير لعلّهم يقولون: إنّ هذه الآية من جملة الزّوائد الّتي أُلحقت بالقرآن... [٢].

قال سيّدنا الأُستاذ دام ظلّه: وحاصل الشّبهة أنّ مدّعي التّحريف يدّعي وجود التّحريف في نفس هذه الآية... **[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ، ثمّ قال:]**

قلت: وجه الكلام ـ في الاستدلال بهذه الآية ـ إلى أُولئك الفئات الشّاذّة المنتمية إلى الإسلام، ممّن يرى كتابه السّماويّ الخالد، الّذي نزل دستورًا للشّريعة ومعجزة باقية دليلًا على صحّة النّبوّة.

وهم: الحشويّة سَلَفًا وخَلَفًا من الجمهور، والأخباريّة المتأخّرة من الخاصّة. وهؤلاء إنّما وضعوا اليد على مواضع التّحريف ـ فيما زعموا ـ كآية الرّجم، وآية الرّضعات، وآية لايملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب، فيما روته الحشويّة... وآية الذّرّ «ألست بربّكم ومحمّد نبيّكم وعليّ إمامكم...»، فيما زعمه الجزائريّ وأذنابه...

أمّا الآيات المثبّتة في المُصْحَف الشّريف على ماتعارف عليه المسلمون عبر القرون، فهم معترفون بصحّتها وحيًا سماويًّا، ليس فيها زيادة أو تبديل في نصّها الرّاهن.

وعليه: فلايضرّ مذهبهم في التّحريف، إمكان الاستدلال بالموجود من الآيات الكريمة، ومن ثمّ لم نرهم في ردّ الاستدلال بالآية ونحوها عرضوا مسألة احتمال التّحريف، وإنّما تشبّثوا بتأويلات بعيدة غير ذلك، وماذاك إلّا لأجل إذعانهم بسلامة

---

١ ـ راجع البيان لسيّدنا الأُستاذ دام ظلّه: ٢٢٦.

٢ ـ التّفسير الكبير ١٩: ١٦١.

النّصّ الموجود.

إذن فلاموضع لهذه الشّبهة الّتي لم تعرض من قِبَل الخصم فضلًا عن غيره، وإنّما هي شبهة أثارتها ذهنيّة إمام المتشكّكين من غير أساس.

٥ ـ نفي الباطل عنه: ﴿ لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾[١].

هذه الآية أصرح دلالة من الآية الأُولى، فقد وعد تعالى صيانته من الضّياع وسلامته من حوادث الأزمان، مصونًا محفوظًا يشقّ طريقه إلى الأمام بسلام.

قوله: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾، الباطل: الفاسد الضّائع، أي لايعرضه فساد أو نقض لا في حاضره ولا في مستقبل الأيّام، وذلك لأنّه تنزيل من لدن حكيم عليم، وأنّ حكمته تعالى لتبعث على ضمان حفظه وحراسته مع أبديّة الإسلام. ﴿حَمِيدٌ﴾: من كان محمودًا على فعاله، فلايخلف الميعاد.

ويسبق هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[٢]، قرينة على أنّه ﷺ كانت تتضوّر نفسه الكريمة تلهّفًا على إمكان إبطال شريعته على يد أهل الفساد، إمّا في حياته أو بعد وفاته ﴿أَفَإِنْ مَاتَ اَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا﴾[٣]، وفي هذه الآية أيضًا تلميح إلى بقاء هذا الدّين وضمان سلامته عن كيد الأعداء.

وقد اعترف الخصم بأنّ مطلق التّغيير في القرآن يعدّ باطلًا وتنافيًا مع ظاهر الآية الكريمة، سوى أنّ المقصود غير هذا المعنى! قال: لأنّ المقصود هو البطلان الحاصل من تناقض أحكامه وتكاذب أخباره[٤].

قلت: لعلّه لم يتنبّه لموضع قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ والباطل الّذي يمكن

---

١ ـ فصّلت/ ٤٢.

٢ ـ فصّلت/٣٦.

٣ ـ آل‌عمران/١٤٤.

٤ ـ فصل الخطاب: ٣٦١.

إتيانه للكتاب هو تناول يد المحرّفين ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[١].

أمّا التّناقض والتّكاذب في أحكامه وإخباراته فهو من الباطل المنبعث من الدّاخل، وقد نفاه تعالى أيضًا بقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[٢].

ومن ثمّ أطبق المفسّرون على أنّ آية نفي الباطل هي من أصرح الآيات دلالةً على نفي احتمال التّحريف من الكتاب، فلاتناله يد مغيّرٍ أبدًا.

٦ـ العرض على كتاب الله

وأيضًا من الدّلائل على ردّ شبهة التّحريف هي مسألة عرض الأحاديث على كتاب الله، فما وافق فهو صادق وماخالف فهو كاذب. قال الصّادق عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ على كلّ حقّ حقيقة وعلى كلّ صواب نورًا، فما وافق كتاب الله فخذوه وماخالف كتاب الله فدعوه»[٣].

الأمر الّذي يتنافى تمامًا مع احتمال التّحريف في كتاب الله، وذلك من جهتين:

الجهة الأُولى ـ أنّ المعروض عليه يجب أن يكون مقطوعًا به، لأنّه المقياس الفارق بين الحقّ والباطل، ولاموضع للشّكّ في نفس المقياس.

إذن فلو عرضت روايات التّحريف على نفس ماقيل بسقوطه لتكون موافقة له، فهذا عرض على المقياس المشكوك فيه، وهو دور باطل، وإن عرضت على غيره فهي تخالفه، حيث قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

الجهة الثّانية ـ أنّ العرض لابدّ أن يكون على هذا الموجود المتواتر لدى عامّة المسلمين، لما ذكرناه ـ في الجهة الأُولى ـ من أنّ المقياس لابدّ أن يكون متواترًا مقطوعًا به. وروايات التّحريف إذا عرضت على هذا الموجود بأيدينا كانت مخالفة له، لأنّها تنفي

---

١ ـ الحِجْر/٩١.

٢ ـ النّساء/٨٢.

٣ ـ الكافي ١: ٦٩ باب الأخذ بالسّنّة وشواهد الكتاب.

سلامة هذا الموجود، وتدلّ على أنّه ليس ذلك الكتاب النّازل على رسول الله ﷺ، وهذا تكذيب صريح للكتاب ومخالفة عارمة مع القرآن...[**ثمّ ذكر قول المحقّق الكَرَكيّ وبحر العلوم، كما تقدّم عنهما، فقال:**]

لكن زعم المحدّث النّوريّ أن لامنافاة بين أخبار العرض ووقوع التّحريف في القرآن! قال: لأنّ الأمر بالعرض على كتاب الله صدر من رسول الله ﷺ حال حياته، أمّا وقوع السّقط والتّبديل فإنّما حصل بعد وفاته.

قال: إنّ ماورد عنه ﷺ في ذلك لاينافي ماورد في التّغيير بعده.

وقال أيضًا: إنّ ماجاء من ذلك عن النّبيّ ﷺ فهو أقلّ قليل، ولامنافاة بينه وبين ورود التّحريف عليه بعده، وعدم التّمكّن من امتثال أمره ﷺ [1].

وهذا كلام غريب، إذ أحاديث العرض لايختصّ صدورها عن الرّسول، بل نطق بها ـ دستورًا عامًّا ـ الأئمّة المعصومون بعده أيضًا.

ثمّ إنّ النّبيّ ﷺ إنّما قال ذلك خشية وفور الكذّابة بعده، فبيّن للأُمّة على طول الدّهر معيارًا يقيسون عليه السّليم من السّقيم من أحاديثه المنسوبة إليه، وليس علاجًا مؤقّتًا خاصًّا بحال حياته صلوات الله عليه.

٧ـ نصوص أهل البيت عليهم السلام

لدينا وفرة من أحاديث مأثورة عن أهل البيت عليهم السلام تنصّ على صيانة القرآن من التّحريف، إمّا تصريحًا أو تلويحًا، وأنّه مصون عن التّغيير نصًّا، لم ينله مسّ سوء أصلًا، وإن نالته الأيدي الأثيمة تأويلًا وتفسيرًا بغير حقّ. وإليك منها:

١ـ جاء في رسالة الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده...» [2].

---

١ ـ فصل الخطاب: ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

٢ ـ رواها ثقة الإسلام الكلينيّ بإسناد صحيح في روضة الكافي ٨: ٥٣ رقم ١٦.

وهذا تصريح بأنّ الكتاب العزيز لم ينله تحريف في نصّه «أقاموا حروفه»، وإن كانوا قد غيّروا من أحكامه «حرّفوا حدوده».

والمراد من «تحريف الحدود» هو تضييعها، كما ورد في الحديث: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده...»[1].

وعليه؛ فالمراد من إقامة الحروف هو حفظها عن التّغيير والتّبديل، كما في هذا الحديث أيضًا.

٢ـ صحّ عن أبي بصير قال: سألت الإمام الصّادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿**أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**...﴾[2]، ومايقوله النّاس: ماباله لم يسمّ عليًّا وأهل بيته؟ قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصّلاة ولم يسمّ لهم ثلاثًا ولاأربعًا، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الّذي فسّر لهم ذلك...[3]

فقد قرّر عليه السلام أنّه لم يأت ذكرهم في الكتاب نصًّا، وإن كانوا مقصودين بالذّات من عمومات واردة في القرآن كثيرًا. ففي القرآن كثير من الآيات تهدف التّنويه بشأن الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام، والقرائن الحافّة شاهدة بذلك، وقد نبّه عليه الرّسول في كثير من المواقف، أوّلها حديث يوم الإنذار وانتهت بحديث الغدير...والآيات في جميع هذه الموارد عدد كبير، جمع أكثرها الحاكم الحَسْكانيّ في «شواهد التّنزيل».

٣ـ أحاديث الفَساطيط، تضرب بظَهْر الكوفة عندما يظهر الحجّة المنتظر، يعلّمون النّاس القرآن، يخالف القرآن الحاضر في تأليفه، لافي شيء آخر...

فقد روى الشّيخ المفيد ـ برواية جابر ـ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «إذا قام قائم آل محمّد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلّم النّاس القرآن، على ماأنزل الله فأصعب مايكون على

١ ـ أُصول الكافي ٢: ٦٢٧ رقم ١.

٢ ـ النّساء/٥٩.

٣ ـ أُصول الكافي ١: ٢٨٦.

من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التّأليف»[١]. وبمعناه روايات أُخر[٢].

وقد ذكرنا في وصف مُصْحَف عليّ عليه السلام: أنّه كان على أتمّ تأليف، وفق ماأنزل الله الأوّل فالأوّل، لم يشذّ عنه شيء من ذلك، وقد ورثه الأئمّة يدًا بيد حتّى يظهره الله على يد وليّه صاحب الأمر، عجّل الله تعالى فرجه الشّريف[٣].

فقد علّل عليه السلام صعوبة حفظه ذلك اليوم بأنّه يخالف التّأليف (التّرتيب) المعهود، فلو كانت هناك مخالفة أُخرى لبيّنها أيضًا، الأمر الّذي يدلّ على أنّه لامخالفة في ماسوى التّأليف إطلاقًا.

٤ـ وروى ابن فُضَيل عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[٤]. قال عليه السلام: يريدون ليُطفئوا ولاية أميرالمؤمنين عليه السلام بأفواههم! قلت: والله متمّ نوره؟ قال: متمّ الإمامة، لقوله عزّ وجلّ: ﴿فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾[٥].

قلت: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[٦]. قال عليه السلام: ليظهره على الأديان عند قيام القائم عجّل الله فرجه، لقوله عزّ وجلّ: (والله متمّ نوره ولو كره الكافرون، بولاية عليّ عليه السلام).

قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل، وأمّا غيره فتأويل[٧].

فقد فسّر الإمام عليه السلام نور الله في الأرض بالولاية الّتي هي امتداد لولاية الله في الأرض، واستشهد بالآية من سورة التّغابن، فإنّ في اتّباع الشّريعة النّازلة من عند الله

---

١ ـ الإرشاد: ٣٦٥ (ط نجف)، والبحار ٥٢: ٣٣٩ رقم ٨٥.

٢ ـ بحار الأنوار ٥٢: ٣٦٤ رقم ١٣٩، ١٤٠، ١٤١.

٣ ـ الكافي ٢: ٦٣٣ رقم ٢٣، والرّوايات بهذا المعنى كثيرة.

٤ ـ الصّفّ/٨.

٥ ـ التّغابن/٨.

٦ ـ الصّفّ/٩.

٧ ـ الكافي ١: ٤٣٢ رقم ١٩.

دخولًا في ولاية الله الممتدّة في ولاية الأئمّة المعصومين خلفاء الرّسول صلوات الله عليه وعليهم، حبل ممدود من السّماء إلى الأرض.

فاستغرب الرّاوي هذا التّفسير العجيب للآية، ممّا لم يسمعه ولم يتحدّث به أحد. فقال: هل هذا هو شأن نزول الآية؟ وبهذا المعنى نزلت الآية؟ فأجابه الإمام: نعم، هذا هو تفسيرها الصّحيح، وأمّا سائر التّفاسير فهي تأويلات لامستند لها.

والشّاهد: أنّه رفض أن يكون مابيّنه جزءً من الآية ـ كما حسبه أهل القول بالتّحريف[1] ـ وإنّما هو تفسير من النّمط الأرقى الّذي لايعلمه سوى الرّاسخين في العلم من آل بيت الرّسول صلوات الله عليهم، وأمّا غيره فتخرّص وتأويل من غير دليل.

٥ ـ وفي ذيل الحديث: قلت: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾[2]، قال: بولاية عليّ عليه السلام تنزيلًا. قلت: هذا تنزيل؟ قال نعم، ذا تأويل...[3].

وهذا صريح في إرادة التّفسير من التّنزيل، تفسيرًا يشبه التّأويل، ومن ثمّ فهذا الحديث كسابقه حاكم على كلّ مزعومات أهل القول بالتّحريف. ويوضّحه أيضًا الحديث التّالي:

٦ ـ روى عمّار السّاباطيّ عن الإمام الصّادق عليه السلام قال: قال تعالى بشأن عليّ عليه السلام قال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾[4] أنّ محمّدًا رسول الله، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنّ محمّدًا رسول الله، ويزعمون أنّه ساحر كذّاب ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾[5]. ثمّ قال عليه السلام: هذا تأويله ياعمّار[6].

وهذا الحديث قد أوضح من تلك الزّيادات الّتي كانت قد تذكر خلال قراءات

---

١ ـ راجع فصل الخطاب: ٣٣٤.

٢ ـ الدّهر/٢٣.

٣ ـ الكافي ١: ٤٣٥.

٤ ـ الزّمر/٩.

٥ ـ الزّمر/٩.

٦ ـ الكافي ١: ٤٣٢ ـ ٤٣٣ رقم ٩١.

الأئمّة عليهم السلام إنّما هي زيادات تفسيريّة لغرض تأويل الآية إلى أوجه دلالتها، وليس كما زعمه أهل التّحريف!

٧ـ زاد الصّدوق روايات دلّت ـ دلالة التزاميّة ـ على كمال سُوَر القرآن من غير نقص فيها، وكذا على كمال القرآن من غير نقص فيه.

ومنها ـ مادلّ على ثواب قراءة كلّ سورة، والنّهي عن القِران بين السّورتين، وثواب ختم القرآن، والنّهي عن ختم القرآن بأقلّ من ثلاثة أيّام...

فلو كانت في السُّوَر نقص لما أمكن قراءتها، أو القِران بين السّورتين؛ إذ على ذلك الفرض كان المقروء بعض السّورة، وكان القِران بين أبعاض السّورتين، والثّواب على ختم القرآن دليل على إمكان ختمه، أي تلاوة آياته وسُوَره أجمع، وهكذا.

وهذه الرّوايات على كثرتها لو أضفناها إلى ماسبق من روايات العرض وماتقدّم من نصوص مأثورة بشأن الكتاب العزيز، فضلًا عن الأحاديث الآمرة بالرّجوع إلى القرآن والأخذ بما فيه، فإنّ ذلك قد ينوف على آلاف من الأحاديث المعتبرة الواردة بشأن صيانة القرآن من التّحريف. (١٣ ـ ٥٧)

شهادات ضافية بنزاهة موقف أعلام الإماميّة عن القول بالتّحريف

هناك شهادات من أعلام التّحقيق من أهل السّنّة بشأن نزاهة مواقف علماء الشّيعة الإماميّة تجاه مسألة التّحريف. ومن درس بحوث أعلام الطّائفة في مختلف شؤون الدّين، ولاسيّما فيما يمسّ جوانب كتاب الله العزيز الحميد، يجد نظرتهم المشرّفة بشأن هذا الكتاب، كما يجدهم أحرص النّاس على حفظه وحراسته والدّفاع عن قدسيّته طول عهد الإسلام، فأجدر بهم أن يتبرّأوا من سخف القول بالتّحريف الّذي هو مسّ بكرامة القرآن، وحطّ من شأن أقدس شيء في حياة الأُمّة، وعلى رأسها علماء الطّائفة الّذين هم رهن إرشادات الأئمّة المعصومين عليهم السلام.

وإليك نماذج من تلكم الشّهادات الضّافية:

هذا أبوالحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ (رأس الأشاعرة) تراه يجعل من أبناء الشّيعة (وقد سمّاهم الرّوافض) فريقين:

الفريق الأوّل ـ فريق هم أصحاب الظّواهر، ممّن لاعمق لهم في تفكير ولاباع لهم في مجالات البحوث النّظريّة[1]، يزعمون أنّ القرآن قد نقص منه استنادًا إلى لفيف روايات يروونها بهذا الشّأن، ممّا لاقيمة لها عند المحقّقين، وإنّما أخذها هؤلاء على علّاتها، نظير إخوانهم الحشويّة من أبناء السّنّة...

والفريق الثّاني ـ وهم المحقّقون من أهل النّظر والاستنباط ـ ممّن بنوا أُسس الشّريعة على قواعد العقل والحكمة الرّشيدة، وأشادوا من مباني العدل، وقالوا بضرورة تحكيم الإمامة بعد انقضاء عهد النّبوّة، هؤلاء يرفضون احتمال كلّ تغيير أو تبديل، لابنقص ولابزيادةٍ ولابتجويزٍ، رفضًا باتًّا، وأنّ القرآن باقٍ كما هو على ماأنزله الله على رسوله ﷺ، لم يغيّر ولم يبدّل ولازال عمّا كان عليه ... **[ثمّ ذكر قول الأشعريّ كما تقدّم عنه]**

هذا كلام أكبر زعيم من زُعماء الفكر الإسلاميّ في مَطْلع القرن الرّابع الهجريّ (توفّي سنة ٣٣٠)، يشهد بوضوح أنّ الأعلام المحقّقين من علماء الشّيعة الإماميّة يرفضون القول بالتّحريف في جميع أشكاله، فمن ذا ياترى يمكنه نسبة هذا القول إليهم إلّا أن يكون تائهًا في ضلال؟!

وللسّيّد شرف الدّين العامليّ بحث لطيف في سلامة القرآن من احتمال التّحريف، يعاتب فيه أُولئك الّذين تسرّعوا في قذف التّهم الشّعواء إلى أُمّة أبرياء، وأخيرًا يقول: والباحثون من أهل السّنّة يعلمون... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول الهنديّ كما تقدّم**

---

[1] ـ هم فئة متشعّبة عن جماعة محدّثي الشّيعة في عصر متأخّر، وسمّوا أنفسهم بالأخباريّة، وسمّهم بذلك علَمهم الشّاخص الجزائريّ في رسالته (منبع الحياة: ٣٢ ط بغداد). ومن أبرز سماتهم التّزمّت والقشريّة، وحشد الحقائب بالنّقول والحكايات حشدًا بلاهوادة، على غرار إخوانهم الحشويّة النّوابت من الحنابلة، على حدّ تعبير القاضي عبد الجبّار في شرحه للأُصول الخمسة: ٥٢٧.

عنه، فقال:]

ومن الأساتذة المعاصرين «الدّكتور محمّد عبد الله دَرّاز» أيضًا يشهد بنزاهة ساحة الشّيعة الإماميّة عن القول بالتّحريف...**[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول المدنيّ والتّيجانيّ كما تقدّم عنهما، فقال:]**

هذا ماعرفت من شهادات ضافيةٍ بنزاهةِ موقف علماء الإماميّة من مسألة التّحريف، وأنّه لم يذهب إلى ذلك أحد من أعلامهم المحقّقين سوى الشِّرذمة القليلة ممّن لااعتداد بهم في الأوساط الشّيعيّة المعروفة، نظير الحشويّة من نقلة الحديث الّذين لاموضع لهم يذكر في أوساط أهل السّنّة المعروفين.

وهذا أمر معروف لاغبار عليه، ولاتصحّ نسبة شيء إلى فريق مالم يعتقده أعلامهم الشّاخصون. ومن ثمّ فلعلّ الأمر قد اشتبه على بعض المؤلّفين في نسبة هذا القول إلى الشّيعة رميًا بلاهدف.

هذا ابن حَزْم الظّاهريّ تراه يرمي الشّيعة بوجه عامٍّ بتهمة القول بالتّحريف ـ حاشا الشّريف المرتضى وصاحبيه ـ يقول فيما يقول: ومن قول الإماميّة كلّها قديمًا وحديثًا: إنّ القرآن مبدّل زيد فيه ماليس فيه، ونقص منه كثير، وبدّل منه كثير، حاشا عليّ بن الحسين المرتضى عَلَم الهُدى وكان إماميًّا يظاهر بالاعتزال، مع ذلك فإنّه كان ينكر هذا القول ويكفّر من قاله، وكذلك صاحباه أبويعلى ميلاد الطّوسيّ وأبوالقاسم الرّازيّ[1].

ولَيْتَه سَمّى القائلين بالتّحريف من الشّيعة؛ إذ ليس مذهب الشّيعة (القائلين بالإمامة والمعتقدين بأصل العدل) سوى الطّريقة الّتي مشى عليها السّيّد وشيخه المفيد وزميله الطّوسيّ وأضرابهم من أعلام الطّائفة، فاستثناء هؤلاء الأمثال يعني استثناء رؤوس

---

١ ـ الفصل في المِلَل والنّحَل ٤: ١٨٢. وأبويعلى هو الشّريف محمّد بن الحسن بن حمزة الطّالبيّ، توفّي سنة ٤٦٣، وهو الّذي تولّى غسل الشّريف المرتضى. (طبقات أعلام القرن الخامس للطّهرانيّ: ١٢٧).

وأمّا أبوالقاسم الرّازيّ، فالظّاهر أنّه عليّ بن محمّد بن عليّ الخزّاز، صاحب كتاب «كفاية الأثر في النّصوص على الأئمّة الاثني عشر» (الطّبقات: ١٥٩، ومعالم العلماء: ٧١).

المذهب وأعيان الملّة، لأنّ المذهب والملّة إنّما يتمثّل فيهم لافي غيرهم من الشّراذمة!

وعلى غراره مشى الخيّاط المعتزليّ أبوالحسين عبد الرّحيم بن محمّد في كتابه: «الانتصار» الّذي وضعه ردًّا على ابن الرّاونديّ، فيه مواضع رمى فيها الشّيعة رميةً عشواء بتهمة القول بالتّحريف، ففي موضع من كتابه يزعم أنّ جماعة من الشّيعة تنسب الأُمّة إلى أنّها تصدّت إلى القرآن فنقصت منه وزادت فيه، ويتكرّر منه ذلك في كتابه[1].

ولم ندر من هم الجماعة المنتمية إلى الشّيعة، إنّما ندري أنّه لم يذهب إلى القول بالزّيادة في القرآن أحد من الشّيعة من أيّ الفئات منهم، على ماعرفت من كلام الطّبرسيّ بالإجماع على عدم الزّيادة إطلاقًا.

وليس هذا غريبًا من مثله، إنّ الغريب ماصدر من القاضي عبد الجبّار بن أحمد من رؤساء المعتزلة المرموقين.

قال ـ عند كلامه عن أنحاء الخلاف في القرآن الكريم ـ: منها خلاف جماعة من الإماميّة الرّوافض، الّذين جوّزوا في القرآن الزّيادة والنّقصان، وقالوا: إنّه كان على عهد رسول الله ﷺ أضعاف ماهو موجود فيما بيننا، وحتّى قالوا: إنّ سورة الأحزاب كانت بحمل جمل، وإنّه قد زيد فيه ونقص وغيّر وحرّف، وماأُتوا في ذلك إلّا من جهة الملحدة الّذين أخرجوهم من الدّين من حيث لايعلمون[2].

قلت: هذا الرّمي المفترى من مثل هذا العالم المحقّق غريب جدًّا، وقد صحّ المثل المعروف: الجواد قد يَكْبو، والصّارم قد يَنْبو!

على أنّ القول بزيادة سورة الأحزاب عمّا عليه الآن هو المعروف عن كبار أهل السّنّة المعروفين، وقد عرفت نسبة ذلك من ابن حزم الظّاهريّ إلى أُبيّ بن كعب، زاعمًا صحّة

١ ـ الانتصار: ١٦٤، تحقيق د. نيبرج. ط: مصر ١٩٢٥ م ـ ١٣٤٤، وراجع الصّفحات ٦، ١٠٦، ١٠٧و١٥٩ منه.

٢ ـ شرح الأُصول الخمسة: ٦٠١.

الإسناد إليه كالشّمس لامغمز فيه[١]. كيف ياترى خفي ذلك على القاضي ونسبه إلى الشّيعة الأبرياء!... [ثمّ ذكر قول ابن طاووس ردًّا على الجُبّائيّ، كما تقدّم عنه، فقال:]

تلك أُمّة قد خَلَتْ لها ماكسبت وعليها مااكتسبت، ولكن ماأبدل أقوام حاضرة ومتحضّرة تتابع أقوامًا بائدة وبالية، يتابعون أسلافهم تقليدًا أعمى ومن غير هوادةٍ ﴿قَالَ مُتْرَفُوهَا اِنَّا وَجَدْنَا اٰبَاءَنَا عَلىٰ اُمَّةٍ وَاِنَّا عَلىٰ اٰثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾[٢]، فيرمون أُمّة كبيرة إسلاميّة عريقة بما هم منه براء.

هذا (الأُستاذ الرّافعيّ) وهو كاتب قدير نراه قد لهج مالاكه سلفه المفتري (ابن حَزْم الظّاهريّ) في رمي الشّيعة الإماميّة بالقول بالتّحريف، افتراءً عليهم ناشئًا من عصبيّة عَمْياء ﴿فَاِنَّهَا لَاتَعْمَى الْاَبْصَارُ وَلٰكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِى فِى الصُّدُورِ﴾[٣].

أُنظر إلى هَذْر هذا الأُستاذ النّاقد: أمّا الرّافضة ـ أخزاهم الله ـ فكانوا يزعمون أنّ القرآن بدّل وغيّر، وزيد فيه ونقص فيه، وحرّف عن مواضعه، وأنّ الأُمّة فعلت ذلك بالسّنن أيضًا. وكلّ هذا من مزاعم شيخهم وعالمهم (هِشام بن الحَكَم) لأسباب لامحلّ لشرحها هنا، وتابعوه عليها جهلًا وحماقةً[٤].

وكلّ كلمة من تعابيره هذه كذب فظيع وفِرْية شنيعة، وإنْ شئت فقل: كلّها مسبّات وشتائم لاذعة، لاتليق بقلم كاتب أديب له شأن في أُمّته وبلاده، اللّهمّ إلّا إذا استحوذ عليه الشّيطان فأنساه ذكر الله، والعياذ بالله ولاحول ولاقوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

هذر المستشرقين الأجانب

لو كان المسلمون أخذوا بحرمة أنفسهم فلم يعملوا في تفريق كلمتهم وتمزيق وحدتهم الشّاملة، لما استطاع عدوّهم الغدور استغلال الفجوة الحاصلة فيما بينهم فيعمل

---

١ ـ راجع المقدّمة، عن كتابه المحلّى ١١: ٢٣.

٢ ـ الزّخرف/٢٣.

٣ ـ الحجّ/٤٦.

٤ ـ إعجاز القرآن: ١٤٢، هامش رقم ٢.

في توسيعها، وتغليظ التّهم الّتي وجّهها بعضهم إلى بعض.

إنّ سفاسف أمثال ابن حَزْم في غابر الأيّام، وشتائم أمثال الرّافعيّ في العهد الحاضر، هي الّتي جرّأت أُولئك الأباعد وأفسحت لهم المجال لقذف التّهم إلى طوائف المسلمين، ولاسيّما بشأن أقدس شيء في حياة المسلمين القرآن العظيم، فيجعلوه عُرضة لسهامهم السّامّة على حساب الجدل المسيحيّ العتيد.

هذا المستشرق العلّامة الشّهير «إجنتس جُولْد تِسيهِرْ» في كتابه: «مذاهب التّفسير الإسلاميّ» يحاول بكلّ جهده الحطّ من قيمة نصّ الوحي الإلٰهيّ المعجز القرآن الكريم، ويأخذ من ظاهرة اختلاف القراءات ذريعة لإثبات وجود الاختلاف في نصّ الوحي النّازل من السّماء، بما يوجب سلب الثّقة عن النّصّ الأصل، فيما زعم!

يقول في مفتتح كتابه: فلايوجد كتاب تشريعيّ اعترفت به طائفة دينيّة اعترافًا عَقَديًّا على أنّه نصّ منزل أو موحى به، يقدم نصّه في أقدم عصور تداوله، مثل هذه الصّورة من الاضطراب وعدم الثّبات، كما نجد في نصّ القرآن[١].

ولم يدر المسكين أنّ مسألة اختلاف القراءات لاتمسّ مسألة تواتر نصّ القرآن الموحّد المحتفظ به لدى جمهور المسلمين، يتوارثونه جيلًا عن جيل من غير اختلاف. وقد أسبقنا ـ في مبحث القراءات ـ اتّفاق كلمة الأئمّة على أنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر، لايمسّ أحدهما الآخر.

الأمر الّذي ليس ينبغي لأهل التّحقيق الذّهول عنه، ولعلّه تجاهل خبيث!

ثمّ نراه يعرّج على مسألة أُخرى ذات خطورة بالغة في حياة المسلمين، هي: مسألة التّحريف، ولعلّه من وراء ذلك يحاول الغضّ من شأن هذا الكتاب العزيز من جانب آخر.

إنّه يحاول إثبات القول به ناسبًا له إلى أعظم طائفة عَريقة في الإسلام، ذات قِدَم وقَدَم في تشييد أركانه ونشر أحكامه، ولاسيّما العمل في خدمة القرآن وتفسيره وتبيينه، هم شيعة آل بيت الرّسول ﷺ والسّائرون في ضوء تعاليمهم.

---

١ ـ مذاهب التّفسير الإسلاميّ: ٤.

فإذ كان أمكنه إثبات القول منهم ـ وهم أمسّ النّاس بالقرآن والإسلام ـ فقد ساعده الحظّ في رمي هذا الكتاب بالوَهْن والحطّ من شأنه. هكذا حسب حسابه ولكن خاب ظنّه، ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾[1].

يقول في افتراءاته المصطنعة: إنّه وإن كان الشّيعة قد رفضوا الرّأي الّذي ذهبت إليه طائفة متطرّفة منهم من أنّ القرآن المأثور لايمكن الاعتراف به مصدرًا للدّين[2]، فإنّهم قد تشكّكوا على وجه العموم منذ ظهورهم في صحّة صياغة النّصّ العُثمانيّ، لأنّه يشتمل على زياداتٍ وتغييراتٍ هامّةٍ بالنّسبة إلى الّذي جاء به محمّدﷺ، كما استؤصلت فيه أيضًا من جانب آخر قِطَع هامّة من القرآن الصّحيح بالإبعاد والحذف.

قال: ويسود الميل عند الشّيعة ـ على وجه العموم ـ إلى أنّ القرآن الكامل الّذي أنزله الله كان أطول كثيرًا من القرآن المتداول في جميع الأيدي.

ويضيف قائلًا: إنّهم يعتقدون من سورة الأحزاب وهي تشتمل على ٧٣ آية أنّها كانت تعدل سورة البقرة المشتملة على ٢٨٦ آية. وسورة النّور تشتمل على ٦٤ آية كانت تحتوي على أكثر من ١٠٠ آية. وسورة الحِجْر ٩٩ آية، كانت ١٩٠ آية.

وزاد شناعةً قوله: وحديثًا وجدت في مكتبة «بانكيبور» بالهند نسخة من القرآن تشتمل على سُوَرٍ ساقطة من مُصْحَف عُثمان، منها: سورة نشرها «جارسان دي تاسي» وهي سورة النّورَيْن (٤١ آية)، وسورة أُخرى شيعيّة ذات سبع آيات، وهي سورة الولاية. وكلّ هذه الزّيادات الشّيعيّة نشرها «كلير تدال» باللّغة الإنجليزيّة.

قال: وكلّ ذلك يدلّ على استمرار افتراض الشّيعة حصول نقص غير قليل في نصّ

---

١ ـ الطّور/٤٢.

٢ ـ لعلّه يقصد مانسب إلى الأخباريّة المتأخّرة من القول بعدم حجّيّة ظواهر الكتاب وعدم إمكان الاستناد إليها لفهم أحكام الشّريعة. ولكنّا أوعزنا ـ في مباحثنا عن التّفسير والمفسّرين ـ أنّ هذه النّسبة مفتعلة، وليس من فقهاء الأُمّة من يذهب إلى هذا الرّأي الغريب إطلاقًا. لافي حشويّة العامّة ولافي الأخباريّة المتطرّفة، على حدّ تعبيرهم.

القرآن العُثْمانيّ بالنّسبة إلى المُصْحَف الأصليّ الصّحيح[1].

هذا، وقد جعل من كتابين منسوبين إلى الشّيعة، موضوعهما التّفسير ـ أحدهما على نهج التّأويل الصُّوفيّ، والآخر التّفسير بالمأثور ـ موضع دراسته لآراء الشّيعة ـ على وجه العموم ـ في التّفسير. في حين أنّهما لايمسّان عقائد الطّائفة، بل وساقطان ـ لديهم ـ عن درجة الاعتبار إلى حدٍّ ما.

أحدهما ـ كتاب «بيان السّعادة في مقامات العبادة» من وضع قُطْب من أقطاب الصّوفيّة، هو: سلطان محمّد بن حيدر البيدختيّ الكُنابادي، زعيم فرقة «نعمة اللّٰهيّ» الملقّب ـ في الطّريقة ـ بـ«سلطان علي شاه»، كان من مواليد سنة (١٢٥١ ـ هـ ـ ق)، وقد فرغ من تأليفه عام (١٣١١)، وطبع الكتاب لأوّل مرّة في طهران عام ١٣١٤، ونسخ الكتاب مبذولة يجدها الطّالب في عامّة المكتبات.

وهنا اشتبه الأمر على «جولد تسيهر» في موضعين:

أوّلًا ـ زعم أنّ تأليف الكتاب تمّ عام (٣١١هـ = ٩٢٣م)! ولعلّ رقم الألف كان مشوّهًا في نسخته فلم يحقّقه تمامًا!!

وثانيًا ـ حسب من اسم المؤلّف: سلطان محمّد بن حَجَر البجختيّ، بدلًا من محمّد بن حيدر البيدختيّ!!

الثّاني ـ فهو التّفسير الموسوم بتفسير القُمّيّ عليّ بن إبراهيم بن هاشم. لكنّه ـ حسبما يأتي ـ من صنع أحد تلامذته المعروف بأبي الفضل العَلَويّ (من هو؟) وأكثره خليط من تفاسير غيره، ولاسيّما تفسير أبي الجارود المعروف بالسّرحوب، رأس الجاروديّة من غُلاة الزّيديّة، وكان موضع إنكار الإمام الصّادق عليه السلام.

وعليه، فكيف ياترى يجعل مثل مستشرقنا العلّامة من مثل هذه الكتب السّاقطة عند الشّيعة وعند أئمّتها وعلمائها، موضع دراسته لفهم آرائهم في التّفسير؟!

---

١ ـ راجع كتابه: مذاهب التّفسير: صفحات ٢٩٣و٢٩٥و٣٠٤.

أتراه كان يجهل ذلك، أم كان يتجاهل؟ الله أعلم بسرائر القلوب! نعم ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾[1] صدق الله العليّ العظيم.

وهنا لابدّ من التّنبيه على أُمور:

أوّلاً ـ كيف نسب إلى الشّيعة بالذّات الاعتقاد بأنّ سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة؟ وكذا غيرها من السُّوَر الّتي عدّها في مزعومته؟

إنّ هذا الاعتقاد لم يوجد له أثر في كتب الشّيعة ورسائلهم، ولاهو معروف عنهم في مستندٍ وثيقٍ. إنّما المعروف والثّابت في كتب الصّحاح، نقله عن عُرْوة بن الزُّبَير ناسبًا له إلى خالته عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ زمن النّبيّ صلى الله عليه وآله مائتي آية، فلمّا كتب عُثمان المصاحف لم نقدر منها إلّا على ماهو الآن...[2]، وهكذا نسب إلى الصّحابيّ أُبيّ بن كعب[3] وحاشاه. فياترى كيف زوّر علّامتنا المستشرق ونسبه إلى الشّيعة زورًا!؟

ثانيًا ـ لماذا اختار لدراسته كتاب «بيان السّعادة» وحسبه من أقدم تفاسير الشّيعة، وزعمه قيد تاريخ ٣١١هـ أي قبل عشرة قرون فيما حسب. ثمّ حرّف في اسم مؤلّفه إلى ابن حَجَر البجختيّ، بما لايمكن تعرفته في تراجم الرّجال؟!

أتراه هل وقع ذلك من مثله ذهولاً وغفلةً، أم تجاهل الأمر قصدًا إلى تلبيسه على القُرّاء!؟

أترى محقّقًا مثله يقتصر على أرقام مشوّهة على صفحات كتاب، أم يثبّت الأمر في تراجم المؤلّفين والكتب، وهي مبذولة لديه في أيّ مكان، فلِمَ لم يراجعها واقتصر على أرقام غير مقروءة في الكتاب؟!

فلو كان راجع التّراجم، أو راجع النُّسَخ المطبوعة من الكتاب، لَوَجَد الأمر على

---

١ ـ النّور/ ٤٠.

٢ ـ أخرجه أبوعُبَيد بإسناده إلى عُروة...(الإتقان ٣: ٧٢)

٣ ـ أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ٥: ١٣٢. وظنّه ابن حَزْم من أصحّ الأسانيد لامَغْمز فيه. (المحلّى ١١: ٢٣٥).

خلاف ماحسبه.

وكان الكتاب من مؤلّفات القرن الرّابع عشر للهجرة لاالقرن الرّابع، ولكن عند ذلك لم يكن ليمكنه إثبات مقصوده الملتوي.

ثالثًا ـ هلّا يعلم مثله أنّ الذّوق الصّوفيّ يتنافى تمامًا مع عقيدة الشّيعة على وجه العموم، وأنّ علماء الشّيعة ـ على مختلف آرائهم في الفروع ـ فإنّهم متّفقون جميعًا على رفض النّظرات الصّوفيّة المستوردة من يونان القديم؟! أفلا يعلم ذلك، أم كان تجاهل الأمر لغرض لئيم؟!

إذن فكيف صحّ له أن يجعل كتابًا صوفيًّا، ألّفه قطب معروف من أقطاب الصّوفيّة، كيف يجعل مثل هذا الكتاب موضع دراسته، بصدد فهم عقائد الشّيعة المتبرّئين من الصّوفيّة وعقائدهم إطلاقًا؟!

رابعًا ـ كيف لم يدر أنّ الكتاب الآخر الّذي وضعه موضع دراسته، أي التّفسير المنسوب إلى عليّ بن إبراهيم القمّيّ، ليس من صنعه، وإنّما هو من صنع أحد تلاميذه المجهول الشّخصيّة لحدّ الآن. على أنّه مزيج ممّا نسب إلى القمّيّ ومن تفسير أبي‌الجارود الملعون على لسان الإمام الصّادق عليه السلام وتفاسير أُخرى أيضًا.

ألم يعلم ذلك، وعساه راجع «الذّريعة إلى معرفة تصانيف الشّيعة»[١]، ليعرف قيمة هذا الكتاب لدى علماء الشّيعة الإماميّة وسقوطه عن درجة الاعتبار وعن صلاحيّة الاستناد، حسبما يأتي.

وأخيرًا، فهلّا تستغرب أن يأتي كاتب إسلاميّ فيلحس ما لعقه الأجنبيّ الكافر، متابعةً عمياء ومن غير دراية! هو الشّيخ خالد عبد الرّحمان العَكّيّ المدرّس بإدارة الإفتاء العامّ بدمشق. يقول: ولعلّ أنشط الطّوائف في تفسير القرآن تفسيرًا مذهبيًّا أو سياسيًّا هم الشّيعة. وقد توسّعوا في ذلك وصارت لهم تفاسير خاصّة، وغالى البعض في هذا المجال

---

١ ـ تأليف المحقّق الشّيخ آغا بزرك الطّهرانيّ، وهو كتاب معروف ومبثوث في أقطار العالم الإسلاميّ وخارجه...

مغالاةً سيّئة.

ثمّ يأتي مثلًا بما رواه أبوالجارود الآنف، ويذكر أنّ أقدم تفسير شيعيّ هو تفسير جابر الجُعْفيّ، المتوفّى سنة ١٢٨، ثمّ يجيء تفسير «بيان السّعادة في مقام العبادة» للسّلطان محمّد بن حَجَر البجختيّ، وقد انتهى منه سنة ٣١١، وتفسير القمّيّ في القرن الرّابع، ثمّ تفسير أبي جعفر الطّوسيّ في عشرين جزءً...[1]

أمّا الجُعفيّ فقال عنه النّجاشيّ: «روى عنه جماعة غُمز فيهم وضُعّفوا...وكان في نفسه مختلطًا وقلّ مايورد عنه شيء في الحلال والحرام، له كتب منها التّفسير[2] وكانت نسخة جمع فيها مازعمه حديثًا عن الإمام أبي جعفر الباقرعليه السلام وليس تفسيرًا شاملًا. وعلى أيّ تقدير فهي كسائر النُّسخ القديمة البائدة، وقد أكل عليها الزّمان وشرب، ولايصحّ أن يجعل موضع دراسة اليوم، ولاسيّما مع هذا الوصف الّذي وصفه النّجاشيّ بشأنه!

وأمّا تفسير البجختيّ، فلايعدو تقليدًا لما ذكر المستشرق الآنف بلارويّة، وقد عرفت قيمة التّفسير المنسوب إلى القُمّيّ.

أمّا تفسير أبي جعفر الطّوسيّ، وهو تفسير «التّبيان»، وطبع في عشر مجلّدات، فهو تفسير حافل وشامل، ويعدّ من جلائل الكتب التّفسيريّة، وهو الأصل لبنية التّفسير الشّهير «مجمع البيان» للطّبرسيّ العظيم...

وهذان التّفسيران (التّبيان ومجمع البيان) يعدّان من أحسن كتب التّفسير الجوامع، ولم يغلب عليهما أيّ نزعة سياسيّة أو غيرها من نزعات هي بعيدة عن روح الإسلام.

توجيه كلام بما لايرضى صاحبه

تلك كانت مواقف علمائنا الأعلام المشرّفة بشأن الدّفاع عن قدسيّة القرآن الكريم،

---

١ ـ أُصول التّفسير وقواعده: ٢٤٩ ـ ٢٥٠ (ط بيروت).

٢ ـ رجال أبي العبّاس النّجاشيّ: ٩٣ في ترجمة جابر.

وكانت مواقف حاسمة وكلمات صريحة في رفض احتمال التّحريف. غير أنّ جماعة من أصحاب السّلائق المعوجّة ـ حيث لم يرقهم ذلك الدّفاع النّزيه ـ حاولوا توجيه كلماتهم إلى غير وجهها في تأويلات بعيدة.

فقد حاول الشّيخ النّوريّ تأويل صمود أقطاب الإماميّة في قولهم بعدم التّحريف إلى أنّها مماشاة مع الخصوم في ظاهر الأمر، أمّا العقيدة فعلى خلاف ظاهر المقال!!

قال: إنّ لكلام هؤلاء الأجلّاء تأويلًا غير ظاهر كلامهم، فإنّه صادر مجاراةً مع المخالفين أو سدًّا لباب الطّعن في الدّين!

قال ـ تعقيبًا على كلام الصّدوق الآنف ـ: والأولى توجيهه بما نوجّه كلام السّيّد والشّيخ وغيرهما من سائر المحقّقين الأعاظم[1]. وقال ـ في توجيه كلامهما ـ: إنّ طريقتهما المماشاة والمداراة مع المخالفين[2].

واستند ـ في هذا التّوجيه غير الوجيه ـ إلى رواية رواها الصّدوق في كتابه: «معاني الأخبار» أنّ عائشة قرأت: (حافظوا على الصّلوات والصّلاة الوسطى وصلاة العصر)[3]. وهكذا نقل عن الشّيخ أنّه ذكر في تفسيره: «التّبيان» قراءة ابن مسعود: (فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمّى)[4]. وعن السّيّد ـ في الشّافي ـ أنّه طعن على عُثمان إحراقه للمصاحف وإبطاله سائر القراءات[5]. واستنتج أخيرًا: إنّهم ذهبوا في مسألة التّحريف مذهب التّقيّة!

وذكر أنّ هؤلاء المشايخ الأربعة (الصّدوق والمفيد والمرتضى والطّوسيّ) خالفوا المذهب، وقد شاعت هذه المخالفة حتّى صارت مذهب الأُصوليّين من أصحابنا الإماميّة، واشتهر بينهم حتّى قال المحقّق الكاظميّ في شرح الوافية: إنّه حُكي عليه

---

١ ـ فصل الخطاب: ٣٢.

٢ ـ فصل الخطاب: ٣٤.

٣ ـ معاني الأخبار: ٣١٤ (ط نجف).

٤ ـ التّبيان ٣: ١٦٦.

٥ ـ فصل الخطاب: ٣٢ ـ ٣٤.

الإجماع.

قال النّوريّ: وبعد ملاحظة ماذكرنا تعرف أنّ دعوى الإجماع هنا جرأة عظيمة! قال: وكيف يمكن دعوى الإجماع بل الشّهرة المطلقة على مسألة خالفها جمهور القدماء وجلّ المحدّثين وأساطين المتأخّرين، بل رأينا كثيرًا من كتب الأُصول خالية عن ذكر هذه المسألة، ولعلّ المتتبّع يجد صدق ماقلنا[1].

أُنظر إلى هذا التّهافت الباهت، كيف يجعل من المشايخ الأربعة مخالفين للمذهب، وهم أساطينه وعلى عواتقهم رست قواعدها. فإن كانت لمذهب الحقّ طريقة فإنّهم مهّدوها وعبّدوها وأسّسوا معالمها، ولايعرف المذهب إلّا من قبلهم هم لاعن سواهم من أغيار!

والأغرب أنّه جعل جماعة الإماميّة أيضًا مخالفين للمذهب، ولاندري ماهذا المذهب الّذي اختصّ به هو وسائر الأخباريّين المساكين؟! وقد خالفهم جماعة الشّيعة الإماميّة من أُصوليّين والمتعهّدة من قدامى المحدّثين!

قوله: «جمهور القدماء» أراد بهم جماعة من أصحاب الحديث القدامى كالصّفّار (٢٩٠) والعيّاشيّ (٢٣٣) والنّعمانيّ (٣٦٠) وأضرابهم من أصحاب الكتب، وفيها روايات حسبها دالّة على التّحريف حسب فهمه. وسنبحث ـ في فصل قادم ـ إنّ رواية الحديث لاتكشف عن معتقد الرّاوي إطلاقًا، وماذلك إلّا تحميل في الرّأي يشبه الافتراء.

وكذا نسب إلى بني نوبخت[2] من متكلّمي الشّيعة قولهم بالتّحريف في مثل الكلمة أو الكلمتين ممّا لايضرّ بجانب الإعجاز، كقراءات ابن مسعود، وفي مثل قراءة بعضهم:

---

١ ـ نفس المصدر: ٣٤ ـ ٣٥.

٢ ـ بنو نوبخت بيت معروف من الشّيعة منسوبون إلى نوبخت الفارسيّ المنجّم: نبغ منهم كثير من أهل العلم والمعرفة بالكلام والفقه والأخبار والآداب، واشتهر منهم بعلم الكلام جماعة أشهرهم أبوسهل إسماعيل بن عليّ النّوبختيّ وأبومحمّد الحسن بن موسى النّوبختيّ، وكان لهم إلمام بالفلسفة وسائر علوم الأوائل. ومن هذه الجهة كانت لبعضهم مخالفات يسيرة في خصوص بعض المسائل مع سائر المتكلّمين من الإماميّة وأهل الفقه والحديث. (هامش أوائل المقالات: ٢).

«وسارعوا» وآخر: «سارعوا» بلاواو.

ومن الواضح أنّ ذلك يرجع إلى اختلاف القراءات ممّا لايمسّ حديث التّحريف، ولكنّ الغريق يتشبّث بكلّ حشيش!

وهكذا نسب إلى ابن شاذان (٢٦٠) أيضًا ذهابه إلى التّحريف، بحجّة أنّه في كتاب «الايضاح» انتقد على الجمهور رواياتهم بشأن ضياع كثير من القرآن، كحديث داجن البيت، وحديث رجم الشّيخ والشّيخة، وحديث جوف ابن آدم وماشاكل، المستلزم تحريفًا في الكتاب العزيز! فقد أنكر على أهل الحشو في روايتهم مايتنافى وقدسيّة القرآن الكريم الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولامن خلفه[1]. وهذا الإنكار اللّاذع إن دلّ فإنّما يدلّ على عقيدته الخلاف، ومع ذلك فقد زعم النّوريّ أنّه يعتقد الوفاق. قال: وممّن ذهب إلى القول بالتّحريف الفضل بن شاذان، لأنّه يظهر من كتابه: أنّ ضياع طائفة من القرآن كان من المسلّمات عند العامّة[2]! استنتاج غريب!!

نعم، هكذا تشبّثات غريبة تكشف عن وحشة العزلة الّتي أحسّ بها الشّيخ النّوريّ عند تأليف «فصل الخطاب»، فحاول اختلاق معاضدين له ولو في عالم الأوهام. الأمر الّذي لمسه المسكين من أوّل يومه، فجعل يتسلّى بنفسه بموافقة الدّليل فلايستوحش الانفراد. قال: لانستوحش الانفراد مادام يوافقنا الدّليل[3]، ولكن أين الدّليل الّذي زعمه مرافقًا له، سوى روايات عامّيّة شاذّة ومخالفة لصريح القرآن ولإجماع الأُمّة على الإطلاق.

وأمّا قوله: «جلّ المحدّثين وأساطين المتأخّرين» فأراد بهم تلك الفئة الأخباريّة الّتي جعلت أساطينها المتزعزعة تتداعى تجاه صرخة الحقّ المدوّية، ولاكلام لنا معهم سوى إبداء خطئهم في هذا الاختيار.

---

١ ـ الإيضاح: ٢٠٩ فما بعد.

٢ ـ فصل الخطاب: ٢٨ وفي المقدّمة: ١٥.

٣ ـ في آخر المقدّمة من فصل الخطاب: ٣٥.

نقل الحديث لاينمّ عن عقيدة ناقله

من سفه القول أن ينسب إلى جماعة مالم يقولوه وإنّما نقلوه نقلًا. ومجرّد نقل الحديث لاينمّ عن عقيدة ناقله مالم يتعهّد صحّة مايرويه والتزامه به. وهكذا نسبوا إلى جماعة من أعاظم أهل الحديث ـ كمحمّد بن يعقوب الكُلينيّ وعليّ بن إبراهيم القُمّيّ ومحمّد بن مسعود العيّاشيّ ـ أنّهم ذهبوا إلى القول بالتّحريف، بحجّة أنّهم أوردوا في كتبهم أحاديث قد تستدعي ـ حسب زعم النّاسب ـ وقوع تغيير في الكتاب العزيز. وهي نسبة جاهلة لاتعتمد على أساس، وترفضه ضرورة فنّ التّحقيق.

وللسّيّد الشّهرستانيّ الكبير (الميرزا محمّد حسين الحائريّ «١٣١٥هـ» كان من أجلّة علماء عصره وصاحب فنون) برهان لطيف في تزييف هكذا مزعومات باطلة، ذكره في رسالة وضعها دحضًا لشبهة القائل بالتّحريف، نورده هنا مع شيء من تفصيل وتوضيح حسب المناسبة:

قال: إنّما تستقيم نسبة عقيدة التّحريف إلى هؤلاء الأجلّاء إذا ماتجمّعت هناك مقدّمات أربع ضروريّة:

أولاها ـ تعهّد صاحب الكتاب بصحّة مايرويه على الإطلاق تعهّدًا صريحًا وشاملًا.

ثانيتها ـ ظهور تلكم الأحاديث في التّحريف ظهورًا بيّنًا بحيث لايحتمل تأويلًا أو محامل أُخر معتمدة على شواهد من عقل أو نقل متواتر.

ثالثتها ـ عدم وجود معارض لها بحيث يترجّح عليها حسب نظر صاحب الكتاب.

رابعتها ـ حجّيّة خبر الواحد عند صاحب الكتاب، كما هو حجّة عند الأخباريّين، في مسائل الأُصول والفروع على سواء.

فإذا ماتوفّرت المقدّمات الأربعة صحّت نسبة التّحريف إلى أرباب تلكم الكتب المشتملة على روايات التّحريف كما زعموا! ولكن أنّى لهم بإثبات ذلك، ودون إثباته خرط القتاد[1].

---

١ ـ البرهان: ١٣٩.

ثمّ مع فرض التّعهّد أيضًا فهو أمر تقريبيّ لاتحقيقيّ. هذا الصّدوق﵀ قد التزم في مفتتح كتابه: «الفقيه» بأنّ مايرويه في هذا الكتاب مضمون الصّحّة ويعتقد حجّيّته فيما بينه وبين ربّه، ومع ذلك نراه قد يروي المراسيل أو شواذّ الأخبار، وربّما على خلاف فتواه صريحًا.

ومن ثمّ فمن الجفاء نسبة القول بالتّحريف إلى أرباب الكتب الأقدمين الأجلّاء، لمجرّد العثور علىّ بعض مايستدعي التّحريف في كتبهم، حسب زعم النّاسب لاغير.

نسبة مفضوحة

هذا المحدّث النّوريّ ينسب إلى ثقة الإسلام الكُلينيّ ذهابه إلى القول بالتّحريف، استنادًا إلى إيراده في «الكافي» روايات تستدعي تحريف الكتاب دلالة تبعيّة لاذاتيّة.

قال: وهو ـ أي القول بالتّحريف ـ مذهب الكُلينيّ، على مانسبه إليه جماعة، لنقله الأخبار الكثيرة الصّريحة! في هذا المعنى، في كتاب «الحجّة»، خصوصًا في باب النّكت والنّتف من التّنزيل، وفي «الرّوضة» من غير تعرّض لردّها أو تأويلها، كما استظهر شارح «الوافية» من الباب الّذي عقده لبيان أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة ﵈ ،فإنّ الظّاهر من طريقته أنّه إنّما يعقد الباب لما يرتضيه[١].

قلت: غالبيّة الرّوايات الّتي أشار إليها، إنّما أوردها الكُلينيّ إيرادًا من غير التزام بصحّتها. وقد صرّح العلّامة المجلسيّ ـ في الشّرح ـ بضعف إسنادها في الأكثر. هذا فضلًا عن عدم دلالتها على التّحريف ولاإشارة إليه، بل لها معانٍ غيره، سنذكره بتفصيل عند التّعرّض لآحاد الرّوايات.

ولنذكر هنا أهمّ ماتمسّكوا به في هذا الشّأن ونجعله مثلًا باقيًا في سائر الموارد، ونتبيّن كيف غرّ هؤلاء المساكين ظواهر العبائر من غير أن يتدبّروا في حقيقة الأمر. وإليك شاهدًا من تلك الشّواهد:

---

١ ـ فصل الخطاب: المقدّمة الثّالثة: ٢٥.

ليس في «الكافي» مايريب

عقد الكُلينيّ في كتاب الحجّة من «أُصول الكافي» بابًا أسماه: (باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام وأنّهم يعلمون علمه كلّه)[1].

هذا عنوان الباب، ومقصوده من جمع القرآن كلّه هو ماذكره في العبارة التّالية له الّتي هي عطف تفسيريّ: أي العلم بجميع القرآن ظاهره وباطنه.

والدّليل على ذلك هي نفس الرّوايات الّتي ذكرها تحت هذا العنوان، وهي ستّ روايات، كانت الثّانية حتّى الخامسة ضعيفة الإسناد، والأُولى مختلف فيها، والأخيرة حسنة كالصّحيحة. صرّح بذلك المجلسيّ في الشّرح[2].

جاء في الحديث الأوّل: «ماادّعى أحد من النّاس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، وماجمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده صلوات الله عليهم».

قوله: «جمع القرآن كلّه كما أُنزل» إشارة إلى مُصْحَف عليّ عليه السلام حيث كان على ترتيب النّزول تمامًا، مشتملًا على التّنزيل والتّأويل ـ حسبما شرحناه في التّمهيد[3] ـ وقد ورثه أولاده الأئمّة المعصومون عليهم السلام ،ولو وجد لوجد فيه علم كثير، كما قال الكَلْبيّ. الأمر الّذي لايرتبط ومسألة الزّيادة أو النّقص في نصّ الكتاب.

ففي الحديث الثّاني: «مايستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه، ظاهره وباطنه غير الأوصياء».

وفي الحديث الثّالث: «أُوتينا تفسير القرآن وأحكامه».

وفي الحديث الرّابع: «إنّي لأعلم كتاب الله من أوّله إلى آخره كأنّه في كفّي».

وفي الحديث الخامس: «وعندنا ـ والله ـ علم الكتاب كلّه».

---

١ ـ أُصول الكافي ١: ٢٢٨.

٢ ـ مرآة العقول ٣: ٣٠ ـ ٣٤ (الطّبعة الحديثة).

٣ ـ التّمهيد ١: ٢٢٨ ـ ٢٣٣.

وفي الحديث السّادس: عند تفسير قوله: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [1] ـ: «إيّانا عنىٰ».

هذه هي الأحاديث الّتي ذكرها الكُلينيّ تحت العنوان المذكور. وهي لاتعدو دلالتها على أنّ علم الكتاب كلّه ظاهره وباطنه إنّما هو عند أهل البيت الّذين هم أدرى بما في البيت، فإذا كان رسول الله ﷺ هو مدينة العلم، فإنّهم أبوابها المؤدّية إليه بإجماع الأُمّة.

هذا هو محتوى مجموع هذه الأحاديث الشّريفة، وقد أوردها الكُلينيّ الخبير بمواضع كلمات الأئمّة عليهم السلام، مع علمه بظهورها في نفس المحتوى. الأمر الّذي يطّلعك على مراده من عقد ذلك العنوان الفخم الرّهيب.

ومن ثمّ كان من الجفاء نسبة الخلاف إليه، إن هو إلّا افتراء وقول زور، لاسامح الله أصحاب التّسامح في القول بلاعلم. (٧٩ ـ ١٠٧)

سورة الولاية المفتعلة

ومن المختلقات العامّيّة المرتذلة مانسبه صاحب «دَبِسْتان المذاهب» إلى فئة غير معروفة من الشّيعة، زعم أنّها تقول بالتّحريف. قال: وبعضهم يقول: إنّ عُثمان أحرق المصاحف وأسقط سُوَرًا كانت نازلة في فضل أهل البيت، منها هذه السّورة... **[ثمّ ذكر نصّ تلك السّورة المفتعلة وإن شئت فراجع]**.

قال المحدّث النّوريّ: لم أجد أثرًا لها في كتب الشّيعة سوى مايُحكى عن كتاب «المثالب» المنسوب إلى ابن شهراشوب: أنّهم أسقطوا تمام سورة الولاية، فلعلّها هذه السّورة! [2].

وهكذا المحقّق الآشتيانيّ صاحب الحاشية [3] (م: ١٣١٩) نقل السّورة المزعومة، وعقّبها بقوله: ولم أقف عليها في غير هذا الكتاب، سوى مايقال عن كتاب «المثالب»

---

١ ـ الرّعد/٤٣.

٢ ـ فصل الخطاب: ١٧٩ ـ ١٨٠ برقم (سح ٦٨) من الدّليل الثّامن.

٣ ـ بحر الفوائد في شرح الفرائد: ١: ١٠١ وقد تمّ تأليفه بطهران سنة (١٣٠٧هـ) وطبعه سنة (١٣١٤) المتأخّر عن تأليف فصل الخطاب سنة (١٢٩٢) وعن طبعه بطهران سنة (١٢٩٨).

لابن شهراشوب. وأضاف: ولكنّك خبير بأنّها ليست تضاهي شيئًا من القرآن الحكيم المنزل إعجازًا على قلب سيّد المرسلين؛ إذ من المقطوع به أنّ كلّ أحد يمكنه تلفيق هكذا ألفاظ وكلمات لارابط بينها ولاانسجام فضلًا عن المعنى الصّحيح. وقد قال تعالى بشأن القرآن العزيز: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[1].

أمّا كتاب «المثالب» الّذي حكيت عنه تلك العبارة، فلم يره أحد إطلاقًا، ولاذكره أصحاب التّراجم، سوى ماجاء في عرض كلام ابن شهراشوب نفسه، في كتابه: «معالم العلماء» عند ترجمة نفسه، فذكر كتابًا ضمن تآليفه بهذا الاسم، إلّا أنّه هل خرج إلى التّبييض، وهل انتشرت نسخته؟ فهذا شيء لم يذكره أحد ولاشاهده ديّار. وصاحب الذّريعة ـ رغم تتّبعه وإفراغ وسعه في الاطّلاع على الكتب المصنّفة ـ لم ير له أثرًا في المكاتب إطلاقًا، وإنّما نقله بالواسطة، ولعلّه كتاب آخر يماثله في الاسم والعنوان.

أمّا العبارة المحكيّة، فلم نجد من ادّعى مشاهدتها، سوى نقلها بلفظ «حُكي» مجهولًا، كما وقع في عبارة النّوريّ والآشتيانيّ...

أمّا السّورة المزعومة ذاتها، فهي تنادي بأنّها حديث مفترى، لاتعدو سوى تلفيقات ركيكة وتعبيرات هجينة لاتمتّ إلى أبٍ صالحٍ ولاأُمٍّ صالحةٍ. إنّها خالفت قواعد الإعراب فضلًا عن الأدب الرّفيع. الأمر الّذي يؤكّد غرابة نسبتها إلى أيّ فئة من فئات الشّيعة، وهم على مختلف طبقاتهم كانوا ولايزالون أئمّة النّقد والتّمحيص، وأساتذة الأدب والبيان، والمضطلعين بالعلوم العربيّة على طول التّاريخ.

ولاريب أنّها سفاسف سخيفة حاكتها عقول غير ناضجة، يتحاشاها ذوو الأحلام الرّاجحة. نعم، سوى أحقاد جاهليّة تبعث على هذا الافتراء الكاذب. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ﴾[2]، إنّه سفه وحمق إلى جنب خُبث السّريرة، الأمر

---

١ ـ الإسراء/٨٨.

٢ ـ النّحل/١٠٥.

الّذي يشكّل طابع أمثال «صاحب الدَّبِستان» الصّعلوك المسكين. وبعد [نقول:]

فما معنى «النّورين النّازلين من السّماء يتلوان الآيات ويحذّران العذاب»؟!

ومامعنى «الّذين يوفون بعهد الله ورسوله في آيات»؟!

ومامعنى «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه»؟!

وكيف لم ينتصب خبر «كانوا معرضون»؟!

ومامعنى «مانحن عن ظلمه بغافلين»؟!

وكيف يكون في الآيات البيّنات من يتوفّى مؤمنًا؟!

ومامعنى «فبغوا هارون»؟ فصبر جميل ـ على هذه التّرّهات ـ!

ومامعنى «ولقد آتينا بك الحكم كالّذين من قبلك»؟!

ومامعنى «جعلنا لك منهم وصيًّا»؟!

ولماذا انتصب خبر «إنّ» إنّ عليًّا قانتًا ساجدًا؟!

وبماذا يستوي الّذين ظلموا؟!

قال العلّامة البلاغيّ: ولعلّ المعنى في بطن الشّاعر!!

قال: هذا بعض الكلام في هذه المهزلة، وأنّ صاحب «فصل الخطاب» من المحدّثين المكثرين المجدّين في التّتبّع للشّواذّ، وأنّه ليعدّ أمثال هذا المنقول في «دَبِستان المذاهب» ضالّته المنشودة، ومع ذلك قال: إنّه لم يجد لهذا المنقول أثرًا في كتب الشّيعة، فياللعجب من «صاحب الدَّبِستان» من أين جاء بنسبة هذه الدّعوى إلى الشّيعة، وفي أيّ كتاب لهم وجدها؟ أفهكذا يكون النّقل في الكتب؟!

قال: ولكن لاعجب، شنشنة أعرفها من أخزم!!فكم نقلوا عن الشّيعة مثل هذا النّقل الكاذب!![1]

قال الأُستاذ رحيم (محقّق الكتاب): ماأثبته المؤلّف في كتابه عن الأديان والمذاهب، أكثرها جوانب عامّيّة مأخوذة من أفواه أُناس، أو شاهدها في تصرّفات بعض

---

١ ـ مقدّمة تفسير آلاء الرّحمان ١: ٢٤ ـ ٢٥ (الأمر الخامس).

المعتنقين لتلك الأديان في الأسواق والمقاهي والأندية العامّة، وربّما على حواشي الطُّرق والأسفار، فكان يجتمع مع أُولئك العامّيّين ويتناقل معهم الحديث، ثمّ يسجّلها قيد كتابه الّذي تمّ تأليفه بهذا النّمط خلال عشرين عامًا أو أكثر مابين سنة ١٠٤٠ ـ ١٠٦٥. ومن ثمّ كان لفيف من المشعوذين من أهل الاستهواء، حيث أحسّوا منه الرّغبة الملحّة في جمع الغرائب والعجائب، جعلوا يتزلّفون إليه، رغبة في أكلة دَسْمة أو مِنْحة أو صلة، فيَحيكُون له أكاذيب وأقاصيص مجعولة، وكان من سذاجته يسجّلها في كتابه، وأحيانًا عن لسانهم مشفوعة بعناوين وألقاب فخيمة ترفيعًا من شأنها حسب زعمه. الأمر الّذي نشاهده في كتابه كثيرًا من قضايا ومسائل منسوبة إلى مذاهب وأديان لاأساس لها ذاتًا، وماهي إلّا مغبّة أنّ الرّجل كان قد جعل نفسه موضع مهزلة المشعوذين ممّن يروقهم الاستحواذ على سذّج العقول أمثال هذا المؤلّف المسكين[١].

أمّا من هو المؤلّف؟ فزعمه السّيرجون مُلْكُم في كتابه: «تاريخ أدبيّات إيران»[٢] أنّه محسن الكشميريّ المتخلّص بالفاني. وفي «إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون»[٣] أنّه الموبد[٤] شاه الهنديّ. وحسبه الملّا فيروز في هامش كتاب «الدّساتير»[٥] أنّه المير ذو الفقار عليّ.

وآخر نظريّة وصل إليها المحقّقون أنّه الموبد كيخسرو اسفنديار من ولد آذر كيوان (مؤسّس الفرقة الكيوانيّة) على عهد (أكبر شاه التّيموريّ ٩٦٣ ـ ١٠١٤) في الهند. ولد المؤلّف في بلدة (پتنه) من أعمال الهند في أواسط العقد الثّالث من القرن الحادي عشر للهجرة، وكان عائشًا حتّى مابعد العقد السّابع، حسبما يبدو من التّواريخ المسجّلة قيد كتابه.

وكان المؤلّف داعية للمذهب الكيوانيّ القائل بوحدة الوجود، ورفض المذاهب،

---

١ ـ دبستان المذاهب ٢: ١٢٦و١٢٩ قسم التّعليقات.

٢ ـ ١: ٥٩.

٣ـ ٣: ٤٤٢.

٤ ـ الموبد: عنوان يُطلق على الزُّعَماء الدّينيّين في مصطلح المَجوس.

٥ ـ ص: ٢٢١.

والاجتماع على كتاب «الدّساتير» الّذي زعم أنّه أُمّ الكتب ومجتمع الشّرائع كلّها، نسبه إلى نبيّ يقال عنه أنّه «ساسان». ومن ثمّ فإنّ المؤلّف في كتابه: «الدّبستان» يحاول تضعيف عقائد أصحاب الملل، والتّرويج ـ في خفاء والتواء ـ من مذهب أبيه آذر كيوان الجديد التّأسيس.

وأوّل من أشاد الكتاب هو «فرنسيس غلادوين» ترجمه إلى الإنجليزيّة عام ١٧٨٩م. وفي عام ١٨٠٩م (ذو القعدة ١٢٢٤هق) طبع الكتاب لأوّل مرّة في (كَلْكَتا) بأمر من مندوب الإنجليز «ويليام بيلي». وهكذا استمرّت طباعته على يد عُمَلاء الاستعمال في الهند وإيران، وكذا تراجمه في سائر البلاد... لماذا؟ لأمر ما جدع قصير أنفه! (١٨٨ ـ ١٩٢)

الفصل المائة والثّامن

نصّ مكارم الشّيرازيّ (١٣٤٧ـ ٠٠٠) في «الأمثل...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجر/٩

حفظ القرآن من التّحريف

بعد أن استعرضت الآيات السّابقة تحجّج الكفّار واستهزاءهم بالنّبيّ ﷺ والقرآن، تأتي هذه الآية المباركة لتُواسي قلب النّبيّ ﷺ من جهة، ولتُطَمْئن قلوب المؤمنين المخلصين من جهة أُخرى، من خلال طرح مسألة حيويّة ذات أهمّية بالغة لحياة الرّسالة، ألا وهي حفظ القرآن من أيادي التّلاعب والتّحريف ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فبناء هذا القرآن مستحكم، وشمس وجوده لا يغطيها غربال الضّلال، ومصباح هديه أبديّ الإنارة، ولو اتّحد أعتى جبابرة التّاريخ وطغاته وحُكّامه الظّلمة، محفوفين بعلماء السّوء، ومزوّدين بأقوى الجيوش عدّة وعتادًا، على أن يخمدوا نور القرآن ومحاولة النّيل من نقائه. فلن يستطيعوا لأنّ الحكيم الجبّار سبحانه تعهّد بحفظه

وصيانته، فكيف بهم وهم فئة قليلة ضعيفة!

وقد اختلف المفسّرون في دلالة (حفظ القرآن) في هذه الآية المباركة:

١ـ قال بعضهم: الحفظ من التّحريف والتّغيير، والزّيادة والنّقصان.

٢ـ وقال البعض الآخر: حفظ القرآن من الضّياع والفناء إلى يوم قيام السّاعة.

٣ـ وقال غيرهم: حفظه أمام المعتقدات المضلّة المخالفة له.

بما أنّه لايوجد أيّ تضادّ بين هذه التّفاسير، وسياقها ضمن المفهوم العامّ لعبارة ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فلا داعي لحصر مصاديقها في بُعد واحد، خصوصًا وإنّ «لحافظون» ذُكرت بصيغة مطلقة وليس هناك ما يخصّصها.

الحقُّ وفقًا لظاهر الآية المذكورة فقد وعد الله تعالى بحفظ القرآن من جميع النّواحي: من التّحريف، من التّلف والضّياع، ومن سفسطات الأعداء المزاجيّة ووساوسهم الشّيطانيّة.

أمّا ما احتمله بعض قدماء المفسّرين بأنّه الحفظ على شخص النّبيّ صلى الله عليه وآله باعتبار أنّ ضمير «له» في الآية يعود إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله بدلالة إطلاق لفظة «الذّكر» على شخص النّبيّ صلى الله عليه وآله في بعض الآيات[1]، فهو احتمال يتعارض مع سياق الآيات السّابقة الّتي عنت بـ«الذّكر» «القرآن»، بالإضافة إلى إشارة الآية المقبلة لهذا المعنى.

بحث في عدم تحريف القرآن

المتّفق عليه بين أوساط جلّ علماء المسلمين شيعة وسنّة، أنّ القرآن لم يتعرّض لأيّ نوع من التّحريف، والّذي بين أيدينا اليوم هو عين القرآن الّذي نزل على صدر الحبيب محمّد صلى الله عليه وآله، ولم يعتريهم شكّ بزيادةٍ أو نقصانٍ، حتّى ولو بكلمةٍ واحدةٍ، أو قل: بحرفٍ واحدٍ.

---

١ ـ راجع سورة الطّلاق/١٠.

ومـــن جـملة مـن صـرّح بـهذا مـن العـلماء الأعـلام الشّـيعة مـن المـتقدّمين والمتأخّرين ... [ثمّ ذكر بعض أسمائهم كما تقدّم ذكرهم وقولهم ، فقال:] وقد نحى هذا المنحى علماء ومحقّقو أهل السّنّة كذلك.

وقد نُقِل عن بعض مُحدِّثي الشّيعة وجمع يسير من أهل السّنّة ، اعـتقادهم بـوقوع التّحريف في القرآن ، إلّا أنّ كبار علماء الفريقين بأدلّتهم القاطعة قد أبطلوا زعم هـؤلاء وأدخلوه في حيّز النّسيان.

وأفاد العلّامة الشّريف المرتضى في جواب (المسائل الطرابلسيّات) أنّ صحّة نـقل القرآن واضحة وبيّنة كمعرفتنا لعواصم العالم والحوادث المـهمّة فـي التّـاريخ والكـتب الشّهيرة ، فهل هناك مَنْ يشكّ في وجود مُدُن كمكّة والمدينة أو لَنْدن وبـاريس وإن لم يزرها؟! أو هل هناك مَنْ ينكر وقوع الهجوم المغوليّ على الشّـرق ، الثّـورة الفَـرَنسيّة ، الحرب العالميّة الأُولى أو الثّانية؟!

فإن لم يكن هناك من يشكّ أو ينكر بسبب تواتر ذكر وجودها ، فكذلك آيات القرآن الكريم وهذا ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وإذا كان بعض المغرضين قد نسبوا للشّيعة اعتقادهم بتحريف القرآن ، فغايتهم إشعال فتيل التّفرقة والفتنة بين الشّيعة والسّنّة ، وقد فنّدت كتب كبار علماء الشّيعة هذه الأباطيل الفاقدة لأيّ دليل منطقيّ.

ولا نستغرب من الفخرالرّازيّ قوله في ذيل الآية مورد البحث : إنّ الآية : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ دليل على بطلان قول الشّيعة في حصول التّغيير والزّيـادة والنّقصان في القرآن» ، ممّا نعلمه عن هذا الرّجل من حسّاسيّة وتعصّب تَجاه الشّيعة.

وهنا لابدّ من كلمة : إن كان يقصد بالشّيعة كبار علمائهم ومحقّقيهم ، فليس هناك مَنْ يعتقد بذلك.

وإن كان يقصد بوجود قول ضعيف بهذا الشّأن بين أوساط الشّيعة ، فإنّ نظيره موجود في أوساط السّنّة أيضًا ، وهو ما لم يُعتن به من قِبَل الطّرفين ... [ثمّ ذكر قول كاشف الغطاء كما

تقدّم عنه].

إنّ التّاريخ الإسلاميّ مزدحم بالتّهم الباطلة المتغذّية من ثدي العصبيّة المقيتة، ومع علمنا القاطع بأنّ أعداء الإسلام وراء حياكة ونشر هذه التّهم لإيقاع البغض بين أبناء الدّين الواحد، وأنّ غاية ما يسمعون إليه أن يروا المسلمين أُمّةً مفكّكة غير قادرة على القيام بمهامّها الوحدويّة التّوحيديّة.

ترى كاتبًا معروفًا مثل عبدالله عليّ القصيميّ (من أهل الحجاز) في عرض ذمّه للشّيعة من خلال كتابه «الصّراع» يقول: (والشّيعة هم أبدًا أعداء المساجد)[1].

والحال لو أجرينا إحصاءً لعدد المساجد في شوارع وأسواق وأزِقّة، أو قل: في أزِقّة المُدُن الشّيعيّة فقط لأخذ منّا الوقت الطّويل لكثرتها لدرجة أنّ بعضًا من الشّيعة بات يُشكِل على كثرة المساجد في المنطقة الواحدة، ويرى لو يلتفت المحسنون لدور الأيتام والمستشفيات الخيريّة وما شاكلها، بدلًا من بناية المساجد لكفاية ما فيها من عدد. ومع هذا ترى كاتبًا معروفًا يسطر حروف كتابه بما يدعو الشّيعة أو كلّ مَنْ زار منهم (غير الشّيعة) إلى الضّحك، وعليه فلا ينبغي الاستغراب لما افتراه الفخرالرّازيّ.

أدلّة عدم تحريف القرآن

١ـ أدلّة عدم تحريف القرآن كثيرة منها: الآيات الّتي تأتي بعد الآية المبحوثة، إضافة إلى آيات قرآنيّة أُخَر، وكذلك كيفيّة تعامل النّاس مع هذا الكتاب السّماويّ العظيم عبر التّاريخ. وقبل البدء ينبغي التّنويه بأنّ البعض الّذي احتمل التّحريف في القرآن، إنّما أراد بذلك حصول النّقص فيه، ولم نر مَنْ احتمل الزّيادة في القرآن.

ونظرة فاحصة إلى تاريخ حياة المسلمين نرى من خلالها أنّهم كانوا يعايشون القرآن في كافّة مرافق حياتهم، فهو القانون والدّستور الحاكم، ومنه تستمدّ أُسُس السّلوك في

---

١ ـ الصّراع: ٢: ٢٣ على ما نقل عنه العلّامة الأمينيّ في «الغدير» ٣: ٣٠٠.

المجتمع والحكم به، وهو الكتاب المقدّس، وبقدر التّعلّق به تقاس درجة الإنسان العابد السّالك إلى الله.

وبعد هذا كلّه هل يحتمل أن تطرأ عليه الزّيادة أو النّقصان؟!

يحدّثنا التّأريخ: بأنّ القرآن ما كان ليفارق الإنسان المسلم في: صلاته، المسجد، البيت، ميدان الحرب عند مواجهة الأعداء، بل إنّ المسلمين كانوا يجعلون تعليم القرآن مهورًا للنّساء. فكان للقرآن الحضور الفاعل في كلّ صغيرة وكبيرة من شؤون المسلمين، حتّى أنّ الطّفل لينمو على هديه.

ومرّة أُخرى نقول: أوَ يعقل أن يصاب هذا الكتاب السّماويّ المقدّس بسهام التّحريف والتّغيير وهو محفوظ في قلوب وسلوك المسلمين على مرّ التّاريخ؟!

لقد تمّ جمع القرآن ـ كما ذكرنا في الجزء الأوّل من هذا التّفسير ـ في عهد رسول الله ﷺ، واهتمّ به المسلمون الأوائل أقصى درجات الاهتمام، في مجال تعلّم أحكامه وحفظه، لدرجة أصبحت فيها مكانة الفرد الاجتماعيّة تقاس بقدر حفظه من سُوَر القرآن الكريم، حتّى أصبح عدد حُفّاظ القرآن من الكثرة بحيث إنّه إحدى المعارك في زمن أبي بكر قتل فيها أربعة آلاف منهم[1].

وكذلك الحال في عهد رسول الله ﷺ حينما استشهد سبعون رجلًا من الصّحابة الّذين حفظوا القرآن في معركة بئر معونة ـ وهي إحدى البلدان المجاورة للمدينة ـ.

من هذين المثلين (وأمثالهما كثير) يتّضح لنا أنّ حَفَظة وقُرّاء ومعلّمي القرآن الكريم من الكثرة بحيث يستشهد منهم في معركة واحدة ذلك العدد الضّخم.

وهذا طبيعيّ جدًّا إذا نظرنا إلى طريقة تعامل المسلمين مع القرآن، باعتباره القانون الحاكم النّافذ، والكتاب المقدّس الّذي لا يوجد سواه.

وهذا لم يكن القرآن الكريم كتابًا مهملًا في زوايا البيوت والمساجد يعلوه غبار النّسيان حتّى تسنح الفرصة لمن يريد أن يزيد أو ينقص، بل إنّ مسألة حفظه كانت وما

---

١ ـ منتخب كنز العمّال كما نقل عنه «البيان في تفسير القرآن»: ٢٦٠.

زالت عبادة عظيمة وسنّة متّبعة تمتدّ جذورها في عمق التّاريخ الإسلاميّ.

وها هو زماننا الحاضر يشهد بالرّقم القياسيّ للقرآن ككتاب من حيث الطّبع والانتشار بين صفوف المسلمين في كافّة بلدانهم، ولا تخلو مدينة إسلاميّة من حُفّاظ للقرآن، والأمثلة أكثر من أن تقال ففي البلدان الإسلاميّة هناك مدارس خاصّة لقراءة وحفظ القرآن. وذكر أحد المطّلعين: أنّه يوجد في الباكستان ما يقرب من مليون ونصف المليون حافظ للقرآن.

وبناءً على ما ذكره فريد وَجْديّ في كتابه: «دائرة المعارف»: إنّ من شروط امتحان القبول في الكلّيّة الإسلاميّة بجامعة الأزهر في مصر، هو حفظ القرآن الكريم كاملًا ودرجة النّجاح في ذلك (٢٠) من (٤٠) كحدّ أدنى.

خلاصة القول: إنّ حفظ القرآن منذ عصر ظهور الإسلام أصبح سنّة حيّة في حياة المسلمين، من خلال ما أمر وأكّد عليه النّبيّ صلى الله عليه وآله (وهو ما تعضده الرّوايات الكثيرة)، وإلى يومنا فهذه السّنّة قائمة وتعيش حال الكفاية.

وإلى هنا نعاود طرح السّؤال مرّة ثالثة: هل هناك مجال لاحتمال وجود التّحريف في القرآن؟!

٢ـ بالإضافة إلى ما تقدّم تواجهنا مسألة (كُتّاب الوحي) وهم الأشخاص الّذين أوكل إليهم النّبيّ صلى الله عليه وآله مهمّة تسجيل الآيات القرآنيّة بعد نزولها، ويذكر أنّ عددهم كان بين ١٤ ـ ٤٣ رجلًا.

يقول أبوعبدالله الزّنجانيّ في كتابه القيّم: «تأريخ القرآن»: «كان للنّبيّ كُتّاب يكتبون الوحي وهم ثلاثة وأربعون، أشهرهم الخلفاء الأربعة، وكان ألزمهم للنّبيّ، زيد بن ثابت وعليّ بن أبي طالب عليه السلام».

فكيف لكتاب له كلّ هؤلاء الكُتّاب أن تمتدّ إليه يد التّحريف؟!

٣ـ دعوة الأئمّة المعصومين عليهم السلام للعمل بالقرآن الموجود بين أيدينا. ولو تفحّصنا كلامهم عليهم السلام لوجدنا أنّهم قد دعوا النّاس لتلاوة ودراسة القرآن والعمل على هديه منذ

صدر الإسلام وعلى امتداد وجودهم المبارك بين النّاس، وهذا دليل على أنّ الأيـادي المفسدة ما استطاعت النّيل من هذا الكتاب السّماويّ.

وخُطَب الإمام عليّ عليه السلام في «نهج البلاغة» خير شاهد ينطق بهذا الادّعاء: فنقرأ في الخطبة: ١٣٣«وَكِتابُ اللهِ بَيْنَ أَظْهُرِكُم، ناطقٌ لايَعْيىٰ لِسَانُهُ، وَبَيْتٌ لاتُهْدَمُ أَرْكَانُهُ، وَعِزٌّ لاتُهْزَمُ أعْوانُهُ».

ويقول في الخطبة: ١٧٥«وَاعْلَمُوا أنّ هٰذَا القُرآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي لايَغُشُّ، وَالهَادِيُ الَّذي لا يُضِلُّ».

ونطالع قوله عليه السلام في نفس الخطبة المذكورة: «وَمَا جَالَسَ هٰذَا الْقُرآنَ أحَدٌ إلّا قام عنه بزِيَادةٍ أو نُقْصَانٍ: زِيَادَةٍ فِي هُدًى، وَنُقْصَانٍ مِنْ عَمًى».

ونتابع ذات الخطبة: حتّى نصل لقوله عليه السلام: «وَإنّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَعِظْ أحَدًا بِمِثْل هٰذَا الْقُرآن، فَإنَّهُ حَبْلُ الله المَتِينُ، وَسَبَبُه الأمِينُ».

ونقرأ في الخطبة: ١٨٩«ثُمَّ أنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نُورًا لاتُطْفَأُ مَصَابِيحُهُ، وَسِرَاجًا لايَخْبُو تَوَقُّدُهُ، وَبَحْرًا لايُدْرَكُ قَعْرُهُ، وَمِنْهَاجًا لايُضِلُّ نَهْجُهُ، وَشُعاعًا لايُظْلِمُ ضَـوْؤُهُ، وَفُـرْقَانًا لايَخْمَدُ بُرْهَانُهُ» وأمثال ذلك كثير في كلام عليّ والأئمّة عليهم السلام.

ولو فرضنا (وفرض المحال ليس بمحال) أنّ يد التّحريف قد طالت كتاب السّماء، فهل من الممكن أن يدعوا إليه الأئمّة عليهم السلام إذا ما سلّمنا أنّ دعوتهم حجّة؟!.

بل كيف يصفونه بأنّه: صراط هداية، وسيلة التّفريق بين الحقّ والباطل، النّور الّذي لايطفأ أبدًا، مصباح هداية لايخبو، حبل الله المتين والعُرْوة الوثقى، كيف يصفونه بذاك إن صحّ الفرض؟!

٤ـ وإذا ما سلّمنا بـ(خاتميّة) النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّ الدّين الإسلاميّ هو خاتم الأديان الإلٰهيّة، وإنّ رسالة القرآن باقية إلى يوم القيامة. فهل يصدق أنّ الله سبحانه سوف لايحفظ دليل دينه وحجّة نبيّه الخاتم صلى الله عليه وآله؟ وأيّ معنى يبقى لتحريف القرآن مع بقاء الإسلام عَبْر آلاف السّنين ودوامه حتّى نهاية العالم؟!

٥ ـ وهناك دليل آخر على أصالة القرآن وحفظه من أيّة شائبة نتلمّسه في روايات الثَّقَلَين، المرويّة عن النّبيّ ﷺ بطرق متعدّدة ومعتبرة.

فقد روي عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين، كتاب الله وعترتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبدًا»[١].

فهل يصحّ هذا التّعبير عن كتاب تطاله يد التّحريف؟!

٦ـ بالإضافة إلى كلّ ذلك فالقرآن طُرِح على المسلمين باعتباره الحدّ الفاصل المأمون الجانب في تمييز الأحاديث الصّادقة من الكاذبة، وتشير كثير من الرّوايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام إلى أنّ صدق أو كذب أيّ حديث يتبيّن من خلال عرضه على القرآن، فما وافق القرآن فهو حقّ وما خالفه فهو باطل.

فلو افترضنا أنّ تحريفًا قد طرأ على القرآن (ولو بصورة نقصان) فهل يمكن اعتباره فاصلًا بين الحقّ والباطل، أو معيارًا دقيقًا لتمييز الحديث الصّحيح من السّقيم؟!

روايات التّحريف

يستند القائلون بتحريف القرآن مرّة على روايات قد أُسيء فهمهما نتيجة عدم الوصل لما كانت ترمز إليه من معنى، وأُخرى على روايات ضعيفة السّند، ويمكن تقسيم روايات التّحريف إلى ثلاثة أقسام:

١ـ الرّوايات القائلة

إنّ عليًّا عليه السلام شرع بجمع القرآن بعد وفاة النّبيّ ﷺ، وعندما تمّ جمعه عرضه على جمع من الصّحابة ممّن تربّعوا في مقام الخلافة فلم يقبلوه منه، فقال عليّ عليه السلام: إنّكم لن تروه بعد الآن أبدًا.

---

١ ـ إنّ حديث الثّقلين من الأحاديث المتواترة، رواه عن النّبيّ ﷺ جمع من الصّحابة مثل: أبوسعيد الخُدريّ، زيد بن أَرقم، زيد بن ثابت، أبوهُرَيرة، حُذَيفة بن أُسَيْد، جابر بن عبدالله الأنصاريّ، عبدالله حَنْطَب، عبد بن حُمَيد، جُبَيْر بن مُطْعَم، ضَمْرَة الأسلميّ، أبوذرّ الغِفاريّ، أبورافع، أُمّ سَلَمة وغيرهم.

وبنظرة فاحصة إلى تلك الرّوايات نصل إلى أنّ القرآن الّـذي كـان عـند عـليّ عليه السلام لايختلف مع بقيّة النُّسَخ من حيث المضمون، سوى اختلافه من حيث العرض والتّرتيب في ثلاثة أُمور:

الأوّل ـ أنّ آياته وسُوَره كانت مرتّبة حسب تاريخ النّزول.

الثّاني ـ تثبيت سبب النّزول لكلّ آية وسورة.

الثّالث ـ تضمّن تفسير النّبيّ صلى الله عليه وآله للآيات بالإضافة إلى ذكر النّاسخ والمنسوخ.

فالقرآن الّذي جمعه أمير المؤمنين عليه السلام ليس إلّا عين القرآن الموجود سوى أنّه أضاف إليه: التّفسير والتّأويل وسبب النّزول وتبيان النّاسخ والمنسوخ وماشابه ذلك، وبعبارة أُخرى كان قرآنًا مع تفسيره الأصيل.

كما أنّه ورد في كتاب سُلَيم بن قَيْس: «إنّ أميرالمؤمنين عليه السلام لمّا رأى غدر الصّحابة وقلّة وفائهم لزم بيته، وأقبل على القرآن. فلمّا جمعه كلّه، وكتابه بيده، وتأويله النّاسخ والمنسوخ، بعث إليه أن أخرج فبايع، فبعث إليه إنّي مشغول فقد آليت على نفسي لاأرتدي بردائي إلّا لصلاة حتّى أُؤلّف القرآن وأجمعه».[1]

٢ـ الرّوايات المشيرة إلى التّحريف المعنويّ للقرآن

إنّ التّحريف ـ كما نعلم ـ على ثلاثة ضروب: لفظيّ، معنويّ، وعمليّ.

فالتّحريف اللّفظيّ: هو تغيير ألفاظ وعبارات القرآن وحصول الزّيادة والنّقصان فيها. (وهذا ما نرفضه بشدّة ـ وجميع محقّقي الإسلام ـ وننكره إنكارًا قاطعًا).

والتّحريف المعنويّ: هو تفسير الآية خلافًا لمفهومها ومعناها الحقيقيّ.

أمّا التّحريف العمليّ: فهو العمل على خلاف المقتضى.

ففي تفسير عليّ بن إبراهيم عن أبي ذرّ رضي الله عنه أنّه قال: لمّا نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[2] ...**[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ]**.

---

١ ـ بحارالأنوار ٩٢: ٤١.

٢ ـ آل عمران/١٠٦.

وواضح أنّ التّحريف هنا يقصد به تلويث معاني القرآن ونبذه وراء الظّهور.

٣ـ الرّوايات المختلقة

فقد سعى أعداء الدّين والمنحرفون عن الصّراط المستقيم، وتبعهم الجهلة، لمحاولات الحطّ من شرف القرآن وقدسيّته، ومن ذلك الرّوايات الّتي رواها أحمد بن محمّد بن السّيّاريّ والبالغة (١٨٨) رواية[1]، وقد استدلّ العلّامة الشّيخ النّوريّ بكثير من هذه الرّوايات في كتابه «فصل الخطاب»

والسّيّاريّ هذا مطعون عند كثير من علماء علم الرّجال ويقولون عليه: كان فاسد المذهب، لايعتمد عليه، وضعيف الحديث.

وعلى قول بعضهم: إنّه من أهل الغلوّ، منحرف، معروف بالتّقوّل بالتّناسخ، وكذّاب، ويقول عنه الكَشّيّ (صاحب كتاب الرّجال المعروف): إنّ الإمام الجوادعليه‌السلام وصف ادّعاءات السّيّاريّ في رسالته بأنّها باطلة.

مع أنّ روايات التّحريف غير مقتصرة على السّيّاريّ، إلّا أنّ أكثرها وأهمّها تعود إليه.

وبين هذه الرّوايات المزيّفة ما تضحك الثّكلى، وينكرها كلّ ذي لُبّ لبيب، وعلى سبيل المثال ما جاء في إحداها بخصوص الآية الثّالثة من سورة النّساء: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾[2] أنّه: قد سقط بين شرطها وجزائها ثلث القرآن!!!

وقد ذكرنا في تفسير الآية المذكورة، أنّ الشّرط والجزاء في الآية مرتبطان ارتباطًا تامًّا، ولم يسقط من بينهما ولو كلمة واحدة.

أضف إلى ذلك، أنّ ثلث القرآن ما يعادل أربعة عشر جزء منه تقريبًا، فكيف يدّعي هذا المدّعي مع ما للقرآن من كُتّاب وحي وحُفّاظ وقُرّاء منذ عهد النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله وهل يعقل أن يحصل ذلك دون أن يلتفت إليه أحد؟!

---

١ ـ أورد هذا الإحصاء مؤلّف كتاب «البرهان المبين».

٢ ـ النّساء/٣.

وكأنّ هؤلاء لم يعيشوا ويعايشوا التّاريخ بواقعيّته وجلائه، ألم يثبت التّاريخ بأنّ الشّيء الأساسيّ في حياة المسلمين هو القرآن؟ أوَلَمْ يكن القرآن يتلى في آناء اللّيل وأطراف النّهار في جميع البيوت والمساجد؟ إذن فكيف يحتمل إسقاط كلمة واحدة دون أن يلتفت إليه أحد، فضلًا عن كون السّقط ثلث القرآن؟!

لايسعنا إلّا أن نقول: إنّ كِذبة بهذه المواصفات لدليل جليّ على سذاجة واضعي مثل هذه الأحاديث.

اعتمد الكثير من المتذرّعين في إثبات تحريف القرآن على كتاب «فصل الخطاب» المشار إليه آنفًا.

ولابدّ من الإشارة إلى غرض وغاية هذا الكتاب من خلال ماكتبه تلميذ المؤلّف العلّامة الشّيخ آغا بزرك الطّهرانيّ في الجزء الأوّل من كتاب «مستدرك الوسائل»، حيث يذكر أنّه سمع من أُستاذه مرارًا: إنّ مافي كتاب «فصل الخطاب» لايمثّل عقيدتي الشّخصيّة، إنّما ألّفته للبحث والمناقشة، وأشرت فيه إلى عقيدتي في عدم تحريف القرآن دون أنْ أُصرّح، وكان من الأفضل أن أُسمّيه (فصل الخطاب في عدم تحريف القرآن).

ثمّ يقول المحدّث الطّهرانيّ: هذا ماسمعناه من قول شيخنا نفسه، وأمّا عمله فقد رأيناه لايقيم وزنًا لما ورد في مضامين الأخبار، ويراها أخبار آحاد لاتثبت بها القرآنيّة، بل ويضرب بخصوصيّاتها عرض الحائط، ولاأحد يستطيع نسبة التّحريف إلى أُستاذنا إلّا مَنْ هو غير عارف بعقيدته ومرامه.

وأخيرًا فالأيادي المغلولة لايسعها في هذا المجال إلّا أن تبذل كلّ البذل من أجل إصابة أصالة وعظمة وقدسيّة كتاب السّماء عند المسلمين عن طريق بثّ الخرافات والأباطيل.

وطالعتنا الصُّحُف من مدّة ليست بالبعيدة بأنّ أيادٍ إسرائيليّة صهيونيّة قامت بطبع نسخة جديدة للقرآن غيّروا فيها كثيرًا من الآيات القرآنيّة، وكما هو معهود فقد انتبه علماء المسلمين بسرعة لهذه الدّسيسة الخبيثة وجمعوا تلك النُّسَخ، فباءت محاولتهم بالفشل

والخذلان.

وفات هؤلاء الأعداء ذوو القلوب الدّاكنة، أنّ نقطة واحدة لو غُيِّرَتْ في القرآن فسيعيدها إلى نصابها المفسّرون والحُفّاظ وقُرّاء هذا الكتاب العظيم ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ﴾[1]. (٨: ٢٠ ـ ٣٠)

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصّلت/٤٢

إنّه كتاب لا يستطيع أحد أن يأتي بمثله، أو أن يتغلّب عليه، منطقه عظيم واستدلاله قويّ، وتعبيره بليغ منسجم وعميق، تعليماته جذريّة، وأحكامه مُتناسقة مُتوافقة مع الاحتياجات الواقعيّة للبشر في أبعاد الحياة المختلفة.

ثمّ تذكر الآية صفة أُخرى مهمّة حول عظمة القرآن وحَيَوِيَّته، فيقول تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، لأنّه: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. إنّه الخالق الّذي هو دون غيره أهل للحمد، لأنّ كلّ أفعاله تتمّ بحكمة وبمنتهى الكمال.

لقد ذكر المفسّرون عدّة احتمالات حول قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ...﴾ إلّا أنّ أشملها هو أنّ أيّ باطل لا يأتيه، من أيّ طريق كان، ومهما كان الأُسلوب، وهذا يعني أنّه ليس في مفاهيمه تناقض، ولا يُنقض بشيء من العلوم أو بحقائق الكتب السّابقة، ولا يعارض كذلك بالاكتشافات العلميّة المستقبليّة.

لا يستطيع أحد أن يبطل حقائقه، ولا يمكن أن يُنسخ في المستقبل.

لا يوجد أيّ تعارض في معارفه وقوانينه ووصاياه وأخباره، ولا يمكن أن يتمّ ذلك في المستقبل أيضًا.

لم تصل إليه يد التّحريف بزيادة أو نقص في آية أو كلمة، ولن يطاله ذلك مستقبلًا.

إنّ هذه الآية تعبير آخر لمضمون الآية/ ٩ من سورة «الحِجْر» حيث قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]. ومن خلال ما قلناه نستنتج أنّ قوله تعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ

---

١ ـ التّوبة/٣٢.

٢ ـ لقد اختار هذا التّفسير الزّمخشريّ في كشّافه، وللعلّامة الطّباطبائيّ حديث يشبه هذا في تفسير

يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ كناية عن جميع الجوانب والجهات، بمعنى أنّه لن يصيبه البطلان أو الفساد من جميع الأوجه والجوانب، ولكنّ البعض اعتبر ذلك كناية للحال والمستقبل، وقولهم مصداق للمفهوم الأوّل.

«الباطل» كما يقول الرّاغب في «مفرداته»: هو الجانب المقابل للحقّ، ولكن قد يفسّر أو يراد به أحياناً أحد مصاديقه كالشّرك والشّيطان والسّاحر.

ويطلق على الشّجاع بـ«البطل» لأنّه يبطل أعداءه ويقتلهم أو يلقي بهم خارجاً.

لكن «باطل» في الآية تنطوي على مفهوم مطلق غير مُحدّد بمصداقٍ معيّن.

والتّعبير الأخير في الآية: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ هو في الحقيقة دليل واضح على عدم وصول الباطل بأيّ طريق من الطّرق إلى القرآن الكريم، فالباطل يُصيب الكلام الّذي يصدر من الأفراد ذوي العلم المحدود والقُدُرات النّسبيّة.

أمّا الّذي يتّصف بالعلم المطلق والحكمة المطلقة ويجمع كلّ الصّفات الكماليّة الّتي تجعلُه أهلًا للحمد، فلا يطرأ على كلامه التّناقض والاختلاف ولا يُنسخ أو يُنقض، أو تمتدّ إليه يد التّحريف، ولا يتناقض كلامه مع الكتب السّماويّة والحقائق السّابقة، ولا يعارض بالمكتشفات العلميّة الرّاهنة، أو تلك الّتي يطويها المستقبل...

سؤال:

قد يُقال: إذا كان الباطل هو ما أشرنا إليه، أي كلّ ما يتّصف بأنّه «ضدّ الحقّ»، فإنّنا في تفسير الآية (وكذلك المفسّرين الآخرين) فسّرناه بمعنى المبطل والإبطال، فكيف يتّسق ذلك؟

إنّ الإجابة على هذا السّؤال تمكن في ملاحظة دقيقة يطويها الأُسلوب القرآنيّ،

← «الميزان»، في حين حدّد بعض المفسّرين مصطلح الباطل بالشّيطان أو المحرّفين، أو الكذب، وما شابه.

وقد ورد في حديث عن الباقر والصّادق قولهما عليهما السلام: «إنّه ليس في أخباره عمّا مضى باطل، ولا في أخباره عمّا يكون في المستقبل باطل» كما نقل عنهما عليهما السلام صاحب مجمع البيان. وواضح أنّ ما ذكر هو مصاديق لمفهوم الآية.

فالقرآن لايقول: سوف لايأتي باطل بعد هذا الكتاب السّماويّ، بل يقول لايأتي الباطل إلى هذا الكتاب (أي القرآن) [ينبغي الانتباه إلى ضمير جملة: يأتيه]. ومعنى الكلام أن لاشيء يستطيع أن يصل إليه ويُبطله. (فدقّق في ذلك). (١٥: ٣٨٥ ـ ٣٨٧)

﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ عَلٰى عَبْدِهِ اَلْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ * عِوَجًا﴾ الكهف/١ـ٢

البداية باسم الله والقرآن

تبدأ سورة الكهف ـ كما في بعض السُّوَر الأُخرى ـ بحمد الله، وبما أنّ الحمد يكون لأجل عمل أو صفة معيّنة مهمّة ومطلوبة، لذا فإنّ الحمد هنا لأجل نزول القرآن الخالي من كلّ اعوجاج فتقول الآية: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ عَلٰى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾.

هذا الكتاب هو كتاب ثابت ومحكم ومعتدل ومستقيم، وهو يحفظ المجتمع الإنسانيّ ويحمي سائر الكتب السّماويّة، ويصفه أنّه ﴿قَيِّمًا﴾ حيث يُنذر الظّالمين مِن عذاب شديد: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾. وفي نفس الوقت فهو: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ اَنَّ لَهُمْ اَجْرًا حَسَنًا﴾. وهؤلاء في نعيمهم ﴿مَاكِثِينَ فِيهِ اَبَدًا﴾.

الملاحظات

أوّلًا ـ افتتاح السّورة بحمد الله سبحانه وتعالى

هُناك خمس سُوَر في القرآن الكريم تبدأ بحمد الله، ثُمّ تعرج بعد الحمد والثّناء على قضايا خلق السّماوات والأرض (أو ملكيّة الله سبحانه وتعالى لها)، أو هداية العالمين، عدا هذه السّورة الّتي تتناول بعد الحمد والثّناء مسألة نزول القرآن على نبيّنا محمّد ﷺ.

وفي حقيقة الأمر إنّ السُّوَر الأربع [الأنعام ـ سبأ ـ فاطر ـ الحمد] تتناول القرآن التّكوينيّ، فيما تتطرّق سورة الكهف إلى القرآن التّدوينيّ، وكما هو معلوم فإنَّ الكتابينِ، أي (القرآن التّدوينيّ) وخلق الكون وما فيه (القرآن التّكوينيّ) كلٌّ منهما مُكمّل للآخر، وهذا يوضح أنّ للقرآن وزنٌ يعادل الخلق.

ولا ريب أنّه لايمكن أن تتمّ هداية الخلق ما لم يُستفاد بصورةٍ تامّة من الكتاب السّماويّ العظيم، أي القرآن.

ثانيًا ـ القرآن كتابٌ ثابت ومستقيم وحافظ

كلمة «قيّم» على وزن كلمة «سيّد» ومُشتقّة من الكلمة «قيام»، وهنا تأتي بمعنى (الثّبات والصّمود)، إضافةً إلى أنّها تعني المدبّر والحافظ لبقيّة الكتب السّماويّة، كما تعني كلمة «قيّم» في نفس الوقت الاعتدال والاستقامة الّتي لااعوجاج فيها، وإضافةً إلى أنّ كلمة قيِّم هي وصف للقرآن في عدم وجود أيّ اعوجاج في آياته، فإنّ في مضمونها تأكيد على استقامة واعتدال القرآن وخلوّه من أيّ شكل من أشكال التّناقض، وإشارة إلى أبديّة وخلود هذا الكتاب السّماويّ العظيم، وكونه أُسوة لحفظ الأصالة وإصلاح الخلل وحفظ الأحكام الإلٰهيّة والعدل والفضائل البشريّة.

وصفة (القيِّم) مُشتقّة مِن صفة (قيمومة) الباري عَزَّ وجَلَّ الّتي تعني اهتمام الباري عزَّ وجَلَّ وحفظه لكافّة الأشياء الموجودة في الكون، والقرآن الّذي هو كلام الله له نفس الصّفة أيضًا.

كما وصف الله سبحانه وتعالى دينه في عدّة آيات قرآنيّة بأنّه (القيِّم)، حتّى أنّه أمر نبيّه الأكرم محمّد ﷺ بالعمل وُفق مايمليه القيِّم والمستقيم، وذاك قوله تعالى في الآية ٤٣ / من سورة الرّوم: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾.

ماذكر أعلاه بشأن تفسير كلمة قيِّم، قد أُخِذ من عدّة تفاسير مُختلفة، وهو خلاصة لما قاله المفسّرون، إذ قال بعض المفسّرين: إنّ كلمة قيِّم تعني الكتاب الباقي الّذي لايُنسخ، أو الكتاب الحافظ للكتب السّابقة، أو الكتاب القيِّم على الدّين، أو الخالي من الاختلافات والتّناقضات، وإنّ كلّ هذه المعاني انصبّت في المفهوم الّذي ذكرناه.

واعتبر بعض المفسّرين أنّ جملة: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ تعني فصاحة ألفاظ القرآن، فيما اعتبروا البلاغة والاستقامة معنى لكلمة (قَيِّمًا) بالرّغم من عدم امتلاكهم لأيّ دليل

واضح على هذا التّباين[١] ، وممّا يلفت النّظر أنّ الكلمتين تؤكّد كلّ منهما على الأُخرى. وبهذا التّباين أضحت لكلمة «قيّم» مفاهيم واسعة تعني إضافة إلى معنى الاستقامة المحافظ والمصلح للكتب السّماويّة الأُخرى...(٩: ١٧٢ ـ ١٧٤)

الفصل المائة والتّاسع

نصّ الفاضل اللّنكرانيّ (١٣٥٠ ـ ٠٠٠) في «مدخل التّفسير»

عدم تحريف الكتاب

... ولابدّ قبل الورود في أدلّة محلّ البحث وموضع النّزاع من تقديم أمرين:

الأمر الأوّل ـ فيما يستعمل فيه لفظ «التّحريف» وبيان أنّ محلّ البحث ومورد النّزاع ماذا؟ فنقول: قال بعض الأعلام في كتابه: «البيان في تفسير القرآن» ما لفظه...[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

الأمر الثّاني ـ في عقيدة المسلمين في هذا الباب فنقول: المعروف بينهم عدم وقوع التّحريف في الكتاب، وأنّه كما لم يقع التّحريف بالزّيادة إجماعًا ـ كما عرفت ـ لم يقع التّحريف بالنّقيصة، وإنّ ما بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على الرّسول الأُمّيّ ﷺ، وقد صرّح بعدم وقوع التّحريف في الكتاب أعاظم علماء الشّيعة الإماميّة وأعلامهم من المتقدّمين والمتأخّرين، وإليك نقل بعض كلماتهم...[ثمّ ذكر أقوالهم كما تقدّم عنهم، فقال:]

وبالجملة: لامجال للارتياب في أنّ المشهور بين علماء الشّيعة الإماميّة، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التّحريف، وإنّما ذهب إليه منهم طائفة قليلة من الأخباريّين، اغترارًا بظاهر الرّوايات الدّالّة على ذلك، الّتي سيجيء الجواب عن الاستدلال بها، ومع ذلك فلا مساغ لنسبة هذا القول إلى الطّائفة المحقّة، وجعل ذلك من

---

١ ـ روح المعاني ١: ١٥.

مطاعن الفرقة النّاجية، كما يظهر من بعض مفسّري أهل السّنّة وغيرهم.

ولا بأس بنقل عبارة بعضهم ليظهر ركوبهم مركب التّعصّب وهو عثور، وينقدح ابتلاء الطّائفةالمحقّة بمثل هذهالافتراءاتالكاذبة، والنّسب الباطلة غير الصّادقة، فنقول...[ثمّ ذكر **طعن الآلوسيّ على الشّيعة، كما تقدّم عنه في باب الجمع، ثمّ ردّ على بعض الافتراءات وهي:]**

وأنت خبير بما فيه:

أمّا أوّلًا ـ فلأنّك عرفت أنّ المشهور عند أصحابنا الإماميّة، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التّحريف، بل قد عرفت أنّ الصّدوق قدّس سرّه جعله من عقائد الإماميّة، وادّعى كاشف الغطاء فيه الضّرورة والبداهة، ومعه لاوجه للافتراء عليهم، ونسبة هذا القول السّخيف إلى الطّائفة المحقّة ـ الظّاهرة في الشّهرة بينهم، وذهاب الكُلينيّ وبعض آخر من المحدّثين كشيخه عليّ بن إبراهيم القُمّيّ، صاحب التّفسير إلى القول بالتّحريف ـ لايسوّغ النّسبة إلى الجميع أو المشهور، مع أنّ منشأ النّسبة إليه وإلى شيخه هو ذكر الأخبار الظّاهرة فيه. ومن الواضح أنّ نقل الخبر لايدلّ على اختيار النّاقل لما يفهم منه ظاهرًا، لأنّه فرع اعتباره أوّلًا، وظهوره عنده في ذلك ثانيًا، وخلوّه عن المعارض ثالثًا، وحجّيّته في مثل هذه المسألة رابعًا، وتحقّق ذلك عند النّاقل غير واضح.

وأمّا ثانيًا ـ فلأنّ إنكار ذهاب الحَشويّة من العامّة، وهم الفرقة القائلة بحجّيّة ظواهر القرآن واعتبارها، ولو كان على خلاف العقل الصّريح، ولذا التزموا بالتّجسيم نظرًا إلى ذلك، ولعلّه لأجله سمّيت بالحشويّة في غير محلّه، لشيوع هذا القول منهم من الأزمنة المتقدّمة.

وأمّا ثالثًا ـ فلأنّه أنكر التّحريف ـ غاية الإنكار ـ والتزم بما يرجع إليه من نسخ التّلاوة الّذي هو في الحقيقة تحريف، حيث قال في عبارته المتقدّمة: «نعم أسقط زمن الصّدّيق ما لم تتواتر، وما نسخت تلاوته، وكان يقرأه من لم يبلغه النّسخ».

والعجب أنّه لايختصّ هذا الإيراد بالرّجل بل هو شائع بين الجمهور حيثُ إنّهم قد صرّحوا بنفي التّحريف، وإثبات نسخ التّلاوة، وعليه حملوا الرّوايات الكثيرة المرويّة

بطرقهم، الدّالّة على اشتمال القرآن الأوّلي على أزيد من ذلك، وقد نسخت تلاوة الزّائد، وقد نقل بعضها الآلوسيّ في عبارته المتقدّمة، ولابأس بذكر البعض الآخر أيضًا مثل ...[ثمّ **ذكر تلك الرّوايات وإن شئت فراجع ، ثمّ ذكر عقيبها رواية ابن الأنباريّ والمِسْوَر بن مَخْرَمة وعُرْوَة ابن الزُّبير وابن عبّاس عن عمر ،كما تقدّم في الجزء الثّالث عن السّجستانيّ رقم ٣٩ وعن عزّة دَرْوَزة ص: ٤٣١**].

وآية الرّجم الّتي ادّعى عمر ـ على طبق الرّواية ـ أنّها من القرآن رويت بوجوه:

منها: «إذا زنى الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة، نكالًا من الله والله عزيز حكيم».

ومنها: «الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة بما قضيا من اللّذّة.»

ومنها: «إنّ الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة»، وغير ذلك من الموارد الّتي التزموا فيها بنسخ التّلاوة، مع أنّه لايُعلم مرادهم من نسخ التّلاوة هل أنّه كان نسخها بأمر رسول الله ﷺ، أو بأيدي من تصدّى للزّعامة والخلافة بعده؟.

فإن كان الأوّل ـ فما الدّليل على النّسخ بعد ثبوت كون المنسوخ من القرآن بنحو التّواتُر على اعتقادهم، ولذا يقولون: بأنّه «كان يقرأه من لم يبلغه النّسخ»، وصرّح بذلك الآلوسيّ في عبارته المتقدّمة. فإن كان المثبت له هو خبر الواحد؛ فقد قرّر في محلّه من علم الأُصول وغيره أنّه لايجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد، والظّاهر الاتّفاق عليه، وإن كان وقع الاختلاف في جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد. وإن كان هو السّنّة المتواترة فمع عدم ثبوت التّواتُر ـ كما هو واضح ـ نقول: إنّه حُكي عن الشّافعيّ وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظّاهر: القطع بعدم جواز نسخ الكتاب بالسّنّة المتواترة. وحُكي عن أحمد أيضًا ـ في إحدى الرّوايتين ـ بل أنكر جماعة من القائلين بالجواز وقوعه وتحقّقه.

وإن كان الثّاني ـ فهو عين القول بالتّحريف، وكأنّ الآلوسيّ ومن يحذو حذوه توهّموا أنّ النّزاع في باب التّحريف نزاع لفظيّ، وإلّا فأيّ فرق بينه وبين نسخ التّلاوة بهذا المعنى، وعلى ذلك يصحّ أن يقال: إنّ جمهور علماء السّنّة قائلون بالتّحريف، لتصريحهم بنسخ التّلاوة الّذي يرجع إليه، بل هو عينه، كما أنّه ينكشف أنّ من لم يجعل الله له نورًا

فما له من نور.

وأمّا رابعًا ـ فلأنّه كيف يصحّ الالتزام بأنّ سورتي الخَلْع والحَفْد ـ اللّتين سمّاهما الرّاغب في «المحاضرات» سورتي القنوت، ونسبوهما إلى مُصْحَف ابن عبّاس ومُصْحَف زيد وقراءة أُبيّ وأبي موسى ـ أن يكونا من القرآن، فإنّه كيف يصحّ قوله: «يفجرك» في السّورة الأُولى، وكيف تتعدّى كلمة «يفجر». وأيضًا أنّ الخَلْع يناسب الأوثان، فماذا يكون المعنى، وبماذا يرتفع الغلط؟ أو ما هي النّكتة في التّعبير بقوله: «ملحق»، وما هو وجه المناسبة وصحّة التّعليل لخوف المؤمن من عذاب الله؛ بأنّ عذاب الله بالكافرين ملحق، فإنّ هذه العبارة إنّما تناسب التّعليل، لأن لايخاف المؤمن من عذاب الله، لأنّ عذابه بالكافرين ملحق.

وكذا آية الرّجم الّتي ادّعى عمر أنّها من القرآن، يسأل من القائل بنسخ تلاوته على تقدير صحّة روايته؟ أنّه ما وجه دخول الفاء في قوله: «الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة بما قضيا من اللّذّة»؟ وليس هناك ما يصحّح دخولها من شرطٍ أو نحوه، لاظاهرًا ولا على وجه يصحّ تقديره، وإنّما دخلت الفاء على الخبر في قوله تعالى في سورة النّور: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا...﴾، لأنّ كلمة اجلدوا بمنزلة الجزاء لصفة الزّنى في المبتدأ والزّنى بمنزلة الشّرط، وليس الرّجم جزاء للشّيخوخة، ولا هي سببًا. فالظّاهر أنّ الوجه في دخول الفاء هي الدّلالة على كذب الرّواية، كما هو غير خفيّ على أُولي الدّراية.

ثمّ إنّ قضاء اللّذّة أعمّ من الجماع، والجماع أعمّ من الزّنى، والزّنى أعمّ من سبب الرّجم الّذي هو الزّنا مع الإحصان، فكيف يصحّ إطلاق القول بوجوب رجمها مع قضاء اللّذّة والشّهوة، كما هو واضح.

وإن قيل: بكونه كناية عن الزّنى؛؟ نقول: تقدير تسليمه بأنّ السّبب كما عرفت ليس هو الزّنى المطلق، وليست الشّيخوخة ملازمة للإحصان، كما لايخفى. (١٩٣ ـ ١٩٦)

أدلّة عدم التّحريف

الدّليل الأوّل : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [١]

فإنّ دلالته ـ على أنّ القرآن مصون من التّحريف والتّغيير، وأنّه لايتمكّن أحد من أن يتلاعب فيه ـ ظاهرة، ولكنّ الاستدلال به يتوقّف على إثبات كون المراد من «الذّكر» فيه هو القرآن، لاحتمال أن يكون المراد به هو الرّسول، لاستعمال الذّكر فيه أيضًا في مثل قوله تعالى في سورة الطّلاق: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا* رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهِ﴾ [٢].

ولكن يدفع هذا الاحتمال:

أوّلًا ـ منع كون المراد بالذّكر في الآية الثّانية أيضًا هو الرّسول، وذلك بقرينة التّعبير بالإنزال، ضرورة أنّه لايناسب الرّسول، لكونه ساكنًا في الأرض مخلوقًا كسائر الخلق محشورًا معهم، والتّنزيل والإنزال وما يشابههما إنّما يناسب الأُمور السّماويّة، كالكتاب والملائكة وأمثالهما، وذكر كلمة «الرّسول»، بعد ذلك لايؤيّد كونه المراد بالذّكر، لأنّه ابتداء آية مستقلّة، وليس جزء لما قبله. واحتمل في «مجمع البيان» أن يكون انتصابه لأجل كونه مفعول فعل محذوف، تقديره: «أرسل رسولًا» لابَدَلًا من «ذكرًا»، كما أنّه احتمل أن يكون مفعول قوله «ذكرًا»، ويكون تقديره «أنزل الله إليكم أن ذكر رسولًا».

وبالجملة فلم يثبت كون المراد من «الذّكر» في هذه الآية هو الرّسول، لو لم نقل بظهورها ـ بقرينة ذكر الإنزال ـ في كونه هو الكتاب.

وثانيًا ـ أنّه على تقدير كون المراد بالذّكر في تلك الآية هو الرّسول، لكنّه لايتمّ احتماله في المقام ـ وهي آية الحفظ ـ لكونها مسبوقة بما يدلّ على أنّ المراد به هو الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ* لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلٰئِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ* مَا نُنَزِّلُ الْمَلٰئِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنْظَرِينَ﴾ [٣].

---

١ ـ الحجر / ٩ .

٢ ـ الطّلاق / ١٠ـ١١.

٣ ـ الحِجْر /٦ ـ ٨.

فكأنّ هذه الآية وقعت جوابًا عن قولهم السّخيف وافترائهم العنيف، وهو أنّ المجنون لايمكن له حفظ الذّكر، ولايليق بأن ينزل عليه، فأجابهم الله تبارك وتعالى: بأنّ التّنزيل إنّما هو فعل الله، وهو الحافظ له عن التّحريف والتّغيير ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فانقدح ممّا ذكرنا وضوح كون المراد بالذّكر في آية الحفظ هو الكتاب، ولامجال للاحتمال المذكور بوجه أصلًا.

ومن **الغريب** ـ بعد ذلك ـ ماذكره المحدّث المعاصر في مقام المناقشة على الاستدلال بالآية من: أنّه قد أجمعت الأُمّة على عدم جواز التّمسّك بمتشابهات القرآن إلّا بعد ورود النّصّ الصّريح في بيان المراد منها، ولاشكّ أنّ المشترك اللّفظيّ إذا لم يكن معه قرينة تعيّن بعض أفراده، والمعنويّ إذا علم عدم إرادة القدر المشترك منها، بل أُريد منه أحد أفراده ولم يقترن بما يعيّنه، من أقسام المتشابهات، و«الذّكر» قد أُطلق في القرآن كثيرًا على رسول الله ﷺ، ومن الجائز أن يكون هو المراد منه هنا أيضًا، ويكون سبيل تلك الآية سبيل قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[1] وليس ذكر الإنزال قرينة على كون المراد منه القرآن لقوله تعالى: ﴿قَدْ اَنْزَلَ اللهُ اِلَيْكُمْ ذِكْرًا* رَسُولًا﴾.

وقد عرفت قيام القرينة الواضحة على كون المراد به في المقام هو الكتاب، وإنّه ليست آية الحفظ من المتشابهات بوجه، والعجب منه رحمه الله مع كونه محدّثًا مشهورًا وذا عناية بالرّوايات المأثورة عن العترة الطّاهرة ـ عليهم آلاف الثّناء والتّحيّة ـ. ولو كانت رُواتها كذّابين وضّاعين ـ كما سيأتي في البحث عن الرّوايات الدّالّة على التّحريف ـ كيف نقل آية الحفظ هكذا: (اِنَّا اَنْزَلْنَا الذِّكْرَ ...). وكيف حكى الآية الّتي استشهد بها على كون المراد بالذّكر هو الرّسول بالنّحو الّذي نقلنا عنه، مع أنّ الآية هكذا: ﴿قَدْ اَنْزَلَ اللهُ اِلَيْكُمْ ذِكْرًا* رَسُولًا﴾. وحينئذ فيسأل عن الوجه في عدم الاعتناء بالكتاب، والتّسامح في نقل ألفاظه المقدّسة وآياته الكريمة.

ولعمري أنّ هذا وأشباهه هو السّبب في طعن المخالفين على الفرقة النّاجية المحقّة

---

١ ـ المائدة/٦٧.

وافترائهم عليهم: بأنّهم لايعتنون بالكتاب العزيز، ولا يراعون شأنه العظيم، وقولهم: إنّهم مشتر كون معنا في ترك العمل بحديث الثَّقَلين المتواتر بين الفريقين. فإنّ الطّعن علينا والإيراد بنا بترك العترة الطّاهرة ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ وعدم التّمسّك بهم منقوض بعدم تمسّكهم بالكتاب الّذي هو أيضًا أحد الثَّقَلَين، بل هو الثّقل الأكبر والمعجزة الخالدة الوحيدة للنّبوّة والرّسالة، وكيف كان فلا إشكال في المقام في أنّ المراد بالذّكر في آية الحفظ هو الكتاب الّذي نزّله الله.

ولكنّه أورد على الاستدلال بها لعدم التّحريف بوجوه آخر من الإشكال:

الإيراد الأوّل ـ إنّه لادليل على كون المراد من الحفظ فيها هو الحفظ عن التّلاعب والتّغيير والتّبديل، بل يحتمل:

أوّلًا ـ أن يكون المراد من الحفظ هو العلم، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إنّا له لعالمون، فلا دلالة فيها حينئذٍ ـ على عدم التّحريف بوجه، ولا تعرّض لها من هذه الحيثيّة، وقد ذكر هذا الاحتمال المحقّق القمّيّ ـ قدّس سرّه ـ في كتاب «القوانين».

وثانيًا ـ أنّه على تقدير كون المراد من الحفظ هو الصّيانة، لكن يحتمل أن يكون المراد هو صيانته عن القدح فيه، وعن إبطال ما يشتمل عليه من المعاني العالية، والمطالب الشّامخة، والتّعاليم الجليلة، والأحكام المتينة.

والجواب: أمّا عن الاحتمال الّذي ذكره المحقّق القمّيّ رحمه الله فهو وضوح عدم كون الحفظ ـ لغةً وعُرْفًا ـ بمعنى العلم؛ فإنّ المراد منه هو الصّيانة، وأين هو من العلم بمعنى الإدراك والاطّلاع، ومجرّد الاحتمال إنّما يقدح في الاستدلال إذا كان احتمالاً عقلائيًّا منافيًّا لانعقاد الظّهور للّفظ، ومن الواضح عدم ثبوت هذا النّحو من الاحتمال في المقام.

وأمّا عن الاحتمال الثّاني، فهو أنّه إن كان المراد من صيانته عن القدح والإبطال هو الحفظ عن قدح الكفّار والمعاندين، بمعنى أنّه لم يتحقّق في الكتاب قدح من ناحيتهم بوجه، والسّبب فيه هو الله تبارك وتعالى فإنّه منعهم عن ذلك، فلا ريب في بطلان ذلك، لأنّ قدحهم في الكتاب فوق حدّ الإحصاء، والكتب السّخيفة المؤلّفة لهذه الأغراض

الشّيطانيّة كثيرة.

وإن كان المراد أنّ القرآن لأجل اتّصاف ما يشتمل عليه من المعاني بالقوّة والاستحكام والمتانة لايمكن أن يصل إليه قدح القادحين، ولا يقع فيه تزلزل واضطراب من قبل شبه المعاندين، فهذا المعنى وإن كان أمرًا صحيحًا مطابقًا للواقع إلاّ أنّه لايرتبط بما هو مفادّ الآية الشّريفة، ضرورة أنّ ما ذكر إنّما هو شأن القرآن ووصف الكتاب، والآية إنّما هي في مقام توصيف الله تبارك وتعالى، وأنّه المُنْزِل للكتاب العزيز، والحافظ له عن التّغيير والتّبديل...

الإيراد الثّاني ـ إنّ مرجع الضّمير في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إن كان المراد به هو كلّ فرد من أفراد القرآن من المكتوب والمطبوع وغيرهما فلاريب في بطلانه، لوقوع التّغيير في بعض أفراده قطعًا، بل ربّما مزّق أو فرّق كما صنع الوليد وغيره.

وإن كان المراد به هو حفظه في الجملة كفى في ذلك حفظه عند الإمام الغائب ـ عجّل الله تعالى فرجه الشّريف ـ فلايدلّ على عدم التّحريف في الأفراد الّتي بأيدينا من الكتاب العزيز، والقائل بالتّحريف إنّما يدّعيه في خصوص هذه الأفراد، لاما هو الموجود عند محمّد وآله صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

والجواب: أنّ القرآن ليس أمرًا كلّيًّا قابلًا للصّدق على كثيرين؛ بحيث تكون نسبته إلى النُّسَخ المتكثّرة كنسبة طبيعة الإنسان إلى أفرادها المختلفة، وكانت لها أفرادًا موجودة، وأفرادًا انعدمت بعد وجودها، أو يمكن أن توجد، بل القرآن هو الحقيقة النّازلة على الرّسول الأمين الّتي قال الله في شأنه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾. والقرآن المكتوب أو الملفوظ إنّما هو حاك عن تلك الحقيقة، وكاشف عمّا أُنزل في تلك اللّيلة المباركة، ومن المعلوم أنّها ليست متكثّرة متنوّعة، ومرجع حفظها إلى ثبوتها بتمامها من دون نقص وتغيير، وكون الحاكي حاكيًا عنها كذلك، وهذا مثل ما نقول: إنّ القصيدة الفلانيّة محفوظة، فإنّ معناها أنّ الكتب الحاكية عنها أو الصّدور المحافظة لها حاكية عنها بأجمعها، وحافظة لها بتمامها كما لايخفى.

الإيراد الثّالث ـ ما ذكره المحدّث المعاصر من أنّ آية الحفظ مكّيّة واللّفظ بصورة الماضي، وقد نزل بعدها سُوَر وآيات كثيرة فلا تدلّ على حفظها، لو سلّمنا الدّلالة.

والجواب واضح، فإنّ النّاظر في الآية العارف بأساليب الكلام يقطع بأنّ الحفظ إنّما يتعلّق بما هو الذّكر الّذي هو شأن القرآن بأجمعه، فكما أنّ صفة التّنزيل صفة عامّة ثابتة لجميع الآيات والسُّوَر بملاحظة نفس هذه الآية الشّريفة ـ ولا يكاد يتوهّم عاقل دلالتها على اتّصاف الآيات الماضية بذلك ـ فكذلك وصف الحفظ والمصونيّة.

الإيراد الرّابع ـ وهو العمدة، أنّ القائل بالتّحريف يحتمل وجود التّحريف في نفس هذه الآية الشّريفة، لأنّها بعض آيات القرآن، فلاحتمال التّحريف فيه مجال، ومع هذا الاحتمال لايصحّ الاستدلال، فكيف يصحّ الاستدلال بما يحتمل فيه التّحريف على نفسه، وهل هذا إلّا الدّور الباطل؟!

والجواب: أنّ الاستدلال إن كان في مقابل من يدّعي التّحريف في موارد مخصوصة؛ وهي الموارد الّتي دلّت عليها روايات التّحريف فلا مجال للمناقشة فيه، لعدم كون آية الحفظ من تلك الموارد على اعترافه، ضرورة أنّه لم ترد رواية تدلّ علىٰ وقوع التّحريف في آية الحفظ أصلًا.

وإن كان في مقابل من يدّعي التّحريف في القرآن إجمالًا، بمعنى أنّ كلّ آية عنده محتملة لوقوع التّحريف فيها، وسقوط القرينة الدّالّة على خلاف ظاهرها عنها، فتارةً يقول القائل بهذا النّحو من التّحريف بحجّيّة ظواهر الكتاب مع وصف التّحريف، وأُخرى لايقول بذلك، بل يرى أنّ التّحريف مانع عن بقاء ظواهر الكتاب على الحجّيّة، وجواز الأخذ والتّمسّك بها، ويعتقد أنّ الدّليل على عدم الحجّيّة هو نفس وقوع التّحريف.

فعلى الأوّل: لامجال للمناقشة في الاستدلال بآية الحفظ على عدم التّحريف، لأنّه بعد ما كانت الظّواهر باقية على الحجّيّة، ووقوع التّحريف غير مانع عن اتّصاف الظّواهر بهذا الوصف، كما هو المفروض نأخذ بظاهر آية الحفظ، ونستدلّ به على العدم كما هو واضح.

وعلى الثّاني: الّذي هو عبارة عن مانعيّة التّحريف عن العمل بالظّواهر والأخذ بها، فإن كان القائل بالتّحريف مدّعيًا للعلم به، والقطع بوقوع التّحريف في القرآن إجمالًا، وكون كلّ آية محتملة لوقوع التّحريف فيها، فالاستدلال بآية الحفظ لايضرّه، ولو كان ظاهرها باقيًا على وصف الحجّيّة، لأنّ ظاهر الكتاب إنّما هي حجّة بالإضافة إلى من لايكون عالمًا بخلافه، ضرورة أنّه من جملة الأمارات الظّنّيّة المعتبرة، وشأن الأمارة اختصاص حجّيّتها بخصوص الجاهل بمقتضاها، وأمّا العالم بالخلاف المتيقّن له فلامعنى لحجّيّة الأمارة بالإضافة إليه. فخبر الواحد مثلًا الدّالّ على وجوب صلاة الجمعة إنّما يعتبر بالنّسبة إلى من لايكون عالمًا بعدم الوجوب، وأمّا بالإضافة إلى العالم فلامجال لاعتباره بوجه، فظاهر آية الحفظ ـ على تقدير حجّيّته، أيضًا ـ إنّما يجدي لمن لايكون عالمًا بالتّحريف، والبحث في المقام إنّما هو مع غير العالم.

وإن كان القائل به لايتجاوز عن مجرّد الاحتمال، ولا يكون عالمًا بوقوع التّحريف في الكتاب بل شاكًّا، فنقول: مجرّد احتمال وقوع التّحريف ولو في آية الحفظ أيضًا، لايمنع عن الاستدلال بها لعدم التّحريف، كيف وكان الدّليل على عدم حجّيّة الظّواهر والمانع عنها هو التّحريف، فمع عدم ثبوته واحتمال وجوده وعدمه كيف يرفع اليد عن الظّاهر، ويحكم بسقوطه عن الحجّيّة، بل اللّازم الأخذ به والحكم على طبق مقتضاه الّذي عرفت، أنّ مرجعه إلى عدم تحقّق التّحريف بوجه، ولا يستلزم ذلك تحقّق الدّور الباطل، ضرورة أنّ سقوط الظّاهر عن الحجّيّة فرع تحقّق التّحريف وثبوته، وقد فرضنا أنّ الاستدلال إنّما هو في مورد الشّكّ وعدم العلم، ومن الواضح أنّ الشّكّ فيه لايوجب سقوط الظّاهر عن الحجّيّة مادام لم يثبت وقوعه، فتدبّر جيّدًا.

وقد انقدح ممّا ذكرنا تماميّة الاستدلال بآية الحفظ، والجواب عن جميع الإشكالات، سيّما الأخير الّذي كان هو العمدة في الباب.

الدّليل الثّاني: ﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لاَيَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ﴾[1]

---

١ ـ فصّلت / ٤١ ـ ٤٢.

ولا خفاء في ظهوره في أنّه لايأتي الكتاب العزيز الباطل ـ بجميع أقسامه ـ ومن شيء من الطّرق والجوانب، ضرورة أنّ النّفي إذا ورد على الطّبيعة المعرفة بلام الجنس أفاد العموم، بالإضافة إلى جميع أنواعها وأصنافها وأفرادها، فالباطل في ضمن أيّ نوع تحقّق، وأيّ صنف حصل، وأيّ فرد وجد، بعيد عن الكتاب بمراحل لايمكن له إتيانه والاتّصال إليه، ومن الواضح أنّ «التّحريف» من أوضح مصاديق الباطل، وأظهر أصنافه، فالآية تنفيه وتخبر عن عدم وقوعه وبعده عن الكتاب.

مضافًا إلى أنّ توصيف الكتاب بالعزّة يلائم مع حفظه عن التّغيير والتّنقيص، كما أنّ قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ الّذي هو بمنزلة التّعليل للحكم بعدم إتيان الباطل الكتاب يناسب مع بقائه، وعدم تطرّق التّحريف إليه، فإنّ ما نزل من الحكيم لايناسبه عروض التّغيير، ويكون مصونًا من أن تتلاعب به الأيدي الجائرة، ومحفوظًا من أن تمسّه الأفراد غير المطهّرة.

وقد أورد على الاستدلال بوجوه من الإشكال:

الإشكال الأوّل ـ أنّه قد ورد في تفسير الآية روايات دالّة على أنّ المراد منها غير ما ذكرنا، مثل رواية عليّ بن إبراهيم القمّيّ في تفسيره عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «لا يأتيه الباطل من قِبَل التّوراة، ولا من قِبَل الإنجيل والزّبور، ولا من خلفه، أي لا يأتيه من بعده كتاب يبطله». ورواية «مجمع البيان» عن الصّادقين عليهما السلام: «إنّه ليس في أخباره عمّا مضى باطل، ولا في أخباره عمّا يكون في المستقبل باطل».

والجواب: أنّ اختلاف الرّوايتين في تفسير الآية، وبيان المراد منها ـ ضرورة أنّه لايكاد يمكن الجمع بينهما، فإنّ الأخبار عمّا مضى لا يرتبط بالتّوراة والإنجيل والزّبور، والإخبار عمّا يكون في المستقبل لايلائم الكتاب الّذي يأتي من بعده ـ دليل على عدم حصر الباطل في شيء من مفادهما، وإنّهما بصدد بيان المصداق، ولا دلالة لهما على الحصر أصلًا، وعليه فظهور الآية في العموم وعدم تطرّق شيء من أقسام الباطل وأفراده إليه واضح، لامعارض له بوجه.

الإشكال الثّاني ـ التّأمّل في صدق الباطل على ورود التّحريف عليه، خصوصًا بعد ملاحظة وحدة المراد منه فيما سبق القرآن أو لحقه، إذ لايتوهّم في الباطل الّذي بين يديه ذلك فيكون ما في خلفه كذلك.

والجواب: من الواضح أنّ كون التّحريف من أظهر مصاديق الباطل ممّا لاينبغي الارتياب فيه، وتعلّق النّفي بالطّبيعة المعرفة يفيد العموم ـ على ما ذكرنا ـ ولا مجال لملاحظة وحدة المراد، فإنّ الحكم لم يتعلّق بالأفراد حتّى تلاحظ وحدة المراد، بل بنفس الطّبيعة في السّابق واللّاحق كما هو غير خفيّ.

الإشكال الثّالث ـ أنّه لايظهر في شيء من الكتب الموضوعة في تفسير القرآن تفسير الآية بما ذكر، ولا احتمله أحد من المفسّرين، وإليك نقل بعض كلمات أعلامهم:

قال الشّيخ الطّوسيّ في محكيّ «التّبيان»: قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ قيل في معناه أقوال خمسة...[**وذكر كما تقدّم عنه ثمّ ذكر قول السّيّد الرّضيّ ،كما تقدّم عنه، فقال :**]

وبالجملة: فتفسير الآية بما ذكر في الاستدلال مخالف لما يظهر من الفحول والرّجال من مفسّري الجمهور والخاصّة، وعليه فلا يبقى للتّمسّك بها مجال.

والجواب: إنّا قد حقّقنا في أوّل مبحث أُصول التّفسير؛ أنّ الأصل الأوّل في باب التّفسير وكشف مراد الله تبارك وتعالى من كتابه العزيز هو ظواهر الكتاب، وأنّ الاعتماد في باب التّفسير عليها ممّا لاينبغي الارتياب فيه، وقول المفسّرين لم يقم دليل على اعتباره ما لم يكن مبتنيًا على تلك الأُصول، وقد عرفت أنّ ظاهر الآية تعلّق النّفي بطبيعة الباطل، وإنّ التّحريف من أوضح مصاديقه، ولا يعارض ذلك قول المفسّرين إلّا إذا كان مستندًا إلى بيان المعصوم الّذي هو أيضًا من تلك الأُصول، والظّاهر عدم الاستناد في المقام، وعلى تقديره فالرّوايات المستندة إليها هي الرّوايات المتقدّمة، وقد عرفت دلالتها على حصر الباطل في مفادّها، والدّليل عليه وجود الاختلاف بينها كما لايخفى.

الإشكال الرّابع ـ نظيره من أنّه إن أُريد بالقرآن الّذي لايأتية الباطل جميع أفراده الموجودة بين النّاس فهو خلاف الواقع، للإجماع على أنّ ابن عَفّان أحرق مصاحف كثيرة

حتّى قيل: إنّه أحرق أربعين ألف مُصْحَف، ويمكن ذلك ضرورة لآحاد أهل الإسلام والمنافقين، فليكن ما صدر من أُولئك من التّحريف في الصّدر الأوّل من هذا القبيل، وإن أُريد في الجملة فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليهم السلام.

والجواب: قد تقدّم في الأمر الأوّل، والتّكرار موجب للتّطويل.

الدّليل الثّالث: [ماأفاده بعض الأعاظم...]

ما أفاده بعض الأعاظم في تفسيره المسمّى بـ«الميزان في تفسير القرآن» وحاصله: أنّ من ضروريّات التّاريخ أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله جاء قبل أربعة عشر قرنًا ...**[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وهو وإن كان غير خال عن المناقشة، ضرورة أنّ ما أفاده إنّما يجدي لنفي الزّيادة الكثيرة أو النّقيصة المتعدّدة في مواضع متكثّرة، كما يدّعيه القائل بالتّحريف المستند إلى الرّوايات الكثيرة الدّالّة عليه، وأمّا احتمال زيادة يسيرة أو نقيصة يسيرة كما فرضه في أوّل البحث، فالدّليل لايثبت نفيه، ولا يجدي لدفعه أصلًا، أفيكفي هذا الدّليل لإثبات أنّه لم تسقط كلمة في «عليّ» بعد قوله: ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ اِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ فإنّه على كلا التّقديرين ـ سواءً كانت هذه الكلمة موجودة أم لم تكن ـ لايختلّ شيء من أوصاف القرآن، ولا يوجب نقصًا في التّحدّي، ولا خللًا في الجهات المتعدّدة الّتي يدلّ عليها القرآن من أُصول المعارف وكلّيّات الشّرائع، وتفاصيل الفضائل، ونقل القصص والأخبار بالملاحم، وبالتّالي كونه ذكرًا الّذي هو ـ كما اعترف به ـ أجمع الصّفات في الدّلالة على شؤون القرآن، إلّا أنّ له مع ذلك صلاحيّة للتّأييد ممّا لاينبغي الارتياب فيه.

ثمّ إنّ هذه الأُمور الثّلاثة الدّالّة على عدم التّحريف ممّا يمكن التّمسّك بها من نفس الكتاب العزيز.

الدّليل الرّابع : [حديث الثَّقَلَيْن]

الحديث المعروف المتواتر بين الفريقين، الدّالّ على أنّ النّبيّ ﷺ خلّف الثّقلَين: كتاب الله والعترة، وأخبر أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض، وإنّ التّمسّك بهما موجب لعدم تحقّق الضّلالة أبدًا إلى يوم القيامة. وتقريب الاستدلال بهذا الحديث الشّريف على عدم تحريف القرآن المجيد من وجهين:

الوجه الأوّل ـ إنّ القول بالتّحريف يستلزم عدم إمكان التّمسّك بالكتاب، مع أنّ الحديث يدلّ على ثبوت هذا الإمكان إلى يوم القيامة، فيكون القول بالتّحريف الملازم لعدم الإمكان باطلًا لمخالفته، لما يدلّ عليه الحديث، وعدم إمكان الجمع بينه وبينه، فهاهنا دعويان لابدّ من إثباتهما:

الدّعوى الأُولى: استلزم القول بالتّحريف لعدم إمكان التّمسّك بالكتاب العزيز، ولتوضيح الاستلزام وثبوت الملازمة نقول: إنّ الكتاب العزيز ـ كما تقدّم سابقًا في بعض مباحث الإعجاز ـ ليس الغرض من إنزاله، والغاية المترتّبة على نزوله ناحيةً خاصّةً وشأنًا مخصوصًا، وليس التّعرّض فيه لخصوص فنّ من الفنون الّتي يختصّ كلّ منها بكتاب، وكلّ كتاب بواحد منها، بل هو جامع لفنون شتّى وجهات كثيرة، فتراه متعرّضًا لما يرجع إلى المبدأ من وجوده وتوحيده، وصفاته العليا، وأسمائه الحسنى، وأفعاله وآثاره، ولما يرتبط بالمعاد من ثبوته وخصوصيّاته، والسّعادة والشّقاوة، والجنّة والنّار، وأوصافهما أوصاف الدّاخلين فيهما وخصوصيّاتهم، ولما يتعلّق بالأنبياء وعلوّ مقامهم، ونزاهة ساحتهم، وشموخ مقامهم، وما وقع بينهم وبين أُممهم، ولما يرجع إلى الفضائل الخُلقيّة والملكات النّفسانيّة، ولما يعود إلى بيان الأحكام العمليّة والشّرائع الفطريّة. ولغير ذلك من الجهات والشّؤون.

والغرض الأقصى الّذي بيّنه الكتاب هو إخراج النّاس من الظّلمات إلى النّور، وإيصالهم إلى المرتبة الكاملة من الإنسانيّة والدّرجة العالية: المادّيّة والمعنويّة.

وعليه فمعنى التّمسّك بمثل هٰذا الكتاب ـ الّذي ليس كمثله كتاب ـ هو الاستفادة

من جميع الشّؤون الّتي وقع التّعرّض فيه لها، والاستضاءة بنوره الّذي لا يبقى معه ظلمة، والاهتداء بهدايته الّتي لاموقع معها للضّلالة ولا يخاف عندها الجهالة، فلو لم يكن ما بأيدينا من الكتاب عين ما نزل على النّبيّ ﷺ ونفس ما خلّفه في أُمّته، وحرصهم على التّمسّك به، والخروج بسببه عن الضّلالة، فكيف يمكن التّمسّك به إلى يوم القيامة، وكيف يمكن أنّ الضّلالة منفيّة مؤبّدة ... فلا يبقى حينئذٍ مجال لبقاء إمكان التّمسّك بالكتاب مع وجود التّحريف.

الدّعوى الثّانية: دلالة الحديث الشّريف على إمكان التّمسّك بالكتاب العزيز، ولا يخفى وضوح هذه الدّلالة لو كان الحديث دالًّا على الأمر بالتّمسّك وإيجاب الرّجوع إليه، ضرورة اعتبار القدرة في متعلّق التّكليف مطلقًا، أمرًا كان أو نهيًا، فمع عدم إمكان التّمسّك لايبقى مجال لإيجابه والحكم بلزومه.

وأمّا لو لم يكن الحديث بصدد الإلزام وجعل الحكم الإنشائيّ التّكليفيّ، ولم تكن الجملة الخبريّة مسوقة لإفادة التّكليف والإيجاب، بل كانت في مقام مجرّد الأخبار والحكاية عن الواقع، وأنّ الأثر المترتّب على التّمسّك بالثّقلين هو رفع خوف الضّلالة، وارتفاع خطر الجهالة وعدم الابتلاء بها إلى يوم القيامة، فدلالته حينئذٍ على إمكان التّمسّك به لأجل الانفهام العُرْفيّ والانسياق العقلائيّ، فإنّ المتفاهم من مثل هذا التّعبير في المحاورات العُرْفيّة ثبوت الإمكان في الشّرط في القضيّة الشّرطيّة الخبريّة، مثال ذلك: إنّك إذا قلت مخاطبًا لصديقك: إذا اشتريت الدّار الفلانيّ يترتّب عليه كذاوكذا، لايفهم منه إلّا إمكان الاشتراء، ولا يعبّر بمثل هذه العبارة إلّا في مورد ثبوت الإمكان، ومع عدمه يكون التّعبير هكذا: إن أمكن لك الاشتراء.

مضافًا إلى ثبوت خصوصيّة في المقام، وهو كون الكتاب ميراثًا للنّبيّ الّذي يكون خاتم النّبيّين، ويكون حلاله وحرامه باقيين إلى يوم القيامة، فهل يمكن أن يكون مع ذلك غير ممكن التّمسّك، وهل يتّصف حينئذٍ بأنّه خلّفه النّبيّ وكان غرضه من ذلك إرشاد الأُمّة، وهداية النّاس إلى طريق الهداية والخروج من الضّلالة، فعلى تقدير عدم دلالة مثل

هذا التّعبير على ثبوت وصف الإمكان في غير المقام، لامحيص عن الالتزام بدلالته عليه في خصوص المقام للقرائن والخصوصيّات الموجودة فيه.

فانقدح من جميع ذلك تماميّة الاستدلال بالحديث الشّريف من الوجه الأوّل، الّذي عرفت ابتناءه على الدّعويين الثّابتتين.

نعم، يمكن أن يورد على الاستدلال به من هذا الوجه شبهات، لابأس بـإيرادهـا والجواب عنها، فنقول...**[ثمّ ذكر شبهات ثلاث والرّدّ عليها، ولم نذكرها هنا لتـفصيلها وإن شئت فراجع]**.

الوجه الثّاني ـ أنّ الظّاهر من الحديث إنّ كلًّا من الثّقلين حجّة مستقلّة، ودليل تامّ في عرض الآخر وفي رتبته، بمعنى عدم توقّف حجّيّة كلّ منهما عـلى الآخـر، وعـدم الافتقار إلى تصويبه وإمضائه، لابمعنى كون كلّ واحد منهما كافيًا في الوصول إلى الكمال الممكن، والخروج من الضّلالة. وارتفاع خوف الجهالة، فإنّ هذا الأثـر قـد رتّب فـي الحديث على الأخذ بمجموع الثَّقَلَيْن، والتّـمسّك بكلا الميراثين، بل بمعنى كون الأثـر وإن كان كذلك إلّا أنّه لاينافي الاستقلال، وتماميّة كلّ منهما فـي الحـجّيّة والدّليـليّة، والغرض أنّ الحجّة ليست هي المجموع، بل كلّ واحد منهما من دون توقّف على الآخر، ومن دون منافاة ومضادّة لترتّب الأثر والغرض على الأخذ بالمجموع والتّـمسّك بـه، وهذا كما إنّ كلّ واحد من الأدلّة الأربعة المعروفة ـ الكتاب والسّنّة والعقل والإجماع ـ دليل وحجّة مستقلّة في الفقه، مع أنّ الاستنباط واستكشاف الحكم يتوقّف على لحاظ المجموع ورعاية الكلّ.

وبالجملة: الحديث ظاهر في كون كلّ واحد من الثَّقَلَين دليـلًا وحـجّة مسـتقلّة، وحينئذٍ نقول: بناءً على عدم التّحريف، وعدم كون القرآن الموجود فاقدًا لبعض ما نزل على النّبيّ صلى الله عليه وآله وخاليًا عن بعض الآيات والجملات، يكون هذا الوصف ـ وهي الحجّيّة المستقلّة ـ ثابتًا للقرآن، ولايتوقّف على إمضاء الأئمّة عليهم السلام وتصويبهم للاستدلال به.

وأمّا بناء على التّحريف، وثبوت النّقيصة، فإن كـان الرّجـوع إليـه مـتوقّفًا عـلى

إمضائهم عليهم السلام فهذا ينافي الحجّيّة المستقلّة الّتي يدلّ عليها الحديث ـ كما هو المفروض ـ وإن لم يكن كذلك بأن يدّعي القائل جواز التّمسّك به من دون المراجعة إليهم، والتّوقّف على إمضائهم، فواضح أنّ الرّجوع غير جائز.

توضيحه: إنّه ربّما يقال: إنّ الوجه في عدم جواز الرّجوع إلى ظواهر الكتاب ـ مع العلم الإجماليّ بوقوع التّحريف فيه ـ هو العلم الإجماليّ بوقوع الخلل في الظّواهر، ومع هذا العلم يسقط عن الحجّيّة كما هو شأن العلم الإجماليّ في سائر الموارد. ولكنّه أجاب عن هذا القول المحقّق الخراسانيّ ـ قُدّس سرّه ـ في «الكفاية» بما هذه عبارته: «إنّه ـ يعني العلم الإجماليّ بوقوع التّحريف ـ لا يمنع عن حجّيّة ظواهره، لعدم العلم بوقوع الخلل فيها بذلك أصلًا، ولو سلّم فلا علم بوقوعه في آيات الأحكام، والعلم بوقوعه فيها أو في غيرها من الآيات غير ضائر بحجّيّة آياتها، لعدم حجّيّة سائر الآيات، والعلم الإجماليّ بوقوع الخلل في الظّواهر إنّما يمنع عن حجّيّتها إذا كانت كلّها حجّة وإلّا لا يكاد ينفكّ ظاهر عن ذلك كما لا يخفى، فافهم. نعم، لو كان الخلل المحتمل فيه أو في غيره بما اتّصل به، لأخلّ بحجّيّته لعدم انعقاد ظهور له حينئذٍ وإن انعقد له الظّهور لولا اتّصاله».

وهذا الجواب: وإن لم يكون خاليًا عن المناقشة، لعدم انحصار الحجّيّة بخصوص آيات الأحكام، لأنّ معنى حجّيّة الكتاب المشتمل على جهات عديدة ومزايا متكثّرة لا ترجع إلى خصوص المنجزّيّة والمعذّريّة في باب التّكاليف، حتّى تختصّ الحجّيّة بالآيات المشتملة على بيان الأحكام الفرعيّة والقوانين العمليّة، إلّا أنّه يجدي في دفع القول المذكور، وإثبات أنّ الوجه في عدم جواز الرّجوع إلى ظواهر الكتاب ـ مع العلم الإجماليّ بوقوع التّحريف ـ ليس هو العلم الإجماليّ المذكور.

والتّحقيق: أنّ الوجه في ذلك بناءً على التّحريف أنّه مع وصف التّحريف يحتمل في كلّ ظاهر وجود قرينة دالّة على الخلاف، ولا مجال لإجراء أصالة عدم القرينة، لأنّها من الأُصول العقلائيّة الّتي استقرّ بناء العقلاء على العمل بها، والشّارع قد اتّبعها في محاوراته ولم يتخطّ عنها، والقدر المتيقّن من الرّجوع إليها عند العقلاء هو: ما إذا كان احتمال

القرينة في الكلام ناشئًا عن احتمال غفلة المتكلّم عن الإتيان بها أو السّامع عن التّوجّه والالتفات إليها، وأمّا إذا كان الاحتمال ناشئًا عن سبب آخر ـ كالتّحريف ونحوه ـ فلم يعلم استقرار بنائهم على العمل بأصالة عدم القرينة، لو لم نقل بالعلم بعدم الاستقرار، نظرًا إلى ملاحظة موارده ...

وبالجملة: الوجه في عدم جواز الرّجوع إلى الظّواهر مع احتمال اقترانها بما يكون قرينة على إرادة خلافها عدم جواز الاعتماد على أصالة عدم القرينة الجارية في غير ما يشابه المقام، فلا محيص عن القول بتوقّف جواز الرّجوع على إمضاء الأئمّة عليهم السلام وتصويبهم. وهذا ما ذكرناه من منافاته لما يدلّ عليه الحديث الشّريف من ثبوت الحجّيّة المستقلّة للقرآن، وعدم تفرّعها على الثّقل الآخر، بل هو الثّقل الأكبر، فكيف يكون متفرّعًا على الثّقل الأصغر، فتدبّر.

الدّليل الخامس: [الرّوايات المستفيضة والمتواترة]

من الأُمور الدّالّة على التّحريف، الرّوايات المستفيضة، بل المتواترة الواردة عن النّبيّ والعترة الطّاهرة ـ صلوات الله عليه وعليهم أجمعين ـ الدّالّة على عرض الرّوايات والأخبار المرويّة عنهم على الكتاب، والأخذ بما وافق منها له، وطرح ما خالفه وضربه على الجدار وإنّه زُخْرُف، وإنّه ممّا لم يصدر منهم، ونحو ذلك من التّعبيرات، وكذا الرّوايات الدّالّة على استدلالهم عليهم السلام بالكتاب في موارد متعدّدة، وقد تقدّم شطر منها في مقام الاستدلال على حجّيّة ظواهر الكتاب.

وتقريب الاستدلال بها على عدم التّحريف يظهر بعد بيان أمرين:

الأوّل ـ لاشبهة ـ كما عرفت ـ في أنّ القول بالتّحريف يلازم عدم حجّيّة الكتاب بالحجّيّة المستقلّة غير المتوقّفة على تصويب الأئمّة عليهم السلام وإمضائهم؛ لما عرفت من عدم جريان أصالة عدم القرينة المحتملة في كلّ ظاهر، إلّا في موارد احتمال غفلة المتكلّم أو السّامع، لأنّه القدر المتيقّن من موارد جريانها، لو لم نقل بالعلم بعدم جريانها في مثل المقام، كما في المثال المتقدّم.

الثّاني ـ أنّه لاخلاف بين القائل بالتّحريف والقائل بعدمه في أنّ القرآن الموجود في هذه الأعصار المتأخّرة هو الموجود في عصر الأئمّة عليهم السلام، وإنّ التّحريف ـ على فرض ثبوته ـ كان قبل عصرهم في زمن الخلفاء الثّلاثة، ولم يتحقّق منذ شروع الخلافة الظّاهريّة لأمير المؤمنين ـ عليه أفضل صلوات المصلّين ـ والأئمّة الطّاهرين من ولده عليهم السلام، وإن حكي عن بعضهم تحقّق التّحريف بعده كما سيأتي مع جوابه.

وحينئذٍ نقول: أمّا ماورد عن النّبيّ صلى الله عليه وآله ممّا يدلّ على عرض أخباره على الكتاب، والأخذ بالموافق وطرح المخالف، فالكتاب وإن لم يقع فيه تحريف في زمنه، ولم يبدّل في عصره وحياته، وإن كان ورد في شأن نزول قوله تعالى: ﴿وَمَنْ اَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا اَوْ قَالَ اُوحِيَ اِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ اِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَاُنْزِلُ مِثْلَ مَا اَنْزَلَ اللهُ﴾[1] رواية مرويّة في الكافي بإسناده عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن قول الله عزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَنْ اَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرىٰ...﴾ قال: نزلت في ابن أبي سَرْح الّذي كان عُثمان استعمله على مصر، وهو ممّن كان رسول الله صلى الله عليه وآله هدر دمه يوم فتح مكّة، وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وآله فإذا أنزل الله: ﴿إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ كتب: «إنّ الله عليمٌ حكيمٌ»، فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله دعها «إنّ الله عليم حكيم»، وكان ابن أبي سَرْح يقول للمنافقين: إنّي لأقول من نفسي مثل ما يجيء به فما يعيّر عليّ، فأنزل الله: ﴿وَمَنْ اَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا﴾ إلّا أنّها لاتدلّ على وقوع التّحريف، وشيوع الكتاب المُحرَّف بين المسلمين، فإنّ هذا الرّجل كان واحدًا من الكُتّاب المتعدّدين المتكثّرين، مع أنّ مناسبة الآية مع هذه القصّة غير واضحة، كما أنّ صدق القصّة بنفسها كذلك...

وأمّا ماورد عنهم عليهم السلام في ذلك فدلالته على عدم وقوع التّحريف والتّبديل في الكتاب، وكونه حجّة مستقلّة مبتنية على ملاحظة أنّ الغرض من هذه الأخبار هو بيان الميزان الّذي به يتحقّق تمييز الحقّ عن الباطل من الرّوايات الصّادرة المنقولة عنهم، وأنّ الملاك والمناط في ذلك هو موافقة الكتاب وعدم مخالفته، ففي الحقيقة تكون الموافقة

---

١ ـ الأنعام/٩٣.

قرينة على الصّدق وأمارة على الصّدور منهم عليهم السلام ، ولا يتحقّق ذلك إلّا بكون الكتاب حجّة مستقلّة غير متوقّفة على شيء، ضرورة أنّ الكتاب الّذي يحتاج إلى التّصويب والإمضاء كيف يكون ميزانًا لتمييز الحقّ عن الباطل، ممّا ورد عنهم ونسب إليهم ...

وبالجملة: غرض الأئمّة عليهم السلام من هذه الأخبار نفي كون أقوالهم وما ورد عنهم من أحكام مخالفة للكتاب الّذي هو الثّقل الأكبر، والميزان الّذي لايرتاب فيه مسلم، ولا يلائم ذلك أصلًا مع توقّف حجّيّته على تصويبهم وإمضائهم ، فأخبار العرض على الكتاب من أعظم الشّواهد على عدم وقوع التّحريف في الكتاب، وبقائه على الحجّيّة المستقلّة إلى يوم القيامة ...

فقد ظهر من جميع ما ذكرنا: تماميّة الاستدلال بأخبار العرض على الكتاب، لعدم تحريفه وعدم وقوع النّقص فيه، كما أنّ الاستدلال بالرّوايات الحاكية لاستشهاد الأئمّة عليهم السلام في موارد متعدّدة بالكتاب لذلك ممّا لاتنبغي المناقشة فيه أصلًا، ضرورة أنّه لو لم يكن الكتاب حجّة مستقلّة، ودليلًا تامًّا غير متوقّف على الإمضاء والتّصويب لما كان وجه للاستشهاد، وليس الاستشهاد منحصرًا بالموارد الّتي يكون محلّ الخلاف بينهم وبين علماء الجمهور، فقد عرفت سابقًا بعض الموارد الّتي استدلّ عليه السلام بالكتاب في مقابل زُرارة، وإفهام بعض السّائلين من الشّيعة، بل يستفاد من رواية زُرارة المتقدّمة الواردة في المسح ببعض الرّأس: إنّ الكتاب من طرق علم الإمام عليه السلام ، فكيف يكون مع ذلك متوقّفًا على إمضائه عليه السلام .

فانقدح أنّ المتأمّل المنصف الخالي عن العناد والتّعصّب، لايكاد يرتاب في دلالة هذه الأخبار أيضًا على خلوّ القرآن عن النّقص والتّحريف والتّغيير والتّبديل.

الدّليل السّادس: [الأخبار الكثيرة في فضائل ختم القرآن ...]

من الأُمور الدّالّة على عدم التّحريف، الأخبار الكثيرة الواردة في بيان أحكام أو فضائل لختم القرآن أو سُوَره، قال الصّدوق رحمه الله فيما حكي عنه: «وما روي من ثواب قراءة كلّ سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كلّه، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة،

والنّهي عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة تصديق لما قلناه في أمر القرآن، وأنّ مبلغه ما في أيدي النّاس، وكذلك ما روي من النّهي عن قراءة القرآن كلّه في ليلة واحدة، وأنّه لايجوز أن يُختم في أقلّ من ثلاثة أيّام؛ تصديق لما قلناه أيضًا».

وأدلّ من ذلك وجوب قراءة سورة كاملة في كلّ ركعة من الصّلوات المفروضة، وجواز تقسيمها في صلاة الآيات، فإنّه من الواضح أنّ هذا الحكم كان ثابتًا في أصل الشّريعة بتشريع الصّلاة، وإنّ الصّلاة الّتي كان المسلمون في الصّدر الأوّل يصلّونها مشتملة على حكاية سورة من القرآن، زائدة على فاتحة الكتاب الّتي لاصلاة إلّا بها كما في الرّواية، وحينئذٍ لايبقى خفاء في أنّ المراد بها هي السّورة الكاملة من الكتاب الواقعيّ الّذي كان بأيدي المسلمين في زمن النّبيّ ﷺ ولم يقع فيه تحريف ولا تغيير على فرض وقوعه بعده. وحينئذٍ فالقائل بالتّحريف يلزم عليه ـ في قبال هذا الحكم الّذي موضوعه هو الكتاب الواقعيّ ـ الالتزام بأحد أُمور لاينبغي الالتزام بشيء منها، ولا يصحّ ادّعاؤه أصلًا:

الأوّل ـ عدم وجوب قراءة السّورة بعد عصر النّبيّ ﷺ، لعدم التّمكّن من إحرازها فلا وجه لوجوبها، لأنّ الأحكام إنّما تتوجّه في خصوص صورة التّمكّن، والمفروض عدمه بعد ذلك العصر الشّريف.

ويردّه مضافًا إلى عدم التزامه به لا قولًا ولا عملًا ـ لعدم خُلوّ صلاته عن قراءة السّورة، وإلى وضوح ظهور تشريعها وإيجابها في الدّوام والاستمرار، وعدم الاختصاص بزمن النّبيّ ﷺ ولو من جهة عدم التّمكّن بعده ـ ورود الرّوايات الكثيرة من الأئمّة الطّاهرين ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ الدّالّة على وجوب السّورة في كلّ صلاة فريضة إلّا في بعض الموارد المستثناة...

سلّمنا عدم وجوب السّورة بعد ذلك العصر، بل سلّمناه عدم وجوب السّورة أصلًا في الصّلوات المفروضة، وقلنا: بأنّ السّورة ليست من الأجزاء الواجبة للصّلاة، لكن نقول: دلالة الأخبار المرويّة عن العترة الطّاهرة على مجرّد الاستحباب تكفي في إثبات عدم

التّحريف، لأنّه لو فرض عدم التّمكّن من إحراز السّورة الكاملة في عصرهم عليهم السلام، لايبقى معه مجال لورود تلك الرّوايات الكثيرة على الاستحباب...

الثّاني ـ الاقتصار على خصوص سورة لايحتمل فيها التّحريف، نظرًا إلى عدم جريان هذا الاحتمال في جميع السُّوَر، بل هناك بعض السُّوَر لايجري فيه هذا الاحتمال كسورة التّوحيد، وعليه فلا بدّ في الصّلاة من الاقتصار عليه، نظرًا إلى اقتضاء الاشتغال اليقينيّ للبراءة اليقينيّة.

ويدفعه: مضافًا إلى ما عرفت من عدم التزامه به لا قولًا ولا عملًا، إطلاق ما ورد من الأئمّة عليهم السلام في هذا الباب، وعدم تقييد شيء منها بمثل ذلك كان عليهم البيان في مثل هذا الحكم الّذي تعمّ به البلوى، ومورد لاحتياج العموم في كلّ يوم وليلة عشر مرّات، وليس في شيء منها الإشعار بالاختصاص، فضلًا عن الدّلالة والظّهور.

وتؤيّده الرّوايات الواردة في باب العدول من سورة إلى أُخرى، الدّالّة على جواز الانتقال مالم يتجاوز النّصف، وعدم جواز الانتقال من بعض السُّوَر إلى أُخرى إلّا إلى خصوص بعضها، فإنّها متعرّضة لحكم العدول مطلقًا، وعلى تقدير التّحريف لايبقى مجال لبيان هذا الحكم على النّحو الوسيع المذكور في الرّوايات كما هو ظاهر.

الثّالث ـ دعوى كون الثّابت في زمن النّبيّ صلى الله عليه وآله هو وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن الواقعيّ، والثّابت في زمن الأئمّة عليهم السلام بمقتضى الرّوايات الصّادرة عنهم، هو وجوب قراءة سورة من القرآن الموجود الّذي كان بأيدي النّاس، وإن لم تكن سورة كاملة من القرآن الواقعيّ، وبهذا الوجه يصحّ للمكلّف اختيار ما شاء من السُّوَر، ففي الحقيقة يكون ذلك ترخيصًا من الأئمّة عليهم السلام وتسهيلًا من ناحيتهم المقدّسة.

ويَردُّه: أنّ هذه الدّعوى ترجع إلى النّسخ، ضرورة أنّه ليس إلّا رفع الحكم الثّابت الظّاهر في الدّوام والاستمرار، فإذا كان الحكم الثّابت في زمن النّبيّ صلى الله عليه وآله عبارة عن وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن الواقعيّ، وفرض ارتفاعه وتبدّله إلى الحكم بوجوب قراءة سورة من الكتاب الموجود، فليس هذا إلّا النّسخ، وهو وإن فرض إمكانه بعد

النّبيّ ﷺ إلّا أنّه قد وقع الإجماع والاتّفاق على عدم وقوعه، فهذه الدّعوى مخالفة للإجماع...

الدّليل السّابع: [الدّليل العقليّ]

من الأُمور الدّالّة على عدم التّحريف، الدّليل العقليّ الّذي ذكره بعض الأعلام، وملخّصه مع تقريب منّا: «أنّ القائل بالتّحريف إمّا أن يدّعي وقوعه وصدوره من الشّيخين بعد وفاة النّبيّ ﷺ، وإمّا أن يدّعي وقوعه وتحقّقه من عُثمان بعد انتهاء الأمر إليه ووصول النّوبة به، وإمّا أن يقول بصدوره من شخص آخر بعده، فهذه احتمالات ثلاث لارابع لها، وجميعها فاسدة... **[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ تحت عنوان «دعوى وقوع التّحريف من الخلفاء»، ثمّ قال:]**

أقول: ولعلّ من هذه الجهة قول بعض القائلين بالتّحريف في آية: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ في سورة القدر: أنّ أصلها كان هكذا: «ليلة القدر خير من ألف شهر يملكها بنو أُميّة، وليس فيها ليلة القدر»، مع أنّ ملاحظة مقدار آيات تلك السّورة وقصور معنى هذه الآية الأصليّة، بل عدم ارتباط موضوع ليلة القدر بأمر خلافتهم يكفي في القطع بخلاف ذلك، وإن لم يكن هنا دليل على عدم التّحريف، فضلًا عن الأدلّة الكثيرة المتقدّمة الدّالّة على ذلك بأقوى دلالة.

وكيف كان، فالدّليل على بطلان الاحتمال الثّالث أنّ الحَجّاج كان واحدًا من وُلاة بني أُميّة، وهو أقصر باعًا وأصغر قدرًا، وأقلّ وزنًا من أن ينال القرآن بشيء بل وهو أحقر من أن يغيّر شيئًا من الفروع الإسلاميّة، فكيف في إمكانه أن يغيّر هو أساس الدّين وقوام الشّريعة، ومن أين القدرة والنّفوذ في جميع ممالك الإسلام وغيرها، مع انتشار القرآن فيها. وعلى تقديره وفرض وقوعه، فكيف لم يذكر هذا الخطب العظيم، مؤرّخ في تاريخه، ولا ناقد في نقده، مع ما فيه من الأهمّيّة، وكثرة الدّواعي إلى نقله، كيف أغضى المسلمون عن هذه الجناية ـ الّتي لم يكن مثلها جناية ـ بعد انتهاء أمر الحَجّاج وانقضاء عهده، وزوال اقتداره وسلطنته.

على أنّه كيف تمكّن من جمع نُسَخ المصاحف كلّها ، ولم تشذّ عن قدرته نسخة واحدة في أقطار المسلمين المتباعدة ، وعلى تقدير تمكّنه من ذلك ، فهل تمكّن من إزالته من صدور المسلمين وقلوب حفظة القرآن؟ وعددهم في ذلك الوقت لا يحصيه إلّا الله.

مع أنّ القرآن لو كان في بعض آياته شيء يمسّ بني أُميّة لاهتمّ معاوية بإسقاطه قبل زمان الحَجّاج، وهو أشدّ منه قدرة وأعظم نفوذاً، ولاستدلّ به أصحاب عليّ عليه السلام على معاوية، كما احتجّوا عليه بما حفظه التّاريخ وكتب الحديث والكلام.

أضف إلى ذلك: التّحريف بالزّيادة قد قام الإجماع على عدمه، وإنّ موضوع الخلاف هو التّحريف بالنّقيصة، فكيف ادّعى القائل وقوع الزّيادة منه، فهذا الاحتمال أيضًا فاسد، وبفساده يتمّ الأمر السّابع الّذي كان هو الدّليل العقليّ على عدم التّحريف، فانقدح أنّ الاعتبار إنّما يساعد على عدم التّحريف لا ثبوته، كما ادّعاه صاحب الكفاية رحمه الله .

(١٨٣ـ٢٣٠)

شبهات القائلين بالتّحريف

الشّبهة الأُولى

ما جعله المحدّث المعاصر في كتابه الموضوع في هذا الباب أوّل الأدلّة واعتمد عليه غاية الاعتماد ، وفصّل القول فيه.

وملخّصه : وقوع التّحريف في التّوراة والإنجيل ، فيه الدّليل على أنّ كلّ ما وقع في الأُمم السّالفة يقع في هذه الأُمّة مثله.

أمّا وقوع التّحريف في الكتابين فمن الأُمور المسلّمة الّتي لا ينبغي الارتياب فيه أصلًا ، وتعدّد الأناجيل مع وجود الاختلاف فيها والتّناقض ، حتّى في صفات المسيح ، وأيّام دعوته ونسبه ووقت صلبه ـ بزعمهم ـ كافٍ في إثبات وقوع التّغيير والتّحريف فيه ، وإن جعل كلّها في مُصْحَفٍ واحدٍ يعرف بالأناجيل الأربعة.

وأمّا الدّليل على أنّ كلّ ما وقع في الأُمم السّالفة يقع في هذه الأُمّة مثله ، مضافًا إلى

دلالة بعض الآيات عليه كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[1] حيث صرّح جمع من المفسّرين بأنّ المراد: لتتّبعنّ سنن من كان قبلكم من الأوّلين وأحوالهم، ونقله في «مجمع البيان» عن الصّادق عليه السلام قال: والمعنى أنّه يكون فيكم ماكان فيهم، ويجري عليكم ما جرى عليهم حذو القذّة بالقذّة... **[ثمّ ذكر روايات في هذا الموضوع، كما تقدّم عن الطّباطبائيّ والخوئيّ].**

قال العلّامة المجلسيّ رحمه الله في «البحار»: قد ثبت بالأخبار المتظافرة أنّ ما وقع في الأُمم السّالفة يقع نظيره في هذه الأُمّة، فكلّما ذكر سبحانه في القرآن الكريم من القصص فإنّما هو زجر هذه الأُمّة عن أشباه أعمالهم، وتحذيرهم عن أمثال ما نزل بهم من العقوبات، حيث علم وقوع نظيرها منهم وعليهم.

وقد أفرد له بالتّصنيف: الصّدوق رحمه الله وسمّاه «كتاب حَذْو النّعل بالنّعل»، وقال المحدّث الحُرّ العامليّ رحمه الله في «إيقاظ الهجعة في إثبات الرّجعة»: إنّه يمكن أن يُستدلّ عليه بإجماع المسلمين في الجملة، فإنّ الأحاديث بذلك كثيرة من طريق الجمهور والخاصّة.

ومن طريق الجمهور: روى البخاريّ في صحيحه، عن أبي سعيد الخُدريّ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لتتّبعنّ سنن من كان قبلكم شِبرًا بشِبرٍ وذراعًا بذراعٍ، حتّى لو دخلوا جُحر ضَبّ لتبعتموهم، قلنا: يا رسول الله صلى الله عليه وآله اليهود والنّصارى؟ قال: فمن!».

ورواه غير أبي سعيد كأبي هريرة، وابن عمر، وابن عبّاس، وحُذَيفة، وابن مسعود، وسهل بن سعد، وعمرو بن عَوْف، وشدّاد بن أوس، ومستورد بن شدّاد، وعمرو بن العاص بألفاظ متقاربة وعبارات متشابهة.

والجواب:

أوّلًا ـ فلأنّ بلوغ هذه الرّوايات إلى مرحلة التّواتُر غير معلوم، بل الظّاهر أنّها أخبار آحاد لاتفيد علمًا ولا عملًا، ولذا لم يُذكر شيء من هذه الرّوايات في الكتب الأربعة، ولا

---

١ ـ الانشقاق/١٩.

ادّعى أحد من المحدّثين تواتُرها، بل غايته دعوى الصّحّة، قال الصّدوق في «كمال الدّين»: صحّ عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: كلّما كان في الأُمم السّالفة يكون في هذه الأُمّة مثله، حذو النّعل بالنّعل، والقذّة بالقذّة.

ثانيًا ـ فلأنّ مفاد هذه الرّوايات إن كان الوقوع في هذه الأُمّة ولو بعد هذه الأعصار إلى يوم القيامة، أي إن كان مفادها الأخبار عن الوقوع ولو فيما بعد، فلا دلالة فيها على وقوع التّحريف فعلًا كما هو المدّعى، ولا مطابقة حينئذٍ بين الدّليل والمدّعى، فإنّ المدّعى وقوعه في صدر الإسلام في زمن الخلفاء الثّلاثة. والدّليل يدلّ على وقوعه في زمان آخره يوم القيامة. وإن كان مفادها الوقوع في الصّدر الأوّل فلازمه الدّلالة على وقوع التّحريف بالزّيادة في القرآن، كما وقع في التّوراة والإنجيل، مع أنّ القائل بالتّحريف ينفيه في جانب الزّيادة كما عرفت.

ثالثًا ـ وهو العمدة في الجواب: فلأنّ هذه الكلّيّة المذكورة في رواية الصّدوق الّتي هي العمدة في الاستدلال، إن كانت بنحو تقبل التّخصيص، ولا تكون آبية عنه كسائر العمومات الواردة في سائر الموارد، القابلة للتّخصيص وعروض الاستثناء بالإضافة إلى بعض أفرادها، فلا مانع حينئذٍ من أن يكون ما قدّمناه من الأدلّة السّبعة القاطعة على عدم التّحريف في القرآن المجيد بمنزلة الدّليل المخصّص للعامّ، ويكون مقتضى الرّواية بعد التّخصيص وقوع جميع ما وقع في الأُمم السّالفة في هذه الأُمّة، إلّا التّحريف الّذي قام الدّليل على عدمه فيها.

وإن كانت بنحو يكون سياقها آبيًا عن التّخصيص، ويؤيّده قوله ﷺ في بعض تلك الرّوايات: «حتّى أن لو كان من قبلكم دخل جُحْر ضَبّ لدخلتموه، وحتّى أن لو جامع أحد امرأته في الطّريق لفعلتموه».

فيَردّه ـ مضافًا إلى مخالفته لصريح القرآن الكريم ـ قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[1] دلّ على عدم وقوع التّعذيب، مع كون النّبيّ في المسلمين ووجوده

---

١ ـ الأنفال/٣٣.

بينهم. والضّرورة قاضية بوقوع التّعذيب في بعض الأُمم السّالفة مع كون نبيّهم فيهم ـ إنّ كثيرًا من الوقائع الّتي حدثت في الأُمم السّابقة لم يصدر مثلها في هذه الأُمّة، كعبادة العجل، وتيه بني إسرائيل أربعين سنةً، وغرق فرعون وأصحابه، ومُلك سُلَيمان للإنس والجنّ، ورفع عيسى إلى السّماء، وموت هارون وهو وصيّ موسى قبل موت نفسه، وإتيان موسى بتسع آيات بيّنات، وولادة عيسى من غير أبٍ، ومسخ كثير من السّابقين قِرَدة وخنازير، وغير ذلك من الوقائع الّتي لم يصدر مثلها في هذه الأُمّة، وبعضها غير قابل للصّدور فيما بعد من الأزمنة أيضًا، كما هو واضح لا يخفى.

وممّا ذكرنا أنّه لو كان المراد ممّن كان من قبلكم خصوص اليهود والنّصارى أيضًا ـ كما يؤيّده بعض الرّوايات المتقدّمة على تأمّل ـ فالجواب أيضًا باقٍ على قوّته، لأنّ كثيرًا من الموارد الّتي ذكرناها قد وقع في خصوص الأُمّتين اليهود والنّصارى، ولم يقع أو لن يقع فينا أصلًا.

وعلى ما ذكر: فلا بدّ من ارتكاب خلاف الظّاهر فيها، والحمل على إرادة المشابهة في بعض الوجوه، وعلى ذلك فيكفي في وقوع التّحريف في هذه الأُمّة عدم اتّباعهم لحدود القرآن، وعدم رعايتهم لأحكامه وحدوده وقوانينه وشرائعه، وهذا أيضًا نوع من التّحريف، كما أنّ الاختلاف والتّفرّق بين الأُمّة وانشعابها إلى مذاهب مختلفة، وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة ـ كما افترقت النّصارى إلى اثنين وسبعين، واليهود إلى واحد وسبعين على ما هو مقتضى الرّوايات الكثيرة، بل المتواترة الدّالّة على هذا المعنى ـ تحريف أيضًا، لأجل استناد كلّ منهم إلى القرآن الّذي فسّروه على طبق الرّأي والاعتقاد، والاستنباط والاجتهاد، ويؤيّده أنّ العلّامة المجلسيّ ﷺ أورد رواية الصّدوق المتقدّمة في باب افتراق الأُمّة بعد النّبيّ ﷺ على ثلاثٍ وسبعين فرقةً.

ويؤيّد كون المراد هو التّشابه: ما رواه ابن الأثير في محكيّ «جامع الأُصول» عن كتاب التِّرمِذيّ، عن عمرو بن العاص: أنّ النّبيّ ﷺ لمّا خرج إلى غزوة حُنَين مرّ بشجرةٍ للمشركين كانوا يعلّقون عليها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فقالوا: يا رسول الله، اجعل

لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: سبحان الله هذا كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة، والّذي نفسي بيده لتركبنّ سنن من كان قبلكم.

وما رواه في «الكافي» عن زُرارَة، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [1] قال: يا زُرارَة، أو لم تركب هذه الأُمّة بعد نبيّها طبقًا عن طبقٍ في أمر فلان وفلان وفلان؟! قال بعض المحقّقين: أي كانت ضلالتهم بعد نبيّهم مطابقة لما صدر من الأُمم السّابقة من ترك الخليفة واتّباع العِجْل والسّامريّ وأشباه ذلك.

الشّبهة الثّانية

[ثمّ ذكر في هذه الشّبهة كيفيّة جمع القرآن وتأليفه تفصيلًا، كما تقدّم في بابه، وإن شئت فراجع الجزء الثّالث من هذا الكتاب].

الشّبهة الثّالثة

إنّ للقائل بالتّحريف أن يورد هذه الشّبهة أيضًا، وهي: إنّ عليًّا عليه السلام كان له مُصْحَف غير المُصْحَف الموجود، وقد أتى به القوم فلم يقبلوا منه، وقد صحّ اشتمال قرآنه على زيادات ليست في القرآن الموجود، ولأجله لم يقع موردًا لقبول القوم، ويترتّب على ذلك نقص القرآن الموجود عن مُصْحَف أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا هو التّحريف الّذي يدّعيه القائل به، والرّوايات الواردة في هذا الباب كثيرة... **[ثمّ ذكر سبعة نماذج من تلك الرّوايات كما تقدّم عن الخوئيّ، فقال:]**

غير ذلك من الرّوايات الكثيرة الواردة في هذا الباب الدّالّة على اختصاصه عليه السلام بمُصْحَفٍ مخصوصٍ كان مغايرًا للمصاحف الأُخرى، وحيث «إنّ عليًّا عليه السلام مع الحقّ والحقّ معه» فاللّازم الالتزام بوقوع التّحريف في القرآن الموجود لامحالة وهو المدّعى.

والجواب: إنّ مغايرة مُصْحَفه لتلك المصاحف من حيث ترتيب السُّوَر فالظّاهر أنّها

---

١ ـ الانشقاق/١٩.

مورد للاطمئنان، لو لم تكن مقطوعًا بها.

وقد ذكر السّيوطيّ في «الإتقان» أنّ ترتيبه على نحو النّزول كان أوّله: اقرأ ثمّ المدّثّر، ثمّ المزّمّل ثمّ تبّت ثمّ الكوثر وهكذا إلى آخر المكّيّ والمدنيّ.

وحُكي عن ابن سيرين في جمعه عليه السلام أنّه قال: «بلغني أنّه كتبه على تنزيله، ولو أُصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير». والمحكيّ عن فهرست ابن النّديم ترتيب آخر غير ترتيب النّزول.

وبالجملة: فالمغايرة من حيث ترتيب السُّوَر ممّا لايقدح أصلًا، لعدم ثبوت كون ترتيب السُّوَر توقيفيًّا أوّلًا، وعدم كون المخالفة في التّرتيب ـ على فرض التّوقيفيّة ـ بقادحة ثانيًا.

أمّا عدم ثبوت كون ترتيب السُّوَر توقيفيًّا فهو الّذي ذهب إليه جمهورهم، وزعموا أنّ الموجود أنّما هو باجتهاد من الصّحابة، وإن خالف فيه بعضهم كالزّركشيّ والكَرمانيّ وبعض آخر... **[ثمّ ذكر قول البَغَويّ وابن الحَصّار، كما تقدّم عن السّيوطيّ في باب جمع القرآن، فقال:]**

وأمّا عدم كون المخالفة في التّرتيب بقادحة فواضح، ضرورة أنّ النّزاع ليس في الاختلاف في ترتيب السُّوَر بوجهٍ، بل في كون القرآن الموجود ناقصًا عن مُصْحَف عليّ عليه السلام في مقدار ممّا نزل بعنوان القرآن.

وأمّا ترتيب الآيات فقد عرفت أنّه بتوقيفٍ من الرّسول وبأمرٍ من جبرئيل، ويؤيّده التّعبير بـ«السّورة» الّتي معناها مجموعة آيات متعدّدة مترتّبة مشتملة على غرضٍ واحدٍ أو أغراض متعدّدة مرتبطة، في نفس الكتاب العزيز في مواضع متكثّر سيّما الآيات الواقعة في مقام التّحدّي، وكذا في لسان النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والأحكام المرتّبة على السّورة كوجوب قراءتها في الصّلاة الفريضة بعد حكاية الفاتحة أو استحبابها، ومثل ذلك لايلائم مع تفرّق الآيات، وعدم وضوح كون كلّ واحدة منها جزء من أجزاء السّورة الّتي هي جزء لها كما لايخفى... **[ثمّ ذكر قول الطّباطبائيّ كما تقدّم عنه في الجزء الثّالث، ص: ٤٥٤، فقال:]**

ويَردُّ عليه: إنّ رواية عُثمان بن أبي العاص وإن كان بظاهرها لايدلّ على العموم والشّمول إلّا أنّه يستفاد منها ذلك، بعد ملاحظة أنّه لاخصوصيّة لموردها خصوصًا بعد ذكرنا من الجهات الّتي ترجع إلى كون الآيات مرتّبة في عهده وبيده ﷺ، والرّوايات الدّالّة على أنّ النّبيّ والمؤمنين إنّما كانوا يعلمون تمام السّورة بنزول البَسْمَلة، لاتنافي صدور الأمر أحيانًا بوضع آية كذا في السّورة الفلانيّة، فإنّ كون العلم بتمام السّورة متوقّفًا على نزول البَسْمَلة، لادلالة فيه على عدم إمكان وضع آية فيها بأمرٍ من جبرئيل أصلًا.

ويؤيّده أنّه لو كان ترتيب النّزول معلومًا عند الصّحابة ـ كما هو المفروض ـ لكان الاعتبار يساعد على كون التّرتيب بهذه الكيفيّة، ولا مجال ـ على هذا التّقدير ـ لإدخال الآية المدنيّة في السُّوَر المكّيّة أو بالعكس، بمجرّد الظّنّ بالتّلائم والتّناسب بين المطالب، فإنّ مجرّد ذلك يقاوم التّرتيب من حيث النّزول الّذي هو الأساس في هذا الباب، وحينئذٍ يستكشف من عدم رعاية هذه الجهة كون التّرتيب وتشكيل السُّوَر من الآيات الّتي هي جزء لها، لم يكن مستندًا إلى اجتهاد واستنباط ونظر وتفكّر أصلًا.

وبالجملة: ما تقدّم من الأدلّة المثبتة لكون القرآن مجموعًا في عهد النّبيّ وبيده ﷺ، ومرتّبًا مؤلّفًا في زمنه إن لم يكن مثبتًا لكون ترتيب السُّوَر أيضًا بأمره ونظره، فلا أقلّ من إثباتها لكون ترتيب الآيات وتشكيل السُّوَر كذلك، ضرورة أنّ له المدخليّة الكاملة في ترتّب غرض الكتاب وحصول الغاية المقصودة، لأنّ المطالب المتفرّقة المتشتّتة لا تفي بتحقّق الغرض، فالدّليل على ترتيب الآيات هو الدّليل المتقدّم على تحقيق الجمع في عهد النّبيّ وبيده ﷺ.

هذا كلّه فيما يتعلّق بمغايرة مُصْحَف عليّ عليه السلام مع سائر المصاحف من جهة التّرتيب بين السُّوَر. نعم، لاينبغي الارتياب في عدم اختصاص المغايرة بهذا المقدار، بل الظّاهر ثبوت المغايرة أيضًا من حيث اشتماله على إضافات وزوائد لاتكون فيها أصلًا.

لكنّ الظّاهر: أنّ تلك الإضافات والزّوائد لاتكون جزء للقرآن، وإطلاق «التّنزيل» عليها لايدلّ على كونها من القرآن، لعدم اختصاص هذا الوصف بالقرآن، وكان المعمول

نزول بعض الأُمور بعنوان التّوضيح والتّفسير للقرآن، وكان بعض الكُتّاب يكتبه مع القرآن من دون علامةٍ، لكونهم آمنين من الالتباس، ولأجله حُكي أنّ ابن مسعود قرأ وأثبت في مُصْحَفِهِ: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلًا من ربّكم في موسم الحجّ».

وحُكي عن ابن الجَزَريّ أنّه قال: ربّما يدخلون التّفسير في القراءات، إيضاحًا وبيانًا، لأنّهم محقّقون لما تلقّوه عن النّبيّ قرآنًا، فهم آمنون من الالتباس، وربّما كان بعضهم يكتبه معه.

وحينئذٍ فالظّاهر: أنّ الإضافات الواقعة في مُصْحَف عليّ عليه السلام كانت من هذا القبيل، وأنّ امتيازه إنّما هو من جهة اشتماله على جميع ما نزل بهذا العنوان من دون أن يشذّ عنه شيء، وهذا بخلاف سائر المصاحف، ويؤيّده التّأمّل في بعض الرّوايات المتقدّمة الواردة في هذا الشّأن الدّالّة على أنّ التّنزيل والتّأويل والمحكم والمتشابه والنّاسخ والمنسوخ كلّها كان عند عليّ عليه السلام، فأين الدّلالة على اشتماله على مقدار ممّا نزل بعنوان القرآن ولا يكون موجودًا في المُصْحَف الفعليّ كما هو واضح.

الشّبهة الرّابعة

الرّوايات الكثيرة الواردة في هذا الباب وادّعي تواتُرها، وهي وإن كان أكثرها ضعيفًا من حيث السّند لأجل اشتماله على أحمد بن محمّد السَّيّاريّ الّذي اتّفق على فساد مذهبه واتّصافه بالوضع والجعل، أو على عليّ بن أحمد الكوفيّ، الّذي حُكي عن علماء الرّجال في حقّه أنّه فاسد المذهب وأنّه كذّاب، إلّا أنّ دعوى التّواتُر الإجماليّ فيها الّذي مرجعه إلى العلم الإجماليّ بصدور بعضها لاتنبغي المناقشة فيها، ولكن لابدّ من ملاحظتها ليظهر حالها من حيث الدّلالة على القول بالتّحريف وانطباقها على مدّعى القائل به، فنقول: هذه الرّوايات على طوائف مختلفة:

الطّائفة الأُولى

ما تدلّ على وقوع التّحريف بعنوانه أو التّغيير والتّبديل وما يشابهها من العناوين

وهي كثيرة ... [ثمّ ذكر ثمانية نماذج من تلك الرّوايات، كما تقدّم عن الخوئيّ، فقال:]

مناقشة الطّائفة الأُولى

والجواب عن الاستدلال بهذه الطّائفة: أنّ المراد بالتّحريف وما يشابهه من العناوين المذكورة في هذه الطّائفة ليس هو التّحريف بالمعنى المتنازع فيه؛ وهو تنقيص الكتاب وحذف بعض آياته وكلماته، بل المراد به ـ كما عرفت في أوّل البحث في معاني التّحريف وإطلاقاته ـ هو حمل الآيات على غير معانيها، وإنكار فضائل أهل البيت ونصب العداوة لهم وقتالهم وهضم حقوقهم.

والدّليل على ذلك: مضافًا إلى ظهور الرّوايات بنفسها في أنّ المراد بالتّحريف غير ما يدّعيه القائل به، وإلى أنّ عدم ظهوره في ذلك يكفي لعدم صحّة الاستدلال لقيام الاحتمال المنافي له ـ دلالة كثير من هذه الرّوايات على إسناد التّحريف إلى جميع النّاس الّذين لم يكونوا تابعين للعترة وقائلين بإمامتهم وولايتهم، مع أنّ التّحريف الّذي هو محلّ البحث إنّما وقع ـ على تقدير وقوعه ـ في زمن الخلفاء قبل أمير المؤمنين عليه السلام، لما مرّ سابقًا من أنّ القائل بالتّحريف لا يدّعي وقوعه بعده إلّا الشّاذّ منهم، وحينئذٍ يقع الكلام في أنّ التّحريف الواقع في زمان مخصوص من أشخاص معدودين، كيف يصحّ إسناده إلى جميع النّاس غير الشّيعة، والحكم بأنّه إذا تعدّيت الشّيعة لأخذ معالم الدّين أخذت دينك من المحرّفين الّذين خانوا الله ورسوله، وكيف يصحّ الخطاب إليهم ـ كما في خطبته يوم عاشوراء ـ بأنّكم محرّفو الكتاب، وكيف سكتوا في مقابل هذا الكلام ولم يعترضوا عليه عليه السلام ...

سلّمنا وقوع التّحريف منه؛ فهل تصحّ نسبة عمل قبيح صادر من إمام قوم إلى جميع أفراد ذلك القوم، مع عدم اطّلاعهم على وقوعه منه وعدم ارتكابهم إيّاه وعدم رضاهم بذلك، ولعمري أنّ هذا من الوضوح بمكان، فلا محيص عن حمل التّحريف الواقع في هذه الرّوايات المسندة إلى غير الشّيعة على ما ذكرنا من حمل الآيات على غير معانيها، وإنكار فضل أهل البيت وعدم الالتزام بإمامتهم والاقتداء بسيرتهم، فلا مساس لهذه

الطّائفة من الرّوايات بمرام المستدلّ أصلًا.

الطّائفة الثّانية

الرّوايات الّتي تدلّ على أنّه قد ذكر في بعض آيات الكتاب اسم أمير المؤمنين عليه السلام والأئمّة المعصومين من ولده عليهم السلام، وهذه الطّائفة أيضًا كثيرة ... **[ثمّ ذكر ستًّا من تلك الرّوايات، كما تقدّم عن الخوئيّ، فقال:]**

مناقشة الطّائفة الثّانية

والجواب عن الاستدلال بهذه الطّائفة: مضافًا إلى عدم دلالة بعضها على كون الاسم مذكورًا في الكتاب بالصّراحة، فإنّ اشتمال جميع صُحُف الأنبياء ومنها القرآن على ولاية أمير المؤمنين ـ عليه أفضل صلوات المصلّين ـ كما في الرّواية الأُولى، لادلالة فيه على ذكر الاسم والتّعرّض له صريحًا وهو غير خفيّ، كما أنّ نزول القرآن ثُلثه أو رُبعه في الأئمّة عليهم السلام ليس معناه التّعرّض لأساميهم المقدّسة والتّصريح بعناوينهم الشّريفة، بل المراد هو الاشتمال على فضائلهم ومدائحهم بالعناوين الّتي هم أظهر مصاديقها وأكمل أفرادها، كما أنّ اشتماله على قدح أعدائهم لايرجع إلى ذكرهم بأسمائهم، بل إلى ذكرهم بالعناوين الّتي لاتنطبق إلّا عليهم ولا يصدق على من سواهم ـ كما هو ظاهر ـ أنّ الظّاهر أنّ المراد بالتّنزيل والنّزول ليس هو التّنزيل بعنوان القرآنيّة بل بعنوان التّفسير والتّوضيح له، لما مرّ في ذكر مُصْحَف أمير المؤمنين عليه السلام من أنّ اشتماله على جميع ما نزل، لادلالة فيه على كونه قرآنًا بأجمعه، بل كان امتيازه من بين سائر المصاحف لأجل اشتماله على جميع ما نزل بعنوان التّفسير والتّأويل، من دون أن يشذّ عنه شيء بخلاف سائر المصاحف.

وعليه، فالظّاهر أنّ اسمه المبارك والأسامي الشّريفة للأئمّة من ولده عليهم السلام كان مذكورًا في مقام بيان المراد والشّرح والتّوضيح لابعنوان القرآنيّة.

ويؤيّده ـ بل يدلّ عليه ـ أنّه لو كان اسمه مصرّحًا به في القرآن، ولا محالة يكون التّصريح به مقرونًا بمدحه والتّعرّض لولايته وخلافته، لكان اللّازم الاستدلال به في مقام

الاحتجاج على خلافته وولايته، من دون فرق بين أن يكون الاستدلال صادرًا من نفسه الشّريفة أو من غيره ممّن يتولّاه ويعتقد بولايته، مع أنّ الاحتجاجات مضبوطة وليس في شيء منها الاحتجاج بالكتاب بهذا النّحو المشتمل على وقوع التّصريح باسمه وخلافته كما يظهر لمن راجعها.

مضافًا إلى أنّ حديث «الغدير» وقصّته الشّريفة صريح في أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله إنّما نصب عليًّا عليه السلام بأمر الله بتلك الكيفيّة المعروفة المشتملة على أنّ النّبيّ إنّما كان له خوف من ذلك، ووعده الله أن يعصمه من النّاس، وأكّده بأنّه إن لم يفعل مابلّغ رسالته، ولأجله جمع رسول‌الله صلى الله عليه وآله النّاس في اليوم المعروف في وسط الطّريق لأجل إظهار الولاية وتبليغ الخلافة وتعيين الوصاية، ولو كان اسم عليّ عليه السلام، مذكورًا في القرآن ولا محالة كان ذلك بعنوان الولاية والإمارة، لما كان حاجة إلى أصل النّصب، ولما كان وجه لخوف الرّسول، ولما كان لمكث النّاس وجمعهم في وسط الطّريق مع كثرتهم جدًّا أثر أصلًا.

كلّ ذلك دليل قطعيّ على عدم كون موضوع الولاية معلومًا عند المسلمين، وعدم كون إمارة عليّ عليه السلام معروفة لديهم لأجل عدم اشتمال القرآن على ذلك صريحًا وعدم التّعرّض لاسمه قطعًا، خصوصًا مع ملاحظة أنّ قصّة الغدير إنّما وقعت في أواخر عمر النّبيّ في الرّجوع عن حجّة الوداع، وفي ذلك الزّمان قد نزلت عامّة القرآن وشاع بين المسلمين.

وبالجملة: فنفس «حديث الغدير» ـ الّذي لامجال للخدشة فيه وهو المسلّم عند القائل بالتّحريف أيضًا ـ دليل قطعيّ على عدم اشتمال القرآن على التّصريح بالولاية لعليّ عليه السلام بحيث لم يكن معه حاجة إلى النّصب كما هو واضح.

هذا مضافًا إلى دلالة الرّوايات المتواترة على وجوب عرض الرّوايات المنسوبة إليهم عليهم السلام المنقولة عنهم، على الكتاب والسّنّة، وإنّ ماخالف الكتاب يجب طرحه وإنّهم لم يقولوا به ولم يصدر عنهم عليهم السلام ومن الواضح:

أوّلًا ـ إنّ المراد بالكتاب الّذي يجب عرض الرّوايات عليه ليس هو الكتاب الّذي لم يكن بأيدي النّاس، بل كان عند أهله ـ على فرض اختلافه مع القرآن الّذي يكون بأيدي

النّاس كما يقول به القائل بالتّحريف ـ ضرورة أنّ المأمور بالعرض على الكتاب هو عموم النّاس، والكتاب الّذي أُمروا بالعرض عليه هو الكتاب الّذي يكون بأيديهم.

ثانيًا ـ إنّ أخبار العرض على الكتاب لا يختصّ موردها بخصوص الرّوايات الواردة في الأحكام الفرعيّة العمليّة، لأنّه ـ مضافًا إلى عدم قرينته على الاختصاص ـ يدلّ عليه أنّ القرآن لا دلالة له على كثير من هذه الأحكام، فكيف يكون الغرض من هذه الأخبار ـ على كثرتها ـ عرض خصوص الرّوايات الواردة في الفروع، بل الظّاهر العموم، وحينئذٍ نقول: إنّ هذه الطّائفة من الرّوايات الدّالّة على اشتمال القرآن على ذكر أسماء الأئمّة عليهم السلام مخالفة للكتاب، فيجب طرحها وضربها على الجدار...

ومع قطع النّظر عن جميع الأجوبة المذكورة وتسليم ما استفاد المستدلّ من هذه الطّائفة، نقول: إنّها معارضة برواية صحيحة صريحة في خلافها؛ وهي ما رواه في «الكافي» عن أبي بَصير... **[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ، ثمّ قال:]**

فإنّه يستفاد منه مفروغيّة عدم اشتمال القرآن على اسم عليّ والأئمّة من ولده عليهم السلام بين السّائل والإمام، وكان غرض السّائل استفهام العلّة والسّؤال عن نكتة عدم الاشتمال وعدم التّسمية، وعليه فهذه الرّواية حاكمة على الرّوايات المتقدّمة ومبيّنة للمراد منها، وإنّ الغرض من الاشتمال ليس هو التّصريح بالاسم بعنوان القرآنيّة، بل بعنوان التّفسير والتّأويل، ولو أبيت عن الحكومة وقلت بالمعارضة يكفي ذلك لسقوط الاستدلال، وأن لا يكون للتّمسّك بهذه الطّائفة مجال، فهل مع ذلك يبقى الشّكّ والإشكال.

الطّائفة الثّالثة

الرّوايات الدّالّة على ذكر أسامي أشخاص أُخر في القرآن، وأنّ المحرّفين حذفوها وأبقوا من بينها اسم أبي لهب:

١ـ ما في محكيّ «غيبة النُّعمانيّ» عن أحمد بن هَوْذة عن النّهاونديّ عن عبد الله بن حَمّاد عن صبّاح المُزَنيّ عن الحَرْث بن المغيرة عن أصْبَغ بن نُبَاتة قال: سمعت عليًّا عليه السلام يقول: كأنّي بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلّمون النّاس القرآن كما أُنْزِل. قلت:

ياأمير المؤمنين أو ليس هو كما أُنزل؟ فقال: لا، مُحي منه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وماتُرك أبو لهب إلّا للإزراء على رسول الله ﷺ لأنّه عمّه.

٢ـ مارواه الشّيخ أبوعمرو الكشّيّ في محكيّ «رجاله» في ترجمة أبي الخطّاب عن أبي خَلَف بن حمّاد عن أبي محمّد الحسن بن طَلْحة عن ابن فَضّال عن يونس بن يعقوب عن بُرَيد العَجَليّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فمحت قريش سبعة وتركوا أبالهب.

٣ـ مارواه في «الكافي» عن عليّ بن محمّد عن بعض أصحابه عن أحمد بن محمّد ابن أبي نَصر قال: دفع إليّ أبوالحسن عليه السلام مُصْحَفًا، وقال: لاتنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ اَهْلِ الْكِتَابِ﴾[1]، فوجدت فيها اسم سبعين من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إليّ أبوالحسن عليه السلام: ابعث إليّ بالمُصْحَف.

مناقشة الطّائفة الثّالثة

والجواب عن هذه الطّائفة مضافًا إلى عدم تماميّة شيء منها من حيث السّند لأجل الضّعف أو الإرسال، وإلى المعارضة والمنافاة بين أنفسها، ولايدفعها ماذكره المحدّث المعاصر من عدم حجّيّة مفهوم العدد، ولعلّ الاقتصار على السّبعة في رواية بُرَيد، لعدم تحمّل السّامع أزيد منها، فإنّهم كانوا يكلّمون النّاس على قدر عقولهم، لوضوح بطلان الدّفع وإلى مخالفتها للكتاب، فيشملها الأخبار الدّالّة على العرض على الكتاب، وإنّ ما خالفه باطل أو زخرف بالتّقريب المتقدّم في الطّائفة السّابقة. إنّ ملاحظة مضامينها تشهد بكذبها، ضرورة إنّ ترك أبي لهب لامَساس له بالنّبيّ ﷺ، فإنّ مجرّد العمومة ما لم يكن اشتراك في التّوحيد والنّبوّة لايترتّب عليها شيء من التّوقير والحُرمة، مضافًا إلى أنّ الرّواية الأُولى مشعرة بأنّه كان المناسب محو اسم أبي لهب أيضًا، ولا يتوهّم في الإمام عليه السلام مثل ذلك بوجهٍ.

والرّواية الثّانية صدرها مناقض لذيلها، لأنّ صدرها يدلّ على أنّه أنزل الله في القرآن

---

[1] ـ البيّنة/١.

سبعة بأسمائهم، والذّيل يدلّ على محو السّبعة جميعًا وترك أبي‌لهب، فهو يدلّ على كون المجموع ثمانية. وليس قوله‌عليه‌السلام: وتركوا أبا لهب بمنزلة الاستثناء عن محو السّبعة كما لايخفى. والرّواية الثّالثة لادلالة فيها على كون اسم سبعين من قريش بعنوان الجزئيّة للقرآن، مع أنّ تصريح الرّاوي بمخالفة نهي الإمام عن النّظر فيه يوجب سقوط روايته عن الاعتماد، كما أنّ الظّاهر من الرّواية أنّ دفع الإمام المُصْحَف إليه إنّما هو لأجل أن يرى فيه ما رأى، ولا يجتمع ذلك مع النّهي عن النّظر، فتدبّر. وكيف كان فالاعتماد على هذه الطّائفة مع ملاحظة ما ذكرنا لايتحقّق من الطّالب المنصف البعيد عن التّعصّب والتّابع للدّليل والبرهان.

الطّائفة الرّابعة

الرّوايات الدّالّة على أنّه قد غيّر بعض كلمات الكتاب العزيز بعد النّبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله ووضع مكانه بعض آخر، ففي الحقيقة تدلّ على وقوع الزّيادة والنّقيصة معًا: الزّيادة من جهة الوضع، والنّقيصة من ناحية الحذف... **[ثمّ ذكر أربعة نماذج من تلك الرّوايات، كما تقدّم عن الخوئيّ]**.

مناقشة الطّائفة الرّابعة

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطّائفة ـ مضافًا إلى اختلال سند أكثرها وإلى مخالفتها للكتاب، وشمول أخبار العرض على الكتاب لها بالتّقريب المتقدّم في الجواب عن الطّائفة الثّانية ـ أنّها مخالفة للإجماع، لانعقاده من المسلمين على عدم وقوع التّحريف بالزّيادة في القرآن بوجهٍ، وإنّ الكتاب الموجود كلّه قرآن من دون زيادة حرفٍ فيه أصلًا.

مضافًا إلى أنّ التّغيير في مثل الآية الواقعة في الرّواية الأُولى لايترتّب عليه فائدة، لأنّ الآية الأصليّة ـ على هذا الفرض ـ لاتكون منافية لغرض المحرِّف، ولا موجبة للإيراد على الكتاب من الجهات الأدبيّة وغيرها من الجهات، ولا سببًا لتنقيص مقام النّبيّ. وعليه فيقع السّؤال عن وجه التّحريف وعلّة التّغيير، مع عدم ترتّب فائدة عليه أصلًا

كما لا يخفى.

وإلى أنّ الآية الواقعة في الرّواية الثّالثة معناها عدم استقلال النّبيّ ﷺ في شيء فإنّ مفاد «اللّام» هو الاختصاص بمعنى الاستقلال كما في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[1]، ومع ثبوت الاستقلال لله وانحصاره به يصحّ نفيه عن غيره ولو كان نبيًّا، فإنّ النّبوّة لاتُخرج النّبيّ عن وصف الإمكان في مقابل الوجوب والممكن كما قد ثبت في محلّه، ذاته الافتقار والاحتياج والرّبط والاتّصال وبلوغه إلى أعلى مراتب الكمال لا يغيّر ذاته، ولا يوجب ثبوت وصف الاستقلال له، وعليه فلا يبقى للإيراد على الآية مجال. ولا منافاة بين هذه الآية وبين سائر الآيات المذكورة في الرّواية الدّالّة على وجوب الأخذ بما آتاه الرّسول والانتهاء عمّا نهى عنه، ولزوم الإطاعة له وإنّ إطاعته إطاعة الله تعالى، ضرورة أنّ جميع هذه الخصائص لا ينافي عدم الاستقلال، بل ربّما يؤيّده ويثبّته، لأنّ هذه الامتيازات من شؤون كونه رسولًا نبيًّا مبلّغًا عن الله تعالى، ومرتبطًا بمبدأ الوحي، فكيف يجتمع مع الاستقلال، فتأمّل حتّى لا يختلط عليك الأمر.

الطّائفة الخامسة

الرّوايات الدّالّة على وقوع النّقيصة في القرآن بتعبيرات مختلفة ومضامين متعدّدة: فقسم منها يدلّ على أنّ عدد آيات الكتاب أزيد من العدد الموجود، وقسم آخر على أنّ السّورة الفلانيّة كان عدد آياتها أزيد ممّا هي عليه من العدد فعلًا، وقسم ثالث على نقص الكلمة الفلانيّة عن الآية الفلانيّة، أو الآية الفلانيّة عن السّورة الفلانيّة، في موارد كثيرة ومواضع متعدّدة ...**[ثمّ ذكر تلك الرّوايات في ثلاثة أقسام وإن شئت فراجع، فقال:]**.

مناقشة الطّائفة الخامسة

أوّلًا ـ إنّها بجميع أقسامها مخالفة للكتاب وقد أمرنا بالإعراض عنها وضربها على الجدار، لأنّها زخرف وباطلة وقد تقدّم تقريب ذلك في الجواب عن الاستدلال بالطّائفة

---

١ ـ البقرة/١٥٦.

الثّانية فراجع.

مضافًا إلى ما ذكرنا في الجواب عن الاستدلال بالرّوايات الدّالّة على اشتمال الكتاب على اسم عليّ والأئمّة من ولده ـ صلوات الله عليه وعليهم أجمعين ـ من وجود قرائن قطعيّة كثيرة على عدم وقوع التّصريح بأسمائهم المقدّسة في ألفاظ القرآن الكريم وآياته العزيزة وكلماته الشّريفة.

وإلى ما ذكرناه في أوائل بحث التّحريف في مقام الجواب عن توهّم كون حكم الرّجم مذكورًا في الكتاب، وأنّه كانت هناك آية معروفة بآية الرّجم رواها من لاحجّيّة لقوله ولا اعتبار لفعله، إلّا من جهة دلالتها على كون الحقّ في جانب الخلاف، وفقدان الرّشد والصّواب في ناحية الوفاق.

وإلى معارضة ما دلّ منها على كون آيات الكتاب زائدة على المقدار الّذي هو الآن ـ وهو القسم الأوّل من الأقسام الثّلاثة من هذه الطّائفة ـ بما رواه الطّبرسيّ عن عليّ ابن أبي طالب عليه السلام أنّه قال: سألت النّبيّ صلى الله عليه وآله عن ثواب القرآن، فأخبرني بثواب سورةٍ سورةٍ على نحو ما نزلت من السّماء ـ إلى أن قال ـ: ثمّ قال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «جميع سُوَر القرآن مائة وأربع عشر سُورةً، وجميع آيات القرآن ستّة آلاف ومائتان وستّ وثلاثون آيةً، وجميع حروف القرآن ثلاثمائة وواحد وعشرون ألف ومائتان وخمسون حرفًا».

وثانيًا ـ اشتمال سند كثير من روايات هذه الطّائفة على أحمد بن محمّد السّيّاريّ الّذي اتّفق على فساد مذهبه وكونه كاذبًا جاعلًا، وقد ادّعى بعض المتتبّعين أنّه تتبّع روايات التّحريف الّتي جمعها المحدّث المعاصر في كتابه الموضوع في هذا الباب، فوجد اشتمال سند مائة وثمانين وثمانية منها على هذا الرّجل الفاسد، ومنه يمكن أن يقال بحصول الاطمينان للإنسان بكون الرّجل معاندًا منافقًا، أو مأمورًا من قبل المعاندين على أن يجعل روايات كاذبة، ويفترى على كتاب الله الّذي هو المعجزة الوحيدة الخالدة، لغرض تنقيصه وإسقاطه عن الاعتبار وإردافه بالإنجيل والتّوراة المحرّفين، لئلّا يبقى للمسلمين امتياز وخصوصيّة، ولم يكن لهم لسان على اليهود والنّصارى يكون كتابَيْهم

غير معتبرين، سيّما مع ملاحظة قلّة روايات الرّجل في غير هذه المسألة من المسائل الفقهيّة والأحكام العمليّة، ولا بأس بنقل عبارة بعض أئمّة علم الرّجال في حقّ الرّجل فنقول:

قال الشّيخ في محكيّ «الفهرست»: أحمد بن محمّد بن سَيّار أبوعبدالله الكاتب بصريّ، كان من كُتّاب الطّاهر في زمن أبي محمّد ويعرف بالسَّيّاريّ، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرّواية، كثير المراسيل، صنّف كتبًا منها: «كتاب ثواب القرآن»، «كتاب الطّبّ»، «كتاب القراءات»، «كتاب النّوادر». أخبرنا بالنّوادر خاصّة الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمّد بن يَحيى قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا السّيّاريّ إلّا بما كان فيه من غلوّ أو تخليط، وأخبرنا بالنّوادر وغيره جماعة من أصحابنا، منهم الثّلاثة الّذين ذكرناهم عن محمّد بن أحمد بن داود، قال: حدّثنا سلامة بن محمّد، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد الحَنائيّ، قال: حدّثنا السَّيّاريّ... **[ثمّ ذكر قول النّجاشيّ في أوصاف السيّاري، كما تقدّم نحوه عن الطّوسيّ آنفاً، فقال:]**.

ومع ذلك فقد رام المحدّث المعاصر إصلاح حاله واعتبار مقاله وحجّيّة روايته نظرًا:

إلى أنّ مستند التّضعيف هو تضعيف الغَضائريّ والمعروف ضعف تضعيفاته.

وإلى رواية شيخ القُمّيّين محمّد بن يحيى العَطّار الثّقة الجليل عنه.

وإلى اعتماد الكُلَينيّ عليه حيث عبّر عنه ببعض أصحابنا، الظّاهر في مشايخ الإماميّة أو مشايخ أرباب الرّواية والحديث المعتبرة رواياتهم.

وإلى ماذكره الشّيخ محمّد بن إدريس في آخر كتاب «السّرائر» ممّا لفظه: «باب الزّيادات وهو آخر أبواب هذا الكتاب، ممّا استنزعته واستطرفته من كتب المشيخة المصنّفين والرُّواة المخلصين وستقف على أسمائهم ـ إلى أن قال ـ: ومن ذلك ماستطرفته من كتاب السّيّاريّ واسمه أبوعبد الله صاحب موسى والرّضا».

أقول: أمّا كون مستند التّضعيف هو قول الغضائريّ فقط فيردّه ماقاله المتتبّع الخبير في كتابه: «قاموس الرّجال» من أنّ هذا الرّجل قد طعن فيه غير الكَشّيّ والغَضائريّ

والفهرست والنّجاشيّ: الشّيخ في «استبصاره» ومحمّد بن عليّ بن محبوب على نقل الغَضائريّ، والحسين بن عُبَيد الله، وأحمد بن محمّد بن يحيى، ومحمّد بن يحيى على نقل الفهرست والنّجاشيّ عنهم، ونصر بن الصَّباح على نقل الكَشّيّ، وكذا باقي من في إسناده من طاهر الوَرّاق، وجعفر بن أيّوب والشُّجاعيّ وإبراهيم بن حاجب، وكذا القُمّيّون وهم: ابن الوليد وابن بابُوَيْه وابن نوح على نقل الغضائريّ هنا، ونقل النّجاشيّ والفهرست في محمّد بن أحمد بن يحيى.

وأمّا رواية مثل شيخ القمّيّين عنه فالجواب أنّ روايته منحصرة بما كان خاليًا من غلوٍّ وتخليطٍ، وكان هذا دأب القدماء في روايات الضُّعفاء حيث يعملون بسليمها، ويعرضون عن سقيمها لوجود القرائن الكثيرة عندهم.

وأمّا اعتماد الكُلَينيّ عليه فيردّه:

أوّلًا ـ إنّ التّعبير بـ«بعض أصحابنا» ليس إلّا في قبال كونه عامّيًّا، ولا دلالة فيه على المدح واعتبار الرّواية بوجه.

وثانيًا ـ إنّ الاعتماد إنّما هو بالإضافة إلى ما كان خاليًا من الغلوّ والتّخليط.

وثالثًا ـ إنّه لا يقاوم تلك التّصريحات الكثيرة الدّالّة على قدح الرّجل وضعف روايته وفساد مذهبه.

وأمّا ما ذكره الحِلّيّ في «المستطرفات» فيردّه مضافًا إلى عدم دلالة عبارته على كون من يروي عنه فيها من الثّقات والممدوحين:

أوّلًا ـ إنّ هذا الرّجل اسمه أحمد، لا أبو عبدالله، وبعض النّاس وإن كانت كنيتهم اسمهم إلّا أنّ هذا الرّجل ليس منهم.

وثانيًا ـ إنّه كان في زمن أبي محمّد عليه السلام كما عرفت التّصريح به من الفهرست والنّجاشيّ، ولم يكن معاصرًا لموسى والرّضا عليهما السلام أصلًا.

وثالثًا ـ إنّه على تقدير المعاصرة، توصيفه بأنّه من أصحابهما واضح الفساد، لأنّ الرّجل مذموم قطعًا فكيف يكون صاحبًا لهم عليهم السلام، إذن فلا يبقى ارتياب في عدم جواز

الاعتماد على رواية الرّجل بوجه لو لم نقل بقيام القرينة الّتي عرفتها على كذبها.

وقد انقدح من جميع ماذكرنا بطلان الاستدلال بالرّوايات الّذي كان هو العمدة للقول بالتّحريف، لعدم تماميّة الدّلالة وعدم الاعتبار والحجّيّة.

الشّبهة الخامسة

للقائل بالتّحريف ما سمّي ـ كما في كلام بعض ـ بدليل الاعتبار، والغرض منه إنّ الاعتبار يساعد على التّحريف، نظرًا إلى أنّ ملاحظة بعض الآيات وعدم ارتباط أجزائها ـ صدرها وذيلها، أو شرطها وجزائها ـ تشعر بل تدلّ على وقوع التّحريف وتحقّق النّقص بين الأجزاء، لوضوح أنّه لايمكن الالتزام بعدم الارتباط بين أجزاء آية واحدة، فعدمه يكشف ـ لامحالة ـ عن نقص كلمة أو جملة مصحّحة للارتباط ومكمّلة للتّناسب بين الأجزاء والتّلائم بين الصّدر والذّيل أو الشّرط والجزاء. ومن ذلك قوله تعالى في سورة النّساء: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ...﴾... [**وذكر كما تقدّم عن الطّباطبائيّ وغيره**].

والجواب: عن هذه الشّبهة يظهر بالمراجعة إلى التّفاسير، فإنّه بسببها يظهر أنّه لم ينقل عن أحد من المفسّرين من الصّدر الأوّل إلى الأزمنة المتأخّرة إنكار الارتباط في مثل الآية المذكورة[١]، وينبغي نقل ما أفاده الطّبرسيّ في «مجمع البيان» في شأن نزول الآية، وكيفيّة الارتباط بين صدرها وذيلها وشرطها وجزائها، ممّا نقله عن أعلام المفسّرين فنقول: قال فيه: اختُلف في سبب نزول وكيفيّة نظم محصوله واتّصال فصوله على أقوال:

أحدها ـ إنّها نزلت في اليتيمة تكون في حِجْر وليّها، فيرغب في مالها وجمالها ويريد أن ينكحها بدون صداق مثلها، فنهوا أن ينكحوهنّ إلّا أن يقسطوا لهنّ في إكمال مُهُور أمثالهنّ، وأمروا أن ينكحوا ما سواهنّ من النّساء إلى أربع، عن عائشة، وروي ذلك في تفسير أصحابنا، وقالوا: إنّها متّصلة بقوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا

---

١ ـ النّساء/٣.

يَتْلىٰ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتَابِ فِى يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ اَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ـ فَاِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامىٰ ـ...﴾[١]، وبه قال الحسن والجُبّائيّ والمبرّد.

ثانيها ـ إنّها نزلت في الرّجل منهم كان يتزوّج الأربع أو الخمس أو السّتّ والعشر، ويقول: ما يمنعني أن أتزوّج كما يتزوّج فلان، فإذا فنى ماله مال على مال اليتيم الّذي في حِجْره فأنفقه، فنهاهم الله عن أن يتجاوزوا لئلّا يحتاجوا إلى أخذ مال اليتيم، وإن خافوا ذلك مع الأربع أيضًا اقتصروا على واحدةٍ، عن ابن عبّاس وعِكْرِمة.

ثالثها ـ إنّهم كانوا يشدّدون في أموال اليتامى، ولا يشدّدون في النّساء، ينكح أحدهم النّسوة فلا يعدل بينهنّ، فقال تعالى: كما تخافون ألّا تعدلوا في اليتامى فخافوا في النّساء فانكحوا واحدة إلى أربع، عن سعيد بن جُبَير والسُّدّيّ وقَتادة والرّبيع والضَّحّاك، وفي إحدى الرّوايتين عن ابن عبّاس.

رابعها ـ إنّهم كانوا يتحرّجون من ولاية اليتامى وأكل أموالهم إيمانًا وتصديقًا، فقال سبحانه: إن تحرّجتم من ذلك فكذلك تحرّجوا من الزّنا، وانكحوا النّكاح المباح من واحدة إلى أربع، عن مجاهد.

خامسها ـ ما قاله الحسن: إن خفتم ألّا تقسطوا في اليتيمة المربّاة في حُجُوركم فانكحوا ما طاب لكم من النّساء، ممّا أحلّ لكم من يتامى أقربائكم مثنى وثلاث ورباع، وبه قال الجُبّائيّ، وقال: الخطاب متوجّه إلى وليّ اليتيمة إذا أراد أن يتزوّجها.

سادسها ـ ما قاله الفَرّاء: إن كنتم تتحرّجون عن مواكلة اليتامى فتحرّجوا من الجمع بين النّساء، وأن لاتعدلوا بين النّساء ولا تتزوّجوا منهنّ إلّا من تأمنون معه الجور. قال القاضي أبوعاصم: «القول الأوّل أوْلى وأقرب إلى نظم الآية ولفظها»، انتهى ما في «مجمع البيان».

وقد ظهر لك من ذلك اتّفاق المفسّرين من الصّدر الأوّل على تحقّق الارتباط والاتّصال بين الشّرط والجزاء في الآية الكريمة، وإن اختلفوا في وجهه وبيان كيفيّته،

---

١ ـ النّساء/١٢٧.

ولكن أصله مفروغ عنه عندهم.

ثمّ لو سلّم عدم احاطتنا على الارتباط بينهما فهو لايلازم القول بـالتّحريف، فـلِمَ لاتكون الآية حينئذٍ من المتشابهات الّتي يكون علمها عند أهلها الّذين هم الرّاسخون في العلم، لعدم قيام دليل على كون الآية من المحكمات الّتي تتّضح دلالتها ويفهم مرادهـا كما لايخفى.

فانقدح من جميع ذلك: بطلان هذا الدّليل الّذي سمّي بدليل الاعتبار، بل الاعتبار يساعد بل يدلّ على عدم التّحريف: لما مرّ مرارًا من أنّ القرآن هـي المـعجزة الخـالدة الوحيدة، وكان من حين النّزول متّصفًا بهذه الصّفة، معروفًا بين المسلمين بهذه الجهة، للتّناسب بين استمرار الشّريعة إلى يوم القيامة، وبين كون المعجزة هو الكتاب الصّـالح للبقاء والقابل للدّوام، ومن الواضح في مثل ذلك الّذي ليس له مثل؛ اهتمام المسـلمين بحفظه في الصّدور والكتب ليبقى الدّين ببقائه، وتحفظ الشّريعة في ظلّه، فكيف يمكن مع ذلك وصول يد التّحريف إلى مقامه الشّامخ وبلوغ الجناية إلى محلّه الرّفيع، بل وكيف يمكن مع حفظ الله الّذي نزّله لغرض الهداية إلى يوم القيامة لجميع الأُمّة، وكيف يرتضي المسلمون بذلك، فالاعتبار دليل قطعيّ على عدم التّحريف... (١٨٤ ـ ٢٩٥)

الفصل المائة والعاشر

نصّ السّيّد فضل الله (١٣٥٤ـ ٠٠٠) في «من وحي القرآن»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجْر/٩

حفظ الذّكر

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْـرَ﴾ الّذي تواجهون آيـاته بأسـاليب السُّـخريّة، دون وعـي أو

مسؤوليّة، لأنّكم لم ترتكزوا في موقفكم من الرّسالة على موقع التّأمّل والتّدبّر، لتعرفوا عمق الإعجاز فيه، وتلتفتوا إلى أنّ الله هو الّذي أنزل آياته لتكون نورًا وهدًى للنّاس، وأنّ البشر لايمكن أن يأتوا بسورة من مثله، لأنّ خصائصه الإبداعيّة شكلًا ومضمونًا فوق قدرتهم، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَافِظُونَ﴾ من الضّياع ومن التّحريف، ليبقى وثيقةً إلٰهيّةً معصومةً يرجع النّاس إليها في كلّ جيل عندما تشتبه الأُمور وتضطرب الأفكار، وتختلط المفاهيم وتتحرّك التّيّارات المضادّة أو التّحريفيّة، وتكثر الأكاذيب على صاحب الرّسالة.

فإنّ القرآن يبقى المرجع المعصوم الّذي يمثّل الحقيقة الإلٰهيّة في كلّ آياته، والميزان الصّادق الّذي يمكن للنّاس من خلاله أن يحدّدوا الحديث الصّادق من الكاذب، عند عرض التّركة الكبيرة من الأحاديث المنسوبة إلى الرّسول ﷺ عليه، لأنّ ما خالفه زخرف، كما جاء في الحديث عن أئمّة أهل البيت، بحيث يستطيع العارف بخصائص أُسلوبه، أن يكتشف زَيف كلّ كلمةٍ تضاف إليه في ما يضعه الواضعون، أو يحرّفه المحرّفون، فلا تقترب الكلمة من الآية إلّا لتبتعد عنها، فلا تؤثّر على سلامة النّصّ القرآنيّ في وعي المسلمين.

وهذا ما نلاحظه في إجماع المسلمين، إلّا شاذًّا منهم، على أنّ النّصّ القرآنيّ الموجود بين يدي النّاس هو كلّ ما أنزله الله على رسوله دون زيادةٍ أو نقصانٍ، وأنّ الباطل لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه.

بطلان التّحريف

تنقل بعض كتب الحديث أحاديث تشير إلى زيادة كلمة هنا، أو نقصان كلمةٍ هناك، أو سورةٍ كاملة في موضع آخر، ولكنّ الّذين ينقلونها يلاحظون دائمًا أنّ مثل هذه الكلمات لم تذكر بعنوان الإضافة إلى النّصّ القرآنيّ، بل بعنوان التّفسير الّذي يتناول المعنى المصداقيّ لها كما لو كان جزءً منها، كما يلاحظون أنّ الكثير من هذه الأحاديث موضوعٌ من قِبَل بعض الكذّابين الّذين يريدون إرباك العقيدة الإسلاميّة، أو الرُّؤية الإسلاميّة للحياة فكرًا وتشريعًا، أو الّذين يريدون تأكيد بعض الخلافات الفكريّة بين

المسلمين من خلال القرآن.

وعلى ضوء ذلك، نلاحظ أنّ أيّ فريقٍ يتحدّث عن مثل هذه التّحريفات زيادةً أو نقصانًا، لم يستطع مسّ النّصّ القرآنيّ وسلامته على مستوى الواقع في حياة النّاس، فلم يحدث في شرق البلاد الإسلاميّة أو غربها أن وجدت ولو نسخة واحدة، تحمل أيّة زيادةٍ أو نقصانٍ في الكلمات المنسوبة إلى النّصّ القرآنيّ، ممّا يدلّ على عبثيّة هذا النّوع من النّقل أو الاعتقاد، وعدم قدرته على النّفاذ إلى واقع المسلمين، فقد بقي ذاك الادّعاء مجرّد روايةٍ في هذا الكتاب أو ذاك، ككثير من الرّوايات الّتي تتناقلها الكتب دون إحداث أيّ تأثير إيجابيّ في المسيرة الفكريّة والعمليّة العامّة.

مُصْحَف الزّهراء عليها السلام

يتحدّث بعض النّاس عن وجود كتاب اسمه: «مُصْحَف الزّهراء» انطلاقًا من بعض الأحاديث المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام الّتي قد توحي لدى هذا البعض بأنّه يُمثّل «قرآنًا آخر» أو شيئًا من القرآن، فمن خلال ما جاء في مضمون بعضها: (إنّه ثلاثة أمثال قرآنكم)، (وما فيه حرف من القرآن). وفي بعض الرّوايات كما ورد عن الإمام جعفر الصّادق عليه السلام: «عندي الجَفْر الأبيض.. ومُصْحَف فاطمة.. أما والله مافيه حرف من القرآن، ولكنّه إملاء رسول الله وخطّ عليّ»، ممّا يوحي بأنّه ليس مُصْحَفًا كبقيّة المصاحف لجهة ما توحيه كلمة المُصْحَف، ولكنّه كتاب حديث يشتمل على أحكام الشّرع ونحوها، ممّا أملاه رسول الله على عليّ عليه السلام، وفي بعض الأحاديث أنّ فيه وصيّة فاطمة.

ولعلّ الملاحظ في مثل هذا الموضوع الّذي يثير مثل هذه الضّجّة لدى كثير من الكُتّاب، أنّه يتحرّك ضمن خطّةٍ إعلاميّةٍ تستهدف تسجيل نقطةٍ سلبيّةٍ ضدّ بعض المذاهب الإسلاميّة دون نقدٍ أو تمحيصٍ، وفي الواقع أنّ أيّ مسلمٍ مخلص يستطيع أن يعرف كذب مثل هذه الإثارة، من خلال ملاحظةٍ واقعيّةٍ؛ وهي أنّه لو فتّش في شرق الأرض وغربها على نسخةٍ واحدةٍ من مُصْحَف فاطمة لم يجدها، لعدم وجود المُصْحَف أساسًا في كلّ الأوساط حتّى بطريقة خفيّةٍ، كما أنّ أحدًا لا يعتقد بوجوده.

تأويل القرآن لمصلحة الخلافات

ويبقى أن نتناول في شأن حفظ القرآن من قِبَل الله، التّركة المثقّلة من الأحاديث الّتي تتدخّل في تفسير القرآن لمصلحة هذا الفريق أو ذاك، بالمستوى الّذي يسيء إلى الفهم القرآنيّ المنفتح عندما تحاصره التّفاصيل من كلّ جانبٍ، ممّا يجعل النّصّ القرآنيّ أدبًا رمزيًّا، لاتعبّر فيه الكلمة عن المعنى إلّا بطريقةٍ بعيدةٍ جدًّا، تقصيه عن الأُسلوب البلاغيّ إلى درجة أنّنا نلاحظ من خلال ذلك، أنّ هؤلاء النّاس قد يهمّهم حماية مذاهبهم وأفكارهم الخاصّة أكثر ممّا يهمّهم حماية كتاب الله؛ إذ لا يكفي وجود حديث واحد من شخص ثقةٍ بحسب الموازين الفنّيّة في علم الحديث، لنرفع اليد عن الإشراق التّعبيريّ للقرآن بما يتضمّنه من معنًى، أو يدلّ عليه من ظاهرٍ، لأنّ القرآن يمثّل الكتاب المعصوم الّذي نقطع بصحّة كلماته المنسجمة مع أروع الأساليب الفنّيّة في اللّغة العربيّة، فلا بدّ في تأويله والخروج عن ظاهره من وثيقةٍ حديثيّة بالقوّة الّتي تتناسب مع قوّته، أو تكون قريبةً منه مع ضرورة دراسة طبيعتها المضمونيّة ومدى ملاءمتها للأجواء العامّة للقرآن روحًا ومنهجًا وفكرًا.

إنّنا نضع هذه الملاحظة أمام المهتمّين لدراستها، حتّى لانضيع في متاهات الأحاديث الكثيرة الّتي تؤوّل القرآن، وتتصرّف في مضامينه بطريقةٍ وبأُخرى، دون أيّة محاكمةٍ دقيقةٍ، فنبتعد بذلك عن صفاء الوحي الإلٰهيّ، لنفرض عليه فكرًا من فكرنا ونخضعه لخلافاتنا، فلا يصلح بعد ذلك لأن يكون حكمًا في ما نختلف فيه، لابتعادنا عن صفاء مدلوله وإشراق معانيه.

حفظ الله للقرآن في مستوى الحقيقة

إنّ استمرار القرآن لدى جميع المسلمين في صيغةٍ واحدةٍ، في ما يلتزمونه كمصدرٍ للتّشريع، وفي ما يقرأونه في الصّلاة وفي غيرها، وفي ما يثيرونه على ضوئه في حياتهم من مفاهيم وعقائد، هو دليل على حفظ القرآن، فليس هناك في العالم الإسلاميّ كلّه ولا

في غيره، صيغة أُخرى أو نسخة أُخرى يختلف فيها القرآن لدى مذهبٍ عنه لدى مذهبٍ آخر، بالرّغم من وجود كلمات شاذّةٍ هنا أو هناك، فإنّ مثل هذه الكلمات لم تستطع أن تنفذ إلى مستوى العقيدة العامّة. وإذا كان بعض الّذين ذهبوا إلى القول بالتّحريف يملكون موقعًا متقدّمًا من حيث العلم والوثاقة لدى أهل مذهبهم، فإنّهم لم يتمكّنوا من النّفاذ إلى واقع النّاس العقيديّ والعمليّ، كما أنّهم لايملكون الوعي الّذي يستطيعون به إدراك خطورة هذا الاتّجاه على مستوى العقيدة الإسلاميّة، عندما يتسرّب الخلل إلى النّصّ القرآنيّ. هذا إلى جانب أنّ هؤلاء لايملكون الذّوق الفنّيّ الّذي يعينهم على فهم أسرار اللّغة العربيّة ليقارنوا بين هذه الكلمات التّحريفيّة، وبين الأُسلوب القرآنيّ المعجز، فبقي كلامهم لغوًا وجَدَلًا عقيمًا لاقاعدة ثابتة له، غرضه تسجيل النّقاط على غيرهم من الفرق لحسابات مذهبيّة أو سياسيّة، لذا لابدّ من الابتعاد عنه عند تناول القرآن.

(١٣: ١٤٤ ـ ١٤٨)

﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾(فصّلت/٤١ ـ ٤٢)

﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ لاينقص منه أحد ولا يتغلّب على مضمونه الفكريّ فكر آخر، ولا يستطيع أحد أن يزيد فيه أو ينقص منه في كلماته، لأنّ الزّيف سوف يظهر أمام الحقيقة الخالصة ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، فهو الحقّ الخالص من شائبة الباطل، لاينفذ إليه الباطل من قريبٍ أو بعيدٍ من أيّة جهةٍ كان، وقد نستوحي من ذلك أنّ التّحريف لايدخله، إذا ما كان المقصود به مجموع الكتاب، فلا يمكن لأحدٍ أن يزيد فيه شيئًا، لأنّ كلّ زيادةٍ هي من الباطل، وأيّ تحريفٍ يغيّر بعض الحروف وبعض الكلمات لايدخله. (٢٠: ١٢٦)

الفصل المائة والحادي عشر

نصّ الشّيخ الصّافي (معاصر) في «مع الخطيب في خطوطه العريضة»

صيانة الكتاب من التّحريف

[بعد نقل قول الخطيب[1] ـ واتّهامه للشّيعة بتحريف القرآن استنادًا إلى قول المحدّث النّوريّ في «فصل الخطاب ...» ـ قال:]

القرآن معجزة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله الخالدة، وهو الكتاب الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قد عجز الفصحاء عن الإتيان بمثله وبمثل سورةٍ وآيةٍ منه، وحيّر عقول البلغاء وفطاحل الأُدباء، قد بيّن الله تعالى فيه أرقى المباني وأسمى المبادئ، وأنزله على نبيّه دليلًا على رسالته ونورًا للنّاس، وشفاءً لما في الصّدور، وهدًى ورحمةً للمؤمنين.

قال سيّدنا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: واعلموا أنّ هذا القرآن[2] ... **[وذكر كما سيجيء تفصيلاً عن الهيدجيّ].**

ولا ينحصر إعجاز القرآن في كونه في الدّرجة العليا من الفصاحة والبلاغة، وسلامة التّرتيب وسلامة التّركيب، والتّأليف العجيب والأُسلوب البكر فحسب. بل هو معجزة أيضًا، لأنّه حوى أُصول الدّين والدّنيا وسعادة النّشأتين. ومعجزة لأنّه أنبأ بأخبار حوادث كثيرة تحقّقت بعده. كما أنّه معجزة من وجهة التّاريخ وبما فيه من أخبار القرون السّالفة والأُمم البائدة الّتي لم يكن لها تاريخ في عصر الرّسول صلى الله عليه وآله، ممّا أثبتت الكشوف

---

١ ـ هو محبّ الدّين الخطيب الّذي ألّف كتابًا يُدين الشّيعة المسمّى بـ«الخطوط العريضة للأُسس الّتي قام عليها دين الشّيعة الإماميّة الاثني عشريّة» (م).

٢ ـ هذا القرآن الّذي يشير إليه أمير المؤمنين والأئمّة من ولده عليهم السلام ويحثّون شيعتهم بالرّجوع إليه. والاستشفاء به في أُلوف من الأحاديث ليس إلّا هذا الّذي هو ما بين الدّفّتين. والكتاب المجيد يعرفه المسلمون جميعًا يقرأونه في اللّيل والنّهار.

الأثريّة صحّتها.

ومعجزة لأنّ فيه أُصول علم الحياة، والصّحّة، والوراثة، وما وراء الطّبيعة. والاقتصاد، والهندسة. والزّراعة. ومعجزة من وجهة الاحتجاج. ومعجزة من وجهة الأخلاق.و و و.

وقد مرّت عليه أربعة عشر قرنًا ولم يقدر في طول هذه القرون أحد من البلغاء أن يأتي بمثله، ولن يقدر على ذلك أحد في القرون الآتية والأعصار المستقبلة، ويظهر كلّ يوم صدق ما أخبر الله تعالى به ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾[1].

هذا هو القرآن وهو روح الأُمّة الإسلاميّة وحياتها ووجودها وقوامها، ولولا القرآن لما كان لنا كيان.

هذا القرآن هو كلّ ما بين الدّفّتين ليس فيه شيء من كلام البشر، كلّ سورةٍ من سُوَره، وكلّ آيةٍ من آياته متواتر مقطوع به لاريب فيه، دلّ عليه الضّرورة والعقل والنّقل القطعيّ المتواتر.

هذا هو القرآن عند الشّيعة ليس إلى القول فيه بالنّقيصة فضلًا عن الزّيادة سبيل، ولا يرتاب في ذلك إلّا الجاهل أو المبتلى بالشّذوذ.

وإليك بعض تصريحات أعلام الإماميّة ورجالاتهم في العلم والدّين الّذين لايجترئ شيعيّ على ردّ آرائهم سيّما في أُصول الدّين، وفي أمثال هذه المسائل لجلالتهم في العلم والتّتبّع وكثرة إحاطتهم، وقوّة حذاقتهم في الفنون الإسلاميّة... **[ثمّ ذكر أقوال علماء الإماميّة كما تقدّم عنهم]**.

ولو رُمنا استقصاء كلمات علمائنا الأعاظم في كلّ جيلٍ لطال بنا الكلام، ولا يسع ذلك كتاب كبير ضخم، ويكفي في ذلك تصريح أُستاذنا الإمام راوية أحاديث أهل البيت، وحامل علومهم نابغة العصر، ومجدّد العلم والمذهب في القرن الرّابع عشر السّيّد الحاجّ آقا حسين الطّباطبائيّ البُروجِرْديّ ـ حشره الله مع جدّه النّبيّ الكريم صلّى الله عليه وآله ـ فإنّه أفاد في

١ ـ البقرة/٢٤.

بعض أبحاثه في الأُصول كما كتبنا عنه في تقريرات بحثه بطلان القول بالتّحريف وقداسة القرآن عن وقوع الزّيادة فيه، وأنّ الضّرورة قائمة على خلافه وضعّف أخبار النّقيصة غاية التّضعيف سندًا ودلالةً، وقال: إنّ بعض هذه الرّوايات مشتمل على ما يخالف القطع والضّرورة، وما يخالف مصلحة النّبوّة. وقال في آخر كلامه الشّريف: ثمّ العجب كلّ العجب من قوم يزعمون أنّ الأخبار محفوظة في الألسن والكتب في مدّة تزيد على ألف وثلاثمائة، وأنّه لو حدث فيها نقص لظهر، ومع ذلك يحتملون تطرّق النّقيصة في القرآن المجيد.

الواجب على المسلم

اعلم أنّ الواجب على كلّ مسلمٍ غَيورٍ على الدّين والقرآن أن يدفع عن الكتاب الكريم هذه الشّبهة، وأن يحتاط في نسبة القول بالتّحريف أو التّشكيك في القرآن إلى أحدٍ من المسلمين، ويعلم أنّه مسؤول عند الله تعالى عمّا يقول ويكتب.

وكان الأوْلى بالخطيب أن يتمسّك بأقوال العلماء ذوي الاختصاص والمهارة من الشّيعة والسّنّة في صيانة القرآن من النّقصان والزّيادة لا أن يركض وراء القول بالتّحريف، ويسجّل ذلك على طائفة كبيرة من المسلمين.

وقد أراد الخطيب بذلك تَشْويه سُمْعة التّشيّع، ولم يعلم أنّه شَوَّه سُمْعة الدّين، وضرب الكتاب المبين، وخدم أعداء الدّين، وفتح السُّبل أمام شبهات المبشّرين، وقد نسى هذا الكاتب أنّه يهدم بهذه الفرية على الشّيعة أساس الإسلام، والشّيعة أشدّ النّاس غيرةً على كتاب الله تعالى وأدفعهم عن جلالة القرآن وقداسته، ينكرون القول بالزّيادة والنّقيصة أشدّ الإنكار، وكتبهم مشحونة بالدّلائل العقليّة والنّقليّة على تنزّه القرآن عن الرّيب والشّبهات.

فاقْرأ أيّها الخطيب كتبهم في التّفسير والعقائد والحديث، واقْرأ فيها الأحاديث المتواترة القطعيّة الدّالّة على أنّ القرآن هو هذا الّذي بيد المسلمين، وانظر إلى الأخبار المأثورة على طرقهم في ثواب قراءة القرآن وقراءة سُوَره وآياته وكلماته، وفي وجوب

الرّجوع إليه، والتّمسّك به يقرأون القرآن في صلاتهم ويتلونه في ليلهم ونهارهم.

يعظّمونه كمال التّعظيم ليس عندهم كتاب أعظم من القرآن، فارجع إلى كتبهم في الفقه والقرآن والدّعاء إن كنت أهلًا للإنصاف.

ولا يسوؤنا والله نسبة هذه الفرية إلى الشّيعة كما يسوؤنا ما يمسّ منها كرامة الدّين الحنيف والقرآن المجيد.

أيّها الخطيب لو قال لك بعض المبشّرين أو غيرهم: إنّ من مذهب الشّيعة وهم طائفة كبيرة من المسلمين وقوع التّحريف في الكتاب كما تسجّل عليهم، وفيهم من العلماء والمحقّقين وأساتذة فنّ التّاريخ والحديث والعلوم الإسلاميّة رجال لايستهان بشأنهم وجلالتهم وهم يسندون عقائدهم وعلومهم إلى أهل بيت النّبيّ ﷺ أعدال الكتاب بدلالة حديث الثّقَلين ما تقول في جوابه؟. أتقول: إنّهم كفّار؟ أو تقول: إنّهم يسبّون الصّحابة؟ أو تقول: إنّهم يقرأون دعاء صنمي قريش؟ قل ماتقول في جوابه أيّها الكاتب الإسلاميّ؟.

لو تعلم أنّك وأمثالك؛ كم توقعون بالإسلام والمسلمين من الضّرر والضّعف والفَشل بهذيانكم وافتراءاتكم على الشّيعة لتركتم هذه المخاصمات الباردة، والمناقشات الّتي لاطائل تحتها ولغسلتم عن كتبكم هذه المهازل والمخاريق.

وكم من فرق بين الخطيب وبين العلّامة الشّيخ رحمة الله الهنديّ! فالخطيب يسند إلى الشّيعة فرية يتبرّأ منها كلّ شيعيّ ولا يلتفت إلى أنّ تلك النّسبة إنّما تجعل القرآن معرضًا للشّكّ، والعلّامة الشّيخ رحمة الله الّذي يعدّ من أكبر علماء أهل السّنّة، ومن أحوطهم على الإسلام أدرك أنّ هذه النّسبة هي منتهى أمل المبشّرين وغاية مُناهم، وأنّ الواجب على السّنّيّ كالشّيعيّ أن يدفعها عن الشّيعة فأثبت في كتابه «إظهار الحقّ» الّذي هو من نفائس كتب المسلمين في الرّدّ على المسيحيّين، بل قيل: لم يكتب مثله في ردّ المبشّرين بطلان هذه النّسبة، وأدّى ما عليه من إظهار الحقّ وإزهاق الباطل وإماتة الشّبهة، وقد دفع عن حريم القرآن هذه التّهمة حيث قال في الفصل الرّابع من الجزء الثّاني...[ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه].

فَصْل الخطاب في فَصْل الخطاب

قبل إبداء الرّأي حول كتاب: «فصل الخطاب» نلفت من يحتجّ على الشّيعة بهذا الكتاب، ويزعم تفرّدهم بهذا التّأليف إلى كتاب اسمه «الفرقان» جمع فيه مؤلّفه وهو من إخواننا أهل السّنّة من أمثال ما في «فصل الخطاب» من الأحاديث الضّعيفة المرويّة عن طُرُق أهل السّنّة، وإليك نصّ الأُستاذ الشّيخ محمّد محمّد المدنيّ عميد كلّيّة الشّريعة بالجامعة الأزهريّة قال... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

وبعد هذا كلّه نقول: لم نر في علماء الإماميّة ومشايخهم من يعتني بكتاب «فصل الخطاب» ويستند إليه، وليس بينهم من يعظّم المحدّث النّوريّ لهذا التّأليف، ولو لم يصنّف هذا الكتاب لكان تقدير العلماء عن جهوده في تأليفه غيره من المآثر الرّائعة «كالمستدرك وكشف الأستار» وغيرهما أزيد من ذلك بكثير، ولنال من التّقدير والإكبار أكثر ما حازه من العلماء وأهل الفضل، ودفنه في المكان المشرّف ليس لأجل تأليفه هذا الكتاب إنّما المقام مقدّس يدفن فيه من ناله التّوفيق، وقد دفن فيه من العلماء وغيرهم من ذوي الثّروة والسّلطة والعوام جمع كثير.

وليست جلالة قدر الرّجل في العلم والتّتبّع والإحاطة بالحديث ممّا يقبل الإنكار، وإنّ خطاؤه بسبب تأليف هذا الكتاب وصير هدفًا لسهام التّوبيخ والاعتراض فنبذ كتابه هذا وقوبل بالطّعن والإنكار الشّديد[1]، بل صنّف بعضهم في ردّه، وفي إثبات عدم التّحريف كتبًا مفردة كالعلّامة الشّهير السّيّد محمّد حسين الشّهرستانيّ مؤلّف «رسالة حفظ الكتاب الشّريف عن شبهة القول بالتّحريف»، والعالم المحقّق الشّيخ محمود الطّهرانيّ حيث ردّه بكتاب «كشف الارتياب».

ومع ذلك كلّه نقول: من أمعن النّظر في كتاب: «فصل الخطاب» يرى أنّ المحدّث النّوريّ لم ينكر ما قام عليه الإجماع، واتّفاق المسلمين من عدم الزّيادة، ولم يقل: إنّ

---

١ ـ قال الشّيخ الجليل والعلّامة الخبير الشّيخ محمّد جواد البلاغيّ النّجفيّ في مقدّمة تفسيره «آلاء الرّحمان»: ٢٥: وإنّ صاحب فصل الخطاب من المحدّثين المكثرين المجدّين في التّتبّع للشّواذّ.

القرآن قد زيد فيه بل قد صرّح في ص:٢٣ بامتناع زيادة السّورة أو تبديلها فقال: هما منتفيان بالإجماع، وليس في الأخبار ما يدلّ على وقوعها بل فيها ما ينفيها كما يأتي، وقد اعترف المحدّث المذكور بخطائه في تسمية هذا الكتاب كما حكى عنه تلميذه الشّهير وخرّيج مدرسته العالم الثّقة الثّبت الشّيخ آغابزرك الطّهرانيّ مؤلّف «الذّريعة» و«أعلام الشّيعة» وغيرهما من الكتب القيّمة فقال في ذيل ص: ٥٥٠ من الجزء الأوّل من القسم الثّاني من كتابه: «أعلام الشّيعة» ... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

هذا كتاب «فصل الخطاب»، وهذا قدره عند علماء الشّيعة، وهذا كلام مؤلّفه فيه، وهذا ما ينقل عنه أكبر تلامذة المؤلّف، هذه عقيدة مؤلّفه، وتلامذته فيه.

سورة الولاية، وكتاب «دَبِستان المذاهب»

قال الخطيب: وممّا استشهد به هذا العالم النّجفيّ على وقوع النّقص من القرآن إيراده في الصّفحة ١٨٠ من كتابه: سورة تسمّيها الشّيعة سورة «الولاية» مذكور فيها ولاية عليّ: «يا أيّها الّذين آمَنوا آمِنوا بالنّبيّ والوليّ اللّذَين بعثناهما يهديانكم إلى الصّراط المستقيم» إلخ، وقد اطّلع الثّقة المأمون الأُستاذ محمّد عليّ سعوديّ ـ الّذي كان كبير خُبَراء وزارة العدل بمصر ومنَ خواصّ تلاميذ الشّيخ محمّد عَبْدُه ـ على مُصْحَف إيرانيّ مخطوط عند المستشرق بِرايْن فنقل منه هذه السّورة بـ «الفُتوغُراف»، وفوق سطورها العربيّة ترجمتها باللّغة الإيرانيّة، وكما أثبتها الطّبرسيّ في كتابه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» فإنّها ثابتة أيضًا في كتابهم: «دَبِستان مذاهب» باللّغة الإيرانيّة لمؤلّفه محسن فاني الكشميريّ، وهو مطبوع في إيران طبعات متعدّدة ونقل عنه هذه السّورة المكذوبة على الله، العلّامة المستشرق فولدكن في كتابه: «تاريخ المصاحف» ٢: ١٠٢، ونشرتها الجريدة الآسيويّة الفرنسيّة سنة ١٨٤٢ ص ٤٣١ـ٤٣٩.

السُّوَر القرآنيّة كانت مؤلّفة مشهورة في عصر الرّسالة بأمر النّبيّ ﷺ وكان المسلمون يعرفونها بحدودها، وآياتها، وتدلّ على ذلك الرّوايات الكثيرة المتواترة الواردة في فضل السُّوَر وثواب قراءتها، وإنّ من قرأ سورة يسٓ أو سورة البقرة فله كذاوكذا من الأجر

والثّواب، وما ورد في أنّ الرّسول ﷺ قرأ سورة البقرة وسورة آل‌عمران في صلاة الآيات، وما ورد في نزول بعض السُّوَر جملة، وغيرها من الرّوايات الدّالّة على كون سُوَر القرآن مؤلّفة معيّنة بآياتها في عهد الرّسول ﷺ ولا خلاف بين الشّيعة في أنّ سُوَر القرآن ليس أكثر من هذه السُّوَر المعروفة مائة وأربع عشرة سورةً، واتّفق فقهائهم بعد الاتّفاق على وجوب قراءة سورة كاملة بعد الحمد في الأوّليّين على كفاية قراءة أيّ سورة من سُوَر القرآن في الصّلاة عدا سورتي: (الضّحى وألم نشرح) فإنّهما سورة واحدة، وسورتي: (الفيل ولإيلاف قريش) فهما أيضًا واحدة، ولا تجد في أصل من أُصولهم وفي أحاديثهم ورواياتهم سورة أُخرى غير هذه السُّوَر الموجودة بين الدّفّتين.

ولا خلاف معتدّ به بين أهل السّنّة أيضًا في ذلك أي كون القرآن مائة وأربع عشرة سورة، نعم، قال بعضهم: بأنّها مائة وثلاث عشرة، فعدّ الأنفال والبراءة سورة واحدة، كما قد حكي عن بعضهم موافقتهم مع الشّيعة في كون الضُّحى وألم نشرح سورة واحدة، والفيل ولإيلاف أيضًا سورة واحدة[١]، ولكن أخرج أهل السّنّة في كتبهم روايات دلّت على زيادة سُوَر القرآن على ما بين الدّفّتين كسورتي القنوت «الحَفْد والخَلْع»، وأنّ مُصْحَف أُبيّ كان عدد سُوَره مائة وستّ عشرة، لأنّه كتب في آخره سورتي «الحَفْد والخَلْع»[٢]، وقد قال ابن حَجَر في شرح البخاريّ: وقد صحّ عن ابن مسعود إنكار ذلك (يعني إنكار كون المعوّذتين من القرآن) فأخرج أحمد وابن حَبّان عنه أنّه لايكتب المعوّذتين[٣].

وقال هبة الله بن سَلامة (ت ٤١٠هـ) في «النّاسخ والمنسوخ[٤]» فيما نسخ خطّه وحكمه: وأمّا مانسخ حكمه وخطّه فمثل ما روي عن أنس بن مالك أنّه قال: كنّا نقرأ على

---

١ ـ راجع الإتقان، ١: ٦٧.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ نفس المصدر ١: ٨١.

٤ ـ طبع مصر بهامش أسباب النّزول للواحديّ.

عهد رسول الله ﷺ سورة تعدلها سورة التّوبة، ما أحفظ منها غير آية واحدة: «ولو أنّ لابن آدم وادِيان من ذَهَبٍ لابتغى إليهما ثالثًا، ولو أنّ له ثالثًا لابتغى إليها رابعًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب، ويتوب الله على من تاب».

وهذه الأخبار وإن كانت مطروحة لايجوز الاتّكال عليها، وقامت الضّرورة والإجماع من الفريقين على خلافها، ولا يشكّ من له معرفة بكلام العرب وفنون الأدب أنّ هذه الجُمَل لاتشبه بلاغة القرآن مضافًا إلى ما في بعضها من الأغلاط اللّفظيّة أو المعنويّة الّتي أشار إليها المفسّر الشّيعيّ الشّهير البلاغيّ في مقدّمة تفسيره، إلّا أنّ المنصف يعرف منها أنّه لوجاز نسبة القول بوقوع نقص السّورة في القرآن إلى الشّيعة أو أهل السّنّة (ولا يجوز ذلك البتّةً) لكان أهل السّنّة أولى بها، فإنّهم نقلوا في كتبهم المعتبرة وتفاسيرهم ذلك وإن سمّى بعضهم بعض هذه بمنسوخ التّلاوة والحكم، أو منسوخ التّلاوة فقط، فإنّ ذلك لايدفع الإشكال، لأنّ وقوع النّسخ محتاج إلى الإثبات، واتّفقت كلمة العلماء على عدم جواز نسخ القرآن بخبر الواحد مضافًا إلى أنّ بعض هذه الأخبار آبٍ عن هذا التّأويل، وقد تردّد الأُصوليّون من السّنّة في جواز تلاوة الجُنُب ما نسخت تلاوته، وفي جواز مسّ المُحدِث كتابته، واختار بعضهم عدم الجواز.

وأمّا الشّيعة فلم يقل أحد منهم بنقص سورة من القرآن، ولا بزيادة سورةٍ أو آيةٍ أو كلمةٍ عليه، وليس في رواياتهم ما يدلّ على نقص سورة أو زيادتها، والسّورة الّتي نسب اختلاقها إلى الشّيعة، وسمّاها سورة «الولاية» لاترى في أُصول الشّيعة وكتبهم منها عينًا ولا أثرًا، ومقام الشّيعة وفيهم أُلوف من زُعَماء فنّ البلاغة والأدب المشهورين أرفع وأجلّ من أن يلصقوا بكرامة القرآن؛ هذه الجمل الّتي يظهر فيها أثر الوضع، ويعرف ضعف تأليفها، وخروجها عن أُسلوب القرآن من كان له أُنس بكلام الفُصَحاء والبُلَغاء.

ولا عجب من نسبة محبّ الدّين هذا الافتراء على الشّيعة فإنّه جعل هذا دأبه في كتابه، ولا يضرّ الشّيعة ذلك بعد كون كتبهم ومصنّفاتهم في معرض مطالعة العلماء، ولكنّ العجب منه أنّه قال؛ ولم يخف من ظهور كذبه عند النّاس كالشّمس في رابعة النّهار: (وممّا

استشهد به هذا العالم النّجفيّ على وقوع النّقص من القرآن إيراده في ص: ١٨٠ من كتابه سورة تسمّيها الشّيعة «سورة الولاية» مذكور فيها ولاية عليّ ـ إلى أن قال ـ فكما أثبتها الطّبرسيّ في كتابه، فإنّها ثابتة أيضًا في كتابهم «دبستان مذاهب» باللّغة الإيرانيّة لمؤلّفه: محسن فاني كشميريّ؛ وهو مطبوع في إيران طبعات متعدّدة.

فانظر ما في كلامه هذا من الكذب الفاحش والافتراء البيّن:

١ـ ليس في «فصل الخطاب» لافي ص: ١٨٠ ولا في غيرها من أوّل الكتاب إلى آخره ذكر لهذه السّورة المكذوبة على الله تعالى الّتي يقول الخطيب: إنّ الشّيعة تسمّيها الولاية مذكورة فيها ولاية عليّ (يا أيّها الّذين آمَنوا آمِنوا بالنّبيّ والوليّ اللّذَين بعثناهما يهديانكم إلى الصّراط المستقيم...).

٢ـ ما معنى المُصْحَف الإيرانيّ أيّها الخطيب؟ ألا تستحيي من الله تعالى؟ ما هذا المُصْحَف الّذي لم يعرفه الإيرانيّون، ولم يوجد بعد عند خاصّتهم وعامّتهم، ولم يطّلع عليه أحد إلّا محمّد عليّ سعوديّ المصريّ عند براين المسيحيّ.

أيّها العلماء، أيّها المنصفون، أيّها المصلحون ما هذه الافتراءات وما عذر الخطيب وناشر كتابه محمّد نصيف ـ من أهالي جدّة الحجاز ـ وأمثالهما عند الله تعالى؟ وما يريدون بانتشار هذه الأكاذيب؟ وما يطلبون من شيعة أهل البيت؟ وماعذر من يتغافل من زعماء أهل السّنّة وعلمائهم وحكوماتهم عمّا يرد من هذه الأقلام على الإسلام والمسلمين من الضّرر والفشل؟.

أليس في إخواننا أهل السّنّة والجماعة من يرشدهما إلى مافيه مصلحة نفسهما، ومصلحة أُمّتهما. ومصلحة المسلمين؟ أيّها المسلمون اسألوا من إخوانكم السّنّة من أهالي إيران ومن الأُلوف الّذين زاروا إيران ويزورونها في كلّ شهر ويوم، هل سمعتم في إيران بمُصْحَف غير هذا المُصْحَف المطبوع المشهور في جميع الأقطار؟

أم هل وجدتم عند إيرانيّ كتابًا يعتقد أنّه وحي إلٰهيّ يقرأه آناء اللّيل وأطراف النّهار غير القرآن ذلك الكتاب الّذي لاريب فيه. ويؤمن به جميع المسلمين؟ ولكن إذا قلّ دين

المرء قلّ حياؤه. لايستحي من الكذب من اعتاده، ولايخاف من تشويه سُمعة الدّين، وإيراد الطّعن على الكتاب المبين من لايعقل مايقول أو باع دينه بدنياه، واعتنق خدمة أعداء المسلمين.

الإيرانيّون أشدّ النّاس احترامًا للقرآن المجيد ولآياته وكلماته وحروفه، أسواقهم ومجالسهم وإذاعاتهم وبيوتهم، ومدارسهم وكلّيّاتهم عامرة بقراءته، لهم في كلّ قرية وبلد مجالس ومدارس لتعليم التّجويد وقراءة القرآن والتّفسير، يهتمّون بتعلّم القرآن وكمال الاهتمام، ويؤدّبون أولادهم على قراءته، لم يسمع أحد منهم لاقديمًا، ولاحديثًا بهذا المُصْحَف الّذي تقول، ولم يطّلع عليه أحد من علمائهم ولاادّعى رؤيته من كان فيهم من أهل الفحص والتّنقيب.

نعم، يوجد عندهم وفي مكتباتهم الكبيرة مثل مكتبة «آستان قدس» في المشهد الرّضويّ وغيرها أقدم النُّسَخ المخطوطة من القرآن وأنفسها يرجع تاريخ كتابته إلى صدر الإسلام، وتنسب كتابة بعضها إلى سيّدنا الإمام أمير المؤمنين، وبعضها إلى الإمام السّبط الحسن المجتبى، وبعضها إلى الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليهم السلام، لاتجد لهذه النُّسَخ اختلافًا ما حتّى في حرف واحد مع هذه المصاحف المطبوعة إلّا في رسم الخطّ.

٣ـ وكذبه الآخر قوله بثبوت هذه السّورة في «دَبِستان المذاهب» مع أنّه ليس لهذه السّورة ذكر في هذا الكتاب أيضًا.

«دَبِسْتان المذاهب» ليس من كتب الشّيعة

٤ـ ومن افترائه على الشّيعة إسناده كتاب «دَبِسْتان المذاهب» إليهم، وهو كتاب في «المِلَل والنِّحَل» جمع مؤلّفه فيه بين الغثّ والسّمين، والحقّ والباطل، وفيه حكايات يأبى العقل احتمال صحّتها، واستند في نقل أكثر مافيه إلى النّقل عن المجاهيل، ويظهر من أسمائهم أنّهم كانوا من دراويش الهند، ولم يعلم مذهب مؤلّفه ولااسمه على التّحقيق، فقد أخفى مؤلّفه اسمه ومذهبه، لايوجد في أصل الكتاب اسمه ولااسم مذهبه كما هو الشّأن في غير هذا الكتاب من ذكر اسم المؤلّف ومذهبه، وغرضه من ذلك أن لايحمل

كلامه على العصبيّة.

واختلف في اسمه فحكي عن «سِرْجام مُلْكُم» أنّ اسم مؤلّفه محسن الكشميريّ المتخلّص في شعره بالفاني، ويوجد ترجمته في كتاب «صُبْح گُلْشَن»، من غير أن يذكر له هذا التّأليف، وحكي عن مؤلّف «مآثر الأُمراء» أنّ اسمه كان «ذو الفقار». وقيل: إنّه لسيّاح عاش في أواسط القرن الحادي عشر، وعن بعض المستشرقين أنّ في مكتبة «بروكْسِل» نسخة منه، مذكور فيه أنّ اسم مؤلّفه كان «محمّد فاني»، وفي «كشف الظّنون» أنّه تأليف «مؤبد شاه المهتدي» صنّفه لأكبر شاه، وعن مقدّمة قَزّارستان أنّه تأليف «مؤبد أفراسياب». وقيل: إنّ اسم مؤلّفه كان «كيخسرو بن آذر كَيْوان»، ولم أجد لهذه الأقوال شاهدًا قويًّا لافي نفس الكتاب ولافي غيره.

وأمّا مذهب مؤلّفه فيلوح من بعض ماذكر فيه عدم اعتقاده بالنّبوّات وبعث الأنبياء، فراجع ماذكره في بحث الأديان، وماحكي فيه من المباحث الواقعة بين النّصرانيّين والمسلمين وبين أهل السّنّة والشّيعة، وماذكر فيه من اختلاف الفِرَق، ويوجد فيه من نقل أعاجيب الأكاذيب ماليس في غيره، وذكر فيه مذاهب أهل السّنّة ثمّ تعرّض لمذهب الشّيعة، ويظهر من بعض مواضيعه أنّه كان إلى مذاهب أهل السّنّة أميل، ونسبه بعض علماء الشّيعة المتتبّعين إلى الزّندقة والإلحاد، والله العالم بحقيقة حاله وهو عليم بما في الصّدور. ومع ذلك كلّه كيف يقول الخطيب: إنّه كان من الشّيعة الإيرانيّين، ثمّ يقول على سبيل الجزم: تأليف «محسن الفاني الكشميريّ».

ومن **الأعاجيب** الّتي تضحك الثّكلى مانقل في «دَبِسْتان المذاهب» عن الشّيعة من إسقاط سورة من القرآن (غير السّورة الّتي نقلها الخطيب كذبًا عنه)، ولم يستند في ذلك إلى كتاب أو نقل عن مجهولٍ، ونقلها في «فصل الخطاب» في مانقل عن كتب أهل السّنّة، وهذه السّورة المختلقة مشتملة على الأغلاط اللّفظيّة والمعنويّة، وركاكة الأُسلوب يعرف من تدبّر فيها أنّها من اختلافات أعداء الإسلام، ولا يرتاب من له معرفة بكلام العرب أنّها دون كلام سوقتهم فضلًا عن فصحائهم، وفضلًا عن كلام الله تعالى، وقد أوضح ذلك غاية

الإيضاح العالم الشّيعيّ الجليل الشّيخ البلاغيّ في مقدّمة تفسيره فراجع. واقض العجب عن من يستند إلى هذه الكتب أو ينقل مثل هذه المهزلة في كتابه.

والحاصل: أنّ نسبة القول إلى نقص سورة من القرآن إلى الشّيعة كذب محض، لم يقل به أحد من الشّيعة، وليس في رواياتهم منها عين ولاأثر، كما أنّ نسبة تأليف كتاب «دَبِسْتان المذاهب» إليهم أيضًا كِذْب محض، لاشاهد له في نفس الكتاب ولافي غيره، ولم يعتمد أحد من الشّيعة على هذا الكتاب.

٥ ـ الكذبة الخامسة في كلامه هنا قوله: بطبع «دَبِسْتان المذاهب» في إيران طبعات متعدّدة، وليت شعري من أين قال ذلك؟ وأيّ نسخة من هذا الكتاب طُبع في إيران؟ وماسم المطابع الّتي طبع فيها طبعات متعدّدة؟ ولِمَ لم ينقل تاريخ طبعه في إيران وسائر خصوصيّاته؟ ومافائدة هذه الأكاذيب؟

نعم، قد عثرنا بعد فحص كثير في عدّة مكتبات كبيرة على ثلاث نُسَخ مطبوعة الأُولى طبعت في بمبئي الهند سنة ١٢٦٢، والثّانية في سنة ١٢٦٧، غير أنّه لم يذكر فيها مكان الطّبع، والثّالثة طبعت أيضًا في بمبئي سنة ١٢٧٧، وظنّي أنّ النّسخة الثّانية أيضًا مطبوعة في الهند. ومع هذا كيف يقول إنّه مطبوع في إيران طبعات متعدّدة.

المستشرقون دُعاة الاستعمار[١]

من أعظم البلاء على المسلمين بل عامّة الأُمم الشّرقيّة افتتان بعض شبّانهم ومثقّفيهم بمقالات الغربيّين سيّما المتسمّين منهم بالمستشرقين، واعتمادهم على ثقافتهم وآرائهم في المسائل الرّاجعة إلى الشّرق وإلى الإسلام، مع أنّ كثيرًا منهم لايريدون بالاستشراق إلّا

---

١ ـ لايخفى على الباحثين أنّ لفريق من المستشرقين خدمات مشكورة في إحياء تراثنا الإسلاميّ قد أدّوا الأمانة في مقالاتهم وفي التّأليف والنّقل، واجتنبوا التّحريف والتّصرّف في النّقل، وليس قصدهم من البحث والتّأليف إلّا خدمة العلم ونُشْدان الحقيقة، فقلّما يرى أو لايرى في كلماتهم التّعصّب لدينهم أو لأُمّتهم، فإن صدر عن بعضهم خطأ ليس إلّا لعدم انتهائه إلى نهاية البحث أو ابتلائه بقلّة المصادر، فلايتّهم مثله بالتّعمّد في قلب الحقائق والخيانة في البحث.

الوقيعة بالمسلمين، وتتبّع عوراتهم، وتفريق كلمتهم، وبعضهم يروّجون الحضارات الّتي كانت قبل الإسلام، ويضعّفون العلائق الدّينيّة، يريدون بذلك إرجاعهم إلى الجاهليّة، وإحياء شعائر الأُمم الكافرة الّتي قضى عليها الإسلام قضاء حاسمًا. ففي إيران يروّجون أساطير كورُش وداريوش، وعادات المجوس وأيّامهم، وأعيادهم كالسّده ومهرجان، وفي مصر يبعثون جمعيّات للتّحقيق في تاريخ الفراعنة ومايوصل مصر الحديثة بالقديمة.

وهذا مايسمّونه (بالفولكور)، أي ترويج الدّراسات الشّعبيّة والفحص عن عادات الشّعب وعقائد أبنائه، ومدنيّتهم وآثارهم وقصصهم في الأجيال الماضية، وكشف آثار الأقدمين، فيدعون الأُدباء والكُتّاب إلى البحث عن العقائد الّتي نسيها الزّمان والعادات والبرامج المتروكة، ويشوّقون بعض الشّبّان وضعفاء العقول، ويصرفون الدّراهم والدّنانير والدّولارات لتأليف الكتب وطبعها، ويستأجرون أقلام الصُّحُف والمجلّات والجرائد لترويج أهدافهم، وهذا من أضرّ ألاعيب الاستعمار على المسلمين، لم يقصدوا بذلك إلّا إحياء الحضارات السّابقة على الإسلام، وتكثير العصبيّات القوميّة، وتفريق الكلمة، ويرى آثار هذه السّياسات الغاشمة في مصر والشّام والعراق وإيران وتركيا وشمال أفريقية والهند وأندونيسيا. ولبعض المستشرقين قدم راسخ في تحقيق أهداف الاستعمار، وتضعيف علائق الاتّحاد الإسلاميّ، وإنشاء روح العصبيّة القبليّة والنّخوة الجاهليّة الّتي حاربها الإسلام.

ومن أعظم البليّة أنّ بعض من لا خبرة له بالتّاريخ، ومصادر التّشريع الإسلاميّ وأهداف الدّين القويم يحسب آراء المستشرقين من أصحّ الآراء، ويستشهد بها مبتهجًا بذلك.

ولبعضهم حول البحوث الإسلاميّة وتاريخ رجال الدّين، وزعماء الشّرق كتب ومقالات، ربّما لا تجد فيه خلافًا مع ما عليه المسلمون إلّا في نقطة واحدة ولكنّه لم يقصد بتأليف كتاب ضخم إلّا إيداء الشّبهة في هذه النّقطة وإنكار حقيقة واحدة.

وللأُستاذ عبد الوهّاب حَمّودة مقال تحت عنوان «من زلّات المستشرقين»[1]، ذكر

---

١ ـ انظر رسالة الإسلام العدد الثّالث والرّابع من السّنة العاشرة.

فيه زلّات المستشرقين المتكرّرة، وهفواتهم الشّائعة وتصيّدهم للرّوايات الضّعيفة، ونقد كتاب «العقيدة والشّريعة» لجولد تِسيهر وكتاب «الإسلام» لجيوم وغيرهما.

وربّما لم يكن لعناية بعض من لاإحاطة له بالمسائل التّاريخيّة والمباحث الإسلاميّة إلى أقوال المستشرقين علّة، إلّا الأسماء الّتي لم تكن مأنوسة كَبِراوْن، ونُولْدِكِن، وهِنْري لَامِنْس، وإميل دِرْمِنْغم، فيحسب المسكين أنّ تحت هذه الأسماء حقائق عالية، وآراء ثاقبة، وليس ذلك إلّا لضعف الشّرق، واستيلاء الغرب عليه حتّى أنّ بعض أبناء الشّرق ويعتقد صعوبة المناقشة في آراء المستشرقين ونظرات الغربيّين، والرّدّ عليهم، لأنّه يحسبهم من رجالات العلم والاطّلاع في جميع العلوم، ويظنّ أنّ تقدّمهم في الصّناعات والطّبّ والبيطرة مستلزم لتقدّمهم في سائر العلوم، وأن يكونوا أخبر بحال الشّرق وطباع أبنائه وتاريخ الإسلام، وأُصول التّشريع، وعقائِد الفِرَق الإسلاميّة من علماء المسلمين، ولم يعقل أنّ ماحصل للمستشرقين من العلوم الإسلاميّة والبحوث التّاريخيّة لم يحصل إلّا لأجل الغور في علوم المسلمين، ومطالعة كُتُب علمائهم[1].

هذا مضافًا إلى أنّهم لايريدون باستشراقهم إلّا خدمة أُمّتهم وحكوماتهم، وليست آراؤهم العلميّة خالية عن النّزعات السّياسيّة، ومع ذلك أليس من أبشع مافي كتاب الخطيب استشهاده بنقل ماوجد عند (بِراين) وحكاية (فولْدِكِن) والجريدة الآسيويّة الفرنسيّة.

أليس هذا (لو كان الخطيب صادقًا في نقله) شاهدًا لما قلنا: من أنّ كثيرًا من المستشرقين لايخدمون باستشراقهم إلّا سياسات حكوماتهم؛ ولايطلبون إلّا بقاء سيادة الغرب على الشّرق، واستعباد الأُمم الشّرقيّة سيّما الإسلاميّة منها بإلقاء الخصومات

---

١ ـ لاشكّ عند جميع المحقّقين من المسلمين وغيرهم أنّ تأخّر المسلمين ليس لضعف الفلسفة والآداب والتّاريخ ونقصان قوانينهم، فإنّ الإسلام أحسن كافل لهم في ذلك، ولكنّهم غُلبوا لأنّهم تركوا الاشتغال بالعلوم التّجربيّة المادّيّة بتمام فروعها الكيميائيّة والطّبيعيّة والميكانيكيّة التّطبيقيّة، والنّظريّة وغيرها. غُلبوا لأنّهم لم يملكوا المصانع، وفقدوا من أدوات الحرب مايضاهون به عدوّهم، ومايتحرّرون به من هذا السّجن الاقتصاديّ، قد قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَااسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾.

والخلافات بينهم، وإلّا فأيّ مستشرقٍ بصيرٍ عارفٍ بلسان العرب وتاريخ الإسلام ومقالات الشّيعة وكتبهم لايعلم اختلاق هذه النّسبة على الشّيعة، ولايعلم أنّ هذه الألفاظ لاتمسّ كرامة القرآن، وليس للشّيعة علم واطّلاع على هذه السّورة المكذوبة على الله تعالى. فكأنّ الخطيب لم يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَافَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[1].

الكلام حول أحاديث المسألة

لانريد أن نعارض الخطيب بالمِثْل، ولا نحبّ نقل هذه الأخبار المطروحة السّقيمة، سواءً أكان من طُرُق الشّيعة أم من طُرُق أهل السّنّة، حذرًا من أن يتوهّم جاهل لصوق بعض ما في هذه الأخبار بكرامة الكتاب، أو يتمسّك به بعض المستشرقين والمبشّرين عند من ليس له تضلّع في التّاريخ والحديث؛ ولكن ما ذنبنا بعد ما يرمي الخطيب وأقرانه الشّيعة بهذه البهتانات، ومع ذلك لانأتي بمتون هذه الرّوايات، ونشير إلى مواضعها في كتب القوم على سبيل الاختصار.

ونبيّن الجواب عنها بحول الله وقوّته فنقول: إنّ نقل الرّوايات حول هذا الموضوع لم يكن من مختصّات بعض كتب الشّيعة كما أسلفناه مرارًا، ولا يمنع من التّقريب، ولا يجوز الطّعن على الشّيعة بذلك، فإنّ الرّوايات عن طُرُق أهل السّنّة في هذه المسألة أيضًا كثيرة جدًّا، وقد ذكرنا بعض ما ورد عن طُرُقهم، ممّا يدلّ على نقص سورة تامّة، بل في أحاديثهم مايدلّ على نقص سورة كسورة البراءة في الطّول والشّدّة، وبعضها يدلّ على نقص آية أو أكثر والتّغيير والتّبديل، بل وبعضها يدلّ على وقوع الزّيادة. فراجع الإتقان[2]، ومُسْنَد أحمد[3]، وصحيح البُخاريّ باب رجم الحُبْلى من الزّنى إذا أُحصنت[4]، وتاريخ

---

١ ـ الحُجُرات/٦.

٢ ـ ١: ٦٧و٨١، و٢: ٢٥، ٢٦.

٣ ـ ٥: ١٣٢

٤ ـ ٤: ١٢٥ط س١٣٠٤ و١٣٠٥.

دمشق لابن عساكر[١] ترجمة أُبيّ بن كعب، وكتاب الأحكام للآمديّ[٢]، وتفسير الطّبريّ في تفسير آية: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[٣]، وراجع تفسير الفخر أيضًا في ذلك، وراجع صحيح البُخاريّ في باب: (والنّهار إذا تَجلّى) من كتاب التّفسير[٤]، وفي باب: (ماخلَق الذّكرَ والأُنثى) وراجع أيضًا ما في كتاب «الإحكام في أُصول الأحكام»[٥] من أنّ ابن مسعود أنكر كون المعوّذتين والفاتحة من القرآن؛ وقد صرّح في الجزء الأوّل[٦] باختلافهم في كون البَسْمَلة من القرآن. فعلى قول من يقول بعدم كون البَسْمَلة من القرآن كأبي حنيفة يلزم زيادة البَسْمَلة في مائة وثلاثة عشر موضعًا، وراجع أيضًا صحيح مُسْلم باب: «لو كان لابن آدم» من كتاب الزّكاة[٧]. وذكر في «فصل الخطاب» أكثر من تسعين حديثًا في هذا الباب من كتب الجمهور، وروي عن عمر في آية الرّجم أنّه قال: «لولا أن تقول النّاس: زاد عمر في كتاب الله لكتبتها، يعني آية الرّجم». فراجع «الإتقان[٨]». وذكر اليعقوبيّ المؤرّخ الشّيعيّ: أنّ عمر قال هذا حين حضرته الوفاة.

وفي هذه الرّوايات على ماحقّقه وبيّنه بعض علماء الشّيعة من الاضطراب والتّدافع والتّناقض في مضامينها، ومعارضتها بغيرها من الأخبار الكثيرة الصّحيحة، وركاكة الأُسلوب وضعف المعاني وانحطاط الفقرات وعدم مشابهتها بآيات القرآن، ما لايكاد

---

١ ـ ٢: ٢٨٨.

٢ ـ ١: ٢٢٩.

٣ ـ أخرج بالإسناد إلى كلّ من أُبيّ بن كعب وابن عبّاس وسعيد بن جُبَير والسُّدّيّ أنّهم كانوا يقرأون: «فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمّى فاتوهنّ أُجورهنّ»، وأرسل الزّمخشريّ أيضًا في «الكشّاف» هذه القراءة عن ابن عبّاس إرسال المسلّمات.

٤ ـ ٣: ١٥٢ط ١٣٠٤.

٥ ـ ١: ٢٣٠.

٦ ـ ص ٢٣٣.

٧ ـ ١: ٣٨٦.

٨ ـ ٢: ٢٦.

يخفى على من له أدنى معرفة بأساليب الكلام وقواعد البلاغة[١].

وأمّا الرّوايات المأثورة عن طُرُق الشّيعة فهي إلّا النّزر القليل منها غير مخرجة في أُصولهم المعتبرة كالكتب الأربعة، ومطعون فيها بضعف السّند أو الدّلالة أو هما معًا، ويمكن حمل أكثرها على التّفسير وبيان بعض المصاديق الظّاهرة، وغير ذلك من المحامل الصّحيحة الّتي يقبلها العقل والعُرْف.

أضف إلى ذلك أنّك لاتجد في أحاديثهم رواية تدلّ على نقص سورة أو زيادتها كما يوجد في روايات أهل السّنّة، وقد عرفت أقوال أكابر الشّيعة وحال هذه الرّوايات عندهم، وأنّها مضافًا إلى كونها مطروحة متعارضة معارضة بالأخبار المتواترة القطعيّة.

هذا مختصر الكلام حول الأحاديث، وغرضنا من ذلك هنا أنّ اعتراض الخطيب وبعض من لاخبرة له بالمسائل الإسلاميّة على الشّيعة، مع وجود مثلها بل أصرح منها في كتب أهل السّنّة وصحاحهم ليس في محلّه، والاعتذار عن ذلك بأنّها من منسوخ التّلاوة ومنسوخ الحكم أو منسوخ التّلاوة فقط، عين الاعتراف بأنّ مانزل قرآنًا كان أكثر من هذا الموجود بين الدّفّتين، مع أنّ إثبات النّسخ بخبر الواحد ممنوع، بل قطع الشّافعيّ وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظّاهر كما حُكي عنهم بامتناع نسخ القرآن بالسّنّة المتواترة، ولو تمّ لهم هذا الاعتذار فلااختصاص لهم به لأنّهم والشّيعة فيه سواء.

ولكنّ التّحقيق في الجواب: إنكار أصل نزول أكثر من هذا الموجود بين الدّفّتين كما حقّقه محقّقو الشّيعة وبرهنوا عليه، لاالاعتراف بالنّزول ثمّ التّمسّك بنسخ التّلاوة. وعلى كلّ حال فهذه النّقول لاتمسّ كرامة القرآن المجيد، ولاتقاوم الضّرورة وإجماع الفريقين والأخبار المتواترة القطعيّة. (٤٠ ـ ٧٤)

---

١ ـ راجع مقدّمة تفسير «آلاء الرّحمان» للعلّامة المغفور له الشّيخ البلاغيّ النّجفيّ.

نصّه أيضًا في «صوت الحقّ ودعوة الصّدق»

كُتّاب الشّيعة والسّنّة وتحريف القرآن

كان الدّفاع عمّا ألصق محبّ الدّين الخطيب بكرامة القرآن، وإثبات صيانته من التّحريف، وإبطال دعوى الزّيادة والنّقصان منه أهمّ من دعانا إلى تأليف كتابنا: «مع الخطيب في خطوطه العريضة»، فرددنا على الخطيب بالأدلّة القاطعة، وأوضحنا أنّ مافي كتب الحديث والتّفسير سواءً عند الشّيعة أو أهل السّنّة ممّا يوهم التّحريف كلّه أخبار آحاد، أو أعرض عنها محقّقو الفريقين إمّا لضعف إسنادها، أو لضعف دلالتها، فحقّقنا تحقيقًا كاملًا، وأبطلنا ماكُتب حول ذلك من أهل السّنّة ككتاب: «الفرقان»، كما أوضحنا أيضًا استنكار علماء الشّيعة لكتاب: «فصل الخطاب»، وذكرنا أنّ مخرجي هذه الأخبار الضّعيفة أيضًا لم يعتمدوا عليها حتّى في مورد واحد[1]، وإنّ اعتماد الشّيعة والسّنّة على الأخبار المتواترة القطعيّة الصّريحة على أنّ القرآن الكريم، الكتاب الّذي أنزله الله على الرّسول الأعظم نبيّنا محمّد ﷺ، هو هذا الكتاب الموجود بين الدّفّتين الّذي يعرفه المسلمون من الشّيعة والسّنّة، ويعرفه غيرهم أيضًا لاشكّ في ذلك ولاريب.

كما قد بيّنت حال كتاب «دَبِسْتان المذاهب» المجهول مؤلّفه المطبوع بالهند، بأنّه إن صحّ صدوره عن بعض طوائف المسلمين (وهو بعيد) فهي غير الشّيعة قطعًا لأدلّة كثيرة، وشواهد تحكم بذلك من نفس هذا الكتاب، وبيّنت أنّ من ألصق بكرامة القرآن الكريم من الآيات والسُّوَر المختلقة ليست من الوحي بشيء، وأنّ هذا هو الحقّ الواضح الّذي عليه

---

١ ـ قد تركنا التّعرّض تفصيلًا لأحاديث أهل السّنّة، وماألصقوه بكرامة القرآن المجيد، لأنّنا ننزّه جميع طوائف المسلمين من القول بالتّحريف والاعتماد على هذه الأحاديث، ولايحملنا العناد والعصبيّة إن شاء الله تعالى على أن نقول في طائفة من المسلمين مايحطّ من كرامة الكتاب الكريم كما فعل محبّ الدّين الخطيب وإلٰهي ظهير، وناشري كتابيهما من الفضلة المتعصّبين المنتمين للوهّابيّة. وإن رأيت في محدّثي أهل السّنّة ورجالهم من اعتمد بما قيل: إنّه حذف عن القرآن كالسّيوطيّ، فإنّه أتى بسورتي الخَلْع والحَفْد في تفسيره: «الدّرّ المنثور»، وفسّرهما كسورتين من القرآن فلااعتداد به ولااعتناء.

الشّيعة والسّنّة. يعرف ذلك كلّ من جال في البلاد الشّيعيّة والسّنّيّة، ويعرفه حتّى أساتذة جامعة المدينة المنوّرة الإسلاميّة، وإن أعجب بعضهم برسالة «الخطوط العريضة» و«الشّيعة والسّنّة» لإصرار كاتبيهما على إسناد القول بالتّحريف إلى الشّيعة.

وبالجملة فليس في الإسلام والمسلمين كتاب غير هذا القرآن الّذي هو بين الدّفّتين، لايقدّمون عليه كتابًا، ولايقدّسون، ولايحترمون مثله أيّ كتاب، وهم يتلونه آناء اللّيل وأطراف النّهار. وإنّني أعلن عن ذلك، وأطلب كلّ من يشكّ فيه، ويريد أن يتأكّد مِن كذب القائمين بنشر هذه المخاريق، سواءً كان هذا الشّاكّ من السّنّة أو الشّيعة أو من المستشرقين، الّذين يريدون أن يكتبواعن القرآن حقًّا وصدقًا لاكذبًا ووفقًا لأهوائهم الاستعماريّة.

أنا أطلب من الجميع أن يجولوا في البلاد الشّيعيّة في إيران، والعراق وسوريا، ولبنان واليمن، والبحرين والكويت، وسائر إمارات الخليج، والهند وباكستان، والقطيف والإحساء، وأفغانستان، وسائر البلاد الإسلاميّة، ويسألوا ويفحصوا عن الشّيعة، وعن شأن القرآن المجيد الموجود بين الدّفّتين عندهم وعند جميع المسلمين وعقيدتهم فيه، وعن كيفيّة معاملتهم له حتّى يعرفوا عقيدة الشّيعة في القرآن الكريم وتقديسهم، وتعظيمهم له، وحتّى يتخلّصوا ممّا أوقعهم به البغاة من الشّكّ والتّهمة، حتّى يعرفوا به قيمة غير ذلك ممّا في كتاب «الخطوط العريضة» و«الشّيعة والسّنّة» وغيرهما من الطّعن على الشّيعة.

ولو أتى إحسان إلٰهي ظهير المتخرّج من جامعة المدينة المنوّرة، بأضعاف ما أتى من الأحاديث الضّعاف المتشابهات، مع تعمّده كتم الأحاديث الصّحيحة المتواترة في جوامع حديث الشّيعة، وكتبهم المعتبرة المصرّحة بأنّ الكتاب الّذي نزّل على نبيّنا محمّد ﷺ؛ هو الكتاب الموجود المطبوع المنتشر في أقطار الأرض، يكذّبه هذا الفحص والتّجوال. ولو بالغ في نسبة التّحريف إلى الشّيعة، فإنّ كتبهم وتصريحاتهم المؤكّدة تكذبه وتدفعه، كما أنّ احتجاجهم بالقرآن في مختلف العلوم والمسائل الإسلاميّة في الأُصول والفروع،

واستدلالهم بكلّ آية آية وكلمة كلمة منه، واعتبارهم القرآن أوّل الحجج وأقوى الأدلّة؛ يظهر بطلان كلّ ما افتراه.

فيا علماء باكستان، ويا أساتذة جامعة المدينة المنوّرة، ما الّذي يريده إحسان إلٰهي ظهير، وموزّع كتابه الشّيخ محسن العبادة نائب رئيس الجامعة من تسجيل القول بتحريف القرآن، على طائفة من المسلمين يزيد عدد نفوس أبنائها عن مائة مليون نسمةٍ، وفيهم من أعلام الفكر والعلماء العباقرة أقطاب تفتخر بهم العلوم الإسلاميّة. وما فائدة الإصرار على ذلك إلّا جعل الكتاب الكريم في معرض الشّكّ والارتياب؟ ولماذا ينكران على الشّيعة خواصّهم، وعوامّهم وسوقتهم قولهم الأكيد بصيانته من التّحريف.

ولماذا يتركان الأحاديث الصّحيحه المتواترة المرويّة بطرق الشّيعة عن أئمّة أهل البيت؛ المصرّحة بأنّ القرآن مصون بحفظ الله تعالى عن التّحريف؟ ولماذا يقدحان في إجماع الشّيعة وضرورة مذهبهم، واتّفاق كلمات أكابرهم ورجالاتهم على صيانة القرآن الكريم من التّحريف، ويجعلان إجماع المسلمين واتّفاق طوائفهم في ذلك معرضًا للشّكّ والرّيب، إن لم يريدا كيدًا بالقرآن المجيد. أبهذا تزوّد جامعة المدينة المنوّرة خِرّيجيها حتّى لايعقلون ما يقولون، ويردّون بلجاجهم الطّائفيّ على من أثبت في غاية التّحقيق والتّدقيق صيانة الكتاب من التّحريف.

فيا علماء المسلمين اقرأوا «مع الخطيب» ما كتبت وحقّقت فيه حول صيانة الكتاب من التّحريف، وانظروا هل كان اللّائق بشأن جامعة المدينة المنوّرة أن توزّع كتاب «الخطوط العريضة» أو كُتيّب «الشّيعة والسّنّة»، و«العواصم من القواصم» مع شرحه الخبيث.

فقد دفعت بعون الله تعالى وحمده كلّ شبهة ورددت على جميع الأحاديث الموهمة لذلك من طرق السّنّة والشّيعة، وبيّنت علل أسنادها وضعف إسنادها ومتونها، وأثبتّ عدم ارتباط كثير منها بمبحث التّحريف.

فمن خدم القرآن إذن، ياأساتذة الجامعة، ويا علماء باكستان؟ ومن هو الّذي أدّى

حقّه؟ ومن الخائن له، أهو الّذي يصرّ على نسبة القول بتحريفه إلى إحدى الفرقتين الكبيرتين من المسلمين زورًا وبهتانًا وجهلًا وعدوانًا؟ ومن ينفق على طبعه، ويوزّع كتابه في أرجاء العالم الإسلاميّ، ويجعله في متناول أيدي المستشرقين المأجورين الّذين يغتنمون صدور هذه الزّلّات من جهلة المسلمين؟

هل هذا هو الخائن، أو من يدفع عن الكتاب الكريم هذه المقولة النّكراء هو الخائن يا ترى! أنا والله لاأدري ما أقول لهؤلاء فأمرهم عجيب، يهتكون أعظم الحرمات، ويجعلون كتاب الله هدفًا لسهام الأعداء لكي يدخلوا بزعمهم شَيْنًا وعَيْبًا على شيعة أهل البيت، ويبلبلوا على النّاس أمرهم وعقائدهم، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَ مَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾[1].

فيا أساتذة جامعة المدينة المنوّرة، فقد ضلّ سعيكم إن كان حصيلة مناهجكم في التّعليم والإرشاد من لاينزل عن مركب الباطل واللّجاج، وإن جيء له بألف دليلٍ حتّى أنّه كرّر ما أجبنا عنه في «مع الخطيب» من نسبة القول بأُلوهيّة الأئمّة، والتّعصّب للمجوسيّة، والاشتراك في كارثة بغداد وغيرها إلى الشّيعة ولم يلتفت إلى الأجوبة المنطقيّة والتّاريخيّة المذكورة فيه عن جميع هذه الافتراءات. كما كرّر الكلام أيضًا حول طعن الشّيعة، ككثير من أهل السّنّة على بعض الصّحابة، ولم يلتفت إلى ما في «مع الخطيب» من التّحقيق حول هذه المسائل، وحكم من نفى الإيمان عن بعض الصّحابة، وسبّ بعضهم عند أهل السّنّة، وأنّ ذلك على مذهب أهل السّنّة، وسيرة سلفهم لايخرج المسلم عن الإسلام والإيمان، فلا يجوز بهذا الحكم على أحد بالتّكفير والتّفسيق كما لايمنع من التّقريب.

فما أتى به هذا المغرض المضلّل المتطاول على العلماء حتّى الشّيخ الأكبر الشّيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق الرّاحل في كتابه، ليس إلّا تكرارًا بما أتى به أسلافه، وقد أجبت عنه في «مع الخطيب»، ولكن لم يلتفت هو إليه لأنّه أراد المخادعة، والتباس

---

١ ـ البقرة/١٦.

الحقّ بالباطل.

ولو لم يكن من أهل العناد واللّجاجة لنظر إلى «مع الخطيب» وإلى ما فيه من الأدلّة الجليّة والنّقضيّة، والبراهين الجليّة المأخوذة من صريح الكتاب أو السّنّة بعين الإنصاف، ولم يكرّر دعاوي البهتان، ولم يسلك سبيل العداء والنّفاق، لوافقنا ووافق مصلحي الأُمّة، ولاستجاب لصيحاتهم ونداءاتهم في الدّعوة إلى التّقريب والاتّحاد، فالله تعالى هو الحكم بيننا وبينه ثمّ الباحثون المنصفون[1].

فجدّدوا يا أساتذة الجامعة النّظر في مناهجكم التّعليميّة حتّى يكون المتخرّجون من مدرستكم مزوّدين بلباس التّقوى والعلم والصّدق والإخلاص وشعارات الإسلام، متجنّبين النّعرات الطّائفيّة الممزّقة، متمسّكين بالوحدة الإسلاميّة.

فناشدتكم بالله تعالى أن تنظروا فيما كتب تلميذكم هذا حول القرآن الشّريف، وما رمى به الشّيعة، هل خدم بهذا دينه وأُمّته وبالتّالي طائفته، أم خدم به أعداء القرآن والإسلام؟

وناشدتكم بالله أن تطالعوا «مع الخطيب» و«أمان الأُمّة من الضّلال» وما عرضت فيهما على جميع الأُمّة، من المنهج الّذي ينبغي أن يكون الجميع عليه، وما بيّنته فيهما ممّا يذهب بالتّنافر والتّشاجر فانظروا فيهما، وفيما يكتب في مجلّة «البعث»، وفيما كتب مؤلّف «الشّيعة والسّنّة» وشارح العواصم، وكاتب «حقائق عن ...» بعين الإنصاف وقارنوا بينهما وبينها، حتّى تعلموا أيّ الفريقين أشدّ نفاقًا، وأيّهما على هدى أو في ضلالٍ مبينٍ.

أنا أقول: والله تعالى يعلم أنّي صادق فيما أقول عن عقيدة الشّيعة في القرآن وفي

---

١ ـ ومن حيائه وهو الّذي رمانا كثيرًا في كتابه بعدم الحياء والخداع، إنّه يقول في كتابه: «والحقّ أنّه لايوجد في كتب أهل السّنّة المعتمد عليها عندهم رواية صحيحة تدلّ على أنّ القرآن الّذي تركه رسول الله ﷺ عند وفاته نقص منه أو زيد فيه». ولم يلتفت إلى ما أخرج في «مع الخطيب» عن أكابرهم وكتبهم المعتمدة ممّا يدلّ على الزّيادة والنّقيصة، فراجع «مع الخطيب» ص: ٥٩ و٧١ و٦٠ و٧٢، كما لم يلتفت إلى أنّه ليس في كتب الشّيعة أيضًا رواية صحيحة تدلّ على ذلك. فاقض العجب عن هذا الحيّ المغالط الّذي لايتعرّض لما لايقدر على جوابه لئلّا يتبيّن عجزه عند القُرّاء.

النّبيّ ﷺ، وفي الأئمّة عليهم السلام وفي معنى الرّجعة والبداء إنّ كلّ عقائدهم مأخوذة من الكتاب والسّنّة، وأنّهم يعتقدون بكلّ ما يجب الاعتقاد به، وما هو شرط للحكم بالإسلام، والنّجاة عند أهل السّنّة، ودلّت عليه صحاح أحاديثهم.

فلا موجب إذن لهذه الجفوة والبغضاء والتّنافر بين المسلمين، وتفسير عقائدهم بما هم بريئون منه ولا يقولون به.

فكم سأل علماء أهل السّنّة الأكابر المصلحين وغيرهم علماء الشّيعة عن عقائدهم في كلّ ذلك وقولهم بالرّجعة والبداء وحتّى التّقيّة، فما رأوا بعد الجواب شيئًا في عقائد الشّيعة يخالف روح الإسلام، وما دلّ عليه الكتاب والسّنّة، وما وجدوا في آرائهم في الفروع والأُصول ما يجوز به تفسيق أحد من المسلمين، ولا يمكن على الأقلّ حمله على الاجتهاد[1]، ولا ما يمنع أن يكون الجميع صفًّا واحدًا، وجسدًا كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضًا ومعتصمين بحبل الله تعالى. ومع ذلك هؤلاء يأتون كلّ يوم بكتاب زور غايته التّمزيق والتّفريق وجرح العواطف وإحياء الضّغائن. فيومًا يكتبون «الخطوط العريضة»، ويومًا ينشرون «العواصم من القواصم» مع شرح خبيث، ويومًا يكتبون «حقائق عن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية» حشر الله تعالى كاتبه وناشره معه، ويومًا يأتون بكتيّب «الشّيعة والسّنّة» ويقولون عن الشّيعة: إنّهم بمن فيهم أئمّة أهل البيت عليهم السلام والصّحابة الكبار، والتّابعين والمحدّثين، ورجالات الدّين والعلم، والتّحقيق في جميع العلوم الإسلاميّة ممّن لا تنكر مقاماتهم الرّفيعة في العلم، ولا يستهان بشأنهم وبخدماتهم لهذا الدّين، وغيرتهم على الإسلام وشعائره يقولون بتحريف كتاب الإسلام «القرآن المجيد»، وأنّه قد زيد فيه، ونقص منه كالسّورة المختلقة الموسومة بـ«الولاية»[2]. ومع ذلك أخذنا

---

١ ـ راجع في ذلك كتاب «المراجعات» و«أجوبة مسائل موسى جار الله» و«نقض الوشيعة» وغيرها.

٢ ـ هذه السّورة المكذوبة على الله تعالى الّتي اخترعها أعداء القرآن والإسلام ثمّ أسندها النّصّاب إلى الشّيعة هي الّتي ذكرها الخطيب، وذكر أنّ النّوريّ أوردها في الصّفحة: ١٨٠ من كتابه ورددنا عليه في «مع الخطيب» أنّه لم يوردها لا في هذه الصّفحة، ولا في غيرها (وإن أشار إلى اسمها كما أشار إلى اسم سورتي الحَفْد والخَلْع اللّتين ذكرهما أهل السّنّة).

بذلك كاتب «الشّيعة والسّنّة» وأتى بما هو سيرته، وسيرة أسلافه النّصّاب من الفحش، وإسناد الكذب إلى أهل الصّدق، ومع أنّه رأى كذب الخطيب ترحّم عليه، ومضى ولم يقل شيئًا كما لم يدفع عمّا أتى به بعض أهل السّنّة، من سورتي الحَفْد والخَلْع كأنّه يقول بذلك أيضًا.

فإن قيل لهم: إذا أثبتّم (ولا يثبت أبدًا) أنّ هذا رأي الشّيعة فكيف تدفعون شبهة التّحريف عن كرامة القرآن المجيد، فلا يقبل أعداء الإسلام أنّ هذه الجماهير الغفيرة من عصر الصّحابة إلى هذا الزّمان، قد اختاروا هذا الرّأي، من غير أن يكون له أصل وأساس، ولا يسمع منكم في ردّ ذلك ما تأتون به من الافتراء والشّتم، كقولكم: إنّ الشّيعة ربيبة اليهود، أو إنّهم يكفّرون الصّحابة، لأنّ الباحثين من الأعداء في كتب التّاريخ والتّراجم والرّجال أيضًا يعرفون أنّ هذه الافتراءات كلّها جاءت من سياسة الحكّام في عهود كان الميل إلى أهل بيت النّبيّ ﷺ من أكبر الجرائم السّياسيّة.

ولهم أن يقولوا إذا كانت الشّيعة ـ وهي ليست إلّا ربيبة النّبيّ الأعظم ﷺ ـ ربيبة اليهود فالسّنّة ربيبة المنافقين والمشركين الّذين دخلوا في الإسلام كرهًا، وربيبة معاوية، ويزيد، ومروان وعبد الملك والوليد ابنه، ومسلم بن عُقْبة، وبُسْر بن أرطاة، والمغيرة بن شُعْبة، وزياد بن سُمَيّة، والحَجّاج، ووليد بن عُقْبة، والحُصَين بن نُمَيْر، وشَبيب بن مَسْلمة، وعمران بن حَطّان، وحُرَيز بن عُثمان، وشَبابة بن سَوار، وشَبث بن رِبْعيّ، وغيرهم من الجبابرة ومن في حاشيتهم من الأُمراء وعلماء السّوء.

فلماذا لاتتركون العداء والعصبيّة حتّى في هذا، ولا تقطعون جذور هذه الشّبهة؟ ولِمَ لاتبرّئون الشّيعة عن هذا القول كما هم يبرّئونكم، وتعرضون عمّا عند الشّيعة من أدلّة كثيرة قاطعة علميّة وتاريخيّة على صيانة القرآن من التّحريف، وعن ما هو المشاهد منهم في بلادهم ومجالسهم وعباداتهم؟

فهم أشدّ الأُمّة تمسّكًا بالقرآن المجيد، وينكرون هذا الرّأي السّخيف أشدّ الإنكار، ويردّون أيضًا ما ورد في أحاديث أهل السّنّة القائلة بأنّه نقص من القرآن، ممّا أُشير إليه

في «مع الخطيب» إشارة إجماليّة.

نعم، إذا أوضحت كلّ ذلك لهذه الفضلة والمتفضّلة؛ وهم لا يدركون قيمته من النّاحية العلميّة والدّينيّة، ولا يحبّون وضوحه وتقريره، يقولون: لا يقبل ذلك منهم، لأنّهم يجوّزون التّقيّة، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

فما عذركم عند الله تعالى فإن كنتم معادين، ومعاندين لأهل البيت وشيعتهم كما يظهر من كتبكم ومقالاتكم، فلا تجعلوا القرآن معرضًا للشّكّ بعدائكم لأهله وافترائكم على حملته.

فحسبكم إن ضيّعتم وصيّة الرّسول الرّؤوف الرّحيم ولم تحفظوه، ولم تحفظوا وصيّته في أهل بيته وذُرّيّته وشيعتهم، وتركتم هداهم والتّمسّك بهم، واقتديتم بأعدائهم الّذين نكّلوا بهم، وعملوا للقضاء على فضائلهم، ودافعتهم عن سيرة هؤلاء الأعداء، وعمّا لهم، فاعملوا ما شئتم إنّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِى ءَايَاتِنَا لَايَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَى فِى النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِى ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[١].

ولا تظنّ يا أخي أنّي أظنّ بجميع إخواننا من أهل السّنّة سوءً، فإنّ أكثرهم من أهل الغيرة على الإسلام والقرآن وحرمات الله، ويقدّرون الدّفاع عن صيانة القرآن من التّحريف سواءً كان في الملأ الشّيعيّ أو السّنّيّ، ولا يرتضي أحد من عوامّهم فضلًا عن علمائهم ومصلحيهم أن يمسّ أمثال الخطيب، وإحسان إلٰهي ظهير ومن يوزّع كتابهما كرامة القرآن المجيد بمقالاتهم. وكتبهم، فأمثالهما وإن عدّوا أنفسهم من أهل السّنّة، إلّا أنّ فيهم نزعات ليست من الإسلام، تحملهم على نشر هذه المقالات لتكون الشّريعة سفيانيّة، والملّة يزيديّة مروانيّة.

أنشدكم بالله يا أساتذة جامعة المدينة المنوّرة، ويا علماء لاهور، أما عرفتم عن جيرانكم من شيعة المدينة المنوّرة، ومن شيعة لاهور وباكستان عقيدة الشّيعة في صيانة القرآن المجيد وسلامته من التّحريف؟

---

١ ـ فصّلت/ ٤٠.

أما رأيتم تعظيمهم و تقديسهم له، و أنّهم لا يقدّسون كتابًا مثله، و لا يكون تعظيمهم له أقلّ من أهل السّنّة إن لم يكن أكثر؟

فلِمَ لاترشدون هؤلاء الجهّال الّذين أعمت بصيرتهم العصبيّة الطّائفيّة؟ ولِمَ لاتؤاخذون من يرغّبهم ويشوّقهم، وينفق عليهم ليكتبوا عن الإسلام والمسلمين، وينشروا عليهم أمثال هذه المقالات الشّائنة الشّائكة.

ولعمر الحقّ؛ أنّ مقالاتهم هذه في عدائهم للشّيعة زيّنت لهم كلّ كذب وافتراء، فهم مصداق لما قيل: «حفظت شيئًا وغابت عنك أشياء» فقد حفظوا عداءهم القديم الّذي ورثوه عن أعداء آل بيت رسول الله ﷺ وشيعتهم الّذين لاذنب لهم غير ولائهم لعترة النّبيّ ﷺ، والتّمسّك بهم وبسيرتهم تمسّكًا بحديث الثّقَلَين المتواتر وغيره من الأحاديث المتواترة.

فتارةً يحكمون عليهم بما زيّنته لهم عصبيّتهم مستندين في ذلك إلى الأحاديث الضّعاف أو المتشابهة الّتي توجد في كتب أهل السّنّة، سواءً في أُصول الدّين أم فروعه، وفي التّراجم والتّاريخ أضعاف أضعافها، وأُخرى يفترون عليهم وبأنّهم يقولون في رسول الله: بأنّ عليًّا وأولاده أفضل منه، وأنّهم فوق البشر بل آلهة[1] ...(٢٧ ـ ٣٨)

الفصل المائة والثّاني عشر

نصّ السّبحانيّ (معاصر) في «المناهج التّفسيريّة»

صيانة القرآن من التّحريف

القرآن هو المصدر الرّئيسيّ و المنبع الأوّل للتّشريع و عنه صدر المسلمون منذ نزوله

[1] ـ قد أجبت عن ذلك كلّه، ودفعت هذه الإفتراءات في «مع الخطيب» في فصل «منزلة النّبيّ والإمام عند الشّيعة» وفي فصل «غلط الخطيب في فهم كلام العلّامة الآشتيانيّ».

إلى يومنا هذا، وهو القول الفصل في الخلاف و الجدال، إلّا أنّ هنا نكتة جديرة بالاهتمام، و هي أنّ استنباط المعارف و الأحكام من الذّكر الحكيم فرع عدم طروء التّحريف إلى آياته بالزّيادة و النّقص. و صيانته عنهما و إن كان أمراً مفروغًا منه عند جلّ طوائف المسلمين، ولكن لأجل دحض بعض الشّبه الّتي تثار في هذا الصّدد، نتناول موضوع صيانة القرآن بالبحث و الدّراسة على وجه الإيجاز، فنقول:

التّحريف لغةً و اصطلاحًا

التّحريف لغةً : تفسير الكلام على غير وجهه ، يقال: حرّف الشّيء عن وجهه : حرّفه وأماله،و به يفسّر قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [1].

قال الطّبرسيّ في تفسير الآية: يفسّرونها على غير ما أُنزلت، و المراد من المواضع هي المعاني و المقاصد.

وأمّا اصطلاحًا ،فيطلق ويراد منه وجوه مختلفة:

١- تحريف مدلول الكلام، أي تفسيره على وجه يوافق رأي المفسّر سواء أوافق الواقع أم لا ، و التّفسير بهذا المعنى واقع في القرآن الكريم، و لايمسّ بكرامته أبداً، فإنّ الفِرَق الإسلاميّة ـ جمع الله شملهم ـ عامّة يصدرون عن القرآن و يستندون إليه، فكلّ صاحب هَوَىٰ يتظاهر بالأخذ بالقرآن لكن بتفسير يُدْعِم عقيدته ، فهو يأخذ بعنان الآية ، و يميل بها إلى جانب هواه، و من أوضح مصاديق هذا النّوع من التّفسير، تفاسير الباطنيّة حيث وضعوا من عند أنفسهم لكلّ ظاهر باطنًا، نسبته إلى الثّاني، كنسبة القشر إلى اللُّبّ وأنّ باطنه يؤدّي إلى ترك العمل بظاهره، فقد فسّروا الاحتلام بإفشاء سرّ من أسرارهم، والغسل بتجديد العهد لمن أفشاه من غير قصد، و الزّكاة بتزكية النّفس، والصّلاة بالرّسول الناطق لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾. [2و3]

١-النّساء / ٤٦.

٢ـ العنكبوت / ٤٥ .

٣ـ المواقف ٨: ٣٩٠ . وقد مرّ تفصيلاً ص: ١١٧ ـ ١٢٤ .

٢ـ النّقص و الزّيادة في الحركة و الحرف مع حفظ القرآن و صيانته ، مثاله قراءة «يطهرن» حيث قُرئ بالتّخفيف و التّشديد؛ فلو صحّ تواتر القراءات عن النّبيّ ﷺ ـ ولن يصحّ أبداً ـ وإنّ النّبيّ ﷺ هو الّذي قرأ القرآن بها،فيكون الجميع قرآ نًا بلا تحريف، و إن قلنا : إنّه نزل برواية واحدة، فهي القرآن و غيرها كلّها تحريف اخترعها عقول القُرّاء وزيّنوا قرآنهم بالحجج الّتي ذكروها بعد كلّ قراءة، و على هذا ينحصر القرآن بواحدة منها و غيرها لا صلة لها بالقرآن، و الدّليل الواضح على أ نّهما من اختراعات القُرّاء إقامتهم الحجّة على قراءتهم و لو كان الجميع من صميم القرآن لما احتاجوا إلى إقامة الحجّة، ويكفيهم ذكر سند القراءة إلى النّبيّ ﷺ .

و **مع ذلك** ، فالقرآن مصون عن هذا النّوع من التّحريف، لأنّ القراءة المتواترة هي القراءة المتداولة في كلّ عصر، أعني : قراءة عاصم برواية حفص، القراءة الموصولة إلى عليّ عليه السلام و غيرها اجتهادات مبتدعة، لم يكن منها أثر في عصر النّبيّ ﷺ ، و لذاك صارت متروكة لا وجود لها إلّا في بطون كتب القراءات، و أحيانًا في ألسن بعض القُرّاء، لغاية إظهار التّبحّر فيها.

روى الكُلَينيّ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قِبَل الرُّواة».[1] و لذلك لا نجيز القراءة غير المعروفة منها في الصّلاة.

٣ـ تبديل كلمة مكان كلمة مرادفة ، كوضع « اسرعوا» مكان ﴿ امضوا﴾ في قوله سبحانه:﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ اَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾[2]. و قد نسب ذلك إلى عبد الله بن مسعود و كان يقول: ليس الخطأ أن يقرأ مكان «العليم»،«الحكيم».

لكن أُجلّ ذلك الصّحابيّ الجليل عن هذه التّهمة، و أيّ غاية عقلائيّة يترتّب على ذاك التّبديل؟!

٤ـ التّحريف في لهجة التّعبير، إنّ لهجات القبائل كانت تختلف عند النّطق بالحرف أو

---

١ ـ الكافي ٢ : ٦٣٠، الحديث ١٢.

٢ ـ الحجر / ٦٥.

كلِمة من حيث الحركات و الأداء، كما هو كذلك في سائر اللّغات، فإنّ «قاف» العربيّة، يتلفّظ بها في إيران الإسلاميّة العزيزة على أربعة أوجه ، فكيف المفردات من حيث الحركات و الحروف ؟! قال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَ سَعىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَمُؤْمِنٌ فَأُولٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾.[١]

فكان بعض القُرّاء تبعًا لبعض اللّهجات يقرأ(و سعى)بالياء مكان الألف .

و هذا النّوع من التّحريف لم يتطرّق إلى القرآن، لأنّ المسلمين في عهد الخليفة الثّالث لمّا رأوا اختلاف المسلمين في التّلفّظ ببعض الكلمات، مثل ما ذكرناه (أو تغيير بعضه ببعض مع عدم التّغيّر في المعنى ،مثل امض، عجّل، اسرع ، على فرض الصّحّة) قاموا بتوحيد المصاحف و غسل غير ما جمعوه، فارتفع بذلك التّحريف بالمعنى المذكور فاتّفقوا على لهجة قريش .

٥ ـ التّحريف بالزّيادة لكنّه مجمع على خلافه، نعم نسب إلى ابن مسعود أ نّه قال: إنّ المعوّذتين ليستا من القرآن، إنّهما تعويذان، و إنّهما ليستا من القرآن .[٢] كما نسب إلى العجاردة من الخوارج أ نّهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن،و كانوا يرون أ نّها قصّة عشق لا يجوز أن يكون من الوحي .[٣] ولكنّ النّسبتين غير ثابتتين، و لو صحّ ما ذكره ابن مسعود لبطل تحدّي القرآن بالسّورة، حيث أتى الانسان غير الموحى إليه بسورتين مثل سُوَر القرآن القصار .

٦ـ التّحريف بالنّقص و الإسقاط عن عمد أو نسيان، سواء كان السّاقط حرفًا، أو كلمة، أو جملة، أو آية، أو سورة، وهذا هو الّذي دعانا إلى استعراض ذلك البحث فنقول : إنّ ادّعاء النّقص في القرآن الكريم بالوجوه الّتي مرّ ذكرها أمر يكذبه العقل و النّقل، و إليك بيانهما :

١- الإسراء / ١٩ .

٢- فتح الباري بشرح البخاريّ ٨ :٥٧١ .

٣- الملل و النّحل للشّهرستانيّ ١ :١٢٨ .

١ـ امتناع تطرّق التّحريف إلى القرآن

إنّ القرآن الكريم كان موضع عناية المسلمين من أوّل يوم آمنوا به، فقد كان المرجع الأوّل لهم، فيهتمّون به قراءةً و حفظًا، كتابةً و ضبطًا، فتطرّق التّحريف إلى مثل هذا الكتاب لا يمكن إلّا بقدرة قاهرة حتّى تتلاعب بالقرآن بالنّقص، و لم يكن للأُمويّين و لا للعبّاسيّين تلك القدرة القاهرة، لأنّ انتشار القرآن بين القُرّاء و الحُفّاظ، انتشار نُسَخه على صعيد هائل قد جعل هذه الأُمنيّة الخبيثة في عداد المحال.. **[ثمّ ذكر قول السّيّد الشّريف المرتضى، كما تقدّم عنه، فقال:]**

وهناك نكتة أُخرى جديرة بالإشارة، و هي أنّ تطرّق التّحريف إلى المُصْحَف الشّريف يعدّ من أفظع الجرائم الّتي لايصحّ السّكوت عنها، فكيف سكت الإمام أمير المؤمنين عليه السلام و خاصّته نظير سلمان و المقداد و أبي ذرّ و غيرهم مع أ نّا نرى أنّ الإمام وريحانة الرّسول عليه السلام قد اعترضا على غصب فدك مع أ نّه لايبلغ عُشر ما للقرآن من العظمة والأهمّيّة؟!

و يرشدك إلى صدق المقال أنّه قد اختلف أُبيّ بن كعب و الخليفة الثّالث في قراءة قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ﴾[1]. فأصرّ أُبيّ أنّه سمع عن النّبيّ (بالواو) و كان نظر الخليفة إلى أنّه خال منها، فتشاجرا عند كتابة المُصْحَف الواحد و إرساله إلى العواصم، فهدّده أُبيّ و قال: لابدّ و أن تكتب الآية بالواو و إلّا لأضع سيفي على عاتقي فألحقوها[2].

كما نجد أنّ الإمام عليه السلام أمر بردّ قطائع عُثمان إلى بيت المال، و قال: « و الله لو وجدته قد تُزوّج به النّساء، و مُلِكَ به الإماء، لرددته، فإنّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق».[3] فلو كان هناك تحريف كان ردّ الآيات المزعوم حذفها من القرآن إلى محالّها أوجب و ألزم.

١- التّوبة / ٣٤.

٢- الدُّرّ المنثور ٤: ١٧٩.

٣- نهج البلاغة: الخطبة ١٥، تحقيق صبحيّ صالح.

نرى أنّ عليًّاﷺ بعدما تقلّد الخلافة الظّاهريّة اعترض على إقامة صلاة التّراويح جماعة كما اعترض على قراءة البَسْمَلة سرًّا في الصّلوات الجهريّة إلى غير ذلك من البدع المحدثة، فعارضها الإمام و شدّد النّكير عليها بحماس، فلو صدر أيّام الخلفاء شيء من هذا القبيل حول القرآن لقام الإمام بمواجهته، و ردّ ما حذف بلا واهمة.

و **الحاصل**: من قرأ سيرة المسلمين في الصّدر الأوّل يقف على أنّ نظريّة التّحريف بصورة النّقص كان أمرًا ممتنعًا عادة.

٢ـ شهادة القرآن على عدم تحريفه

آية الحفظ

إنّ القرآن هو الكتاب النّازل من عند الله سبحانه، و هو سبحانه تكفّل صيانة القرآن وحفظه عن أيّ تلاعب، قال سبحانه: ﴿ وَ قَالُوا يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ اِنَّكَ لَمَجْنُونٌ * لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلٰئِكَةِ اِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * مَا نُنَزِّلُ الْمَلٰئِكَةَ اِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا اِذاً مُنْظَرِينَ * اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ اِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[١] إنّ المراد من الذّكر في كلا الموردين هو القرآن الكريم بقرينة (نزّل) و (نزّلنا) والضّمير في (لَهُ) يرجع إلى القرآن ، و قد أورد المشركون اعتراضات ثلاثة على النّبيّ، أشار إليها القرآن مع نقدها ، و هي :

١ـ أنّ محمّدًا ﷺ يتلقّى القرآن من لدن شخص مجهول، و يشير إلى هذا الاعتراض قولهم: ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ بصيغة المجهول .

٢ـ إنّه ﷺ مختلّ الحواسّ لا اعتبار بما يتلقّاه من القرآن و ينقله، فلا نؤمن من تصرّف مخيّلته و عقليّته في القرآن .

٣ـ لو صحّ قوله: بأنّه ينزل عليه المَلَك و يأتي بالوحي فـ: ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلٰئِكَةِ اِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

فقد أجاب الوحي عن الاعتراضات الثّلاثة ، و تقدّم الجواب عن الثّاني و الثّالث

---

١ - الحجر / ٦ـ٩.

بوجه موجز، ثمّ نعطف النّظر إلى الاعتراض الأوّل لأهمّيّته.

أمّا الثّاني ـ فقد ردّه بالتّصريح بأنّه سبحانه هو المنزّل دون غيره و قال: ﴿ اِنَّا نَحْنُ﴾. كما ردّ الثّالث بأنّه نزول الملائكة موجب لهلاكهم و إبادتهم،و هو يخالف هدف البعثة، حيث قال: ﴿ وَمَا كَانُوا اِذًا مُنْظَرِينَ﴾.

وأمّا الأوّل ـ فقد صرّح سبحانه بأنّه الحافظ لذكره عن تطرّق أيّ خلل و تحريف فيه، و هو لاتغلب إرادته .و بذلك ظهر عدم تماميّة بعض الاحتمالات في تفسير الحفظ حيث قالوا المراد:

١ـ حفظه من قدح القادحين.

٢ـ حفظه في اللّوح المحفوظ.

٣ـ حفظه في صدر النّبيّ والإمام بعده.

فإنّ قدح القادحين ليس مطروحًا فيالآية حتّى تجيب عنه الآية ،كما أنّ حفظه فياللّوح المحفوظ أو في صدر النّبيّ ﷺ لايرتبط باعتراض المشركين ، فإنّ اعتراضهم كان مبنيًّا على اتّهام النّبيّ بالجنون الّذي لاينفكّ عن الخلط في إبلاغ الوحي، فالإجابة بأنّه محفوظ في اللّوح المحفوظ أو ما أشبهه لايكون قالعًا للإشكال ،فالحقّ الّذي لاريب فيه أنّه سبحانه يخبر عن تعهّده بحفظ القرآن و صيانته في عامّة المراحل، فالقول بالنّقصان يضادّ مع تعهّده سبحانه.

فإن قلت: إنّ مدّعي التّحريف يدّعي التّحريف في نفس هذه الآية، لأنّها بعض القرآن، فلايكون الاستدلال بها صحيحًا لاستلزامه الدّور الواضح.

قلت: إنّ مصبّ التّحريف ـ على فرض طروئه ـ عبارة عن الآيات الرّاجعة إلى الخلافة و الزّعامة لأئمّة أهل البيت، أو ما يرجع إلى آيات الأحكام، كآية الرّجم وآية الرّضعات، وأمثالها؛وأمّا هذه الآية ونحوها فلم يتطرّق التّحريف إليها باتّفاق المسلمين.

آية نفي الباطل

يصف سبحانه كتابه بأنّه المقتدر الّذي لا يُغلَب و لا يأتيه الباطل من أيّ جانب ، قال:

﴿ وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ . . . ﴾.[1]

و دلالة الآية رهن بيان أُمور :

الأوّل ـ المراد من الذّكر هو القرآن، و يشهد عليه قوله : ﴿ وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ مضافًا إلى إطلاقه على القرآن في غير واحد من الآيات، قال سبحانه : ﴿ يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ اِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾.[2] وقال سبحانه : ﴿ وَ اِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَ لِقَوْمِكَ وَ سَوْفَ تُسْئَلُونَ ﴾.[3]

الثّاني ـ إنّ خبر «إنّ» محذوف مقدّر و هو : سوف نجزيهم و ما شابهه.

الثّالث ـ الباطل يقابل الحقّ، فالحقّ ثابت لا يُغلَب ؛ و الباطل له جولة، لكنّه سوف يُغلب، مثلهما كمثل الماء و الزّبد، فالماء يمكث في الأرض و الزّبد يذهب جفاء، قال سبحانه :﴿ كَذٰلِكَ يَضْرِبُ اللّٰهُ الْحَقَّ وَ الْبَاطِلَ فَاَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَ اَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى الْاَرْضِ كَذٰلِكَ يَضْرِبُ اللّٰهُ الْاَمْثَالَ﴾.[4]

فالقرآن حقّ في مداليله و مفاهيمه، و أحكامه خالدة، و معارفه و أُصوله مطابقة للفطرة، و أخباره الغيبيّة حقّ لا زيغ فيه، كما أنّه نزيه عن التّناقض بين دساتيره و أخباره ﴿ وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللّٰهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾[5]

فكما أنّه حقّ من حيث المادّة و المعنى، حقّ من حيث الصّورة و اللّفظ أيضًا، فلا يتطرّق إليه التّحريف، و نعم ما قاله الطّبرسيّ: لا تناقض في ألفاظه، ولا كذب في أخباره، ولا يعارض، و لا يزداد، و لا ينقص.[6]

و يؤيّد قوله قبل هذه الآيات : ﴿ وَ اِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللّٰهِ اِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.[7] و لعلّه إشارة إلى ما كان يدخله في نفسه من إمكان إبطال شريعته بالله

١- فصّلت / ٤١ـ٤٢.

٢- الحجر / ٦.

٣- الزّخرف / ٤٤.

٤- الرّعد / ١٧.

٥- النّساء / ٨٢.

٦- مجمع البيان ٩:١٥، ط صيدا.

٧- فصّلت / ٣٦.

السّميع العليم.

و الحاصل: أنّ تخصيص مفاد الآية (نفي الباطل) بطروء التّناقض في أحكامه وتكاذب أخباره لا وجه له، فالقرآن مصون عن أيّ باطل يبطله، أو فاسد يفسده، بل هو غضّ طريّ لا يُبْلى و لا يُفْنى.

آية الجمع

رُوي أنّه إذا نزل القرآن، عجّل النّبيّ بقراءته، حرصًا منه على ضبطه، فوافاه الوحي ونهاه عنه، وقال: ﴿ لَاتُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ قُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾[1] فعلى الله سبحانه الجمع و الحفظ و البيان، كما ضمن في آية أُخرى عدم نسيانه ﷺ القرآن و قال: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَاتَنْسىٰ * إِلَّا مَا شَاءَ اللّٰهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفىٰ﴾[2]

هذا بعض ما يمكن أن يستدلّ به، على صيانة القرآن من التّحريف بالقرآن، والاستثناء في الآية الأخيرة نظيرة الاستثناء في قوله: ﴿ وَ اَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَ الْاَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾.[3] ومن المعلوم أنّ أهل السّعادة محكومون بالخلود في الجنّة و يشهد له ذيل الآية، أعني: قوله: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ أي غير مقطوع، و مع ذلك فليس التّقدير على وجه يخرج الأمر من يده سبحانه، فهو في كلّ حين قادر على نقض الخلود.

وأمّا الرّوايات الدّالّة على كونه مصونًا منه، فنقتصر منها بما يلي:

١ـ أخبار العرض

قد تضافرت الرّوايات عن الأئمّة ﷺ بعرض الرّوايات على القرآن و الأخذ بموافقه و ردّ مخالفه، و قد جمعها الشّيخ الحرّ العامليّ في الباب التّاسع من أبواب صفات

١- القيامة / ١٦ـ١٩.

٢- الأعلى / ٦ـ٧.

٣- هود / ١٠٨.

القاضي... [ثمّ ذكر تلك الرّوايات، كما تقدّم سابقًا في مواضع متعدّدة، فقال:]

وجه الدّلالة من وجهين :

ألف ـ إنّ المتبادر من أخبار العرض أنّ القرآن مقياس سالم لم تنله يد التّبديل والتّحريف و التّصرّف ، و القول بالتّحريف لا يلائم القول بسلامة المقيس عليه .

ب ـ إنّ الإمعان في مجموع روايات العرض يثبت أنّ الشّرط اللّازم هو عدم المخالفة، لا وجود الموافقة، و إلّا لزم ردّ أخبار كثيرة لعدم تعرّض القرآن إليها بالإثبات والنّفي، و لا تعلم المخالفة و عدمها إلّا إذا كان المقيس (القرآن) بعامّة سُوَره و أجزائه موجودًا عندنا، و إلّا فيمكن أن يكون الخبر مخالفًا لما سقط و حرّف .

٢ـ حديث الثَّقَلَين

إنّ حديث الثّقلين يأمر بالتّمسّك بالقرآن ، مثل التّمسّك بأقوال العترة، حيث قال ﷺ: «إنّي تارك فيكم الثّقلين : كتاب الله، و عترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا » ويستفاد منه عدم التّحريف ، و ذلك :

ألف ـ إنّ الأمر بالتّمسّك بالقرآن ، فرع وجود القرآن بين المتمسّكين .

ب ـ إنّ القول بسقوط قسم من آياته و سُوَره ، يوجب عدم الاطمئنان فيما يستفاد من القرآن الموجود ، إذ من المحتمل أن يكون المحذوف قرينة على المراد من الموجود .

أهل البيت و صيانة القرآن

إنّ الإمعان في خُطَب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام و كلمات أوصيائه المعصومين يعرب عن اعتبارهم القرآن الموجود بين ظهراني المسلمين ، هو كتاب الله المُنزَل على رسوله بلا زيادة ولا نقيصة، و يعرف ذلك من تصريحاتهم تارة، و إشاراتهم أُخرى، و نذكر شيئًا قليلاً من ذلك:

١ـ قال أميرالمؤمنين عليه السلام: « أنزل عليكم الكتاب تبيانًا لكلّ شيء ، و عمّر فيكم نبيّه

أزمانًا، حتّى أكمل له ولكم فيما أنزل من كتابه ـ دينه الّذي رضي لنفسه».[١]

و الخطبة صريحة في إكمال الدّين تحت ظلّ كتابه، فكيف يكون الدّين كاملاً ومصدره محرّفًا غير كامل؟! و يوضح ذلك أنّ الإمام يحثّ على التّمسّك بالدّين الكامل بعد رحيل الرّسول صلى‌الله‌عليه‌وآله و هو فرع كمال مصدره و سنده.

٢ـ و قال عليه‌السلام: «و كتاب الله بين أظهركم ناطق لا يعيىٰ لسانه، و بيت لا تهدم أركانه، وعزّ لا تهزم أعوانه».[٢]

٣ـ و قال عليه‌السلام: «كأنّهم أئمّة الكتاب و ليس الكتاب إمامهم».[٣]

٤ـ و في رسالة الإمام الجواد إلى سعد الخير[٤]: «و كان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه، و حرّفوا حدوده».[٥]

و في هذا تصريح ببقاء القرآن بلفظه، و أنّ التّحريف في تطبيقه على الحياة حيث لم يطبقوا أحكامه في حياتهم... **[إلى أن قال:]**

الشّيعة و صيانة القرآن

إنّ التّتبّع في كلمات علمائنا الكبار الّذين كانوا هم القدوة و الأُسوة في جميع الأجيال، يعرب عن أنّهم كانوا يتبرّأون من القول بالتّحريف، و ينسبون فكرة التّحريف إلى روايات الآحاد، و لا يمكننا نقل كلمات علمائنا عبر القرون، بل نشير إلى كلمات بعضهم... **[ثمّ ذكر أقوالهم، كما تقدّم عند ذكر نصوصهم مستقلّة في هذا الجزء]**.

١ـ نهج البلاغة، الخطبة ٨٦.

٢ـ نفس المصدر، الخطبة ١٣٣.

٣ـ نفس المصدر، الخطبة ١٤٧.

٤ـ هو من أولاد عمر بن عبدالعزيز، وقد بكى عند أبي جعفر الجواد لاعتقاده أنّه من الشّجرة الملعونة في القرآن، فقال الإمام عليه‌السلام له: «لست منهم و أنت منّا، أما سمعت قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِى فَإِنَّهُ مِنِّى﴾». (لاحظ قاموس الرّجال ٥: ٣٥) و منه يعلم وجه تسميته بالخير.

٥ـ الكافي ٨: ٥٣ ح ١٦.

شبهاتٌ مُثارةٌ حول صيانة القرآن

اعتمد بعض الأخباريّين في قولهم بالتّحريف بوجوه لايصلح تسميتها بشيء سوى كونها شبهاً، و إليك بعض شبهاتهم:

الشّبهة الأُولى: وجود مُصْحَف لعليّ عليه السلام

روى ابن النّديم (المتوفّى ٣٨٥هـ) في «فهرسته»: عن عليّ عليه السلام؛ أنّه رأى من النّاس طيرة عند وفاة النّبيّ، فأقسم أن لا يضع عن ظهره رداءه حتّى يجمع القرآن، فجلس في بيته ثلاثة أيّام حتّى جمع القرآن.[1]

روى اليعقوبيّ (المتوفّى ٢٩٠هـ) في «تاريخه»: روى بعضهم أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان جمعه ـ القرآن ـ لمّا قبض رسول الله، و أتى و حمله على جمل، فقال: هذا القرآن جمعته، و كان قد جزّأه سبعة أجزاء، ثمّ ذكر كلّ جزء، والسُّوَر الواردة فيه.

يلاحظ عليه: أنّ الإمعان فيما ذكره اليعقوبيّ أنّ مُصْحَف عليّ لا يخالف المُصْحَف الموجود في سُوَره و آياته، و إنّما يختلف في ترتيب السُّوَر، و هذا يثبت أنّ ترتيب السُّوَر كان باجتهاد الصّحابة و الجامعين، بخلاف وضع الآيات و ترتيبها، فإنّه كان بإشارة النّبيّ، و ما ذكره ابن النّديم يثبت أنّ القرآن كان مكتوبًا في عصر النّبيّ كلّ سورة على حدة، وكان فاقدًا للتّرتيب الّذي رتّبه الإمام عليّ سبعة أجزاء، و كلّ جزء يشتمل على سُوَر، و قد نقل المحقّق الزّنجانيّ ترتيب سُوَر مُصْحَف الإمام في ضمن جداول تعرب عن أنّ مُصْحَف عليّ عليه السلام كان في سبعة أجزاء ،وكلّ جزء يحتوي على سُوَر... **[ثمّ ذكر جدول ترتيبها، كما تقدّم عنه في الجزء الثّاني قسم الجداول، فقال:]**

فالإمعان في هذا الجدول يثبت بأنّ السُّوَر الموجودة فيه، هي نفس السُّوَر في المُصْحَف وإنّما الاختلاف في ترتيبها، و قد نقل الشّهرستانيّ ـ حسب ما نقله المحقّق الزّنجانيّ ـ ترتيب السُّوَر في مُصْحَف عبدالله بن عبّاس، فترتيب السُّوَر فيها يخالف

١ـ فهرست ابن النّديم، نقله الزّنجانيّ في تاريخ القرآن ص ٧٦.

ترتيب المُصْحَف و لكنّ السُّوَر نفسها.

و ممّا يدلّ على أنّ الفرق بين مُصْحَفه عليه السلام و سائر المصاحف كان منحصرًا في كيفيّة ترتيب السُّوَر فقط ، ما رواه الشّيخ المفيد عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: « إذا قام قائم آل محمّد عليه السلام ضرب فساطيط لمن يعلّم النّاس القرآن، على ما أنزل الله جلّ جلاله، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التّأليف». [١]

الشّبهة الثّانية: تشابه مصير الأُمّتين

روى الفريقان عن النّبيّ صلى الله عليه و آله أ نّه قال : « و الّذي نفسي بيده لتركبنّ سنّة من قبلكم حذو النّعل بالنّعل ، و القُذّة بالقُذّة لا تخطئون طريقهم » [٢] وقد حرّفت اليهود و النّصارى كتبهم ، فيلزم وقوع مثله في الأُمّة الإسلاميّة .

يلاحظ عليه : مضافًا إلى أ نّه خبر واحد لا يحتجّ به في العقائد ، بأ نّه الاستدلال لا يتمّ إلّا بتعيين وجه التّشابه بين الأُمم السّالفة و الأُمّة الإسلاميّة، فهناك احتمالان :

ألف ـ التّشابه بين الأُمّتين، في جوهر الحوادث و خصوصيّاتها و لبّها و كيفيّاتها .

ب ـ التّشابه في أُصولها و ذاتيّاتها، لا في ألوانها و صُوَرها .

أمّا الأوّل ـ فهو ممّا لا يمكن القول به، إذ لم تواجه الأُمّة الإسلاميّة، ما واجهت اليهود في حياتهم، و ذلك:

١ ـ إنّهم عاندوا أنبياءهم فابتلوا بـ« التّيه» في وادي سَيْناء، لمّا أمرهم موسى بدخول الأرض المقدّسة و اعتذروا بأ نّه فيها قومًا جبّارين، و أ نّهم لن يدخلوها حتّى يخرجوا منها، فوافاه الخطاب بأنّها: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ اَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى الْاَرْضِ فَلَا تَـاْسِ عَـلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾. [٣] مع أنّ المسلمين لم يبتلوا بـ« التّيه» .

١- الإرشاد للمفيد ص ٣٦٥.

٢- صحيح مسلم ٨ : ٥٧، باب اتّباع سنن اليهود و النّصارى ؛ و صحيح البخاريّ ٩ : ١٠٢، كتاب الاعتصام ؛ وسنن التّرمذيّ ٥ : ٢٦، كتاب الإيمان .

٣- المائدة / ٢٦ .

٢ ـ إنّهم عبدوا العجل في غياب موسى ـ اتّخذوه إلهًا ـ قال سبحانه:﴿ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾.[١] و المسلمون ـ بفضل الله سبحانه ـ استمرّوا على نهج التّوحيد ولم يعبدوا وثنًا و لا صنمًا .

٣ ـ عاش بنو إسرائيل في عصر عجّ بالحوادث، أشار إليها القرآن و لم يُر أثر منها في حياة المسلمين، كلّ ذلك يدلّ على أنّ ليس المراد التّشابه في الصّور و الخصوصيّات. مثلاً أنّ بني إسرائيل ظُلّلوا بالغمام و نزّل عليهم المَنّ و السّلوى، و لم يُر ذلك في المسلمين .

و **أمّا الثّاني** ـ فهو المراد ـ إذا صحّت هذه الأخبار و لم نقل إنّها أخبار آحاد غير مرويّة في الكتب المعتبرة و لا يُحتجّ بخبر الواحد في باب العقائد ـ و يشهد التّاريخ بابتلاء المسلمين بنفس ما ابتليت به الأمم السّالفة في الجوهر و الذّات .

ألف ـ فقد دبّ فيهم دبيب الاختلاف بعد رحيله ﷺ ، و تفرّقوا إلى فِرَق مختلفة كاختلاف الأُمم السّالفة، و لو أنّهم افترقوا إلى إحدى و سبعين أو اثنين و سبعين فرقة، فالمسلمون افترقوا إلى ثلاث و سبعين فرقة .

ب ـ ظهرت بين الأُمّة الإسلاميّة ظاهرة الارتداد، مثلما ارتدّ بعض أصحاب المسيح و دلّ اليهود على مكانه، و هذا هو البخاريّ يروي في حديث أنّ أصحاب النّبيّ يُمنعون من الحوض، و يقول النّبيّ : لماذا يمنعون، مع أنّهم أصحابي، فيجاب أنّهم ليسوا من أصحابك، إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنّهم ارتدّوا على أدبارهم القهقرى .[٢]

ج ـ إنّهم خصّوا العقوبات بالفقراء دون الأغنياء، فإذا سرق الفقير منهم أجروا عليه الحدّ، و إذا سرق الغنيّ، امتنعوا منه ـ على ما رواه مسلم في صحيحه [٣] ـ فقد ابتلت الأُمّة بهذه الظّاهرة منذ رحيل النّبيّ ﷺ فقد عُطّلت الحدود في خلافة عُثمان، كما نطق به التّاريخ .

١- البقرة / ٥١ .

٢- جامع الأُصول ١١ : ١١٩ ـ ١٢١ .

٣- صحيح مسلم ٥ : ١١٤، باب قطع السّارق .

د ـ إنّهم حرّفوا كتبهم،بتفسيرها على غير وجهه، و يكفي في التّشابه هذا المقدار من التّحريف، و قد روي عن الإمام الجوادعليه السلام أ نّه قال : «المسلمون أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم يروونه و لا يرعونه».[1]

فقد ورد في العهديْنِ أوصاف النّبيّ على وجه يعرفون بها النّبيّ كما يعرفون أبناءهم قال سبحانه : ﴿ اَلَّذِينَ اٰتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ اَبْنَاءَهُمْ﴾ [2] و قال سبحانه : ﴿ اَلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ اْلاُمِّيَّ الَّذِى يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِى التَّوْرَاةِ وَ الْاِنْجِيلِ﴾ [3] و مع ذلك كانوا يؤوّلون البشائر و يفسّرونها على غير واقعها، و من قرأ تاريخ النّبيّ مع اليهود المعاصرين له، يقف على أ نّهم كيف كانوا يضلّلون النّاس بتحريف كتبهم، بتفسيرها على غير وجهها؟

و لعلّ وجه التّشابه ما أوردناه في الوجه الثّاني، و معه لا يصحّ لأحد أن يقول : إنّ التّشابه بين الفريقين، هو أنّ التّحريف قد مسّ جوهر الكتاب المقدّس، فإنّ ما بأيدي اليهود إنّما كُتب بعد رحيل موسى بخمسة قرون، و مثلها الإنجيل فإنّه أشبه بكتاب روائيّ يتكفّل ببيان حياة المسيح إلى أن صُلِب و قُبِر، و أين هو من الكتاب السّماويّ؟! نعوذ بالله من الزّلل في الرّأي و القول و العمل.

الشّبهة الثّالثة : عدم الانسجام بين الآيات و الجمل

و هذه الشّبهة أبدعها الملاحدة حول آيات القرآن الكريم، و اتّخذها القائلون بالتّحريف ذريعة لعقيدتهم و قد كتب «سايل الانكليزيّ» كتابًا في هذا الصّدد، و نقله إلى العربيّة هاشم العربيّ ـ و كأنّ الاسم اسم مستعار ـ و ردّ عليه المحقّق البلاغيّ بكتاب أسماه «الهدى إلى دين المصطفى» و لنذكر نماذج :

١- الكافي ٨ : ٥٣ ح ١٦.

٢- البقرة / ١٤٦.

٣- الأعراف / ١٥٧.

١ـ آية الكرسيّ و تقديم السّنة على النّوم

قال سبحانه: ﴿ لَاتَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَانَوْمٌ﴾[١] مع أنّ الصّحيح أن يقول: لا تأخذه نوم و لا سنة، فإنّ الرّائج في هذه الموارد هو التّدرّج من العالي إلى الدّاني كما يقال: لا يأخذني عند المطالعة، نوم و لا سنة.

و الجواب: إنّ الأخذ في الآية بمعنى الغلبة و اللّازم عندئذٍ هو التّدرّج من الدّاني إلى العالي كما هو واضح، و الآية بصدد تنزيهه سبحانه عن كلّ ما يوجب الغفلة، مثلاً لو فرضنا أنّ زيدًا أشجع من عمرو وأراد المتكلّم أن يصف شجاعته الفائقة يقول: ما غلبني عمرو ولا زيد فيقدّم الضّعيف على الشّجاع، ولو عكس يكون مستهجنًا ويكون ذكر الضّعيف زائدًا.

٢ـ آية الخوف عن إقامة القسط

قال سبحانه: ﴿ وَ اِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنىٰ وَثُلَاثَ وَ رُبَاعَ فَاِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾.[٢]

وجه الاستدلال: إنّه لا صلة بين الشّرط و الجزاء، فكيف يترتّب الإذن في نكاح النّساء ﴿ مَثْنىٰ وَثُلَاثَ وَ رُبَاعَ﴾ على الخوف من عدم إقامة القسط في اليتامى؟

يلاحظ عليه: أنّ القرآن يعتمد في إفهام مقاصده على القرائن الحالية بلا إيجاز مخلّ، و قد ذكر أمر اليتامى في نفس السّورة في الآيات التّالية:

١ـ ﴿ وَ اٰتُوا الْيَتَامىٰ اَمْوَالَهُمْ وَ لَاتَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ﴾.[٣]

٢ـ ﴿ وَ اِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾.[٤]

٣ـ ﴿ اِنَّ الَّذِينَ يَاْكُلُونَ اَمْوَالَ الْيَتَامىٰ ظُلْمًا اِنَّمَا يَاْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾.[٥]

٤ـ ﴿ وَ يَسْتَفْتُونَكَ فِى النِّسَاءِ قُلِ اللّٰهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَ مَا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتَابِ فِى يَتَامَى

١- البقرة / ٢٥٥.
٢- النّساء / ٣.
٣- النّساء / ٢.
٤- النّساء / ٣.
٥- النّساء / ١٠.

النِّسَاءِ اللَّاتِى لَاتُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ... ﴾.[١]

فقد بيّن سبحانه في الآية الأخيرة أحكام موضوعات ثلاثة:

١ـ النّساء الكبار.

٢ـ يتامى النّساء أي النّساء اليتامى و الصّغار اللّاتي لا يؤتون ما كُتِب لهنّ و يرغبون أن ينكحوهنّ.

٣ـ المستضعفون من الولدان، أي الولدان الصّغار.

فقد أفتى في النّساء بما جاء في هذه السّورة من الأحكام.

أمّا البنات اليتامى و الولدان الصّغار فقد أفتى فيهم بقوله: ﴿ وَ اَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامىٰ بِالْقِسْطِ ﴾.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه يظهر من الآية الرّابعة أنّ القوم كانوا راغبين في نكاح النّساء اليتامى لجمالهنّ أو أموالهنّ أو لكليهما، من دون أن يقوموا في حقّهم بالقسط، فأمر سبحانه بإقامة القسط لهم حيث قال: ﴿ وَ اَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامىٰ بِالْقِسْطِ ﴾.

و بذلك تظهر صلة الجزاء بالشّرط حيث إنّ اللّام في قوله: ﴿ وَاِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامىٰ﴾ للعهد، إشارة إلى يتامى النّساء اللّاتي لا يؤتون ما كتب لهنّ، و يرغبون أن ينكحوهنّ، فحثّ على أنّهم إذا خافوا من عدم القيام بوظائفهم عند تزوّجهنّ، فعليهم تزويج غيرهنّ، و الله سبحانه إذا أقفل بابًا (تزويج النّساء اليتامى) يفتح بابًا آخر، و هو تزويج غيرهنّ، فأيّ صلة أوضح من هذه الصّلة؟

٣ـ آية التّطهير و مشكلة السّياق

قوله سبحانه: ﴿ اِنَّمَا يُرِيدُ اللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ اَهْلَ الْبَيْتِ وَ يُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.[٢] حيث وقعت بين قوله: ﴿ وَ قَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَ لَاتَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْاُولىٰ وَاَقِمْنَ الصَّلٰوةَ

١ـ النّساء / ١٢٧.

٢ـ الأحزاب / ٣٣.

وَآتِينَ الزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[١] و قوله : ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾[٢]، فهذا النّوع من التّعبير آية طروء التّحريف على ترتيب الآيات .

يلاحظ عليه : إنّ القول بنزول الآية في آل الكساء لا توجد أيّ مشكلة في سياقها، شريطة الوقوف على أُسلوب البلغاء في كلامهم و عباراتهم ؛ فإنّ من عادتهم الانتقال من خطاب إلى غيره ثمّ العود إليه مرّة أُخرى .

قال صاحب المنار : إنّ من عادة القرآن أن ينتقل بالإنسان من شأن إلى شأن ثمّ يعود إلى مباحث المقصد الواحد المرّة بعد المرّة.[٣]

و قد اعترف بعض أهل السّنّة بهذه الحقيقة أيضًا عند بحثه في آية الولاية، حيث قال ما هذا نصّه : الأصل عند أهل السّنّة أنّ الآية تعتبر جزءًا من سياقها إلّا إذا وردت القرينة على أنّها جملة اعتراضيّة تتعلّق بموضوع آخر على سبيل الاستثناء و هو أُسلوب من أساليب البلاغة عند العرب جاءت في القرآن على مستوى الإعجاز .

و قال الإمام جعفر الصّادق عليه السلام :« إنّ الآية من القرآن يكون أوّلها في شيء و آخرها في شيء».[٤]

فعلى سبيل المثال، أنّه سبحانه يقول في سورة يوسف حاكيًا عن العزيز أنّه بعدما واجه الواقعة في بيته قال:﴿ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ * يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾.[٥]

ترى أنّ العزيز يخاطب زوجته بقوله : ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾ و قبل أن يفرغ من كلامه معها يخاطب يوسف بقوله : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ ثمّ يرجع إلى الموضوع الأوّل، ويخاطب زوجته بقوله : ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾ فقوله : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ جملة معترضة،

---

١ و ٢ ـ الأحزاب / ٣٣ ـ ٣٤.

٣- تفسير المنار ٢ : ٤٥١ .

٤- الكاشف ٦ : ٢١٧ .

٥- يوسف / ٢٨ ـ ٢٩ .

وقعت بين الخطابين، و المسوّغ لوقوعها بينهما كون المخاطب الثّاني أحد المتخاصمين وكانت له صلة تامّة بالواقعة الّتي رفعت إلى العزيز.

و الضّابطة الكلّيّة لهذا النّوع من الخطاب هو وجود التّناسب المقتضي للعدول من الأوّل إلى الثّاني ثمّ منه إلى الأوّل، و هي موجودة في الآية، فإنّه سبحانه يخاطب نساء النّبيّ بالعبارات التّالية:

١ـ ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾.[١]

٢ـ ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾.[٢]

٣ـ ﴿ وَ قَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾.[٣]

فعند ذلك صحّ أن ينتقل إلى الكلام عن أهل البيت الّذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيرًا، و ذلك لوجهين:

١ـ تعريفهنّ بجماعة بلغوا القمة في الورع و التّقى، و في النّزاهة عن الرّذائل والمساوئ، و بذلك استحقّوا أن يكونوا أُسوة في الحياة و قدوة في العمل، فيلزم عليهنّ أن يقتدينّ بهم، و يستضيئنّ بنورهم.

٢ـ يعدّ النّبيّ الأكرم ﷺ محورًا لطائفتين مجتمعتين حوله ﷺ.

الأُولى: أزواجه و نساؤه.

الثّانية: ابنته و بعلها و بنوها.

فالنّبيّ ﷺ هو الرّابط الّذي تنتهي إليه هاتان الطّائفتان، فإذا نظرنا إلى كلّ طائفة مجرّدة عن الأُخرى، فسوف ينقطع السّياق.

ولكن لمّا كان المحور هو النّبيّ ﷺ، والله سبحانه يتحدّث عمّن له صلة بالنّبيّ ﷺ، فعند ذلك تتراءى الطّائفتان كمجموعة واحدة، فيعطي لكلّ منها حكمها، فيتحدّث عن

١، ٢، ٣ـ الأحزاب / ٣٠ـ ٣٣.

نساء النّبيّ ﷺ بقوله: ﴿ يَاءَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ ﴾[١]، ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ﴾[٢]، ﴿يَانِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ﴾[٣] إلخ.

كما أنّه تعالى يتحدّث عن الطّائفة الأُخرى و هم أهل البيت بقوله: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾.

فالباعث للجمع بين الطّائفتين في ثنايا آية واحدة، إنّما هو انتساب الجميع إلى النّبيّ ﷺ وحضورهما حوله، و ليس هناك أيّ مخالفة للسّياق.

إكمال

أثبت ما قدّمنا من الأدلّة النّاصعة أنّ كتاب الله العزيز مصون من التّحريف لم تمسّ كرامته يد التّغيير، كما ظهر ضعف ما استند إليه القائل به. بقي الكلام فيما ورد في الصّحاح و المسانيد من سقوط آيات من الكتاب و قد تبنّاها عمربن‌الخطّاب و عائشة، ففي زعم الأوّل سقطت آيات أربع، و على زعم الثّانية سقطت واحدة و هي آية الرّضاع.

و **العجب!** أنّ بعض أهل السّنّة يتّهمون الشّيعة بالقول بالتّحريف و يشنّون الغارة عليهم، و هم يروون أحاديثه في أصحّ صحاحهم و مسانيدهم.

و **الحقّ**: أنّ أكابر الفريقين بريئون عن هذه الوصمة، غير أنّ لفيفًا من حشويّة أهل السّنّة، و أخباريّة الشّيعة يدّعون التّحريف و هم يستندون إلى روايات لا قيمة لها في سوق الاعتبار، و لنذكر ما رواه أهل السّنّة في كتبهم.

الآيات غير المكتوبة

يرى ابن الخطّاب أنّ آيات أربع سقطت من القرآن و هي: آية الرّجم، و آية الفراش، و آية الرّغبة، و آية الجهاد، والعجب أنّ الصّحاح و المسانيد احتفلت بنقلها، مع أنّ نصوصها تشهد على أنّهاليست من القرآن و إن كانت مضامينها مطابقة للشّريعة، و إليك

١- الأحزاب / ٢٨.

٢،٣ـ الأحزاب / ٣٠ـ ٣٢.

الأربع المزعومة...[ثمّ ذكر أربع روايات حول آية الرّجم، و آية الرّغبة،وآية الفراش و آية الجهاد، إن شئت فراجع].

روايات التّحريف في كتب الحديث

و قد جمعها المحدّث النّوريّ في كتابه: « فصل الخطاب في إثبات تحريف الكتاب...» والاستدلال بهذه الرّوايات موهون من جهات:

الأُولى ـ أنّهاليست متواترة، و ليست الكثرة آية التّواتر إلّا إذا اشتركت في أحد المداليل الثّلاثة من المطابقة، والتّضمّن و الالتزام، و هذه الرّوايات فاقدة لهذه الجهة، و لا تهدف إلى جهة خاصّة، فتارةً ناظرة إلى بيان تنزيلها، و أُخرى إلى بيان تأويلها، و ثالثة إلى بيان قراءتها، و رابعة إلى تفسيرها، و هذا هو الكثير، فحسب البعض أنّه جزء من الآية، مثلاً قال سبحانه: ﴿ وَاِنْ تَلْوُوا اَوْ تُعْرِضُوا فَاِنَّ اللّٰهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [1] رواه في «الكافي» أنّه قال: و إن تلووا « الأمر» أو تعرضوا «عمّا أُمرتم به».

روى عليّ بن إبراهيم بسند صحيح عن أبي عبدالله عليه السلام قال: و قرأت عند أبي عبدالله عليه السلام: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ اُمَّةٍ اُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [2] فقال أبو عبدالله عليه السلام: خير أُمّة تقتلون أميرالمؤمنين والحسن والحسين ابني عليّ عليهما السلام ؟! فقال القارئ: جعلت فداك كيف ؟ قال: نزلت « كنتم خير أئمّة أُخرجت للنّاس» ألاترى مدح الله لهم: ﴿ تَاْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّٰهِ﴾. [3]

و الاستدلال دلّ على أنّ المراد ليس كلّ الأُمّة بل بعضها، بشهادة قوله سبحانه: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ اُمَّةٌ يَدْعُونَ اِلَى الْخَيْرِ وَيَاْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [4] و أراد الإمام تنبيه القارئ على أن لا يغترّ بإطلاق الآية، بل يتدبّر و يقف على مصاديقها الواقعيّة، و إنّ

١– النّساء/ ١٣٥.

٢،٣ـ آل عمران / ١١٠.

٤– آل عمران / ١٠٤.

خير الأُمّة هم الأئمّة و هم الأُسوة، و أولياء الدّين، و المخلصون من العلماء الأتقياء، لا كلّ الأُمّة بشهادة أنّ كثيرًا منهم ارتكبوا أعمالاً إجراميّة مشهودة .

و يقرب من ذلك قوله سبحانه : ﴿ وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَ يَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾.[١]

فإنّ ظاهر الآية أنّ كلّ الأُمّة : هم الأُمّة الوسطى، و الشّعب الأمثل، مع أ نّا نجد بين الأُمّة من لا تقبل شهادته على باقة بَقْل في الدّنيا، فكيف تقبل شهادته في الآخرة على سائر الأُمم؟! و هذا يهدينا إلى أن نتأمّل في الآية، و نقف على أنّ الإسناد إلى الكلّ مجاز بعلاقة كونها راجعة إلى أصفياء الأُمّة و كامليها .

و يقول الإمام الصّادق عليه السلام في هذا الشّأن: « فإن ظننت أنّ الله عنى بهذه الآية، جميع أهل القبلة من الموحّدين، أفترى أنّ من لا تجوز شهادته في الدّنيا على صاع من تمر، يطلب الله شهادته يوم القيامة و يقبلها منه بحضرة الأُمم الماضية؟! كلّا : لم يعن الله مثل هذا من خلقه».[٢]

و أنت إذا تدبّرت كتاب : «فصل الخطاب» الّذي جمع هذه الرّوايات، تقف على أنّ الأكثر فالأكثر من قبيل التّفسير. مثلاً روى العيّاشيّ عن الإمام الصّادق عليه السلام قال: « نزل جبرئيل على رسول الله صلى الله عليه وآله بعرفات يوم الجمعة فقال له : يا محمّد إنّ الله يقرؤك السّلام، ويقول لك : ﴿ اَلْيَوْمَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ــ بولاية عليّ بن أبي طالب ــ وَ اَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَ رَضِيتُ لَكُمُ الْاِسْلَامَ دِينًا﴾ [٣و٤]. فلا شكّ أنّه بيان لسبب إكمال الدّين و إتمام النّعمة لا أنّه جزء من القرآن .

١- البقرة / ١٤٣ .

٢- تفسير العيّاشيّ ١ : ٦٣، و يؤيّد ذلك أنّه سبحانه قال في حقّ بني إسرائيل : ﴿وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ (المائدة / ٢٠) مع أنّ بعضهم كانوا ملوكًا لا كلّهم .

٣ـ المائدة / ٣.

٤- المصدر نفسه ١ : ٢٩٣ برقم ٢١ .

مع أنّ قسمًا كبيرًا منها يرجع إلى الاختلاف في القراءة، المنقولة إمّا من الأئمّة بالآحاد لا بالتّواتر، فلا حجّيّة فيها أوّلاً و لا مساس لها بالتّحريف ثانيًا، أو من غيرهم من القُرّاء و قد أخذ قراءتهم المختلفة من مجمع البيان و هو أخذها من كتب أهل السّنّة في القراءة، و كلّها مراسيل أوّلاً، و الاختلاف في القراءة غير التّحريف ثانيًا، لما عرفت من أنّها على وجه، غير موصولة إلى النّبيّ، و على فرض صحّة النّسبة، لا صلة لها بالقرآن.

و هناك روايات ناظرة إلى تأويلها و بيان مصاديقها الواقعيّة، و هي أيضاً كثيرة، أو ناظرة إلى بيان شأن نزولها، إلى غير ذلك و بعد إخراج هذه الأقسام، تبقى روايات آحاد لا تفيد العلم و لا العمل.

الثّانية ـ أنّ أكثر هذه الرّوايات الّتي يبلغ عددها ١١٢٢ حديثًا منقول من كتب ثلاثة:

١ـ كتاب: « القراءات » لأحمد بن محمّد السّيّاريّ (المتوفّى ٢٨٦ ه) الّذي اتّفق الرّجاليّون على فساد مذهبه.

قال الشّيخ: أحمد بن محمّد السّيّاريّ الكاتب كان من كُتّاب آل طاهر، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرّواية، كثير المراسيل.[1]

٢ـ كتاب «عليّ بن أحمد الكوفيّ ، م: ٣٥٢ه» الّذي نصّ الرّجاليّون بأنّه كذّاب مبطل.

قال النّجاشيّ: رجل من أهل الكوفة كان يقول: إنّه من آل أبي طالب، و غلا في آخر أمره و فسد مذهبه و صنّف كتبًا كثيرة، أكثرها على الفساد، ثمّ يقول: هذا الرّجل، تدّعي له الغلاة منازل عظيمة .[2]

٣ـ كتاب «تفسير القُمّيّ» الّذي أوضحنا حاله في محلّه، و قلنا: إنّه ليس للقُمّيّ بل قسم منه من إملاءاته على تلميذه أبي الفضل العبّاس بن محمّد بن العلويّ، و قسم منه مأخوذ من تفسير أبيالجارود، ضمّه إليها تلميذه،[3] و هو من المجاهيل، لأنّ العبّاس بن

١- فهرست الشّيخ: ٤٧ برقم ٧٠؛ رجال النّجاشيّ ١: ٢١١ برقم ١٩٠.

٢- رجال النّجاشيّ ٢: ٩٦ برقم ٦٨٩.

٣- لاحظ كتاب «كلّيّات في علم الرّجال» حول تقييم تفسير القُمّيّ.

محمّد غير معنون في الكتب الرّجاليّة فهو مجهول، كما أنّ الرّاوي عنه في أوّل الكتاب يقول : «حدّثني أبوالفضل بن العبّاس، مجهول أيضًا، و أسوأ حالاً منهما أبو الجارود المعروف بـ« زياد المنذر» فهو زيديّ بتريّ وردت الرّواية في ذمّه في رجال الكشّيّ ،[1] أفيمكن الاعتماد على روايات هذا الكتاب؟! و قس على ذلك سائر مصادره و منابعه الّتي لا يعبأ و لا يعتمد عليه.

الثّالثة ـ إنّ هذه الرّوايات معارضة بأكثر منها و أوضح منها، من حديث الثّقلين أخبار العَرْض و ماعن رسول‌الله ﷺ:«فَإذَا الْتُبِسَتْ عَلَيْكُمُ الفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِم فَعَلَيكُم بالْقُرآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَ مَاحِلٌ مُصَدِّقٌ، وَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الجَنَّةِ، وَ مَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلىَ النَّارِ».[2]

و ما في النّهج [3] حول القرآن من كلمات بديعة لا تصدر إلّا من سيّد البشر أو وصيّه، وعند التّعارض يؤخذ بالموافق لكتابه و المطابق للذّكر الحكيم، و هي الطّائفة الثّانية.

(١٩٣ـ ٢٣١)

الفصل المائة و الثّالث عشر

نصّ الهيدجيّ (معاصر) في «الحجّة في فصل الخطاب ...»

[في ذكر أدلّة عدم التّحريف]

يمكن أن يستدلّ بها على عدم تطرّق التّحريف والتّغيير على كتاب الله المجيد، وذلك بالاستصحاب. والأدلّة الأربعة وكثرة الدّواعي إلى ضبطه وحفظه، ونحن نذكرها في ضمن فصول ستّة :

١- رجال الكشّيّ : ١٩٩.

٢- الكافي ٢ : ٥٩٩.

٣- نهج البلاغة، الخطبة ٨١ و ١١٠ و ١٤٧.

الفصل الأوّل : [الاستدلال بالاستصحاب]

فنقول : إنّ الأصل عدم تطرّق التّحريف عليه إن شككنا فيه ، لأنّه بعد ما ثبت أنّ القرآن كان مجموعًا مضبوطًا مؤلّفًا في عهد رسول الله ﷺ كما أُنزل ، ولم يكن فيه تغيير أصلًا بنحو من الأنحاء وإلّا كان لزم على النّبيّ ﷺ إصلاحه بإرشاده ، ثبت أنّ حالته السّابقة هو عدم التّحريف وهو أمر معلوم مقطوع عليه ، ثمّ عرض عليه حالة ثانية من كونه في أيدي الخصماء بعده ، ونشكّ في أنّه هل عرض عليه التّغيير بأحدٍ من الأنحاء ، أم هو باقٍ على ماكان عليه أوّلًا؟ فالأصل أنّه باقٍ على ماكان عليه من حالته الأوّليّة؛ وهو عدم وقوع النّقص والتّحريف عليه.

وأمّا ماقيل في معارضته هذا الأصل بما يخالفه: وهو أنّ هذا القرآن الّذي هو فيما بين الدّفّتين هل هو جامع بتمام ماأنزله الله تعالى أم لا؟ فالأصل عدمه فيلزم التّحريف. ففيه :

أوّلًا ـ أنّه مثبت وهو مردود الحجّيّة.

وثانيًا ـ أنّه بعد إجراء الأصل الّذي ذكرنا لامحلّ لإجراء ذاك الأصل ، لأنّه مسبّب عن ذلك.

وثالثًا ـ لو سلّم فيعارضه أصل آخر ، وهو أنّ ماأنزله الله تعالى من القرآن هل كان زائدًا على ماهو الآن فيما بأيدينا؟ فالأصل عدم الزّيادة فيبقى الأصل الّذي أجريناه خاليًا عن المعارض ، وهو واضح.

الفصل الثّاني : [الاستدلال بالأدلّة العقليّة]

وهو على وجوهٍ:

الأوّل ـ إنّ القرآن أهمّ من النّبيّ ﷺ وأعظم ، فحفظه وحراسته وعصمته يوجب حفظ القرآن بطريق أولى.

أمّا أنّه أهمّ فإنّ غاية البعث والإرسال هو البلاغ وتلاوة الآيات والأحكام ، فلو لم يكن آيات لم يكن لبعث الرُّسُل وجه ، فبعث الرُّسل لأجل إبلاغ الآيات والأحكام ،

فيكون الآيات والأحكام أهمّ في نظره تعالى من الرّسل، فإذا ثبت حفظ الرّسل ووجوبه ثبت وجوب حفظ الآيات والقرآن بالتّبعيّة والأولويّة.

وأمّا حفظ نبيّناﷺ وعصمته ثابت بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[2]، فحفظ القرآن ثابت أيضًا وإلّا يلزم أن لايكون ما هو الأهمّ بالأهمّ، وهو واضح البطلان. على أنّ القرآن أشدّ احتياجًا إلى الحفظ لكونه حجّةً صامتةً والنّبيّﷺ والأئمّةعليهم السلام حجج ناطقة، وكثرة احتياج الصّامت إلى الحفظ من النّاطق غير خفيّ.

الثّاني ـ حفظ الحجّة إمّا واجب أو غير واجب، فإن كان الأوّل فذاك المطلوب، لأنّ القرآن حجّة وحفظ الحجّة واجب فحفظ القرآن يكون واجبًا، وإن كان الثّاني لزم حفظ الرّسول لغوًا وعبثًا لأنّ كفايته وحفظه ليس إلّا لكونه رسولًا وحجّة، والفعل العبثيّ محال على الله تعالى.

الثّالث ـ أنّ حفظ القرآن لطف في الهداية ومعرفة الحقّ وتمييز الباطل، واللّطف واجب كما قرّرناه سابقًا، فيجب على الله حفظه وإلّا لزم نقض غرضه.

الرّابع ـ أنّه لو كان محرّفًا إنّما هو بعد قبض الرّسولﷺ وقبل تولّي عليّعليه السلام الخلافة،للإجماع على عدم التّحريف بعده، فحينئذٍ كان واجبًا على عليّعليه السلام إصلاحه حين بويع بالخلافة، لأنّه خليفة الله تعالى بعد النّبيّ والحافظ لدينه، والمُقوِّم لشريعته والمرجع لأُمّته، ودافع الخلل الواردة على شريعته. فحينئذٍ لايخلو إمّا أنّه لم يكن محرّفًا فيحتاج إلى الإصلاح، أو كان ولكنّهعليه السلام أصلحه بما ينبغي وكما يليق، وعلى كلا التّقديرين ثبت المدّعى وهو كون ما بين الدّفّتين جامعًا بجميع ما أنزله الله تعالى على نبيّه إعجازًا، وأمّا كونه محرّفًا وعدم إصلاح عليّعليه السلام إيّاه مع وجوبه وكونه من وظائفه فهو ينافي عصمته.

---

١ ـ الحِجْر/٩٥.

٢ ـ المائدة/٦٧.

الخامس ـ إنّ نزول القرآن لابدّ أن يكون لأجل مصلحة ملزمة لايكاد يتحقّق إلّا بنزوله؛ وهي إمّا في نفس تنزيله إلى الرّسول ﷺ، أو في تلاوته للنّاس وقراءته عليهم، أو في استماعهم أيضًا وتدبّرهم، أو فيما يترتّب على ذلك، أو في جميع ذلك. ولا تكاد توجد في التّنزيل نفسه فقط وإلّا لكان الأمر بالتّبليغ خاليًا عن المصلحة قبيحًا، وقد أمر به لقوله تعالى: ﴿يَا ءَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا اُنْزِلَ اِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَاتْلُ مَا اُوحِيَ اِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾[٢] وغيرهما من الآيات، بل وقد عدّ البلاغ من وظائفهم، بل حصرها فيه بقوله: ﴿وَمَا عَلَيْنَا اِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾[٣].

فثبت أنّ المصلحة ليست محصورة في التّنزيل، وهكذا القول في إبلاغه وتلاوته على النّاس ليس المصلحة فيه أو ليست محصورة فيه، وإلّا لما أمر النّاس بالاستماع والإنصات والتّدبّر مع أنّهم أُمِروا بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَاِذَا قُرِئَ الْقُرْاٰنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَاَنْصِتُوا﴾[٤] وقال تعالى: ﴿وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ اِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿اَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْاٰنَ اَمْ عَلىٰ قُلُوبٍ اَقْفَالُهَا﴾[٦]. فالمصلحة كلّها أو عمدتها في الاستماع والتّدبّر والتّفكّر، لما يترتّب عليها من الهداية وميز الحقّ وأتباعه. ويجب علينا ذلك كما كان يجب على المسلمين في زمن الخطاب لأصل الاشتراك في التّكليف فحينئذٍ فالقرآن إمّا باقٍ على حاله وكما له، ولم يتطرّق إليه خلل بنحو من الأنحاء، أم خرج عن تلك الحالة. فعلى الأوّل يتمّ المطلوب، وعلى الثّاني إمّا يجب علينا أيضًا التّفكّر والتّدبّر فيما أنزل الله أولا؛ فالأوّل تكليف بما لايُطاق، والثّاني خلاف ماثبت بالضّرورة.

السّادس ـ إنّ في حفظ القرآن عن الحوادث من التّغيير والتّبديل وغيرهما، جهات

---

١ ـ المائدة/٦٧.

٢ ـ الكهف/٢٧.

٣ ـ يس/١٧.

٤ ـ الأعراف/٢٠٤.

٥ ـ النّحل/٤٤.

٦ ـ محمّد/٢٤.

من الحسن كما هو واضح لمن كان له قلب أو ألقى السّمع وهو شهيد، لأنّ فيه تبيان كلّ شيء ومنبع كلّ خير، وهو يهدي إلى السّعادات في جميع الفنون، فكما يجب على الله أن يعين عباده على ذلك كلّه ويرشدهم إليها، كذلك يجب حفظ القرآن ليستفيدوا منه، وإلّا يكون مفوّتًا لتلك المصالح وهو قبيح.

السّابع ـ إنّ القرآن والرّسول ﷺ كليهما حجّتان بالغتان وإمامان حاكمان من الله تعالى على عباده، إلّا أنّ أحدهما ناطق والآخر صامت، فما دام حجّيّتهما باقيتين فشخصهما أيضًا يجب أن يكونا باقيين، لأنّهما إمامان يهديان إلى الحقّ وإلى طريق مستقيم، والنّاس يحتاجون إليهما في كلّ زمان، لما يتعرّضهم من موجبات الضّلالة. فأيّ زمانٍ خلوا منهما وقعوا في الضّلالة قطعًا، كما أنّ بني إسرائيل لمّا خلوا عن موسى عليه السلام أضلّهم السّامريّ.

وحيث كان النّبيّ ﷺ إمامًا ناطقًا وهو يخبر ويعلّم ويفيد ويدعو، فيجوز أن يقوم مقامه آخر كالأئمّة عليهم السلام واحدًا بعد واحد، والفقهاء العدول وهو في كلّ زمان موجود يؤدّي وظيفة الحجّة النّاطقة. فالفقهاء في زماننا يدعون إلى الحقّ كما أنّ النّبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام كانوا يدعون، والحجّة الغائب عليه السلام يراقبهم ويرشدهم.

وأمّا القرآن فحجّة صامتة وهو ليس يخبر ويعلّم ويفيد، بل يستفاد منه ويتفكّر فيه ويعقل به، فلايجوز أن يقوم شيء آخر مكانه، ولا يكفي وجوده بحضرة الإمام الغائب، بل يجب أن يكون شخصه باقيًا حاضرًا بين المسلمين، ومعرضًا للاستفادة ليستفيد منه كلّ من أتى إليه.

فتلخّص: أنّه يجب أن يكون النّبيّ والرّسول ﷺ باقيًا حاضرًا في أُمّته ما دامت رسالته، إمّا بنفسه أو بمن يؤدّي وظيفته. وأمّا القرآن حيث إنّ رسالته لايؤدّى بغيره فلا جَرَم يجب أن يكون شخصه باقيًا حاضرًا إلى الأبد، وهو المطلوب.

الثّامن ـ أنّه لو سقط من القرآن شيء لم تبق لنا ثقة في الرّجوع عليه، لأنّ كلّ آية منها يحتمل أن تكون محرّفة مصروفة عن ظاهرها.

وأُجيب عنه: بأنّ وقوع التّحريف في القرآن لايمنع عن التّمسّك بالظّواهر، لعدم العلم الإجماليّ باختلال الظّواهر بذلك، مع أنّه لو علم لكان من قبيل الشّبهة الغير المحصورة، مع أنّه لو كان من قبيل الشّبهة المحصورة أمكن القول بعدم قدحه، لاحتمال كون المصروف عن الظّاهر من الظّواهر الغير المتعلّقة بالأحكام الشّرعيّة العمليّة الّتي أمرنا بالرّجوع فيها إلى ظاهر الكتاب.

وفيه: إنّا إذا رجعنا إلى الأخبار الواردة في التّحريف وجمعناها ونظرنا إليها لرأينا أكثر الآيات محرّفة وجلّها، بل يمكن على هذا أن يكون أكثر من نصفها محرّفة مبدّلة، بحيث نقطع بسلب الآيات عن ظهورها سارية عن بعضٍ إلى بعضٍ ومن آيةٍ إلى آيةٍ، بل يمكن القطع باختلال ظواهر كلّها اختلالاً فاحشًا، فقد قيل إنّه سقط في سورة النّساء أكثر من ثلث القرآن، وأنّ سورة الأحزاب كانت مثل البقرة، بل رُوي أنّه لو جمع ما سقط من الآيات لكان القرآن سبعة عشر ألف آيةٍ، وهو الآن لايزيد على ستّة آلاف آيةٍ فحينئذٍ نقطع قطعًا أنّ من الحذف ماكان متعلّقًا بالأحكام، ولم يكن كلّها من أسماء الأئمّة وفضائلهم وأسماء أعدائهم، والدّاعي بإسقاط بعض آيات الأحكام أشدّ وأكثر منه بالنّسبة إلى المواعظ والقصص وغيرها، فلا يبعد دعوى العلم الإجماليّ باختلال الظّواهر بذلك.

ودعوى كون العلم الإجماليّ باختلال الظّواهر لو سلّم لكان من قبيل الشّبهة الغير المحصورة باطلة.

أوّلاً ـ بالمنع عن تسمية ذلك شبهة غير محصورة اصطلاحيّة.

وثانيًا ـ بالمنع عن إجراء حكمها عليها.

أمّا الأوّل: فإنّ الشّبهة الغير المحصورة اصطلاحًا فيما إذا كان العلم الإجماليّ في أمر جزئيّ لشخص معيّن؛ مثلًا إذا علم زيد بوقوع النّجاسة في إناءٍ واحدٍ مشتبه في ألف إناء فهو شبهة غير محصورة، وأمّا إذا علم زيد بنجاسة سبع مائة إناء مشتبهات في ألف إناء، أو علم النّاس كلّهم بذلك، وهذه لاتسمّى شبهة غير محصورة كما لايخفى، والمسألة من هذا القبيل.

أمّا الثّاني : أنّه لو سلّمنا كونها شبهة غير محصورة اصطلاحًا فلا نسلّم جريان حكمها من عدم تأثير العلم الإجماليّ عليها هنا ، لأنّه إذاكان في أمر جزئيّ لشخص معيّن فلا يهمّ الوقوع في مخالفة الواقع والخطأ ، وأمّا إذا كان من قبيل الثّاني فالخطأ يعمّ النّاس في جميع حالاتهم فيكونون مستغرقين فيه؛ مثلًا إذا كانت آية الوضوء محرّفةً فالحكم الخطائيّ يعمّ كلّ فقيه نفسه ومقلّديه في جميع وضوءاتهم من أوّل التّكليف إلى آخره ، فيكون كلّ الوضوء من كلّهم باطلًا واقعًا ، ويترتّب عليها الأُمور المشروطة بالوضوء ، فأصبحوا كلّهم باقين بلا عمل من الصّلاة والصّوم والحجّ وغيرها ، هذا إذا كانت آية واحدة محرّفة فكيف إذاكان جلّ الآيات محرّفة واقعًا وهم مشتبهون ، هل يجترئ أحد أن يقول : إنّ العلم الإجماليّ لايؤثّر في ذلك كلّه؟ وهل هذا إلّا خروج عن الدّين والتّديّن بشريعة أُخرى؟.

وكذا دعواهم كونه من قبيل الشّبهة المحصورة لكنّه يحتمل كون المصروف عن ظاهره من الظّواهر الغير المتعلّقة بالأحكام الشّرعيّة العمليّة ، وقد قال الكُماريّ في «حاشيته على الفرائد» : إنّه لاريب أنّ الأمر هنا ليس كالشّبهة المحصورة المصطلحة حتّى يكون احتمال وقوع التّحريف في الطّرف الغير الإلزاميّ غير مضرّ ، لأنّ حجّيّة الظّواهر موقوف على كون اللّفظ مضبوطًا معلومًا بتمامه حتّى ينتفي احتمال السّهو والخطأ بالأصل ، وأمّا إذا علم بكون أحد اللّفظين محرّفًا فلا يمكن الحكم بحجّيّة أحدهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون كلا الخطابين إلزاميًّا أو غير إلزاميّ أو مختلفين؛ إذ مناط الحجّيّة الّذي هو صدور اللّفظ تامًّا ليس موجودًا فيسقط كلاهما عن الحجّيّة ، فلا يقاس على الشّبهة المحصورة المصطلحة كما لايخفى ، انتهى.

على أنّ احتمال كون المصروف عن ظاهره في الأحكام أقوى من كونه في غيرها ، وليس آيات الأحكام عندهم أولى بالضّبط والحفظ من آيات الأُصول ، فكما أنّهم خالفونا في الأُصول كذلك مخالفتهم في كثير من الفروع ، فحينئذٍ يقوى احتمال كون المحرّف في الأحكام على أنّ الاحتياج في الاستناد ليس منحصرًا في الأحكام ليكون

المحرّف غيرها خارجة عن الابتداء، بل آتٍ في أيّ آية فرضت من الآيات من المواعظ والقصص وضروريّات الدّين والمذهب وشواهد المطالب والإرشاد بما يدلّه العقل، وأمثال ذلك فيكون كلّها إلزاميّات كما لا يخفى.

التّاسع ـ حيث إنّ نبوّة نبيّنا ﷺ ليست كسائر الأنبياء بل دائمة إلى الأبد غير محدودةٍ بوقتٍ وأمدٍ، ناسخة غير منسوخةٍ، جارية في كلّ عصرٍ وزمانٍ، فلا بدّ له من شاهدٍ حيٍّ باقٍ مَدى الزّمان ومعجزة خالدة في جميع الدّوران، لئلّا يخلو عن شاهد الصّدق والدّليل القاطع، فليوافق ذلك الشّاهد معارف كلّ عصرٍ ولكن مصدّقًا لكشفيّاته وليس فيما آتاه الرّسول من المعجزات ما يفي لذلك إلّا القرآن، فإنّه كلّما يستكشف شيء في العالم ثمّ ينظر في القرآن فيوجد له أصل فيه، ومجهول ينحلّ من مجاهيل الكون فيتراءى له دقيقة فيه.

كما رُوي في «الكافي» بإسناده عن عاصم بن حُمَيد قال: سُئل عليّ بن الحسين عليه السلام عن التّوحيد فقال: «إنّ الله عزَّ وجَلَّ علم أنّه يكون في آخر الزّمان أقوام متعمّقون، فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ اَحَدٌ...﴾ والآيات من سورة الحديد إلى قوله: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[1]. فمن رام وراء ذلك فقد هلك، وحيث إنّ القرآن وافٍ بذلك فيجب أن يكون باقيًا دائمًا، فيكون دليل النّبوّة وشاهد الرّسالة».

على أنّ القرآن معجز له لسان التّحدّي ينادي عليًّا ﴿قُلْ اِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[2]. فيلزم أن يبقى في كلّ زمان وينادي بذاك التّحدّي فيدفع عن حريم الرّسالة.

العاشر ـ أنّ التّحريف يوجب بجميع أنحائه سقوط القرآن عن أعلى مرتبة البلاغة والفصاحة الّتي هي مرتبة الإعجاز ويقرّبه بكلام البشر فيتمكّن حينئذٍ من إتيان المثل ولو

---

١ ـ الحديد/٦.

٢ ـ البقرة/٢٣.

بأقصر سورةٍ حَسْمًا لتحدّيه، وقد قيل: إنّ مرتبة قوله: ﴿اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾[1] أعلى من مرتبة دنت السّاعة وانشقّ القمر بأربعة وعشرين درجةً، مع أنّ التّغيير فيه ليس إلّا تبديل كلمة إلى أُخرى، فعدم إتيان المعاندين بمثله في هذه المدّة الطّويلة ألف وثلاثمائة ونيّف وستّين سنة، يكشف من أنّه باقٍ على ما كان من الكمال والعظمة والإعجاز، فلم يتطرّق عليه يد التّحريف.

الحادي عشر ـ أنّ في قراءة لفظ القرآن واستماعه حلاوة وغَضاضة ولذاذة ليست في غيرها بحيث تجلب القلوب وتسخّرها، كما اتّفق كثيرًا من النّاس من آمن بمجرّد استماعه وذوق حلاوته، ولم ير أحد يكره قراءته وينقبض عن سماعه، فلهذا قال المشركون: ﴿اِنْ هٰذَا اِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ* اِنْ هٰذَا اِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾[2] وليس ذلك لغيره.

وقال بعض: إنّ إعجاز القرآن لأجل ذلك لايكلّ أحد عن قراءته وسماعه، وهي في كلّ زمان جديد لايخلق، وإنّا إذا قرأنا القرآن ـ مع ما روي أنّه منه فأسقط ـ لم نجد تلك الحلاوة والغضاضة، بل تنقبض النّفس انقباضًا، بل لو وجد جملة أو آية من القرآن في ضمن خطبة أو خطابة أو كتابة لعرفه ذوق الإنسان وكذا عكسه، فلو قرأنا في سورة الكوثر «إنّ شانئك عمرو بن العاص هو الأبتر» أو في سورة الفاتحة «هيّاك نعبد وإيّاك نستعين» أو في سورة النّبأ «ياليتني كنت ترابيًّا» لاستكرهته النّفس وانقبضت منه، وربّما يكون قد تنفّرت عنه، فيُعلم بذلك أنّها ليست من القرآن...**[ثمّ ذكر السّورتين المختلقتين (الحَفْد والخَلْع) كما تقدّم سابقًا]**.

إنّ الطّبع والذّوق لايفرّق بين هاتين السّورتين وبين السّورة الّتي ادّعاها مُسَيلمة أنّها نزلت عليه وهي: «الفيل ماالفيل، وله خُرطوم طويل، وذنب وثيل، إنّ هذا من خلق ربّنا لقليل»، فلا جَرَم أنّ الطّبع والذّوق يحكم بأنّ القرآن هو ما بين الدّفّتين فقط فإنّ فيه هذه الغضاضة واللّذاذة، وما روي في الرّوايات ليس منه لفقدها هذه الصّفات، بل هي فرية

---

١ ـ القمر/١.

٢ ـ المدّثّر/٢٤ ـ ٢٥.

مجعولة إن لم يمكن تأويلها، أدخلها المعاندون بين أحاديثنا المرويّة عن أئمّتنا عليهم السلام.

الثّاني عشر ـ ولو كان القرآن محرَّفًا مغيَّرًا لاتّخذه أهل الكفر طعنًا عظيمًا على الإسلام، كما أنّ تحريف اليهود والنّصارى كتبهم عُدّ من المطاعن العظيمة والقبائح الشّنيعة عليهم، كما استدلّ به صاحب «كشف الغطاء». فلو طعنوا به عليه وعلى أهله لتواتُر ذلك وكان في مَسمع ومَرأىٰ، لشدّة مخالفتهم الإسلام وكثرة عدواتهم، ولتجدنّ أشدّ النّاس عداوة للّذين آمنوا اليهود والّذين أشركوا، فكما أنّ مخالفتهم في مَسمع ومَرأى كذلك كان طعنهم في مسمع ومرأى، وحيث لم يظهر طعنهم بذلك يعلم أنّه لم يك مغيّرًا ومحرّفًا، لشدّة تفحّصهم عمّا يوجب النّقص في الإسلام ويورد الانكسار عليه، وهو ظاهر لمن تفحّص من عاداتهم وعلم من سجيّاتهم، والعادة تقتضي بامتناع عدم اطّلاعهم بذلك مع كمال التّجسّس، مع أنّ الإسلام في ذاك العصر لم يكن بحيث لم يوجد بينهم من اليهود والنّصارى وغيرهم من يطّلع عليه.

الثّالث عشر ـ إنّ النّاس إذا اختصّوا بشيء يعتدّ به ويعتني إليه في نظرهم اجتهدوا في ضبطه وحفظه، وذلك معلوم بالسّيرة العقلائيّة ومشاهدة العين بل بحكم العقل، لتعلّق الغرض به مالم يخرج عن حدّ الاعتناء به، فإذا أخرج وزال الغرض لايجتهدون فيه وذلك معلوم، وأنّ القرآن كلام الله المجيد الّذي اختصّ به المتعالى عن كلام غيره، المثبت نبوّة نبيّه وصفيّه ونجيبه، فيكون كريمًا شريفًا مجيدًا عنده وعظيمًا في نظره، يعتدّ به ويعتني إليه، فيجب عليه تعالى حفظه كما حفظ سائر مايختصّ به كدينه الإسلام الّذي اصطفاه لقوله: ﴿إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾[1]، واختصّ به لقوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾[2]، وأفضل الكلمة الّتي اختارها من بين الكلمات كلمة الإخلاص وحفظه في الأفواه والألسن، وأشرف الأمكنة الّتي هي بيت الله الحرام الّذي اختصّ به ونسبه إليه وحفظه عن التّخريب والانهدام، وغيرها ممّا اختصّ به. فيجب حفظه القرآن أيضًا لكونه كلام الله

---

١ ـ البقرة/١٣٢.

٢ ـ آل‌عمران/١٩.

المجيد الّذي ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾[١].

وأمّا التّوراة والإنجيل وإن كانا من الكتب السّماويّة إلّا أنّهما ليسا ممّا اختصّ بهما، بل هما نحو سائر كلماته وخلقه ولو سلّم ليسا بهذا الاعتداد، ولو سلّم كان الاعتداد في زمان حجّيّتهما وهو قبل نسخهما، فإذا نسخا خرجا عن الاعتداد بهما، والقرآن محكم إلى الأبد لاينسخ فحفظه واجب إلى الأبد.

الرّابع عشر ـ إنّ الحكمة تدعو وجوب إنزال القرآن لئلّا يقال: لو أنزل القرآن لأجبناه واتّبعناه، ولأنّ الإسلام أفضل الأديان وخاتمهم لزم أن يكون فيه كلّما كان في غيره، وحيث كان في بعض الأديان السّابقة الإلٰهيّة أو كلّها كتاب منزل فيجب أن يكون في الإسلام أيضًا كتاب منزل، وهذه الحكمة كما تقتضي وجوب تنزيله تقتضي وجوب حفظه، وإلّا لم يكن الحجّة تامًّا أو الدّين كاملاً ولكان الغرض منتقضًا...

الفصل الثّالث: [الاستدلال بالإجماع]

فنقول: قد وقع في كثير من كبائر الأصحاب دعوى الإجماع على عدم تطرّق التّحريف في القرآن سيّما بالنّسبة إلى الزّيادة، بل قد يظهر من بعض كونه من ضروريّات المذهب، فقال الشّيخ ﷺ في محكي كلامه: أمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لايليق به... **[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول الطّبرسيّ والصّدوق والكاشانيّ وشرف الدّين ورحمة الله الهنديّ كما تقدّم عنهم، فقال:]**

وظاهر أوثق الوسائل عدم الخلاف بين الأُصوليّين، حيث نسب القول بالتّحريف إلى الحشويّة والأخباريّين، وقال: خلافًا للأُصوليّين فذهبوا إلى نفي وقوع التّحريف، ويظهر من كلام السّيّد عدم الخلاف. وقال: ومن خالف ذلك من الإماميّة والحَشَويّة لايعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مُضافٌ إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخبارًا ضعيفةً ظنّوا صحّتها، لايرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع صحّته.

---

١ ـ فصّلت/٤٢.

والظّاهر من عبارته هذه أنّ المخالفين من علم وجه خلافه ودليل قوله وضعف حجّته فهو لاينافي الإجماع، فالمخالفون القائلون بالتّحريف كذلك، لأنّ مرجعهم إلى الأدلّة الّتي أقاموها من الأخبار لابغيرها، فإذا ثبت ضعفها وعدم حجّيّتها بما سنذكره إن شاء الله، تحقّق الإجماع الّذي ادّعيناه، فافهم.

ويؤيّد الإجماع المدّعى بل ضروريّة المذهب عدم استدلال القدماء على عدم حجّيّة الكتاب بوقوع التّحريف أو باحتماله، مع أنّه أولى بالاستدلال من اختلاف القراءتين كما لايخفى، ولما ذكره الشّيخ الأنصاريّ ﷺ في تنبيهات حجّيّة الظّواهر نقلًا عن بعضهم، فكثر وشاع بعده ذكر عنوان التّحريف بين المحشّين على «الفرائد» أو «الكفاية» عند مسألة حجّيّة الظّواهر وأكثرهم اختاروا ما اخترناه. ومن المعلوم أنّه لو كان الخلاف المذكور جاريًا بينهم فيما سلف لزم شياعه بينهم كشياعه في زماننا هذا، فعلم أنّه كان مجمعًا عليه بين علمائنا المتقدّمين، لم يختلف فيه أحد سوى الأخباريّين وبعض المحدّثين بذكر الأخبار الموهمة للتّحريف أو الدّالّة عليه في كتبهم، فلا جَرَم أنّ الإجماع المدّعى أقرب إلى الصّواب و إن لم يكن مقطوعًا، و هو ظاهر للمتدبّر الفطن و الله أعلم بحقيقته.

الفصل الرّابع: [الاستدلال بالآيات]

الآية الأُولى ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١] بناءً على أنّ المراد من الذّكر هو القرآن لكثرة استعماله فيه، مثل قوله: ﴿فَسْئَلُوا اَهْلَ الذِّكْرِ اِنْ كُنْتُمْ لَاتَعْلَمُونَ﴾[٢] أي أهل القرآن، ومثل قوله: ﴿وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾[٣] أي القرآن، وقوله: ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[٤]، وقوله: ﴿اِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾[٥]

---

١ ـ الحِجْر/٩.
٢ ـ النّحل/٤٣.
٣ ـ النّحل/٤٤.
٤ ـ الحِجْر/٦.

ونظائرها كثير في استعمال لفظ الذّكر في القرآن، وأنّ المراد من الحفظ ما يعمّ التّغيير والتّبديل.

وقد أورد عليه بوجوهٍ:

الأوّل ـ إنّ المراد الحفظ من تطرّق شبه المعاندين، حيث لا يوجد فيه بحمد الله مدخل إلى القدح فيه.

والجواب: ما أنزله الله تعالى على رسوله هو ألفاظ القرآن بآياته وكلماته وحروفه وهو حاوٍ لمعاني بليغة عظيمة، فشبه المعاندين إمّا راجعة إلى ألفاظه، لأنّه بألفاظه تحدّى النّاس وأعجزهم عن الإتيان بمثله، فالحفظ حينئذٍ يعمّ التّغيير والتّبديل فواضح، بل العُمدة في معارضتهم ومبارزتهم هو ذلك، وحفظ ما نزّل ظاهر في حفظ ألفاظه، أو راجعة إلى معانيه ومحتواه فحفظها أيضًا يستلزم حفظ الألفاظ، فلا وجه حينئذٍ أن يقال: حفظ معاني القرآن ومداليله عن تطرّق شبه المعاندين يغاير حفظ ألفاظه وكلماته عن تحريف الجاهلين وإسقاط الجامعين أو المعاندين على أنّ ظاهر لفظ «الذّكر» ولفظ «نزّلنا» كالصّريح في ألفاظه.

الثّاني ـ ممّا أورد عليه أنّ الضّمير في قوله: (له) راجع إلى النّبيّ ﷺ لا للقرآن، وذلك لأنّ لفظ الذّكر قد يطلق على رسول الله ﷺ وقد يطلق على القرآن، فهو مشترك لا قرينة على أحدهما فيكون من المتشابهات فلا يمكن الاستدلال به، لاحتمال كون المراد هو الرّسول ﷺ، فيكون سبيل قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[6]، وليس ذكر الإنزال قرينة على كون المراد منه القرآن لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا* رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهِ﴾[7].

والجواب عنه بوجهين:

أحدهما ـ أنّ الذّكر ليس مشتركًا لا لفظًا ولا معنى بل هو من الحقيقة والمجاز،

---

٥ ـ فُصّلت/٤١.

٦ ـ المائدة/٦٧.

٧ ـ الطّلاق/١٠ـ١١.

ولاريب أنّ استعماله في القرآن والنّبيّ ﷺ مجاز، لأنّه في الأوّل بمعنى المذكور.

الثّاني ـ بمعنى الذّاكر أو المذكّر ولابدّ له من قرينةٍ على تعيين المراد، والقرينة على كون المراد منه القرآن من وجوه:

الأُولى ـ كثرة استعماله في المذكور بل يمكن أن يدّعى نقله إليه، بحيث يفهم هذا المعنى منه بغير قرينة فيكون منقولاً.

الثّانية ـ إسناد التّنزيل إليه وهو يدلّ على كونه مُنْزَلًا من الله تعالى، والمُنْزَل من الله هو القرآن، وكون ذكر الإنزال قرينة لوجهين:

أوّلًا ـ إنّ النّقص بقوله تعالى: ﴿قَدْ اَنْزَلَ اللهُ اِلَيْكُمْ ذِكْرًا* رَسُولًا﴾ فيأتي جوابه.

ثانيًا ـ القرينة في الآية لفظ التّنزيل على وزن «التّفعيل» وهو يدلّ على النّزول متدرّجًا ومنفصلًا، ويدلّ على أنّ المراد منه القرآن لأنّه نزّل نجومًا ومتدرّجًا، وأمّا الإنزال على وزن «الإفعال» يدلّ على النّزول دفعةً واحدةً، كما دلّ بذلك إسناد الإنزال إلى التّوراة والإنجيل لنزولهما دفعةً واحدةً، وإسناد التّنزيل إلى الكتاب وهو القرآن لنزوله تدرّجًا في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَاَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْاِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [١].

وأمّا إسناد الإنزال إلى الكتاب أيضًا مثل قوله تعالى: ﴿اِنَّا اَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [٢]، ومثل: ﴿اِنَّا اَنْزَلْنَاهُ فِى لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [٣]، ومثل: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِى اُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْاٰنُ﴾ [٤] إنّما هو نزوله إلى البيت المعمور دفعةً واحدةً، ثمّ نزّل متدرّجًا في نيّف وعشرين سنةً كما نطقت بذلك الأخبار.

الثّالثة ـ كثرة التّأكيد في الآية وقلّته في آية: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [٥]، فإنّ في

---

١ ـ آل‌عمران/٣.

٢ ـ القدر/١.

٣ ـ الدّخان/٣.

٤ ـ البقرة/١٨٥.

٥ ـ المائدة/٦٧.

الآية تأكيدات منها تصديرها بلفظ إنّ وتكريرها في الجملتين.

ومنها: تكرير الضّمير في «إنّا ونحن ونزّلنا وإنّا ولحافظون».

ومنها: الجملة الاسميّة في كلتا الجملتين.

ومنها: إلحاق اللّام التّأكيد في الخبر بخلاف آية العصمة، فكثرة التّأكيد هنا وقلّته في تلك يدلّ على أنّ المحفوظ في كلّ آية غير المحفوظ في الأُخرى.

الرّابعة ـ مع أنّهما في الأصل مشتركان، والآيات السّابقة تدلّ على أنّ المراد من الذّكر هو القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا ءَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ اِنَّكَ لَمَجْنُونٌ* لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلٰئِكَةِ اِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ* مَا نُنَزِّلُ الْمَلٰئِكَةَ اِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا اِذًا مُنْظَرِينَ* اِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَاِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

الثّاني من الجوابين ـ قوله: إنّ الذّكر أُطلق على رسول الله، ومن المحتمل أن يكون هو المراد، ففيه:

أوّلاً ـ إطلاق الذّكر في القرآن على رسول الله لو كان في غاية الشّذوذ والنّدرة، وإطلاقه على المذكور والقرآن في غاية الكثرة والشّهرة، وأين هذا من ذاك.

ثانيًا ـ إنّ الذّكر في الآية المستشهد بها ليس المراد منه هو الرّسول كما توهّم بتقريب كون الرّسول بدلًا عن الذّكر بدل المفرد من المفرد، بل هو مفعول لفعل مقدّر وهو أرسلنا، وتقديره (إنّا أنزلنا إليكم ذكرًا أرسلنا إليكم رسولًا) فيكون بدل الجملة من الجملة، وذلك بدليل قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ اٰيَاتِ اللهِ﴾[2]، فالضّمير المستتر في قوله: «يتلوا» للرّسول ﷺ، وفي قوله: «آيات الله» للذّكر، مع أنّ الانزال لا يناسب الرّسول ﷺ إلّا بنحوٍ من التّأويل.

الثّالث ـ ممّا أورد عليه أنّ الحفظ لو سلّم شموله للحفظ من التّغيير فإنّما هو القرآن في الجملة لا لكلّ فردٍ فإنّ ذلك واقع، بل ربّما مزّق أو فرّق كما صنع الوليد وغيره.

وهو: أنّ الآية ظاهرة فيما يعمّ اللّفظ من التّغيير قولهم: إنّما هو للقرآن في الجملة

---

١ ـ الحِجْر/٦ـ٩.

٢ ـ الطّلاق/١١.

لا لكلّ فردٍ، كلام لم يصدر عن رويّة، فإنّ المراد من حيث هو أعني ماأرسل به محمّدﷺ لامارسم فيه من النّسخ، فإنّ جميعها يؤول إلى التّلف وهو في الصّدور والمُصْحَف محفوظ، حتّى ـ نعوذ بالله ـ لو تلف كلّ نسخةٍ على وجه الأرض وبقائه على ماأُنزل من أن يعرض له ماغيّروه في النّاس لكان أيضًا محفوظًا، ولم يكن ذلك التّلف كلّه قادحًا في حفظه، وإنّما يقدح فيه أن يبدّل في النّاس حتّى يكون الّذي يدّعي المسلمون أنّه هو المُنزَل محرَّفًا مغيّرًا كما يدّعيه أهل النّقض والتّغيير، انتهى.

وينبغي التّوضيح له بأنّ القرآن كثيرًا يطلق على المصاحف المكتوبة المجلّدة وهو مابين الدّفّتين، بل المستعمل جدًّا في عُرفنا في زماننا هذا هو هذا المعنى أي الخطوط المرتسمة، ويطلق أيضًا على الصّورة الحاصلة في صدور النّاس وخزانة حفظهم، ويطلق على الأصوات والكلمات الّتي تُسمع من القارئ، ويطلق أيضًا على النّقوش الحاصلة في الصّفحات والألواح والنّوار الضّبطيّ، وكلّ هذا قرآن بالعناية والمجاز وليست بقرآنٍ حقيقةً.

بل القرآن الّذي هو مورد بحثنا هل نالته أيدي التّحريف؟ هو ما أنزله الله على نبيّه؟ وما اختُلف فيه هل هو قديم أم حادث؟ والمعاني المذكورة كلّها حادث وليس شيء منها ممّا أنزله الله، بل هي رسم وخطّ ونقش وحالة وتموّج هواء مخلوق لمخلوق. نعم، كلّها حاكٍ عن شيء من مقولة الكلام مستند إلى الله تعالى، لايدرك بالحسّ ويدرك بالعقل، يعرفه النّاس ويجدونه ويحكمون بالصّحّة والفساد والخطاء والصّواب، أي هذا الحاكي في حكايته ذاك صحيح أم فاسد، مصيب أم مخطئ.

وأمّا قولهم: اعتقادنا أنّ القرآن الّذي أنزله الله على محمّدﷺ هو مابين الدّفّتين، يعني مايحكيه مابين الدّفّتين، ومايحكيه مافي أيدينا يساوي ماأنزله الله تعالى لايزيد ولاينقص، فعلى هذا من اعتقد أنّ مافي المجتمع الإسلاميّ من القرآن المضبوط في المصاحف أو الصّدور أو غيرهما، يحكي بسُوَره وآيه وكلماته وحروفه وحركاته وسكونه مايساوي ماأنزله الله تعالى على نبيّه لايزيد ولاينقص، فهو منكر للتّحريف معتقد بأنّ ماأنزله لم يتحرّف، ولم يتغيّر ولم يعرض عليه مايزيده وينقصه، وإن تفرّقت

وتمزّقت وعدمت المصاحف كلّها. ومن اعتقد مايحكيه مافي المجتمع الإسلاميّ من القرآن لايفي ماأنزله الله على نبيّه بأيّ نحو كانت، فهو قائل بالتّحريف ولو ضبط وأنسخ المصاحف بأشدّ اهتمام، فتمزيق الوليد وغيره القرآن وإساءتهم لايؤثّر بالتّحريف وعدمه، لأنّ مافعلوه به إنّما وقع على الحاكي وهو غير القرآن، ولايؤثّر في المحكيّ شيئًا.

الرّابع ـ ممّا أورد عليه أنّ الحفظ عند محمّد وآله لِمَ لايكفي عن تحقّق مفهوم الآية؟ ومعه لامانع لتغيّره عند غيرهم، كما لامانع من حفظه عند بعضهم تغييره عند آخرين.

وفيه: إن أُريد من الحفظ والتّغيير، النُّسَخ والمصاحف مع بقاء ماأنزله الله محفوظًا فلامانع، وليس ذلك من التّحريف من شيء. وإن أُريد من الحفظ والتّغيير، حفظ ماأنزله الله وتغييره فلايجوز.

وتوضيحه: أنّه ربّما يكون فرض المسألة بأنّ النّاس تغيّرت ومُصْحَف النّبيّ ﷺ أو الإمام بحاله، والمجتمع الإسلاميّ يعرفون القرآن على نحو ما عند الإمام وإنّ ما عندهم من المصاحف ناقص، ويستطيعون أن يصلوا إلى النّسخة الصّحيحة الكاملة لكونها مضبوطة عند بعض أو في الصّدور أو غيرها وعامّة المسلمين على ذلك، فهذا ليس بتحريف الكتاب من شيء وإنّما هو تحريف ما يحكى عن الكتاب، والكتاب عندهم باقٍ لفرض علمهم وإمكان نيلهم إليه، كما إذا فرضنا أنّ المصاحف المطبوعة في إيران كلّها ناقصة أو مغيّرة والمسلمون يعلمون ذلك، وقادرون على أن يصلوا إلى النُّسَخ الصّحيحة، لوجودها عند بعض أو في الصّدور أو في الممالك الإسلاميّة الأُخرى، فما أنزله الله مصون محفوظ والنُّسَخ الحاكية ناقصة مُغَيَّرة مغلوطة، وذلك واضح.

وربّما يكون الفرض بأنّ ما يعرفه المجتمع الإسلاميّ قرآنًا يغاير ما يعرفه الإمام قرآنًا، يزيد عليه أو ينقص أو يختلف بحدود سُوَره أو آيه أو غير ذلك وهو التّحريف ولايجوز. وإن كان عندهم من المصاحف والنُّسَخ يساوي ويوافق نسخة الإمام توافقًا كاملًا حَذْو النّعل بالنّعل، لأنّهم يرون أنّ مازاد عمّا يعرفونه قرآنًا ليس بقرآنٍ، وهو نظير ماكتب في مصاحفنا أنّ السّورة الفلانيّة مكّيّة أو مدنيّة وعدد آيها كذا وركوعها كذا نزلت بعد سورة كذا، والمجتمع الإسلاميّ يرى كلّ ذلك ليس بقرآن.

فإن فرض من كفاية ماعند الإمام في تحقّق مفهوم الحفظ هو الأوّل فلامانع، وليس من مسألة التّحريف بشيء كما قلنا. وإن كان هو الثّاني فلايجوز، لأنّ إنزال القرآن لأجل السّامعين واستفادتهم وإتمام الحجّة عليهم، وإنّ حفظه لذلك إنّما يتحقّق إذا كان عندهم لاعند محمّد وآله عليهم السلام، فلايكفي حفظه عندهم عن تحقّق مفهوم الآية، لعدم تمامية الحجّة عليهم لحرمانهم عنه كما مرّ ذلك في الأدلّة العقليّة، وإلّا لأغنى عدم تغيّره عند الله تعالى وإن تغيّر عندهم أيضًا.

الخامس ـ أنّ الظّاهر من الآية أنّه تعالى يحفظ القرآن في الموضع الّذي أنزله فيه، كما كان محفوظًا في المحلّ الأعلى قبل نزوله، والقرآن إنّما نزل به جبرئيل على قلب سيّد المرسلين ليكون من المنذرين، فمحلّه الّذي أنزله الله تعالى فيه ووعد حفظه هو قلبه الشّريف لاالصُّحُف والدّفاتر ولا غير صدره من الضّمائر.

والجواب: إنّه ليس نزول القرآن بمعنى نقله من مكان إلى آخر من صندوق إلى صندوق كالجواهر، بل هو لهداية النّاس وتعليمهم وتزكيتهم، وذلك لايكون إلّا بكونه بينهم ومَعْرض نيلهم واستفادتهم وقراءتهم وتدبّرهم وتفكّرهم فيه، فكونه مُنْزَلًا على قلبه صلى الله عليه وآله لكونه واسطة بين الله وبينهم وعدم صلاحيّة الغير لذلك، فحفظه عند قلبه صلى الله عليه وآله لايوجب حصول الغرض من اهتداء النّاس وتزكيتهم.

السّادس ـ الآية مكّيّة واللّفظ بصيغة الماضي، وقد نزّل بعدها سُوَر وآيات كثيرة فلا يدلّ على حفظها لو سلّمنا الدّلالة.

والجواب: **أوّلًا** ـ لا وجه لحفظ بعض وترك بعض آخر فإذا ثبت حفظه في بعض ثبت في الآخر بالتّبع لاشتراكهما في القرآنيّة.

وثانيًا ـ لو سلّم دلالة الآية على البعض فبعدم القول بالفصل يتمّ المطلوب.

وثالثًا ـ إنّ عدم نزول بعض منه لايدلّ على أنّ الحفظ مختصّ لما نزل، لأنّ جميعه نزل في ليلة القدر على البيت المعمور وهو محفوظ فيه، فكما أنّ الآية فيه لايدلّ على بعض دون بعض لعدم مايدلّ على ذلك، فكذلك في تنزيله تدريجًا، لأنّ مانزل تدريجًا عين ما نزل دفعةً على البيت المعمور.

الآية الثّانية ـ قوله تعالى: ﴿وَ اِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لاَيَاْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [١] وتقريب الاستدلال، إنّ في معنى الباطل أقوال:

منها ـ ما نقله في «مجمع البيان» هو أنّ الباطل: الشّيطان، ومعناه أن لايقدر الشّيطان أن ينقص منه أو يزيد فيه باطلًا، ولا ريب أنّه على هذا القول يدلّ على عدم التّحريف أيضًا، لأنّ تحريف النّاس مثل تحريف الشّيطان، لأنّه السّبب حقيقة لدعوته وتحضيضه على ذلك.

وكان النّاس آلة في يد الشّيطان والشّيطان فاعله، أو أنّهم شياطين من جهة اتّصافهم بما هو من أفعال الشّياطين وأنّهم جندها وتوابعها، أو أنّ الشّيطان إذا لم يقدر بتحريفه وتغييره فغيره أولى بعدم القدرة.

ومنها ـ ما نقله فيه أيضًا: إنّه لايأتيه الباطل من جهة من الجهات فلا تناقض في ألفاظه ولاكذب في أخباره، ولا يعارض بمثله ولا يزاد فيه ولا يغيّر عمّا هو عليه، بل هو محفوظ حجّة على المكلّفين إلى يوم القيامة، وهو صريح في أنّ التّحريف إتيان باطل من خلفه، وهو منفيّ.

وقد اعترض عليه بوجوه:

الأوّل ـ إنّ ظاهرها أن لايجوز أن يحصل فيه ما يستلزم بطلانه من تناقض في أحكامه أو كذب في أخباره وقصصه، وفي تفسير عليّ بن إبراهيم عن الباقر عليه السلام: لايأتيه الباطل من قبل التّوراة ولا من قبل الإنجيل والزّبور، ولا من خلفه، أي لايأتيه الباطل من بعده كتاب يبطله، وفي «مجمع البيان» عن الصّادقين عليهما السلام: إنّه ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل، ومع ورود التّفسير عنهم عليهم السلام كيف يمكن التّعميم في الباطل، بل ولم يحتمله أحد من المفسّرين بالآراء وغيرهم.

وفيه: إنّا لو لم نعمّم في معاني القرآن وموارد نزول آياته، لكان أكثر موضوعاتنا باقيةً بلا تكليفٍ، بداهة أنّ القرآن بمنطوقه وصراحته لايدلّ على جميع الأحكام بل أقلّ

---

١ ـ فصّلت/٤١ـ٤٢.

قليلًا منها.

فلا بدّ من دلالته عليها من التّعميم والتّأويل، مع أنّه وردت أخبار كثيرة بل متواترة في عرض الأخبار على الكتاب وأخذ ما وافقه، وهو يدلّ على أنّ جميع الأحكام موجودة في الكتاب، وقوله تعالى: ﴿لَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾[3] ومع ورود روايات كثيرة في «أنّ القرآن نزل بـإيّاك أعني واسمعي يا جارة»، واستدلالهم عليهم السلام بالآيات في مواضع متعدّدة مختلفة وغيرها.

فحينئذٍ يكون ماصدر عنهم في بيان معاني آيات القرآن بيان بعض مايدلّ عليه لفظها، وأنّه من مصاديقها لاانحصار المعنى المراد فيه، فكلّ مايطلق عليه الباطل يندرج في قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. نعم، ولك أن تمنع إطلاق الباطل على التّحريف والتّغيير كماترى.

الثّاني ـ إنّه منقوض بمنسوخ التّلاوة والحكم أو التّلاوة فقط، بناءً على مذهب الجمهورين من وقوع القسمين في الآية.

وفيه: أنّه لو سلّم وجود المنسوخ بكلا قسمَيْهِ لكنّه لايوجب النّقض، لأنّه ليس بمعلوم كونه من القرآن المُنْزَل للإعجاز، بل من الوحي الّذي يسمّى بـ«الحديث القُدسيّ» كما قيل في تأويل الأخبار الواردة في التّحريف.

الثّالث ـ إنّه إن أريد بالقرآن الّذي لايأتيه الباطل من بين يديه جميع أفراده الموجودة بين النّاس فهو خلاف الواقع، للإجماع على أنّ ابن عفّان أحرق مصاحف كثيرة حتّى قيل: إنّه أحرق أربعين ألفَ مُصْحَفٍ. وإن أُريد في الجملة فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفائه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليهم السلام، هذا مع أنّ في صدق الباطل على ورود التّحريف عليه تأمّل.

---

١ ـ الأنعام/٥٩.

٢ ـ النّحل/٨٩.

٣ ـ يس/١٢.

وفيه : إنّا قد أسبقنا أنّه ليس المراد بالقرآن النُّسَخ والدّفاتر لأنّها كلّها يؤول إلى التّلف، بل القرآن هو ماأُنزل على محمّد ﷺ وهو باقٍ على كلّ حالٍ، وإن تلف جميع أفراده إذا عرفه المجتمع الإسلاميّ، وتناله أيديهم كما أسلفناه.

وأمّا قولهم: فيكفي في انتفاء الباطل انتفائه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليهم السلام ، ففيه:

أوّلاً ـ منع كون كتاب خاصٍّ لهم مغاير لما في أيدي النّاس كما سبق.

ثانيًا ـ لو كفى ماعندهم لكفى كونه عند الله في المحلّ الأعلى، لو فرض سراية البطلان على ماعندهم أيضًا كما قلنا نظيره في الآية السّابقة، وفي التّأمّل في صدق الباطل على ورود التّحريف عليه تأمّل، لأنّه أيضًا من جهات البطلان كما لا يخفى.

الآية الثّالثة ـ قوله تعالى: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِى اَنْزَلَ عَلىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا* قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ اَنَّ لَهُمْ اَجْرًا حَسَنًا﴾[1] وتقريب الاستدلال: أنّ المراد من العوج المنفي في الكتاب على ما نقل الطّبرسيّ عن الزّجّاج: أن يخرج الكلام من الصّحّة إلى الفساد، ومن الحقّ إلى الباطل، وممّا فيه فائدة إلى ما لافائدة فيه. والمراد من القيّم كونه قيّمًا لأُمور الدّين يلزم الرّجوع إليه فيها، فيكون المعنى حينئذٍ «الحمد لله الّذي أنزل على عبده الكتاب قيّمًا لأُمور الدّين الّتي يرجع إليه فيها، ولم يجعله خارجًا عن الصّحّة إلى الفساد وعن الحقّ إلى الباطل»، فيكون ورود التّحريف وهو الفساد والبطلان منفيًّا بالآية.

فإن قيل : لعلّ المراد أنّه حين نزوله لاعوج فيه، أي صحيح لافساد فيه وحقّ لاباطل فيه، فلاينافي وروده عليه.

قلنا : صرّح في الآية بأنّ إنزاله لينذر بأسًا شديدًا ويبشّر المؤمنين، والإنذار والتّبشير مادام الدّين أي إلى الأبد، وهو يستلزم كون القرآن غير عوج إلى الأبد، وهو يستلزم صونه عن وروده أيضًا، فيتمّ المطلوب.

---

١ ـ الكهف /١ـ٢.

الفصل الخامس : [الاستدلال بالأخبار]

وهي على أنواعٍ :

الأوّل ـ الأخبار المتواترة في الثَّقَلَين عن النّبيّ ﷺ رواها كثير من الصّحابة أنّه ﷺ قال : «كأنّي قد دعيتُ فأجبتُ ، وإنّي تَاركٌ فيكم الثَّقَلين أحدهما أكبر من الآخر : كتاب الله تبارك وتعالى حبل ممدود من السّماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما ـ وقال ﷺ ـ وهما خليفتي من بعدي ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض» . وهذه الرّواية متواترة قطعًا بطُرُق الخاصّة والعامّة ، وذُكر أكثرها في كتاب «ينابيع المودّة».

ووجه الاستدلال بها : أنّه ﷺ أمر النّاس وألزمهم بالتّمسّك بالكتاب العزيز والأخذ به وعترته المعصومين ، وهو يدلّ على أنّ كتاب الله المجيد كان مؤلّفًا مجموعًا منتشرًا بين النّاس كما قدّمناه ، وأنّه باقٍ مستمرٌّ إلى الأبد ، ضرورة توصية النّاس جميعًا ممّن خوطب به وممّن تأخّر عن زمانه ، لاشتراكهم في التّكليف . فلو لم يكن القرآن مؤلّفًا أو كان ولكنّه غير باقٍ ، لم يجز التّوصية بأخذه على هذا المقدار ، وهذا ظاهر لايقبل الإنكار.

واعترض عليه بوجهين :

أوّلاً ـ إنّ حفظهم القرآن كان لهم ممكنًا بل واجبًا للعمل به وامتثال أوامره واجتناب نواهيه ، فالأمر بالتّمسّك به المتوقّف على حفظه المقدور لهم جائز.

ثانيًا ـ إنّ حال الكتاب لاتزيد على حال قرينة المشارك معه في وجوب التّمسّك بهما ، وقد عرض له من الخوف والقتل والصّدّ عن سبيله مامنع جميع النّاس عن الانتفاع ، ومجرّد وجوده لو كان كافيًا لكفى مجرّد وجود الآخر عنده ، والانتفاع ببعض أقواله الموجودة بين الأنام كالانتفاع بالموجود من آيات الأحكام.

والجواب عن الأوّل ـ إنّ ماقلتموه من إمكان حفظه فهو بالنّسبة إلى من كان في عهده وعصره مقبول ، ولكن لايجديكم ذلك . وأمّا بالنّسبة إلى من تأخّر عنه من المسلمين فممنوع لعدم قدرتهم على حفظه ، مع أنّهم مكلّفون بذلك لاشتراكهم في

التّكاليف والأحكام، مع أنّ جميع من عاصره من المسلمين لم يكن مستطيعًا من أخذ القرآن وحفظه، لبعدهم وتعذّر، وصلتهم عليه وانتفاء الوسائط بينهم، بل المتمكّنون منهم المدنيّون والمكّيّون ومن في حواليهما.

وعن الثّاني ـ قال السّيّد شارح «الوافية» في محكيّ كلامه: أنّ التّمسّك بهم عبارة عن موالاتهم وسلوك طريقتهم واقتفاء أثرهم، وذلك ممكن مع الغيبة أيضًا للعلم بهم وبطريقتهم، وهذا بخلاف التّمسّك بالكتاب، فإنّه يتحقّق بالأخذ به ولا يمكن إلّا بالاطّلاع عليه، فقد بان الفرق واتّضح الأمر.

وماقيل: من أنّ العلم بجميع طريقة الإمام في الغيبة كي يسلك الأنام لم يدعه أحد من الأعلام، وكفاية البعض لصدق التّمسّك بعد سلوكها فيه وعدم الكفاية في الآخر شطط من الكلام.

فمدفوع بأنّ جميع مذاهبهم ومسالكهم وطرائقهم الّتي يجب اقتفاء أثرهم فيها معلوم للأعلام، كيف ولم يذهب أحد في هذا الزّمان إلى انسداد باب العلم والعلميّ، لأنّ جميع الأحكام معلومة ـ إمّا بالأدلّة القطعيّة كالتّواتر وغيره أو بالأدلّة الّتي علمت حجّيّتها بالدّليل القطعيّ، فيعلم جميعها المستنبط المجتهد باجتهاده وفقاهته وليس ذلك مضرًّا، لجواز الاجتهاد والاستنباط في حضورهم عليهم السلام، حيث كانوا يعلّمون النّاس طريق الاجتهاد وسبيل الاستنباط ببيان قواعد كلّيّة من تعارض الخبرين، وعدم نقض اليقين بالشّكّ، وأصالتي الطّهارة والإباحة، وليست طريقة مبهمة من طريقتهم حتّى يضرّ في ذلك، ومخالفة اجتهاد بعضهم في بعض المسائل لايقدح لجوازه في حضورهم عليهم السلام أيضًا.

نعم، لو أجمعوا على أمرٍ مخالف لحكم الله تعالى وطريقتهم في مسألة أو مسائل ربّما قيل بقدحه لعدم العلم بطريقتهم فيها، لكنّه يجب حينئذٍ على الحجّة الغائب عليه السلام أن يبيّنها ولو بإلقاء الخلاف، لئلّا يقعوا كلّهم في الخطاء كما هو مشيهم في حجّيّة الإجماع، فعلى هذا متابعة أقوالهم وأفعالهم ممكنة لبيانهم جميع مايجب أن يبيّنوه وتمام مايحتاج النّاس إليه بالصّراحة أو الإشارة، وهو ظاهر لكلّ من تعمّق في كلامهم ورواياتهم المرويّة

عنهم عليهم السلام من غير خفيةٍ وسترةٍ، بل في غاية الظّهور والبداهة والحمد لله على كلّ حالٍ.

الثّاني ـ الأخبار الواردة في عرض الأخبار على الكتاب والسّنّة عند تعارضها وأخذ الموافق منها وطرح المخالف، وهي كثيرة جدًّا مستفيضة بل متواترة، وقد عنون في «الوسائل» بابًا في ذلك وأدرج كثيرًا منها. من أراد أن يطّلع عليها فليراجع إليه وسائر مظانّه.

ووجه الاستدلال: إنّه إن كان المراد من العَرْض هو العرض على المُحَرَّف المُغَيَّر فلاوجه له، وإن كان على المُنْزَل المحفوظ من غير تحريفٍ وتغييرٍ فهو ممّا لايستطاع، فلابدّ من القول بعدم التّغيير، ليكون العرض على المُنْزَل المحفوظ ممكنًا مقدورًا، فهو المطلوب.

وقد اعترض عليه بأنّ ماورد عنه صلى الله عليه وآله في ذلك فلاينافي التّغيير بعده، وماجاء عنهم عليهم السلام فهو قرينة على أنّ السّاقط لايضرّ بالموجود، وتمامه من المنزل للإعجاز، فلامانع من العرض عليه، مضافًا إلى اختصاص ذلك بالأحكام، فلايعارض ماورد في النّقص فيما يتعلّق بالفضائل.

والجواب: إنّ قوله: ماورد عنه صلى الله عليه وآله في ذلك فلاينافي التّغيير بعده، قلنا: ممنوع، لأنّه كأخبار الثّقلين لايختصّ بالمخاطبين، بل يعمّ من تأخّر عنهم من المكلّفين لقاعدة الاشتراك في التّكليف فالمحذور بحاله، بل قد يقال: إنّ كون من تأخّر مرادًا في الخطاب بالعرض أولى ممّن عاصره صلى الله عليه وآله، لأنّ تمييز الحقّ عن الباطل بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله مشكل وصعب لبعد عصرهم عنه صلى الله عليه وآله، بخلاف من عاصره لإمكان رجوعهم إليه صلى الله عليه وآله. وكذا قوله: وماجاء عنهم عليهم السلام قرينة على أنّ السّاقط لم يضرّ بالموجود، فإنّه ممنوع أيضًا، لأنّ ذلك بعد فرض كون السّقوط ثابتًا مسلّمًا مفروغًا عنه وهو محلّ النّزاع. فلو فرغنا عن ذلك وقلنا بالتّحريف كانت تلك الأخبار دليلًا على أنّ السّاقط غير مضرّ صونًا لكلامهم عن اللّغويّة، وأمّا حين النّزاع فيدلّ على ماادّعيناه كما لايخفى.

على أنّ السّاقط بعد ملاحظة ماورد فيه على كثرتها ـ وأنّه سقط من القرآن أكثر من

نصفه أو ثلثيه ـ يضرّ بالباقي قطعًا، لاحتمال أن يكون كلّ آية محرّفًا مغيّرًا مصروفًا عن ظاهرها كما مرّت في الأدلّة العقليّة وحينئذٍ انسدّ باب التّمسّك بالكتاب والعرض عليه.

ومن هذا يعلم فساد قوله أخيرًا: مضافًا على اختصاص ذلك بآيات الأحكام، فلايعارض ماورد في النّقص فيما يتعلّق بالفضائل، على أنّ العرض على الكتاب ليس منحصرًا بالأحكام لشمول الأخبار لغيرها من المعتقدات المذهبيّة وغيرها، مع كون آيات الأحكام مصونًا ليس أَولى من صيانة آيات الفضائل.

الثّالث ـ الأخبار الواردة في فضيلة تلاوة القرآن وختمه والتّمسّك به، والأخذ بأوامره واجتناب نواهيه عن النّبيّ ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام وسائر الأئمّة عليهم السلام ، وهي أيضًا كثيرة بل متواترة في أصل الفضيلة.

ووجه الاستدلال: إنّهم عليهم السلام أمرونا بأخذ الكتاب والتّمسّك به، وحثّونا بقراءته ودرك فضيلته وثوابه، وهو يدلّ على أنّه كتاب مضبوط مجموع محفوظ مصون عن التّغيير والتّبديل إلى يوم القيامة، وإلّا لكان ذلك تكليفًا بما لايقدر النّاس، وترغيبًا على ما لاتناله أيديهم، وبطلانه أوضح من أن يخفى.

وأمّا ماقيل: من أنّ الثّواب المذكور للموجود كما هو الظّاهر من الرّوايات، ويكون للمشتمل على المحذوف أزيد منه، لم يذكروه لعدم القدرة على تحصيله، أو هو للثّاني، وإنّما يجزي القارئ النّاقص به تفضّلًا من الله لعدم كونهم سببًا للنّقص، والتّسامح في النّقيصة وصدق قراءة ماعلّق عليه في الخبر عليه.

فيمكن دفعه؛ أمّا الأوّل؛ وهو كون الثّواب المذكور للموجود وللمشتمل على المحذوف أزيد منه إلخ، فهو بالنّسبة إلى الرّوايات الواردة عن الأئمّة عليهم السلام وأمّا بالنّسبة إلى الرّوايات الواردة عن النّبيّ ﷺ وهي في نفسها كثيرة جدًّا ممنوع، لأنّه لم يكن في عصره ناقصًا وكان مقدورًا، فلايحسن ترك ثواب المشتمل على المحذوف لأجل عدم قدرة من تأخّر عنهم عليه.

مع أنّ الظّاهر أنّ الثّواب لتمام ماأنزل الله على النّبيّ ﷺ قرآنًا أو سورة لصدق القرآن

أو السّورة على تمامهما لاالنّاقص منهما، خصوصًا مع ذكر لفظ الختم في بعض الرّوايات، فحينئذٍ لاوجه لتفضّله تعالى لقارئ النّاقص مع إمكان قراءة التّامّ، كما في عهد النّبيّ ﷺ وأغلب هذه الرّوايات منقولة عنه ﷺ.

وقوله في وجه التّفضيل: لعدم كونهم سببًا للنّقص فواضح البطلان، فأنّهم وإن لم يكونوا سببًا في نقص الكتاب لكنّه لو قرئ ناقصًا في عصره ﷺ فالسّبب نفس القارئ، لأنّه حينئذٍ لم يكن بعد محرّفًا، فالقارئ قرأه ناقصًا. وقوله: للتّسامح في النّقيصة أوضح بطلانًا، فإنّ أخبار الباب بجملتها دلّت على سقوط أكثر من ثلث القرآن، حينئذٍ كيف يمكن أن يقال فيه بالتّسامح، وأنّ ذكر ثواب لآيةٍ أو سورةٍ صغيرةٍ ينافي ترك ثواب الآيات والسُّوَر الّتي أُسقطت أو حرّفت، وبطلان قوله: وصدق قراءة ماعلّق عليه في الخبر عليه لايحتاج إلى بيان، بعد ظهور لفظ القرآن أو السّورة في مجموع ماأُنزل عليه ﷺ.

ثمّ اعلم! أنّ ذكر الفضيلة المذكورة والثّواب المذكور في الأخبار للقرآن أو للسُّوَر لافرق فيه بين من عاصره ﷺ وبين من تأخّر زمانه عنه ﷺ، فأنّ ذكرها للعموم كما أنّ ماتضمّنها من الأحكام للعموم، فلاوجه للاعتراض بأنّ ذلك إنّما هو لمن كان في عهده ﷺ، وأمّا من تأخّر عهده عنه فليس التّرغيب والتّحريض في الأخبار شاملًا عليه، هذا مع أنّ كون الثّواب المذكور في الأخبار للمُحَرَّف الموجود أو للتّامّ ولكنّه لقارئ النّاقص من باب التّفضّل، إنّما يكون ويصحّ بعد التّسليم بالتّحريف كما سبق في سابقه، ومع النّزاع يدلّ على ماقلناه.

الرّابع ـ تقرير أمير المؤمنين عليه السلام حين بويع بالخلافة، وكذا ولده الحسين عليه السلام عند مخالفته ليزيد ومن تبعه، وهو حجّة لنا.

وبيان ذلك: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام، لمّا بويع بالخلافة وأظهر إمامته وولايته للنّاس، وأبرز حقّانيّته وصدقه على المؤمنين و... كما يظهر ذلك من خُطَبه واحتجاجاته سيّما خطبته المعروفة بـ«الشِّقْشقيّة» ومع ذلك كلّه لم يقل: إنّ كتاب الله المُنْزَل الّذي هو بين

النّاس مُصْحَف مُحَرَّف مُغَيَّر، بل كان يرغّب النّاس على تلاوته وأخذه وتمسّكه والعمل بطبقه ترغيبًا وافيًا كافيًا وتحريضًا أكيدًا بليغًا، وكان مصرًّا في ذلك كما يظهر لمن راجع خُطَبه المجموعة ورواياته المضبوطة المذكورة في كتب أصحابنا.

مثل مارواه في «الوافي» عن «الفقيه» قال أمير المؤمنين عليه السلام في وصاياه لابنه محمّد ابن الحَنَفيّة: «وعليك بتلاوة القرآن والعمل به ولزوم فرائضه وشرائعه وحلاله وحرامه وأمره ونهيه والتّهجّد به وتلاوته في ليلك ونهارك، فإنّه عهد الله إلى خلقه، فهو واجب على كلّ مسلم أن ينظر كلّ يوم في عهده ولو خمسين آية، واعلم أنّ درجات الجنّة على قدر آيات القرآن، فإذا كان يوم القيامة يقال لقارئ القرآن اقرَأ وارْقَ، فلايكون في الجنّة بعد النّبيّين والصّدّيقين أرفع درجةً منه».

ومثل مافي «نهج البلاغة»: «وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ، فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ، وَالنُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، وَالرَّأْيُ النَّاقِعُ، وَالْعِصْمَةُ لِلْمُتَمَسِّكِ، وَالنَّجَاةُ لِلْمُتَعَلِّقِ، لايَعْوَجُّ فَيُقَامَ، وَلايَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبَ، وَلاتُخْلِقُهُ كَثْرَةُ الرَّدِّ وَوُلُوجُ السَّمْعِ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ سَبَقَ»[1].

وقال أيضًا: «أَرْسَلَهُ عَلىٰ حِينِ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطُولِ هَجْعَةٍ مِنَ الأُمَمِ، وَانْتِقَاضٍ مِنَ الْمُبْرَمِ، فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالنُّورِ الْمُقْتَدىٰ بِهِ، ذٰلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلٰكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ، أَلا إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَايَأْتِي، وَالْحَدِيثَ عَنِ الْمَاضِي، وَدَوَاءَ دَائِكُمْ، وَنَظْمَ مَابَيْنَكُمْ»[2].

وقال عليه السلام: «وَاعْلَمُوا أَنَّ هٰذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي لايَغُشُّ، وَالْهَادِيُ الَّذِي لايُضِلُّ، وَالْمُحَدِّثُ الَّذِي لايَكْذِبُ، وَمَاجَالَسَ هٰذَا الْقُرْآنَ أَحَدٌ إِلّا قَامَ عَنْهُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ: زِيَادَةٍ فِي هُدًى، وَنُقْصَانٍ مِنْ عَمًى. وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ عَلىٰ أَحَدٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ مِنْ فَاقَةٍ، وَلالأَحَدٍ قَبْلَ الْقُرْآنِ مِنْ غِنًى، فَاسْتَشْفُوهُ مِنْ أَدْوَائِكُمْ، وَاسْتَعِينُوا بِهِ عَلىٰ لَأْوَائِكُمْ، فَإِنَّ

---

١ ـ نهج البلاغة، ترجمة وشرح فيض الإسلام خ: ١٥٥.

٢ ـ نفس المصدر خ: ١٥٧.

فِيهِ شِفٰاءً مِنْ أَكْبَرِ الدّٰاءِ ، وَهُوَ الْكُفْرُ وَالنِّفٰاقُ والغَيُّ وَالضَّلاٰلُ ، فَاسْأَلُوا اللهَ بِهِ ، وَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ بِحُبِّهِ ، وَلاٰتَسْأَلُوا بِهِ خَلْقَهُ ، إِنَّهُ مٰاتَوَجَّهَ الْعِبٰادُ إِلَى اللهِ بِمِثْلِهِ ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ شٰافِعٌ وَمُشَفَّعٌ ، وَقٰائِلٌ وَمُصَدَّقٌ ، وأَنَّهُ مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرٰانُ يَوْمَ الْقِيٰامَةِ شُفِّعَ فِيهِ ، وَمَنْ مَحَلَ بِهِ الْقُرٰانُ يَوْمَ الْقِيٰامَةِ صُدِّقَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يُنٰادِي مُنٰادٍ يَوْمَ الْقِيٰامَةِ : أَلاٰ إِنَّ كُلَّ حٰارِثٍ مُبْتَلىٰ فِي حَرْثِهِ وَعٰاقِبَةِ عَمَلِهِ غَيْرَ حَرَثَةِ الْقُرْاٰنِ ، فَكُونُوا مِنْ حَرَثَتِهِ وَأَتْبٰاعِهِ ، وَاسْتَدِلُّوهُ عَلىٰ رَبِّكُمْ ، وَاسْتَنْصِحُوهُ عَلىٰ أَنْفُسِكُمْ ، وَاتَّهِمُوا عَلَيْهِ آرٰاءَكُمْ ، وَاسْتَغِشُّوا فِيهِ أَهْوٰاءَكُمْ»[1].

وساق الخطبة إلى قوله : «وَإِنَّ اللهَ سُبْحٰانَهُ لَمْ يَعِظْ أَحَدًا بِمِثْلِ هٰذَا الْقُرْاٰنِ ، فَإِنَّهُ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ ، وَسَبَبُهُ الأَمِينِ ، وَفِيهِ رَبِيعُ الْقَلْبِ ، وَيَنٰابِيعُ الْعِلْمِ ، وَمٰالِلْقَلْبِ جِلاٰءٌ غَيْرُهُ . . .»[2].

ومثلها كثير في خُطَبه وكلماته اقتصرنا بما ذكره في المقام ، وأنّه عليه السلام لم يذكر في كلام له نقص القرآن ، ولم يقل في وقت من الأوقات : إنّه متغيّر عمّا كان ، ولو كان مُحَرَّفًا مُغَيَّرًا كان عليه إعلام النّاس وإصلاحه ، ونشر ماهو الصّحيح بين المسلمين وإظهار عداوة الأوّلين ، إذ كان حينئذٍ أمره لاينكر وفعله لايردّ ، وإنّه سكت عن ذاك وقرّره ولم يذكر في ذلك شيئًا ، بل بعض كلماته كما سمعته ظاهر في عدمه كقوله: لايعوجّ فيقوّم ولايزيغ فيستعتب.

وكذا ابنه المظلوم الوحيد حسين بن عليّ بن أبي طالب الشّهيد عليه السلام حيث أقدم على مخالفة يزيد، وأعلنها واقتحم بحربه وأظهر حقّانيّته بين النّاس وأبرز فضائح بني أُميّة بتمام الفضائح ، ولم ينقل أنّه قال في وقت لافي كتاب ولافي خبر ورواية : إنّ كتابكم هذا مُحَرَّف مُغَيَّر، ولو كان كذلك كان عليه أن يذكره، لأنّه من أعظم القبائح والفضائح، بل وعدّ «الشّريعة السّنقلجيّ» القول بالتّحريف من أعظم الإهانات على أمير المؤمنين عليه السلام...

[إلى أن قال:]

الخامس ـ الأخبار الواردة عنهم عليهم السلام الدّالّة على جواز قراءة القرآن كما يقرأ النّاس

---

١ ـ نفس المصدر خ : ١٧٥.

٢ ـ نفس المصدر.

وتعيينها بقراءتهم، بل وعدم جواز قراءة مايسمع منهم عليهم السلام من كلمات القرآن وحروفه.

وتقريب الاستدلال بها: أنّ المعلوم من الكتاب الّذي يجب قراءته في الصّلاة وغيرها ـ ولايجوز أن ينقص عنه ولايزاد عليه ـ هو الكتاب المُنزَل الصّحيح الغير المُحرَّف، وأنّ ذلك الكتاب الصّحيح هو هذا الّذي فيما بين النّاس، لأنّه لو كان القرآن المنزل زائدًا عليه ومايسمع منهم عليهم السلام كان قرآنًا لم يكن لتجويزهم قراءة النّاس وجه، ولالنهيهم عن قراءة مايسمع عنهم عليهم السلام جهة، كما لم يكن لتجويزهم العمل في الأحكام كما يفعله النّاس والنّهي عن اتّباعهم فيها جهة ولاوجه، بل كان عليهم أن يذكروا مواضع التّحريف والتّغيير وأمرهم بقراءة الصّحيح، كما كان عليهم أن يبيّنوا موارد الاختلاف في الأحكام، فكما أنّهم يبيّنوا مواضع الاختلاف في المسائل العمليّة لأصحابهم وأتباعهم فكذلك كان عليهم بيان موارد السّقوط والتّحريف، والأمر بقراءة التّامّ الصّحيح كالأمر بإتيان الأعمال الصّحيحة التّامّة، فبيانهم موارد الاختلاف في الأحكام وعدمه في السّقوط والتّغيير ـ بل الأمر بالاتّباع في ذلك ـ يدلّ على صحّة الكتاب وعدم النّقص فيه.

وماصدر عنهم من الرّوايات في بيان التّحريف وذكر مواضعه لايفي بذلك، مضافًا إلى ضعفها وعدم صحّتها سندًا ودلالة، وعدم كفايتها لو صحّت للزوم القطعيّة في القرآن إنّ في ردعهم عن قراءتها وكتمان ماعندهم من الآيات وأمرهم بقراءة مافي أيدي النّاس دليلًا على أنّ ماصدر عنهم عليهم السلام ليس في بيان تحريف التّنزيل بل التّأويل، وإلّا لم يكن لتجويزهم قراءة النّاس ونهيهم عن قراءة الصّحيح وجه، بل ولاكفاية في قراءة النّاقص في زمانهم عليهم السلام لإمكان التّكميل والتّصحيح، ولالسقوط قراءة التّامّة مع إمكانها دليل، فحينئذٍ مقتضى الجمع بين أخبار الباب والأخبار الواردة في التّحريف هو تحريف التّأويل لاالتّنزيل، ونهيهم عن قراءة مايسمع منهم عليهم السلام إشارة إلى عدم جوازها بقصد القرآنيّة، لأنّه إدخال عليه مايعلم أنّه ليس منه وهو التّشريع المحرّم.

الفصل السّادس : [بكثرة الدّواعي على ضبطه وحفظه]

فنقول : إنّ سقوط شيء منه مع شدّة هذا الضّبط والاهتمام خارج عن مجاري العادات، قال النّيسابوريّ في تفسيره : وقيل : حفظه بالدّرس والبحث...**[وذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:]**

وقال السّيّد« شارح الوافيّة» في محكيّ كلامه : إنّ طول المدّة أدعى لضبط ماتُمَدّ إليه الأعناق ولايرد الإبداع، وأنّى يخفى مثله؟ وهوﷺ إذا تغشّاه الوحي ثقل حتّى إذا كان راكبًا ارتدّت قوائم الدّابّة، فإذا تسرّىٰ عنه تلا عليهم مانزل عليه.

فليكن كخطيب مصقّع أو كشاعر مغلق ينشد البيت بعد البيت، ويلقي الكلام بعد الكلام في مظانّ الحكمة ومحلّ الحاجة، خصوصًا إذا كانت لوُرُوده شاهد معلوم وعلامة بيّنة وهوﷺ إنّما يأتيهم بالوعد والوعيد والتّرغيب والتّهديد والتّكاليف الحادثة وأقاصيص الأُمم السّالفة والأحاديث العجيبة والأقاويل الغريبة، وهناك أُمم من النّاس يتطلّعون لما برز منهﷺ رغبة أو رهبة وقد كلّفهم بتلقّيه وتلاوته وحفظه والنّظر في معانيه، ووعدهم مع ذلك الجنّات وذكر لهم أنحاء من الخصوصيّات، وجعل تلاوته فضلًا عمّا هو أعظم مكانة منها نوعًا من العبادات يتكلّف بها، ويظهر الرّغبة فيها المؤمن منهم والمنافق كالصّوم والصّلاة حتّى أنّ منهم من يقطع اللّيل بتلاوته.

على أنّهﷺ لم يقنع بذلك كلّه حتّى وكّل لكتابه وحفظه وحراسته أربعة عشر يعرضون عليه ويدرسونه لديه، لأنّه معجز النّبوّة ومأخذ أحكام الشّريعة ومرجع الأُمّة وشاهد الأئمّة، حتّى أنّ جماعة منهم كعبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب ختموه عليه عدّة ختمات، ومازال يفشو أمره وينتشر ضياؤه ويعلو سناؤه يومًا فيومًا وعامًا فعامًا وقَرْنًا فقَرْنًا حتّى صار من أعظم المتواترات ظهورًا...**[ثمّ ذكر قول السّيّد المرتضى كما تقدّم عنه، فقال:]**.

فربّما علم من يحفظ القصيدة أنّ بعد هذا البيت مثلًا بيت قد ذهب عليه، فإذا أنشد ذلك البيت وغيّر منه حرف أنكره وعرف مكانه وتذكّره. فنادى منادي السّلطان في حَمَلَته

وحُفّاظه والّذين يتناشدونه ويكتبونه ـ وليس هناك من يتّقيه في ذلك ـ: أن ائتوني بما عندكم منه أتراه يشذّ عليه بعد هذا شيء، والكتاب العزيز أجلّ ممّن ضربناه مثلًا، وحَمَلَته وكُتّابه وحفظته أكثر ممّا قلناه، وتوجّه الرّغبات إليه أشدّ، وله قُرّاء كثيرون وحُفّاظ وجَمَعَة في أيّام النّبيّ ﷺ فضلًا عمّا بعده جماعة، حتّى قال القُرطُبيّ: قد قتل يوم اليـمامة سبعون من القُرّاء، وقتل في عهد النّبيّ ﷺ في بئر معونة مثل ذلك...**[ثمّ ذكر رواية البخاريّ عن قَتادة وعن أنس فيمن جمع القرآن، كما تقدّم في باب جمع القرآن، فقال:]**

ثمّ قال: هذا كلّه مضافًا إلى شدّة اعتناء الله جَلَّ ذكره بشأنه وصدق وعد الله بحفظه، وإظهار هذا الدّين الّذي هو من أعظم أركانه حتّى جعل أشدّ النّاس إباء لظهوره وأقـلّهم احتفالًا بمكانه من السّعادة في حفظه وصيانته، كما حفظ الإسلام مـع تـهاكـمهم فـي استئصال ذرّيّته يعظمون له أعواد منبره وتحت منبره أولاده وضعوا، إلى آخر ماقال.

ويكفي لنا من كلامه مانقلناه، وإنّما ذكرناه بطوله لما فيه من تماميّة الحسن وشدّة الجَوْدة، ولو أحَطْته النّظر لوجدته بالغًا في مراتب الحسن أعلاها وصاعدًا فـي مـعارج الجَوْدة علياها، ومع ذلك كلّه فقد اعترض عليه باعتراضات ركيكة وإيـرادات واهـية، لابأس في التّعرّض عليها وبيان مافيها من الرّكاكة، فنقول بعون الله تعالى: أمّا اعتراضهم:

الأوّل ـ فبالنّقض بالتّوراة وماوقع فيه من التّغيير والتّحريف مرّتين؟ المـرّة الأُولى ماوقع بعد رحلة موسى عليه السلام، والمرّة الثّانية ماوقع عند بعثة النّبيّ ﷺ، وقد ملئت اليـهود والنّصارى من الّذين هم مثلهم في حفظها وصيانتها الدّنيا شرقًا وغربًا، وشاعت النُّسَخ وانتشرت في البلدان والممالك والبيع والكنائس وخزانة ملوكهم المتغلّبين في كثير من أطراف الدّنيا حينئذٍ كالشّام واليمن ومصر والرّوم ومايليها والأنْدَلُس والحبشة وغيرها، وليس لتلك النُّسَخ الموجودة في عصره المتداولة عند الجـميع أثـر أصـلًا، وهـذا مـن الأعاجيب الّتي تدع اللّبيب حيرانًا.

والجواب: أنّه لايقاس القرآن بتلك الكتب المُـحَرَّفة للـبَون البـعيد بـينه وبـينها، لوجود جهات عديدة فيه داعية إلى صيانته وحفظه دون تلك الكتب والأمر بـالعكس

ووجود عوامل تدعوا إلى تحريفها دون القرآن.

وذلك، أنّ القرآن كتاب أحكام وقوانين ومأخذ للشّريعة، ومادام الإسلام والمسلمون يحتاجون إلى ذاك الكتاب، لأخذ أحكامهم وتكاليفهم، بخلاف الكتب السّالفة، فإنّه ليس فيها سوى المواعظ والأقاصيص شيء إلّا قليلًا، فمحتوى القرآن يدعو إلى صيانته وحفظه دون محتوى سائر الكتب، وأنّ القرآن معجز النّبوّة وشاهد الرّسالة، وليس لنبيّناﷺ شاهد أعظم من القرآن وتحدّى النّاس إلى آخر الدّهر بإتيان مثله، وهي داعية إلى حفظها وصيانتها ماكانت النّبوّة، وليس ذلك للكتب السّالفة.

وإنّ القرآن مع قطع النّظر عن كونه كتاب الله ومعجزة رسوله في نفسه كلام فصيح بليغ غاية مراتب البلاغة، كلماته أفصح كلمات الفُصَحاء وتراكيبه أفضل تراكيب البُلغاء، بحيث يعشقه كلّ من قرأه ويطلبه كلّ من سمعه، لأنّ تركيب الكلام مع أبلغ التّركيب كان يومئذٍ مطلوبًا مقصودًا مرغوبًا، وإيجاد الأشعار والخُطَب البليغة حينئذٍ كان مرغوبًا ومقبولًا والنّاس يتنافسون فيها ويتفاخرون بها، وإذا كان كلّ من أنشد بيتًا فصيحًا أو أوجد خطبة بليغة يكتبها على الجُدُر ليجدها النّاس ويدركها العامّة وكانوا يضبطونها في دفاترهم وكتبهم، وكان هذا شعارهم وسجيّتهم ودَيْدَنهم.

فكون القرآن في أكمل مراتب الفصاحة والبلاغة وأعلى معارج الغضاضة والحلاوة يدعو إلى اهتمامهم إلى حفظه وصيانته، وأنّهم كانوا يعشقون ويطلبون مثل هذه التّراكيب، ويفتقدون مثل تلك الأعاجيب، وليس شيء منها للكتب المُحَرَّفة، وهذا بديهيّ لايقبل الإنكار، وكلّ هذه الدّواعي في القرآن داعية إلى الصّيانة وآبية عن التّحريف والتّغيير.

ويزيد على إبائه كثرة نُسَخه، وقد سمعت أنّه لمّا أراد أبوبكر جمعه على يد زيد بن ثابت فطالب مصاحف المسلمين، قال عبدالله بن مسعود: ياأهل العراق اكتموا المصاحف الّتي عندكم وغلّوها، فإنّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ﴾[1] فالقوا الله

١ ـ آل‌عمران/١٦١.

بالمصاحف. وسمعت أنّ عُثمان أحرق كذا ألف مُصْحَف، وكلّ ذلك ينادي عن كثرة نُسَخه في أيدي المسلمين وهي تأبى عن التّحريف.

وأمّا نُسَخ سائر الكتب وإن شاعت وانتشرت في البُلدان والممالك والبيع والكنائس كما قال المعترض، إلّا أنّها ليست في أيدي اليهود والنّصارى، لأنّها كانت محصورة على الأحبار والرّهبانيّين منهم، ولم يكن لغيرهم نصيب منها، والمحرّفون هم أُولاء الأحبار والرّهبانيّون أنفسهم، فلم يكن شيء من تلك الكتب يأبى عن التّحريف بل كانت مستعدّة لهم، وأمّا وجود الدّواعي على تحريف تلك الكتب:

منها: إنّهم كانوا لا يرضون أبدًا أن يصيروا تحت قوانين أحد من النّاس غير قوانينهم، ولا يقبلون شريعة من دون شريعتهم ودينهم، كما علم أنّهم قلّما يتّفق أحد منهم أن يختار دينًا آخر غير دينهم ومذهبهم وذلك لتعصّبهم فيه، وكتبهم تشهد وتنطق عن نبوّة نبيّنا ﷺ والتّصديق به وفرض اتّباعه، فالحيلة حينئذٍ في تحريفها، والأمر سهل لهم لكونها في أيديهم واختيارهم.

ومنها: كون الاستكبار من طينتهم الذّاتيّة وعناصرهم الأصليّة، وكانت شدّة عداوتهم للإسلام إنّما هي لأجل ذلك، فابتلاهم الله بعدم الاستقلال وجعلهم أذلّة بين العباد أذلّهم الله تعالى إلى يوم المعاد، وإلى هذا أشار في قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[1] وذاك الاستكبار يدعوهم إلى تحريف كتبهم لئلّا يصدّقوا الإسلام، وإن كان هذا الدّاعي في النّصارى ليس بتلك الغاية.

ومنها: إنّ المستحفظين للكتب كانوا زُعَماء القوم والنّاس تحت حكومتهم وإرادتهم، وبالإسلام زالت تلك الحكومة والزّعامة ويصيرون كأحدهم، وكلّ ذلك داعٍ إلى تحريفها، والأمر بأيديهم ليس لهم مشكل، وهذا ليس من الأعاجيب الّتي تدع اللّبيب حيرانًا، فالحاصل أنّ الفرق بين القرآن وسائر الكتب هو أنّ في القرآن دواعي

١ ـ المائدة/٨٢.

للحفظ وأوابي عن التّحريف، وفي تلك الكتب بالعكس.

الثّاني ـ النّقض بكثير من الأحكام الّتي توفّرت الدّواعي على ضبطها وحفظها ومعرفتها للعامّة، مثل فصول الأذان الّتي اختلف فيها على أقوال، والقنوت الّذي بين الاستحباب مطلقًا أو الكراهة مطلقًا أو الاستحباب في الصّبح فقط وغيرها، ومنها الوضوء وأمره عجيب لكثرة وقوع الخلاف فيه، والتّكفير والتّأمين والبَسْمَلة، وغيرها ممّا وقع فيه الخلاف بعد النّبيّ ﷺ مع وفور دواعي ضبطها وحفظها.

والجواب: أنّ وجود الدّواعي والاهتمام في الأحكام والمسائل الفرعيّة أقلّ قليلًا من القرآن لاتبلغ مرتبة تحفظها إلى الأبد، لأنّ القرآن:

أوّلًا ـ هو عديل النّبيّ ﷺ وأحد ركني الإسلام، وكلّ واحد من تلك الأحكام جزء من آلاف جزء من الإسلام، فدواعي كلّ على حسب وزنه ووقعه في الإسلام.

وثانيًا ـ أنّ دواعي حفظ القرآن في جميع طبقات المسلمين موجودة إلّا فيمن يعانده عنادًا باطنيًّا، سواءً كانوا من أهل الإيمان والتّقوى أو من المستضعفين أو غيرهما، بخلاف الأحكام فإنّ دواعي حفظها وضبطها لايوجد إلّا فيمن بلغ أرفع مراتب الحقّ وأقصى درجات الإيمان، فدواعي ضبط الأحكام الفرعيّة أقلّ وأضعف من دواعي ضبط القرآن وحفظه، بل النّسبة بينهما نسبة الواحد إلى الألف.

الثّالث ـ بالنّقض بالنّصّ الجليّ على خلافة أمير المؤمنين بعد رسول الله ﷺ بلافصل، كما يعتقد الإماميّة ثبوته بالتّواتُر عنه ﷺ، وأنكره الجمهور من أصله فضلًا عن تواتُره عندهم، ولم يذكره أحد يوم السّقيفة...

والجواب: **أوّلًا** ـ حديث الغدير متواتر نقله الخاصّة والعامّة في كتبهم وجوامعهم عن كثير من الصّحابة والتّابعين، إلّا أنّه حديث فضيلة لعليّ عليه السلام أم حديث خلافة، قال الفاضل المقداد في «إرشاد الطّالبين» في استدلاله بهذا الخبر ماهذا لفظه: والاستدلال به يتوقّف على أمرين:

أوّلًا ـ بيان صحّة الخبر وهذا ممّا لاشكّ فيه بين الرُّواة ونقلة الحديث، وهو ممّا ذكره

عليّ عليه السلام يوم الشّورى. واختلفت الأُمّة في دلالته، فقالت الشّيعة: يدلّ على إمامة عليّ عليه السلام، وقال أهل السّنّة: بل يدلّ على أفضليّته، ولم يقل أحد على منعه، انتهى. وقال العلّامة في «كشف المراد»: وقد نقل المسلمون كافّة هذا الحديث نقلاً متواترًا، لكنّهم اختلفوا في دلالته على الإمامة، انتهى. فقول المعترض: وأنكره الجمهور من أصله فضلًا عن تواتره قول جاهل أو متجاهل.

وثانيًا ـ ناشد به عليّ عليه السلام في الشّورى وفي الرَّحبة ويومي الجمل وصفّين وفي مواضع أُخر، وشهد له يوم الرَّحبة جمع كثير بهذا الحديث، وكذا يوم الرّكبان. فقوله: لم يذكره أحد يوم السّقيفة ولا أمير المؤمنين عليه السلام في مناشداته وتعداد فضائله ليس بشيء. نعم، يوم السّقيفة كذلك وسيأتي.

وثالثًا ـ دلالة حديث الغدير وسائر النّصوص على الإمامة كحديث المنزلة والطّير المشويّ على إمامة عليّ أمير المؤمنين عليه السلام نظريّ واستدلاليّ ليست بضروريّ وبديهيّ، والنّاس أيضًا فيها على طوائف.

فمنهم: من يراها أدلّة الإمامة ويرى الإمامة منزلة الرّسالة، فيَقوى الدّاعي فيهم بتحمّلها وضبطها ونقلها نظير الدّاعي بحفظ القرآن وحراستها، وهم أقلّ قليلًا من النّاس.

ومنهم: من يراها كذلك لكنّ الدّواعي فيهم يفضي إلى كتمانها وإخفائها، لمخالفتهم عليًّا عليه السلام وغصبهم الخلافة وتقمّصها وجرّها إلى أنفسهم أو صدّيقهم، وهم أكثر من الطّائفة الأُولى، لأنّ النّفوس المنحرفة الطّاغية أكثر من النّفوس المستقيمة العادلة.

ومنهم: من لايراها نصوص الإمامة بل الفضيلة، لعدم استقامة نظرهم أو لتلبيس وتدليس وقعا عليهم وليس لهم قوّة الإيمان، فلاجرم لم يوجد فيهم داعية الضّبط، وهذه الطّائفة أكثر من الأوليين.

ومنهم: عوامّ النّاس لايعلم الحِرّ من البرّ، يميلون مع كلّ ريح وينقادون لكلّ أمير، لايعرفون عليًّا من معاوية، وهم أكثر الطّوائف، لايوجد الدّاعي إلى ضبط شيء من نصوص الإمامة في كلّ تلك الطّوائف إلّا قليلًا، بل الدّاعي إلى إخفائها وكتمانها

في أكثرهم ...

فقد نسب إلى ابن أبي الحديد، أنّه قال ماحاصله: إنّ ماكانت من الأُمور الحكوميّة والسّياسيّة والقضايا الظّاهريّة فهي كانت لأبي بكر وعمر وعُثمان وعليّ مرتّبًا، وماكان من العلوم والحجج وبيان الأحكام والأُمور الدّينيّة والمراجعات العلميّة فهي كانت لعليّ ابن أبي طالبعليه السلام فقط، لكونه معدن العلم ومنبع الفضل وأفضل النّاس بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله وأعلمهم وأقضاهم، كما يشهد بذلك المراجعات إليه في عهد الثّلاثة حيثما عجزوا، وكثرة رجوعهم إليه في القضايا المشكلة حتّى قال الثّاني مرارًا: «لولا عليّ لهلك عمر»، وهذه من جملة التّدليسات. ولعلّ النّاس كذا عرفوا وسلّموا الأمر إليهم، ونسوا ماسمعوا من النّبيّ صلى الله عليه وآله من أمر العهد والخلافة في حقّ عليّعليه السلام بمثل هذه الوساوس.

ومن كلّ ماقلنا يُعلَم: أنّ الدّاعي إلى ضبط نصوص الخلافة والإمامة لم يكن في النّاس موجودًا كوجود الدّاعي إلى ضبط القرآن، بل الدّاعي في النّصوص على الخلاف، فإنّهم أجمعوا على أن لايجعلوها في عليّ وأهل بيته؛ وذلك يدعو إلى الكتمان أو التّفسير بما لايدلّ عليها، بخلاف حفظ القرآن فإنّ داعيه في كلّ النّفوس كان موجودًا، لما ذكرنا في المؤمن والمنافق وقويّ الإيمان وضعيفه ...

الرّابع ـ بالحلّ وبيانه أنّ الدّواعي الّتي ذكروها لحفظ القرآن وضبط كلماته وحروفه إن كان الغرض أنّه كان ينبغي أن تكون في القوم فمسلّم، فأنّها دواعي مطلوبة وغايات راجحة وطرق واضحة ومحجّة لائحة تقرّب العبد إلى مقام قربه تعالى ومقدّس حضرته وشرف رضاه، وإن كان الغرض أنّها كانت موجودة في أنفس القوم وكانوا يتمكّنون إيجادها لدورانهم مع مهبط الوحي ومختلف الملائكة حيثما دار مع عدم مانع لهم منه، فممنوع جدًّا.

أمّا إجمالًا فلأنّ أهل الحقّ وطلّاب الدّين ومقتفي سنن المرسلين كانوا قليلين منذ بُعث آدم إلى يوم الدّين، وأكثر النّاس متابعو الهوى وخطوات الشّياطين منغمرون في لذّات الدّنيا وجمع حطامها ونيل شهواتها، غافلون عن الله تعالى وحججه، لاهُون عمّا

يراد بهم في العاجل وأعدّ لهم في الآجل إلخ.

والجواب : فإنّه يعلم ممّا سبق أنّ دواعي الحفظ ليست منحصرة في الإيمان والورع بل هي موجودة في جميع النّاس من قويّ الإيمان وضعيفهم ومنافقيهم، فإن كان في أحد شيء من الإيمان زادت في داعيتهم حتّى كانت تلك الدّواعي في فراعنهم، بل زائدة على غيرهم لمزيد عزّهم وشرفهم ونيل مرادهم بالقرآن وترويجه قطعًا، فإنّ النّاس في كلّ زمان لاينالون في تأمّرهم وتسلّطهم آمالهم إلّا بتخليط حقّ وتلفيقه أو شيء من أماني القوم ومشتهياتهم، ولم يكن شيء في ذاك الحين يضمن آمالهم إلّا التّظاهر بالإسلام والقرآن والشّريعة، حتّى ضرب الثّاني ابنه حدًّا ولم يعفه مع شفاعة النّاس، وكم له من نظير.

ثمّ كيف لم تكن الدّواعي موجودة مع أنّكم قلتم: إنّ ابن عَفّان أحرق آلافًا من المصاحف، وإنّ أصحاب معاوية رفعوا خمسمائة مُصْحَف على الرّماح، وأنّ الخوارج كلّهم حملة القرآن ومعلّقيه على أعناقهم، وكلّ ذلك ينادي عن كثرة دواعيهم ورغباتهم عليه وعلى حمله، وذلك من أعظم شعائرهم مع مامرّ من كون المصاحف موجود في عهده ﷺ، يُدرس ويُقرأ. وبعضهم ختم عليه ﷺ عدّة ختمات، ومع هذه كلّها كيف يمكن منع هذه الدّواعي فيهم. (٤٦ ـ ٨٤)

الفصل المائة والرّابع عشر

نصّ المدرّس التّبريزيّ (معاصر) في «آلاء الرّحيم...»

[ثلاثة مباحث في التّحريف]

وأمّا التّحريف فيقع البحث فيه من جهات:

أحدها : من حيث الاشتقاق.

وثانيها ـ من حيث المفهوم لغةً.

وثالثها ـ في وقوعه في كلام الله تعالى وعدمه.

[أمّا الأُولى من حيث الاشتقاق]

فإنّ التّحريف مشتقّ من الحرف بالاشتقاق الصّغير ...وأمّا الحرف فهي مؤنّثة سماعيّة باعتبار التّصغير، لأنّ تصغيرها حُرَيفة كنحو الأرض وتصغيرها أُريضة.

[وأمّا الثّانية من حيث المفهوم لغةً]

الحرف من جهة المفهوم لغةً وهو على معانٍ:

أحدها ـ النّاقة الضّامرة المهزولة ...[ثمّ استشهد بشعر]

وثانيها ـ الحرف بمعنى الشّكّ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلىٰ حَرْفٍ﴾[1]، يعني على شكّ من محمّد ﷺ وماجاء به.

وثالثها ـ الحرف بمعنى المَيْل نحو قوله تعالى: ﴿إلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ﴾[2] التّحرّف: المَيْل إلى القتال.

ورابعها ـ واحد حروف التّهجّي والهجاء في كلمة.

وخامسها ـ ربّما جاء الحرف للكلام التّامّ، ومنه الحديث الأذان والإقامة خمسة وثلاثون حرفًا، يعني فضلًا.

وسادسها ـ الحرف بمعنى اللّغة، وفي الحديث: «إنّ القرآن على سبعة أحرف» أي لغات من لغات العرب، وهذه اللّغات السّبع معروفة في القرآن، بعضها بلغة قريش، والبعض بلغة هُذيل، والبعض بلغة هوازن، والبعض بلغة أهل اليمن، ويمكن أن تحمل الحروف المقطّعات على أحدها.

وسابعها ـ الحرفة بالكسر الاسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصّناعة والتّجارة.

وثامنها ـ الحرفة بالضّمّ: الحرمان.

---

١ ـ الحجّ/١١.

٢ ـ الأنفال/١٦.

وتاسعها ـ الحرف بمعنى المعامل والمقابل، يقال: حريف الرّجل: الّذي يعامله في حرفته، وفلان حريفيّ، أي معامليّ.

وعاشرها ـ الحرف: مسيل الماء، يقال: حرف السّفينة أو النّهر، أي جانبهما،

والحادي عشرها ـ الحرف بمعنى طرف المطلق وسمّيت حروف التّهجّي بذلك لأنّها أطراف الكلمة.

والثّاني عشرها ـ الحرف في اصطلاح النُّحاة مقابل الفعل والاسم، والتّكلّم فيها وكشف القناع عنها لابدّ من بسط الكلام في هذا الاصطلاح حتّى يتبيّن ماهو الحقّ.

فاعلم أنّ الأشياء الحاضرة في الذّهن على قسمين: ارتساميّ، وإبداعيّ.

والأوّل ـ هو الّذي يقتبسه ويصطاده العقل من الخارج، إمّا من أصل وجوده وأيسه وإنّيّته ويسمّى معقولات أوّليّة، أو من خصوصيّات مكتنفة به تابعة له في الخارج ومتّصفة به أو للذّهن أو للأعمّ و تسمّى معقولات ثانويّة باصطلاح الفلسفة، أو يصطاده من حيث المقايسة والمقابلة كمفاهيم الممتنعات والأعدام المضافة والمطلقة، وكلّ هذه ارتساميّة ومفاهيم استقلاليّة قابلة لأن يجعل محكومًا عليها أو بها.

والثّاني ـ من بدع النّفس وإيجادها وهو نحو من الوجود الغير المستقلّ المتقوّم بتلك المفاهيم، وهذا ليس من سنخ المفاهيم والصُّوَر المصطادة من الخارج أصلًا، والرّوابط بين القضايا والنّسب كلّها تامّة كانت أو ناقصةً إنّما تكون من هذا السّنخ. وقد بيّنّا في المعقول أنّ النّسب الإيقاعيّة كلّها سنخ من الوجود وإن كانت مرتبة ضعيفة منه، وقد ثبت في الفلسفة أنّ الوجود أي مرتبة كانت لاجنس له ولافصل له والمرتسمات التّصوّريّة كلّها من سنخ المفاهيم والماهيّات وليست من سنخ الوجود.

فعلى هذا وهذه النّسب والحروف كلّها ليست داخلة تحت مقولة من المقولات، بل هما من سنخ الوجود الغير المستقلّ، والوجود لايتصوّر كما قال المحقّق الشّيخ محمّد هادي الطّهرانيّ الأصل والنّجفيّ المسكن في «تقريراته»، كما تقرّر عند تلميذه الشّيخ محمّد صادق التّبريزيّ، أعلى الله مقامه في مشتقّاته، وقد استفادا (قُدّس سرّهما) هذا

التّحقيق من كلام مولى الموحّدين أمير المؤمنين سلام الله عليه.

قال أمير المؤمنين ـ سلام الله عليه ـ في الرّواية الّتي رواها في «العوالم» عن ابن سَلّام عن أبي الأسود الدُّؤليّ: أنّه ﷺ دفع إليه رُقْعة، وكان في الرُّقْعة: الكلام ثلاثة أشياء، اسم وفعل وحرف. في الرّواية جاء لمعنى الاسم: ماأنبأ عن المسمّى، والحرف: ماأوجد المعنى في غيره. وفي رواية أُخرى؛ ماأنبأ عن المعنى ليس باسم ولافعل، ولعلّه نقل بالمعنى، ومفادها بقرينة التّقابل يرجع إلى الأُولى. [...إلى أن قال:]

والثّالثة عشرها ـ الحرف بمعنى التّغيّر، حرّف القول، أي غيّره عن مواضعه. انتهت وتمّت معاني الحرف لغةً.

[وأمّا الثّالثة في عدم إمكان وقوعه في كلام الله]

وقوع التّحريف بمعنى المعمول والمتعارف وإمكانه في كلام الله يتصوّر أم لا؟ فاعلم أنّ هذا المطلب يحتاج إلى مقدّمتين: الأُولى في مطلب مافي التّحريف، والثّانية في إمكان التّحريف.

فأمّا الأُولى: فإنّ ماهيّة التّحريف في القرآن لغةً واصطلاحًا هي تغيّر الأصل إمّا بزيادةٍ أو إسقاطٍ أو تصحيفٍ. والتّصحيف في اللّغة هو الغلط الصّادر من الكاتب في الكتابة، فأمّا الزّيادة في القرآن فمجمع على بطلانها، وأمّا الإسقاط والتّصحيف فيه يأتي جوابه إن شاء الله تعالى عقلًا وعن قريب في بيان المقدّمة الثّانية.

وأمّا الثّانية: فاعلم أنّ الإمكان على قسمين: ذاتيّ ووقوعيّ، والمراد منه في مورد البحث الّذي يدعى بمحاليّة إمكانًا هو الثّاني لاالأوّل، ضرورة أنّ الإمكان الذّاتيّ هو الّذي يلاحظ بالإضافة إلى الماهيّة من حيث هي مقطوعة النّظر عن اعتبار الوجود وعلّته، والعدم وعلّته فيصفها بسلب الضّرورتين، وأمّا عند اعتبارهما فمحفوظة بالضّرورتين أو الامتناعَيْن، فذات القرآن من حيث هو لايقتضي ضرورة التّحريف أو العدم، وإلّا يكون واجب التّحريف وممتنع التّحريف ذاتًا، فحينئذٍ يرتفع الإشكال وينقطع السّؤال بلِمَ، فإنّ الذّاتيّات ضروريّة الثّبوت للذّات كما قال الحكيم الالٰهيّ في «المنظومة»:

ذاتيّ شيء لم يكن معلّلًا   وكان مايسبقه تعقّلًا

فعُرف الذّاتيّ بما لايعلّل، والعرضيّ بما يعلّل، وأيضًا كان للذّاتيّ خاصيّة الأُخرى أنّه (مايسبقه تعقّلًا) وكان أيضًا بيّن الثّبوت له إذا تعقّل ذلك الشّيء بالكُنْه، فكذلك التّحريف وعدم التّحريف بالإضافة للقرآن إذاكانا ذاتيّين له، فلايحتاج للتّعليل والإثبات سوى علّة الذّات وجاعلها، ولذا قال الشّيخ في «الشّفا»: «ماجعل الله المِشْمِش مِشْمِشًا ولكن أوجده».

فخلاصة المطلب: أنّ طبيعة القرآن وذاته بالنّسبة إلى وجود التّحريف والعدم يكون لااقتضاء فلايكون مقتضيًا، بل المدّعى من لزوم المحال إمكانًا لفرض وقوع التّحريف في القرآن. فهذا القسم الثّاني من الإمكان، فبناء على فرض التّحريف هو سلب التّمسّك والحجّيّة عن القرآن بالكلّيّة، فهذا السّلب محال عند المسلمين قاطبةً...**[ثمّ ذكر قول صاحب الفصول كما تقدّم عنه فقال:]**

وأمّا نقل القولين بوقوع التّحريف في القرآن وعدمه بطريق النّقل والاجتهاد هذا، فاعلم! أنّ وقوع التّحريف في القرآن على القول به ذهب إليه الأخباريّون والحشويّة، وحكي عن الكُلينيّ وشيخه عليّ بن إبراهيم القُمّيّ وأحمد بن أبي طالب الطّبرسيّ صاحب «الاحتجاج» خلافًا للأُصوليّين، فذهبوا إلى نفي وقوع التّحريف في القرآن، واختاره أبوعليّ الطّبرسيّ صاحب التّفسير والمرتضى وشيخ المحدّثين، والمعروف بالاعتناء بما يروي وهو الصّدوق (طاب ثراه)...**[ثمّ ذكر قوله وقول المفيد، كما تقدّم عنهما، فقال:]**

وعن السّيّد المرتضى (قدّس سرّه) قوله بعدم النّقيصة في القرآن، وإنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة لايعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخبارًا ضعيفة ظنّوا صحّتها ...**[ثمّ ذكر قول الطُّوسيّ وكاشف الغطاء والتُّستريّ (الشّهيد الثّالث) والمقدّس البغداديّ، كما تقدّم عنهم، فقال:]**

وأمّا صاحب كتاب «فصل الخطاب» جهد في جمع الرّوايات الّتي استدلّ بها على النّقيصة فكلّها مدخولة من حيث الدّلالات والمسانيد، لأنّ أغلبها مراسيل، وبعضها الآخر فاسد المذهب أو كذّاب متّهم، وإمّا بأنّه كان غاليًا، وإمّا بأنّه ضعيف لايلتفت إليه

ولا يعوّل عليه. ومن الواضح أنّ أمثال هؤلاء لا يجدي كثرتهم شيئًا، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير لوجب من دلالة الرّوايات المتعدّدة أن ننزلها على أنّ مضامينها تفسير للآيات أو تأويل، أو بيان لما يعلم يقينًا شمول عموماتها له، لأنّه أظهر الأفراد وأحقّها بحكم العامّ، أو ماكان مرادًا بخصوصه وبالنّصّ عليه في ضمن العموم عند التّنزيل، أو ماكان هو المورد للنّزول، أو ماكان هو المراد من اللّفظ المبهم، وعلى أحد الوجوه الثّلاثة الأخيرة يحمل ماورد فيها أنّه تنزيل وأنّه نزل به جبرئيل، كما يشهد به نفس الجمع بين الرّوايات، وكما يحمل التّحريف فيها على تحريف المعنى ...[ثمّ ذكر بعض الرّوايات والرّدّ عليها، وإن شئت فراجع].

فذلكة وتلخيص

قد ثبت عدم وقوع التّحريف في القرآن الموجود في الدّفّتين بالأدلّة الأربعة: وهي الإجماع والعقل والرّواية والكتاب.

أمّا الإجماع: فباتّفاق الأُمّة سَلَفًا وخَلَفًا على ذلك إلّا شِرْذمة لا يعبأ بخلافهم، بحيث يقطع بدخول المعصوم فيهم على مذهب القُدماء وبالحدس على مذهب المتأخّرين.

وأمّا العقل: فقد مرّت الإشارة إليها.

وأمّا الرّوايات: فهي طوائف وقد سبقت جملة منها.

ومنها: ماستدلّ بها الإمام في أُصول الدّين وفروعه بالدّفّتين هو الكتاب الّذي قال الإمام عليه السلام، يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله.

ومنها: الرّوايات الواردة في العَرْض على الكتاب فإنّها شاملة لأُصول الدّين وفروعه، فلو كان هذا القرآن مُحرَّفًا لم يجز الإرجاع إليه في تميّز الحقّ عن الباطل. وبالجملة يحصل القطع من مجموعها بعدم وقوع التّحريف في هذا القرآن الموجود في عصر الأئمّة.

وأمّا الكتاب: فحسبك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. والمعنى إنّا لحافظون القرآن من الزّيادة والنّقصان والتّحريف والتّغيّر، عن قَتادَة وابن عبّاس. ولو فرض التّحريف في

القرآن فلاعلم بوقوعه في آيات الأحكام، وأمّا في غير آيات الأحكام ممّا تكون في ثبوت الولاية والإمامة فيحتمل، كما روي أنّ آية الغدير هكذا نزلت: (يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَاأُنْزِلَ اِلَيْكَ فِي عَلِيٍّ عليه السلام) فإنّ الدّاعي لهم إلى ذلك إخفاء فضائل أمير المؤمنين والأئمّة بعده وإلقاء الشّبهة بين الأُمّة في إمامتهم، وأمّا فلم يكن لهم داعٍ إلى إخفاء الأحكام الفرعيّة مع شدّة حاجتهم إليها في الوقائع الحادثة فافْهَمْ.

نعم، لانضائق إذا قلنا بعدم التّحريف من عروض التّقديم والتّأخير، وعدم رعاية التّرتيب في بعض الآيات كتقديم الآية النّاسخة على الآية المنسوخة في سورة البقرة في عدّة الوفاة وفي غيرها، فإنّ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ اَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِاَنْفُسِهِنَّ اَرْبَعَةَ اَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [1] متقدّم على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ اَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِاَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا اِلَى الْحَوْلِ﴾ [2]، وكذا في السُّوَر، أو عروض تغيّر في اللّفظ بحيث لايتغيّر به المعنى كإسقاط ضمير الموصول في قوله تعالى: (وَمَاعَمِلَتْ اَيْدِيهِمْ) في موضع: ﴿وَمَاعَمِلَتْهُ اَيْدِيهِمْ﴾ [3]. (٥ ـ ٢٠)

الفصل المائة والخامس عشر

نصّ مرتضى العامليّ (معاصر) في «حقائق هامّة...»

روايات التّحريف في كتب أهل السّنّة

إنّ ما بأيدينا من نصوص، تتحدّث عن نقص بعض السُّوَر القرآنيّة أو بعض الآيات، أو سقوط جانب من القرآن الكريم، أو تغيير وتبديل أو إضافة، أو غيرها ...في بعض

---

١ ـ البقرة/٢٣٤.

٢ ـ البقرة/٢٤٠.

٣ ـ يسٓ/٣٥.

آياته، بدعوى: أنّ هذه هي قراءة فلان الصّحابيّ، أو غيره، أو بزعم: أنّ هذا هو النّصّ القرآنيّ الصّحيح، وما إلى ذلك ممّا يدخل في هذا المجال، أو يشير إليه من قريب أو من بعيد...

نعم، إنّ هذه النّصوص الّتي شأنها ذلك، يستدلّ بها على التّحريف، أو ادّعي دلالتها عليه، قد ورد معظمها في كتب الرّواية والحديث المعتبرة جدًّا لدى إخواننا من أهل السّنّة، وعلى رأسها كتب الصّحاح، وفي طليعتها صحيحا البخاريّ ومسلم، بل لايكاد يخلو منها كتاب حديثيّ أو تفسيريّ عندهم...

فليراجع القارئ، صحيحي البخاريّ ومُسلم، والتّرمِذيّ والنّسائيّ، وأباداود، ومسند أحمد، والحاكم، والطّبرانيّ، والبَيْهقيّ، ومصنّف عبد الرّزّاق، وابن أبي شَيْبة، وابن حَزْم، والشّافعيّ، والطّبريّ، والقُرطُبيّ، والطّيالسيّ، وغير ذلك..وليراجع أيضًا كتب علوم القرآن، وغير ذلك..من تآليف كبار العلماء والأئمّة منهم...وتجد في هذا البحث طائفة كبيرة من المصادر المشار إليها لهذه الرّوايات.

هذا، وقد بلغت تلكم الأحاديث من الكثرة حدًّا، جعل الآلوسيّ يعترف في تفسيره، بأنّها: فوق حدّ الإحصاء[1].

وقد تصل، ليس إلى المئات، وحسب، وإنّما إلى الأُلوف أيضًا، وبذلك يتّضح زيف قول من قال: «وأمّا القول: بأنّ مثل هذه الرّوايات توجد عند السّنّة؛ فليس إلّا تحكّم، وتجبّر. والحقّ: إنّه لايوجد في كتب أهل السّنّة المعتمد عليها عندهم رواية صحيحة واحدة، تدلّ على أنّ القرآن الّذي تركه رسول الله ﷺ عند وفاته، قد نقص منه أو زيد فيه...»[2].

فإنّ النّصوص الّتي نقلت في هذا الكتاب عن أُمّهات كتب أهل السّنّة ومن صحاحهم، كافية لدَحْض هذا القول، وبيان خطله وفساده.

---

١ ـ تفسير الميزان ٢: ١٠٩ وعن روح المعاني ١: ٢٠ وعن الرّافعيّ في «إعجاز القرآن» ليست بقليلة.

٢ ـ الشّيعة والسّنّة: ١٤١.

والّذي زاد الطّين بلّة، والأمر فساداً، هو أنّهم زعموا: أنّ القرآن قد كتب بشهادة رجلين، وأحياناً بشهادة رجلٍ واحدٍ. الأمر الّذي يعني: أنّ القرآن لم يتواتر نقله للمسلمين، وهذا ماأوقع بعض منصفيهم في حَيْص بَيْص، وجعلهم يلتمسون له التّأويلات والتّوجيهات الّتي لاتسمن ولاتغني من جوع.

هذا كلّه عدا عن دعواهم: أنّ بعض مانسخت تلاوته، قد بقي قرآناً يتلى إلى مابعد وفاة النّبيّ ﷺ، إلى غير ذلك من دعاوي باطلة، سيتّضح فسادها.

روايات التّحريف في كتب الشّيعة

وأيضًا فإنّ طائفة من الرّوايات الّتي ربّما يقال: إنّ ظاهرها التّحريف، قد وردت في كتب الشّيعة. وقسم منها ورد من طُرُقهم أيضًا، والقسم الآخر، قد أوردوه في كتبهم، وإن لم يكن من طرقهم، بل من طرق الآخرين!!.

موقف الشّيعة والسّنّة من روايات التّحريف

ولكنّ الحقيقة هي: أنّ كلًّا من علماء الشّيعة والسّنّة، قد وقفوا ـ عمومًا ـ من روايات التّحريف موقفًا سلبيًّا، ورفضوا القول بمضمونها، وفنّدوه بما لامزيد عليه.

ورأوا في هذه الأخبار: أنّها أخبار آحاد، لايمكن الاعتماد عليها في أمر يمسّ العقيدة الّتي لابدّ فيها من الأدلّة القاطعة والبراهين السّاطعة، ولاتكفي فيها الظّنون ولاأخبار الآحاد.

هذا بالإضافة إلى وجوه ضعف أُخرى تعاني منها هذه الأخبار، سواء من حيث دلالاتها، أو من حيث ظروف صدورها، أو من حيث مرامي وأهداف وتوجّهات من صدرت عنهم، كما سيتّضح ذلك ولو جزئيًّا في ثنايا هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

الرّواية لاتعني الاعتقاد بمضمونها

وإنّ من الواضح: أنّ مجرّد الرّواية لحديث، لايعني أنّ الرّاوي يعتقد بمضمون

مايرويه؛ فمن أودع في كتابه بعض الأخبار الّتي قد يقال بدلالتها على التّحريف، لايصحّ نسبة القول بالتّحريف إليه، وإلّا لكان البخاريّ، ومسلم، وأصحاب الصّحاح، والمجاميع الحديثيّة، وسائر أئمّة الحديث، وجلّة الفقهاء، والعلماء عند أهل السّنّة، وحتّى عند غيرهم ـ لكانوا ـ قائلين بالتّحريف؛ لأنّهم جميعًا قد رووا أخباره في كتبهم وصحاحهم!!

مع أنّ الأمر ليس كذلك بالتّأكيد؛ وذلك لأنّ المحدّث الّذي لابدّ وأن يكون أمينًا في نقله ومتثبّتًا فيما يرويه ـ هذا المحدّث ـ إنّما يهتمّ بأن يودع كتابه أكبر عدد ممكن من الأحاديث، ملاحظًا أسانيدها من دون أن يهتمّ بمناقشة مضمونها؛ موكّلًا أمر ذلك إلى العلماء والباحثين وأهل الاختصاص، في حين أنّه هو نفسه قد لايكون ممّن يملك أيًّا من القُدُرات الّتي تؤهّله لأن يعطي رأيه فيما ينقله ويرويه، وإلّا فلو صحّ نسبة الاعتقاد بما يرويه الرُّواة إليهم، للزم أن يكون هؤلاء وغيرهم من المؤلّفين ونَقَلة الآثار، يؤمنون بالمتعارضات والمتناقضات، وحتّى بما يخالف مذاهبهم ومعتقداتهم، ماداموا يروون ذلك كلّه في كتبهم الحديثيّة!!. وهذا مالم يقل به ولاادّعاه عليهم ذومسكة، ولارجل منصف.

التّعصّب والافتراء

ولكن مع ذلك؛ فإنّك ماعشت أراك الدّهر عجبًا؛ فها نحن نجد أنّ بعض من ينسب نفسه إلى العلم والعلماء، وماهو في الحقيقة إلّا من أهل الأهواء الرّخيصة، والتّعصّب المقيت والأعمى ـ نجده ـ يرتكب هذه المفارقة بالذّات، فيدّعي[1]: أنّ القول بأنّ القرآن مبدّل، زيد فيه ماليس منه، ونقص منه كثير، وبدّل منه كثير، هو قول الإماميّة قديمًا وحديثًا، ماعدا الشّريف المرتضى وصاحباه: أبويعلى ميلاد الطّوسيّ، وأبوالقاسم الرّازيّ.

أمّا ابن قاسم فيقول: إنّ فرقة الرّافضة متّفقون على تكفير الصّحابة، ويدّعون: أنّ

---

١ ـ الفصل في الملل والأهواء والنّحل ٤: ١٨٢.

القرآن قد غيّر عمّا كان، ويقع فيه الزّيادة والنّقصان من قِبَل الصّحابة[1].

ويقول السّرخسيّ عن الرّوافض: «إنّهم يقولون: قد نزلت آيات كثيرة، فيها تنصيص على إمامة عليّ، ولم يبلغنا ذلك»[2].

ونجد متعصّبًا آخر[3] ينسب القول بالتّحريف إلى الطَّبرِسيّ، والكُلينيّ، والقُمّيّ، وذلك لروايتهم بعض ماربّما يقال بدلالته على ذلك في كتبهم. مع أنّه إمّا تفسير أو تأويل، أو ذكر فيه لفظ التّحريف وأُريد منه نوع آخر من التّحريف، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى.

ثمّ هو قد زاد في الطّنبور نغمة، حينما رضي لنفسه أن يرتكب خطأً آخر؛ فإنّه في حين ينسب القول بالتّحريف إلى هؤلاء، مع أنّهم مجرّد رُواة، ونَقَلة آثار، يرفض أن ينسب ذلك بعينه إلى محدّثي أهل نحلته وعلماء أهل ملّته، مع أنّهم قد رووا أضعاف ماروواه هؤلاء، وأكثر صراحةً وأعظم وأشدّ بلاءً!!

إلماحة إلى رأي الشّيعة في التّحريف

ومهما يكن من أمر؛ فإنّ الشّيخ الصّدوق المتوفّى سنة ٣٨١هـ ق والّذي أودع كتبه بعض هذه الرّوايات، قد قال عن موقف الشّيعة من مسألة التّحريف، من دون أن يشير إلى قول «مخالف» للكُلينيّ، أو القُمّيّ ـ وليس مثل هؤلاء يتجاهل خلافه ـ قال...**[وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]**

بل لقد قال ابن حَزْم عن الشّريف المرتضى: «إنّه يكفّر من زعم أنّ القرآن بُدّل، أو زيد فيه أو نقص منه، وكذا كان صاحباه: أبوالقاسم الرّازيّ، وأبويعلى الطّوسيّ»[4].

وقد سأل ابن مُهنّا العلّامة الحلّيّ عن القرآن: «هل يصحّ عند أصحابنا: أنّه نقص

---

١ ـ الإلمام ١: ٣٣.

٢ ـ أُصول السّرخسيّ ٢: ٦٩.

٣ ـ راجع: الشّيعة والسّنّة: ١٣٦، والإمام زيد: ٣٥١ والإمام الصّادق: ٣٢٧و٣٣١ و٣٣٤و٣٣٧، وكلا الكتابين لأبي زُهرة.

٤ ـ لسان الميزان ٤: ٢٢٣، الفصل في الملل والأهواء والنّحل ٤: ١٨٢.

منه شيء، أو زيد فيه، أو غيّر ترتيبه، أم لم يصحّ عندهم شيء من ذلك؟!».

فأجاب العلّامةرحمه الله : «الحقّ: أنّه لاتبديل، ولاتأخير، ولاتقديم فيه، وأنّه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك، وأمثال ذلك؛ فإنّه يوجب التّطرّق إلى معجزة الرّسول صلى الله عليه وآله المنقولة بالتّواتر»[1].

أمّا الفضل بن شاذان الّذي عاصر عدداً من الأئمّة عليهم الصّلاة والسّلام، والمتوفّى سنة ٢٦٠هـ ق ـ أمّا الفضل هذا ـ فقد أنكر على الجمهور قولهم بالتّحريف، وعدّ ذلك من المطاعن عليهم...[2]

وسيأتي في فصل: ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أنّ الإمام الحسن عليه السلام قد شنّع على الآخرين بمثل ذلك أيضًا.

ولو أنّ الشّيعة كانوا يقولون بذلك، لم يستقم ذلك للفضل ولالغيره، ولكان قد واجه هجومًا عنيفًا، ولوجد الكثيرين يقولون له: إنّك لترى الشّعرة في عين غيرك، ولاترى الخشبة في عينك.

هذا وإنّك لتجد جُلّة علماء الشّيعة وجهابذة فقهائهم، قد ألّفوا الكثير من المصنّفات، وكتبوا الكثير من البحوث المستفيضة في ردّ من زعم تحريف القرآن؛ فليراجع ماكتبه كلّ من: الشّيخ المفيد، وابن شهر اشوب، والمرتضى، والطّوسيّ، وابن إدريس، والرّضيّ، والطّبرسيّ، وابن طاووس، والعلّامة الحلّيّ، والبياضيّ، والكَرَكيّ، وفتح الله الكاشانيّ، والخوئيّ، والقاضي التُّستريّ، والبهائيّ، والتُّونيّ، وشرف الدّين، والفيض، والحرّ العامليّ، والمجلسيّ، والبلاغيّ، وغيرهم وغيرهم ممّن لامجال لتتبّع كلماتهم، وإيراد أسمائهم في عجالة كهذه.

وبعد هذا. فإنّه يتّضح كذب قول من زعم: أنّ «متقدّمي الشّيعة ومتأخّريهم ـ تقريبًا ـ

---

١ ـ أجوبة المسائل المُهنّائيّة: ١٢١.

٢ ـ راجع: الإيضاح للفضل بن شاذان.

جميعهم متّفقون على أنّ القرآن محرَّف، مغيّر فيه، محذوف عنه»[١]. وهو دليل على عدم الورع لدى هذا القائل، وعلى قلّة دينه.

الافتراء المفضوح

ويحاول البعض أن يسجّل إدانة باغية أُخرى على الشّيعة، وهي أنّهم حسب زعمه يتّهمون الخلفاء الثّلاثة: أبا بكر، وعمر، وعُثمان بتحريف القرآن، وحذف مانزل منه في أهل البيت عليهم السلام.[٢]

ونقول: قد تقدّم عن الصّدوق وغيره تسجيل رأي جمهور الشّيعة الإماميّة حول هذه المسألة، بل قد تقدّم: أنّ بعض كبار علمائهم يكفّر من يقول بتحريف القرآن.

وهم يستدلّون على رأيهم هذا بالأدلّة القاطعة والبراهين السّاطعة، الّتي لم تخطر لهذا المتجنّي ولالسلفه، ممّن هم على مذهبه على بالٍ، ولامرّت له في خيال.

والشّيعة وعلماؤهم الأبرار هم الّذين علّموا الآخرين الاستدلالات الصّحيحة والقاطعة في هذه المسألة كما في غيرها أيضًا، ودقّتهم العلميّة، والتزامهم الأُسُس الصّحيحة للاستدلال، له الفضل الكبير في تهذيب فكر وآراء كلّ خصومهم، وقد جعلوا مخالفيهم مضطرّين لانتهاج سبل التّفكير المُتّزن والرّصين، وإبعاد الخرافات والخُزَعبلات الفاقعة والمشينة عن مذاهبهم وآرائهم في كثير من الموارد.

وإلى جانب ذلك فإنّ الشّيعة يرون: أنّه قد بلغ من ظهور أمر عليّ وأهل بيته عليهم السلام وأحقّيّتهم وأفضليّتهم، مالم يبق معه عذر لمعتذر، ولاحيلة لمتطلّب حيلة.

كما ويرى الشّيعة أيضًا: أنّه لاحاجة للتّصريح بأسماء الأئمّة وأهل البيت في القرآن، وقد نصّ الأئمّة أنفسهم: على أنّه لم يذكر اسم عليّ عليه السلام في القرآن، وذكروا السّبب في ذلك، وستأتي هذه الرّوايات عنهم عليهم السلام في نفس هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

---

١ ـ الشّيعة والسّنّة: ١٤٠و١٥١ وراجع: الفصل في الملل والأهواء والنّحل ٢: ٨٠.

٢ ـ مختصر التّحفة الاثني عشريّة: ٣٠ ـ ٣١، والقرآن تأليف بلاشير: ٣٥.

ولو صحّ ماذكروه لكان على عليّ عليه السلام أن يسجّل اعتراضه على ذلك، ويذكّر جريمتهم في حقّ القرآن والإسلام.

ولكان قد احتجّ عليهم بهذه الآيات في يوم السّقيفة، لأنّ التّحريف لابدّ وأن يكون حصل بعدها ـ لو كان ـ فإذا لم يحتجّ عليهم يوم السّقيفة بها فمتى يحتجّ؟.

وحتّى لو شذّ أحدهم وقال مايشبه هذا الكلام، فهل يصحّ نسبة ذلك إلى طائفة بأكملها؟! لها ميزاتها، وخصائصها الفكريّة، ولها أُسس وقواعد تنطلق منها في مواقفها، واتّجاهاتها؟!...

المحدّث الّذي خُدِع

وبعد، فنحن لاننكر أنّ بعض محدّثي الشّيعة قد جرى له ماجرى لبعض محدّثي أهل السّنّة أيضًا، حيث إنّه قد خُدع ـ كما خدعوا ـ بروايات أهل السّنّة، الّتي شحنت بها صحاحهم، وزخرت بها مجاميعهم الحديثيّة المعتمدة عندهم، كما يظهر من تتبّع كتابه الّذي أسماه: «فصل الخطاب»، وملاحظةالرّوايات الّتي اعتمد عليها فيه. كما سنشير إليه في مورده من هذا الكتاب.

فمحاولة البعض نسبة مافي هذا الكتاب، إلى الشّيعة، واعتبار الرّوايات فيه شيعيّة [1]، ماهي إلّا محاولة فاشلة وبعيدة عن الإنصاف والموضوعيّة وعن روح البحث العلميّ، كما أنّها بعيدة كذلك عن الورع والدّين، وعن الخلق الإنسانيّ الرّفيع.

هذا، وقد أنكر جُلّة علماء الشّيعة على هذا المحدّث فعله وقبّحوا صنيعه، وردّوه بالأدلّة القاطعة والبراهين السّاطعة.

ولسوف نشير إلى أدلّته الّتي اعتمد عليها، وإلى وجوه الضّعف فيها، في آخر هذا الكتاب إن شاء الله، كما أنّ كتابنا هذا نفسه يعتبر ردًّا قاطعًا عليه وعلى كلّ من سلك سبيله، سواءً أكان من حشويّة العامّة، أم من المستشرقين الحاقدين، أم من غيرهم من

١ ـ مختصر التّحفة الاثني عشريّة هامش: ٣٠.

السُّذَّج والمغفّلين، الّذين لايملكون مؤهّلات كافية للقيام ببحوث كهذه، فضلًا عن إعطاء رأيهم فيها، فضلًا عن أن يعتبر رأيهم معبّرًا عن رأي غيرهم ممّن تربطهم أدنى رابطة.

أبوزُهرة والكُلينيّ

والغريب في الأمر: أنّ البعض لم يكتف بنسبة أمر لاصحّة له إلى محمّد بن يعقوب الكُلينيّ، حتّى زاد على ذلك: بأن حكم على هذا الرّجل الجليل حافظ تراث أهل البيت وخادم شرع الله ـ حكم عليه ـ بالكفر ـ والعياذ بالله ـ وذلك لروايته بعض هذه الأخبار في كتابه.[1]

ولاندري لِمَ كُفِّر الكُلينيّ بسبب روايته بعض هذه الأخبار في كتابه، ولم يُكَفَّر البخاريّ ومُسلِم، وسائر أصحاب الصّحاح السّتّة، وغيره من أئمّة العلم، والفقه، والحديث، الّذين رووا أضعاف مارواه الكُلينيّ، وماهو أكثر صراحةً، وأشدّ ظهورًا في التّحريف؟ مع أنّهم رووها ولم يناقشوا فيها، ومع أنّها عندهم أصحّ سندًا وأقوى حجّة، وأبعد عن التّأويل الظّاهر والمقبول؟!!.

هذا مع العلم بأنّ الكُلينيّ لم يدّع صحّة جميع مافي كتابه؛ ولذا فلابدّ من التّعامل مع الأخبار الّتي يرويها حول القرآن وغيره في نطاق الأخبار العلاجيّة، ووفق قواعد الرّدّ والقبول المرسومة. إن لم يمكن تأويلها على وجه صحيح. وليس كذلك الحال بالنّسبة لكتب صحاح أهل السّنّة.

وحين رأى أبوزُهْرة أنّ موقفه هذا، سوف لن يكون مقبولًا لدى الواعين والمنصفين حتّى من أهل نحلته، الّذين سوف يتساءلون عن مصير أُولئك الّذين رووا أخبار التّحريف، من أئمّتهم وعلمائهم، وعلى رأسهم مُسلِم والبُخاريّ.

فقد حاول أن يعالج هذه النّاحية أيضًا، ولكنّه اختار أن يلقي التّبعة في رواية أخبار

---

١ ـ الإمام زيد: ٣٥١، وراجع: الإمام الصّادق: ٣٢٧و٣٣١و٣٣٤و٣٣٥و٣٣٧ وكلا الكتابين للشّيخ محمّد أبي زُهْرة.

التّحريف، على ذلك الرّجل الّذي لايرون في تجريحه كبير غضاضة، ألا وهو السّيوطيّ المسكين الّذي اختاره ليكون كبش فداء، متجاهلًا باقي الأئمّة، وسائر الفقهاء، والعلماء، الّذين رووا نفس هذه الرّوايات أيضًا، مع أنّ السّيوطيّ لم يزد على أن نقل عنهم مانقلوه، وحاول تخريج ومعالجة ماجمعوه.

ثمّ إنّ أبازُهْرة قد عالج موضوع إيراد السّيوطيّ لهذه الأخبار في كتابه، بطريقة: أنّ السّيوطيّ إنّما تكلّم عن خصوص مانسخت تلاوته، فالكلام في المنسوخ، لافي الباقي والمؤكّد[١]!!

ولكنّها كانت معالجة فاشلة أيضًا، إذ إنّ السّيوطيّ قد أورد في كتابه مختلف الرّوايات الّتي كانت منشأً للقول بالتّحريف، أو للاتّهام به، ولم يقتصر على نقل خصوص مانسخت تلاوته، كما زعم.

فإذا صحّ تكفير الكُلينيّ لكونه أورد أخبارًا ظاهرها التّحريف؛ فليصحّ تكفير غيره من الأئمّة والعلماء من سلف أهل السّنّة، فإنّهم قد أوردوا أخبارًا ظاهرها بل صريحها ذلك أيضًا.

وبقيت لنا مناقشة أخيرة مع أبي زُهْرة، وهي ماأورده العلّامة السّيّد محمّد تقيّ الحكيم، ومفادها: أنّ الضّروريّ الّذي يوجب إنكاره الكفر، هو الثّابت أنّه من الدّين، من دون حاجة إلى استدلال وبرهنة، وأمّا الثّابت بواسطة الدّليل فلايوجب إنكاره كفرًا، ومسألة التّحريف أيضًا كذلك[٢].

هذا كلّه عدا عن أنّ الكُلينيّ إنّما أورد جانبًا من هذا النّوع من الرّوايات في قسم النّوادر، الأمر الّذي يشير إلى أنّه يعتبرها أخبار آحاد، وردت مورد الشّذوذ والنّدرة، الّتي يرى العلماء أنّها لاتنسجم كثيرًا مع ماعداها، فيفردون لها بابًا بهذا الاسم عادةً.

ونحن هنا لانريد التّشنيع على أهل السّنّة، فنقول لهم: إنّ روايات التّحريف قد

---

١ ـ الإمام الصّادق: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

٢ ـ الأصول العامّة للفقه المقارن: ١٠٩ فما بعدها.

وردت في الكتب الّتي تعتبرونها أصحّ الكتب بعد القرآن. فالأخذ بمفاد هذه الرّوايات الصّحيحة عندكم يوجب الحكم على القرآن، بالنّقص، والزّيادة، والتّحريف، والتّبديل، مع العلم بأنّكم تقولون: إنّ البُخاريّ ومُسلِم وغيرهما من الكتب قد بقيت سليمةً عن ذلك، حيث تلقّاها النّاس عن مؤلّفيها يدًا بِيَدٍ، مع مزيد عناية بها، واهتمام بشأنها، وتوفّر على ضبطها وحفظها.

وبعد، فإنّ «الكافي» عند الشّيعة لا يصل إلى درجة «الصّحاح» عند السّنّة؛ لأنّ الشّيعة لا يرون صحّة جميع ما جاء فيه، بل يرون فيه الصّحيح والسّقيم، والضّعيف والقويّ، والمرسل والمسند، و غير ذلك. فراجع «مرآة العقول» للعلّامة المجلسيّ لتقف على صحّة ما ذكرناه.

خلاصة موقف العلماء من روايات التّحريف

والكلمة الأخيرة هنا هي: إنّ العلماء الأجلّاء والمحقّقين من الشّيعة، لم يلتفتوا إلى مثل هذه الأحاديث قديمًا وحديثًا، ولااعتقدوا بمضمونها، بل بيّنوا أنّ قسمًا منها ناظر إلى التّأويل، وقسم منها تفسير، وقسم منها يهدف إلى الإشارة إلى تحريف المعاني، إلى غير ذلك من وجوه ذكروها في هذا المجال.

وأمّا ما كان منها ظاهرًا أو صريحًا في التّحريف، ولا يقبل الحمل على معنى صحيح، فقد اعتقدوا بكذبه، وضربوا به عرض الحائط، كما يعلم بأدنى مراجعة لكتبهم وبحوثهم.

هذا كلّه عدا عن أنّ معظم ماروي في هذا المجال، إنّما هو مرويّ عن الغُلاة، والكذّابين، والوضّاعين، وماأكثر ماكذّب النّاس على الأئمّة عليهم السلام، حتّى لقد روي عن الإمام الصّادق عليه السلام قوله: «إنّ لكلّ رجل منّا رجل يكذب عليه»[1].

ولسوف يأتي في خاتمة هذا الكتاب، مايفيد في إعطاء تصوّر معقول عن هذه الرّوايات بصورة عامّة.

---

١ ـ راجع: المعتبر في شرح المختصر، للحلّيّ.

دلالتان في موقف ابن شاذان

لقد ذكر بعض العلماء: أنّ بعض أخباريّي الشّيعة، وقومًا من حشويّة الجمهور، قد قالوا بتحريف القرآن[١].

ويفهم أيضًا من كلام محمّد بن القاسم الأنباريّ، وجود قائل بذلك في زمانه[٢] هذا عدا عن أُولئك الّذين طعنوا على عُثمان لجمعه النّاس على مُصْحَف واحد، وقرأوا بالمنسوخ على حدّ زعمهم[٣].

وعن الشَّعرانيّ في «اليواقيت والجواهر» قوله: «لولا مايسبق للقلوب الضّعيفة، ووضع الحكمة في غير أهلها، لبيّنت جميع ماسقط من مُصْحَف عُثمان».

وسيأتي عن الإمام الحسن عليه السلام في فصل: ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ مايفهم منه: أنّه يتّهم معاوية بإشاعة دعوى تحريف القرآن.

أمّا ابن شاذان، فقد عدّ رواية أخبار التّحريف من المطاعن على الجمهور، وشنّع عليهم بذلك[٤]، ونستفيد من ذلك أمرين:

الأوّل ـ أنّ بعض أخباريّي الشّيعة الّذين نسب إليهم ذلك هم من المتأخّرين عن عصر ابن شاذان، وإلّا لم يكن لابن شاذان أن يشنّع على الجمهور بذلك، إذا كان ثمّة مجال للنّقص عليه بقول بعض أخباريّي الشّيعة بالتّحريف!!

ويؤيّد ذلك بل يدلّ عليه إطلاق الصَّدوق كلمته المتقدّمة حول اعتقاد الشّيعة عامّة بسلامة القرآن عن التّحريف، حسبما تقدّم.

الثّاني ـ أنّ أخبار الجمهور قد جاءت صريحة في التّحريف إلى حدّ أنّها تصبح غير قابلة للتّأويل أو الاحتمال، ولاأقلّ من أنّ طائفة منها هي كذلك.

---

١ ـ مجمع البيان ١: ١٥، وراجع: الميزان في تفسير القرآن ١٢: ١٠٨، وأجوبة مسائل موسى جار الله: ٣٠.

٢ ـ راجع: الجامع لأحكام القرآن ٨١ ـ ٨٤.

٣ ـ راجع: نفس المصدر ١: ٨٤.

٤ ـ راجع: الإيضاح لابن شاذان رحمه الله تعالى.

وأنّ مارُوي من طُرق الشّيعة، ليس بهذه المثابة من الوضوح، بل له وجه صحيح، وظهور في خلاف ذلك. وأنّ ما لايقبل التّأويل، إمّا هو غير موجود، أو أنّه بمكان من النّدرة والشّذوذ، أو هو مرويّ عن أُناس لايصحّ نسبتهم إلى الشّيعة كالغُلاة، أو عن أُناسٍ رفض الشّيعة رواياتهم كالكذّابين والوضّاعين.

موازنة بين روايات الشّيعة والسّنّة

وبعد، فإنّ الأحاديث الكثيرة الّتي رواها أهل السّنّة في صحاحهم ومسانيدهم وكتبهم المعتمدة. والّتي خدعت في كثرتها وصراحتها المحدّث النّوريّ الشّيعيّ، كما خدعت آخرين.

إنّ هذه الأحاديث لايمكن أن يقاس بها ماورد من طرق الشّيعة، وذلك لعدّة أُمور:

الأوّل ـ من حيث الدّلالة، فإنّ معظم مارواه الشّيعة، إمّا هو تفسير، أو تأويل، أو له ظهور تامّ في عدم التّحريف، أو لغير ذلك من أُمور، بخلاف مارواه أهل السّنّة، فإنّ الكثير منه هو صريح في التّحريف، ولايقبل التّأويل، ولاالحمل.

الثّاني ـ من حيث الكمّ؛ فروايات الشّيعة أقلّ بكثير من روايات أهل السّنّة.

الثّالث ـ من حيث السّند؛ فإنّ روايات أهل السّنّة قد وردت بأسانيد صحيحة، وخرّجها أصحاب الصّحاح في صحاحهم، وفي غيرها من الكتب المعتمدة، ولاسيّما البخاريّ، ومسلم، ومسند أحمد، والموطّأ، وغير ذلك. ومعلوم أنّهم يحكمون بصحّة جميع ماورد في البخاريّ، ومُسلِم، وحتّى الموطّأ، ومسند أحمد، فضلًا عن التّرمذيّ وأبي داود، وغيرهما.

هذا كلّه بالإضافة إلى مارُوي في سنن الدّارميّ، ومستدرك الحاكم، وسنن ابن ماجة، وغير ذلك ممّا لامجال للشّكّ في صحّة ماخرّجوه في كتبهم على شرط الشّيخين أو أحدهما، أو غير ذلك من شرائط الصّحّة عندهم.

أمّا الشّيعة؛ فإنّ من المعلوم أنّهم لايرون صحّة جميع مافي كتاب «الكافي» عندهم، فضلًا عن سائر الكتب الأربعة، فضلًا عن غيرها من الكتب.

وإن كانوا يقولون: إنّ انتساب هذه الكتب إلى أصحابها ثابت، ولايبعد أن يكون ماورد فيها من الأحاديث الصّحيحة أكثر منه في غيرها، ولكنّهم يناقشون في الأحاديث كلّها، سندًا ودلالةً، ويعرضونها على الكتاب العزيز، فما وافقه أخذوا به، وماخالفه ضربوه على الجدار.

وكذا الحال فيما خالف السّنّة القطعيّة، وضرورات العقل والبداهة.

ويكفي أن نذكر أنّ البعض يقول: إنّ أحاديث «الكافي» حوالي ستّة عشر ألفًا ومائتي حديث، يضعّفون منها حوالي تسعة آلاف وخسمائة حديث، والباقي مابين صحيح، وحسن، وموثّق.

وأمّا بالنّسبة لأحاديث تفسير القُمّيّ؛ فهو وإن حاول بعض الأعلام أن يستدلّ لوثاقة جميع رُواته[١]، إلّا أنّ كثيرين من العلماء لم يقبلوا ذلك منه، وناقشوا أدلّته وردّوها، لاسيّما وأنّ هذا التّفسير قد خلط مارُوي عن القُمّيّ، بما رُوي عن أبي الجارود الضّعيف الرّواية، بالإضافة إلى عللٍ أُخرى موجودة فيه.

الرّابع ـ إنّ الشّيعة يقولون: إنّه لابدّ من عرض الحديث على كتاب الله، فما وافقه أخذوا به، وماخالفه طرحوه.

أمّا أهل السُّنّة فيرون: «أنّ السُّنّة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاضٍ على السُّنّة»[٢]. كما أنّ بعض العلماء الكبار من أهل السّنّة لايأبى عن الجهر، بأنّ حديث: «عرض الحديث على الكتاب» ماهو إلّا من وضع الزّنادقة.[٣]

---

١ ـ هو آية الله السّيّد أبوالقاسم الموسويّ الخوئيّ.

٢ ـ راجع: تأويل مختلف الحديث: ١٩٩، وسنن الدّارميّ ١: ١٤٥ ومقالات الإسلاميّين ١: ٣٢٤ وراجع ٢: ٣٥١ وراجع: جامع بيان العلم ٢: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ودلائل النّبوّة للبيهقيّ ١: ٢٦ والكفاية في علم الرّواية للخطيب: ١٤ وميزان الاعتدال ١: ١٠٧ ولسان الميزان ١: ١٩٤ وعون المعبود ١٢: ٣٥٦ والجامع لأحكام القرآن ١: ٣٨ ـ ٣٩ وبحوث مع أهل السُّنّة والسّلفيّة: ٦٧ ـ ٦٨ وعن بعض من تقدّم، وكتابنا: الصّحيح من سيرة النّبيّ الأعظم (التّمهيد) ١: ٣٢ ـ ٣٣.

٣ ـ راجع: جامع بيان العلم ٢: ٢٣٣ وإرشاد الفحول: ٣٣ وراجع: دلائل النّبوّة للبَيْهقيّ ١: ٢٦ وعون المعبود

ومعنى ذلك هو لزوم الأخذ بأحاديث التّحريف الكثيرة الواردة في الصّحاح، ولاتطرح بسبب منافاتها الظّاهرة لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، أو لقوله تعالى: ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾[2] أو لغير ذلك من الآيات.

الجُهد المشكور

وأخيرًا فإنّنا نشير هنا إلى أمرين:

الأوّل ـ إنّنا لايجب أن نَنسى الجُهد الّذي بذله أهل السّنّة، لتنزيه القرآن عن التّحريف، وحاولوا توجيه تلكم الأحاديث بمختلف الوجوه الّتي اهتدوا إليها، حتّى غير المعقولة منها، كما هو الحال في دعوى نسخ التّلاوة، وماإلى ذلك.

وذلك يدلّل على صحّة ماذكرناه من أنّ رواية الأخبار والآثار في المجاميع الحديثيّة، لايعني أنّ مؤلّفيها يقولون بمضامين تلك الأخبار؛ إذ إنّ همّهم إنّما هو الجمع والرّواية، لاالتّحقيق والدّراية.

ولأجل ذلك، تجدهم يروون الأحاديث المتعارضة والمتكاذبة، حتّى الأحاديث المخالفة لمعتقدهم، ويتركون أمر البتّ فيها إلى العلماء والنّقّاد، على أمل أن يجدوا لها مايبرّرها أو يرفع تعارضها، أو على أمل أن يستفاد منها في موارد وجهات أُخرى.

الثّاني ـ إنّ ذهاب بعض أهل الفِرَق إلى قول يتفرّد به، لايصحّح نسبة ذلك القول إلى تلك الفرقة بأكملها، لاسيّما إذاكان ماذهب إليه قد تعرّض للنّقد والتّجريح، والإنكار من قِبَل علماء تلك الفرقة بالذّات.

ولأجل ذلك، فإنّ ذهاب قوم من حشويّة الجمهور إلى تحريف القرآن لايبرّر نسبة القول بالتّحريف إلى أهل السّنّة قاطبة.

فهذا ابن تيميّة مثلًا قد جاء بمخاريق كثيرة من عند نفسه، وأنكرها عليه أهل السّنّة،

← ١٢: ٣٥٦. وراجع: أُصول السّرخسيّ ٢: ٧٦.

١ ـ الحِجْر/٩.

٢ ـ فصّلت/٤١.

فهل يصحّ نسبة أقواله الّتي تفرّد بها إلى أهل السّنّة بصورة عامّة؟!. إنّ ذلك لو حدث فإنّه شططًا من القول، وإسرافًا في التّجنّي، وإمعانًا في التّعصّب ومتابعة الهوى.

أعاذنا الله من ذلك وعصمنا من كلّ زلل وخطل في القول والعمل، وهو الموفّق للسّداد والهادي إلى سُبُل الرّشاد.

حاقدون أم منصفون؟

إنّنا نعتقد: أنّ مصونيّة كتاب الله سبحانه من التّحريف لهي من الأُمور البديهيّة، الّتي لاتحتاج إلى الاستدلال ولاإلى مزيد بيان.

وإنّها لمفارقة غريبة أن نجد بعض المنصفين من غير المسلمين، يصرّحون بعدم تحريف القرآن، أو لاأقلّ من أنّهم يصرّحون ببقاء المُصْحَف الّذي جمعه عُثمان على ماهو عليه، لم يتغيّر ولم يتبدّل.

ثمّ نجد بعض غير المنصفين حتّى من المسلمين، أو بعض المغفّلين منهم يحاولون القول، أو اختلاق من يقول بتحريف القرآن، والعياذ بالله.

وقد عرفنا فيما سبق بعضًا ممّن يحاول ذلك من المسلمين. ونشير هنا إلى قول بعض من أنصف من غيرهم، مكتفين بإيراد قول اثنين هنا، وهما:

الأُستاذ «لوبلؤ» الّذي نقل عنه قوله: «إنّ القرآن هو اليوم الكتاب الرّبّانيّ الوحيد الّذي ليس فيه أيّ تغيير يذكر»[١].

وعن السّير وِلْيام مُوير، قوله: «إنّ المُصْحَف الّذي جمعه عُثمان، قد تواتر انتقاله من يَدٍ ليَدٍ، حتّى وصل إلينا بدون تحريف، ولقد حفظ بعناية شديدة بحيث لم يطرأ عليه أيّ تغيير يذكر، بل نستطيع أن نقول: إنّه لم يطرأ عليه أيّ تغيير على الإطلاق في النُّسَخ الّتي لاحصر لها، والمتداولة في البلاد الإسلاميّة الواسعة»[٢]. ومثل ذلك قال بلاشير أيضًا[٣].

١ ـ تاريخ القرآن للصّغير: ٩٤ عن كتاب: المدخل إلى القرآن، لدرّاز: ٤٠.

٢ ـ نفس المصدر: ٩٣.

٣ ـ راجع: القرآن نزوله، وتدوينه، وترجمته وتأثيره: ٣٧.

[أدلّة على عدم تحريف القرآن]

ونودّ هنا أن نشير إلى بعض الأدلّة الّتي استدلّ بها العلماء المحقّقون على عدم وقوع التّحريف في القرآن، وهي التّالية:

الدّليل الأوّل ـ من القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]

فالآية دلّت على أنّ القرآن محفوظ، من دون أيّ تغييرٍ أو تبديلٍ، أو زيادةٍ أو نقيصةٍ[2].

مناقشات لاتصحّ

وقد يناقش في هذا الاستدلال بأُمور ثلاثة:

الأوّل ـ إنّه يكفي لصدق الحفظ المقرّر في الآية حفظه لدى بعض الأفراد، وإن كان الموجود بين أيدي سائر النّاس قد نالته يد التّحريف.

والجواب: أنّ هذا الكلام غير واردٍ؛ حيث إنّ الهدف من إنزال القرآن هو هداية النّاس: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ والتّدبّر فيه وفي آياته ﴿اَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْاٰنَ اَمْ عَلٰى قُلُوبٍ اَقْفَالُهَا﴾، و ما إلى ذلك من آيات تبيّن الهدف من إنزال القرآن، في هذا الاتّجاه أو في غيره.

وواضح أنّ ذلك لايختصّ بفردٍ دون فردٍ، ولابجماعة دون أُخرى. وحفظ القرآن إنّما هو لأجل ذلك، فإذاكان مُحَرَّفًا لم يكن هدًى لأحد، ولاهو ممّا لاريب فيه إلخ، ولايصحّ

---

١ ـ الحِجْر/٩.

٢ ـ التّفسير الكبير ١٩: ١٦٠ ـ ١٦١ والميزان ١٢: ١٠١ ـ ١٠٦ وإظهار الحقّ ٢: ٣٣ و٣٢و٩٠ والكشّاف ٢: ٥٧٢، والبيان للخوئيّ: ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ومجمع البيان ٦: ٣٣١ والجامع لأحكام القرآن ١: ٤٨و٨٤ ولباب التّأويل للخازن ٣: ٨٩، ومدارك التّنزيل للنّسفيّ بهامشه ٣: ١٨٩ وتفسير القرآن العظيم ٢: ٥٤٧ والبرهان للزّركشيّ ٢: ١٢٧ ومناهل العرفان ١: ١٤٤ وفواتح الرّحموت، بهامش المستصفى ٢: ٧٣ والمحجّة البيضاء ٢: ٢٦٣ وأجوبة مسائل موسى جار الله: ٣١ ومختصر التّحفة الاثني عشريّة: ٣٢ والاحتجاج: ١ هامش: ٣٧٨ عن كاشف الغطاء. وأُصول السّرخسيّ ٢: ٧٩ وتاريخ بغداد ٢: ٢٠٩ وآلاء الرّحمان: ٢٦ وتفسير الصّافي ١: ٥١.

لوم النّاس وتقريعهم لعدم تدبّرهم القرآن.

ولعلّك تقول: يمكن أن يكون التّحريف أو الحذف قد نال القسم الّذي يكون تحريفه أو حذفه غير مخلّ بالمعنى، ولايؤثّر في العقائد والأحكام، ولايمنع من أن تكون الهداية على أتمّها.

والجواب عن ذلك:

ألف ـ إنّ ذلك يحتاج إلى مايثبته، فمن الّذي قال: إنّ التّحريف قد نال هذه النّاحية دون سواها؟! وكيف يمكن إثبات ذلك؟!.

ب ـ إنّنا لانجد مبرّرًا للمنافقين والّذين في قلوبهم مرض وأعداء الإسلام لارتكاب هذه الحماقة، فإنّ الدّواعي للدّسّ والوضع والتّحريف في الأُمور الاعتقاديّة، وقصص الأنبياء، والأُمم الخالية، وأحوال المبدأ والمعاد، وفي كثير من الأحكام وغيرها، هذه الدّواعي أكثر وأوفر، مادام أنّ الهدف من الدّسّ هو تفويت الغرض، واستبدال الهداية بضدّها.

الثّاني ـ وقد يناقش في الاستدلال أيضًا: بأنّه لاريب في وقوع التّحريف في القرآن، بسبب اشتباه النُّسّاخ في كتابتهم للقرآن، وهذا يعني أنّ الآية غير ناظرة للحفظ عن التّحريف عند النّاس.

والجواب: أنّ هذا النّوع من التّحريف لايضرّ، ولايوجب صرف الآية عمّا لها من الظّهور، وذلك لأنّ اشتباه النُّسّاخ، لايوجب تحريف القرآن، مادام أنّه يبقى محفوظًا على حقيقته، ومعروفًا لدى النّاس والأُمّة، الّذين سرعان مايكشفون الخطأ فيه، ويعرف ذلك حُفّاظه وحاملوه والمهتمّون بشأنه وماأكثرهم! وسيأتي أنّهم يقولون: إنّ القُرّاء الّذين حضروا صفّين كانوا ثلاثين ألفًا[1]، هذا عدا عمّن لم يحضرها منهم.

الثّالث ـ إنّ التّمسّك بالقرآن لإثبات عدم تحريف القرآن يستلزم الدّور الباطل، لإمكان أن يكون التّحريف قد نال نفس هذه الآية الّتي يستدلّ بها.

---

١ ـ صفّين للمنقريّ: ١٨٨.

والجواب ـ أنّ هناك إجماع من كلّ أحد على عدم تحريف هذه الآية بالذّات، وقد ذكروا المواضع، الّتي ادّعوا حصول التّغيير فيها وليست هذه الآية منها.

الدّليل الثّاني ـ الدّقّة والتّحرّي

إنّ ممّا يدلّ على عدم وقوع التّحريف في القرآن: أنّ العناية قد اشتدّت، والدّواعي قد توفّرت على حفظ القرآن وحراسته حتّى في واوه.

ويكفي أن نذكر: أنّ عُثمان بن عَفّان لايجرؤ على حذف آية منسوخة، ويعتذر لابن الزُّبَيْر عن ذلك: بأنّه لايريد أن يغيّر شيئًا من مكانه[1].

ولعلّ ذلك قد كان منه بعد أن تعرّض لذلك الموقف الصّعب والامتحان العسير، حينما أصرّ على حذف الواو من آية الكنز ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَايُنْفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ اَلِيمٍ﴾[2]، فأراد أن يحذف واو «الّذين» الّتي جعلناها آنفًا بين قوسين؛ وذلك من أجل أن يظهر: أنّ الآية خاصّة بأهل الكتاب، ولاتشمل المسلمين، فتصدّى أُبيّ بن كعب ـ الصّحابيّ المعروف ـ بشدّة بالغة، وهدّده بأنّه لسوف يضع سيفه على عاتقه إن فعل عُثمان ذلك، الأمر الّذي اضطرّ معه عُثمان إلى التّراجع[3].

وحينما أراد عمر بن الخطّاب حذف الواو من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِاِحْسَانٍ﴾[4]، ولعلّه بهدف الحطّ من منزلة الأنصار، وتكريس المدح للمهاجرين اعترض عليه زيد بن ثابت، وأيّده أُبيّ بن كعب[5]، فلم يمكنه أن ينفذ ماأراد.

---

١ ـ صحيح البخاريّ ٣: ٧٠ وتفسير الميزان ١٢: ١٢٤ ومباحث في علوم القرآن: ١٤٠ كلاهما عنه، والإتقان ١: ٦٠.

٢ ـ التّوبة/٣٤.

٣ ـ الدُّرّ المنثور ٣: ٢٣٢ وتفسير الميزان ٩: ٢٥٦ وأبو ذرّ، مسلمان ياسوسياليست: ٤٢.

٤ ـ التّوبة/١٠٠.

٥ ـ الدُّرّ المنثور ٣: ٢٦٩ عن أبي عُبَيد في فضائله، وسنيد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن مَرْدُويه، وكنز العمّال ٢: ٣٧٩، ٣٨٠و٣٨٥ عن أكثر هؤلاء وعن: الحاكم وأبي الشّيخ في تفسيره وتاريخ القرآن للزّنجانيّ: ٣٦ ومقدّمة تفسير البرهان: ٤٢ والتّمهيد في علوم القرآن ٢: ٤٤ عن تفسير الطّبريّ ١١: ٧.

كما أنّ عمر بن الخطّاب نفسه، لايجرؤ على أن يكتب آية الرّجم (الّتي كان يقول ويؤكّد بشدّة بالغة على أنّه من القرآن)، لئلّا يقال: إنّ عمر قد زاد في كتاب الله تعالى.

فإذا كان الخليفة الثّاني وهو الرّجل القويّ والجريء، الّذي يعترض حتّى على الرّسول الأكرمﷺ ويرى نفسه أنّه زميل محمّد!! كما أوضحناه في كتابنا «الحياة السّياسيّة للإمام الحسنعليه السلام».

عمر الّذي تفرّد بتشريع كثير من الأحكام أو أبطلها، مثل: حيّ على خير العمل في الأذان، وزواج المتعة، وصلاة التّراويح، وغير ذلك[١].

إذا كان عمر لايجرؤ على زيادة آية واحدة، بل وحتّى حرف واحد، وهو الّذي كان العرب يحترمونه، ويقدّسونه إلى حدّ العبادة، فهل يجرؤ غيره على التّصرّف بزيادة، أو حذف آيات أو سُوَر من القرآن؟ أو تحريفها؟!..

إنّ ذلك يكاد يلحق بالممتنعات والمحالات، فكيف يسوغ لأحد أن يدّعي وقوعه بهذه السّهولة؟!.

الدّليل الثّالث ـ الاهتمام بالقرآن

لقد استدلّ بعض العلماء بأنّه لو أنّ أحدًا أدخل فصلًا في «كتاب سيبويه» لعرف وميّز وعلم أنّه ليس من أصل الكتاب، وذلك لشدّة العناية به وبحفظه وضبطه. ومن المعلوم أنّ العناية بحفظ وضبط وقراءة القرآن أشدّ وأعظم، ولايقتصر ذلك على طائفة معيّنة، بل هو محطّ أنظار واهتمامات الجميع، لأنّه معجزة النّبوّة، ومأخذ الأحكام، وأساس الإسلام.

الدّليل الرّابع ـ أحاديث العرض على الكتاب وغيرها

لقد استدلّ البعض على سلامة القرآن من التّحريف بالرّوايات الآمرة بعرض الحديث على القرآن، وقد رواها كلّ من: ابن عبّاس، وابن مسعود، وأبي بكر، وأُبيّ بن كعب،

---

١ ـ راجع: الغدير ج ٦ والنّصّ والاجتهاد، ودلائل الصّدق، وغير ذلك.

ومُعاذ، وعن الإمامين: السّجّاد، والصّادق[1] عليهما السلام.

وقد يقال: إنّ ذلك يدلّ على حجّيّة الموجود، والإلزام بالأخذ به مهما طرأ عليه، ولايدلّ على عدم التّحريف فيه.

ويجاب عن ذلك: بأنّ أمرهم بعرض الحديث على قرآن مُحرَّف، أو يعلمون أنّ التّحريف سيناله، أمر بعيد وغير طبيعيّ. وسيأتي في الدّليل الآتي مايفيد هنا.

واستدلّوا أيضًا بحديث الثَّقَلَين وغيره من الأحاديث الثّابتة، الآمرة بالتّمسّك بالقرآن والرّجوع إليه[2].

وذلك بتقريب أنّه لامعنى للأمر بالتّمسّك بالقرآن وبالرّجوع إليه، إذ كان الآمر يعلم بأنّ قرآنه سيحرّف ويبدّل، وذلك لاحتمال أن ينال التّحريف كلّ آية آية، فيفقد قيمته، ولايبقى معنى للأمر باتّباعه.

ولعلّك تقول: لعلّه يعلم أنّ التّحريف لسوف ينال القسم الآخر، الّذي لايتضمّن أحكامًا شرعيّة أو غيرها، ممّا تمسّ الحاجة إلى الرّجوع إليه فيها.

والجواب:

أوّلًاـ إنّ من يريد التّحريف لسوف يتعمّد أن يكون ذلك في المواضع الّتي تمسّ هداية البشر، وتشوّش أفكارهم وتبلبل عقائدهم، ولن يختار لعلمه هذا تلك الموارد، الّتي لاتقدّم ولاتؤخّر في أمر الهداية، وحلّ المشكلات على مختلف الأصعدة.

و**ثانيًا**ـ إنّ نفس الإرجاع إلى كتاب أصبح موضع شكّ وريب، لن يكون عملًا مقبولًا ولامفهومًا لدى أولئك الّذين يؤمرون بالرّجوع إليه، فإنّهم لسوف يعيشون حالة التّردّد

---

١ ـ الاستدلال أورده في الميزان ١٢: ٧. والأحاديث المشار إليها في: سنن الدّارميّ ١: ١٤٦ والمصنّف للصّنعانيّ ٦: ١١٢و١١: ١٦٠ وجامع بيان العلم ٢: ٤٢ وعُيون الأخبار لابن قُتَيبة ٢: ٢٣٣ والبيان والتّبيين ٢: ٤٤ والعقد الفريد ٤: ٦٠ وحلية الأولياء ١: ٢٥٣ والكافي (الأُصول) ١: ٥٥ وتفسير العيّاشيّ ١: ٨ ـ ٩ وحياة الصّحابة ٣: ١٩١ و١٩٧و٥٧٦. وعن كنز العمّال ٨: ٨٧ عن ابن عساكر. وعن أُصول الحنفيّة للشّاشيّ: ٤٣.

٢ ـ راجع: تفسير الميزان ٢: ١٠٧.

والتّزلزل وضعف اليقين.

وثالثًا ـ قد قدّمنا: أنّ قوله تعالى: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [١] من شأنه أن يدحض كلّ احتمال يوجب الرّيب في القرآن، ويوجب التّزلزل والشّكّ في هدايته كما لايخفى.

الدّليل الخامس ـ الواقع التّاريخيّ

إنّ تحريف القرآن إن كان في زمنه ﷺ فهو غير معقول، بعد أن كان ﷺ يشرف بنفسه على كتابته وحفظه، ويعلّم النّاس القرآن ويعرض عليه مرّات عديدة.

وإن كان بعد زمانه ﷺ وعلى يد السّلطة الحاكمة، أو على يد غيرها، فلم يكن يسع أميرالمؤمنين عليه الصّلاة والسّلام والخيرة من صحابة الرّسول ﷺ السّكوت على هذا الأمر الخطير، الّذي يمسّ أساس الإسلام ويأتي على بنيانه من القواعد، وكان عليه وعلى سائر الصّحابة أن يظهروا القرآن الحقيقيّ، وأن يبيّنوا مواضع التّحريف في هذا الموجود، وإن حدث ماحدث. وأقلّ من أنّه قد كان بإمكانه عليه السلام إظهار هذا الأمر، وإرجاع النّاس إلى القرآن الحقيقيّ، بعد أن صار خليفة وحاكمًا، ولم يعدّ ثمّة مايمنع من ذلك أو يخاف منه.

مع أنّنا لم نجده عليه السلام فعل شيئًا من ذلك، لاهو ولاولده الإمام الحسن عليه الصّلاة والسّلام من بعده، كما لم نجد أحدًا من الصّحابة أو من غيرهم قد طالبهما بذلك، أو نبّه على حدوث مثل هذا الأمر فيما سلف.

فكيف صحّ منه عليه السلام وهو الرّجل القويّ الّذي فقأ عين الفتنة، ولم يكن ليجرؤ عليها أحد غيره أن يهمل هذا الأمر الخطير، وهو الّذي أصرّ على إرجاع أموال بيت المال، ولو كان قد تُزُوِّجَ به النّساء [٢]، مع أنّ ذلك أقلّ أهمّيّة من هذا الأمر بكثير!!.

وأمّا دعوى: أنّ ذلك لم يكن بإمكانه، لأنّه يستلزم تغليط الشّيخين الّذين قد أشرب

---

١ ـ البقرة/٢.

٢ ـ نهج البلاغة، بشرح عَبدُه ١: ٤٢ ودعائم الإسلام ١: ٣٩٦ والأوائل ١: ٢٩١ وراجع: إثبات الوصيّة: ١٤٦.

حبّهما في قلوب النّاس[1]، فهي غير صحيحة لأنّ مراعاة هذا الأمر، إنّما يصحّ لو لم يكن مستلزمًا لهدم أساس الدّين، ومحو حقيقة الإسلام.

وأمّا وقوع التّحريف في زمان عُثمان فهو أصعب وأصعب، بل هو لم يكن ممكنًا، لأنّ القرآن كان قد انتشر وشاع في مختلف أرجاء البلاد، وكثُر حُفّاظه وقُرّاؤه حتّى بلغوا الأُلوف، بل وعشرات الأُلوف كما سنرى.

وإنّ أقلّ مِساس بحرمة القرآن لسوف يثير النّاس ضدّه، ويوجب الطّعن عليه وإدانته بشكل قويّ ومعلن، ولاسيّما من الثّائرين عليه، الّذين جاهروا بإدانته فيما هو أقلّ أهمّيّة وخطرًا بكثير.

مع أنّنا لم نسمع أحدًا طعن عليه في ذلك ولانعى عليه، ولاعلى غيره ممّن سبقه إسقاطهم أو تحريفهم ولو لآية واحدة من القرآن.

بل إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد أيّد عُثمان فيما فعله بالنّسبة للقرآن، حسبما سيأتي في هذا الكتاب وأشرنا إلى مصادره.

وبعد، فهل خفيت هذه المئات من الآيات بل الآلاف الّتي يدّعي سقوطها من القرآن، هل خفيت على عامّة المسلمين، ولم يطّلع عليها سوى أفراد قلائل؟!.

أم هل يعقل أن يكون الجميع قد تَمَالَأُوا مع الفاعل، وأيّدوه وآزروه في هذه الجناية الخطيرة؟!. أم أنّهم كانوا جاهلين بكتاب الله، إلى حدّ أنّهم لايلتفتون إلى ماحدث له، سواء على يد عُثمان أو على يد غيره، من تحريف أو تبديل؟؟.

أفلم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله، يعلّمهم الكتاب، والحكمة، ويتلوا عليهم آياته، حسبما نطق به الكتاب الكريم؟! أم أنّهم سرعان مانسوا ذلك، وغاب عن ذاكرتهم؟!

ومهما نسوا من شيءٍ، فهل يمكنهم جميعًا نسيان مايزيد على ثلث القرآن؟ أي أكثر من ألفي آية، يدّعي أنّها سقطت مابين قوله تعالى: ﴿وَاِنْ خِفْتُمْ اَلَّا تُقْسِطُوا فِى الْيَتَامىٰ...﴾، وبين قوله تعالى: ﴿فَانْكِحُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ فلايتذكّر أحد من المسلمين، ولو

---

١ ـ آراء حول القرآن: ٧٣.

آية واحدة منها؟! وكذلك الحال بالنّسبة لبقيّة براءة، والأحزاب، وغير ذلك؟!.

ثمّ ألم يكن لدى كثيرين من الصّحابة مصاحف تخصّهم؟ فكيف سقطت هذه المقادير الكبيرة من مصاحف الجميع، ولاسيّما مُصْحَف أُبيّ، وابن مسعود، وزيد، وغيرهم وغيرهم؟!

وإذا كان أُبيّ بن كعب يعترض على إسقاط (واوٍ) من آية، فلماذا سكت عن هذا التّوسُّع في الحذف، والتّحريف الكثير؟!.

وإذا كان أبوذرّ لايسكت حتّى ولو وضعوا الصَّمْصامة على عنقه، حتّى يقول كلمة سمعها من الرّسول ﷺ[1]، فهل يسكت على هذه الجريمة الخطيرة، ويعتبر كأنّ شيئًا لم يحدث؟!.

وإذا كان ابن مسعود قد أنكر حَرْق المصاحف[2]، فلماذا لاينكر تحريفها، وحذف هذا المقدار الهائل منها؟!.

وبعد، فإنّه إذا كان الحُكّام قد حرّفوا القرآن، فلابدّ وأن يكون ذلك قد حدث بالنّسبة إلى ذلك الجانب من الآيات، الّتي تمسّ زعامتهم وسياستهم، أو تؤيّد موقف خصومهم.

وهذا يستدعي أن يعلن خصومهم بذلك للنّاس جميعًا، وأن يجعلوا ذلك ذريعة لإسقاطهم، وزعزعة حكمهم وتحطيم سلطانهم. مع أنّنا لانجد أنّ شيئًا من ذلك قد حدث على الإطلاق.

وأخيرًا ألم يكن النّبيّ ﷺ قد وضع كُتّابًا للقرآن، يكتبون ماينزل معه فورًا فـفورًا، وقد كتب جميعه في زمنه ﷺ وكانوا يؤلّفون القرآن من الرّقاع بحضرته ﷺ كما سيأتي؟!.

إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة والكثيرة جدًّا، والّتي لامجال لها في عجالة كهذه، ويمكن استخلاص كثير منها بملاحظة ماذكر في هذا الكتاب.

---

١ ـ طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٤، ط دار صادر، وعنه في قاموس الرّجال ٢: ٤٥٥.

٢ ـ تاريخ اليعقوبيّ ٢: ١٧٠.

قصور مستند القول بالتّحريف

وبعد، فإنّ الرّوايات الّتي استدلّ، أو يمكن أن يستدلّ بها على التّحريف، بالإضافة إلى عدم تواترها، لالفظًا ولاإجمالًا، لأنّ بعضها يدّعي النّقص، وبعضها يدّعي الزّيادة، وثالث يدّعي التّغيير والتّبديل، مع كون كلّ واحدة منها تعيّن موردًا يختلف عمّا تعيّنه الأُخرى.

نعم، بالإضافة إلى ذلك فإنّها أيضًا قاصرة الدّلالة على ذلك في أكثرها فإنّ بعضها يرجع إلى أُمور عاديّة واشتباهات فرديّة، سرعان ماتنكشف ويزول الالتباس، وبعضها ناشئ عن اشتباه النُّسّاخ أو خطأ السّامعة، ثمّ يعرف وجه الحقّ ويزول الغلط، وبعضها يتحدّث عن اختلاف اللّهجات في التّلفّظ بالكلمة الواحدة، وبعضها تفسير مزجيّ أو بالمرادف أو تأويل، إلى آخر ماسيأتي البحث فيه بشيء من التّفصيل.

هذا كلّه عدا عن الرّوايات الّتي جاءت من طرق الغُلاة، والكذّابين، والوضّاعين. وعدا عن الرّوايات الّتي تذكر بعض الأدعيّة أو الأقوال، الّتي تخيّل بعض النّاس أنّها قرآن، لأنّ فلانًا الصّحابيّ قرأها، أو كتبها في حاشية مُصْحَفه، فلم يلتفت النّاقل إلى أنّ من الجائز أن يكتب الإنسان بعض الأدعيّة، أو غيرها ممّا يراه مناسبًا في موضع يسهل عليه الرّجوع إليه...

السّياسة وشائعات التّحريف

وأخيرًا فإنّنا قد نجد في بعض النّصوص مايشير إلى أنّه قد كان ثمّة محاولة، تستهدف النّيل من الخليفة الثّالث عُثمان، وذلك ببثّ شائعات مفادها: أنّه بجمعه النّاس على مُصْحَف واحد ـ وهو العمل الّذي أيّده عليّ عليه السلام ـ قد تسبّب في ضياع جانب من النّصّ القرآنيّ.

وقد لانجد مانعًا من احتمال أن يكون لعائشة ومن يدور في فَلَكها، دَوْر في ترويج شائعات كهذه، وذلك بما يقدّمونه من روايات في هذا المجال.

ولعلّ ممّا يدلّ على ماذكرناه، مانقل عن عليّ عليه السلام من محاولته الذَّبّ عن الخليفة الثّالث، فيما جعلوه طعنًا عليه، حينما قال عليه السلام: «لاتقولوا في عُثمان إلّا خيرًا، فوالله مافعل الّذي فعل في المصاحف إلّا عن ملأٍ منّا...»[1].

ولكنّنا نجد إلى جانب ذلك نصوصًا أُخرى، عن عائشة وغيرها ممّن تلتقي معهم في الخطّ السّياسيّ العامّ تحاول إرجاع أمر ضياع جانب من النّصّ القرآنيّ إلى زمن متقدّم على زمان عُثمان، كرواية أكل الدّاجن للصّحيفة الّتي فيها قرآن وهم متشاغلون بوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وكرواية ذهاب قرآن كثير حينما قتل عدد من القُرّاء في الحرب مع مُسَيلِمة في زمان أبي بكر.

ويبدو أنّه قد كان لمعاوية دَوْر في إثارة بعض هذه الشّائعات المغرضة في هذا المجال، فقد روى الطّبرسيّ لنا موقفًا عنيفًا للإمام الحسن المجتبى عليه السلام مع معاوية؛ يوجّه فيه إليه اتّهامًا صريحًا في ذلك حينما يقول له: «وتزعم أنّ عمر أرسل إلى أبي: إنّي أُريد أن أكتب القرآن في مُصْحَف» (ثمّ تذكر الرّواية رفض عليّ عليه السلام تسليم مُصْحَفه، واستياء عمر من ذلك، ثمّ أمره بجمع القرآن، وكتابته حين يشهد به شاهدان).

ثمّ يقول الإمام الحسن عليه السلام في آخر كلامه: «ثمّ قالوا: قد ضاع منه قرآن كثير، بل كذّبوا والله، بل هو مجموع محفوظ عند أهله إلخ...»[2].

فنجده عليه السلام ينسب حديث طلب عمر من عليّ مُصْحَفه، ثمّ أمره بكتابة القرآن بشاهدين ـ ينسبه ـ إلى معاوية بعنوان أنّه من مزاعمه.

الأمر الّذي يشير إلى عدم واقعيّة هذا الأمر، وأنّه من الشّائعات الّتي أثارها معاوية لتحقيق مآرب معيّنة. ويتّضح ذلك إذا علمنا: أنّ القرآن قد كتب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله بأمر منه صلى الله عليه وآله على يد كُتّاب الوحي، وأنّه قد كان ثَمّة مصاحف كثيرة في أيدي الصّحابة في

---

١ ـ الإتقان ١: ٥٩ وستأتي مصادر أُخرى، حين الإشارة إلى تأييد أمير المؤمنين عليه السلام لعُثمان، في قضيّة جمع النّاس على مُصْحَف واحد.

٢ ـ الاحتجاج ٢: ٧.

عهد رسول الله ﷺ.

فحديث جمع زيد للقرآن بشاهدين، ثمّ إضافة بعض الآيات بشهادة خُزَيمة، يصبح موضع شكّ وترديد كبير، هذا بالإضافة إلى ماسيأتي من وجوه تزيد من وهن هذه الرّواية وتضعيفها بما لامزيد عليه.

كما أنّنا نجد في كلام الإمام الحسن عليه الصّلاة والسّلام إدانةً لأُولئك الّذين زعموا ضياع جانب من القرآن، وتكذيبًا صريحًا لهم.

ثمّ هو ﷺ يقرّر حقيقة تحسم مادّة النّزاع، وهي أنّ القرآن مجموع محفوظ عند أهله.

عند أهله!! من هم؟!

وهذه العبارة تستدعي وقفة قصيرة، لبيان المراد منها.

فهل يريد عليه السلام بأهله: أولئك الحُفّاظ للقرآن الكريم من الصّحابة، أو من غيرهم ممّن يحتفظ لنفسه بمُصْحَف تامّ، جمع فيه القرآن؟!.

ولا يضرّ ذلك أنّ البعض لم يكن يملك مُصْحَفًا تامًّا، مادام أنّ بإمكانه أن يتمّم النّقص الّذي عنده في أيّ وقت أراد.

وهل نستطيع أن نجد في إطلاق الرّواية مايرجّح هذا الوجه؟!. أم أنّه عليه الصّلاة والسّلام يريد بأهله خصوص أهل البيت عليهم السلام، وأنّ المراد: أنّ خصوص القرآن الّذي جمعه رسول الله ﷺ وكتبه كُتّابه، أو كتبه عليّ عليه السلام وجعل فيه التّأويل والتّنزيل وغير ذلك، هذا القرآن مجموع ومحفوظ عند أهل البيت عليهم السلام، وهو في متناول أيدي الجميع.

ولذا فلاتصحّ دعوى أنّ عمر أراد جمع القرآن في مُصْحَف، مادام مُصْحَف النّبيّ ﷺ نفسه موجودًا عند أهل البيت عليهم السلام.

وربّما يستظهر البعض الوجه الأوّل، وعلى جميع التّقادير فإنّه عليه السلام قد أراد تكذيب المزعمة الّتي جاء بها معاوية بصورة تامّة، وإيراد الدّليل القاطع على كذبها. ونفس هذا الدّليل يكون دليلًا على كذب دعواهم: نقص القرآن وضياع كثير منه...

التّحريف الواقع في القرآن

وبعد، فإنّ كلّ ماتقدّم لايعني أنّه لايوجد نصوص تصرّح بأنّ القرآن قد تعرّض للتّحريف والتّصرّف فيه، فقد رُوي عن أبي جعفرعليه السلام قوله: «أمّا كتاب الله؛ فحرّفوا...» [١].

وعن أبي عبدالله الحسينعليه السلام قوله في يوم عاشوراء؛ لجيش يزيد لعنه الله تعالى: «...فإنّما أنتم من طواغيت الأُمّة، وشُذّاذ الأحزاب، ونَبذَة الكِتاب، ونَفَثَة الشّيطان، وعُصْبة الآثام، ومُحرّفي الكتاب، ومُطفِئ السُّنن...» [٢].

وثمّة روايات أُخرى استعملت كلمة: «التّحريف». فمن أرادها فليراجعها [٣].

ونحتمل قويًّا: أن تقرأ الكلمة بالقاف، إشارة إلى مافعله الخليفة الثّالث عُثمان بن عَفَّان في المصاحف، حيث حرّقها بالنّار. وقد انتقده المسلمون على ذلك، حتّى سمّوه بـ«حرّاق المصاحف» [٤].

ويؤيّد ذلك: مارواه الصّدوقرحمه الله، والحاكم، حول شكوى المُصْحَف، والمسجد، والعترة، وفيه: «يقول المُصْحَف: ياربّ حرّقوني» [٥].

وحتّى لو قرأنا هذه الكلمة بالفاء؛ فإنّ هذه الرّوايات قاصرة عن الدّلالة على أنّ هذا المُصْحَف قد امتدّت إليه يد الخيانة بالحذف، أو بالزّيادة، أو بالتّغيير والتّبديل، في ألفاظه ونصوصه.

إذ إنّ المقصود هو: تحريف معانيه، وتحويلها عن مقاصدها الأصليّة، بضروب من التّأويلات الباطلة، والوجوه الفاسدة...وهذا هو ماصرّح به أبوجعفر، فيما كتبه لسعد الخير، حيث يقول: «أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهّال

---

١ ـ بصائر الدّرجات: ٤١٣ ـ ٤١٤ والكافي ٨: ١٢٥ والبيان: ٢٤٧.

٢ ـ مقتل الحسين، للخوارزميّ: ٧ والخطبة في اللّهوف: ٤١، لكن فيه: محرّفي الكلم، وتهذيب تاريخ دمشق ٤: ٣٣٧ وفيه: محرّفي الكلام. وراجع: البيان للخوئيّ: ٢٤٧.

٣ ـ البيان للخوئيّ: ٢٤٦ ـ ٢٤٨.

٤ ـ نفس المصدر: ٢٧٧ وتاريخ القرآن للصّغير: ٩٤ ـ ٩٥ والفتنة الكبرى ١: ١٨١ ـ ١٨٣.

٥ ـ الخصال ١: ١٧٥ وآراء حول القرآن: ٩٧، عن مستدرك الحاكم، عن كتاب: الفردوس.

يعجبهم حفظهم للرّواية، والعلماء يحزنهم بتركهم للرّعاية»[١].

وعن الصّادق عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ رُواة الكِتاب كثير وإنّ رعاته قليل؛ فكم مستنصح للحديث مستغش للكتاب؛ فالعلماء يحزنهم ترك الرّعاية، والجهّال يحزنهم حفظ الرّواية»[٢].

وممّا يلمح بصورة ظاهرة إلى أنّ المراد بنقص القرآن، نقصه من حيث عدم المعرفة بتأويله، وعدم الاطّلاع على باطنه، لانقص آياته، وكلماته وسُوَره. مارُوي عن الإمام الباقر عليه الصّلاة والسّلام، من أنّه قال: «مايستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء...»[٣].

وعنه عليه السلام أنّه قال: «لولا أنّه زِيد في كتاب الله ونُقِص، ماخفي حقّنا على ذي حِجىً. ولو قد قام قائمنا صدّقه القرآن»[٤].

فإنّ الّذي يصدّق القائم عليه الصّلاة والسّلام هو هذا القرآن الفعليّ الموجود بين أيدي النّاس؛ حيث إنّه في مقام التّدليل على ماأُضيع لهم من حقّ، ولوم من لايقبل الاعتراف بذلك لهم.

ومعنى ذلك هو أنّ الإمام الحجّة صلوات الله وسلامه عليه لسوف يظهر معاني القرآن على حقيقتها، بحيث لايبقى فيها أيّ لَبس أو غُمُوض، بحيث يدرك كلّ من له حِجىً وعقلٌ: أنّ القرآن يصدّقه، ولو كان محرّفًا حقًّا لم يصدّقه القرآن.

فالمراد: أنّهم قد حرّفوا معانيه، ونقصوها، وأدخلوا فيها ماليس منها، حتّى ضاع الأمر على ذي الحِجىٰ.

---

١ ـ راجع الكافي ٨: ٥٣ والبحار ٥٧: ٣٥٩ والوافي ٥: ٢٧٤ والمحجّة البيضاء ٢: ٢٦٤ والبيان للخوئيّ: ٢٤٩.

٢ ـ الكافي ١: ٣٩ وآلاء الرّحمان ١: ٢٧.

٣ ـ الكافي ١: ١٧٨ وبصائر الدّرجات: ١٩٣ والوافي ٢: ١٣٠، وتفسير البرهان ١: ٢و١٥.

٤ ـ تفسير البرهان ١: ٢٢، وتفسير العيّاشيّ ١: ١٣، وفي هامشه عنه، وعن البحار ١٩: ٣٠، وعن إثبات الهداة ٣: ٤٣ ـ ٤٤، وتفسير الصّافي (المقدّمة): ٤١.

وشاهد تعرّض القرآن للتّحريف في معانيه: حذف بعض ماجاء من التّأويل لآياته، وحذف ماأنزله الله تعالى تفسيرًا له، وحذف موارد النّزول، واشتباه الأمر فيما يرتبط بناسخه ومنسوخه، وغير ذلك.

ثمّ استبدل ذلك بتأويلات وتفسيرات أُخرى غير واقعيّة، واجتهادات خاطئة في بيان ناسخه ومنسوخه، ومالإلى ذلك.

ومن أراد الوقوف على جانب ممّا يدلّل على صحّة ماقلناه، من الابتعاد عن المعاني الحقيقيّة للقرآن، فليراجع: تفسير «الدُّرّ المنثور» و«جامع البيان» وغير ذلك.

هذا، ولعلّ أهل العربيّة بما يقدّمونه من وجوه واحتمالات إعرابيّة، لاتأخذ بنظر الاعتبار موقع الكلمة في الجملة وفي السّياق العامّ، بل يلاحظون الكلمة من حيث هي لفظ تجوز فيه التّراكيب المختلفة، إنّ أهل العربيّة بصنيعهم هذا قد أسهموا إسهامًا كبيرًا في الابتعاد عن المقاصد الإلٰهيّة الحقيقيّة من الآيات الشّريفة، فراجع على سبيل المثال ماذكروه من وجوه إعرابيّة للآيتين اللّتين في أوّل سورة البقرة: ﴿ذٰلِكَ الْكِتَابُ لَارَيْبَ فِيهِ...﴾، لتجد صحّة ماذكرناه بصورة جليّة وواضحة.

وقد روى عبد الأعلى، قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: «أصحاب العربيّة يحرّفون كلام الله عَزَّوجَلَّ عن مواضعه»[١].

وراجع في هذا المجال كتاب: «حجّة القراءات» وكتاب: «الكشف عن وجوه القراءات السّبع»، فإنّ فيه الدّليل الواضح على مانقول، هذا بالإضافة إلى سائر كتب التّفسير والقراءات وإعراب القرآن... **(١٧ ـ ٥٧)**

---

١ ـ بحوث في تاريخ القرآن وعلومه: ٣١٦ والبيان للخوئيّ: ٢٤٨.

الفصل المائة والسّادس عشر

نصّ الحسينيّ الميلانيّ (معاصر) في «التّحقيق في نفي التّحريف»

أدلّة الشّيعة على نفي التّحريف

ذكرنا في الفصل الأوّل كلماتٍ لأعلام الإماميّة في نفي التّحريف عن القرآن الكريم، وقد جاء في بعض تلك الكلمات ـ الّتي ذكرناها على سبيل التّمثيل لا الاستقراء والحصر ـ الاستدلال بوجوه عديدة على ماذهبوا إليه.

والواقع أنّ الأدلّة الدّالّة على عدم وجود النّقص في القرآن الكريم هي من القوّة والمتانة، بحيث يسقط معها مادلّ على التّحريف بظاهره عن الاعتبار لو كان معتبرًا، ومهما بلغ في الكثرة، ويبطل القول بذلك حتّى لو ذهب إليه أكثر العلماء. وقد عقدنا هذا الفصل لإيراد تلك الأدلّة بإيجاز.

١ـ آيات من القرآن الكريم

والقرآن الكريم فيه تبيان لكلّ شيء، وماكان كذلك كان تبيانًا لنفسه أيضًا، فلنرجع إليه لنرى هل فيه دلالة على نقصانه أو بالعكس.

أجل، إنّ في القرآن الكريم آيات تدلّ بوضوح على صيانته من كلّ تحريف، وحفظه من كلّ تلاعب، فهو ينفي كلّ أشكال التّصرّف فيه، ويعلن أنّه لا يصيبه مايشينه ويحطّ من كرامته حتّى الأبد. وتلك الآيات هي:

١ـ قوله تعالى: ﴿اِنَّ الَّذينَ يُلْحِدُونَ فِى اٰيَاتِنَا لَايَخْفَوْنَ عَلَيْنَا اَفَمَنْ يُلْقىٰ فِى النَّارِ خَيْرٌ اَمْ مَنْ يَاْتِى اٰمِنًا يَوْمَ الْقِيٰمَةِ اعْمَلُوا مَاشِئْتُمْ اِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصيرٌ * اِنَّ الَّذينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَاِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزيزٌ * لَايَاْتيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزيلٌ مِنْ حَكيمٍ حَميدٍ﴾[١].

---

١ ـ فصّلت/ ٤٠ ـ ٤٢.

وإذا كان القرآن العظيم لا يأتيه «الباطل» من بين يديه ولا من خلفه، فإنّ من أظهر مصاديق «الباطل» هو «وقوع النّقصان فيه». فهو إذاً مصون من قِبَل الله تعالى عن ذلك منذ نزوله إلى يوم القيامة.

٢ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1].

والمراد من «الذّكر» في هذه الآية الكريمة على الأصحّ هو «القرآن العظيم»، فالله سبحانه أنزله على نبيّه الكريم، وتعهّد بحفظه منذ نزوله إلى الأبد، من كلّ ما يتنافى وكونه منهاجًا خالدًا في الحياة ودستورًا عامًّا للبشريّة جمعاء.

ومن الواضح أنّ من أهمّ ما يتنافى وشأن القرآن العظيم وقدسيّته الفذّة، وقوع التّحريف فيه، وضياع شيء منه على النّاس، ونقصانه عمّا أنزله عزَّ وجَلَّ على نبيّه ﷺ.

٣ـ قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[2].

فعن ابن عبّاس وغيره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ إنّ المعنى: إنّ علينا جمعه وقرآنه عليك حتّى تحفظه ويمكنك تلاوته، فلا تخف فوت شيء منه[3].

٢ـ الأحاديث عن النّبيّ والأئمّة عليهم السلام

والمصدر الثّاني من مصادر الأحكام والعقائد الإسلاميّة هو السّنّة النّبويّة الشّريفة الواصلة إلينا بالطّرق والأسانيد الصّحيحة.

ولذا كان على المسلمين أن يبحثوا في السّنّة عمّا لم يكن في الكتاب، وأن يأخذوا منها تفسير ما أبهمه، وبيان ما أجمله، فيسيروا على منهاجها، ويعملوا على وفقها، عملًا

---

١ ـ الحِجْر /٩.

٢ ـ القيامة/١٦ ـ ١٩.

٣ ـ مجمع البيان ٥: ٣٩٧.

بقوله سبحانه: ﴿وَمَا آتـٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَانَهـٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَايَنْطِقُ عَنِ الْهَوىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحىٰ﴾[٢].

وعلى هذا، فإنّا لمّا راجعنا السّنّة وجدنا الأحاديث المتكثّرة الدّالّة بأقسامها العديدة على أنّ القرآن الكريم الموجود بين أيدينا هو ماأُنزل على النّبيّ صلى الله عليه وآله من غير زيادة ونُقصان، وأنّه كان محفوظًا على عهده صلى الله عليه وآله، وبقي كذلك حتّى الآن، وأنّه سيبقى على ماهو عليه إلى الأبد. وهذه الأحايث على أقسام وهي:

القسم الأول ـ أحاديث العرض على الكتاب

لقد جاءت الأحاديث الصّحيحة تنصّ على وجوب عرض الخبرين المتعارضين، بل مطلق الأحاديث على القرآن الكريم، فما وافق القرآن أُخذ به وماخالفه أُعرض عنه، فلولا أنّ سُوَر القرآن وآياته مصونة من التّحريف ومحفوظة من النُّقصان ماكانت هذه القاعدة الّتي قرّرها الأئمّة من أهل البيت الطّاهرين، آخذين إيّاها من جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله ولاأمكن الرّكون إليها والوثوق بها.

ومن تلك الأحاديث:

[١] **قول الإمام الصّادق عليه السلام**: «خطب النّبيّ صلى الله عليه وآله بمنى فقال: أيّها النّاس ماجاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وماجاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»[٣].

[٢] **وقول الإمام الرّضا عليه السلام**: «...فما ورد عليكم من خبريْنِ مختلفينِ فأعرضوهما على كتاب الله، فماكان في كتاب الله موجودًا حلالًا أو حرامًا فاتّبعوا ماوافق الكتاب، ومالم يكن في الكتاب فأعرضوه على سنن النّبيّ صلى الله عليه وآله[٤]... **[ثمّ ذكر الرّوايتين عن الإمام الصّادق عليه السلام كما تقدّم عن الخوئيّ]**.

---

١ ـ الحشر/٧.

٢ ـ النّجم/٣، ٤.

٣ ـ وسائل الشّيعة ١٨: ٧٩ عن الكافي.

٤ ـ عيون أخبار الرّضا ٢: ٢٠.

[٣] **وقول الإمام الهادي**عليه السلام: «فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدها من التّنزيل، فوجد لها موافقًا وعليه دليلًا، كان الاقتداء بها فرضًا لايتعدّاه إلّا أهل العناد...»[١].

فهذه الأحاديث ونحوها [كثيرًا] تدلّ على أنّ القرآن الموجود الآن هو نفس ماأنزله الله عزَّوجَلَّ على النّبيّ صلى الله عليه وآله، من غير زيادةٍ ولانقصانٍ، لأنّه لو لم يكن كذلك لم يمكن أن يكون القرآن مرجعًا للمسلمين يعرضون عليه الأحاديث الّتي تصل إليهم عن النّبيّ صلى الله عليه وآله فيُعرف بذلك الصّحيح ويؤخذ به، والسّقيم فيُعرض عنه ويُترك.

القسم الثّاني ـ خطبة الغدير

وإنّ من حقائق التّاريخ واقعة غدير خُمّ، وخطبة النّبيّ الكريم صلى الله عليه وآله في ذلك اليوم العظيم، غير أنّا لم نعثر على روايةٍ كاملة لخطبته صلى الله عليه وآله إلّا في كتاب «الاحتجاج». وفي هذه الخطبة أمر بتدبّر القرآن والرّجوع في تفسيره إلى أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «معاشر النّاس تدبّروا القرآن، وافهموا آياته وانظروا إلى محكماته، ولاتتّبعوا متشابهه. فوالله لن يبيّن لكم زواجره ولايوضّح لكم تفسيره إلّا الّذي أنا آخذ بيده ومصعده إليّ وشائل بعضده، ومُعْلِمكم أنّ: من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، وهو عليّ بن أبي طالب أخي ووصيّي، وموالاته من الله عَزَّوجَلَّ أنزلها عليّ»[٢].

إنّ أمر المسلمين بتدبّر القرآن وفهم آياته والأخذ بمحكماته دون متشابهاته يستلزم أن يكون القرآن مؤلّفًا مجموعًا موجودًا في متناول أيديهم، بمحكماته ومتشابهاته. غير أنّهم مأمورون ـ للوقوف على أحكامه التّفصيليّة وأسراره ودقائقه الّتي لاتبلغها العقول ـ بالرّجوع إلى خليفته ووصيّه وتلميذه أمير المؤمنين والأئمّة الطّاهرين من ولده عليهم السلام.

القسم الثّالث ـ حديث الثّقَلَيْن

ولم تَمرّ على النّبيّ الكريم والقائد العظيم محمّد صلى الله عليه وآله فرصة إلّا وانتهزها للوصيّة بالكتاب والعترة الطّاهرة، والأمر باتّباعهما والانقياد لهما والتّمسّك بهما.

---

١ ـ تحف العقول: ٣٤٣.

٢ ـ الاحتجاج ١: ٦٠.

لذا تواتر عنهﷺ حديث الثّقلَين الّذي رواه جمهور علماء المسلمين بأسانيد متكثّرة متواترة، وألفاظ مختلفة متنوّعة، عن أكثر من ثلاثين صحابيّ وصحابيّة، وأحد ألفاظه: «إنّي تارك فيكم الثّقلَيْنِ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ماإن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبدًا...»[١].

وهذا يقتضي أن يكون القرآن الكريم مدوّنًا في عهدهﷺ، بجميع آياته وسُوَره حتّى يصحّ إطلاق اسم الكتاب عليه، ولذلك تكرّر ذكر الكتاب في غير واحد من سُوَره الشّريفة.

كما أنّه يقتضي بقاء القرآن كما كان عليه ـ على عهدهﷺ ـ إلى يوم القيامة، لتتمّ به ـ وبالعترة ـ الهداية الأبديّة للأُمّة الإسلاميّة والبشريّة جمعاء، ماداموا متمسّكين بهما، كما ينصّ عليه الحديث الشّريف بألفاظه وطُرُقه، وإلّا لزم القول بعدم علمهﷺ بما سيكون في أُمّته، أو إخلاله بالنُّصح التّامّ لأُمّته، وهذا لا يقول به أحد من المسلمين.

القسم الرّابع ـ الأحاديث الواردة في ثواب قراءة السُّوَر وغيرها

وقد وردت طائفة من الأحاديث في فضيلة قراءة سُوَر القرآن الكريم في الصّلوات وغيرها، وثواب ختم القرآن وتلاوته في شهر رمضان وغير ذلك، فلولا أنّ سُوَر القرآن وآياته مجموعة مؤلّفة ومعلومة لدى المسلمين لَما تمَّ أمرهم بذلك.

ولو كان قد تطرّق النُّقصان في ألفاظ القرآن لم يبقِ مجال للاعتماد على شيء من

---

١ ـ حديث الثّقلَين من جملة الأحاديث الّتي لايشكّ مسلم في صدورها من النّبيّﷺ فقد رواه عنه أكثر من ثلاثين من الصّحابة، وأورده من علماء أهل السّنّة مايقارب ٥٠٠ شخصيّة من مختلف طبقاتهم منذ زمن التّابعين حتّى عصرنا الحاضر من مؤرّخين ومفسّرين ومحدّثين وغيرهم. وهذا الحديث يدلّ بوضوح على عصمة الأئمّة من العترة ووجوب إطاعتهم وامتثال أوامرهم والاهتداء بهديهم في الأُمور الدّينيّة والدّنيويّة، والأخذ بأقوالهم في الأحكام الشّرعيّة وغيرها. كما يدلّ على بقائهم وعدم خلوّ الأرض منهم إلى يوم القيامة كما هو الحال بالنّسبة إلى القرآن. وقد بحثنا عن هذا الحديث سندًا ودلالةً في ثلاثة أجزاء من كتابنا الكبير: «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار» الّذي طبع منه حتّى الآن ١٢ جزء.

تلك الأحاديث والعمل بها من أجل الحصول على ماتفيده من الأجر والثّواب، لاحتمال أن تكون كلّ سورة أو كلّ آية محرّفة عمّا كانت نازلةً عليه.

ومن تلك الأحاديث:

[١] قول الإمام الباقرعليه السلام عن أبيه عن جدّه عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «من قرأ عشر آيات في ليلة لم يُكتب من الغافلين، ومن قرأ خمسين آيةً كُتب من الذّاكرين، ومن قرأ مائة آيةٍ كُتب من القانتين، ومن قرأ مائتي آيةٍ كُتب من الخاشعين، ومن قرأ ثلاثمائة آيةٍ كُتب من الفائزين، ومن قرأ خمسمائة آيةٍ كُتب من المجتهدين، ومن قرأ ألف آيةٍ كُتب له قنطار...»[١].

[٢] وقول الإمام الباقرعليه السلام: «من أوْتَر بالمعوّذتين وقل هو الله أحد، قيل: ياعبد الله أبشر فقد قبل الله وَتْرك»[٢].

[٣] وقول الإمام الصّادقعليه السلام: «...وعليكم بتلاوة القرآن، فإنّ درجات الجنّة على عدد آيات القرآن، فإذا كان يوم القيامة يقال لقارئ القرآن اقرأ وارْقَ، فكلّما قرأ آيةً رقى درجةً...»[٣].

[٤] وقول الإمام الصّادقعليه السلام: «الواجب على كلّ مؤمن إذا كان لنا شيعة أن يقرأ ليلة الجُمُعة بالجُمُعة وسبّح اسم ربّك الأعلى. فإذا فعل ذلك فإنّما يعمل بعمل رسول الله صلى الله عليه وآله، وكان جزاؤه وثوابه على الله الجنّة»[٤].

[٥] وقول الإمام الباقرعليه السلام: «من ختم القرآن بمكّة من جُمُعَة إلى جُمُعَة وأقلّ من ذلك وأكثر، وختمه يوم الجُمُعة، كتب الله له من الأجر والحسنات من أوّل جُمُعة كانت إلى آخر جُمُعة تكون فيها، وإن ختمه في سائر الأيّام فكذلك»[٥].

---

١ ـ الأمالي للشّيخ الصّدوق: ٥٩ ـ ٦٠، الكافي ٢: ٤٤٨.

٢ ـ نفس المصدر: ٦٠، ثواب الأعمال للشّيخ الصّدوق: ١٥٧.

٣ ـ نفس المصدر: ٣٥٩.

٤ ـ ثواب الأعمال: ١٤٦.

٥ ـ نفس المصدر: ١٢٥.

إلى غير ذلك من الأحاديث وماأكثرها، وقد ذكر الفقهاء ـ رضي الله تعالى عنهم ـ تفصيل ما يستحبّ أن يُقرأ في الصّلوات الخمس من سُوَر القرآن[١].

كما روى الشّيخ الصَّدوق ثواب قراءة كلّ سورة من القرآن بحسب الأحاديث الواردة عن الأئمّة[٢].

وبهذا القسم من الأحاديث استدلّ بعض أكابر الإماميّة كالشّيخ الصّدوق على ماذهب إليه من عدم تحريف القرآن[٣].

القسم الخامس ـ الأحاديث الآمرة بالرّجوع إلى القرآن الكريم واستنطاقه

وهي كثيرة جدًّا، نكتفي هنا منها بما جاء في كتب وخُطَب أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام ...**[وذكر كما تقدّم مثله عن الهيدجيّ، ثمّ قال:]**

وقال في كتاب له إلى الحارث الهَمْدانيّ: «وَتَمَسَّكْ بِحَبْلِ الْقُرْآنِ وَاسْتَنْصِحْهُ، وَأَحِلَّ حَلالَهُ، وَحَرِّمْ حَرامَهُ...»[٤].

وقال: «ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتابَ نُورًا لاتُطْفَأُ مَصابِيحُهُ، وَسِراجًا لايَخْبُو تَوَقُّدُهُ، وَبَحْرًا لايُدْرَكُ قَعْرُهُ، وَمِنْهاجًا لايُضَلُّ نَهْجُهُ، وَشُعاعًا لايُظْلِمُ ضَوْؤُهُ، وَفُرْقانًا لايَخْمَدُ بُرْهانُهُ...وَحَقًّا لاتُخْذَلُ أَعْوانُهُ، فَهُوَ مَعْدِنُ الإِيمانِ وَبُحْبُوحَتُهُ، وَيَنابِيعُ الْعِلْمِ وَبُحُورُهُ، وَرِياضُ الْعَدْلِ وَغُدْرانُهُ، وَأَثافِيُّ الإِسْلامِ وَبُنْيانُهُ، وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ وَغِيطانُهُ...وَبَحْرٌ لايَنْزِفُهُ الْمُسْتَنْزِفُونَ، وَعُيُونٌ لايَنْضِبُهَا الْماتِحُونَ، وَمَناهِلُ لايَغِيضُهَا الْوارِدُونَ، وَمَنازِلُ لايَضِلُّ نَهْجَهَا الْمُسَافِرُونَ، وَأَعْلامٌ لَايَعْمٰى عَنْهَا السَّائِرُونَ، وَآكامٌ لَايَجُوزُ عَنْهَا القَاصِدُونَ، جَعَلَهُ اللهُ رِيًّا لِعَطَشِ الْعُلَمَاءِ، وَرَبِيعًا لِقُلُوبِ الْفُقَهاءِ، وَمَحاجَّ لِطُرُقِ الصُّلَحاءِ، وَدَواءً لَيْسَ بَعْدَهُ داءٌ، وَنُورًا لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ؛ وَحَبْلًا وَثِيقًا عُرْوَتُهُ، وَمَعْقِلًا مَنِيعًا ذِرْوَتُهُ، وَعِزًّا لِمَنْ تَوَلّاهُ،

---

١ ـ راجع جواهر الكلام ٩: ٤٠٠ ـ ٤١٦.

٢ ـ ثواب الأعمال: ١٣٠ ـ ١٥٨.

٣ ـ الاعتقادات للشّيخ الصّدوق: ٩٣.

٤ ـ نهج البلاغة ٤٥٩/٦٩.

وَسِلْمًا لِمَنْ دَخَلَهُ ، وَهُدًى لِمَنِ ائْتَمَّ بِهِ ، وَعُذْرًا لِمَنِ انْتَحَلَهُ ، وَبُرْهَانًا لِمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ ، وَشَاهِدًا لِمَنْ خَاصَمَ بِهِ ، وَفَلْجًا لِمَنْ حَاجَّ بِهِ ، وَحَامِلًا لِمَنْ حَمَلَهُ ، ومَطِيَّةً لِمَنْ أَعْمَلَهُ ، وَآيَةً لِـمَنْ تَوَسَّمَ ، وَجُنَّةً لِمَنِ اسْتَلْأَمَ ، وَعِلْمًا لِمَنْ وَعىٰ ، وَحَدِيثًا لِمَنْ رَوىٰ ، وَحُكْمًا لِمَنْ قَضىٰ»[١].

وقال عليه السلام : «فَالْقُرآنُ آمِرٌ زَاجِرٌ ، وصَامِتٌ نَاطِقٌ ، حُجَّةُ اللهِ عَلىٰ خَلْقِهِ ، أَخَذَ عَلَيْهِ مِيثَاقَهُمْ ، وَارْتَهَنَ عَلَيْهِ أَنْفُسَهُمْ ، أَتَمَّ نُورَهُ ، وَأَكْمَلَ بِهِ دِينَهُ ، وَقَبَضَ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وآله وَقَدْ فَرَغَ إِلَى الْخَلْقِ مِنْ أَحْكَامِ الْهُدىٰ بِهِ ، فَعَظِّمُوا مِنْهُ سُبْحَانَهُ مَا عَظَّمَ مِنْ نَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخْفِ عَنْكُمْ شَيْئًا مِنْ دِينِهِ ، وَلَمْ يَتْرُكْ شَيْئًا رَضِيَهُ أَوْ كَرِهَهُ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ عَلَمًا بَادِيًا ، وَآيَةً مُحْكَمَةً ، تَزْجُرُ عَنْهُ أَوْ تَدْعُو إِلَيْهِ ...»[٢].

فهذه الكلمات البليغة وأمثالها تنصّ على أنّ الله تعالى جعل القرآن الكريم نورًا يستضاء به ، ومنهاجًا يعمل على وفقه ، وحكمًا بين العباد ، ومرجعًا في المشكلات ، ودليلًا عند الحيرة ، ومتّبعًا عند الفتنة .

وكلّ ذلك يقتضي أن يكون مابأيدينا من القرآن هو نفس القرآن الّذي نزل على الرّسول الأعظم صلى الله عليه وآله ، وعرفه أمير المؤمنين وسائر الأئمّة والصّحابة والمسلمون أجمعون.

القسم السّادس ـ الأحاديث الّتي تتضمّن تمسّك الأئمّة من أهل البيت بمختلف الآيات القرآنيّة

وروى المحدّثون من الإماميّة أحاديث متكاثرة جدًّا عن الأئمّة الطّاهرين تتضمّن تمسّكهم بمختلف الآيات عند المناظرات وفي كلّ بحث من البحوث، سواء في العقائد أو الأحكام أو المواعظ والحِكَم والأمثال، كما لايخفى على من راجع كتبهم الحديثيّة وغيرها، وعلى رأسها كتاب «الكافي».

فهم عليهم السلام تمسّكوا بالآيات القرآنيّة «في كلّ باب على مايوافق القرآن الموجود عندنا ، حتّى في الموارد الّتي فيها آحاد من الرّوايات بالتّحريف ، وهذا أحسن شاهد على

---

١ ـ نهج البلاغة ، ترجمه و شرح فيض الإسلام خ : ١٨٩ .

٢ ـ نفس المصدر خ : ١٨٢.

أنّ المراد في كثير من روايات التّحريف من قولهم عليهم السلام: كذا نزل، هو التّفسير بحسب التّنزيل في مقابل البطن والتّأويل»[1].

القسم السّابع ـ الأحاديث الواردة عنهم؛ في أنّ ما بأيدي النّاس هو القرآن النّازل من عند الله

وصريح جملة من الأحاديث الواردة عن أئمّة أهل البيت، أنّهم عليهم السلام كانوا يعتقدون في هذا القرآن الموجود بأنّه هو النّازل من عند الله سبحانه على النّبيّ صلى الله عليه وآله، وهذه الأحاديث كثيرة ننقل هنا بعضها:

قال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «كِتابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ، مُبَيِّنًا حَلالَهُ وَحَرامَهُ، وَفَرائِضَهُ وَفَضائِلَهُ، وَناسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ، وَرُخَصَهُ وَعَزائِمَهُ، وَخاصَّهُ وَعامَّهُ، وَعِبَرَهُ وَأَمْثالَهُ، وَمُرْسَلَهُ وَمَحْدُودَهُ، وَمُحْكَمَهُ وَمُتَشابِهَهُ، مُفَسِّرًا مُجْمَلَهُ، وَمُبَيِّنًا غَوامِضَهُ، بَيْنَ مَأْخُوذٍ مِيثاقُ عِلْمِهِ، وَمُوَسَّعٍ عَلَى الْعِبادِ فِي جَهْلِهِ، وَبَيْنَ مُثْبَتٍ فِي الْكِتابِ فَرْضُهُ، ومَعْلُومٍ في السُّنَّةِ نَسْخُهُ، وَواجِبٍ في السُّنَّةِ أَخْذُهُ، وَمُرَخَّصٍ في الكِتابِ تَرْكُهُ، وَبَيْنَ واجِبٍ بِوَقْتِهِ، وَزائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، وَمُبايَنٌ بَيْنَ مَحارِمِهِ، مِنْ كَبِيرٍ أَوْعَدَ عَلَيْهِ نِيرانَهُ، أَوْ صَغِيرٍ أَرْصَدَ لَهُ غُفْرانَهُ، وَبَيْنَ مَقْبُولٍ فِي أَدْناهُ مُوَسَّعٍ فِي أَقْصاهُ»[2].

وقال عليه السلام: «أَمْ أَنْزَلَ اللهُ دِينًا ناقِصًا فَاسْتَعانَ بِهِمْ عَلىٰ إِتْمامِهِ! أَمْ كانُوا شُرَكاءَ لَهُ، فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا، وَعَلَيْهِ أَنْ يَرْضىٰ؟ أَمْ أَنْزَلَ اللهُ سُبْحانَهُ دِينًا تامًّا فَقَصَّرَ الرَّسُولُ صلى الله عليه وآله عَنْ تَبْلِيغِهِ وَأَدائِهِ؟ وَاللهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿مَافَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وَقالَ: فِيهِ تِبْيانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ[3]، وَذَكَرَ أَنَّ الْكِتابَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَأَنَّهُ لَااخْتِلَافَ فِيهِ، فَقالَ سُبْحانَهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ وَإِنَّ الْقُرْآنَ ظاهِرُهُ أَنِيقٌ وَباطِنُهُ عَمِيقٌ، لاتُفْنىٰ عَجائِبُهُ،

---

١ ـ الميزان في تفسير القرآن ١٢: ١١١.

٢ ـ نهج البلاغة خ: ١.

٣ ـ نفس المصدر خ: ١٨.

وَلَا تَنْقَضِي غَرَائِبُهُ، وَلَاتُكْشَفُ الظُّلُمَاتُ إِلَّا بِهِ»[١].

وعن الرّيان بن الصّلت قال: «قلت للرّضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، ماتقول في القرآن؟ فقال: كلام الله، لاتتجاوزوه، ولاتطلبوا الهدى في غيره فتضلّوا»[٢].

وجاء فيما كتبه الإمام الرّضا عليه السلام للمأمون في محض الإسلام وشرائع الدّين: «وإنّ جميع ماجاء به محمّد بن عبد الله هو الحقّ المبين، والتّصديق به وبجميع من مضى قبله من رُسُل الله وأنبيائه وحُجَجه».

والتّصديق بكتابه الصّادق العزيز الّذي ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٣]، وأنّه المهيمن على الكتب كلّها، وأنّه حقّ من فاتحته إلى خاتمته، نؤمن بمحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه، ووعده ووعيده، وناسخه ومنسوخه، وقصصه وأخباره، لايقدر أحد من المخلوقين أن يأتي بمثله»[٤].

وعن عليّ بن سالم عن أبيه قال: «سألت الصّادق جعفر بن محمّد عليهما السلام فقلت له: يابن رسول الله، ماتقول في القرآن؟ فقال: هو كلام الله، وقول الله، وكتاب الله، ووحي الله وتنزيله، وهو الكتاب العزيز الّذي ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[٥].

٣ـ قول عمر بن الخطّاب: «حسبنا كتاب الله»

ومن الرّزايا العظيمة والكوارث الفادحة الّتي قصمت ظهر المسلمين وأدّت إلى ضلال أكثرهم عن الهدى الّذي أراده لهم الله ورسوله، ذلك الخلاف الّذي حدث عند رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي اللّحظات الأخيرة من عمره الشّريف، بين صحابته الحاضرين عنده في

١ـ هذا مضمون قوله تعالى في الآية ٨٩ من سورة النّحل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.(م)

٢ـ عيون أخبار الرّضا للشّيخ الصّدوق ٢: ٥٧. الأمالي: ٥٤٦.

٣ـ فصّلت/٤٢.

٤ـ عيون أخبار الرّضا للشّيخ الصّدوق ٢: ١٣٠.

٥ـ الأمالي: ٥٤٥.

تلك الحال.

ومجمل القضيّة هو: إنّ النّبيّ ﷺ لمّا حضرته الوفاة وعنده رجال من صحابته ـ فيهم عمر بن الخطّاب ـ قال: «هَلُمّ أكتب لكم كتابًا لاتضلّوا بعده، وفي لفظ آخر: ائتوني بالكتف والدّواة ـ أو: اللّوح والدّواة ـ أكتب لكم كتابًا لن تضلوّا بعده أبدًا».

فقال عمر: إنّ النّبيّ قد غلب عليه الوجع[١]، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. وفي لفظ آخر: فقالوا: إنّ رسول الله يهجر، من دون تصريحٍ باسم المعارض!

فاختلف الحاضرون، منهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم النّبيّ كتابًا لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ماقال عمر! فلمّا أكثروا ذلك عنده ﷺ قال لهم: قوموا عنّي[٢].

ولسنا نحن الآن بصدد محاسبة هذا الرّجل على كلامه هذا الّذي غيّر مجرى التّأريخ، وحال دون ماأراده الله والرّسول لهذه الأُمّة من الخير والصّلاح والرّشاد إلى يوم القيامة، حتّى إنّ ابن عبّاس كان يقول: «يوم الخميس ومايوم الخميس» ثمّ يبكي[٣]. وكان رضي الله عنه يقول: «إنّ الرّزيّة كلّ الرّزيّة ماحال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه»[٤].

وإنّما نريد الاستشهاد بقوله: «إنّ عندنا القرآن، حسبنا كتاب الله» الصّريح في وجود القرآن عندهم مدوّنًا مجموعًا حينذاك، ويدلّ على ذلك أنّه لم يعترض عليه أحدٌ ـ لامن القائلين: قرّبوا يكتب لكم النّبيّ كتابًا، ولامن غيرهم ـ بأنّ سُوَر القرآن وآياته متفرّقة مبثوثة، وبهذا تمّ لعمر بن الخطّاب والقائلين مقالته ماأرادوا من الحيلولة بينه ﷺ وبين كتابة الوصيّة.

---

١ ـ قال سيّدنا شرف الدّين: «وقد تصرّفوا فيه: فنقوله بالمعنى، لأنّ لفظه الثّابت: إنّ النّبيّ يهجر. لكنّهم ذكروا أنّه قال: إنّ النّبيّ قد غلب عليه الوجع، تهذيبًا للعبارة، واتقاء فظاعتها...» النّصّ والاجتهاد: ١٤٣.

٢ ـ راجع جميع الصّحاح والمسانيد والتّواريخ والسّير وكتب الكلام، تجد القضيّة باختلاف ألفاظها وأسانيدها.

٣ ـ صحيح البخاريّ ٢: ١١٨.

٤ ـ نفس المصدر ج ١: كتاب العلم، باب كتابة العلم.

٤ ـ الإجماع

ومن الأدلّة على عدم نقصان القرآن: إجماع العلماء في كلّ الأزمان كما في «كشف الغطاء» وفي كلام جماعة من كبار العلماء، وهو ظاهر كلمة «إلينا»، أي «الإماميّة» في قول الشّيخ الصّدوق «ومن نسب إلينا...فهو كاذب»... **[ثمّ ذكر قول العلّامة الحلّيّ، كما تقدّم عنه، وذكر عقيبها قول الحسينيّ العامليّ، كما تقدّم عنه ...]**.

وقال الشّيخ البلاغيّ: «ومن أجل تواتُر القرآن الكريم بين عامّة المسلمين جيلًا بعد جيل، استمرّت مادّته وصورته وقراءته المتداولة على نحو واحد، فلم يؤثّر شيئًا على مادّته وصورته مايروى عن بعض النّاس من الخلاف في قراءته من القُرّاء السّبع المعروفين وغيرهم»[1].

ومن المعلوم أنّ الإجماع حجّة لدى المسلمين، أمّا عند الإماميّة فلأنّه كاشف عن رأي المعصوم عليه السلام بل عدم النّقصان من الضّروريّات كما في كلام السّيّد المرتضى، وقد نقل بعض الأكابر عباراته ووافقه على ماقال.

٥ ـ تواتُر القرآن

ومن الأدلّة على عدم نقصان القرآن تواتره من طُرُق الإماميّة بجميع حركاته وسَكَناته، وحروفه وآياته وسُوَره، تواترًا قطعيًّا عن الأئمّة الطّاهرين عليهم السلام عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله[2].

فهم يعتقدون بأنّ هذا القرآن الموجود بأيدينا هو المُنْزَل على رسول الله صلى الله عليه وآله بلازيادة ولانقصان... **[ثمّ ذكر قول الصّدوق كما تقدّم عنه]**.

---

١ ـ آلاء الرّحمان ـ الفصل الثّالث من المقدّمة.

٢ ـ أجوبة مسائل جار الله لشرف الدّين، ومجمع البيان عن السّيّد المرتضى.

٦ـ إعجاز القرآن

ومن الأدلّة على عدم التّحريف هو: أنّ التّحريف ينافي كون القرآن معجزًا، لفوات المعنى بالتّحريف، لأنّ مدار الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة الدّائرتان مدار المعنى، ومن المعلوم أنّ القرآن معجز باقٍ.

وهذه عبارة «بُشرى الوُصُول» في الوجه الثّالث من الوجوه الّتي ذكرها على عدم تحريف القرآن.

وقد جاءت الإشارة إلى هذا الوجه في كلام السّيّد المرتضى حيث قال في استدلاله: «لأنّ القرآن معجزة النّبوّة»، وفي كلام العلّامة الحلّيّ: «إنّ القول بالتّحريف يوجب التّطرّق إلى معجزة رسول الله ﷺ المنقولة بالتّواتُر»، وفي كلام كاشف الغطاء: «إنّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الّذي أنزله الله إليه للإعجاز والتّحدّيّ...».

٧ـ صلاة الإماميّة

ومن الأدلّة على اعتقاد الإماميّة بعدم سقوط شيء من القرآن الكريم: صلاتهم، لأنّهم يوجبون قراءة سورة كاملة[١] بعد الحمد في الرّكعة الأُولى والثّانية[٢] من الصّلوات الخمس اليوميّة من سائر سُوَر القرآن عدا الفاتحة، ولا يجوز عند جماعة كبيرة منهم القِران بين سورتين[٣].

قال السّيّد شرف الدّين: «وصلاتهم بهذه الكيفيّة والأحكام دليل ظاهر على

---

١ ـ أجوبة مسائل جار الله، وهذا هو المشهور بين الفقهاء، بل ادّعى جماعة عليه الإجماع، انظر مفتاح الكرامة ٢: ٣٥٠.

٢ ـ أمّا في الثّالثة والرّابعة فهو بالخيار إن شاء قرأ الحمد وإن شاء سبّح إجماعًا، وإن اختلفوا في أفضليّة أحد الفردين.

٣ ـ جواهر الكلام والرّياض وغيرهما. وقد ذكر جماعة من قدماء الفقهاء والمفسّرين استثناء سورتي (الضّحى وألم نشرح) وسورتي (الفيل والإيلاف) من هذا الحكم، مصرّحين بوجوب قران كلّ سورة منها بصاحبتها. أُنظر مفتاح الكرامة ٢: ٣٨٥.

اعتقادهم بكون سُوَر القرآن بأجمعها زمن الرّسولﷺ على ماهي عليه الآن، وإلّا لما تسنّى لهم هذا القول»[١].

٨ ـ كون القرآن مجموعًا على عهد النّبيّﷺ

ومن الأدلّة على عدم وجود النّقص في القرآن ثبوت كونه مجموعًا على عهد الرّسول الأعظمﷺ، موجودًا كذلك بين المسلمين كما يدلّ على ذلك كثير من الأخبار في كتب الفريقين. ومن ذلك أخبار أمرهﷺ بقراءة القرآن وتدبّره، وعرض مايروى عنهﷺ، عليه ...وقد تقدّم بعضها، وإنّ جماعة من الصّحابة ختموا القرآن على عهده، وتلوه وحفظوه، يجد أسماءهم من راجع كتب علوم القرآن، وإنّ جبرئيل كان يعارضهﷺ به كلّ عام مرّة، وقد عارضه به عام وفاته مرّتين[٢].

وكلّ هذا الّذي ذكرنا دليل واضح على أنّ القرآن الموجود بين أيدينا هو نفس القرآن الّذي كان بين يدي الرّسولﷺ وصحابته على عهده فما بعد، من غير زيادة ولانقصان. وقد ذكر هذا الدّليل جماعة.

٩ ـ اهتمام النّبيّﷺ والمسلمين بالقرآن

وهل يمكن لأحد من المسلمين إنكار اهتمام النّبيّﷺ بالقرآن؟!

لقد كان حريصًا على نشر سُوَر القرآن بين المسلمين بمجرّد نزولها، مؤكّدًا عليهم حفظها ودراستها وتعلّمها، مبيّنًا لهم فضل ذلك وثوابه وفوائده في الدّنيا والآخرة. فحثّهﷺ وترغيبه بحفظ القرآن في الصُّدور والقراطيس ونحوها، وأمره بتعليمه وتعلّمه رجالًا ونساءً وأطفالًا، ممّا ثبت بالضّرورة بحيث لايبقى مجال لإنكار المنكر وجدال المكابر.

وأمّا المسلمون، فقد كانت الدّواعي لديهم لحفظ القرآن والعناية به متوفّرة، ولذا

---

١ ـ أجوبة مسائل جار الله: ٢٨.

٢ ـ روي ذلك عن رسول اللهﷺ في جميع الكتب الحديثيّة وغيرها، حتّى كاد يكون من الأُمور الضّروريّة.

كانوا يقدّمونه على غيره في ذلك، لأنّه معجزة النّبوّة الخالدة ومرجعهم في الأحكام الشّرعيّة والأُمور الدّينيّة، فكيف يتصوّر سقوط شيء منه والحال هذه؟!

نعم قد يقال: إنّه كما كانت الدّواعي متوفّرة لحفظ القرآن وضبطه وحراسته، كذلك كانت الدّواعي متوفّرة على تحريفه وتغييره من قِبَل المنافقين وأعداء الإسلام والمسلمين، الّذين خابتِ ظنونهم في أن يأتوا بمثله أو بمثل عشر سُوَر منه أو آية من آياته.

ولكن لامجال لهذا الاحتمال بعد تأييد الله سبحانه المسلمين في العناية والاهتمام بالقرآن، وتعهّده بحفظه بحيث ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. (٣٧ ـ ٥٩)

الفصل المائة والسّابع عشر

نصّ المير محمّديّ (معاصر) في «بحوث في علوم القرآن...»

قرآنيّة مابين الدّفّتين وحجّيّته

لا اختلاف في هذا القرآن

لايشكّ أحد في أنّ هذا القرآن الّذي بين أيدي المسلمين على اختلاف طوائفهم. وفي كلّ صقعٍ ومكانٍ لايختلف ولايتفاوت في أيّ كلمةٍ منه، بل في أيّ حرفٍ.

وهذه هي ملايين النُّسَخ من القرآن الكريم الّتي تطبع في بلاد أهل السّنّة مثلًا، يتداولها المسلمون الشّيعة في بلادهم، نظرًا لجودة طبعها وحسن إخراجها وخلوّها من الأغلاط. ونرى أنّ الحاجّ الشّيعيّ يرى أنّ خير هديّة مباركة يهديها إلى أحبّ أصدقائه هي قرآن يشتريه له، ويقبله هذا منه حامدًا شاكرًا دون أن يشكل عليه بأنّه مطبوع في غير بلاد الشّيعة. ولايخطر في باله وجود أيّ تفاوت بينه وبين غيره من المصاحف

الشّريفة، بل نرى أنّ مايطبع في بلاد الشّيعة ـ كإيران ـ قد قوبل أوّلًا مع النُّسَخ المصريّة، ويكتب في أوّله: إنّه قوبل مع القرآن السّلطانيّ [**أي الّذي كتب في عصر السّلطان سَليم العُثمانيّ، بعد فتحه مصر بإشراف لَجْنة التّحقيق المصريّة**]. ولم يجد أحدًا يشكّ أو يقول بأنّ مُصْحَف السُّنّيّ غير مُصْحَف الشّيعيّ مثلًا ـ استنادًا إلى قول بعض القدماء ممّن انقرض عصرهم ومرّت عليهم القرون ـ لم نجد من يقول ذلك، حتّى من أُولئك الّذين يقدّسون كلّ قديم، حتّى ولو كذّبه الواقع الملموس.

قرآنيّة مابين الدّفّتين

ولاإشكال أيضًا في أنّ مابين الدّفّتين قرآن يجب العمل به. ولم أجد أحدًا من علماء الإسلام يعترض على ذلك أو يرتاب فيه، في مختلف الأعصار والأمصار حتّى أولئك الّذين ادّعوا أو نسب إليهم القول: بأنّ هذا القرآن ليس هو كلّ ماأُنزل على النّبيّ ﷺ، فإنّهم يصرّحون بأنّ هذا الموجود يجب العمل والاعتماد عليه. ولاتجوز مخالفته بحال من الأحوال. وإليك بعض كلمات هؤلاء على الخصوص على سبيل المثال، والدّالّة على أنّهم يقولون بحجّيّة هذا القرآن الموجود بأنّه كتاب الله المنزل على النّبيّ ﷺ فنقول:

١ـ قال الشّيخ المفيد على ماحكي عنه في «المسائل السّرويّة»: «إنّ الّذي بين الدّفّتين من القرآن، جميعه كلام الله وتنزيله ...إلى أن قال: قد صحّ عن أئمّتنا عليهم السلام أنّهم قد أمروا بقراءة مابين الدّفّتين، وأن لانتعدّاه»[1].

٢ـ قال الفيض الكاشانيّ، بعد نقله لأخبار التّحريف: «فالأولى الإعراض عنها، وترك التّشاغل بها، لأنّه يمكن تأويلها، ولو صحّت لما كان ذلك طعنًا على ماهو الموجود بين الدّفّتين، فإنّ ذلك معلوم صحّته، لايعترضه أحد من الأُمّة ولايدفعه ...»[2].

٣ـ قال أبوالحسن الشّريف، جدّ صاحب «الجواهر»: بعد كلامه حول التّحريف: «إنّ

---

١ ـ فصل الخطاب: ٢٧.

٢ ـ تفسير الصّافي: المقدّمة السّادسة.

صحّة أخبار التّغيير والنّقص لا يستلزم الطّعن على مافي هذه المصاحف، بمعنى عدم منافاة بين وقوع هذا النّوع من التّغيير وبين التّكليف بالتّمسّك بهذا المغيّر، والعمل على مافيه...»[1].

٤ـ وقال الشّيخ الميرزا حسين النّوريّ في أواخر «فصل الخطاب» في الجواب على الدّليل السّادس القائل: إنّه لو سقط منه شيء لم تبق في الرّجوع إليه، قال في الجواب عنه من جملة ماقال: «هذا مضافًا إلى إرشاد الأئمّة إلى التّمسّك بها، وتقريرهم الأصحاب عليه، وتمسّكهم بها في غير واحد من المواردكاشف عن عدم سقوط مايوجب الإجمال في الموجود في آيات الأحكام، وغير مناف للسّقوط في غيرها، وفيها بما لا يضرّها...».

هذا بالإضافة إلى مانقله الشّيخ آقا بزرك الطّهرانيّ ﷺ (مؤلّف الذّريعة) عنه، ممّا سمعه من لسانه في أواخر أيّامه، حيث قال عن كتابه «فصل الخطاب»: «إنّي أثبتّ فيه أنّ كتاب الإسلام... [وذكر كما تقدّم عنه].

٥ ـ وقال الآخُوند مُلّا محمّد كاظم الخراسانيّ: «ودعوى العلم الإجماليّ بوقوع التّحريف فيه بنحو: إمّا بإسقاطٍ، أو بتَصْحيفٍ، وإن كانت غير بعيدةٍ، كما يشهد به بعض الأخبار، ويساعده الاعتبار، إلّا أنّه لا يمنع عن حجّيّة ظواهره إلخ».

هذه كلمات من قال أو نسب إليه القول بالتّحريف أو النّقيصة ...وهي صريحة في أنّهم قائلون بحجّيّة هذا الموجود بلاريب، وبأنّه وحي إلٰهيّ يجب اتّباعه، من دون حدوث خلل فيه، أو في ظاهر آياته.

والأخباريّون ماذا يقولون؟

وأمّا مانُسِب إلى الأخباريّين من المناقشة في حجّيّة ظواهر الكتاب الّتي لم يرد فيها تفسير عن أهل البيت، فهو لجهاتٍ أُخرى ـ غير جهة التّحريف ـ مثل استنادهم إلى الأخبار المانعة عن التّفسير بالرّأي، المرويّة عن النّبيّ والأئمّة ﷺ، حيث اعتبروها

---

١ ـ تفسير مرآة الأنوار: ٥٠.

شاملةً للعمل بظاهر القرآن. والقول بأنّه مراد لله تعالى، وأُجيب عن ذلك في محلّه:

أوّلًا ـ بأنّ حمل الظّاهر على ظاهره ليس تفسيرًا بالرّأي، لأنّ التّفسير هو كشف القناع، ولاقناع للظّاهر.

وثانيًا ـ لو سُلِّم، فهو ليس من التّفسير بالرّأي.

وكيف كان فكلامهم ناظر إلى أمرٍ آخرٍ لايرتبط بالتّحريف أصلًا.

وإذا كان لم يوجد ولايوجد إن شاء الله تعالى من يشكّ في القرآن الموجود، ولافي حجّيّته أصلًا حتّى من القائلين أو المنسوب إليهم القول بالتّحريف أو بالنّقيصة، بل الكلّ قائلون بحجّيّة هذا القرآن وقرآنيّته وإنّه كلام الله.

إذاكان كذلك؛ فلايبقى للبحث عن التّحريف قيمة أصلًا، بل يكون بحثًا علميًّا صرفًا لايهمّ أحدًا ولايستفيد منه أحد، سواء في طرف الإثبات أو في طرف النّفي على حدّ سواء... وإذن فلا أهمّيّة لذكر أدلّة التّحريف أو أدلّة عدمه ولا لإطالة الكلام فيها، ولالمعرفة من يقول بالتّحريف أويقول بعدمه. ومع ذلك فنحن نذكر أدلّة كلّ من الطّرفين، ونلاحظ مقدار دلالتها على مطلوبهم.

أدلّة التّحريف ومناقشتها

١ـ الأحاديث الكثيرة الدّالّة على أنّ ماوقع في بني إسرائيل يقع في هذه الأُمّة حَذْو القَذَّة بالقَذّة، ومطابق النّعل بالنّعل؛ وحيث إنّ بني إسرائيل قد حرّفوا كتابهم على مايصرّح به القرآن الكريم والرّوايات المأثورة؛ فلابُدّ إذن من أن يقع ذلك في هذه الأُمّة، فيحرّفوا كتابهم.

فمنها: ماعن صحيح البخاريّ، عن أبي سعيد الخُدريّ: أنّ رسول الله ﷺ قال: لتَتَّبعنّ سنن من كان قبلكم شِبْرًا بشِبْرٍ وذِراعًا بذِراعٍ، حتّى لو دخلوا جُحر ضَبّ لتَبَعتموه...

والرّواية على ماقاله العلّامة الطّباطبائيّ مستفيضة مرويّة في جوامع الحديث، عن عدّة من الصّحابة، ومستفيضة أيضًا من طُرُق الشّيعة، عن عدّة من أئمّة أهل البيت عن النّبيّ ﷺ، كما في تفسير القُمّيّ عن النّبيّ ﷺ: لتركبنّ سبيل من كان قبلكم حَذْو النّعل

بالنَّعل، والقَذّة بالقَذّة[1].

وأُجيب عن هذا: بأنّ مايقع في هذه الأُمّة لايلزم أن يكون مماثلًا في جميع الجهات لما وقع في بني إسرائيل، بل يكفي المماثلة له في الجملة.

ويؤيّد ذلك مارواه ابن الأثير في «جامع الأُصول» ـ كما حكي عنه ـ من كتاب التِّرمِذيّ، عن ابن عمرو بن العاص: «أنّ النّبيّ ﷺ لمّا خرج إلى غَزوة حُنَين مرّ بشجرةٍ للمشركين كانوا يعلّقون عليها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فقالوا: يارسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: سبحان الله، هذا كما قال قوم موسى اجعل لنا إلَهًا كما لهم آلهة، والّذي نفسي بيده لتركبنّ سنن من كان قبلكم».[2]

فإنّ من المعلوم أنّ سؤال المسلمين نبيّهم، لايتّفق مع سؤال بني إسرائيل نبيّهم في جميع الجهات، بل هو شبيه له في الجملة. وهذا شاهد واضح على أنّه يكفي في المماثلة اتّحاد القضيّتين في الجملة. فلعلّ المراد ـ كما قيل ـ: إنّ هذه الأُمّة تشبه بني إسرائيل في الكتاب؛ من جهة أنّها سوف تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقةً كلّ فرقةٍ تحتجّ لما تذهب إليه بالكتاب الكريم. وهو ليس إلّا من جهة تحريفهم الكلم عن مواضعه؛ أي تفسيره بتفسيرات بعيدة عن مضمونه المقصود.

٢ـ إنّ كيفيّة جمع القرآن وتأليفه تستلزم عادة وقوع التّغيير والنّقص فيه؛ حيث إنّ أبا بكر قد أمر زيد بن ثابت بجمعه من الألواح وصدور الرّجال، وأن لايكتب آية فيه إلّا بشهادة شاهدَيْن على أنّها من القرآن. ومن المعلوم أنّ زيدًا وغيره لم يكونوا معصومين. ويحتمل أن لايقف على جميع القرآن، لاحتمال بقاء بعض الآيات عند بعضهم.

وأُجيب: بأنّ القرآن الّذي بين أيدينا قد جمع في عصر النّبيّ ﷺ وفي حياته، وكانت المصاحف تكتب من ذلك الّذي جمع في زمانه ﷺ لامن صدور الصّحابة بشهادة شاهدَيْنِ، أو شاهدٍ واحدٍ إذا كان ذا الشّهادتيْنِ. وكان للنّبيّ ﷺ كُتّاب يكتبون الوحي

---

١ ـ تفسير الميزان ١٢: ١١٣.

٢ ـ فصل الخطاب للنّوريّ: ٣٩.

القرآنيّ، ويؤلّفون القرآن من الرّقاع بين يديه. وأمّا أبوبكر فإنّما أمر زيدًا بجمع الأوراق المتفرّقة في الرّقاع في مُصْحَف واحد؛ قال السُّيُوطيّ؛ قال أبوشامَة: «وكان غرضهم ألّا يكتب إلّا من عين ماكتب بين يدي النّبيّ ﷺ لامن مجرّد الحفظ[1]». وقد قدّمنا القول في مسألة جمع القرآن.

٣ـ إنّه قد ذكر أكثر أهل السّنّة، وجماعة من الشّيعة: أنّ النّسخ على ثلاثة أقسام: أحدها نسخ التّلاوة، ورووا أخبارًا كثيرة دالّة على وجود آيات قرآنيّة ليس في هذا القرآن الموجود منها عين ولاأثر، ويقولون: إنّها ممّا نسخت تلاوته. ونذكر منها آية واحدة على سبيل المثال:

فقد روى مسلم بسنده عن عائشة، أنّها قالت: «كان فيما أُنزل من القرآن عشر رضعاتٍ معلوماتٍ يحرّمن، ثمّ نسخن بخمس معلوماتٍ؛ فتُوفّي رسول الله ﷺ، وهنّ فيما يقرأ من القرآن ...[2]».

قال في هامش صحيح مسلم هنا: «العبارة قاصرة عمّا أراده؛ فإنّ مراده: أنّ عشر رضعات نسخن بخمس رضعات تلاوةً وحكمًا، ثمّ نسخ هذا النّاسخ وبقي حكمه كآية الرّجم».

قال المستدلّ: هذه الرّواية ونظائرها تدلّ على سقوط آيات من القرآن، وحيث إنّا لانقول بنسخ التّلاوة تعين القول بسقوطها منه عمدًا، أو عن غير عمدٍ...

والجواب: إنّه إذا ثبت نسخ التّلاوة عن النّبيّ ﷺ فنحن نقبله. وإن لم يثبت فاللّازم هو حمل هذه الرّوايات على أنّ المراد: أنّ هذه الكلمات: مثل قوله: «عشر رضعات، أو خمس رضعات» هي من كلام النّبيّ ﷺ لامن القرآن. وقد اتّفق مثل ذلك لبعض الصّحابة كما قيل؛ فقد نسب إلى أُبيّ بن كعب: إنّه كتب الدّعاء وهو: (اللّهمّ إنّا نستعينك ونشهد إلخ...) في مُصْحَفه، وسمّاه سورة «الخَلْع والحَفْد» لورود مادّة هاتينِ الكلمتينِ فيه. وفي

---

١ ـ الإتقان ١: ٦٠.

٢ ـ صحيح مسلم ٤: ١٦٧، ط: مشكول.

قبال هذا مايذكرونه عن عبد الله بن مسعود من أنّه قال: إنّ المعوّذتين ليستا من القرآن، لأنّ الرّسول ﷺ كان يعوّذ بهما الحسن والحسين؛ فظنّ أنّهما دعاء، وليستا من القرآن.

وخلاصة القول: إنّ من الممكن أن يشتبه على البعض بعض كلام النّبيّ ﷺ بالقرآن أوبالعكس، كما حصل في الأعصار السّابقة لبعضهم. وقد حُكي عن ابن عبّاس: أنّه كان يشكّ في بعض كلمات النّبيّ ﷺ أنّها من القرآن، وإنّه قال مرّةً بعد نقله لحديث عنه ﷺ: فلاأدري أمن القرآن هو أم لا؟[1]

٤ ـ إنّه قد ورد أنّه كان لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام قرآن مخصوص، جمعه بنفسه بعد وفاته ﷺ، وعرضه على القوم فأعرضوا عنه؛ فحجبه عنهم، والمعروف أنّه كان مشتملًا على أبعاض ليست موجودةً في هذا القرآن الّذي بين أيدينا.

وأُجيب: إنّ زيادة قرآنه عليه السلام على مافي هذا القرآن الموجود وإن كانت متيقّنة، لكن من الّذي قال: إنّ هذه الزّيادة كانت في القرآن نفسه؛ فلعلّها كانت تفسيرًا بعنوان التّأويل، أي مايؤول إليه الكلام، أو بعنوان التّنزيل من الله تعالى شرحًا لمراده. كما في الأحاديث القدسيّة، لابعنوان القرآن المعجز...

٥ ـ إنّ عُثمان بن عَفّان لمّا استَوْلىٰ على أمر الأُمّـة، جـمع المـصاحف المـتفرّقة، واستخرج منها نسخة سمّاها بـ«الإمام»، وأحرق ومزّق سائر المصاحف، ولم يفعل ذلك إلّا لإعدام ماتبقى فيها.

وأُجيب: بأنّ عُثمان إنّما جمع النّاس على قراءةٍ واحدةٍ، وعن الحارث المحاسبيّ: أنّ المشهور عند النّاس أنّ جامع القرآن عُثمان، وليس كذلك؛ إنّما حمل عُثمان النّـاس على القراءة بوجهٍ واحدٍ، على اختيار بينه وبين من شهد من المهاجرين والأنصار، لمّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشّام في حروف القراءات[2]. فعُثمان على هذا لم ينقص من القرآن شيئًا، بل حمل النّاس على قراءةٍ واحدةٍ، والظّاهر أنّـها هـي القـراءة

---

١ ـ صحيح مسلم ٣: ١٠٠.

٢ ـ الإتقان ١: ٦١.

الموجودة في عصرنا.

٦ـ وقد استدلّ على وجود النّقيصة في القرآن الكريم بأخبارٍ دالّةٍ على أنّ مانزل على النّبيّ ﷺ أكثر من هذا القرآن الموجود:

منها: مارواه الكُلينيّ بسندٍ معتبر، عن هِشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ القرآن الّذي جاء به جبرئيل إلى محمّد سبعة عشر ألفَ آيةٍ[1].

وحيث إنّ الآيات القرآنيّة لاتزيد على ستّة آلاف آيةٍ إلّا بقليلٍ، فإنّ النّتيجة تكون أنّ القرآن قد نقص قريب من ثُلُثَيه.

ومنها: مارواه السُّيوطيّ، عن الطَّبرانيّ بسندٍ موثّقٍ، عن عُمر بن الخطّاب، مرفوعًا: القرآن ألف ألف وسبعة وعشرون ألف حرفٍ، فمن يقرأه محتسبًا كان له بكلّ حرفٍ زوجة من الحور العين. قال السّيوطيّ: رجاله ثقات إلّا الشّيخ الطّبرانيّ، وتكلّم فيه الذّهبيّ[2].

مع أنّ حروف القرآن الموجود لاتبلغ ثُلث هذا العدد، ممّا يعني أنّه قد سقط من القرآن أكثر من ثُلُثَيه.

ومنها: ماعن ابن بابَوَيْه، بسنده عن عبد الله بن سِنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: يا ابن سنان! إنّ سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرّفوها.[3]

ومنها: ماعن حُذَيفة قال: قال لي عمر بن الخَطّاب: كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قلت: ثنتين، أو ثلاثًا وسبعين. قال: إن كانت لتقارب سورة البقرة، وإن كان فيها لآية الرّجم[4]. إلى غير ذلك من الرّوايات الدّالّة على أنّ الموجود ليس هو كامل ماأُنزل على النّبيّ ﷺ.

---

١ ـ أُصول الكافي: ٦٠٨ ط: حَجَريّة.

٢ ـ الإتقان ١: ٧٢.

٣ ـ تفسير البرهان للبحرانيّ ٣: ٢٨٨.

٤ ـ منتخب كنز العُمّال، بهامش مسند أحمد ٢: ١.

وأُجيب عن هذه الرّوايات

تارةً بما عليه أهل السّنّة من نسخ تلاوة بعض الآيات. فلو فرض صحّة هذه الرّوايات، يقال: إنّها ناظرة إلى موارد نسخت تلاوتها.

وأُخرى بما قاله بعض المحقّقين: من حملها على ماتقدّم في معنى الزّيادة في مُصْحَف أمير المؤمنين عليه السلام، وإلّا فلابدّ من طرحها؛ لمخالفتها للكتاب والسّنّة.

٧ـ الأخبار الّتي تصرّح بوقوع التّحريف في القرآن، وهي عديدة... **[ثمّ ذكر رواية جابر عن الرّسول صلى الله عليه وآله ورواية عبد الأعلى عن الصّادق عليه السلام، كما تقدّم عن الخوئيّ، فقال:]**

وأُجيب: أمّا عن رواية عبد الأعلى؛ فبأنّها ظاهرة في اختلاف القراءات، وأمّا عن غيرها؛ فبأنّ المراد من التّحريف لعلّه حمل الآيات على غير معانيها؛ ويؤيّده ماعن الإمام الباقر عليه السلام في رواية يقول فيها: «وكان من نبذهم الكتاب: أنّهم أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده»[1]. وهذه خلاصة أدلّة القائلين بالتّحريف، والجواب عنها.

أدلّة القائلين بعدم التّحريف

وقد بقي أن نجمل أدلّة القائلين بعدم التّحريف وعدم النّقص، ونذكر أنّها غير تامّة أيضًا؛ فلابدّ من التّطلّع إلى أدلّة قاطعة أُخرى على ذلك لايتطرّق إليها الاحتمال، ولاتتعرّض للمناقشة. وأدلّة هؤلاء، ومايرد عليها نجملها على النّحو التّالي:

١ـ استدلّوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2] إذ المراد من الذّكر هو القرآن، والمراد من حفظه إبقاءه على ماكان عليه وكما نزل على النّبيّ صلى الله عليه وآله. فلو فرض إسقاط آية منه، فلايكون حينئذٍ محفوظًا من قِبَل الله، ولم يفِ الله بما وعد (والعياذ بالله).

وأُجيب: بأنّه من الممكن أن يحفظ الله كتابه عند إمام ـ كعليّ عليه السلام حتّى لايضيع، والإمام عليه السلام وهو رئيس الإسلام ينتفع به، ويعلّم النّاس مااستفاده منه، ثمّ يرثه إمام آخر وهكذا إلى آخر الأئمّة ينتفعون به. ويعلّمون النّاس مايستنبطونه منه، ويكون الكتاب

---

١ ـ تفسير البيان، للإمام الخوئيّ.

٢ ـ الحِجْر/٩.

حينئذٍ محفوظًا، ويستفيد النّاس منه بشكل طبيعيّ. وهذا الوجه وإن لم يكن قطعيًّا، لكنّه احتمال وارد، والاحتمال يضرّ بالاستدلال.

ثمّ عقّب المستدلّ كلامه هنا بآية أُخرى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ...﴾[1]. ولاشكّ أنّ التّحريف باطل، فلاسبيل لتطرّقه إلى القرآن الكريم.

وأُجيب أيضًا: بأنّ معنى لايأتيه الباطل: لايعرض لهذا القرآن الباطل لاقبل وجوده في الزّمان السّابق عليه ولابعد وجوده فيما يستقبل من الزّمان. لأنّ القائل بإسقاط آيات من القرآن لايقول ببطلان مابقي بين الدّفّتين بسبب السّقوط منه؛ بل هو يعتبره قرآنًا ونورًا يجب العمل به، ولافرق بينه وبين ذلك الكامل في أيّ أثرٍ، أو كرامةٍ واحترامٍ، كما تقدّم.

٢ـ الطّوائف من الأحاديث الكثيرة الدّالّة على أنّ مابين الدّفّتين تمام ماأُنزل، من دون نقيصةٍ أو تحريفٍ. وهي:

الطّائفة الأُولى ـ الأخبار الواردة في بيان الثّواب لسُوَر القرآن الكاشفة عن عدم تحريف السُّوَر؛ لأنّه لامعنى للثّواب على قراءة السُّوَر المُحرَّفة.

الطّائفة الثّانية ـ الأخبار الدّالّة على لزوم عرض الأخبار مطلقًا، أو عند تعارضها على كتاب الله؛ حيث إنّه لامعنى لعرض الأخبار على القرآن المحرَّف؛ ممّا يكشف عن صحّته، وعدم وقوع التّحريف فيه.

الطّائفة الثّالثة ـ الأخبار الدّالّة على وجوب التّمسّك بالقرآن، كقوله صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثَّقَلَيْنِ: كتابَ الله وعترتي...» وأسانيدها لاتقبل المناقشة عند أحد من المسلمين. فلو كان الكتاب مُحَرَّفًا لما كان للتّمسّك به معنًى.

ولكن من الواضح: أنّ هذه الأخبار جميعها على اختلاف طوائفها، إنّما صدرت لإعطاء الحجّيّة للكتاب الموجود بين الدّفّتين، ولكنّها لاتدلّ على أنّه تمام ماأُنزل من دون وقوع نقصٍ فيه، إذ لامنافاة بين النّقص والحجّيّة. والقائلون بالتّحريف والنّقص

---

١ ـ فُصّلت/٤١ ـ ٤٢.

يقولون بحجّيّة وقرآنيّة مابين الدّفّتين كما تقدّم، وستأتي بعض الأخبار الدّالّة على حجّيّته.

٣ـ إنّه لو سقط من القرآن لم تبق ثقة في الرّجوع إليه.

وأُجيب: بأنّ الأدلّة الآتية لإثبات حجّيّة الكتاب الموجود دالّة على حجّيّته والوثوق به، وهو أعمّ بقاء القرآن حسب ماأُنزل من دون وقوع نقيصة فيه؛ إذ من الممكن أن يكون السّاقط غير مخلّ سقوطه في ظهور الباقي فيما يراد منه.

٤ ـ إنّ شدّة الاهتمام والضّبط في عصر النّبيّ ﷺ، وبعده في حفظ الكتاب أخرج سقوط شيء منه عن مجرى العادة.

وأُجيب: بأنّ ذلك ينتقض في كثير من الأحكام الّتي كانت دواعي حفظها وضبطها أوفر وأكثر لعامّة المسلمين من حفظ كلّ آيةٍ آيةٍ من القرآن. وذلك مثل الأذان الّذي يسمعه الرّجال والنّساء والصّبيان أكثر من مرّةٍ يوميًّا، ومع ذلك فقد اتّفقت كلمة الإماميّة على أنّ من أجزائه، وأجزاء الإقامة «حيّ على خير العمل». وأجمع أهل السّنّة بعد شيوع التّعليم فيهم على خلاف ذلك، وكالوُضُوء؛ فإنّه شُرِّع من يوم شُرِّعت الصّلاة في أوّل البعثة، كما وأنّه يستحبّ لغايات كثيرة أُخرى، وكان الصّحابة يشاهدون وضوءه ﷺ في غالب الأوقات، ومع ذلك فقد وقع فيه الكلام، والخلاف بين المسلمين، وعلى هذه فَقِس ماسواها.

تلك كانت عُمْدة أدلّة القائلين بالتّحريف والجواب عنها وأدلّة القائلين بعدمه، والمناقشات فيها. ولكن لما كان هذا البحث علميًّا صرفًا لاتترتّب عليه أيّة نتيجة عمليّة، لأنّ الكلّ مجمعون على حجّيّة هذا القرآن وقرآنيّته. فلانرى في بسط الكلام في هذا الموضوع مزيد فائدة، فالأولى صرف عنان الكلام إلى إثبات قرآنيّة هذا القرآن الموجود بالبراهين والأدلّة القاطعة، فنقول:

أدلّة حجّيّة هذا القرآن وقرآنيّته

إنّ عمدة الأدلّة في المقام هي: السّيرة العمليّة القطعيّة في عصر جمع القرآن إلى

زمانا هذا، من المسلمين بأجمعهم، من دون شكّ أو تردّدٍ من أحدٍ على الإطلاق. وكان أئمّة أهل البيت عليهم السلام يستدلّون ـ باستمرارٍ ـ بهذا القرآن على مايريدون، ويرشدون إلى طريق الاستفادة منه، فقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام: أنّه قال لزُرارَة حينما سأله زُرارة: من أين علمت أنّ المسح ببعض الرّأس وبعض الرِّجلين؟ قال: لمكان الباء[1].

وكذا المسلمون مازالوا يقرأون هذا القرآن بما فيه من السُّوَر والآيات، تقرّبًا إلى بارئهم، وامتثالاً لقول النّبيّ صلى الله عليه وآله: من قرأ سورة كذا أعطي من الحسنات كذا وكذا.

وكذلك مازالوا يجدون في هذا القرآن الموجود ماوصفه الله تعالى به من الإعجاز في أحكامه وعدم الاختلاف في آياته، وأنّه في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة الّتي تعجز عنها العقول البشريّة.

وكذلك هم يحترمونه ويكرّمونه، فلايلمسونه إلّا على الطّهارة، حتّى تلك الآيات الّتي ادّعي نسخ حكمها.

إلى غير ذلك من الآثار والأحكام القرآنيّة الّتي يرتّبونها عليه، وهذا ممّا يدركه كلّ مسلم منصف سليم الدّين والفطرة.

هذا هو مجمل القول في هذا الدّليل، وتفصيل ذلك بمقدار مايسمح به المجال، إنّ ممّا يدلّ على ذلك: روايات كثيرة في موضوعات مختلفة، متفرّقة في الكتب الحديثيّة ونخصّ بالذّكر منها أبواب قراءة القرآن، الّتي عقدها الحُرّ العامليّ في «وسائله»، وهذا موجز عن بعضها:

١ـ باب وجوب تعلّم القرآن، وفيه قال أبوجعفر الباقر عليه السلام: ياسعد، تعلّموا القرآن، فإنّ القرآن يأتي يوم القيامة في أحسن صورة نظر إليها الخلق.

٢ـ باب وجوب إكرام القرآن، وفيه قال أبوعبدالله الصّادق عليه السلام: «إذا جمع الله عزّ وجلّ الأوّلين والآخرين، إذا هم بشخص قد أقبل، لم ير قطّ أحسن صورة منه؛ فإذا نظر إليه المؤمنون ـ وهو القرآن ـ قالوا: هذا منّا.

---

١ ـ الوسائل، الطّبعة الجديدة ١: ٢٩١.

٣ـ باب استحباب التّفكّر في معاني القرآن، وفيه قال (أي أبوعبدالله الصّادقعليه السلام): «إنّ هذا القرآن فيه منار الهُدى، ومصابيح الدُّجى».

٤ـ باب استحباب حفظ القرآن، وفيه: قال أبوعبداللهعليه السلام: «الحافظ للقرآن العامل به، مع السَّفَرة الكرام البَرَرة».

٥ ـ باب استحباب تعلّم القرآن في الشّباب. وفيه: قال أبوعبدالله الصّادقعليه السلام: «من قرأ القرآن، وهو شابّ مؤمن اختلط القرآن بلحمه ودمه».

٦ـ باب أنّه لايجوز ترك القرآن تركًا يؤدّي إلى النّسيان. وفيه: أنّ يعقوب الأحمر قال: قلت لأبي عبداللهعليه السلام: جُعِلْتُ فداك، إنّي كنتُ قرأت القرآن، فتفلت منّي، فادع الله عَزّوجَلّ أن يعلّمنيه، قال: فكأنّه فزع لذلك، ثمّ قال: علّمك الله هو وإيّانا جميعًا.

٧ـ باب استحباب الطّهارة لقراءة القرآن. وفيه: عن محمّد بن الفُضَيل عن أبي الحسنعليه السلام: سألته: أقرأ القرآن، ثمّ يأخذني البول فأقوم، وأبول، واستنجي، وأغسل يدي، وأعود إلى المُصحَف، فأقرأ فيه؟ قال: لا، حتّى تتوضّأ للصّلاة.

٨ ـ باب استحباب الاستعاذة عند التّلاوة. وفيه: عن الحلَبيّ، عن أبي عبداللهعليه السلام قال: سألته عن التّعوّذ من الشّيطان عند كلّ سورة يفتتحها؟ قال: نعم، فتعوّذ بالله من الشّيطان الرّجيم.

وكأنّهعليه السلام أشار بقوله: «فتعوّذ إلخ» إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[1]، وفي الحديث: من تأدّب بأدب الله (الاستعاذة عند قراءة القرآن) أدّاه إلى الفلاح الدّائم.

٩ـ استحباب ختم القرآن بمكّة. وفيه: عن أبي حَمْزة الثُّماليّ، عن أبي جعفرعليه السلام قال: «من ختم القرآن بمكّة، من جُمُعة إلى جُمُعة، أو أقلّ من ذلك أو أكثر، وختمه في يوم الجُمُعة، كتب الله له من الأجر كذا وكذا.

١٠ـ باب استحباب القراءة في المُصْحَف، وفيه: عن أبي عبداللهعليه السلام قال: «من قرأ

---

١ ـ النّحل/٩٨.

القرآن في المُصْحَف متّع ببصره، وخفّف على والديه وإن كانا كافرين».

١١ـ ثمّ هناك بقيّة الأبواب المختلفة، الّتي تبلغ إلى ٥١ بابًا، الكاشفة على سبيل القطع عن أنّ الموجود بين الدّفّتين، وماكان بأيدي صحابة الأئمّة قرآنٌ وحجّةٌ يجب العمل به، واحترامه والاستضاءة بنوره[١].

يضاف إلى ذلك كلّه ماورد في كتب غير الإماميّة كالّذي في الصّحاح السّتّة وغيرها عندهم ممّا أخرجوه في فضائل القرآن، والحثّ على تعلّم وقراءة هذا الموجود وتكريمه وتعظيمه، مثل مارواه البخاريّ، عن عُثْمان بن عَفّان، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ أفضلكم من تعلّم القرآن وعلّمه».

وواضح: أنّ عُثمان كان يهدف من نقله هذا الحديث عن النّبيّ إلى حثّ النّاس على تعلّم وتعليم هذا القرآن المجموع الّذي كتبه أبوبكر من الصُّحُف الّتي جمعت في عصر النّبيّ صلى الله عليه وآله.

ثمّ هناك الرّوايات الكثيرة الدّالّة على أنّ الحديث الّذي يوافق كتاب الله يؤخذ ويعمل به، والّذي يخالفه يطرح ويضرب به عرض الجدار. وقد عقد لها الفيض الكاشانيّ في كتابه: «الوافي» بابًا جمع فيه أحاديث كثيرة.

ومنها: ماعن «الكافي» بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نورًا، فما وافق كتاب الله فخذوه، وماخالف كتاب الله فدعوه».

ومنها: ماعن «الكافي» أيضًا بسنده عن ابن أبي يَعفور: أنّه قال: سألتُ أباعبدالله عليه السلام عن اختلاف الحديث يرويه من نثق به، ومنهم من لانثق به، قال: «إذا ورد عليكم حديث، فوجدتم له شاهدًا من كتاب الله، أو من قول رسول الله صلى الله عليه وآله [فاقبلوه] وإلّا فالّذي جاء به أولى به [أي ردّوه إليه]».

ومنها: ماعن «الكافي» عن أيّوب بن الحُرّ، قال: سمعت أباعبدالله عليه السلام يقول: «كلّ

---

١ ـ الوسائل للحُرّ العامليّ، الطّبعة الجديدة، كتاب الصّلاة ٤: ٨٢٣.

شيء مردود إلى الكتاب والسّنّة، وكلّ حديث لايوافق كتاب الله تعالى فهو زُخْرف[١]».

إلى غير ذلك ممّا يدلّ على وجوب عرض الأحاديث على كتاب الله تعالى، ممّا يكشف عن أنّ هذا القرآن الموجود في عصر الصّادقعليه‌السلام هو كتاب الله المُنزَل على رسولهصلى‌الله‌عليه‌وآله، وهو عليه مدار تعيين الصّادق من الكاذب من الأحاديث.

يضاف إلى ذلك كلّه ماورد من أوامر صدرت منهم يوجبون فيها على بعض الرُّواة «أن يقرأ كما يقرأ النّاس» ولها تعبيرات مختلفة، ففي بعضها: «إقرأ كما يقرأ النّاس» وفي بعضها: «إقرأوا كما تعلّمتم» وفي ثالثة: حينما قال له الرّاوي: أنا أستمع حروفًا من القرآن، ليس على مايقرأ النّاس، قالعليه‌السلام: «إقرأوا كما علّمتم»[٢].

فهي تأمر بقراءة هذا القرآن الشّائع والمعروف بين النّاس، وترك ماسمعه الرّاوي ممّا ليس معروفًا.

وهكذا يتّضح بعد هذه الجولة: أنّ هذا القرآن حجّة دامغة ﴿لَايَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَامِنْ خَلْفِهِ﴾. وهو الميزان بين الحقّ والباطل والصّحيح من الحديث والموضوع، بلاشبهة في ذلك ولاريب. **(٣٠٦ ـ ٣٢٤)**

الفصل المائة والثّامن عشر

نصّ عليّ الصّغير (معاصر) في «دراسات قرآنيّة»

سلامة القرآن

لاحاجة بنا إلى القول بأنّ القرآن الكريم قد وصل إلينا كما نزل، وقد حفظ بين الدّفّتين كما أُوحي، فالحديث عن سلامة القرآن وصيانته من البديهيّات، والاعتقاد

١ ـ الوافي، باب العقل والعلم ١: ٦٧.

٢ ـ الوسائل: كتاب الصّلاة ٤: ٨٢١.

بخلوّه من الزّيادة والنّقصان من الضّروريّات.

والقرآن في مَنأى عن التّحريف في نصوصه وآياته؛ إذ لم يضف إليها ماليس منها، ولم يحذف ماهو منها، فالموجود بين أيدينا هو النّصّ القرآنيّ الكامل في ضوء ماأسلفناه من وحي القرآن، ونزول القرآن، وجمع القرآن، وقراءات القرآن، وشَكْل القرآن، إذ تضافرت هذه العوامل جميعًا على ضبطه كما أُنزل، زيادة على العناية الإلٰهيّة الّتي رافقت هذه العوامل، وصاحبت هذا النّصّ.

إنّ الدّلائل العلميّة تؤكّد حقيقة صيانة القرآن كيانًا متماسكًا مستقلًّا لم تصل إليه يد التّحريف، ولم تستهدفه نبال العوادي، وليس هذا أمرًا اعتباطيًّا تحكّمت فيه الظّروف أو الصّدف، بل هو أمر حيويّ قصدت إليه إرادة الغيب بإشاءة الله تعالى، وتأسيسًا على ذلك فلايغيّر القرآن غرض طارئ، ولاعُدْوان مباغت.

وحديثنا عن سلامة النّصّ القرآنيّ يقتضي دحض أيّ ادّعاء مغاير، وردّ أيّ اتّجاه مناوئ، وهذا يدعو إلى تصفية دعاوى التّحريف وتفنيد أباطيلها من الوجوه كافّة.

ودعاوى التّحريف لدى غربلتها، ودراسة مظاهرها، نجدها تتردّد بين عدّة ظواهر هي: الادّعاءات، الافتراضات، أخبار الآحاد، الاتّهامات، الشُّبهات، المحاولات.

ورصد هذه الظّواهر يحتّم مسايرة الموضوع لجزئيّاتها، ولدى مسايرة الموضوع بجزئيّاته، والظّواهر بحيثيّاتها، تجلّى بطلان قسم منها، وفشل القسم الآخر، وتعثّر الجزء الأخير في تحقيق الدّعوى. وسنقف عند هذه الظّواهر وقفة المقوّم المتحدّي، والنّاقد الموضوعيّ.

أوّلًا ـ الادّعاءات: ويثيرها عادة زُمْرة من المستشرقين دون أساس يعتمد عليه، حتّى بدأ بعضهم متردّدًا متخاذلًا، والبعض الآخر متحاملًا.

فمع الجهد الكبير الّذي بذله المستشرق الألمانيّ الدّكتور «تِيُودُورنُولْدِكِه» (١٨٦٣م ـ ١٩٣٠م) في كتابه القيّم عن تأريخ القرآن؛ إلّا أنّنا نجد موقفه أحيانًا غريبًا ومتناقضًا، ففي الوقت الّذي يعقد فيه بكتابه فصلًا بعنوان: (الوحي الّذي نزل على محمّد ولم يحفظ

في القرآن) والّذي يبدو فيه قائلًا بالتّحريف تلميحًا، نجده يصرّح بذلك في مادّة قرآن بـ«دائرة المعارف الإسلاميّة» فيقول: «إنّه ممّا لاشكّ فيه أنّ هناك فَقَرات من القرآن ضاعت» ويثني على هذا الموضوع الخطّيّ في «دائرة المعارف البريطانيّة» مادّة قرآن فيقول: «إنّ القرآن غير كامل الأجزاء».[١]

وجملة ماأثاره لايعدو الادّعاءات الّتي يصعب معها الاستدلال المنطقيّ، ويبدو أنّ نُولْدِكِه قد تنازل عن آرائه وتراجع عنها شيئًا ما، فحينما ظهر كتاب المستشرق الألمانيّ «فولْلِرز» عن لغة الكتابة واللّغة الشّعبيّة عند العرب القُدَماء، أثار نقاشًا حادًّا، فقد زعم «فُولْلِرز» في كتابه هذا أنّ القرآن الكريم قد ألّف بلهجة قريش، وأنّه قد عدّل وهذّب حسب أُصول اللّغة الفُصْحىٰ في عصر ازدهار الحضارة العربيّة، وقد انبرى «نُولْدِكِه» نفسه للرّدّ عليه موضحًا أنّ كلامه عارٍ من الصّحّة والتّحقيق العلميّين.[٢]

ثمّ قرّر «نُولْدِكِه» بعد هذا أنّ النّصّ القرآنيّ يعتبر على أحسن صورة من الكمال والمطابقة.[٣]

فقد فتح «نُولْدِكِه» الطّريق أمام القول بتحريف القرآن، ثمّ بدأ مدافعًا عنه، ممّا بدأ فيه متناقضًا بين السّلب والإيجاب في الموضوع.

وإذا كان ماقدّمه الأُستاذ «نُولْدِكِه» قد تضاءل قيمة نظرًا لتردّده في الأمر، وعدم وضوح الرّؤية له فيه، فإنّ ماكتبه الأُستاذ «بول» بكثير من عدم التّورّع، لايمكن أن يتهاون فيه.

لقد ألقت مسألة التّحريف الّتي أثارها بعض المستشرقين، عند الأُستاذ «بول» بثقلها، فكتب عنها بحثًا في دائرة المعارف الإسلاميّة الألمانيّة.[٤]

١ ـ ظ: المؤلّف، المستشرقون والدّراسات القرآنيّة: ٣٠ وانظر مصدره.

٢ ـ ظ: ألبرت ديتريش، الدّراسات العربيّة في ألمانيا: ١٣.

٣ ـ ظ: نُولْدِكِه، تأريخ القرآن، ٢: ٩٣.

٤ ـ ظ: بول، دائرة المعارف االإسلاميّة الألمانيّة ٤: ٦٠٤ ـ ٦٠٨.

اعتبر «بول» التّحريف تغييرًا مباشرًا لصيغة مكتوبة، وأنّ الأمر الّذي حدا بالمسلمين إلى الاشتغال بهذه الفكرة هو ماجاء بالقرآن من آيات اتّهم فيها محمّدٌ اليهود بتغيير ماأُنْزِل إليهم من كتبٍ وبخاصّة التّوراة. ولكن عرضه للوقائع والشّرائع الّتي جاءت في التّوراة انطوى على إدراك خاطئ أثار عليه النّقد والسُّخرية من جانب اليهود، فكان في نظرهم مبطلًا.

وقد خلط «بول» في هذا البحث خلطًا غير متناسق، واكبته فيه النّزعات المنحرفة، وصاحبه إسراف وإفراط لايمتّان إلى استكناه الحقائق بصلةٍ.

والّذي يهمّنا من بحثه أن نشير إلى مايلي:[1]

أـ إنّ النّبيّ لم يرد الحصول على تأييد أهل الكتاب بالمعنى الّذي أشار إليه، وإنّما هو تعبير عن وحدة الدّيانات والشّرائع والأنبياء في جميع الأطوار، وأنّ أُصول هذه الدّيانات واحدة، وإنّ تغيير هذه الحقيقة الواقعة يعتبر تحريفًا بالمعنى الّذي أشار إليه القرآن: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾[2].

ب ـ إنّ الألفاظ التّجريحيّة الّتي وردت في المقال بالنّسبة للرّسول الأعظم ﷺ لاتتّفق مع المنهج الموضوعيّ، فقد أشار بل صرّح بأنّ القرآن من تلقاء نفس النّبيّ ﷺ وأنّه تحدّث في القرآن بطريقة مبهمة، وأنّ محمّدًا يستعمل لفظ حرف بدل القرآن.

وهذه موادّ لايفترض بعالم أن يتولّى التّحدّث بها بأُسلوب الغَمْز واللَّمز، وهو ما لايقبل في بحث علميّ، ولسنا نرى ذلك غفلة أو هفوة بل هو تغافل وجَفْوة.

ج ـ ادّعى الباحث أنّ خصوم النّبيّ ﷺ أخذوا عليه نسخ بعض أحكام القرآن بأحكام أُخرى، ممّا حدا بعلماء المسلمين أن يذهبوا مذاهب شتّى في تقديرهم للحقائق الّتي يقوم عليها هذا الاتّهام.

وبإيجاز نقول: إنّ نسخ الأحكام شيء، والتّحريف شيء آخر، فالنّسخ لايكون

---

١ ـ ظ: المؤلّف، المستشرقون والدّراسات القرآنيّة: ٤٠ ـ ٤١.

٢ ـ النّساء/٤٦.

تحريفًا، وإنّما هو إحلال لحكم مكان حكم، أو رفع لحكم من الأحكام من قِبَل الله تعالى، تخفيفًا عن العباد، أو رعاية لمصلحة المسلمين، أو استغناء عن حكم موقوت بحكم مستديم، وماأشبه ذلك ممّا يتعلّق بالشّريعة أو بمعتنقيها، ولامجال إلى الطّعن في هذه النّاحية على ادّعاء التّحريف في القرآن.

د ـ يقول الباحث، وهو يضرب على وتر حسّاس: «وقد أُثيرت تهمة التّحريف فيما وقع من جدل بين الفِرَق الإسلاميّة المختلفة. فالشّيعة يُصرّون عادة على أنّ أهل السّنّة قد حذفوا وأثبتوا آيات في القرآن بُغْية محو أو تفنيد ماجاء فيه من الشّواهد، معزّزًا لمذهبهم، وقد كال أهل السّنّة بطبيعة الحال نفس التّهمة للشّيعة»[1].

وهنا أثار مسألة مهمّة في أقدسِ أثر من تُراث المسلمين، ولم يعط دليلًا واحدًا على صحّتها، ولم يثبت مرجعًا واحدًا يتتبّع هذا الاتّهام.

والمسلمون جميعًا قد اتّفقوا على سلامة القرآن من التّحريف وتبادل الاتّهامات كما سترى فيما بعد، لايغيّر من الحقيقة شيئًا، وقد كان الأجدر بالباحث أن يتناول الموضوع بشكل آخر، فيعرض إلى آراء المسلمين بخلوّ القرآن من التّحريف، بدلًا من تجريح النّبيّ ﷺ ونسبة مالم يكن إلى المسلمين.

إنّ ممّا يؤسف له حقًّا أن يستغلّ «بول» نصًّا من نصوص القرآن في إدانة اليهود (النّساء/٤٦) ليبني عليه حكمًا طائشًا على إدراك خاطئ، فيعتبر التّحريف تغييرًا مباشرًا لصيغة مكتوبة في القرآن، ولكنّه لم يعطنا نموذجًا واحد على هذا التّغيير المباشر، وهذا المنظور الفاضح لم يوافقه عليه حتّى المستشرقون أنفسهم، فهناك بضع شهادات لكبار علماء الاستشراق العالميّ، تؤكّد سلامة النّصّ القرآنيّ من التّحريف والتّغيير والتّبديل، دون كُتُب الدّيانات الأُخرى.

وقد أورد أبوالحسن النّدويّ جملة من نصوص وأسماء المستشرقين في هذا

---

١ ـ ظ: بول، دائرة المعارف الإسلاميّة الألمانيّة ٤: ٦٠٨.

الموضوع.[١]

إنّ كثيرًا من الأحكام الاستشراقيّة قد تمليها نزعات عدائيّة حينًا، وتبشيريّة حينًا آخر، وهنا يكمن الخطر فيجب ـ والحالة هذه ـ أن يعامل الحكم الاستشراقيّ بكثير من الحَذَر.

ثانيًا ـ الافتراضات: على مدّعي التّحريف أن يحدّد زمن وقوع التّحريف كافتراض أوّليّ لإثارة أصل المشكلة، وإذا أخفق في تحقيق هذا الافتراض بطلت الدّعوى من الأساس.

والتّحريف المدّعى: إمّا أن يقع في عصر النّبيّ صلى الله عليه وآله وإمّا في عهد الشّيخين، وإمّا في عصر عُثْمان، وإمّا زَمَن الإمام عليّ، وإمّا في الحُكم الأُمويّ، إذ لا يخلو ذلك عن أحد هذه الأزمنة، إذ لم يدّع أحد ـ على ما افترض ـ وقوع التّحريف بعد العصر الأُمويّ.

أمّا الافتراض الأوّل: وهو وقوع التّحريف في عهد النّبيّ صلى الله عليه وآله فباطل إجماعًا، بما تبيّن لنا من مدارسة ظاهرة الوحي ومعطياتها، فقد ثبت أنّ الوحي منفصل عن النّبيّ صلى الله عليه وآله في شخصيّته المستقلّة، وأنّه مؤتمن على الرّسالة، وقد أدّاها متكاملة غير منقوصة بنصّ القرآن الكريم ﴿اَلْيَوْمَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دينَكُمْ وَاَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتى وَرَضيتُ لَكُمُ الْاِسْلامَ دينًا﴾[٢].

فلو كان هناك ما يمنع من الكمال لما أيّده القرآن، وأيّ مانع عنه أفظع من إباحة التّحريف في النّصّ الّذي ثبت إعجازه، وكان دليل رسالته، وبرهان دعواه، فهذا الافتراض ـ إذن ـ مرفوع عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وعن البيئة الّتي رافقت القرآن في عصره إذ كان الحاكم والمشرع والآمر.

وأمّا ادّعاء وقوعه في زمن الشّيخين: فلم يعضده دليل نصّيّ أو عقليّ، وحرص الشّيخين على النّصّ القرآنيّ أشهر من أن يذكر، فالدّعوى باطلة.

وأمّا في عهد عُثْمان: فعُثمان هو الّذي وحّد المُصْحَف على لغة قريش، والقراءات

---

١ ـ النّدْويّ، النّبيّ الخاتم: ٣٠ ـ ٣١.

٢ ـ المائدة/٣.

الّتي سبقت هذا التّوحيد كانت اجتهاديّة في أغلب الظّنّ، ومظنّة الخطأ لو وقعت في الاجتهاد، فلا أساس لها في مسّ القرآن الكريم، وانتشار القرآن آنذاك مانع كبير من أن يقع عليه شيء من التّحريف؛ وقد تعرّض عُثمان لثورة مضادّة، فما ادّعي عليه شيء من هذا القبيل على الإطلاق، فالدّعوى ـ إذن ـ باطلة.

وأمّا في عهد الإمام عليّ عليه السلام: فلا يصحّ أن يقع التّحريف للأسباب المتقدّمة، ولاعتبارات أُخرى:

١ـ إنّ حريجة الإمام عليّ عليه السلام في الدّين بل وفي الجزئيّات التّشريعيّة معلومة الحال، فكيف تجاه أصل الدّين ونظام الإسلام وهو القرآن، فلو سبق أن امتدّت له يد التّحريف، لما وقف متردّدًا في إرجاع الحقّ إلى نصابه، وإلغاء سمات التّحريف، فكيف يصحّ أن يقع في عهده، وهو من هو في ذات الله.

٢ ـ إنّ الإمام عليّ عليه السلام احتجّ بالقرآن على أهل الجَمَل، ودُعي إليه في التّحكيم مع أهل صِفّين، فلو كان في القرآن ماليس منه، أو أنّه لم يشتمل على كلّ القرآن، لما صحّ له به الاحتجاج، ولاقبوله في التّحكيم، وهذا أمر مشهور لايحتاج معه إلى برهان.

٣ـ إنّ خُطَب الإمام عليّ عليه السلام في نهج البلاغة، تشير إلى القرآن في كثير من التّفصيلات هدايةً واسترشادًا وتوجيهًا للنّاس، فلو كان هناك ممّا يُدّعى شيء، لأبان ذلك على الأقلّ وأنكره، ولاحتجّ فيه على من تقدّمه، فلمّا لم يفعل ذلك علمنا بسلامة القرآن.

أمّا دعوى وقوع التّحريف بعد زمان الخلفاء: فلم يدّعها أحد...[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ، ثمّ قال:]

إذن فالافتراضات الموهومة جميعًا لاتقوم على أساس علميّ أو عقليّ، فهي مرفوضة جملةً وتفصيلًا، بعد أن ثبت بطلانها جزئيّة جزئيّة، وفرضيّة فرضيّة.

ثالثًا ـ الرّوايات: والّتي عبّرنا عنها بأنّها أخبار آحاد، وهو كذلك، فهي متناثرة هنا وهناك، ويستنتج منها وقوع التّحريف تصريحًا أو تلميحًا، ولكنّها لاتصلح دليلًا في قضيّة ولابرهانًا على دعوى، إذ لم تبلغ حدّ الشّهرة فضلًا عن التّواتر، ولأنّ الضّعف

والكذب والتّدليس، واضح الأمارات في الرُّواة، والاضطراب والتّناقض متوافر في الأسانيد، وأبرزها كالتّالي:

١ـ نسبوا إلى ابن مسعود ﷺ أنّه أسقط سورة الفاتحة من مُصْحَفه.[١]

أقول: وهي رواية يجوز معها الشّكّ والسّهو والنّسيان إن لم نقل الكذب للأسباب التّالية:

أـ قال ابن حَزْم: هذا كذب على ابن مسعود.[٢]

ب ـ أنّها معارضة بقراءة ابن مسعود لها في الصّلاة، ولاصلاة إلّا بفاتحة الكتاب.

ج ـ إن صحّت الرّواية، فقد غلب على ظنّ ابن مسعود أنّ الفاتحة لايمكن أن تنسى لوجوب تعلّمها على المسلمين كافّة، وأنّ ماكتب من القرآن كان لمخافة النّسيان والضّياع.

د ـ إنّ مُصْحَف ابن مسعود وأمثاله ليست إلّا مصاحف فرديّة، كمن يكتب لنفسه سورة ويغفل سورة، فإن سقط من مُصْحَفه شيء فلاينسحب ذلك على القرآن.

هـ ـ إنّ المُصْحَف الإمام المتداول بالأمس واليوم عند المسلمين قد اشتمل على الفاتحة، فلاتحريف إذن بهذا الملحظ.

و ـ ويبدو لي أنّ الرّواية مكذوبة على ابن مسعود جملةً وتفصيلًا للإيهام بدافع سياسيّ ـ بأنّ عدم إشراكه عند جمع المُصْحَف ـ كما يدّعى ـ كان لهذا وأمثاله.

٢ـ ماأورده السّيوطيّ وغيره، أنّ هناك سورتين لم تكتبا بالمُصْحَف، وهما سورة «الحَفْد» وسورة «الخَلْع» وذلك عند الجمع، وقد علمهما عليّ وعُمَر، وكان أُبيّ يقنت بهما على ماأورده المَرْوَزيّ، وأنّه كان قد كتبهما في مُصْحَفه، وهناك طائفة من الصّحابة تستظهرهما وتقرأهما في الصّلاة أو القنوت.[٣]

---

١ ـ السّيوطيّ، الإتقان ١: ٨٣.

٢ ـ نفس المصدر، ١: ٢٢١.

٣ ـ نفس المصدر ١: ١٨٤ ومابعدها.

ويرد على هذه الرّوايات مايلي:

أـ أنّنا قد رجّحنا أن يكون القرآن مجموعًا في عهد رسول الله ﷺ، وإذا ثبت ذلك بطلت هذه الدّعاوي.

ب ـ لو أنّ عليًّا وعمر، كانا قد علما بأنّ هاتين سورتان، فما يمنعهما من إلحاقهما بالمُصْحَف، وهما من القوّة بحيث لايستطيع أحد معارضتهما مجتمعين إطلاقًا.

ج ـ لو كان الإمام عليّ عليه السلام يعلم هاتين السّورتين، فلِمَ لم يشر بهما إلى أحد ذُرّيّته وشيعته لحفظهما من الضّياع، وذلك في عهد خلافته، ولارواية واحدة تدلّ على ذلك.

د ـ إنّ السّياق الجمليّ للسّورتين المزعومتين، لايتناسب مع مناخ القرآن البلاغيّ، ولاأُسلوبه الإعجازيّ، ولالغته المتميّزة، فلغة القرآن «سبُّوح لها منها عليها شواهد، ولغة هاتين السّورتين الموهومتين لغة دُعاء مجرّد.[1]

٣ـ نُسِب إلى عِكْرِمة أنّه قال: «لمّا كتبت المصاحف عرضت على عُثْمان، فوجد حروفًا من اللّحن، فقال: لاتغيّروها، فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال ستعربها بألسنتها»[2].

ولادلالة في هذا على التّحريف إطلاقًا، وإذا صحّ، ففيه دلالة على اشتباه الكَتَبة، ولكنّ الأمر المشكل فيها هو لماذا أمر عُثمان بعدم تغييرها، ولماذا لايكون هذا الأمر مخترعًا لاسيّما وأنّ الرّواية منقطعة غير متّصلة، لأنّ عِكْرِمة هذا لم يسمع من عُثْمان شيئًا بل لم يره كما يرى ذلك الدّانيّ.[3]

٤ـ روى ابن عبّاس عن عمر أنّه قال: «إنّ الله عَزَّ وجَلَّ بعث محمّدًا بالحقّ، وأنزل معه الكتاب، فكان ممّا أُنزل إليه آية الرّجم، فرجم رسول الله ورجمنا بعده، ثمّ قال: كنّا نقرأ: (ولاترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم) أو (إنّ كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم)».[4]

---

١ ـ ظ: نصّ هاتين السّورتين في الإتقان ١: ١٨٤ ومابعدها.

٢ ـ نفس المصدر ١: ١٨٣.

٣ ـ ظ: الدّانيّ، المقنع: ١١٥.

٤ ـ مسند أحمد، ١: ٤٧.

ويرد على هذه الرّواية مايأتي :

أـ لم ترو هذه الرّواية متواترةً عن عمر، وإنّما رُويت بطريق الآحاد، وهي بعيدة الصّدور عن عمر؛ إذ لو اعتقد أنّها آية (آية الرّجم) لأثبتها لأنّه كان يحتلّ الموقع الأوّل في الدّولة مع وجود أبي‌بكر، وأيّة قوّة تقف في صدر عمر إذا أراد شيئًا آنذاك، وعلى فرض صحّة وجود الآية فلادلالة فيها على التّحريف لأنّها من نسخ التّلاوة، وإن كنّا نعارضه ونعتبره أساسًا للقول بالتّحريف.

ب ـ إنّ حكم الرّجم ثابت في السّنّة، ولا يعني ذلك أنّ ماثبت في السّنّة ثابت في القرآن، بل كلاهما يشكّلان أساس التّشريع. وهناك جملة من الأحكام كانت السّنّة أصلًا لها ولاذكر لها في القرآن كأعداد الصّلاة، وبعض مراسيم الحجّ، وأنصبة الزّكاة وهكذا.

٥ ـ روى عُرْوَة بن الزُّبَير عن عائشة أنّها قالت: «كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النّبيّ مائتي آيةٍ، فلمّا كتب عُثمان المصاحف لم نقدر إلّا ماهو الآن»[١].

ويرد على هذه الرّواية إشكالان :

أ ـ إنّ عُرْوَة بن الزُّبَير ضعيف الرّواية.

ب ـ لو كانت عائشة وهي أُمّ المؤمنين ومسموعة الكلمة، ولها أثرها في الدّولة الإسلاميّة آنذاك تعتقد هذا الأمر فلماذا أخفته، وحينما عارضت عُثمان لماذا لم تذكر في معارضتها هذا الأمر وهو خطير جدًّا. فالأحرى إذن أن تكون الرّواية موضوعة لاأصل لها.

٦ـ قال لبيب السّعيد في نفي أدلّة التّحريف وذكر رواياتها: ماادّعاه بعض الغُلاة المنتسبين إلى الشّيعة: أنّ عليًّا جمع القرآن فكان فيه ماسمّوه «فضائح المهاجرين والأنصار» وأنّ عمر طلب إلى زيد بن ثابت أن يسقط من القرآن هذا الفضائح ...[٢].

وهذه الرّواية ظاهرة النّحل والبطلان من وجوهٍ:

أ ـ إنّ الرّوايات متظافرة على جمع الإمام عليّ للقرآن حتّى سمّي ذلك بـ«مُصْحَف

١ ـ السّيوطيّ، الإتقان ٢: ٤٠.

٢ ـ لبيب السّعيد، الجمع الصّوتيّ الأوّل للقرآن.

عليّ»، وهذا المُـصْحَف لا يختلف عن مصاحف بقيّة الصّحابة ممّن جمعوا القرآن، ولا عن القرآن المعاصر بشيء، لأنّ الإمام عليّ عليه السلام كان قد وُلّي الخلافة، ولو كان في القرآن شيء منه، لم يُثَبّت لأثبته وفق مايراه وهو الإمام الحاكم آنذاك.

ب ـ قد يستفاد من كثير من النّصوص ـ كما أسلفنا القول فيه ـ [1] أنّ الإمام عليّ عليه السلام قد جمع القرآن ورتّبه تاريخيًّا بحسب النّزول وأسبقيّته، ولامانع من هذا، كما أنّه قد قسّمه على سبعة أجزاء بحسب ماأثبته الزّنجانيّ بعنوان (ترتيب السُّوَر في مُصْحَف عليّ) وقد طبع في لايبزك عام ١٨٧١م.[2]

ومع هذا فلاتختلف سُوَر القرآن ونصوصه عن مصاحف المسلمين في شيء، إلّا أنّه قد يجمع التّأويل إلى جنب التّنزيل ـ كما سترى هذا فيما بعد في دفع الشّبهات ـ فيكون مُصْحَفه قد اشتمل على التّأويل الصّادر عن النّبيّ أو النّازل على النّـبيّ صلى الله عليه وآله وأخـبر بـه الإمام، أو الصّادر عنه هو بالذّات مضافًا إلى أصل القرآن الكريم، ومن قال بغير هذا فأهل البيت والإماميّة براء منه.

ج ـ كيف يصحّ أن تكون هناك سُوَر وآيات قد فاتت جميع المسـلمين، والقـرآن منتشر بين ظهرانيهم، ولم يستطع أحد أن يحفظ منها شيئًا، وقد سبق لنا القول بأنّ حُفّاظ القرآن في عهد النّبيّ بالمئات.[3]

د ـ إنّ ما قدّمه المهاجرون والأنصار للإسلام والقرآن يعدّ مفخرة وأيّ مفخرة بحدّ ذاته، فما هو الذّنب الّذي اقترفه هؤلاء في عهد النّبيّ فُرادى أو مجتمعين، حتّى ينزل فيهم مايسمّها بالفضائح، وهب أنّ معدودين تجاوزوا حدودهم، فما نصنع بأولئك الّذين يقول فيهم القرآن جهارًا نهارًا في سورة الفتح: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَيهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ

١ ـ ظ: فيما سبق: الفصل الثّاني: نزول القرآن.

٢ ـ ظ: الزّنجانيّ، تأريخ القرآن: ٦٩ ـ ٧٣.

٣ ـ ظ: فيما سبق: الفصل الثّالث: جمع القرآن.

السُّجُودِ ذٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى التَّوْرٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى الإنْجِيلِ كَزَرْعٍ اَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ. . .﴾[١]. الآية

قال الأستاذ لَبيب السّعيد: «وعندي أنّ نسبة هذه المزاعم إلى الشّيعة ـ بعامّة ـ هو قول تنقصه الدّقّة فضلًا عن الصّحّة. فهذه طائفة من علماء الشّيعة يتبرّأون من هذه المزاعم»[٢].

٧ـ روى المِسْوَر بن مَخْرَمة: «قال عمر لعبد الرّحمان بن عَوْف: ألم تجد فيما أُنزل علينا: (أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة) فأنّا لانجدها. قال: أُسقطت فيما أُسقط من القرآن».[٣]

ويرد على هذه الرّواية أمران:

الأوّل ـ ماهي القيمة الكبرى الّتي يتمتّع بها عبد الرّحمان بن عَوْف في المجتمع الإسلاميّ ـ آنذاك ـ ولايتمتّع بها عمر حتّى يسأله عن شيء يجيبه به عبد الرّحمان بأنّه أُسقط فيما أُسقط من القرآن؟!

الثّاني ـ من هؤلاء القوم الّذين أسقطوا من القرآن ماهو منه وكيف يصحّ التّصديق بمثل هذه الأباطيل؟!

وهناك روايات تجري بهذا المضمار أعرضنا عن ذكرها، ولاكبير أمر بمناقشتها؛ إذ لاتختلف عمّا تقدّم أملاها الكذب والاستهانة بمقدّرات الكتاب العظيم. وجميعها لايشكّل دليلًا واحدًا مقنعًا على دعوى التّحريف.

وفي نهاية هذا الجانب نشير أنّ صاحب كتاب «المباني» قد عقد فصلًا قيّمًا في مقدّمته بعنوان الفصل الرّابع (في بيان ماادّعوا على المُصْحَف من الزّيادة والنّقصان والخطأ والنّسيان والكشف عنها بأوجز بيان). وقد تتبّع فيه هذا الباب تتبّعًا إحصائيًّا وفنّد

---

١ ـ الفتح/٢٩.

٢ ـ لبيب السّعيد، الجمع الصّوتيّ الأوّل للقرآن: ٤٤٩.

٣ ـ السّيوطيّ، الإتقان ٢: ٤٢.

فيه مزاعم التّحريف.[١]

رابعًا ـ الاتّهامات : يبدو أنّ العصر العبّاسيّ الأوّل قد اختار لدوافع سياسيّة أن ينمّي روح التّفرقة والخلاف بين مختلف المسلمين، وأن يخلق من قضايا جزئيّة متواضعة أُمورًا كلّيّة مهمّة، فنشأ عن ذلك القول بخلق القرآن بين قدمه وحدوثه، وماجرّ ذلك من الويلات بين المسلمين على أنّها قضيّة فكريّة، ويومها وجدنا التّيّارات تتقاذف بالآراء على السّطح، لتصم هذا بالكفر تارةً، وغيره بالنّفاق تارةً أُخرى، وسواهما بالزّندقة أحيانًا، ونشأت هذه البذرة الخبيثة بين صفوف المسلمين، ووجدت لها مناخًا صالحًا في تربة العصر العبّاسيّ الثّاني، حيث عمّق الفرقة، وعصف بالوحدة، فكانت الاتّهامات المتبادلة تُحبَك بالظّلام فتلقي بجرانها بين المسلمين، فينقض هذا ماأبرم ذاك، ويردّ ذلك على اتّهامات ذه.

وقد وجدت مسألة القول بالتّحريف من هذه المسائل، إذا استثنينا القول بنسخ التّلاوة، فكلّ طائفة من المسلمين تنزّه نفسها عن القول بها، وبعض المذاهب تنسب القول بها إلى البعض الآخر، وبالنّتيجة تجد الجميع يبرأون منها، وهذا هو الصّحيح.

فالقاضي أبوبكر الباقِلّانيّ (ت ٤٠٣هـ) يكيل في «نُكَت الانتصار» السّباب والتّهم دون حساب لشيعة أهل البيت في القول بالزّيادة والنّقصان وعقد لذلك عدّة أبواب من كتابه لاتقوم على أساس علميّ على الإطلاق، ولاتخدم القرآن ولاالمسلمين في كلّ الأحوال...**[ثمّ ذكر أقوال علماء الإماميّة كما تقدّم عنه، فقال:]**

وفي ضوء ماتقدّم من هذه الأقوال الصّريحة من قِبَل أعاظم علماء الإسلام، لايبقى أدنى شكّ في أنّ لغة الاتّهام والتّهجّم لايكتب لها الاستمرار في التّضليل، لهذا فقد كان «الدّكتور محمّد عبد الله درّاز» مخطئًا إن لم يكن مفتريًا بقوله: «ولقد ظنّ بعض الشّيعة أنّ عُثْمان قدبدّل في نصّ القرآن، أو أنّه على وجه التّحديد أسقط شيئًا يتعلّق بعليّ بن أبي طالب»[٢].

---

١ ـ مقدّمتان في علوم القرآن: ٧٨ ـ ١١٦.

٢ ـ محمّد عبد الله درّاز، مدخل إلى القرآن الكريم: ٣٩.

فأنّه لم يثبت مرجعًا واحدًا لاتّهامه هـذا، بـل عـلى العكس مـن ذلك فـقد أورد ماينافض زعمه، وأورد رأي الشّيخ الطّوسيّ بقوله: «ومهما يكـن مـن أمـر، فـإنّ هـذا المُصْحَف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلاميّ ـ بما فيه فِرَق الشّيعة ـ منذ ثلاثة عشر قرنًا من الزّمان».

ونذكر هنا رأي الشّيعة الإماميّة (أهمّ فِرَق الشّيعة)، كما ورد بكتاب أبي جعفر الأُمّ: «إنّ اعتقادنا في جملة القرآن الّذي أُوحي به الله تـعالى إلى نـبيّه مـحمّد صلى الله عليه وآله هـو كـلّ ماتحتويه دفّتا المُصْحَف المتداول بين النّاس لاأكثر، وعدد السُّوَر المتعارف عليه بـين المسلمين هو ١١٤ سورة، أمّا عندنا فسورتا الضّحى والشّرح تكونان سـورة واحـدة، وكذلك سورتا الفيل وقريش، وأيضًا سورتا الأنفال والتّوبة. أمّا من ينسب إلينا الاعتقاد في أنّ القرآن أكثر من هذا فهو كاذب»[1].

وهنا يتجلّى أنّ الاتّهامات الّتي لاتستند إلى أصل وثيق تذهب أدراج الرّياح.

خامسًا ـ الشُّبهات: قد يتذرّع القائلون بالتّحريف بتوافر بعض الشّبهات الدّالّة على ذلك، وليس في هذه الشّبهات ـ كما سترى ـ أدنى دليل على مايدّعون، وسـنشير إلى أهمّها، ونتعقّب ذلك بالرّدّ والدّفع والمناقشة[2].

أ ـ أنّ التّحريف سنّة قد جرت في حياة الأُمم السّابقة والقرون الغابرة، فاشتمل حتّى على التّوراة والإنجيل وسائر الكتب الدّينيّة، فَلِمَ لايشمل القرآن ماشمل غيره؟!

وللرّدّ على هذه الشّبهة نرصد مايلي:

١ ـ ليس من سنّة الكون التّحريف، ولامن طبيعته خرق النّواميس الحقّة، فموجده أتقن كلّ شيء صنعًا، وأنزله بمقدار، ولايمثّل سنّة الكون من يتلاعب بـمقدّراتـه مـن شُعوب وأُمم وقبائل وأجيال.

٢ ـ أنّ التّوراة والإنجيل لم يتعهّد الله سـبحانه وتـعالى ـ كشأن الكـتب السّـماويّة

---

١ ـ المرجع نفسه: ٣٩ ومابعدها، وانظر مصادره.

٢ ـ ظ: الخوئيّ، البيان: ٢٢٠ ومابعدها في ذكر مجمل ومفصّل هذه الشّبه.

الأُخرى ـ بحفظهما، ولابصيانتهما، وإنّما أوكل ذلك للبشر، محنة منه وابتلاء على طاعته أو معصيته، فاستحفظ على ذلك الأحبار والرّبّانيّين بدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرٰيةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ اَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْاَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ . . .﴾[1]. الآية

٣ـ إنّ القرآن نزل على سبيل الإعجاز الدّائميّ فوجب حفظه تأبيدًا، وتلك الكتب جاءت للبيان التّوقيتيّ فلايستلزم حفظها كحفظه، ولم يرد أنّها نازلة على سبيل الإعجاز والتّحدّي.

ب ـ هناك روايات تشير صراحة إلى أنّ كلّ ماوقع في الأُمم السّابقة لابدّ أن يقع في هذه الأُمّة، ومنه التّحريف، بدلالة مارُوي عن الإمام الصّادق عليه السلام ...**[ثمّ ذكر روايته عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الأُمم السّابقة وردّها، كما تقدّم مثله عن الخوئيّ]**.

ج ـ تشير روايات الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام إلى أنّ عليًّا كان له مُصْحَف غير المُصْحَف المتداول، وهذا يعني التّغاير بين المُصْحَفين، أو فرضيّة الزّيادة والنّقصان بين النّصّين، وروايات هذا الباب كثيرة ...**[ثمّ ذكر ثلاث روايات، أحدها: قول الإمام عليّ عليه السلام لطلحة، وثانيها ـ احتجاج الإمام عليّ عليه السلام على الزّنديق، وثالثها ـ رواية جابر بن عبد الله الأنصاريّ، كما تقدّم مثلها عن الخوئيّ في الشّبهة الثّانية]**.

وفي التّوفيق بين هذه الرّوايات وبين نفي التّحريف عن القرآن الكريم، نرى أنّ الإمام عليّ عليه السلام ـ كما أسلفنا القول ـ قد جمع القرآن وفق ترتيب خاصّ، جمع فيه إلى جنب التّنزيل التّأويل، وفَصَل فيه بين النّاسخ والمنسوخ، ورتّب فيه السُّوَر أو الآيات ترتيبًا تأريخيًّا بعناية زمن النّزول، ولكن لايعني ذلك أيّ اختلاف أو تناقض بين ماجمعه وبين القرآن. وقد يستفاد من جملة روايات أُخرى أنّه أوّل من جمع القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ـ مع كونه مجموعًا في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ـ وفق هذا التّرتيب الّذي لو صحّ لقلنا: أنّ ترتيب القرآن اجتهاديّ، أو أنّ الإمام عليّ عليه السلام قد علم من رسول الله مالم يعلمه غيره،

---

١ ـ المائدة/٤٤.

فكان أن جمع القرآن كما أُنزل ، فقد روى السُّدّيّ عن عَبْد خير عن الإمام عليّ عليه السلام : «أنّه رأى من النّاس طيرة عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله ، فأقسم أن لايضع عن ظهره رداء حتّى يجمع القرآن ، قال : فجلس في بيته حتّى جمع القرآن ، فهو أوّل مُصْحَف جمع فيه القرآن ، من قلبه ، وكان عند آل جعفر».

وليس في جميع الرّوايات دلالة على أنّ المجموع من قبل عليّ يختلف عن نصّ القرآن المتداول اليوم؛ إذ لو كان مخالفًا له في شيء لظهر أيّام خلافته أو عند ورثته من الأئمّة عليهم السلام ، فلمّا لم يكن من هذا شيء يذكر ، علمنا سلامة القرآن.

د ـ وهناك بعض الرّوايات عن الأئمّة تدلّ بظاهرها على التّحريف ، منها مارواه جابر ابن عبد الله عن النّبيّ صلى الله عليه وآله ... **[وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ ، ثمّ قال:]**

ولادليل في هذه الرّوايات على التّحريف بالمعنى المشار إليه ، فهي تحمل أنّ القرآن قد حرّف بحدوده وضوابطه ، فهو لايعمل به ، ولم يحرّف بنصوصه وأُصوله ، فهي ثابتة لم تتغيّر ، وسالمة لم تتحرّف ، أمّا أنّ القرآن لايعمل به ، ويشتكي غدًا عند الله ، فهو ماتحمل عليه هذه الرّوايات دون سواه من المفاهيم.

هـ ـ وهناك شبهة تتلخّص في أنّ كيفيّة جمع القرآن ـ بحسب رواياتالجمع الموهوم ـ بشهادة الشّهود ، وإقامة البيّنة ، تستلزم نسيان بعض القرآن ، إمّا بموت من معه شيء من القرآن فضاع ، وإمّا على سبيل السّهو والخطأ ، وعدم الضّبط ، شأنه في ذلك شأن المجاميع الأُخرى الّتي تتعرّض للطّوارئ.

وللإجابة عن هذا الشّبهة ودفعها ، نرى أنّ القرآن ـ كما سبق بيانه ـ قد جمع متكاملًا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فانتفت الشّبهة جملةً وتفصيلًا.

قال السّيّد المرتضى عَلَم الهُدى (ت : ٤٣٦هـ) : إنّ القرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مجموعًا ... **[وذكر كما تقدّم عنه].**

سادسًا ـ المحاولات: مازِلت أتذكّر قبل عشرين عامًا خلت ، ونحن طلبة في الجامعة ، أنّ أُستاذنا الجليل الدّكتور أحمد عبد السّتّار الجواريّ عضو المجمع العلميّ

العراقيّ، قد لَفَت أنظارنا إلى حادث خطير، يجب على العرب والمسلمين أن يحتدوا طاقاتهم لمحاربته، والوقوف بحزم يدًا واحدة لصدّه، وهو قيام إسرائيل بمحاولة جادّة لتحريف القرآن. وأتذكّر أيضًا أنّنا أصبنا بما يشبه وقع الصّاعقة، وقلبنا وجوه الاحتمالات في الموضوع، وبعد حين ظهر صدق الحديث، فقد جاء في الإعلام المصريّ مايؤيّد هذا النّبأ الجلل، وقرأنا آنذاك عن الخُطوات الّتي اتّخذت تجاهه.

١ـ في أيلول عام ١٩٦٠م أفادت أنباء القاهرة: أنّ إسرائيل قد قامت بطبع مائة ألف نسخة من القرآن الكريم، وقد أدخلت عليها التّحريف، وذلك بإحداث أكثر من ألف خطأ مطبعيّ ولفظيّ متعمّد، في طبعة محرّفة للقرآن، وقد تمّ توزيع هذه النُّسخ المحرّفة في جملة من البُلدان الآسيويّة والأفريقيّة، كالمغرب، وغانا، وغينيا، ومالي، ودُوَل أُخرى. وقد اكتشفت سفارة الجمهوريّة العربيّة المتّحدة في المغرب هذه المحاولة الأثيمة، فاشعرت بذلك السّلطات في القاهرة، وبعثت إليها ببعض النُّسخ المحرّفة.[1]

٢ـ وكان نتيجةهذا العمل اطّلاعنا على أبرز مظاهر التّحريف المهمّة، وهي كالآتي ...[وذكر كما تقدّم مثله عن لبيب السّعيد].

٣ـ لقد أحدث هذا العمل ضجّة في الجمهوريّة العربيّةالمتّحدة دون سواها من البُلدان العربيّة والإسلاميّة آنذاك، وكان دَوْر الأُستاذ الأكبر محمود شَلْتوت شيخ الجامع الأزهر‌رحمه‌الله دَوْرًا كبيرًا مُشرّفًا. فبالإضافة إلى تشاوره مع وزير الأوقاف المصريّ في الإجراءات الاحترازيّة لصدّ هذه الظّاهرة، وذلك بتشكيل لَجْنة مشتركة لمراجعة المُصْحَف المُحرّف، وتعرية الأخطاء المطبعيّة المتعمّدة، وتحذير المسلمين من تداوله، فقد أرسل ببرقيّة إلى الرّئيس «جمال عبد النّاصر» يستشير حميّته وغيرته، وممّا جاء فيها «إنّ إسرائيل الّتي قامت على البغي والطّغيان ...[وذكر كما تقدّم عن لبيب السّعيد].

٤ـ وفيما عدا مصر لم نجد صوتًا حيويًّا للبلاد العربيّة والإسلاميّة لشجب هذا

---

١ ـ ظ: جريدة الأهرام القاهريّة عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٦٠ + مجلّة آخر ساعة، عدد ١١ يناير ١٩٦١م، للمقارنة.

الاعتداء السّاخر، باستثناء الإفتاء السّوداني، والحكومة الأُردُنيّـة...**[ثمّ ذكر هذا الإفتاء كما تقدّم عن لبيب السّعيد]**.

ولم تنجح المؤامرة الإسرائيليّة في تحريف القرآن؛ إذ تمّ اكتشاف الجريمة مبكّرًا، وأمكن القضاء عليها في مهدها، وتنبّه المسلمون في شـرق الأرض وغـربها إلى هـذه الحركة، فعزلت هذه النُّسخ المزوّرة وقضي عليها قضاءً نهائيًّا.

٥ ـ ولقد كان حدثًا عالميًّا كبيرًا ماتوصل إلى ابتكاره الأصيل، الأُستاذ لبيب السّعيد من تفكيره في تسجيل المُصْحَف المُرَتّل، وبعد محاولات ومشاريع وأوّليّات وعقبات، تمّ تسجيل القرآن الكريم كاملًا، وحفظ صوتًا مسموعًا مرتّلًا برواية حَفْص لقراءة عاصم ابن أبي النّجود الكوفيّ، بصوت المرحوم الشّيخ محمود خليل الحُصْريّ، عدا تسجيلات سواه من القُرّاء، وخصّصت مصر وإلى اليوم إذاعة خاصّة يُتلى بها ليل نهار أسمتها: إذاعة القرآن الكريم. لقد تمّ هذا الحديث في صورته النّهائيّة التّنفيذيّة في ٢٣ يوليو ١٩٦١.[١]

وتقرّر توزيع أُسطوانات المُصْحَف المرتّل في الدُّول الّـتي وزعت فـيها إسـرائـيل المصاحف المُـحَرَّفة.[٢] وكأنّما جاء هذا الحدث ردًّا حاسمًا لدَرء محاولة التّحريف.

وبذلك تحقّق لسلامة القرآن الكريم عاملان: الكتابة في المُصْحَف كما نزّل، والتّلاوة على الأسماع من خلال المُصْحَف المرتّل تسجيلًا كاملًا، محافظًا فيه على أُصول القراءة، وشرائط العربيّة، وترتيل الصّوت، ذلك مضافًا إلى الحفظ المتجاوب معه في الصّدور.

لقد تحقّق في هذا الزّمان بالذّات، وهو زمان ابتعد عن القرآن، مالم يتحقّق له في الأزمان السّالفة، من ضَبْط وشَكْل، ورَسْم، وقراءة، وتلاوة، وطباعة، وعناية من كـلّ الوجوه، بما يتناسب مع التّأكيد الإلٰهيّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وذلك من معاجز القرآن وأسراره. **(١٥٣ ـ ١٧٧)**

---

١ ـ ظ: الجمع الصّوتيّ الأوّل للقرآن الكريم: ١١٤.

٢ ـ ظ: جريدة الجمهوريّة القاهريّة، عدد ٢ يناير ١٩٦١م.

الفصل المائة والتّاسع عشر

نصّ عليّ السّالوس (معاصر) في «بين الشّيعة والسّنّة دراسة مقارنة في التّفسير وأُصوله»

ولكنّ المهمّ هو أنّ المعتدلين من إخواننا الجعفريّة قد تصدّروا لهذه الحركة قديمًا وحديثًا و كشفوا القناع عن هذا الباطل، و فنّدوا مزاعم القائلين بالتّحريف، و بيّنوا أنّ ما ذكر من روايات منسوبة لأهل البيت عليهم السلام تمسّك بها القائلون بالتّحريف، منها ما يحتمل التّأويل و يفيد وقوع التّحريف، و الباقي يضرب به عرض الحائط.

و أشهر من تصدّى منهم لحركة التّضليل في القديم، محمّد بن بابويه القمّيّ الملقّب بالصّدوق...و السّيّد الشّريف المرتضى و تلميذه الشّيخ الطّوسيّ و شيخ مفسّريّ الجعفريّة أبي عليّ الفضل بن الحسن الطّبرسيّ...هذا موقف المعتدلين في القديم ،أمّا في الحديث فأكثر شيعة اليوم يتّفقون مع جمهور المسلمين في أنّ القرآن هو ما بين الدّفّتين بلا زيادة أو نقصان. (١٥٧ ـ ١٥٨)

الفصل المائة والعشرون

نصّ جعفريان (معاصر) في «أُكذوبة تحريف القرآن ...»

تنبيه و تعقيب

بعد بيان اعتقاد الإماميّة بالنّسبة إلى سلامة القرآن وعدم تحريفه يجب أن ننبّه إلى بعض الأُمور:

ألف ـ أنّ من المغالطات العامّة (عمدًا أو سهوًا) هو الخلط بين فِرَق الشّيعة وعدم

التّـمييز بين اعتقادات كلّ فرقة منهم، فلايفرّقون بين الغُلاة والمعتدلين، وعدم تفريقهم بين هذه الفِرَق أوجب لهم نسبة اعتقادات بعضهم إلى بعض آخر، ولذا يقول الدّكتور حَفْني داود بالنّسبة إلى أحمد أمين المصريّ بأنّـه «لم يـفرّق التّـفرقة العـلميّة بـين الإمـاميّة والمؤلّهة...[١] بل أكثر من ذلك لم يميّز التّـمييز الدّقيق بين المعتدلين من هؤلاء الأتـباع وبين المتعصّبين الّذين يتناولون عقائد غيرهم بألسنة حداد»[٢].

ويقول أيضًا: «فالإماميّة والزّيديّة من المذاهب الشّـيعيّة المـعتدلة يـختلفون كـلّ الاختلاف عن الكيسانيّة والمؤلّهة الحلوليّة المتطرّفة»[٣].

هذا الخلط ناشئ من جهلهم باعتقادات الشّيعة الإماميّة، ونعتقد أنّهم لم يميّزوا هذا التّـمييز من أجل أن يستفيدوا من ذلك في هجمتهم على الإماميّة، وهذا ممّا لايليق بفكر سليم وعاقل مسلم.

أمّا بعض المسائل الّتي كانت جزءً من بعض اعتقادات الغُلاة فلاتجوز نسـبتها إلى الشّيعة الإماميّة، ومسألة التّحريف من هذا القبيل، واعتقاد الغُلاة بـذلك كـالسّياريّ أو أحمد بن محمّد الكوفيّ أو غيرهما، ونقلهم لبعض هذه الرّوايات يشير إلى أنّ ذلك كان من اعتقادات الغُلاة ولاتصحّ نسبته إلى الإماميّة.

ولكنّ الجاهلين أو المغرضين قد نسبوا هذا القول إلى الشّيعة من دون تفريق بـين فِرَقهم من متقدّميهم ومتأخّريهم[٤].

ونحن نرى أنّ معظم هذه الرّوايات قد ورد من طريق الّذين كانوا مـتّهمين بـالغُلوّ والكذب في كتب رجاليّي الشّيعة.

والآن نجد بعض العُلماء المشهورين بأنّهم من الإماميّة في بعض المناطق يميلون

---

١ ـ راجع في كلّ ذلك الكافي، باب فيه ذكر الصّحيفة ١: ٢٤.

٢ ـ مع الكتب الخالدة: ١٧٠.

٣ ـ نفس المصدر: ١٦٩.

٤ ـ البرهان في علوم القرآن ٢: ١٢٧، والخازن ١: ٧، وإعجاز القرآن للرّافعيّ: ١٨٥. وتحت راية القرآن للرّافعيّ: ١٠ والانتصار للخيّاط المعتزليّ وإلمام، ١: ٣٣.

إلى بعض الغُلاة كما في الهند والباكستان، وهم يكتبون بعض الكتابات العقائديّة الّتي يُفهم منها أنّهم قائلون بالتّحريف.

كما أنّ سائر اعتقاداتهم أيضًا تشير إلى ميلهم إلى الغُلاة. وهذا ممّا لم يقبله كبار الشّيعة الّذين ذكرناهم، ولاتتحمّل الإماميّة وِزرهم، بل كانت هذه آراؤهم الشّخصيّة ولايمكن نسبتها إلى الإماميّة، كما أنّ بعض علماء الجمهور في التّاريخ كابن تيميّة وغيره قد أظهروا بعض الأقوال في بعض المسائل ممّا لايقبله أهل السّنّة عامّة، ولايمكن نسبة هذه الاعتقادات إليهم كلّهم.

فما نقل من قِبَل هؤلاء الأفراد لاتصحّ نسبته إلى الشّيعة الإماميّة، والّذي أنصف في ذلك هو الزُّرقانيّ حيث قال: «يزعم بعض غُلاة الشّيعة أنّ عُثمان ومن قبله أبوبكر وعمر أيضًا حرّفوا القرآن وأسقطوا كثيرًا من آياته وسُوَره».[١]

ويقول أيضًا: «إنّ بعض علماء الشّيعة تبرّأوا من هذا السُّخْف ولم يطق أن يكون منسوبًا إليهم»[٢].

كما يقول الدّكتور عبد الصّبور شاهين: «إنّ الّذين ألصقوا بالمُصْحَف بعض الرّوايات الكذب هم الغُلاة»[٣].

«فانظر إلى آثار الشّيعة تجد أنّهم قد ألّفوا في ردّ الغُلاة عشرات الكتب وتبرّأوا منهم ومن اعتقاداتهم حتّى يتبيّن لك الفرق العلميّ بينهم»[٤].

ب: من الأُمور الّتي يجب التّنبيه إليها هو وجود بعض الأخباريّين بين الشّيعة والسُّنّة الّذين يهتمّون بالرّوايات من حيث الرّواية والخبر من دون النّظر في القرآن ومطابقة الرّوايات للكتاب وعدمها، فهؤلاء يأخذون الرّوايات من دون تدقيق في إسنادها،

---

١ ـ مناهل العرفان ١: ٢٧٣.

٢ ـ نفس المصدر ١: ٢٧٤.

٣ ـ تاريخ القرآن: ١٦٥.

٤ ـ الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة: ١٠: ٢١٢ ـ ٢١٤.

ولايفرّقون التّفرقة العلميّة بين الرّوايات وقبول ماهو صحيح منها، وردّ ماهو غير صحيح.

فلذا لمّا رأى هؤلاء بعض الرّوايات الّتي ظاهرها التّحريف خُدعوا بها واعتقدوا بالتّحريف، وحتّى لو لم يكونوا معتقدين بالتّحريف فإنّهم على أيّ حال قد رووا هذه الأباطيل في كتبهم، لأنّهم احتملوا صحّتها، أو احتملوا لها وجهًا وجيهًا ليس من قبيل التّحريف بنظرهم، والعهدة في ذلك عليهم لنقلهم هذه الرّوايات.

وعلى أيّ حال فإنّ علماء الشّيعة وكبراءهم كالصّدوق والطّوسيّ والمرتضى والطّبرسيّ وغيرهم لم يعتقدوا بالتّحريف وأنكروا نسبته إلى الشّيعة، وهذا هو الصّحيح، وقد أكّدوا على ضَعْف الرّوايات الّتي وردت في التّحريف. راجع مقدّمة «مجمع البيان» وغيرها ومقدّمة تفسير الصّافي والبحار وغيرهما. (٦٥ ـ ٦٧)

الأعلام والمصادر

التّعريف بمن أُضيف في هذا الجزء من الأعلام المؤلّفين

ـ أ ـ

الآشتيانيّ (... ـ ١٣١٩)
هو محمّد حسن بن جعفر الآشتيانيّ، فقيه إماميّ، وُلد بطهران وتعلّم في النّجف الأشرف، وصنّف كتبًا كثيرة، منها: «بحر الفوائد في شرح الفرائد» [ط: مطبعة مكتبة آية الله المرعشيّ النّجفيّ، قم المقدّسة، ١٤٠٤ ق].

آغابزرك الطّهرانيّ (١٢٩٣ ـ ١٣٨٩)
هو محسن بن عليّ بن محمّد رضا الطّهرانيّ، وُلد بطهران، تعلّم وتفقّه في النّجف الأشرف، عالم بتراجم المصنّفين، كان منكبًّا على التّحقيق والتّحرّي إلى أن تُوفّي في النّجف وله كتب كثيرة، منها: «الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة». [٢٦ ج، ط: دار الأضواء، بيروت ١٤٠٦ق].

آل كاشف الغطاء (١٢٩٤ ـ ١٣٧٣)
هو الشّيخ محمّد حسين بن عليّ آل كاشف الغطاء، كان فقيهًا، أُصوليًّا، متكلّمًا، شاعرًا، له كتب كثيرة، منها: «أصل الشّيعة وأُصولها». [ط: مكتبة النّجاح، القاهرة ١٣٧٧ ق].

الأمينيّ (١٣٢٠ ـ ١٣٩٠) هو العلّامة الشّيخ عبد الحسين بن أحمد الأمينيّ، كان عالمًا وباحثًا كبيرًا، وُلد في تبريز وتوفّي في طهران ودُفن في النّجف، ومن مآثره إنشاؤه المكتبة الكبرى في النّجف، سمّاها مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، له كتب، أعظمها وأشهرها «الغدير في الكتاب والسُّنّة والأدب» [١١ج، ط: دار الكتاب العربيّ، بيروت ١٣٨٧ ق].

ابن إدريس (٥٤٣ ـ ٥٩٨) هو عبدالله فخر الدّين محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس العِجْليّ الحلّيّ المعروف بـ«ابن إدريس» فقيه، أُصوليّ وصاحب الفتوى النّادرة. وُلِد بـ«الحلّة» من نواحي بغداد وتوفّي فيها، له كتب، منها: «المنتخب من تفسير القرآن والنّكت المستخرجة من كتاب التّبيان» [٢ج ـ ط: مكتبة آية الله المرعشيّ النّجفيّ، قم المقدّسة ١٤٠٩ق].

الإيروانيّ (١٣٠١ ـ ١٣٥٤) هو العالم الفقيه الشّيخ الميرزا عليّ بن عبد الحسين الإيروانيّ النّجفيّ، وُلِد في النّجف الأشرف، وحضر عند بعض العلماء مثل السّيّد محمّد كاظم اليزديّ والشّيخ الملّا محمّد كاظم الخراسانيّ وغيرهما. له كتب كثيرة، منها: «بُشرى المحقّقين» [مخطوطة].

بحر العلوم (١١٥٥ ـ ١٢١٢) هو العلّامة السّيّد محمّد مهديّ بن مرتضى بن محمّد الطّباطبائيّ البروجرديّ الملقّب ببحر العلوم، فقيه، أُصوليّ، ومن تلامذة العلّامة وحيد البِهبَهانيّ والبحرانيّ صاحب الحدائق، وُلد بكربلاء وتوفّي بالنّجف، له كتب كثيرة، منها: «الفوائد في علم الأُصول» [ط: حجريّة، طهران].

البُرُوجَرديّ (١٢٩٢ ـ ١٣٨٠)

هو آية الله العظمى السّيّد حسين بن عليّ الطّباطبائيّ البُروجَرديّ، فقيه، أُصوليّ، محدّث ورجاليّ، وهو من أعاظم فقهاء الشّيعة وزعيم الحوزة العلميّة بقُم المقدّسة سابقًا، وقام بتجديدها، وُلِد في بروجَرد، وتُوُفِّي بقم ودُفن فيها، له كتبٌ كثيرة ... إلّا أنّنا نقلنا نصّه من تقريرات تلميذه : آية الله واعظ زاده الخراسانيّ.

البهائيّ (٩٥٣ ـ ١٠٣١)

هو العلّامة الشّيخ بهاء الدّين محمّد بن حسين بن عبد الصّمد الحارثيّ الهمدانيّ، كان عارفًا زاهدًا فيلسوفًا، فقيهًا، أديبًا، شاعرًا، رياضيًّا، معمارًا... وُلد ببعلبكّ وهاجر مع أبيه إلى إيران عام: ٩٦٥، ونزل بأصبهان فولّاه الشّاه عبّاس الكبير رئاسة العلماء، كان يستشيره في أغلب الأوقات، ودفن بطوس جوار المضجع الشّريف للإمام عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام، له كتب كثيرة ...إلّا أنّنا نقلنا قوله من تفسير البلاغيّ «آلاء الرّحمان في تفسير القرآن».

البِهشتيّ (١٣٤٩ ـ ١٤٠٢)

هو آية الله الدّكتور السّيّد محمّد حسين البِهشتيّ، كان أحد أركان الثّورة الإسلاميّة وعضوًا من أعضاء مجلس الثّورة بإيران، وهو من تلامذة آية الله البروجَرديّ والإمام الخمينيّ والعلّامة الطّباطبائيّ قُدّس سرّهم، استشهد مع اثنين وسبعين نفرًا في انفجار مركز الحزب الجمهوريّ الإسلاميّ، له كتب ورسالات كثيرة، منها: مقال بعنوان «التّحريف في الإسلام» ضمن رسالة «سه گُفتار». [ط : طهران].

البِهْنَساويّ
(١٣٤٩ ـ ١٤٢٧)

هو الدّكتور سالم عليّ البِهْنَساويّ، عالم فقيه و كان أحد مفكّري الإخوان المسلمين بمصر، وُلِد في محافظة الشّرقيّة بمصر، و كان من الرَّعيل الأوّل بجماعة الإخوان المسلمين، و له كتب كثيرة: منها: «السُّنّة المفترىٰ عليها» [ط: دار الوفاء، بيروت].

البَياضيّ
(٧٩١ ـ ٨٧٧)

هو زين الدّين عليّ بن يونس البياضيّ العامليّ، فقيه إماميّ من أهل النّبطيّة في جبل عامل، له كتب، منها: «الصّراط المستقيم إلى مستحقّي التّقديم» [٣ ج، ط ـ: المرتضويّة، طهران ١٣٨٤ق].

التّبريزيّ
(... ـ ١٣٤٠)

هو الميرزا موسى بن محمّد بن الميرزا جعفر، كان من تلاميذ الحجّة السّيد حسين الكوهكمريّ، له كتب منها: «أوثق الوسائل في شرح الرّسائل» المعروف بـ«الحاشية» [ط: الرّشيديّة، طهران ١٣٧٨ق].

التُّستريّ
(٩٥٦ ـ ١٠١٩)

هو القاضي السّيّد نور الله بن شريف الدّين الحسينيّ التُّستريّ، الملقّب بالشّهيد الثّالث، ولد في تُستَر بخوزستان، ومات شهيدًا في لاهور من بلاد الهند، وهو من كبار علماء الإماميّة في الفقه والحديث، له كتب كثيرة، منها: «مصائب النّواصب في ردّ نواقض الرّوافض» [ط: چهاردهي، تهران ١٣٦٩ق].

التُّنُكابنيّ
(١٢٢٤ ـ ١٣٠٢)

هو العالم المحقّق محمّد بن الميرزا محمّد بن سليمان التُّنُكابنيّ، فقيه، عارف، زاهد، مفسّر، وُلِد في «تُنُكابُن» من محافظة «مازندران» وتوفّي فيها. له كتب كثيرة، منها: «توشيح التّفسير والتّأويل» [ط: مطبعة سيّد الشّهداء، قم ١٤١١ق].

التّيجانيّ
(١٣٥٥ ـ ٠٠٠)

هو الأُستاذ الدّكتور محمّد التّيجانيّ السّماويّ التُّونسيّ، وُلِد في مدينة «قفصة» بـ«تونس»، داعية ومفكّر إسلاميّ، وهو من الّذين أسّسوا حركة الإخوان المسلمين في «تونس»، وكان مالكيًّا، وبعد دراسته حول المذاهب صار شيعيًّا، له كتب كثيرة في حَقْل مذهب الشّيعة، ومنها: «لأكون مع الصّادقين» [ط: المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات الإسلاميّة ـ ١٤١٤ق].

الجُرجانيّ
(ق: ٧)

هو أبوالمحاسن حسين بن حسن الجُرجانيّ، كان حيًّا عام: ٧٢٢، وكان من أحد أعاظم العلماء والمفسّرين في القرن ٧و٨هـ له تفسير بالفارسيّة يسمّى «جَلاء الأذهان وجِلاء الأحزان» المعروف بـ«تفسير گازُر» [١٠ ج، ط: جامعة طهران، ١٣٣٧ش].

الجواديّ الآمليّ
(١٣٥١ ـ ...)

هو آية الله الشّيخ عبد الله الجواديّ الآمليّ، المفسّر الكبير، فقيه، فيلسوف، وُلِدَ ونشأ في مدينة «آمل» في إيران، ثمّ هاجر إلى طهران وقم، وهو من تلامذة آية الله الميرزا هاشم الآمليّ والإمام الخمينيّ والعلّامة الطّباطبائيّ و... وهو الآن من رجال العلم والفكر والتّفسير ومن الأساتذة بقم المقدّسة، له كتب ومقالات كثيرة، منها: «عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام والقرآن الحكيم» [٢ ج، ط: مؤسّسة طبع ونشر الأستانة الرّضويّة ١٤٠٨ق].

الحائريّ
(١٢٧٦ ـ ١٣٥٥)

هو آية الله الشّيخ عبد الكريم بن المولى محمّد جعفر اليزديّ الحائريّ، وُلِد في «مهرجود» من أعمال مدينة يزد في إيران، كان من أعاظم فقهاء الإماميّة المعاصرين، وهو مؤسّس الحوزة

العلميّة بقم المقدّسة، له كتب كثيرة، منها: «دُرَر الفوائد في الأُصول» [٢ ج، ط: مؤسّسة النّشر الإسلاميّ، قم ١٤١٩ ق].

الحرّ العامليّ (١٠٣٣ ـ ١١٠٤)

هو محمّد بن الحسن بن عليّ المعروف بالحرّ العامليّ، محدّث، فقيه، مؤرّخ، مؤلّف الكتاب المشهور: «وسائل الشّيعة» وُلِد في قرية «مشغرة» من جبل عامل بلبنان، وتوفّي في مشهد الرّضا عليه السلام ودفن فيها، له كتب كثيرة، منها: «الفصول المهمّة في أُصول الأئمّة» [ط: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة الإمام الرّضا عليه السلام، قم ١٤١٨ق].

حسن زاده الآمليّ (١٣٤٧ ـ ...)

هو آية الله حسن حسن زاده الآمليّ، أُستاذ، عارف، فيلسوف، فقيه، منجّم وُلِد بـ«لاريجان» من نواحي مدينة آمل، ثمّ هاجر إلى طهران وقم، وتَلْمذ عند العلّامة الشّعرانيّ والشّيخ محمّد تقي الآمليّ وآية الله الميرزا أحمد الآشتيانيّ والعلّامة الطّباطبائيّ و... وهو الآن من الأساتذة الكِبار بقم المقدّسة، وله كتب ورسالات كثيرة، منها: رسالة في «فصل الخطاب على عدم تحريف كتاب ربّ الأرباب» [ط: مؤسّسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي، طهران ١٤٠٧ق].

الحسينيّ الجرجانيّ (... ـ ٩٧٦)

هو السّيّد الأمير أبوالفتح بن محمّد الحسينيّ الجُرجانيّ العربشاهيّ، الفقيه الإماميّ، كان من أسباط السّيّد الشّريف الجُرجانيّ ـ ومن علماء الشّيعة في عصر شاه طهماسب الصّفويّ ـ له تفسير بالفارسيّة يسمّى «تفسير الشّاهيّ» [٢ ج، ط: آرمان، طهران، ١٣٦٢ش].

الحكيم (١٣٠٦ ـ ١٣٩٠)

هو آية الله السّيّد محسن الحكيم الطّباطبائيّ، كان عالمًا، فقيهًا، مجاهدًا، وكان من أعاظم مراجع الإماميّة المعاصرين، وُلِد في النّجف الأشرف ودُفِن فيها، له تأليفات شتّى، إلّا أنّنا نقلنا قوله في عدم تحريف القرآن عن «البرهان على عدم تحريف القرآن» [ط: بوذر جُمِهريّ، المصطفويّ، طهران ١٣٧٤ ق].

الحلّيّ (٦٤٨ ـ ٧٢٦)

هو الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهّر الحلّيّ، فقيه أُصوليّ، محدّث رجاليّ، حكيم، متكلّم، كان له أثر عظيم في رواج مذهب أهل البيت عليهم السلام ونشر معارفه، وُلد في الحلّة بالعراق وتوفّي فيها، له كتب كثيرة، منها: «نهاية الوصول إلى علم الأُصول» [مخطوطة] و«تذكرة الفقهاء» [٢٠ ج، ط: مؤسّسة آل البيت، قم ١٣٧٢ ش] و«أجوبة المسائل المَهناويّة» [ط: مطبعة الخيّام، قم ١٤٠١ ق].

الإمام الخمينيّ (١٣٢١ ـ ١٤٠٩)

هو آية الله العظمى السّيّد روح الله الإمام الخمينيّ بن مصطفى (قدّس سرّه) قائد الثّورة الإسلاميّة في إيران، وكان ذاشخصيّة فَذّة حيث إنّه كان مجاهدًا وشجاعًا ومفكّرًا وعارفًا وفيلسوفًا وفقيهًا وسياسيًّا...، له كتب كثيرة، منها: «تهذيب الأُصول» ـ تقريرًا لبحث أُصوله بقلم الأُستاذ جعفر السُّبحانيّ ـ [٣ ج، ط: إسماعيليّان، قم ...].

الرّاونديّ (... ـ ٥٧٣)

هو العلّامة سعيد بن هبة الله بن الحسن، المشهور بـ«قطب الدّين الرّاونديّ» من تلامذة الشّيخ الطّبرسيّ، فقيهٌ محدّثٌ، عالمٌ باحثٌ، شاعرٌ، وُلد بـ«راوند» من قُرى كاشان و توفّي بـ«قم» ودفن في صحن السّيّدة فاطمة المعصومة عليها السلام. له كتب كثيرة، منها: «الخرائج والجرائح» [٣ج، ط: مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام قم المقدّسة].

الرّشتيّ (١٢٩٢ ـ ١٣٢٩)

هو الشّيخ العلّامة عبد الحسين بن العالم عيسى الرّشتيّ، وُلد في النّجف الأشرف، ونشأ وتوفّي فيها، وهو من تلامذة آية الله الآخوند الخُراسانيّ وآية الله السّيّد محمّد كاظم اليزديّ، له كتب، منها: «كشف الاشتباه» [ط: المطبعة العسكريّة الإمبراطوريّة بطهران ١٣٦٨ق].

السّالوس (١٣٥٣ ـ ...)

هو الدّكتور عليّ بن الشّيخ أحمد عليّ السّالوس، كان أُستاذاً في الفقه و الأُصول بجامعة الكويت و المستنصريّة بالعراق سابقًا و في قطر حاليًا، و له كتب و مقالات متعدّدة، منها: « بين الشّيعة و السّنّة دراسة مقارنة في التّفسير وأُصوله »[ط : دار الاعتصام ـ القاهرة].

السّبزواريّ (١٢١٢ ـ ١٢٨٩)

هو العلّامة هادي بن مهديّ المعروف بالمُلّا هادي السّبزواريّ، فقيه، أديب، فيلسوف، متألّه، شاعر وناظم «اللآلي المنتظمة» في المنطق والفلسفة وشارحها، وُلِد ونشأ بـ«سبزوار» وتوفّي فيها، وتعلّم بأصبهان ومشهد، له كتب كثيرة، منها: «أسرار الحكم» [٢ج، ط: الإسلاميّة، ١٣٥١هـ. ش].

شَرف الدّين (١٢٩٠ ـ ١٣٧٧)

هو العلّامة المجاهد السّيّد عبد الحسين بن يوسف شرف الدّين العامليّ الموسويّ، فقيه، محقّق، ومحدّث كبير، له مشاركة في الحركات السّياسيّة الوطنيّة ببلاد الشّام، وُلد في «شحور» بجبل عامل، وتعلّم بـ«النّجف»، وأقام في «صور»، ثمّ رحل إلى سورية وفلسطين، ثمّ عاد إلى صور وتُوفّي فيها، ودُفن في النّجف، له كتب كثيرة، منها: «أجوبة موسى جار الله» [ط: العِرفان، صيدا ١٣٧٣ق] و«الفصول المهمّة في تأليف الأُمّة» [ط: العرفان، صيدا ١٣٤٧ق].

الشّريعتيّ (١٣٢٧ ـ ١٤٠٧)

هو الشّيخ محمّد تقيّ الشّريعتيّ، وُلد ونشأ في «مَزينان» بمدينة سبزوار من بلاد خُراسان، ثمّ هاجر إلى المشهد الرّضويّ، وتعلّم ودرس وتوفّي فيها، وكان عالمًا محقّقًا وأُستاذاً بجامعة الفردوسيّ بالمشهد الرّضويّ، له كتب كثيرة، منها: «تفسير نَوين» بالفارسيّة [ط: دفتر نشر وفرهنگ إسلاميّ].

الشّريف الرّضيّ (٣٥٩ ـ ٤٠٦)

هو السّيّد محمّد بن الحسين بن موسى الرّضيّ العلويّ الموسويّ، وأخو الشّريف المرتضى عَلَم الهدى، كان متكلّمًا، أديبًا، شاعرًا، وألّف كتاب: «نهج البلاغة» للإمام عليّ عليه السلام وُلِد ببغداد، وتولّى نقابة الطّالبيّين بها. وتوفّي فيها، له كتب كثيرة، منها: «حقائق التّأويل في متشابه التّنزيل» [ط: مؤسّسة البعثة ١٤٠٦ق] و«تلخيص البيان في مجازات القرآن» [مخطوطة].

الشّهرستانيّ (... ـ ١٣١٥)

هو العلّامة السّيّد الميرزا محمّد حسين بن مير محمّد الحسينيّ الحائريّ الشّهرستانيّ، من أكابر علماء الإماميّة في القرن الرّابع عشر، وهو فقيه حكيم، محقّق، أديب، شاعر، له كتب كثيرة، منها: «رسالة في حفظ الكتاب من شبهة القول بالتّحريف» إلّا أنّنا نقلنا قوله عن: «البرهان على عدم تحريف القرآن».

الشّهرستانيّ (١٣٠١ ـ ١٣٨٦)

هو السّيّد محمّد عليّ بن الحسين هبة الدّين الشّهرستانيّ، عالم محقّق، فقيه، رياضيّ، جامع المعقول والمنقول، وُلد في سامرّاء ونشأ في كربلاء والنّجف، وكان وزير المعارف أثناء حكم الملك فيصل في العراق، وأصدر: «مجلّة العلم» وهي أوّل مجلّة عربيّة ظهرت في النّجف، له تأليفات كثيرة ومقال في «عدم تحريف القرآن» ولكن نقلنا قوله عن: «البرهان على عدم تحريف القرآن».

الشَّيبانيّ
(... ـ قبل عام : ٩٩٤)

هو العالم المحقّق، محمّد بن علي النّقيّ الشَّيبانيّ من علماء القرن العاشر، له تفسيرٌ يسمّى «مختصر نهج البيان» [ط، ن: دار الأُسوة للطّباعة والنّشر التّابعة لمنظّمة الأوقاف، طهران ١٤١٨ ق].

الشّيرازيّ
(١٣٠٤ ـ ١٣٨٠)

هو آية الله العظمى السّيّد الميرزا مهديّ الشّيرازيّ، وُلِد في كربلاء وتلقّى دراسته الأُولى فيها، ثمّ انتقل إلى سامرّاء وأقام بها مدّة طويلة، واشتغل بالبحث والدّرس، ثمّ رجع إلى كربلاء وتوفّي فيها، وله كتب كثيرة، ومقال في «عدم تحريف القرآن» إلّا أنّنا نقلنا قوله عن: «البرهان على عدم تحريف القرآن».

الصّافي
(١٣٣٧ ـ ٠٠٠)

هو آية الله المحقّق الشّيخ لطف الله الصّافي الكُلبايكانيّ، وُلِد ونشأ بمدينة كلبايكان، ثمّ هاجر إلى قم وتَلْمذ عند آية الله البروجَرديّ وآية الله الكُلبايكانيّ، وهو الآن أحد مراجع الشّيعة بقم المقدّسة، له كتب كثيرة، منها: «مع الخطيب في خطوطه العريضة [ط: دار القرآن الكريم، قم ١٣٨٩ق] و«صوت الحقّ ودعوة الصّدق» [ط: دار التّعارف للمطبوعات ـ بيروت، ١٣٩٦ق].

الغزاليّ
(١٣٣٥ ـ ١٤١٦)

هو الأُستاذ محمّد الغزاليّ السّقّا، من كبار رجال الإصلاح والفكر و أعاظم علماء التّقريب، و كان عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين بمصر، وُلِد في قرية « نكلا العِنَب» التّابعة لمحافظة البحيرة بمصر، و له مقالات و كتب كثيرة، منها: « دفاع عن العقيدة و الشّريعة ضدّ مطاعن المستشرقين» [ط:دار النّهضة، مصر ١٩٩٩ م].

الطّهرانيّ (م: ١٢٥٠) هو الشّيخ محمّد حسين بن محمّد رحيم الطّهرانيّ الأصفهانيّ المعروف بصاحب الفصول ، وله كتب منها : «الفصول الغرويّة في الأُصول الفقهيّة» [1] إلّا أنّنا نقلنا نصّه عن «آلاء الرحيم» . [2]

الفاضل التّونيّ (....ـ١٠٧١) هو العالم الفاضل عبد الله بن محمّد التّونيّ البُشرويّ ، فقيه أُصوليّ ، سكن بالمشهد الرّضويّ وتوفّي بكرمانشاه . له كتب ، منها : «الوافية في الأُصول» نقل عنه في «التّحقيق في نفي التّحريف» [3] .

الفاني (معاصر) هو آية الله العلّامة عليّ الفاني الأصبهانيّ ، من فقهاء الشّيعة المعاصرين ، له كتاب في علوم القرآن يسمّى «آراء حول القرآن الكريم» [ط : دار الهادي ، بيروت ١٤١١ق] .

فَضل الله (١٣٥٤ ـ....) هو آية الله السّيّد محمّد حسين بن عبد الرّؤوف ، وُلِد في مدينة النّجف الأشرف ونشأ وتعلّم فيها . وتلمذ عند المرجع الدّينيّ آية الله الخوئيّ وآية الله الحكيم وغيرهما . ثمّ هاجر إلى لبنان موطنه الأصليّ وأسّس حوزة «المعهد الشّرعيّ الإسلاميّ» ، وهو الآن أحد مراجع الشّيعة فيها . له كتب ، منها : تفسير كبير باسم «من هدى القرآن» [٢٤ ج ، ط : دار الملاك ، بيروت ١٤١٩ق] .

---

١ ـ وقد أكثر في هذا الكتاب من الإعتراض على كتاب «القوانين المحكمة في الأُصول» لميرزا القمّيّ (م) .

٢ ـ تأليف الشّيخ عبدالرّحيم المدّرس التّبريزيّ ، كما سيجيء لاحقًا .

٣ ـ تأليف : السّيّد عليّ الحسينيّ الميلانيّ [ط : ياران ، ن: الشّريف الرّضيّ ، قم ١٤١٧ق] .

القاضي عبد الجبّار (٣٥٩ ـ ٤١٥)
هو أبوالحسن عبد الجبّار أحمد بن أحمد بن عبد الجبّار الأسد اباديّ، كان قاضي القضاة وشيخ المعتزلة في عصره. وُلِد في نواحي مدينة همذان «أسداباد» وتوفّي في الرّيّ، له كتب كثيرة، منها: «المغني في أبواب التّوحيد والعدل» [٢٠ ج، ط: وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، القاهرة ١٣٨٥ق].

القَزوينيّ (٥٠٤ ـ ٥٨٥)
هو العالم المحقّق نصير الدّين عبد الجليل بن أبي الحسين القزوينيّ، عالم، متكلّم، واعظ، له كتب، منها: «النّقض» المعروف بـ«بعض مثالب النّواصب في نقض بعض فضائح الرّوافض» [ط: انجمن آثار ملّي إيران ـ تهران ـ ١٣٥٨ش].

كاشف الغطاء (١١٥٦ ـ ١٢٢٧)
هو العلّامة الشّيخ جعفر الكبير بن خِضْر بن شلّال الحلّيّ الجناجيّ، وُلِد في جناجة، نشأ وتوفّي في النّجف، وكان شيخ الفقهاء في النّجف والحلّة في عصره، وهو أبوالأسرة من آل كاشف الغطاء، له كتب كثيرة، منها: «كشف الغطاء عن مبهمات الشّريعة الغرّاء» [ط: مكتبة النّجاح، القاهرة ١٣٧٧ق].

الكاشفيّ (... ـ ٩١٠)
هو المولى حسين بن عليّ الواعظ الكاشفيّ البَيْهقيّ السّبزواريّ، واعظ، مفسّرٌ، محدّث، كان زوج أُخت الجاميّ الشّاعر المعروف، توفّي بـ«هرات»، له مصنّفات، منها: «جواهر التّفسير» [ط: مركز نشر ميراث مكتوب، تهران ١٣٧٩ش].

الكَرَكيّ (٨٦٨ ـ ٩٤٠)
هو الشّيخ نور الدّين عليّ بن الحسين بن عبد العال الكركيّ العامليّ، الملقّب بالمحقّق الثّاني، مجتهد أُصوليّ إماميّ، وُلِد في جبل عامل بلُبنان، وتوفّي في النّجف، له كتب كثيرة، منها: «شرح الوافية» [مخطوطة].

الكَلباسيّ (١١٨٠ ـ ١٢٦٢)
هو العلّامة الشّيخ محمّد إبراهيم بن محمّد حسن الخراسانيّ الكاخيّ الأصبهانيّ، فقيه، أُصوليّ، هاجر إلى العراق، ثمّ رجع إلى قم، ثمّ كاشان، فحضر عند عالمها الشّهير المولى محمّد مهديّ النّراقيّ، ثمّ انتقل إلى أصبهان، وصار زعيم الحوزة العلميّة فيها، وأشغل منصّة التّدريس طول حياته وتوفّي بها، وله مزار معروف ملحق بمسجده في أصبهان له تصانيف كثيرة، منها: «إشارات الأُصول» [ط: حجريّة تهران ١٢٤٥ق].

الكُلبايكانيّ (... ـ ١٤١٥)
هو آية الله العظمى السّيّد محمّد رضا الموسويّ الكُلبايكانيّ، فقيه أُصوليّ، كان أحد مراجع الشّيعة المعاصرين، ومن زُعماء الحوزة العلميّة بقم المقدّسة، له كتب كثيرة ومقال في «عدم تحريف القرآن» نقل عنه في: «البرهان على عدم تحريف القرآن».

الكوه كمريّ (...١٢٩٩)
هو العلّامة السّيّد حسين بن محمّد بن حسن التّبريزيّ الكوه كمريّ، كان من كبار فقهاء الإماميّة، وُلِد في تبريز وتُوفّي في النّجف الأشرف، له كتب، وإنّنا نقلنا قوله في عدم التّحريف من «بُشرى الوصول إلى أسرار علم الأُصول»[1] [ط: حجريّة، طهران ١٣٠٦ق].

اللّاهيجيّ (....ـ ١٠٩٧)
هو المولى بهاء الدّين محمّد بن عليّ الشّريف الدَّيْلَميّ اللّاهيجيّ؛ عالمٌ مفسّر، وكان معاصرًا للعلّامة المجلسيّ والفيض الكاشانيّ، له كتب منها: «تفسيره» المسمّى بـ«تفسير الشّريف لاهيجيّ» [٤ ج، ط:إداره كلّ أوقاف تهران ١٣٤٠ش].

---

١ ـ بتأليف: العلّامة عبد الله المامقانيّ النّجفيّ.

المامقانيّ (١٢٩٠ـ ١٣٥١) هو العلّامة عبد الله بن حسن بن عبد الله المامقانيّ النّجفيّ، مؤرّخ، رجاليّ، فقيه إماميّ، مولده ووفاته بالنّجف الأشرف، له تصانيف، منها: «تنقيح المقال في أحوال الرّجال» [٣ ج، المطبعة المرتضويّة، النّجف الأشرف، ١٣٥٠ق].

الماوَرديّ (٣٦٤ ـ ٤٥٠) هو أبوالحسن عليّ بن محمّد بن حبيب الماوَرديّ البَصْريّ الشّافعيّ، وُلِد في البَصْرة وتُوُفِّي ببغداد، كان من العلماء الباحثين، ووُلّي القضاء في بُلدان كثيرة، ثمّ أصبح أقضى القُضاة في أيّام «القائم بأمر الله» العبّاسيّ، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، له كتب كثيرة، منها: «النّكت والعيون في تفسير القرآن» [٦ ج، ط: دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٢ق].

المحقّق البغداديّ (١١٣٠ـ ١٢٢٧) هو العالم المحقّق السّيّد محسن بن حسن بن مرتضى الكاظميّ الأعرجي، فقيه، أديب، وُلِد ببغداد وسكن الكاظميّة وتوفّي بها، له كتب كثيرة، منها: «شرح الوافية فيعلم الأُصول» [مخطوطة].

المدرّس التّبريزيّ (معاصر) هو العلّامة الشّيخ عبدالرّحيم المدرّس الماهر التّبريزيّ الخيابانيّ، عالمٌ محقّق، متكلّم أُصوليّ، له كتب في الفقه والأُصول والفلسفة والقرآن، منها: «آلاء الرّحيم في الرّدّ على تحريف القرآن الكريم» [ط: طهران ١٣٨١ق].

المَدنيّ (معاصر) هو الدّكتور محمّد محمّد المدنيّ عميد كلّيّة الشّريعة بجامعة الأزهر في القاهرة، وهو من دُعاة التّقريب بين المذاهب، له مقالات كثيرة في مجلّة «رسالة الإسلام» منها: «مقال في عدم اعتقاد الإماميّة بتحريف القرآن». [١٥ج، ط: دار التّقريب بين المذاهب الإسلاميّة بجامعة الأزهر، مصر].

المَرعشيّ النّجفيّ
(... ـ ١٤١١)

هو أبوالمعالي آية الله السّيّد شهاب الدّين المرعشيّ النّجفيّ محدّث رجاليّ، محقّق كبير، كان أحد مراجع الشّيعة المعاصرين، وكان زاهدًا، بارعًا، ومن زعماء الحوزة العلميّة بقم المقدّسة، وتُعدّ مكتبته من أشهر مكتبات العالم الإسلاميّ وأكبرها بما تحويه من المخطوطات النّفيسة. له كتب ومقالات كثيرة، ومن مقالاته: «ردّ على شبهة تحريف القرآن» نقلًا عن «البرهان على عدم تحريف القرآن».

المَشهديّ
(... ـ ١١٢٥)

هو الشّيخ العلّامة محمّد رضا بن إسماعيل بن جمال الدّين القمّيّ، أديب، مفسّر، محدّث، فقيه، له كتب كثيرة، منها: «كنز الدّقائق وبحر الغرائب في تفسير القرآن» [١١ ج، ط، ن: مؤسّسة النّشر الإسلاميّ ١٤١١ق].

المظفّر
(١٣٢٢ ـ ١٣٨٤)

هو الشّيخ العلّامة محمّد رضا المظفّر، وُلِد في النّجف الأشرف، كان من أعاظم علماء الإماميّة في الفقه والأُصول والفلسفة والمنطق ...ومن نشاطاته الإصلاحيّة تأسيس مدرسة عالية للعلوم الدّينيّة وكلّيّة الفقه في النّجف الأشرف، له كتب كثيرة، منها: «عقائد الإماميّة» [ط: القاهرة ١٣٨١ق].

معروف الحسنيّ
(... ـ ١٤٠٣)

هو العلّامة المحقّق هاشم معروف الحسنيّ، وُلِد في «جنتاي» لبنان، واتمّ تحصيله بالنجف الأشرف، وأكثر أبحاثه في الحديث والتّاريخ، وله كتب كثيرة منها: «دراسات في الحديث والمحدثين» [ط: دارالتّعارف للمطبوعات، بيروت].

المقدّس الأردبيليّ
(.... ـ ٩٩٣)

هو أحمد بن محمّد المعروف بالمقدّس الأردبيليّ، كان من أعاظم الشّيعة فقهًا وزُهدًا، نسبته إلى أردبيل بأذربيجان في إيران، وتوفّي بكربلاء، له كتب، منها: «مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان» [ط: جامعة المدرّسين، قم ١٣٦٢ش].

الميرزا القُمّيّ
(١١٥٠ ـ ١٢٣١)

هو أبوالقاسم بن محمّد حسين الجيلانيّ، المعروف بالميرزا القُمّيّ، كان محقّقًا مدقّقًا، ومن أعاظم فقهاء الشّيعة في القرن الثّالث عشر، أصله من «رَشْت» بإيران، ومولده في قرية من توابع قم وتوفّي في قم، له مؤلّفات كثيرة بالعربيّة والفارسيّة، منها: «القوانين في الأُصول» [ط: دار الطّباعة للحاجّ إبراهيم، طهران ١٣٠٣ق].

الميلانيّ
(١٣١٣ ـ ١٣٩٥)

هو آية الله العظمى السّيّد محمّد هادي الحسينيّ الميلانيّ، وُلِد في النّجف الأشرف وتُوفّي في مشهد الرّضا عليه السلام، هو أحد مراجع الشّيعة في آخر القرن الرّابع عشر بمشهد الرّضا عليه السلام ومن نشاطاته الاجتماعيّة والثّقافيّة تأسيس المدارس وبثّ الدّعاة لنشر دعوة الإسلام في داخل البلاد وخارجها، له كتب كثيرة، منها: «مائة وعشرة أسئلة» نقل عنه في: «البرهان على عدم تحريف القرآن» للسّيّد مرتضى الرّضويّ.

النّراقيّ
(١١٢٨ ـ ١٢٠٩)

هو العالم المحقّق محمّد مهديّ بن أبي ذرّ النّراقيّ الكاشانيّ، كان عارفًا، فقيهًا، متكلّمًا، شاعرًا وأحد أعلام المجتهدين في القرنين الثّاني عشر والثّالث عشر من الهجرة، وُلِد في «نَراق» من قرى كاشان بإيران، وتوفّي في النّجف الأشرف ودفن فيها. له كتب، منها: «تجريد الأُصول» [ط: دار الخلافة، طهران ١٣١٧ق].

الوحيديّ
(١٣٣٤ـ١٤٢١)

هو آية الله السّيّد محمّد الوحيديّ الشَّبِستَريّ،وُلِد في «شَبِستَر» من محافظة آذربَيجان بإيران، و تَلْمَذ عند آيات العظام الحائريّ و حجّت و البروجرديّ بقمّ المقدّسة، و عند آية الله الكُمبانيّ و آية الله الإصفهانيّ... بالنّجف الأشرف، و توفّي بقمّ و دفن فيها، و له كتب كثيرة، منها: «إحقاق عقائد الشّيعة في الرّدّ على كتاب بطلان عقائد الشّيعة» [ط:أمير، قم ١٤١٨ش].

الهِنديّ
(ق: ١٣)

هو الشّيخ رحمة الله بن خليل الرّحمان الهنديّ الدّهلويّ، عالم، محقّق، مجاهد، قام بوجه الاستعمار البريطانيّ في القطر الهنديّ، وناقض أساليبه الشّيطانيّة في تمزيق كلمة المسلمين، له مؤلّفات منها: «إظهار الحقّ» [٢ ج، ط: المطبعة العلميّة بمصر ١٣١٥ق].

الهيدجيّ
(١٣٠٤ ـ ...)

هو عبد الرّحمان المحمّديّ الهيدجيّ أحد فضلاء الحوزة العلميّة بقم المقدّسة، ومن تلامذة آية الله البروجَرديّ، له كتب، منها: «الحجّة على فصل الخطاب في إبطال القول بتحريف الكتاب» [ط: المطبعة العلميّة، قم ١٣٦٣ش].

فهرس الموضوعات

الباب الثّالث
صيانة القرآن من التّحريف